

الصَّاعِ الصَّيُونِي الْعَرَبِي

وَأَوْهَمُ التَّحْرِيرِ وَالسَّيْلَانِ

جُودَةُ الْعَزَبِ

بِحَامِي بَالْقَنْصَن



الصراع الصهيوني العربي أوهام التحرير والسلام

جودة العزب

المحمى بالنفس

التجهيزات الفنية



مطبعة للنشر والتوزيع

٣٥٦٤٧٨٣

الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٩٥

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

الناشر: دار جهاد للنشر والتوزيع

٢٦ شارع اسماعيل أباطة بجوار محطة مترو اتفاق سعد زغلول ت: ٣٥٦٤٧٨٣

سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا* فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَفْعُولًا* ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا* إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَيتبروا مَا عُلُوا تَتَبِيرًا* عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عَدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا*.

«صدق الله العظيم»

الإسراء : من ٣ - ٨

إهداء

- * إلى كل من جاهد في سبيل الله صادقاً مخلصاً.
 - * إلى كل من بذل قطرة عرق في سبيل عزة مصر الحبيبة وكبرياتها ونهضتها وتقدمها.
 - * إلى كل من قدم الجهد والعرق في سبيل وحدة الأمة العربية وشموخها وكبرياتها وتقدمها.
 - * إلى الأحرار في كل مكان من العالم العربي، الباحثين عن تخلص الأمة العربية من تبعية القرار.
 - * إلى الأطفال والنساء والشيوخ من أبناء فلسطين الحبيبة، الذين فاضت أرواحهم دفاعاً عن ترابهم المقدس.
 - * إلى كل «الأحياء عند ربهم يرزقون» من أبناء الأمة العربية، الذين قدموا أغلى ما يملكون في سبيل أمتهم وعقيدتهم.
- أقدم هذا الجهد المتواضع
وما توفيقى إلا بالله

الباحث

مقدمة

اعترفت مصر والأردن والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة، ووافق مجلس التعاون الخليجي على رفع المقاطعة عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل أى أنه خفف المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل، وبدأت وفود إسرائيل تجوب معظم الدول العربية، وباتت دول الغرب وأمريكا تسعى إلى اعتراف الدول العربية والإسلامية بدولة إسرائيل، ورفع المقاطعة الاقتصادية عنها، والتي فرضت عليها بموجب قرار من جامعة الدول العربية.

وبات الجميع يتحدث عن السلام فى منطقة الشرق الأوسط، وماينتظر هذه المنطقة من رخاء وتقدم بعد الاعتراف بدولة إسرائيل، ورفع الحواجز العربية عنها، بل وتطبيع الدول العربية لعلاقاتها مع إسرائيل.

والأكثر من ذلك أن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أن تلغى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر فى (١١ نوفمبر ١٩٧٥م) والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية، والذي وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ٧٢ صوتاً ضد ٣٥، وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت، والذي اقترحتة اللجنة الاجتماعية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

والأغرب من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل - فى غضون شهر نوفمبر ١٩٩٤ - قد سعيّا إلى الأمم المتحدة لإلغاء القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧م، والصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى دورتها العادية الثانية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والقاضى بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية غير مسماة، ودولة عربية غير مسماة، لولا فطنة مصر، التى وقفت لذلك الأمر بالمرصاد، وأجهضت هذه المحاولة.

واللافت للنظر أن بعض الدول العربية تنهافت على التطبيع مع إسرائيل، وإقامة العلاقات معها، فى الوقت الذى لم تنته فيه مشكلة فلسطين. فلأزال أبناء فلسطين فى المنفى، ولأزال الآلاف فى السجون، والآلاف لاجئين، ولأزالّت الأرض محتلة، ولأزالّت السيادة بيد إسرائيل.

والأغرب من ذلك أن العرب لم يحصلوا حتى الآن على ضمانات حقيقية تضمن لهم استرداد أراضيهم المحتلة وتخلّى إسرائيل عن طموحاتها الرامية إلى إقامة (إسرائيل الكبرى).

ولم تكن عملية السلام فى الشرق الأوسط بهذه الطريقة المطروحة حصيلة قضاء عادل فصل فى المشكلة، طبقاً للحيدة والموضوعية، وإنما كانت حلقة من حلقات تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، واستغلال إسرائيل لهذا التفرد تماماً، كما استغلت إسرائيل تفرد الإنجليز بهذه الهيمنة، وحصلت على وعد «بلفور».

ولم تكن الحالة السياسية الراهنة للدول العربية، والتي أدت إلى التكاثر على الاعتراف بدولة إسرائيل، والتطبيع معها - وليدة الاطمئنان للعدل، الذى سيفرض من جانب الدول الكبرى فى المنطقة العربية، حفاظاً على الأمن والاستقرار.

ولم تكن أيضاً هذه الحالة وليدة الاطمئنان إلى صداقة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعتها أن تقف موقف الحيدة بين العرب وإسرائيل، ولم تكن أيضاً استناداً إلى اطمئنان الدول العربية، إلى عدم سعى إسرائيل إلى تحقيق طموحاتها فى المنطقة العربية، وتخليها عن بناء إسرائيل الكبرى استناداً إلى اتفاقيات الصلح المنفردة مع الدول العربية ولم تكن أيضاً هذه الحالة استناداً إلى ثقة الدول العربية فى قوتهم الإقليمية، وقدرتهم على الوحدة، تحقيقاً لقوة الردع العربية.

ولكن يمكن القول أن الحالة التى وصلت إليها الدول العربية، والتي جعلتها تعترف بدولة إسرائيل وليدة الإحباط العربى، والفشل فى تحقيق الوحدة بين الدول العربية، والفشل أيضاً فى الوصول إلى إجماع عربى عن طريق جامعة الدول العربية، وقرارات مؤتمرات القمة العربية.

وحتى يمكن الوقوف على حقيقة ما يدور فى الساحة العربية، لمعرفة ما إذا كان المقصود منه تحقيق السلام فى المنطقة العربية، أم مجرد التمهيد لاستكمال الحلقة الأخيرة من بناء (إسرائيل الكبرى).

ينبغى لنا البحث بمتهى الحيدة والموضوعية فى جذور الصراع، والنهج الذى اتبعه اليهود والصهيانية لبناء إسرائيل، والنهج الذى اتبعه العرب للوقوف أمام الفكر الأصولى الصهيونى، وكل الجوانب التى مرّ بها الصراع بين العرب والأصولية اليهودية، بدءاً من ضياع فلسطين، وحتى اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ثم البحث حول حقيقة الصراع بين الأصولية اليهودية والعرب.

* * *

* *

الجزء الأول

وهكذا ضاعت فلسطين

الفصل الأول

بالسياسة وصلوا إلى فلسطين

أولاً: فلسطين والعالم العربي والإسلامي

فلسطين هى درة أرض العرب، وهى ضمن الأرض التى باركها الله سبحانه وتعالى، وتضم أولى القبلتين وثالث الحرمين بيت المقدس، وهى الأرض التى وطأها أقدام الأنبياء الذين يؤمن بهم جميعاً المسلمون وكل ثرى فلسطين مقدس فهى تضم فى ثراها بعض صحابة رسول الله وأنبيائه وفلسطين تتمتع بأجمل موقع على البحر الأبيض المتوسط، ففيها موانئ عكا وحيفا ويافا وغزة، ويحدها من الشرق سوريا والأردن ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط وسيناء مصر، ومن الشمال لبنان ومن الجنوب خليج العقبة وسيناء مصر.

وهى عربية الأصل أرض الكنعانيين العرب منذ فجر التاريخ الذين أقاموا فيها عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد مدينة القدس، والتى أطلقوا عليها عند إقامتها مدينة يورد سالم أو يورد شالم أى منشأة الإله سالم ومن هذا الاسم جاء الاسم الغربى Jerusalem والذى استعمل فى اليونانية واللاتينية وغير ذلك من اللغات الأجنبية ومن هذا الاسم جاءت «أورشليم» التى وردت فى الكتاب المقدس.

وفتح المسلمون فلسطين فى السنة الرابعة عشرة للهجرة والتى وافقت سنة ٦٣٦ ميلادية واحتضنوا أماكنها المقدسة، وتبعوا مساجد الأنبياء فيها وأعادوا بناءها واحداً واحداً، إبتداء من نبينا إبراهيم عليه السلام إلى آخر من دفن منهم فى فلسطين وأعادوا بناءها وحافظوا على قدسيتها وطهارتها، ويتوا مسجد الصخرة والمسجد الأقصى أو مسجد عمر ولم يفرق المسلمون زمن حكمهم بين أصحاب الديانات السماوية، كما لم يفرقوا بين أنبياء الله وقامت فى بيت المقدس حضارة روحانية فذة تلاقت فيها المساجد والكنائس والمعابد، وارتفع اسم الله فيها عالياً.

وخص الله سبحانه وتعالى أرض فلسطين بالمدينة المقدسة، كما خصها بالعديد من الأنبياء ابتداء من أبيهم إبراهيم عليه السلام إلى عيسى ابن مريم صلوات الله عليه. وللمدينة المقدسة في فلسطين قيمة كبرى في نفوس المسلمين، يرتبطون بها قدر ارتباطهم بالقرآن الكريم والسنة المباركة لكونها مكاناً لإسماء ومعراج سيد البشر الرسول الكريم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى من اتبعه إلى يوم الدين. روى ابن ماجه في سننه عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ قالت : قلت يا رسول الله أفتنا في بيت المقدس قال : «أرض المحشر والمنشر اتوه فصلوا فيه، فإن صلاة فيه كآلف صلاة في غيره». وروى عن رسول الله قوله : «من مات في بيت المقدس فكأنما مات في السماء»^(١).

فبشرى للشهداء الأبرار الذين يقاتلون بالحجارة من أجل بيت المقدس وفلسطين، وفي سنن أبي داود من حديث أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : «من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى غفر الله ما تقدم من ذنبه».

وعن ابن عباس قال «من حج وصلى في مسجد المدينة ومسجد الأقصى في عام واحد خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(٢).

وبيت المقدس بقعة من بقاع الجنة - عن ابن عباس أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «من أراد أن ينظر إلى بقعة من بقع الجنة فلينظر إلى بيت المقدس»^(٣).

وعن أنس بن مالك قال : «إن الجنة تحن شوقاً إلى بيت المقدس، وصخرة بيت المقدس من جنة الفردوس، وهي صرة الأرض»^(٤).

وبيت المقدس كان قبلة المسلمين الأولى قبل الهجرة - أخرج الامام أحمد والطبراني في الكبير عن ابن عباس رضى الله عنهما، كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وهو بمكة نحو بيت المقدس، والكعبة بين يديه، ويعدّها هاجر إلى المدينة «سته عشر شهراً» ثم صرف إلى الكعبة، ومثله في تفسير ابن جرير الطبرى عن قتادة.

(١) أعلام المساجد ص ٢٧٦ - ٢٩٦ مشار إليه في كتاب المؤتمر الرابع - لمجمع البحوث الإسلامية رجب ١٣٨٨ هـ سبتمبر ١٩٦٨م

(٢) أعلام المساجد ص ٢٧٦ - ٢٩٦ مشار إليه في كتاب المؤتمر الرابع - لمجمع البحوث الإسلامية رجب ١٣٨٨ هـ سبتمبر ١٩٦٨م.

(٣) الأئس الجليل ١/ ٢١١ مشار إليه في المرجع السابق.

(٤) أعلام المساجد ص ٢٨٦ مشار إليه في المرجع السابق.

وقال رسول الله ﷺ فيما رواه البخارى فى صحيحه «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدى هذا ومسجد الحرام ومسجد الأقصى»^(١).

وقد خصّ الله سبحانه وتعالى المدينة المقدسة بإسراء حبيبه المصطفى صلوات الله وسلامه عليه تعالى وذكر ذلك فى كتابه العزيز.

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) الإسراء ١ .

قال ابن كثير «والحق أنه عليه الصلاة والسلام أسرى به يقظة لا مناماً من مكة إلى بيت المقدس راكباً البراق، فلما انتهى إلى باب المسجد، ربط الدابة عند الباب ودخله فصلى فى قلبه تحية المسجد ركعتين، ثم أتى بالمعراج . . . فصعد فيه إلى السماء الدنيا ثم إلى بقية السموات . . . ثم هبط إلى بيت المقدس ثم خرج من بيت المقدس، فركب البراق وعاد إلى مكة».

يقول شوقى فى نهج البردة :

- أسرى بك الله ليلاً إذ ملائكه

والرسل فى المسجد الأقصى على قدم

- لما خطرت به، التفوا بسيدهم

كالشهب بالبدر أو كالجند بالعلم

- صلى وراءك منهم كل ذى خطر

ومن يفز بحبيب الله ياتمم

عن ابن عباس قال : «البيت المقدس بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء وما فيه موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبي أو قام فيه ملك».

وأهل فلسطين أهل جهاد أطفالهم ونساؤهم وشبابهم وشيوخهم، وليكتب التاريخ بأحرف من نور أسماء هؤلاء البراءم الصغيرة الذين وقفوا يقاتلون بالحجارة أعتى المجرمين على وجه الأرض، وهم عالمون بأن مصيرهم الشهادة وتقبلوها فرحين بما آتاهم الله من شهادة فى ثرى فلسطين ليصيروا إلى جوار آبائهم الأنبياء الذين سبقوهم فى متن هذا الثرى الشريف.

(١) حليث البخارى ٣٨٢.

وروى الإمام أحمد في مسنده عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال :
«لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم
حتى يأتيهم أمر الله عز وجل وهم كذلك، قالوا يا رسول الله وأين هم؟ قال بيت
المقدس، وأكناف بيت المقدس».

وروى السيوطي في الجامع الصغير عن زهير بن محمد بلاغاً عن النبي ﷺ «إن
الله تعالى بارك ما بين العريش والفرات وخص فلسطين بالتقديس»^(١).
فلسطين عربية إسلامية مقدسة لدى جميع المسلمين بموجب الكتاب والسنة^(٢).

(١) الجزء الأول من الجامع الصغير للسيوطي ص ٢٢٧.

(٢) راجع كتاب المؤتمر الرابع المسلمون والعنوان الإسرائيلي - الأهر مجمع البحوث الإسلامية - كتاب المؤتمر
الرابع لمجمع البحوث الإسلامية - رجب ١٣٨٨ هـ / سبتمبر ١٩٦٨ م. المسلمون ومشكلة فلسطين للأستاذ / عبد
الله كتون عضو المجمع، مكانة بيت المقدس في الإسلام للأستاذ / عبد الحميد حسن عضو المجمع، ومقالة
الأستاذ الدكتور / اسحاق موسى الحسيني عن ذات الموضوع.

ثانياً : النهج السياسى اليهودى من واقع تجربة فلسطين :

إن الزعم بنشر الرقى والتقدم وإحلال السلام بمعرفة اليهود للمنطقة العربية هو زعم زائف، وإن التطبيع مع اليهود والتعامل معهم هو جلب لمزيد من التأخر والخراب على المنطقة العربية.

وإن ادعاء رجال السياسة بأن التطبيع مع اليهود سيجعل السلام يحل بالمنطقة هو مجرد حديث يفقد المصداقية والمنطق، لعدم وجود مؤشرات تاريخية تقطع بذلك، والعكس صحيح فإن النهج السياسى اليهودى يؤكد أن اليهود يحققون بالسلام والتطبيع أكثر مما يحققون بالحرب فى بناء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وإن نظرة إلى الماضى القريب فى سجل النهج الإسرائيلى من حيث تفكير كتابهم وقادتهم ومسلكتهم وما حققوه بالسلام دون الحرب تؤكد أن اليهود يلجأون للسلام إذا وجدوه أكثر فائدة لهم من الحرب، من حيث إضعاف العرب وتفتيتهم وكسر شوكتهم وإضاعة هيتلهم وخلق الأزمات لهم من كل اتجاه، وعندما يتأكدون من ذلك يلجأون للحرب فحروبهم واردة دائماً بعد السلام.

فقبل حصولهم على فلسطين كان هناك تنسيق واضح بين أصحاب الفكر اليهودى فى العالم، حيث نشروا كتاباتهم وأفكارهم زاعمين أنهم أصحاب حق فى فلسطين وأنها أرض الميعاد، وحاولوا استرضاء الحكام واستعطفهم وإغراء الشعوب، واستغلوا الحقد الصليبي الغربى على المسلمين.

ووجدت فيهم بريطانيا ضالتها، والتقى سوياً على أمر واحد وهو إضاعة فلسطين من المسلمين، والتقى زعماءهم مع مفكرهم فى فكر واحد ونهج واحد واستطاعوا بشتى السبل أن يحصلوا على أكبر جزء من فلسطين عن طريق الأمم المتحدة وبالسلام وبعد التطبيع!!

(١) النهج السياسى فى فكر شريعة من أفراد اليهود :

فلسطين فى فكر اليهود قبل ١٩٤٨

جال فى خاطرهم آنذاك احتلال فلسطين لموقعها الفريد الذى يمكنهم من استغلاله فى التجارة عبر البحر الأحمر والأبيض ويسهل اتصالهم بدول العالم قاطبة. واعتبروها بلاكهم التى تهون التضحيات من أجلها - وقد ظهر ذلك جلياً فى رسالة توجه بها

يهودى إيطالى إلى إخوانه فى الدين سنة ١٧٩٨ «إن البلاد التى نقترح احتلالها سوف تضم (وذلك يخضع للترتيبات التى تراها فرنسا مناسبة) مصر السفلى، بالإضافة إلى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبى للبحر الميت إلى البحر الأحمر.

ان هذا الموقع المتفوق على ماعدها، والتميز عن سائر المواقع فى العالم سوف يجعل منا حين نغمر عباب البحر الأحمر أسياذ تجارة الهند والجزيرة العربية أو جنوب أفريقيا وشرقها والحبشة وأثيوبيا.. ان قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس وعن طريق البحر الأبيض المتوسط نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وسائر أنحاء القارة الأوروبية ان بلادنا الواقعة فى مركز الوسط فى العالم سوف تصبح مركزاً تجارياً لتوزيع السلع من كل المنتجات الفنية والشمينة على سطح الكرة الارضية. إيه، إخوانى، ألا تتضاءل قيمة التضحيات أمام تحقيق هذا الهدف؟ سوف نعود إلى بلادنا ونعيش فى ظل قوانيننا، ثم نشاهد تلك الأماكن المقدسة أيها الاسرائيليون! ها قد دنت نهاية بؤسكم ومصائبكم، فالفرصة مواتية. واحذروا كي لاتدعوها تفوتكم»^(١).

وعلى نفس الشاكلة وجه عالم الطبيعة اليهودى «جوزيف بريستلى» رسالته إلى نسل إبراهيم وإسحق ويعقوب (يقصد اليهود) سنة ١٧٩٩ حين قال «فلسطين، مجد البلاد قاطبة، تؤلف الآن جزءاً من الامبراطورية التركية وهى تكاد تكون خالية من السكان : أرضها لاتعرف الحراثة أبداً، وإنها فارغة ومستعدة لاستقبالكم. غير أنه ما لم (تنهار) هذه الدولة التى تحتفظ لنفسها بتلك البلاد دونما أية منفعة تمنحها، فمن المحال أن تصبح بلادكم، لذا فانا أصلى جدياً لإغلالها»^(٢).

ويتضح من فكر هذا العالم اليهودى أن اليهود يعتقدون أن فلسطين أرضهم وأنهم يشيرون أن أهلها العرب لا يستطيعون حتى حرثها أو العمل على تقدمها وريقها وأن اليهود أهل علم وتقدم ويزعم هذا اليهودى أيضاً أنه لا يوجد فيها من يدافع عنها،

(١) مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول / ص ٢٥ نقلاً من :

Albert - Hyawson : « Palestine, The Rebirth of an ancient People» (London 1916).

(٢) المرجع السابق ص ٢٨ نقلاً عن :

Al-Tibawi « British Interests in Palestine : 1800 A study of Religious and Educational Enterprise Oxford University Press (1961).

ويدعو إلى تدمير الدولة العثمانية التى تتبعها فلسطين حتى يمكنهم العودة إليها، ومن ذلك نجد أن اليهود فى الفترة ما بين القرن السابع عشر والثامن عشر بدءوا يظهرين على ساحة أفكارهم اغتيال فلسطين، لاستعمارهم الضعف الذى بدأ يصيب الدولة العثمانية، والقوة التى بدأت تسرى فى الغرب الأوروبى خاصة بريطانيا.

(٢) النهج السياسى فى فكر أصحاب القرار اليهودى :

هذا على الصعيد الشعبى أما صعيد أصحاب القرار السياسى لدى جماعات اليهود فقد ظهر فى هذه الحقبة بالذات كتاب المفكر اليهودى مؤسس الحركة الصهيونية «تيودور هرتزل» سنة ١٨٩٥ «الدولة اليهودية».

والذى اتضح منه بجلاء النهج السياسى اليهودى الذى تبلور فى استغلال اليهود للكوارث التى تحل بالعالم الإسلامى، وبالرغم من كون اليهود فرادى أو جماعات استطاعوا استغلال انهيار الدولة العثمانية على أحسن وجه - فما بالنا اليوم وهم دولة فى استغلالهم لظروف العالم الإسلامى السيئة؟!!

فقد استعطف «هرتزل» دول العالم بمزاعمه حول اضطهاد السامية وأوضح للحكومات وخاصة الغربية أن هناك فائدة متعود عليهم من إقامة دولة يتجمع فيها اليهود وحاول إغراء الأتراك بتحسين اقتصادهم إذا ما منحوهم فلسطين.

واختار هذا الوقت بالذات ليضع فيه أسس قيام دولة لليهود والأمر من ذلك أنه حاول عدم إثارة البقية الباقية من المسلمين فى ذلك الوقت، عندما ادعى أنه يبحث فقط عن أرض ومن الممكن أن تكون الأرجنتين حتى يصرف الأنظار عن كونه يبحث عن فلسطين بالذات.

وأوضح كعادة اليهود مدى الخير الذى يعود على البلاد التى يحل فيها اليهود، وقد ذكر «هرتزل» فى كتابه مبدءاً لفكرة إنشاء دولة لهم :

«لكن المشكلة اليهودية بقيت أينما وجد اليهود بأعداد كبيرة. ولكنها لا توجد حينما شد اليهود الرحال وهاجروا حاملين معهم مشكلتهم. ومن الطبيعى أننا نهاجر إلى الأماكن التى لا نتعرض فيها للاضطهاد، ولكن مجرد وجودنا يخلق معه الاضطهاد، وهذا هو الشأن فى كل بلد حططنا به الرحال وسيظل هذا هو الحال حتى فى البلاد التى على قدر كبير من الحضارة - مثل فرنسا - حتى تجد المشكلة اليهودية حلاً لها

على أساس سياسى^(١) ثم يستعطف الشعوب تدعيماً لفكرته ويذكرهم بالاضطهاد الذى تعرض له اليهود قاتلاً : «إن الشعار السائد الآن هو ما يرفعه الألمان «فليذهب اليهود» وتساءل هل سيقبى اليهود حيث هم أم أنهم سيذهبون؟ وإلى أين سيذهبون؟^(٢).

وتساءل «هرتزل» عن الحل - الحل هو كما يقول «فى أن يمنح اليهود السيادة على جزء من الأراضى يُمكن اليهود من أن يعيشوا حياتهم كأمة».

. . وما بعد ذلك يترك لليهود يتصرفون فيه بأنفسهم وإن إقامة دولة جديدة ليس بالشئ المستحيل^(٣).

وأضاف «هرتزل» فى كتابه حتى لا يثير بقية المسلمين :

« هل ستكون الدولة فى فلسطين أم فى الأرجنتين؟ ثم قال إن الأرجنتين من أخصب بقاع العالم ومساحتها كبيرة وتعداد سكانها ضئيل وجوها معتدل. ولاشك أن جمهورية الأرجنتين ستجنى مكاسب هائلة من وراء إعطائنا قطعة من الأرض «؟» أما فلسطين فلها ذكريات تاريخية وإن مجرد ذكر اسم فلسطين يثير شعبنا ويحفزه، وإذا ما وافق السلطان على إعطائنا فلسطين فإننا فى مقابل ذلك ستتعهد بتنظيم الأحوال المالية لتركيا. وسنعمل على أن نظل مرتبطين بكل أوروبا التى ستضمن بقاءنا^(٤).

ونخلص من ذلك أن اليهود فى هذه الحقبة من الزمن قد وضعوا فلسطين نصب أعينهم وارتأوا أن الفرصة سانحة لهم للنيل منها وأن الساحة الدولية مهيأة لذلك ودارت أفكارهم حول محورين : المحور الأول هو ضمان حماية قوة كبرى لهم أثناء تحركهم السياسى، والمحور الثانى هو تمكينهم من العمل الدبلوماسى رغم عدم وجود شكل سياسى لهم بدافع الإغراءات المادية وعليه بدأ اليهود فى التودد للدول الكبرى وبدأ الإنجليز فى تمكينهم من العمل الدبلوماسى وبدأ النهج اليهودى يطفو على السطح حتى يمكن استقراؤه.

The Jewish staten by theodor Herzel New York the maccabean Publishing company (٢، ١) 1904.

مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها.

The Jewish staten by theodor Herzel New York the maccabean Publishing company (٤، ٣) 1904.

مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها.

ثالثاً : اليهود يخطبون ودّ الإنجليز من أجل مساعدتهم فى إقامة دولة :

ولما كانت بريطانيا فى تلك الحقبة من الزمان هى الدولة صاحبة السلطان فى العالم لا تغيب الشمس عن مستعمراتها، فكان من الطبيعى أن يقدم لها اليهود الولاء والطاعة حتى يحققوا الحلم الذى يسعون اليه فيسود الأمم الذين خطبوا ود بريطانيا عند عظمتها هم يهود اليوم الذين يعتبرهم البعض الولاية الأمريكية الثانية والخمسين. فتجدهم دائماً عند أصحاب القرار فى العالم وإذا صار حال أمريكا اليوم مثل حال روسيا وظهرت اليابان أو ألمانيا فسوف تجدهم على أعتاب اليابان أو ألمانيا - يشاركونهم القرار ودائماً يجدون من يؤازرهم حقداً على الإسلام والمسلمين.

وكان التودد للإنجليز أمراً هاماً بالنسبة لليهود ومفكرهم، استحوذ على كتابهم والمتعاطفين معهم وكان لهذا الأمر صله لدى الإنجليز وصادف لديهم قبولاً.

وفى كتابه «إرجاع اليهود - أزمة جميع الأمم» ذكر «جيمس بيشنو» سنة ١٨٠٠ «فليستخدم حكام هذه البلاد (بريطانيا) نفوذهم لدى الباب العلى كى يتخلى الأتراك عن ذلك الجزء من ممالكهم الذى طُرد منه اليهود ويعيدونه إلى أصحابه الشرعيين، وبذلك يؤدون عملاً لامثيل له فى سماحة النفس، ويعملون ما يوسعهم على الأقل للحيلولة دون وقوع العواقب المتوقعة، والتى لو حدثت سوف تكون وضیحة جداً بالنسبة لحكومتنا وتجارتنا»^(١).

وكان للحديث مغزى فى فكر اليهود وهو الإيحاء للإنجليز بأنهم أصحاب حق ضائع ووطن سلب وأن بريطانيا العظمى هى الوحيدة القادرة على تبنى هذه القضية وإعادة الحق الضائع السلب إلى أهله - وبالفعل لم يتردد الإنجليز لحظة فى قبول هذا الدور. وعلى نفس الشاكلة بعث القنصل البريطانى بالقدس وليام يونج رسالة إلى «المريستون» فى ١٤ مارس سنة ١٨٣٩.

«هناك ياسيدى، طرفان ينبغى أخذهما فى الاعتبار وهما ولاشك يعتبران نفسيهما لهما هدف إيداء رأيهما فى مستقبل الأوضاع هنا : أحد هذين الطرفين هم اليهود الذين أعطاهم الرب فى الأصل هذه الأرض ملكاً لهم، أما الطرف الثانى فهم المسيحيون البروتستانت، سلالة الشريفة، ويبدو كما أرجو أن أقترح بكل تواضع أن

(1) James Bicheno : « The Restoration of the Jews - The crisis off all nations.

مشار إليه فى ملف وثائق فلسطين الجزء الأول ص ٢٧.

تكون بريطانيا العظمى الحارس الطبيعي لهم. ولقد بدعوا هنا في أخذ مواقفهم بين
الطالين الآخرين^(١).

- ود اليهود يصادف قبولاً لدى الإنجليز :

كان ملك الإنجليز في القرن الحادى عشر على رأس زعماء أوربا الذين قادوا الحملة
الصليبية ضد فلسطين تحت زعم دينى سنة ١٥٩٩م واستطاعوا الاستيلاء على فلسطين
والأماكن المقدسة وأذاقوا أهلها الأمرين وبفضل من الله سبحانه وتعالى استطاع القائد
المسلم «صلاح الدين الأيوبي» هزيمة الصليبيين وطردهم شر طردة من فلسطين
والأماكن المقدسة سنة ٥٨٣ هجرية الموافق ١١٨٧ ميلادية.

ولم يعد الآن خفياً على أحد مغزى الغزو الصليبي لفلسطين وهدفه وغايته، فهو
الحقد الذى يكته الغرب الصليبي للمسلمين والذى أدى إلى تذكير الغرب الأوربي
بجهاد المسلمين وقوة عزيمتهم وهزيمة ملوكهم فى الأرض المقدسة وظل هذا الأمر ماثلاً
فى أذهانهم.

وقد برز ذلك جلياً عندما استطاعوا تفتيت أواصر الدولة العثمانية، فعندما دخل
الإنجليز القدس فى الحرب العالمية الأولى، قال الجنرال «النبى»: «الآن انتهت الحرب
الصليبية» وقبل ذلك قال الجنرال «كورد» عند دخوله إلى دمشق على رأس الجيش
الفرنسى فى أعقاب تلك الحرب، وقد وقف على قبر البطل «صلاح الدين الأيوبي» :
«نحن هنا»^(٢)

فالصراع بين الغرب والمسلمين هو بدافع الحقد من الغرب على النعمة التى يعيش
فيها المسلمون من حيث الإسلام والموقع وغير ذلك من النعم.

« قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَقِيمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ أَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ
وَأَنْ أَكْثَرُكُمْ فَسِقُونَ »^(٣) صدق الله العظيم.

(1) Al-Tibawi « British interests in palestine : 1800 Astudy of Religious and Educational Enter-
prise oxford university press. 1961).

(٢) مشار اليه فى كتاب المؤتمر الرابع - المسلمون والعدوان الإسرائيلى ص ٣٦
الأزهر - مجمع البحوث الإسلامية - فى رجب ١٣٨٨ هـ الموافق سبتمبر ١٩٦٨ ميلادية
(٣) الآية : ٥٩ من سورة المائدة.

وكانت رغبة الإنجليز في النعمة من المسلمين هي الدافع الأكبر لوجود التوافق بين اليهود والإنجليز، وعليه صادف حديث اليهود في ذلك الوقت من التاريخ قبولاً لدى الإنجليز الذين اعتبروا قضية اليهود شخصية لهم لعلمهم بأن جميع اليهود في فلسطين سيشكل أكبر الأذى للمسلمين في كل بقاع العالم والأرض.

وسرعة فائقة ترجم «بالمرستون» مشاعر الإنجليز في مذكرته التي أرسلها إلى سفير بريطانيا في تركيا بخصوص توطين اليهود في فلسطين في ١١ أغسطس ١٨٤٠ ميلادية ذكر فيها :

«يقوم بين اليهود الآن السبعثرين في كل أوربا شعور قوى بأن الوقت الذي ستعود فيه أمتهم إلى فلسطين آخذ في الاقتراب. . . ومن المعروف جيداً أن يهود أوربا يمتلكون ثروات كبيرة، ومن الواضح أن أى قطر يختار أعداداً كثيرة من اليهود أن يستوطنه سيحصل على فوائد كبيرة من الثروات التي سيجلبها معهم هؤلاء اليهود. . . فإذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية ومباركة السلطان فسيكون في هذا حائل بين «محمد على» ومن يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة في المستقبل.

وحتى إذا لم يؤد هذا التشجيع - الذي سيقدمه من السلطان لليهود - لم يؤد بالفعل إلى استيطان عدد كبير منهم في حدود الامبراطورية العثمانية إلا أن إصدار قانون من هذا النوع سيعمل على انتشار روح الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوربا، وسترى الحكومة التركية في الحال كم سيكون مفيداً لقضية فلسطين أن يكسب أصدقاء مفيدين في كثير من الأقطار بقانون واحد بسيط كهذا»^(١).

ويظهر جلياً من متن هذه الرسالة محاولة الإنجليز استدراج العطف على اليهود وإظهارهم بأنهم أصحاب ثروة وسيجلبون الخير للبلاد التي سيحلون بها ولن يعينهم على ذلك.

وهي نفس نغمة اليهود الآن من أنهم سيحلون مشاكل الشرق الأوسط وأنهم علماء في الزراعة وفي علم الخير للأمم، وما أجمل النعم التي ستعود على الشعوب من جراء التعامل معهم والتطبيع معهم، ولكن اسألوا الآن أهل فلسطين وأطفالهم

(١) ملف وثائق وأوراق فلسطين ص ٣١ الجزء الأول نقلًا عن كتاب المشكلات القانونية المتفرعة عن القضية الفلسطينية للأستاذ الدكتور حامد سلطان نقلًا عن كتاب :

British Documents on the origin of war, 1898 - 1914 London, H. n.s.o vol.x, partII, No.1

Leonard stein تأليف The Balfour declaration

ونساءهم عما حلّ بهم بعد أن استوطن اليهود فلسطين!!.

- وفي خلال مدة قصيرة دعم «المستوطنون» مذكرته لسيير بريطانيا في تركيا برسالة لإقناع السلطان بإباحة هجرة اليهود، وذلك في فبراير ١٨٤١ ورد في منها :

« سيكون مفيداً جداً للسلطان إذا ما أغرى اليهود المبعثرين في أوروبا وإفريقيا بالذهاب والتوطن في فلسطين، لكن اليهود يطلبون نوعاً من الأمان الحقيقي الملموس، ولذلك فلنأقترح أن يكون في استطاعتهم الاعتماد على حماية بريطانيا وأن يسمح لهم بأن يتقلوا إلى الباب العالي شكواهم عن طريق السلطات البريطانية»^(١).

ومن الممكن القول بأن بريطانيا كانت أسرع في ودعها لليهود من ود اليهود لها حيث انها كفلت لهم توفير الطرق الدبلوماسية لعرض طموحاتهم دون تحريف على قيادات الدول وزادت عن المألوف في طلبها حماية اليهود.

وبذلك ضمن اليهود وهم أفراد وجماعات في ذلك الوقت ولاء دولة عظمى لهم بإمكانياتها السياسية والعسكرية وتبنيها لطموحاتهم دون تردد.

فقد سمحت بريطانيا لنفسها بنقل رغبات اليهود إلى القيادة السيامية في تركيا! والأدهى من ذلك أنها طلبت من السلطان إغراء اليهود للاستيطان بفلسطين وعرضت الحماية على اليهود.

ووجه الشبه كبير بين سياقات الانجليز في ذلك الوقت وبين سياستهم والأمريكان الآن مع العالم الاسلامي.

إن دوافع ود الانجليز لليهود لم تكن خافية ولم يستطع التاريخ إخفاءها وضمن هذه الدوافع ما أوضحه «توماس كلارك» سنة ١٨٦١ في كتاب «الهند وفلسطين» ان بعث الأمة اليهودية سوف ينشئ بني إسرائيل ويعود علينا بأفضل المنافع قاطبة.

... فمن المؤكد أن احتلال اليهود لفلسطين تحت حماية بريطانيا يجب أن يكون بمثابة الضرورة القصوى على الإطلاق.

وإذا كانت بريطانيا تعتمد من جديد على تجارتها كحجر الزاوية في عظمها، وإذا كان أقرب مجرى للتجارة وأفضله يمر عبر محور القارات الثلاث الكبرى، وبما أن

(١) نقلاً عن كتاب ملف وثائق وأوراق فلسطين ص ٣٢ نقلاً عن كتاب المشكلات القانونية المترعة عن قضية فلسطين للأستاذ الدكتور حامد سلطان، معهد البحوث والدراسات العربية طبعة ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ص ٧٧.

اليهود يؤلفون شعباً تجارياً فى الجوهر، فهل توجد بادرة أكثر طبيعية ومنطقية من زرعهم على طول ذلك الطريق العظيم للتجارة القديمة؟... (١)

فاليهود فى مفهومهم أداة تمكنهم من السيطرة على ممرات التجارة العالمية وتضمن استمرارية ذلك مقابل صنع دولة لهم ولبسط الحماية عليهم وهذا مطلب ليس بالعسير.

وبعد أن حدث التوافق فى الإرادة بين اليهود والإنجليز، وبعد أن ضمن اليهود حماية دولة عظمى مثل بريطانيا مكنت بريطانيا زعماء الحركة اليهودية فى العالم من التحرك شبه الدبلوماسى فى الدول، وأصبح من اليسير لزعماء الحركة الصهيونية التقابل والتعامل مع قادة الدول العظمى.

وبدأ الفكر اليهودى يستعمل قريحته وعلى الملأ دون خوف أو تردد.

(١) ملف وثائق وأوراق فلسطين من ٣٤ الجزء الأول نقلأ عن :

Thomas clark : «India and palestine : or the restoration of the jews, viewed in relation to the nearest route to india (Manchestes, 1861)

رابعاً : سياسة اليهود إبان قرب نهاية الدولة العثمانية :

بالسياسة حققوا الشيء الكثير :

إن السلاح الدبلوماسي أشد خطراً من أسلحة الحرب لمن يجيد استخدامه خاصة إذا استخدم ضد أمة غافلة في ثبات عميق - انها السياسة - التي مكنت اليهود من الاستحواذ على بريطانيا العظمى ومكنتهم من التحرك السياسي دون أن يكون لهم دولة أو سفراء أو قناصل ويقوة المال وحده، ومكنتهم من الإعلان عن رغباتهم في الإطاحة بفلسطين تحت سمع وبصر المسلمين في العالم، ومكنتهم من الهجرة إلى فلسطين وشراء الأرض والمصالح دون أن تتحرك الأمة الغافلة.

« هذه هي الحقائق باختصار وثقة تامة : كنت في القسطنطينية، حيث حصلت على نتائج أذهلتني أنا أيضاً. أخذ السلطان علماً بمشروعي «فلسطين لليهود» ومع أنه يعارض فكرة البيع^(١) عاملني بامتياز من عدة نواح وجعلني أفهم أنه يمكن عقد الصفقة إذا وجدنا الصيغة المناسبة. إنها مسألة حفظ ماء الوجه وقد قدم العرض التالي من حاشية السلطان : يدعو السلطان اليهود بحفاوة للعودة إلى وطنهم التاريخي، وليستقروا هناك بحكم ذاتي مستقلين إدارياً وتابعين للإمبراطورية التركية، ومقابل ذلك يدفعون له الضريبة^(٢) ».

ولم يتردد هرتزل في أن يخاطب السلطان «عبد الحميد» في رسالة بتاريخ ١٨٩٦/٨/٢٥ وأوضح فيها كل ما يجول بخاطرهم من عهود ووعد تنم عن حنكة سياسية مقابل عزة المسلمين وكبرياتهم ومقدساتهم في فلسطين!!، ترغب جماعتنا في عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه إسترليني يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود المستعمرون في فلسطين إلى جلالته، تبلغ هذه الضريبة التي تضمنها جماعتنا مائة ألف جنيه إسترليني في السنة الأولى وتزداد إلى مليون جنيه إسترليني سنوياً.

(١) ورد في يوميات هرتزل رأى السلطان عبد الحميد في بيع فلسطين لليهود في ١٩/٦/١٨٩٦ - إعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية من ٤٣/٤٤ العبارة الآتية : «الإمبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي، لا أستطيع أبداً أن أعطى أحداً أي جزء منها - ليحفظ اليهود بملايتهم - مشار إليه في ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - الجزء الأول - على محمد علي.

(٢) المرجع السابق - رسالة هرتزل إلى صادق خان. كبير حاخامي باريس الأليانس الاسرائيلي ١٨٩٦/٧/٢٦ . * ومن المعروف أن هرتزل يحاول إلصاق التهم بالسلطان عبد الحميد الذي أكد التاريخ رفضه القاطع لكل الإغراءات المادية التي عرضها اليهود مقابل وضع أقداسهم في فلسطين واستجابات هرتزل من لقاء السلطان مجرد رأي.

ويتعلق هذا النمو التدريجي في الضريبة على هجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين أما سير العمل المفصل فيتم وضعه في اجتماعات شخصية تعقد في القسطنطينية مقابل ذلك يهب جلالته الامتيازات التالية : الهجرة اليهودية إلى فلسطين التي ليس فقط تكون غير محدودة بل أيضاً تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة .

ويعطى المهاجرون اليهود الاستقلال الذاتي المضمون في القانون الدولي، في الدستور والحكومة وإدارة العدل في الأرض التي تقرر لهم .

ويجب أن يقرر، في مفاوضات القسطنطينية، الشكل المفضل الذي ستمارس به حماية السلطان في فلسطين اليهودية وكيف سيحفظ اليهود أنفسهم النظام والقانون بوساطة قوات الأمن الخاصة بهم .

قد يأخذ الاتفاق الشكل التالي : يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض آبائهم سيكون لهذه الدعوة قوة القانون وتبلغ الدول بها مسبقاً^(١) .

ويظهر بجلاء أن «تيودور هرتزل» مكتته ببريطانيا ليكون في مصاف رؤساء الدول وعندما تأكد الدبلوماسي اليهودي من حاجة السلطان «عبد الحميد» للمال للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها تركيا في ذلك الوقت بعد أن أمن النظر في استقراره للعرض الذي قدمته حاشية السلطان، حاول إغراء السلطان بالمال واستخدام السلاح الاقتصادي للوصول إلى فلسطين ليتضح بجلاء طبيعة الفكر الصهيوني .

المال مقابل الهجرة اليهودية إلى فلسطين ويزداد كلما زادت الهجرة .

المال مقابل مباركة السلطان للهجرة وتشجيعها .

المال مقابل إعطاء اليهود الاستقلال الذاتي .

المال مقابل تمتع اليهود بالشكل القانوني للدولة (الدفاع - الأمن - والحكومة - والعدل) وفوق كل ذلك «ن يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض آبائهم» إن هذا النهج هو ذاته الذي يسير عليه اليهود الآن .

المال لروسيا لتشجيع هجرة اليهود، المال للدول التي أعطت تسهيلات للرحلات

(١) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول نقلاً عن «يوميات هرتزل» إعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية من ٤٤ - ٤٥ .

• وقد أكد هرتزل في مذكراته أن السلطان عبد الحميد رفض كل الإغراءات المادية .

الجوية التي تحمل اليهود لإسرائيل، المال لأثيوبيا لتشجيعها اليهود على الهجرة. واصل «هرتزل» محاولة تدليسه على السلطان عبد الحميد مستغلاً الظروف الصعبة التي تمر بالأتراك، وكان الإنجليز نصب عينيه يشعروهم بالولاء والطاعة ويشعروهم أيضاً أنه يتحرك من خلالهم ولأجلهم ويدلس عليهم أيضاً حتى لاتضيع منه فلسطين هذه الفريسة التي آتت أكلها لليهود بعد أن استطاع أن يصل إلى طريقة شبه مشروعة في الحصول على فلسطين بالدبلوماسية والسلام.

«هذا عامل يجدر بالسياسة الإنجليزية في الشرق أن تقدره حق تقديره، عامل جديد بكل تأكيد. بإمكان اللورد سولزبرى أن يضرب - بوساطته - ضربة معلم.

إن تقسيم تركيا في الوضع العالمي الحاضر، الذي يسيطر عليه الحلف الروسي الفرنسي، قد يضع إنجلترا في مأزق خطير. إن تقسيماً كهذا الآن، لا بد أن يكون خسارة بالنسبة لإنجلترا، ولذلك عليها أن تسعى نحو التوازن الدولي الذي لا يحافظ عليه إلا إذا صححت مالمية تركيا. وهذا ما دعا روسيا أن تحبط التدابير الحالية المقترحة. فإنها تبغى انحلال تركيا وانقسامها، إلا أن هناك طريقة لتصحيح المالمية التركية وبالتالي المحافظة على التوازن الدولي لمدة أطول ولإيجاد طريق جديد إلى الهند في الوقت ذاته، وهو الطريق الأقصر بالنسبة إلى إنجلترا. يجري هذا كله دون أن تخسر إنجلترا قرشاً واحداً، ودون أن تلزم نفسها بأي شيء علناً.

أقصد بهذه الطريقة : «إنشاء دولة يهودية في فلسطين لها استقلال ذاتي، مثل مصر، تحت سيادة السلطات...» (١).

ليس لليهود إلا غايتهم وسياستهم للمصلحة فالإمبراطورية التركية تتداعى وفي أشد الحاجة للمال وهم معهم المال وسوف يصلون إلى تحقيق حلمهم عن طريقه، والدول الأخرى الكبرى تريد الانقضاخ على الإمبراطورية التركية واليهود يطلبون المال حتى يحصلوا على فلسطين ويعدون الإنجليز بأن دولة يهودية في فلسطين ستعيد أمجاد الإنجليز في التجارة وأن الذي يمكنهم من ذلك بقاء الامبراطورية التركية وامتدادها بالمال - فمبتلاً أيها الإنجليز حتى نظفر بفلسطين، ومهلاً لسلطان المسلمين الذي حاول الوقوف أمامهم منفرداً للحيلولة دون وصولهم إلى فلسطين.

إنها الدبلوماسية والسياسة وسلاح التدليس والمراوغة دون إراقة دماء.

(١) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول - أ/ على محمد على نقلاً عن «يومييات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية ص ٤٩ - ٥١ - رسالة هرتزل إلى لورد سولزبرى في ديسمبر ١٨٩٦.

الفصل الثانى

المنهج السلمى العربى لمقاومة الاحتلال

==
* * النهج السياسى العربى قبل نهاية الدولة العثمانية ودوره فى ضياع فلسطين :

تزامن هذا النهج مع الفترة التى صادفت قمة نشاط الحركة الصهيونية العالمية التى تغيت ضياع فلسطين من أيدي المسلمين.

وبرزت فى هذه الفترة من تاريخ العالم العربى مؤشرات سياسية بعيدة عن الالتزام بالإطار الدينى الذى كان يحكم هذه المجتمعات من قبل، ولعب هذا النهج دوراً أساسياً فى تغيير الوجه السياسى للمنطقة العربية بكاملها كما أدت سياسات العرب بطريقة غير مباشرة إلى ظهور إسرائيل. حيث التفت العرب عن أمورهم الدينية وتغلبوا الجانب الدنيوى من الحياة ووضعوا أول بذور فصل السياسة عن الدين، ومن الممكن طبقاً للإطار العام للأحداث أن نبرز ملامح النهج السياسى العربى فى هذه الفترة من التاريخ مستنديين إلى شريحة واقعية حيوية من الأحداث فى هذه الفترة التى صادفت أوائل القرن العشرين، وقد صاغ هذه السياسة الشريف «حسين بن على» شريف مكة وأمير الحجاز وأبرز السياسيين العرب فى هذا الوقت، والذى كانت سياسته نموذجاً جديداً للسياسة العربية استغلها الإنجليز واليهود فى تحقيق أكبر مصالح لهم فى العالم العربى دون تحقيق أى مصالح للعرب بتتبع هذه السياسة يمكن استخلاص النهج السياسى العربى فى هذه الفترة من التاريخ.

✓ أولاً: الشريف «حسين» يبحث عن التحالف مع الصليبيين (الإنجليز) :

راودت شريف مكة قناعة بأن الإنجليز يمكنهم مساعدته لحصول الدول العربية على الاستقلال من منطلق عداة الإنجليز للأتراك، وراودته قناعة أيضاً بإمكانية إعلان خليفة عربى على المسلمين فى أنحاء العالم.

مقابل أن يصير حليفاً للإنجليز يقف بجانبهم لقتال الأتراك وهزيمتهم وطردهم من البلاد العربية والقضاء على الخلافة العثمانية، والتقت مصالح الشريف مع مصالح الإنجليز. وعلى ذلك بدأ الشريف «حسين» في مخاطبة الإنجليز يعرض عليهم ما يدور في خلدته ولم يضع شريف مكة نصب عينيه ماضى الإنجليز وتاريخهم وعداءهم الشديد للإسلام والذي تجسد في الحرب الصليبية التي استهدفت فلسطين واحتلال القدس الشريف قرابة تسعين عاماً.

وأرسل شريف مكة رسالته إلى السير «هنرى مكماهون» نائب ملك مصر فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ وأرفق بهذه الرسالة مذكرة تودد فيها للإنجليز وأبدى استعداده للتعاون معهم وطلب منهم تمكين مصر لإرسال هداياها للأراضى المقدسة وعرض الشريف «حسين» على الإنجليز مساعدة العرب لتحقيق أمانهم وطموحاتهم ضمن خمسة مقترحات أجمال فيها مطالبه وطبيعة التعاون بين العرب والإنجليز وكان أبرز ما فيها طلبه من الإنجليز الاعتراف باستقلال الدول العربية وموافقتهم على إعلان خليفة عربى على المسلمين، وعرض التعاون العسكرى فى كافة المجالات مع إنجلترا، والتحالف معهم عسكرياً ضد أعدائهم.

وأخذت الرسائل تنشط بين الجانبين واعتقد الشريف حسين إمكانية مصادقة الإنجليز وبعد أن تلقى منهم رداً على الرسالة الأولى، أرسل اليهم بأخرى فى ٩ سبتمبر ١٩١٥ ألح فيها إلى إمكانية العمل ضد تركيا والمحافظة على مصالح الإنجليز وتفضيلهم على الجميع وتحدث فيها عن ثقة العرب فى بريطانيا العظمى وتعلق آمالهم عليها فى مساعدتهم على الاستقلال وإعادة الخلافة اليهم.

وتوالى عود الإنجليز للشريف «حسين» وصادقوه على معظم ما طلبه من استقلال العرب وإعادة الخلافة اليهم وعدم تعرضهم للأماكن المقدسة بل وحمايتها من أى عدوان خارجى ووجوب منع التعدى عليها.

ولم يجد الشريف «حسين» حرجاً من طلب المعونة الاقتصادية منهم وامداده بالسلاح، وعرض على الإنجليز دخول العرب في الحرب إلى جانب الإنجليز ضد الأتراك العثمانيين، وطلب منهم تعويضات مادية لقاء تواجد الإنجليز فى بعض البلدان العربية مثل العراق لحين التفاوض على استقلالها فيما بعد، وبدأ التحالف العسكرى بين العرب والإنجليز لقتال الأتراك وبدأ الشريف «حسين» يوضح للإنجليز كيف بذل

جهده لضمان ولاء العرب لهم بشتى الطرق وإعدادة الجيوش وخططه الحربية لقتال الأتراك ومن والأهم وطلب منهم فى رسالته الموجهة إليهم فى ١٤ فبراير ١٩١٦ «... بقى علينا بيان ما نحتاجه - والحالة هذه - وهو :

١ - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهدة القوات المجتدة ونحوها مما ضرورته تغنى عن بيانه - فالرجاء إحضارها بوجه السرعة الممكنة.

٢ - إحضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر دقيق وثلاثة آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات.

وأيضاً مقدار مائة صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه، ومن مرميات بواريد مارتن هنرى وبارودات غرا أصنى بواريد معمل سانت آتئين الافرنسية لاستعمال هذين الصنفين فى بواريد أى بندقيات قبائلنا، ولا بأس من جعل لكل نوعهما خمسمائة صندوق^(١).

وهكذا تحالف شريف مكة وأمير الحجاز مع الصليبيين (الإنجليز) فى قتالهم ضد الأتراك المسلمين وهدم الخلافة العثمانية، وأوجد أول تحالف عسكرى بين العرب المسلمين، والصليبيين الإنجليز الأجانب بعد الفتوحات الإسلامية ضد مسلمين طامعاً فى مساعدة الإنجليز له بإعطاء العرب استقلالهم وتنصيبه خليفة للمسلمين.

والشئ الغريب أن الإنجليز فى هذه الفترة من التاريخ كانوا حلفاء للعرب وحلفاء لليهود وعدوا العرب بالاستقلال ووعدوا اليهود بحمايتهم وإنشاء دولة لهم.

مثل الأمريكان اليوم تماماً بتمام تحالفوا مع العرب واليهود ووجه الشبه كبير.

ثانياً : الصليبيون (الإنجليز) وعهودهم ووعودهم للعرب :

اعتقد العرب أن القتال بجانب بريطانيا العظمى ضد الأتراك بمثابة شهادة ولاء منهم للإنجليز وغاب عن ذهنهم أحقاد الماضى القريب التى يكنها الإنجليز للعرب الذين طردوهم من فلسطين.

وكعادة الإنجليز مع المسلمين لاعهد لهم ولاميثاق، وعندما تودد الشريف «حسين» للإنجليز فى رسالاته وأفصح لهم عما يجيش فى نفسه من طلب الولاء لهم والتحالف

(١) رسالة الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون فى ١٤ فبراير ١٩١٦ مشار إليها فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول. الأستاذ / على محمد على.

مصهم وتوليته خليفة للمسلمين، وغير ذلك مما سبق الحديث عنه ويأدروه بالوعد والعهود في رسالات متتابعة قدموها بكلمات حوت البلاغة والفصاحة فمضمونها حلو الكلام معسول أما صدورهم فتحوى كالعادة قلوباً من مضغة سوداء مليئة بالحق على المسلمين.

« إلى السيد الحبيب النسيب سلالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية الروحية القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد الشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين، ومحط رحال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس أجمعين» هكذا استهل السير «هنري مكماهون» رسالته إلى الشريف حسين في ٣٠ أغسطس ١٩١٥.

وذكر في مقدمة رسالته التالية إلى الشريف «حسين» :

« إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحبيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف ابن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العليا جعله الله حرراً للإسلام والمسلمين بعونه تعالى أمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه».

وأتبعها برسالة أخرى في رده على رسالة الشريف المؤرخة ٢٤ من ذى الحجة ١٣٣٣ هجرية ذكر أيضاً في مقدمتها «إلى صاحب الأصالة والرفعة وشرف المحتد سلالة بيت النبوة والحبيب الطاهر والنسيب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة المكرمة قبلة الإسلام والمسلمين أدامه الله في رفعة وعلاء».

وهكذا كانت كلماتهم معسولة، أما بالنسبة لوعودهم وعهودهم فقد ذكروا في رسائلهم للشريف حسين.

«... وان مصالح العرب هي نفس مصالح الإنجليز والعكس بالعكس... فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد علي أفندي وهي التي كان موضعاً بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها».

وإننا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي حميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة»^(١).

(١) رسالة السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين في ٣٠ أغسطس ١٩١٥ أشار إليها في ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول الأستاذ / علي محمد علي ص ١٦٢.

وكان الإنجليز أخذوا على عاتقهم إعادة الخلافة الإسلامية مرة أخرى إلى الدولة العربية وفي مكانها الذى انتشر منه الإسلام فى كل فج عميق وصدقهم زعماء العرب!.

وأكد الإنجليز مرة أخرى هذه الوعود وخاصة وعدهم بالعمل على استقلال الدول العربية. «وانى مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم الموائيق الآتية . . .» (أ) أنه مع مراعاة التعديلات^(١) فبريطانيا العظمى مستعدة أن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال فى جميع الأقاليم الداخلة فى الحدود التى يطلبها دولة الشريف.

(ب) أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بوجود منع التعدى عليها.

(ج) وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة لتلك الأقاليم المختلفة.

.....

وانى متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهى بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطول^(٢).

وهكذا أوحى الإنجليز للعرب بالبراءة والعمل نحو تحرير الشعوب وتقديمهم وحماية المقدسات وهكذا صدق أحفاد عمر بن الخطاب ومعاوية وخالد بن الوليد وعود الصليبيين (الإنجليز) لهم!!.

وراح الإنجليز يؤكدون هذا الزعم للعرب مرة تلو الأخرى.

(١) هذه الرسالة موجهة من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣هـ. وذكر فى هذه الرسالة أن ولايتى مرسين وإسكندرونه وأجزاء من بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمصى وحماه وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة.

(٢) أجزاء من نص الرسالة المنوه عنها سابقاً مشار إليها فى المرجع السابق ص ١٦٨.

حتى قطعوا على أنفسهم أنهم لن يتصالحوا مع الأتراك والألمان على شيء ضد المصلحة العربية وفى هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوّضت لى أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى إبرام أى صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك هذا عربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم فى مجهوداتكم فى غايتنا المشتركة فأنى مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه^(١). وهكذا كانت الكلمات والعهود والوعود التى جنى الإنجليز ثمارها «والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا فى الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا فى سبيل القضية الهامة فإننا نرجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد، صداقة دائمة، تعود على الجميع بالسرور والغبطة. وقد سررنا جداً للحركة التى تقومون بها لإقناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا. وترك لفظتكم وتقديراتكم تقرير الوقت المناسب، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه^(٢)».

ثالثاً : كذب الإنجليز على العرب :

ولكن ماذا جنى العرب من صداقة الصليبيين الإنجليز وكلماتهم ووعودهم وعهودهم؟ بعد انتهاء الحرب مع الأتراك والانتصار عليهم؟

أجاب على ذلك السؤال الإنجليزى «لورنس» فى كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» : «لما لم أكن مغفلاً تماماً، فقد كان فى استطاعتي أن أرى أن وعودنا للعرب بعد انتهاء الحرب ستكون مجرد حبر على ورق. ولو كنت مستشاراً مخلصاً حقاً للعرب، لكنت قد نصحت الرجال المحاربين بأن يعودوا إلى بيوتهم ولا يعرضوا أرواحهم للخطر فى سبيل هذا الهراء (هذه الوعود البريطانية الجوفاء). لكنى كنت أعلم أن آمال العرب هى الأداة الوحيدة لكسب الحرب. ولذلك فقد أكدت لهم أن إنجلترا ستحافظ على عهودها لفظاً وروحاً. . . ولكن - بالطبع - كنت أشعر دائماً بالمرارة وبالخجل^(٣). لقد حارب العرب بسخاء مع الإنجليز ضد المسلمين الأتراك حتى مكثوهم من الانتصار عليهم ووعدوهم بالاستقلال والخلافة الإسلامية وأعدوا المال والسلاح.

(١) من رسالة السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ٨ صفر ١٣٣٣ الموافق ١٤/١٢/١٩١٥ مشار إليها فى المرجع السابق ص ١٧٥.

(٢) رسالة مكماهون إلى الشريف حسين فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٤، ٣٠ يناير ١٩١٦ مشار إليها فى المرجع السابق ص ١٧٨.

(٣) Laurence of Arabia, by Antony nutting.

مشار إليه فى المرجع السابق ص ١٦٠

لَمْ يَفِ الْإِنْجِلِيزُ الصَّلِيبِيِّونَ بِأَيِّ عَهْدٍ مِنْ عَهْدِهِمْ وَالشَّيْءُ الْمَضْحَكُ أَنَّ الْإِنْجِلِيزَ بَعْدَ أَنْ مَكَّنَهُمُ الْعَرَبُ مِنْ طَرْدِ الْأَتْرَاقِ قَسَمُوا الدُّولَ الْعَرَبِيَّةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْفَرَنْسِيِّينَ بِمَوْجِبِ اتِّفَاقِيَّةِ سَايَكْسَ بِيكُو فِي أِبْرَيْلِ ١٩١٦ .

وَخَرَجَ الْعَرَبُ مِنَ الْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ إِلَى ذَلِ الْإِحْتِلَالِ وَالْعُبُودِيَّةِ وَالسَّخَرَةِ وَامْتِهَانِ الْكَرَامَةِ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ ، وَأَطْفَأُوا بِأَقْوَاهِمُ الْحُكْمَ الْإِسْلَامِيَّ لِيُخْرِجُوا إِلَى الْإِحْتِلَالِ وَالْعِلْمَانِيَّةِ الَّتِي فَتَحُوا أَوَّلَى صَفْحَاتِهَا بِالتَّعَاوُنِ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ .

وَلَمْ يَحْصُلُوا عَلَى الْخِلَافَةِ وَلَا عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ وَلَا عَلَى الْمَالِ وَلَا عَلَى السِّلَاحِ لَا لَشَيْءٍ وَلَكِنْ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا عَنْ عَهْدِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالتَّفْتَا عَنْ أَحْكَامِهِ دِيَّانِيًّا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ .

صدق الله العظيم . ٥١ المائدة

وَهَكَذَا أُثْبِتَ بِالْأَدْلِيلِ الْمَادِي الْقَاطِعِ أَنَّ الصَّلِيبِيِّينَ الْإِنْجِلِيزَ لَا يُمْكِنُ لَهُمْ أَنْ يَكُونُوا أَوْلِيَاءَ لِلْعَرَبِ الْمُسْلِمِينَ . وَالتَّفْتُ الْعَرَبَ عَنْ النَّهْيِ الْوَاردِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَتَحَالَفُوا مَعَ الصَّلِيبِيِّينَ وَاتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ .

فَكَانَتْ وَلايَةُ الصَّلِيبِيِّينَ لِلْيَهُودِ قَائِمَةً وَمُسْتَمِرَّةً تَكْبَرُ وَتَنُمُو وَتَسْرَعُ وَكَانَ الْخِزْيُ لِلَّذِينَ خَالَفُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَكَتَابَهُ وَذَاقُوا نِيرَ الْإِحْتِلَالِ وَالْعُبُودِيَّةِ وَالذَّلِّ لِأَزَالُوا فِي غِيهِمْ يَعْمَهُونَ .

وَكُتِبَ الْفَشَلُ لِلنَّهْجِ السِّيَاسِيِّ الْعَرَبِيِّ فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ مِنَ التَّارِيخِ وَفَتَحَتْ صَفْحَةً جَدِيدَةً مِنْ صَفْحَاتِ الْيَهُودِ دَنَتْ بِهِمْ إِلَى أَعْتَابِ فِلَسْطِينِ .

الفصل الثالث

النهج السلمى اليهودى للوصول إلى مشروعية الاحتلال

النهج السياسى اليهودى بعد نهاية الدولة العثمانية

- استغلال اليهود نهاية الدولة العثمانية واحتلال العالم العربى :

انتهت الدولة العثمانية واحتل الصليبيون الإنجليز فلسطين مرة أخرى ولكن هذه المرة بمعاونة العرب الذين نسوا أنهم يقاتلون مع الصليبيين الإنجليز، الذين لاعد لهم ولا وعد.

وهكذا كانت الأحداث التى شهدتها العالم العربى، فى الفترة التى تبعت نهاية الحرب العالمية الأولى، والتى تمت فى نهاية الدولة العثمانية، وبداية احتلال فلسطين بمعركة الصليبيين الإنجليز، بمثابة التربة الخصبة التى مكنت اليهود من النبت مرة أخرى فى الأرض التى باركها الله فى العصر الحديث.

قال تعالى : ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكُرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾ صدق الله العظيم. ٦ الاسراء

وكان انشغال المسلمين عن دينهم، وتحالفهم مع الصليبيين الإنجليز وقتالهم المسلمين الأتراك نذير سوء على المسلمين، حيث ضاعت منهم فلسطين، وحلت عليهم لعنة السماء، ورد الله سبحانه وتعالى الكرة لبني إسرائيل على المسلمين، وأمدتهم بالمال والبنين وتغير مسلك اليهود، فالسلطان الذى حاولوا أن يقدموا له فروض الولاء والطاعة فقد سلطانه، ولم يصبح أمامهم سوى الإنجليز، وهم أولياء بعض بالقطرة، والمسلمون أذلاء محتلون فى معظم بقاع الأرض.

وبدأت أمانى اليهود تخرج إلى السطح «حقوقاً»، وبدأت السياسة اللينة تخرج ذبحاً وقتلاً فى أبناء فلسطين، وبدأ الإنجليز يفعلون كل شئ لإضفاء الشرعية على كل ما

يفعلونه من أجل اليهود، وعلينا أن نشجع مختارات من الأحداث السياسية خلال هذه الحقبة من التاريخ، حتى نستطيع أن نستقرئ الأحداث بمتى الموضوعية.

أولاً: اعتماد اليهود الكلى على الإنجليز في تحقيق سياستهم :

وضعت اللجنة السياسية المنبثقة من المنظمة الصهيونية برئاسة «وايزمان» سنة ١٩١٦ برنامجاً لتوطيد اليهود، ثم قدمته للإنجليز «مارك سايكس» وكان مضمونه :

١ - الاعتراف رسمياً بالشعب اليهودي في فلسطين، (نقصد هنا بالشعب اليهودي - اليهود الموجودين حالياً في فلسطين، واليهود الذين سيهاجرون إليها مستقبلاً) كنواة للوطن القومي اليهودي، وأن يتمتع هذا الشعب بجميع حقوقه المدنية والسياسية.

٢ - أن تمنح الحكومة البريطانية لجميع اليهود، في مختلف أنحاء العالم حق الهجرة إلى فلسطين، وأن تسهل لليهود في فلسطين وسائل الاستقرار وشراء الأراضي.

٣ - أن تبارك الحكومة البريطانية تكوين جمعية يهودية، هدفها استعمار فلسطين، وأن تكون هذه الجمعية تحت حماية الحكومة، وأن تكون من أعمال هذه الجمعية مساعدة اليهود على الاستقرار في فلسطين، بجميع الطرق الممكنة، وأن تساعد وتشجع على الهجرة بكافة الوسائل^(١).

وقد حاول «وايزمان» بأسلوبه السياسي أن يسيطر على مشاعر الإنجليز، الذين يشكلون أكبر دولة عظمى في ذلك الوقت من التاريخ، وأن يوحى لهم بأن طموحات اليهود لا يمكن لها أن تتم لولا مباركة الدولة العظمى لهذه الطموحات، وأوحى لهم بأن كل شيء يتم بهم ومن خلالهم، فطلب من الإنجليز وحدهم الاعتراف، ومنح اليهود في العالم حق الهجرة، وتكوين جمعية لاحتلال فلسطين ومباركتها. إن هذا الرجل استطاع أن يستأثر بالإنجليز، حتى يمكنوه من إقامة دولة. كما استأثر خلفاؤه بالأمريكان حتى يمكنوهم من أن يكونوا أقوى دولة في الشرق الأوسط، لأنهم دائماً أولياء بعض.

(١) من كتاب موجز القضية الفلسطينية «على محمد علي» نقلًا عن كتاب :

Trial and Error «by chaim weizmann - New York : Harper and Brothers publishers - 1949

وكان لدى الإنجليز الاستعداد الفطري لتبني قضية اليهود، وتحقيق آمالهم وطموحاتهم، فليس لديهم عزيز في البلاد العربية، حتى المقدسات المسيحية لم تشكل قيمة لدى الإنجليز، قدر ما يعينهم تفتيت العالم الإسلامي وتكسير عظامه.

واستجاب الإنجليز لفلسفة «ايزمان»، واستطاع هذا الرجل أن يقلب موازين الدنيا بسياسته، وأن يجعل أكبر دولة عظمى تابعة له، وهو لا يمثل دولة من الدول، وإنما كان من الشخصيات الهامة لدى اليهود، يمثل جموعهم المشتتة «رئيس المؤتمر اليهودي العالمي».

«إن حكومة صاحب الجلالة تقبل مبدأ انتهاز كل فرصة ممكنة لإنشاء وطن يهودي في فلسطين، وسوف تبذل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، كما أنها مستعدة للنظر في أية اقتراحات خاصة بالموضوع، قد ترغب المنظمات الصهيونية في عرضها عليها»^(١).

وبدأت بريطانيا العظمى تستجيب بسخاء لكل طلبات اليهود، وتبلور ذلك مرة أخرى في مشروع إجابة مستر «بلفور» على لورد «روتشلد» والمعنون.

«وزارة الخارجية ١٠ أغسطس ١٩١٧»

عزيزي لورد روتشلد :

رداً على خطابكم المؤرخ ١٨ يوليو، يسعدني أن أكون في مركز يسمح لي بأن أخبركم أن حكومة جلالتكم تقبل مبدأ إعادة تأسيس فلسطين، كوطن قومي للشعب اليهودي، إن حكومة صاحب الجلالة سوف تبذل مساعيها لضمان تحقيق هذا الهدف، وهي مستعدة للنظر في أية اقتراحات خاصة بالموضوع، ترغب المنظمة الصهيونية في عرضها عليه».

وهكذا بدت العلاقة بين الإنجليز واليهود، وكأنها علاقة بين دولة ودولة على أرقى المستويات، وكان لبرنامج اللجنة السياسية المنبثقة عن المنظمة الصهيونية، والخاص بتوطين اليهود في فلسطين صدى عظيم، لدى ساسة الإنجليز حيث وافقوه وباركوه،

(١) وثائق الحرب البريطانية لعام ١٩١٧ التي كشفت عنها وزارة الخارجية البريطانية بعد مرور خمسين عاماً عليها

وتحمل كلمة مجلس الوزراء ٢٤/٢٤ سري ح. ت ١٨٠٣.

مشار إليه في ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ص ٢٠٢. على محمد على.

فقد استطاع مخطط البرنامج أن يوحى للإنجليز بأنهم أصحاب الحق فى العالم، فى الإعطاء والمنح والمنع، ويبدعهم مقدرات الأمور، نفس الشئ الذى فعلوه مع سلطان المسلمين، ولكن هذه المرة مع الإنجليز الأقرب لهم مودة وولاء، فقد استخدم اليهود مع الإنجليز عبارات سياسية ترضى غرورهم، مثل :

« أن تمنح الحكومة البريطانية - أن تبارك الحكومة البريطانية - أن تكون هذه الجمعية تحت حماية الحكومة... الخ ».

ولم يتوان اليهود لحظة واحدة عن الإنجليز، بعد أن عرضوا عليهم البرنامج السابق بسانه، وأخذ اللورد «روتشلد» ممثلاً للحركة الصهيونية يتابع وزارات الإنجليز، بالرسائل يستميلهم ويستعطفهم، من أجل إعادة تأسيس فلسطين، كوطن قومى لليهود على حد طلبه، وأخذ يعرض عليهم المقترحات الصهيونية، حتى نال اليهود ما يريد، ومنحهم الإنجليز المفتاح الذهبى لفلسطين، بموجب وعد «بلفور» الصادر فى الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧، من وزارة الخارجية البريطانية، ونصه :

« يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالتى، التصريح التالى الذى ينطوى على العطف على آماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته، إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل، تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يتقضى من الحقوق المدنية والدينية، التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى، وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علماً بهذا الموضوع ».

المخلص

آرثر بلفور^(١).

ويمكن القول أنه بدءاً من هذا الوعد تكون بداية الاحتلال اليهودى لفلسطين، بمباركة الإنجليز وتحت حمايتهم، وتحت سمع وبصر العالم أجمع، وفى غيبة العرب الراحين تحت الاحتلال.

(١) تصريح بلفور : راجع ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - الجزء الأول من ٢٨٥ الأستاذ على محمد على.

(ب) ارتفاع صوت اليهود فى العالم ويزوغ أفكارهم :

بدأ اليهود حديثهم للعالم عن حقوقهم بكلمات لهرتزل، متسائلًا : هل سيقبى اليهود حيث هم أم أنهم سيذهبون؟ وإلى أين سيذهبون؟ وتساءل «هرتزل» عن الحل، والحل كما يقول : «فى أن تمنح اليهود السيادة على جزء من الأراضي يمكن اليهود من أن يعيشوا حياتهم كأمة . . . وبعد ذلك يُترك لليهود يتصرفون فيه بأنفسهم، إن إقامة دولة جديدة ليس بالشئ المستحيل»، ثم قال : «هل ستكون الدولة هى فلسطين؟ أم فى الأرجنتين؟».

ثم قال : . . «أما فلسطين فلها ذكريات تاريخية، وإن مجرد ذكر فلسطين يثير شعبنا ويحفزه^(١)، وكانت نبرات مؤسس الدولة اليهودية هى الاستجداء والعطف، الذى لم يصل بعد إلى مرحلة الحق «أن تمنح اليهود السيادة» بعد أن أوضح مدى الاضطهاد، والظلم الذى وقع على اليهود، فى كتابه «الدولة اليهودية» وأن علاقة شعبه بفلسطين هى مجرد ذكريات تاريخية، وظل هذا الصوت خافتًا، لا يظهر إلا بنبرة الامانى والطلب والاستجداء، والوعد بالرفاهية والتقدم لمن يساعدهم على الحلول بفلسطين، فى محاولة لاستجداء عطف سلطان المسلمين، وبعدما رفض السلطان حاولوا اغراءه بالمال ولكن ظل مصرًا على رفضه، وعندما انهزم السلطان واحتل الإنجليز القدس باركوهم، وأرسلوا وفدًا برئاسة اللورد «روتشلد» لتقديم الشكر نيابة عن ممثلى الصهيونية للحكومة، لإرسالها رسالة ودية إلى الشعب اليهودى، وكذلك التهنئة بسقوط بيت المقدس^(٢)».

واحتضنهم الإنجليز الذين بات يدهم مقدرات كل شئ، وتغيرت نغمة اليهود من الاستجداء والطلب، إلى التحدث عن الحق، والايهام بأنهم أصحاب حق، وبدأ صوت اليهود يرتفع وتغيرت نبراته، وقد جسد خطاب وايزمان فى لندن بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩١٩ كل هذه المعانى : «ان الدولة اليهودية سوف تأتى، ولكنها لن تأتى بواسطة الوعود والتصريحات السياسية، بل بعرق الشعب اليهودى ودمعه، تلكم هى الطريقة الوحيدة لبناء الدولة وأما وعد بلفور، فهو المفتاح الذهبى الذى يفتح أبواب فلسطين، ويعطيكم فرصة لبذل كل جهودكم فيها . . . ».

(١) عن كتاب الدولة اليهودية لنيودور هرتزل سنة ١٨٩٥ مشار اليه ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص ٢٣٧.

ولكن سرعة الدول (ولاسيما بريطانيا) فى التجاوب معنا، سوف تتوقف على الضغط الذى نمارسه، وهذا الضغط سوف يتوقف على متانة تنظيمنا، وعلى وفرة خزينتنا وعلى معرفتنا كيف نعمل لكى نأتى بالشعب إلى البلد.

وهكذا استطاع اليهود أن يقفوا بين صفحات التاريخ، ليجدوا موطن قدم لهم فى قلب الأمة العربية، عندما طويت صفحة الدولة العثمانية، وفتحت صفحة الاحتلال الإنجليزي للعالم العربى، وفى غياب الأمة الإسلامية، وفقدانها للوعى خرج اليهود من جحورهم، وتهاافتوا على فلسطين، بعد أن وضع الإنجليز القيد الحديدى فى يد العالم الاسلامى.

وهنا كشف اليهود قناعهم، وادعوا أن لهم حقاً فى فلسطين، وأخذوا يروجون لأفكارهم الدينية، التى صنعوها من خيالهم، اقترنت سياستهم بالدين، وراجت مؤلفاتهم الدينية السياسية التى توضح أرض الميعاد.

وأخذ اليهود فى غياب كل شئ من جانب العرب يتحدثون عن الجهد والعرق، والضغط على الدول، وبناء دولتهم، وعودة شعبهم، وأخذ رجال الدين يروجون أفكارهم، ويعيدون طبع مؤلفاتهم، التى يسير على هداها رجال السياسة، والتى كشفت عن جوانب الفكر اليهودى، بكل صراحة ووضوح، وقد أكد «هرتزل» ذلك من قبل، عندما وضع خريطة لإسرائيل الكبرى، فى كتابه عام ١٩٠٤، ثم قام من بعده الحاخام «صموئيل هلى ازاكس» بوضع حدود جديدة لإسرائيل الكبرى فى كتابه «الحدود الحقيقية للأرض المقدسة سنة ١٩١٧» حيث ادعى أنها طبقاً للسوارى فى نصوص التوراة.

ثانياً : مرحلة تقنين العدوان على فلسطين العربية (نظام الوصاية) :

تمهيداً لتمكين اليهود ادعى الإنجليز بادئ الأمر أنهم قدموا لتحرير الشعوب، من براثن الاستعمار التركى، وساعدهم فى ذلك العرب، ولما ذهب الأتراك وانفرد الإنجليز بفلسطين، كان من الطبيعى أن يبحثوا عن صياغة قانونية، يدلسون بها على العالم، وتبرر وجودهم فى فلسطين، وكان تحت أيديهم هم وحلفائهم - عصبة الأمم

- التي أوجدوها خصيصاً لإيجاد الصياغة القانونية لحماية مصالحهم، تماماً مثل الأمم المتحدة الآن وأمريكا، فهي امتداد للفكر الإنجليزي في العهد الماضي.

وكان من الطبيعي أن تصدر عصبة الأمم، ضمن ميثاقها مواد تقنن هذا الوجود الشاذ للإنجليز في فلسطين، ووقع الحلفاء ما أسموه «عهد عصبة الأمم» بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩١٩، والذي أصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير ١٩٢٠، والذي قنن اختلال الشعوب بطريقة ملتوية وسخيفة، حيث قضت المادة (٢٢) منه أن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التبعية للدول، التي كانت تحكمها سابقاً نتيجة للحرب الأخيرة، والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم، حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعد وديعة مقدسة في عنق المدينة، وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد:

- ١ - إن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عملياً هي أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها، أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتبنيها، ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة متدبة بالنيابة عن عصبة الأمم.
- ٢ - إن نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعاً لدرجة تقدم الشعب، وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية، وغير ذلك من الظروف الماثلة.

وطبقاً لهذه المادة من عهد عصبة الأمم، ظهر نظام عالمي جديد يسمى نظام الوصاية، وأصبح للاحتلال اسم آخر هو «الوصاية» والدولة المحتلة «موصى عليها» وسبب الوصاية «تخلف الدولة الموصى عليها»، والغرض من الوصاية «العمل على رفاهية وتقدم الشعب الموصى عليه، لأن ذلك أمانة في عنق المدينة» انه نظام عالمي جديد، بالضبط مثل النظام العالمي الجديد الآن، الذي تبنه أمريكا في قطع دابر المسلمين حيثما كانوا، لأنهم الخطر الوحيد الذي يهدد المدينة حسب ريف الدعاية الأمريكية!!

وهكذا كانت فلسطين من نصيب الإنجليز، طبقاً للقانون الدولي، ليأخذوا بيد شعبها ويوصلوه إلى المدينة.

وسيراً على هذا النهج، وجّه ملك الإنجليز رسالة إلى شعب فلسطين، بمناسبة

إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمون قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين في ٢٠ أبريل ١٩٢٠، وقد أذيع البيان يوم الأربعاء الموافق ٧ يوليو ١٩٢٠، في القدس ونصّه كالآتي :

« إلى أهل فلسطين : -

إن الدول المختلفة التي نالت الفوز الباهر في هذه الحرب، قد أودعت بلادى أمر الانتداب على فلسطين، لكي تسهر على صوالحها، وتكفل لبلادكم العمران السلمى، الذى طالما كنتم تشددونه، وإنى أذكر باقتدار العمل المجيد، الذى قام به جنودى تحت قيادة «الفيلد مارشال اللورد اللنبي» بتحرير بلادكم من النير التركى، وسأتهلل حقيقة اذا وقّعت، أنا وشعبى أيضاً، إلى أن نكون وسيلة لتنالوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة.

انى أرغب أن أؤكد لكم أن الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات، بدون محاباة مطلقاً، كما أن فى عزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها، فى المدة التى يلزم انقضاؤها، إلى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائياً على أمر الانتداب، وفى المستقبل عندما يصبح الانتداب أمراً واقعاً.

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير، لتضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدرج، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهلى المدنية والدينية، ولن تنقص من الرقى المعنوى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى. إنى واثق أن المندوب السامى، الذى انتدبته لإنقاذ هذه المبادئ، سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تنول إلى الخير دائماً، واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه.

إنى أدرك جيداً خطورة الأحداث المحدقة بحكومة البلاد، التى يقدّسها المسيحى والمسلم واليهودى على السواء، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم^(١).

وهكذا قنّنت الدول المتحالفة استعمار الإنجليز لفلسطين، وهكذا أنصح ملك الإنجليز للعالم أن هذه الدولة تضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين.

(١) من كتاب وثائق القضية الفلسطينية إصدار جامعة الدول العربية - مشار اليه فى ملف وثائق القضية الفلسطينية - الجزء الأول ص ٣٥١ ، ٣٥٢.

والأغرب من ذلك كله أنهم لازالوا يزعمون أنهم سيتخذون كل الوسائل، التي تحافظ على طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه، وقد أثبتت الأيام كذب ملك الإنجليز، فقد كان الدافع الأول لكل ما بذله الحلفاء وملك الإنجليز لإغتيال فلسطين وتقديمها على طبق من فضة لليهود، هو كرههم للإسلام وحقدهم عليه، وعدم التفاتهم حتى لشريعته التي تدعوهم إلى التسامح والمحبة، وقدموا الأماكن التي شهدت مولد المسيح وصباء، والأماكن التي وطأها قدمه الشريفة هدية لأعداء المسيح وقتله الأنبياء.

ان الإنجليز وحلفاءهم لم يكونوا مخلصين للمسيحيين، عندما فعلوا ما فعلوه في فلسطين، ولم يكونوا متدينين، وإنما كانوا أناساً يبحثون فقط عن مصالحهم المادية، ولم يستطيعوا إخفاء حقدهم على الإسلام، وأضروا المسلمين ضرراً بالغاً، وأضروا مسيحي الشرق المتدينين، والقلّة القليلة من مسيحي الغرب المتدينين.

وفي ١٩ أغسطس عام ١٩٣٦ وجّه مسيحيو فلسطين نداء إلى العالم المسيحي، لإنقاذ الأماكن المقدسة من الخطر الصهيوني جاء فيه :

« نحن المسيحيين العرب سكان وأهل إلى فلسطين - الأرض المقدسة - نوجّه هذا النداء إلى العالم المسيحي، إلى أتقياء المسيحيين أينما وجدوا، وإلى كل مسيحي يؤمن بتعاليم الانجيل الطاهر، لافتين أنظارهم إلى السياسة القائمة في البلاد المقدسة، وإلى الأخطار التي تجرّها وراءها، والتي تهددنا بالجلء عن بلادنا، وتعرض الأماكن المقدسة للاحتقار والامتهان.

.....

أيها المسيحيون إننا لم نطلب من الحكومة المتتدية إلا أن تعطينا حقنا المهبوم، وتعيد لنا حريتنا المسلوبة، فتوقف الهجرة اليهودية وفقاً تاماً باتاً، وتشكّل في البلاد حكومة نيابية أسوة بإخواننا أبناء العراق وسوريا.

أيها المسيحيون إن احتقار وامتهان أماكنكم المقدسة قد ظهرت بوادره في السنة الماضية، عندما دخل شباب اليهود وشاباتهم إلى كنيسة المهد في بيت لحم، محل مولد المسيح له المجد، ودنسوه بأعمال مغبيرة للأداب، الأمر الذي أدى إلى تدخل القوة لإخراجهم.

أيها المسيحيون ان مشروع روتنبرج قد غير مجرى نهر الأردن فى بعض أقسامه، وشوه جمال بحيرة طبريا الطبيعى، أفلا يحق لنا أن نفسر هذا العمل بأنه محاولة لمحو أثر من الآثار التى تذكرنا بحياة السيد المسيح؟! .

أيها المسيحيون اننا نرى من واجبنا أن ننبهكم إلى الأخطار المحدقة ببلادنا، التى تحوى مقدساتكم من مغارة المهد التى ولد فيها المسيح، إلى بستان الجثمانية حيث أدى صلاته الأخيرة، قبل تسليمه إلى الصלב من قبل اليهود، إلى طريق الآلام، إلى مكان الجلجلة حيث صلب وقبر، إلى كل بقعة وطأتها قدماء الطاهرتان، فى القدس وبيت لحم وأريحا والسامرة والناصرة وقانا الجليل، وسائر مدن وقرى وبحيرات فلسطين، ونتوسل اليكم أن تعملوا ما فى وسعكم لمساعدتنا على حفظ هذه البلاد بيد أهلها الشرعيين، خوف أن تطغى عليها الهجرة اليهودية، فيؤسسون المملكة اليهودية التى طالما حلموا بها...» ولم تجد رسالة مسيحي فلسطين أى صدى لدى الصليبيين الإنجليز أو حلفائهم، واستمروا فى غيهم، غير مباليين بالمقدسات فى فلسطين، ولا حتى بتعاليم ديانتهم، وإنما كان دافعهم هو الحقد على الإسلام والمسلمين، الذين أخرجوهم من فلسطين على يد «صلاح الدين» .

ثالثاً : مرحلة إضفاء المشروعية الدولية على الوجود اليهودى فى فلسطين:

لم يغب عن بريطانيا العظمى وحلفائها من أعداء الاسلام شئ، وفتحوا أبواب الهجرة لليهود إلى فلسطين على مصراعيه، وسمحوا لهم بالدخول إليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة، قاصدين تمكينهم من تراب فلسطين بكل وسيلة، ولم تكف بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل سمحت لهم بالتسليح، حتى يشكلوا قوة ضاربة تدك رؤوس أصحاب فلسطين، ولم يملك أبناء فلسطين إلا التعبير عن رأيهم بالطريقة السلمية، وأعلنوا الإضراب ففى ١٧/٨/١٩٣١ قررت اللجنة التنفيذية العربية الاضراب العام احتجاجاً على تسليح المستعمرات اليهودية وورد فى متن قرار اللجنة :

١ - أنها قررت الإضراب العام يوم ٢٣ الجارى، وأن تتظاهر اللجنة التنفيذية العربية بكاملها فى اليوم المذكور، وأعربت اللجنة عن سخط الأمة من تسليح الإنجليز للمستعمرات اليهودية.

٢ - ابلاغ الحكومة بأن تسليح اليهود - خلافاً لقوانين البلاد - يوحى لكل عربى أن يتسلح، فيصبح أهالى البلاد فى هذه الحالة كلهم مسلحين، والبلاد التى يتسلح أهلها كلهم تصبح فى خطر، والمسئولية تقع عند ذلك على الحكومة.

٣ - الإحتجاج على الأمر الوارد من وزارة المستعمرات، بإصدار أمر يُعدّ فيه الخمسة والعشرون ألف يهودى الذين دخلوا هذه البلاد بصورة غير مشروعة كأنهم دخلوها بصورة مشروعة، وعدّ هذا من جملة أسباب الإضراب.

.....

ولم تُر بريطانيا أحداً من العرب أى اهتمام، ومضت فى غيها، وسهّلت طريق هجرة اليهود إلى فلسطين، ومكّنتهم من تسليح أنفسهم، وأوجدت لهم السبل التى مكّنتهم من الأرض وإقامة المستعمرات، وبعد أن اطمأنت إليهم أنسحت لهم فلسطين.

فقد أصدرت اللجنة الملكية البريطانية مشروعاً بتقسيم فلسطين، فى شهر يولييه ١٩٣٧ أعطى اليهود فى فلسطين دولة، تحتوى على أخصب الأماكن فى فلسطين، حيث أعطاهم المناطق الساحلية، مضافاً إليها القسم الشمالى من فلسطين، المحتوى

على أفضية عكا وحيفا وصفد وطبريا، وجعل المشروع بيت المقدس وفيه المسجد الأقصى، وسائر الأماكن المقدسة، وبيت لحم والناصرة تحت إنتداب بريطانيًا الدائم. وأبقى للعرب الأراضي الجبلية القاحلة ومدينة يافا.

وتابع الإنجليز قرار التقسيم على الطبيعة، وشكلوا لجنة من خبراءهم الإنجليز، ثم تحديد اختصاصها بموجب الشروط التي نشرت في الكتاب الأبيض رقم (٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٨، يكون من اختصاصها حرية اقتراح التعديلات، على مشروع التقسيم الصادر تفاصيله في الفصل الثالث من تقرير اللجنة الملكية، بما في ذلك تغيير المناطق الموحى بأبقائها تحت الإنتداب، على أن توصي هذه اللجنة بحدود فاصلة بين المنطقتين المقترحتين العربية واليهودية، وحدود المناطق الخاصة، الواجب الاحتفاظ بها بصورة دائمة أو مؤقتة تحت الإنتداب البريطاني.

وظهرت نوايا الإنجليز لكل من كان يعتقد أنهم أصحاب مبادئ وقم، وظهر أنهم مستعمرون محتلون وأعداء للعرب والمسلمين، بكل ما تحويه هذه الكلمة من أسى ومرارة.

وأصدر أهل فلسطين استغاثة إلى الملوك والأمراء العرب، بمناسبة صدور بيان الحكومة البريطانية المتضمن تقسيم فلسطين، عام ١٩٣٧ ورد في متنها «وهكذا تمزق هذه البلاد شر ممزق، وتنقض اليهود التي قطعتها الحكومة البريطانية لجلالتكم بإنصاف العرب هذه المرة، فالشعب العربي في فلسطين يرجو لجلالتكم التعضيد والإرشاد، في هذا الموقف التاريخي العصيب، ويناشدكم بقداسة هذه البلاد، والشهامة العربية، والواجبات الدينية أن تعملوا على إنقاذها من شرور الاستعمار والتهديد والتمزيق».

وانتهى كل شيء، ولم ينقذ أحد فلسطين، أو بمعنى آخر لم يستطع أحد إنقاذ فلسطين، فالعرب في غفلة نائمون واليهود في قمة البقطة، الكل معهم، ولا أحد يعرف سبيلاً للعرب، ولم يبق أمام الإنجليز وحلفائهم إلا إضفاء المشروع الدولية على الوجود اليهودي الصهيوني في فلسطين.

ولم يشكل ذلك بالنسبة لهم أى عائق، فقد استطاع الإنجليز وحلفاؤهم في الحرب العالمية الأولى، وأثناء الحرب العالمية الثانية أن يشكلوا صرحاً، يمكنهم من دول العالم، يتحكمون بمقتضاه في القرار الدولي، ويضفي المشروع على سلوكهم المغلوط، وأطلقوا على هذا الصرح الأمم المتحدة «وقد تم إقرار ميثاقها في جلسة بين

هذه الدول، ومن اتبع ملتتها فى ٢٥ يونيو ١٩٤٥، وأصبح ميثاقها نافذاً ابتداء من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥^(١).

ولم تجد بريطانيا حرجاً فى أن تعرض على نفسها وحلفائها ومن اتبعتها المشكلة التى أوجدتها فى فلسطين، لتحصل على قرار يضيفى المشروعية على الوجود الصهيونى فى فلسطين، وعليه فقد قدمت طلباً للأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة) فى الأول من ابريل ١٩٤٧، بصفتها الحكومة المنتدبة على فلسطين، بعد أن قسمتها إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وأعطت أحسن ما فيها لليهود، واستيقنت لنفسها مقدساتها.

وكعادة العرب الذين اعتادوا تصديق الإنجليز وحلفائهم، طالبوا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الهجرة اليهودية فوراً، وإعلان فلسطين دولة مستقلة، ووقف اليهود وكأنهم أصحاب حق ليطلبوا تقسيم وإقامة الدولة اليهودية، وفى مايو ١٩٤٧ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة (الإنسكوب) من ممثلين عن إحدى عشرة دولة، وتكليفها إظهار الحقيقة فى جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة. وبناء على توصيات هذه اللجنة تبنت الجمعية العامة فى دورتها العادية الثانية القرار رقم ١٨١، وذلك فى جلستها المنعقدة يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وقد أيد القرار ٣٣ صوتاً، وعارضه ١٣ صوتاً، وامتنع من التصويت ١٠ أعضاء.

المؤيدون : ١ - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

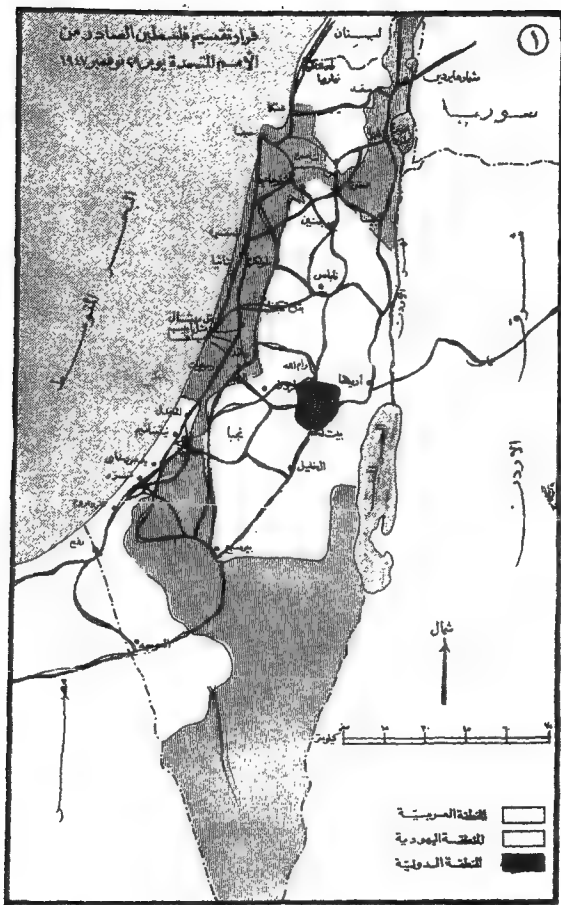
- | | | |
|-------------------------|---------------|---------------|
| ٢ - اتحاد جنوب أفريقيا. | ٣ - استراليا. | ٤ - اكسوادور. |
| ٥ - أورد غوارى. | ٦ - اسيلندا. | ٧ - باراغواى. |
| ٨ - البرازيل. | ٩ - بلجيكا. | ١٠ - بنما. |
| ١١ - بولندا. | ١٢ - بوليفيا. | ١٣ - بيرو. |

(١) لاهمية الأمم المتحدة ودورها فى الصراع بين المسلمين من ناحية واليهود وحلفائهم من ناحية أخرى ستفرد فصلاً مستقلاً عن الأمم المتحدة وعن كونها أداة فى أيدي أعداء الاسلام وذلك من الناحية العملية والقانونية وأهم القرارات التى أصدرتها وظروف نشأتها وبيان النجى السياسى التى تتبعه من واقع ميثاقها - ثم بيان القيمة القانونية لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

- ١٤- تشيكوسلوفاكيا. ١٥- جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية.
 ١٦- جمهورية بيلو روسيا الاشتراكية السوفياتية.
 ١٧- الجمهورية الدومينيكية. ١٨- الدانمرك. ١٩- السويد.
 ٢٠- نمواتيمالا. ٢١- فرنسا. ٢٢- الفلبين.
 ٢٣- فرديسلا. ٢٤- كندا. ٢٥- كوستاريكا.
 ٢٦- لكسمبرج. ٢٧- ليريا. ٢٨- النرويج.
 ٢٩- نيكارغوا. ٣٠- نيوزيلندا. ٣١- هايتي.
 ٣٢- هولندا. ٣٣- الولايات المتحدة الأمريكية.
 المعارضون : ١- أفغانستان. ٢- إيران. ٣- باكستان.
 ٤- تركيا. ٥- سوريا. ٦- العراق. ٧- كوبا.
 ٨- لبنان. ٩- مصر. ١٠- المملكة العربية السعودية
 ١١- الهند. ١٢- اليمن. ١٣- اليونان.
 المعتنقون : ١- أثيوبيا. ٢- الأرجنتين. ٣- السلفادور.
 ٤- شيلي. ٥- الصين. ٦- كولومبيا. ٧- المكسيك.
 ٨- المملكة المتحدة. ٩- هندوراس. ١٠- يوغسلافيا.
 هذا وقد ورد ضمن قرار التقسيم :

« إن قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، الذى يعرف باسم القرار ١٨١ (د-٢)، يشكل فى واقع الأمر توصية موجهة «للمملكة المتحدة» بوصفها الدولة المستلبة، ولجميع الدول الأخرى الأعضاء فى الأمم المتحدة، بالقيام فيما يتصل بنظام الحكم المقبل فى فلسطين، باعتماد وتنفيذ مشروع التقسيم مع الوحدة الاقتصادية، مع مطالبة مجلس الأمن بأن يتخذ الإجراءات اللازمة، المنصوص عليها فى المشروع من أجل تنفيذه... ».

ولقد قرر تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية غير مسماة، ودولة عربية غير مسماة، كما تقرر أن تسحب بريطانيا العظمى وجودها، بحلول ١ أغسطس عام ١٩٤٨، تاركة



للدولة اليهودية، بحلول ١ فبراير ١٩٤٨ منطقة تتضمن ميناء بحرياً، يتيسر قلوب هجرة «هجرة كبيرة» وفي أثناء الفترة الإنتقالية، التي تبدأ في الثاني من نوفمبر ١٩٤٧، تتولى الأمم المتحدة تدريجياً دفة الإدارة في الإقليم كله، على أن تمارس هذه الإدارة عن طريق لجنة، وأن يتم تسليم السلطة إلى الدولتين يوم الاستقلال، الذي ينبغي ألا يتجاوز ١ أكتوبر ١٩٤٨، وينبغي أن ترتبط الدولتان في وحدة اقتصادية.

وقد تم تقسيم فلسطين إلى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية، وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن تشكل الجزء السابع، وهو يافا، جيباً عربياً في الإقليم اليهودي، وتبلغ مساحة أجزاء الدولة العربية ١١ ألف وخمسمائة كيلومتر مربع تقريباً، بينما تبلغ مساحة أجزاء الدولة اليهودية ١٤ ألف كم مربع تقريباً.

أما الجزء الثامن فقد تقرر أن تكون مدينة القدس، بوصفها كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص، وتقرر أن تتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس، لفترة أولية تبلغ عشر سنوات، يصدر المجلس في نهايتها دراسة للمشروع، ويصبح سكان المدينة عندئذ أحراراً في أن يعبروا بواسطة استفتاء عن رغباتهم، فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة.

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقن مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين، وحصلت من منظمة دولية على قرار بتقسيم فلسطين، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء مشاعرها تجاه هذا الجهد الجهيد، وأعلنت يوم ١٩٤٨/٥/٢٤ وعلى لسان رئيسها «ترمان»، الاعتراف بدولة إسرائيل، لتكون أول دولة تعلن اعترافها بإسرائيل، وقبل أن تلغى بريطانيا إنتدابها على فلسطين بيوم كامل.

وهكذا ضاع أكبر جزء من فلسطين، بمعرفة الإنجليز وحلفائهم، وما يسمى بالمشروعية الدولية، بطريقة جديدة وحديثة في الاستيلاء على أراضي العباد ومقدساتهم، بالسلام وتحت مظلة الأمم المتحدة.

ليجد القرب أنفسهم لأول وهلة وهم يقاومون الاحتلال، ويطردون الغزاة، أنهم أمام ما يسمى بالمشروعية الدولية، تمنعهم من طرد إسرائيل، بحجة أن الذي أوجدها هو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية، وازاء تدخل هذه المنظمة الدولية في الصراع بين الصليبيين والعرب، والذي إنتهى بضياغ فلسطين، وإضفاء المنظمة الدولية المشروعية على الاحتلال اليهودي في فلسطين، كان لزاماً علينا

أن نين النهج السياسى لهذه المنظمة الدولية، وكونها أداة فى أيدي أعداء العرب والمسلمين، يحققون بمقتضاها طموحاتهم المنافية للشرعية ومبادئ الأخلاق، حيث استطاع أعداء الإسلام بقرار المنظمة الدولية ١٨١ لسنة ١٩٤٧ أن يجعلوا كفاح العالم الإسلامى فى مواجهة الاحتلال اليهودى أمر غير مشروع بمقتضى ما سموه بالمشروعية الدولية، التى اعترفت بوجود دولة يهودية فى فلسطين، اعترف بها العديد من الدول.

الأمة العربية

داخل مصيدة الأمم المتحدة

الفصل الأول

الأمم المتحدة حلقة من حلقات الصراع بين العرب واليهود

﴿ تمهيد ﴾

عرضت بريطانيا مشكلة فلسطين التي أوجدتها بيدها بين العرب واليهود، على الجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل أن تنهى إنتدابها على فلسطين، لتحصل على مايسمى بالمشروعية الدولية لقرارها بتقسيم فلسطين، وبالفعل أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً أوصت فيه بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، واعترفت بريطانيا وحلفاؤها ومن على شاكلتها بدولة إسرائيل، مستندين إلى قرار الأمم المتحدة.

وهنا بدا في الأفق نهج سياسى جديد لأعداء الاسلام، استطاعوا بمقتضاه اقتطاع جزء من العالم العربى بالغصب والاحتلال، وأعطوه للمغتصب جهاراً نهاراً وتحت سمع وبصر العالم أجمع، دون أن يعارضهم أحد، بل الأدهى من ذلك أن هذا الفعل أخذ صفة الشرعية، وباركته الدول واعترفوا بدولة المعتدين التي سميت إسرائيل، وكان ذلك بفضل المنظمة الدولية التي توصلت بريطانيا وحلفاؤها إلى إيجادها عن طريق المفاوضات والمحادثات، لتحقيق طموحاتهم بطريقة جهنمية جديدة.

وأطلقوا على هذه المنظمة «الأمم المتحدة» التي يتذكرها كل عربى وكل مسلم فى بقاء البسيطة، والتي منحت بقرارها المشروعية لدولة إسرائيل، وأضافت إلى الجهات التي تعمل ضد مصلحة العرب والمسلمين جهة جديدة، بأسلوب جديد اطاره الدبلوماسية والشرعية.

ويجب علينا أن نأخذ بالبحث هذه المنظمة الدولية، لتقييمها والوقوف على النهج السياسي الذي تدير عليه، في نطاق من الموضوعية، خاصة وأنها كانت سبباً من أسباب تقنين الاحتلال الإنجليزي لفلسطين، وأنها سارت على نهج عصبة الأمم، التي أوجدت نظام الوصاية والإنتداب، وشرعت احتلال الدول واغتصابها.

وأيضاً كانت الأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة) صاحبة أخطر قرار، قسم دولة إلى دولتين، أعطى واحدة منهما للمغتصبين الغزاة المحتلين، وشرّد شعباً، واستهان بمقدسات أمة، وقتنّ احتلال الغزاة، وكان سبباً في اعتراف الدول أعداء العرب والمسلمين بدولة إسرائيل، وهذا القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك فإن الأمم المتحدة ضليعة في إيجاد المتاعب للعرب والمسلمين بالاتفاق والمساعدة، مما يثير الشبهة حول الدور العالمي لهذه المنظمة الأمر الذي يتطلب الوقوف على حقيقتها.

أولاً: مصيصة الأمم المتحدة :

الأمم المتحدة وليدة حروب طاحنة، مزقت أواصر الغرب الأوربي، وأمريكا ودول أخرى تصارعوا من أجل لطاعهم، وكان الضيقان : دول المحور ودول الحلفاء، أى أن ظروف نشأة الأمم المتحدة كانت وليدة خصومة (أى حروب)، ولم تنشئ الأمم المتحدة أطراف هذه الخصومة، وإنما تولفت الفكرة لدى طرف واحد، منذ بداية الحرب العالمية الثانية، وهم دول الحلفاء، ولم يكن للفريق الثانى دور فيها، وقد مرت الأمم المتحدة قبل نشأتها، بمعرفة هذا الفريق من الحلفاء، بعدة مراحل برز فيها أنها مجرد وسيلة، للبحث عن إنشاء أكبر تجمع سياسى دولى، للحصول على الحقوق أو المصالح الشخصية لهذه الدول بالطرق السلمية، وإضفاء المشروعية على مسلك هذه الدول، لما يرونه سيلاً لتحقيق غايتهم أو مصالحهم.

ويتضح ذلك جلياً من تصريح واشنطن فى أول يناير ١٩٤٢، والذي أطلق عليه تصريح الأمم المتحدة، عندما وقع ممثلو ست وعشرين دولة فى واشنطن تصريحاً مشتركاً، يتضمن اتفاقهم على إنشاء تنظيم، من أجل «الدفاع عن الحياة والحرة والاستقلال والحرة الدينية، بالإضافة إلى صيانة الحقوق الإنسانية والعدل»، كما يتضمن اتفاقهم على استخدام كل إمكاناتهم العسكرية والاقتصادية ضد دول الأعداء، وعدم عقد صلح منفرد معهم^(١) وقد أبيع انضمام أى دولة إلى هذا التصريح، إذا كانت تقدم معونات فعلية ضد الهتلرية وأعاونتها، وقد اقترح الرئيس «روزفلت» فى خطاب له، فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٢ أمام مجلس العموم والنيودات البريطانى إطلاق اسم الأمم المتحدة على المنظمة المزمع قيامها، وقد رحبت الأوساط البريطانية المسؤولة بهذه التسمية على أساس أنها تؤكد أن المنظمة قامت نتيجة جهد مشترك أنقذ الإنسانية من هجمات النازية والفاشية^(٢).

وتلا تصريح واشنطن، «تصريح موسكو فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٣، والذي أعلن فيه ممثلو الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتى، والصين) تعهدهم بإنشاء هيئة دولية عامة ودائمة، من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين، وتستند إلى مبدأ المساواة فى السيادة، بين كافة الدول المحبة للسلام،

(١) المنظمة الدولية القسم الثانى - الأمم المتحدة - د. / مفيد شهاب من ١٧٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق من ١٧٨.

وتفتح عضويتها لكل هذه الدول كبيرة وصغيرة^(١). ثم أصدرت الجمعية العامة (روزلت، وستالين، وتشترشل) في أول ديسمبر ١٩٤٣ تصريحاً بـ «طهران» أكدوا فيه على تضامنهم العسكري، والتسيق الكامل بين هيئات أركان حرب العمليات العسكرية التابعة لدولهم، واعتمادهم على مساهمة إيران وغيرها من الأمم الصديقة المحبة للسلام، في إقامة السلام العالمي والأمن والتقدم بعد الحرب، وفقاً لمبادئ تصريح الأطلنطي.

أي أن أفكار هذه المنظمة نشأت عند الدول المتحالفة، في الحرب ضد ألمانيا وحلفائها، وكان محور هذه الفكرة استخدام كل إمكانياتهم العسكرية والاقتصادية ضد دول الأعداء، وعدم عقد صلح منفرد معهم، وفتحت الدول صاحبة الفكرة باب الإنضمام إليها لائ دولة، تقدم معونات فعلية ضد الهتلرية.

أي أن فكرة الأمم المتحدة في معناها العلمي، هي أقرب لتحالف سياسي بين الدول التي أضررت أو خشيت أن تضار، من جراء الفكر الألماني، ولم تكن جصاعاً لوفاق دولي بأي حال من الأحوال.

وتطورت الخطوات التي تنشئ الأمم المتحدة، من مرحلة التصريحات إلى مرحلة المؤتمرات، وعقد ممثلو (الصين) والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة في أغسطس ١٩٤٤ مؤتمراً في «دمبرتون أوكس»، للبحث في الأسس التي ستقوم عليها الهيئة العالمية المقرر إنشاؤها ونظام عملها، وقد أسفرت هذه الاجتماعات عما أطلق عليه «مقترحات دومبرتون أوكس» التي تضمنت توصيات خبراء الدول الكبرى، فيما يتعلق بأهداف ومبادئ الهيئة، والأسس التي يرون أن يقوم عليها نظام العمل.

وفي الفترة من ٤ إلى ١١ فبراير ١٩٤٥ عقد مؤتمر «يالطا»، بين (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا) لبحث المسائل التي مازالت معلقة، وأهمها نظام التصويت في مجلس الأمن، وتعيين الأقاليم التي توضع تحت نظام الوصاية.

وقد رأى المؤتمر ضرورة البدء في الخطوات التنفيذية، لخروج الهيئة إلى حيز الوجود، وعليه تقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بالولايات المتحدة، في ٢٥/٤/١٩٤٥ محضرة الدول الموقعة على «تصريح الأمم المتحدة» في أول يناير ١٩٤٢ وتلك التي أعلنت الحرب على دول المحور، قبل أول مارس ١٩٤٥.

(١) للرجع السابق ص ١٧٩.

هذا وقد جاء فى قرارات مؤتمر يالطا : «لقد عقدنا العزم على أن ننشئ مع حلفائنا، فى أقرب فرصة ممكنة، هيئة دولية عامة، من أجل المحافظة على السلم والأمن، ونعتقد أن هذه الهيئة ضرورية، سواء لمنع الاعتداء أو لإزالة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى قد تؤدى إلى الحرب، وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين الشعوب للحبة للسلم» وأثناء اشتعال الحرب العالمية الثانية، إتعد مؤتمر سان فرانسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥، بدعوة من الولايات المتحدة، ونيابة عن بريطانيا والاتحاد السوفيتى والصين، واستمر هذا المؤتمر لمدة شهرين، وضم خمسين دولة، وأقر المؤتمر نظام التصويت فى مجلس الأمن الذى خول حق الفيتو للدول الكبرى فقط.

وفى جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ أقر أعضاء المؤتمر ميثاق الأمم المتحدة، وقاموا بالتوقيع عليه يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ليصبح نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥.

وخرج ميثاق الأمم المتحدة إلى حيز الوجود، لتحقيق مصالح من أنشئوا بأفكارهم وأيديهم، ويحقق لهم ما يتفونه، بأسلوب جديد وبطريقة جديدة.

وقد بدأ هذا الميثاق بحديث معسول، يجعل القارئ يعتقد أن هؤلاء البشر أقرب إلى المثالية والحكمة، من البحث عن تحقيق مصالحهم وطموحاتهم بطريقة ملتوية :

« نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلىنا على أنفسنا :

أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف.

.....

وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قُدماً، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح، وفى سبيل هذه الغايات اعترمنا :

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً فى سلام وحسن جوار، وأن ننضم قورانا كى نحفظ بالسلم والأمن الدولى، وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة، ورسم الخطط اللازمة لها وألا نستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة، وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها، ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبها... وقد ارتضت ميثاق الأمم هذا، وأنشأت

بمقتضاه هيئة دولية تسمى «الأمم المتحدة»^(١) ولا يغيب عن الأذهان، ونحن بصدد تقييم النهج السياسي للأمم المتحدة، أن نشير إلى الحقائق الآتية : -

(أ) أن أصحاب فكرة الأمم المتحدة هي الدول التي اكتسبت بنار الحرب العالمية الأولى والثانية، وتكبّدت خسائر هائلة في هذه الحروب.

(ب) أن أصحاب الأفكار التي بنى عليها ميثاق الأمم المتحدة هي الدول الكبرى، التي تملك ترسانات هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

(ج) أن الدول التي شاركت في وضع ميثاق الأمم المتحدة هي الدول التي حاربت دول المحور، وأخرى أعلنت الحرب عليها.

(د) أن معظم دول العالم الإسلامي في هذا الوقت كانت خاضعة تحت الاحتلال الأوربي، ولم يكن للصوت الإسلامي رأى في الميثاق.

وعند استقراء ديباجة الميثاق، نجد أن واضعيه قد أرادوا إيهام العالم أن هذا الميثاق وضع بمعرفة شعوب العالم، أو حسب ما ورد في متن الديباجة : «نحن شعوب الأمم المتحدة»، في حين أنه تم وضعه بمعرفة مجموعة من الدول، تبنت سياسة واحدة أوجدت توافقاً بين سياستها، إبان الحرب العالمية الأولى والثانية، حال تعاملها مع مجموعة أخرى من الدول، ناصبتها العداء وهي دول المحور.

وقد تعهد واضعو الميثاق ذكر ألفاظ رنانة غير حقيقة، مثل : «نحن شعوب» في حين أن هذا الميثاق لم يعرض على أي من الشعوب، ولم يتم الاستفتاء عليه أو تقييمه عن طريق شعب أي دولة، ولادخل للشعوب في وضعه أو تقنينه، وإنما وضعت حكومات كانت شعوبها في غمرة الحرب والقتال، وكان من الأجدي لها أن تقول نحن «حكومات».

ومن ناحية أخرى أراد واضعو الميثاق أن يوهمو القارئ بأن واضع الميثاق هو «الأمم المتحدة»، وإنما وضع الميثاق بمعرفة الدول الكبرى، وموافقة الدول التي أعلنت الحرب على دول المحور، وكان من الأجدي أن تذكر الحقيقة : «نحن الدول الكبرى والدول التي أعلنت الحرب على دول المحور».

(١) ديباجة ميثاق الأمم المتحدة الصادر في سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ليكون نافذ للمفعول في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ يضم إنداع التصديقات عليه لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الدول الخمس الكبرى وأغلبية الدول الأخرى.

وإن هذه الدول لم تكن متحدة فى يوم من الأيام، وإن كلمة «الأمم المتحدة»، وهم كبير وخطأ جسيم، فلم تكن الدول الكبرى فى يوم من الأيام متحدة، ولا الدول التى أعلنت الحرب على دول المحور، وإنما كان هناك فقط توافق فى الأفكار السياسية لهذه الدول فى مرحلة من المراحل، ولكن واضح الميثاق أراد أن يوهم أن هذا الميثاق تم وضعه بمعرفة دول العالم قاطبة، أو بمباركة منها، ولكن الحقيقة أن هذا الميثاق تم وضعه لحماية مصالح معينة، لدول تربطها مصالح مشتركة.

وقد قطعت العبارة التالية فى الميثاق، بأن هناك مصالح مشتركة بين هذه الدول «وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة، ورسم الخطط اللازمة لها، ألا نستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة».

والاقرب إلى المنطق أن هذه الدول، التى خاضت غمار الحرب العالمية الأولى والثانية، قد تأكدت أن القوة لا تحقق طموحاتها، وأن الطريق الدبلوماسى أو إضفاء الشرعية على مسالك الدول يمكنه أن يحقق طموحاتها، دون الخوض فى غمار الحروب.

فالدول الكبرى قوية، ولكن هذه القوة لا بد لها من المساندة السياسية، أو الدعم السياسى لتحقيق غايتها وطموحاتها، فى نطاق المصلحة المشتركة للدول الكبرى.

فكان لزاماً على الدول الكبرى، وهى فى غمرة الحروب، وبعد أن فقدت كل عزيز لديها، أن تنشئ منظمة سياسية، تملك وحدها مقدراتها، تمدها فقط بالدعم السياسى أو الشرعى، الذى يمكن هذه الدول من تحقيق مصالحها، فى جو من الشرعية الدولية التى تطلبها هذه المصالح، دون أن تعكر صفو دولة أخرى أو تسيئ إليها ولو بقليل من الإساءة، فى نطاق المصالح المتبادلة.

أو بمعنى أدق إنشاء منظمة دولية، تبيح لكل دولة كبرى الاطلاع على نوايا الدول الكبرى الأخرى وطموحاتها ومصالحها، وتكون حائلاً بينهم دون نشوب حرب عالمية ثالثة، وتحقيق مصالحهم فى نطاق الشرعية الدولية.

وبالفعل يؤكد الواقع العملى عدم نشوب حرب عالمية ثالثة، من بعد-نشأة «الأمم المتحدة»، بالرغم من اشتراك معظم الدولى الكبرى أوجميعها، فى حروب اقليمية تحقيقاً لمصالحها^(١).

ويمكن القول بأن الأمم المتحدة أنشأتها الدول الكبرى، لمصلحة الدول الكبرى، وحفاظاً على نفسها من مغبة الصدام النووى.

ثانياً : النهج السياسى للأمم المتحدة :

من الممكن استخلاص النهج السياسى للأمم المتحدة، من الظروف التى أحاطت بنشأة المنظمة المسماة بالدولية، وبما تم الإفصاح عنه، مما كان يدور فى خلد هذه الدول التى أنشأت المنظمة، وأطلقوا عليه «ميثاق الأمم المتحدة» فهو الأثر الذى يدل دلالة قاطعة على ما جال فى فكر واضعى الميثاق، دون مغالاة أو تزويد، وفى جملة الحديث بعد عرض حقيقة الأمم المتحدة، يمكن القول بأن ميثاق الأمم المتحدة قد تمت صياغته فى فترة رمنية، ساد الظلام فيها معظم دول العالم الإسلامى، بعد أن انهارت دولة الخلافة العثمانية، وتعرضت معظم الدول الإسلامية للاحتلال الأوروبى، وتعرض أهلها لحملة من نهب الثروات، وهذا الظلام لم تشهده أمة فى العالم مثلها من قبل، ولم يكن للدول الإسلامية أى دور يذكر فى وضع ميثاق الأمم المتحدة، إلا بطريقة عرضية لاتذكر، ولم يكن لمصالح الدول الإسلامية أية قيمة تذكر عند الدول واضعة ميثاق الأمم المتحدة.

(١) اعتماد مبدأ التفرة بين الدول على أساس القوة فى ميثاق الأمم المتحدة :

- (عدم المساواة بين الدول)

إن الدول التى اقترحت أصلاً انشاء المنظمة الدولية، لم يكن فى مخيلتها مبدأ المساواة بين الدول المشتركة، أو التى ستشارك فى هذه المنظمة، وهذا بالقطع ثابت مما كان يدور فى خلد هذه الدول، وهى تضع ميثاق المنظمة الدولية، خاصة وأن هذه الدول كانت تمثل فقط فريقاً من دول العالم، وكان على الجانب الآخر فريق آخر

(١) حاربت أمريكا فيتنام، وحاربت المجترة الأرجنتين، وحاربت روسيا أفغانستان، ولم تنشأ حرب عالمية وطرحنا كل هذه الموضوعات على الأمم المتحدة.

يناصبها العداء، أو لايتعاون معها ويعمل ضدها، فكان من الطبيعى أن يكون الميثاق لمصلحة الفريق الأول، وضد الفريق الثانى.

وعليه برز فى الميثاق فى أكثر من موضع عبارة «الدول الأعداء»، وكان المقصود منها الدول التى كانت تحارب، أو تتعاون فى الحرب ضد دول الحلفاء.

فكان من الطبيعى أن تتعارض مصالح هذه الدول، مع مصالح الدول واطعة الميثاق، وبرز التعارض فى المصلحة فى متن نصوص الميثاق، وظلت هذه النصوص على حالها حتى الآن، دون تغيير.

وعليه تكون العبارة الواردة فى أول ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، والتى نصها : «نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلىنا على أنفسنا : أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً، يعجز عنها الوصف» لأتعبّر عن كل شعوب الأمم المتحدة، وإنما فقط تعبر عن حكومات الدول واطعة الميثاق، وهى دول الحلفاء ومن تعاون معها.

أما الدول الأخرى فلم يكن لهم أى دور فى وضع هذا الميثاق، وبالتالي فإن هذا الميثاق لايمكن أن يتحدث عن هذه الشعوب، من قريب أو من بعيد، لأنه لم يكن لهذه الدول أى دور إيجابى أو سلبى فى وضع هذا الميثاق.

ومن ذلك يمكن القول بأن الميثاق لايمثل شعوب الأمم المتحدة، وأن هذه العبارة نظرية فقط، ولا تمثل الواقع العملى.

ولما كان الميثاق قد تم وضعه بمعرفة فريق من الأمم، تتعارض مصالحه مع فريق آخر، فقد كان لذلك صدق فى نهج الميثاق، وعبرت عنه مواده، مما أرسى مبدأ التفرقة بين شعوب العالم فى متن ميثاق الأمم المتحدة، ويظهر ذلك بجلاء فى متن المواد التالية :

المادة / الثالثة والخمسون من الميثاق :

١- « . . . غير أنه لايجوز القيام بأى عمل من أعمال القسر، بمقتضى التنظيمات الإقليمية، أو على يد التوكيلات الاقليمية بدون إذن مجلس الأمن، ويستثنى عما تقدم التدابير التى تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء، المعروفة فى الفقرة الثانية فى هذه المادة، وهى المنصوص عليها فى المادة ١٠٧، أو التناييسر التى يكون قد

قُصد بها فى التنظيمات الإقليمية، منع تجلُّد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول...».

٢ - تنطبق عبارة «الدول المعادية»، المذكورة فى الفقرة الأولى من هذه المادة، على أية دولة كانت فى الحرب العالمية الثانية، من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

وتقضى المادة السابعة بعد المائة بأنه :

« ليس فى هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أى عمل ازاء دولة، كانت فى أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق، إذا كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به، نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن هذا العمل.

وهذه النصوص تقطع بجلاء أن شعوب الأمم لم تضع هذا الميثاق، لأنه أهدر مبدأ المساواة بين الأمم والشعوب، وكان فقط بمثابة نهج سياسى لحلف أو تجمع سياسى، ضد تجمع سياسى آخر، استهدف واضعوه خلق عمق سياسى استراتيجى لمبادئهم وأفكارهم، على حساب من يناصبونهم العداء، فقد أباحت الدول واضعة الميثاق اتخاذ التدابير ضد دول الأعداء، وقبِلت اتخاذ التدابير ضد الدول واضعة الميثاق، وقد تكون هذه التدابير عملاً من أعمال العدوان أو القرصنة، حيث لم يوضح الميثاق أبعاد وحدود هذه التدابير.

وإطلاق الميثاق اتخاذ ما أسماه بالتدابير ضد الدول، التى كانت تتعاون مع دول المحور أو دول المحور دون إذن المجلس. يؤكد بالدليل القاطع مبدأ التفرقة بين الشعوب، وعدم دولية ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد أن هذا الميثاق ما هو إلا إطار قانونى لتحالف سياسى، من أجل تحقيق مصالح عسكرية سياسية معينة، علماً بأن هذه الدول التى تتفق فى المصالح أنيط بها فقط، وعن طريق المعمول به فى مجلس الأمن تحديد مفهوم العدوان، ويبان ما اذا كان العمل يهدد السلم أو يخل به، حيث قضت المادة التاسعة والثلاثون من الميثاق.

« يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولى أو أعادته إلى نصابه». وتذكر هذه المادة بطريقة قاطعة، أن ميثاق الأمم المتحدة يدعم مبدأ عدم

المساواة بين الدول، ويمكن أن نزيد على ذلك بالقول بأن الميثاق يشكل مصدراً من مصادر الإرهاب للدول، التي لا تملك مقاعد دائمة في مجلس الأمن، أو التي تناصب الدول الكبرى العداء، أو تناصبها الدول الكبرى العداء.

حيث جعل هذا النص مجلس الأمن وحده جهة قضائية، تملك حق الفتوى التي لا يملك الاعتراض عليها أحد، في خصوص تعريف أعمال العدوان، والأعمال التي تهدد الأمن والسلم الدولي. وبالقسط فإن مقدرات الأمور في مجلس الأمن بيد الدول، صاحبة حق الفيتو، فإذا ما أصدرت الدول الكبرى فتوى عن طريق مجلس الأمن بأن دولة من الدول تقوم بعمل من أعمال العدوان، أو تهدد السلم والأمن الدولي، فإن هذه الدولة يقضى عليها بما يشبه الموت المدني.

مثل الذي يحدث للتاجر المغلس، حسب نصوص القانون التجارى المصرى وتفقد إرادتها كدولة، ويدمر اقتصادها، ويموت شعبها جوعاً، مثل الذى حدث مع الشقيقة ليبيا، في مشكلتها مع أمريكا وفرنسا وبريطانيا، وبما سموه قضية «الوكري»، حيث أفتى مجلس الأمن بأن ليبيا هي المسئولة عن تدمير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي، دون سماع دفاع ليبيا، وقضى ضدها بعقوبات اقتصادية، جعلت قائدها لا يستطيع التنقل بالطائرة داخل بلاده، وحتى المرضى والمعجزات لم يتمكنوا من قضاء فريضة الحج، بدعوى أنها دولة تتبنى عملاً من أعمال العدوان، التي تهدد السلم الدولي.

وإعطاء النص لمجلس الأمن وضع هذه المعايير «تحديد أعمال العدوان» دون إعطائه للجمعية العامة للأمم المتحدة، يشكل سابقة خطيرة تفرق بين الدول في السيادة داخل الأمم المتحدة، لأن النص يكون بذلك قد قصر هذا الحق على الدول الكبرى وحدها، وهي صاحبة المصالح في أنحاء العالم، ويمكن هذا النص الدول الكبرى من استغلال الدول الأخرى، التي لا تملك مقاعد دائمة في مجلس الأمن، ويعرض مصالح الأخيرة للخطر، وذلك لإمكانية تفسير الدول الكبرى هذه الأعمال وفقاً لمصالحها وأهوائها، ويرسى هذا النص مبدأ عدم المساواة بين الدول، ويؤكد أن الأمم المتحدة لا تمثل شعوب العالم، وإنما فقط تمثل مصالح حكومات الدول الكبرى، ويؤدى النص إلى إرهاب الدول الأخرى، من خشية تعمد الدول الكبرى إلصاق تهمة من التهم بها والحصول على فتوى بأن هذه التهمة تمثل عملاً من أعمال العدوان، أو تعرض السلم الدولي للخطر، باعتبار ذلك سبيلاً لتحقيق مصالح الدول الكبرى، على حساب الشعوب

الأخرى، وقد أثبت الواقع العملي حقيقة ما دار في ذهن الدول الكبرى، عند وضع هذا النص، لاستغلاله لتحقيق مصالحهم، مثل الذي يحدث الآن مع ليبيا، والسابق الإشارة إليه، ومثل ما حدث أيضاً مع العراق بعد انتهاء حرب الخليج، وما تلمح به أمريكا ضد إيران والسودان، من الادعاء بأنها من الدول المؤيدة للإرهاب، حتى تتمكن أمريكا من الحصول على قرار من مجلس الأمن، بناء على فتوى من الدول الكبرى بأن الإرهاب يشكل عملاً يؤثر على السلم والأمن في العالم، وتطالب بتطبيق المادتين ٤١، ٤٢ من الميثاق، وبذلك تستطيع أمريكا، كما فعلت مع ليبيا والعراق، أن تحارب الدول الإسلامية فقط بميثاق الأمم المتحدة، وهي متربعة في دارها.

عما يؤكد أن واضع هذا النص عنصريون، لا يطبقون المساواة بين الدول، وقد وضعوا الميثاق فقط وطوعوا نصوصه في النظام، الذي يضمن تسلطهم على الدول واستغلالها لمصلحتهم.

ومن ناحية أخرى فإن الثابت في متن ميثاق الأمم المتحدة أنه قد فرق أيضاً بطريقة مزرية، بين الدول الكبرى والدول الأخرى، التي تحالفت معها في الحرب، والدول التي انضمت للميثاق، وجعل الدول الكبرى في جانب، وبقيّة الدول الأخرى في جانب آخر، وجعل الدول الكبرى بمثابة المحكمة ذات الهيئة الواحدة، غير القابلة للرد أو العزل أو المخاصمة، والتي تتحكم في قرار مجلس الأمن الدولي، وأوجد الميثاق حداً أدنى من التفاهم بين الدول الكبرى، يجعل كلاً منها في حاجة إلى الأخرى، تحقيقاً لمبدأ المصالح المتبادلة، وأوجد ما يسمى بالحد الأدنى من الوفاق الدولي، وعلى حساب الدول الأخرى.

وقد ظهرت هذه التفرقة في نص المواد التالية :

حيث تنص المادة / الثالثة والعشرون على الآتي :

١ - يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من «الأمم المتحدة»، وتكون جمهورية الصين وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وبريطانيا العظمى، وشمال إيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه.

وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين، من الأمم المتحدة، ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس.

وتقضى المادة (٢٣/٢) من الميثاق بأن :

«يُنتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين خمسة منهم، لمدة سنة واحدة، والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز انتخابه على الفور.

وتقضى المادة السابعة والعشرون بأن :

١ - يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.

٢ - تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.

٣ - تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس، والفقرة الثالثة من المادة (٥٢)، يتمتع من كان طرفاً في النزاع عن التصويت.

ويلاحظ أن نص المادة (٢٣/١) من الميثاق، قد فرق بين الدول الموقعة للميثاق في مجلس الأمن، وجعل منهم أعضاء دائمين في المجلس، وأعضاء غير دائمين، وقصر النص العضوية الدائمة على الدول الكبرى وحدها، أى جعل معيار القوة أساساً للفرقة بين الدول، وجعل للدول الكبرى مقاعد دائمة مدى الحياة، أما الدول الأخرى فجعل مقاعدها مؤقتة بفترة زمنية محددة، ويتم اختيارها طبقاً لشروط معينة، وبعدد معين لا تتعداه. وضمن ميثاق الأمم المتحدة للدول الكبرى استمراريتها في شغل المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، وعدم تركها لأي سبب، عندما أوجد الميثاق نصاً آخر، يحرم تعديل نصوصه إلا بإجماع الدول الكبرى.

حيث قضت المادة الثامنة بعد المائة من الميثاق بأن :

«تسرى التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق على جميع أعضاء الأمم المتحدة» إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة، وصادق عليها ثلثا أعضاء «الأمم المتحدة» ومن بينهم جميع أعضاء المجلس الدائمين، وفقاً للأوضاع الدستورية في كل دولة.

وهذا النص يقطع بعدم إمكانية تعديل نصوص الميثاق، دون إجماع الدول الكبرى، وبذلك تضمن الدول الكبرى استمراريتها في شغل المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، والتمتع بالمزايا التي تعود عليها من جراء هذه المقاعد، والتي تضمن تحكمها في

القرارات التي تصدر من مجلس الأمن، وخاصة في المسائل غير الإجرائية.

وانطلاقاً من التفرقة بين الدول الواردة في نص المادة ٢٣/١ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي فرقت بين الدول الكبرى والدول الأخرى في مجلس الأمن، وأعطت للأولى عضوية دائمة، وأعطت الثانية عضوية مؤقتة طبقاً لشروط. أكدت المادة (٢٧) من ذات الميثاق على هذه التفرقة، وأعطت أهمية أخرى للدول صاحبة العضوية الدائمة في التصويت في المجلس، وأوجبت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ضرورة صدور قرارات مجلس الأمن، في المسائل غير الإجرائية، بموافقة جميع الدول ذات المقاعد الدائمة (الدول الكبرى). وعليه لا يمكن صدور قرار من مجلس الأمن في المسائل غير الإجرائية إذا اعترضت عليه دولة من الدول الكبرى.

وأطلق على هذا الحق الذي منحه هذا النص للدول الكبرى «حق الفيتو» أو «حق الاعتراض»، حسب ما درج عليه عرف مجلس الأمن في الناحية العملية، ويؤكد ذلك تحكم الدول الكبرى في قرارات مجلس الأمن، فعندما تتفق على مصلحة معينة، أو يكون لها جميعاً الحد الأدنى من المصلحة يصدر القرار، وإذا ما كان القرار ضد مصلحة أي دولة منها لا يصدر القرار.

وعليه يمكن ميثاق الأمم المتحدة الدول الكبرى من إيجاد صيغة للوافق فيما بينها، وهو، وفاق المصالح والتبادل النفعي للمصلحة، بين هذه الدول استناداً إلى تأثيرها على القرار في مجلس الأمن.

ومن ثم استطاعت الدول الكبرى تحقيق مصالحها فيما بينها، استناداً إلى أهمية عضويتها في مجلس الأمن.

وقد ظهر ذلك جلياً عندما تعرض الاتحاد السوفيتي لأزمة اقتصادية طاحنة، أدت إلى تفككه وكان حليفاً قوياً للعراق، ولظروفه الاقتصادية الطاحنة، وحاجته الملحة إلى أمريكا، لدعمه مادياً عن طريق حلفائها صوت ضد العراق في مجلس الأمن، ولم يستخدم «حق الفيتو»، وكان ذلك بمثابة قربان من روسيا الاتحادية للمعسكر الغربي، للتقرب منه وخطب وده، والإيحاء بالسعي لانتهاج المسلك الغربي.

وبذلك تكون الدول الكبرى واضحة الميثاق قد أعطت لنفسها حقوقاً، مكتتها من التحكم في قرارات مجلس الأمن، والتحكم في وضع تعريف للعنوان أو الأعمال التي تهدد السلم، وسلبت من جميع الدول هذا الحق واستأثرت لنفسها بالتحكم في

تغيير الميثاق، وتكون بذلك قد أرست قواعد التفرقة بين الشعوب التى شاركت فى وضع الميثاق، والأخرى التى لم تشارك فيه، وبين الشعوب القوية التى شاركت فى الميثاق، والأخرى غير القوية التى شاركت فيه أيضاً، ومن ثم فإن النصوص الواردة فى متن الميثاق، والتى تشير إلى المساواة بين الشعوب، إنما هى فقط نصوص للمغالطة، وتقطع بحقيقة النهج السياسى للدول واضعة الميثاق، من اعتمادها على المغالطة والتضليل، وعدم احترامها لإرادات الشعوب، واستهزائها بمقدرات شعوب العالم الأخرى، حيث ذكر فى باب مقاصد الأمم المتحدة النصوص التالية :

فتمضى المادة الأولى الفقرة الثانية من الميثاق فى حديثها عن مقاصد الأمم المتحدة بالآتى :

« إلغاء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير الأخرى لتعزيز السلم العام ».

وتتمضى المادة الثانية الفقرة الأولى من الميثاق بأن :

١ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها.

ويجب على الدول الإسلامية أن تعلم جيداً موضع قدمها، فى هذه المنظمة الدولية المزعومة، وألا تترك شعوبها عرضة للابتزاز، بمعرفة هذه المنظمة، والوقوف على غايتها ونهجها السياسى فالعالم الإسلامى ملئ بأساتذة القانون الدولى، الذين يستطيعون من واقع علمهم وخبرتهم أن يكشفوا بوضوح الوجه القبيح للمنظمة الدولية، وخطورتها على الدول الإسلامية، من واقع الحقوق الممنوحة للدول الكبرى، التى تتمتع بالقرار فى مجلس الأمن، وجميع هذه الدول لاتدين بالإسلام، ولا تحترم مبادئه ولاحتى شعوبه، ووجود الدول الإسلامية فى هذه المنظمة بهذه الكيفية يجعلها تقبل الهيمنة على مصالحها بمعرفة الدول الكبرى.

وان كان لا بد من وجودها فيجب منح عدد من الدول الإسلامية، يتساوى مع الدول الكبرى الأخرى حق الفيتو، أو إطلاق العضوية فى مجلس الأمن لجميع الدول سواء بسواء، وحرمان الدول للكبرى حق الفيتو، وإلا فيجب على الحكومات الإسلامية ترك هذه المهزلة الدولية لأصحابها الذين أوجدوها حفاظاً على الشعوب الإسلامية وروقيها وتقديمها :

(ب) هيمنة الدول الكبرى على العالم وتقليص سيادة الدول :

لم تستطع الدول الكبرى كثيراً إخفاء ما كان يدور بخلفها وهي تضع ميثاق الأمم المتحدة، وقد استطاعت الأيام أن تكشف بجلاء ما كانت تحتويه صفحات الماضي من النهج السياسى لما يسمى بالأمم المتحدة.

وأوضحت الأيام بوضوح أن واضعى الميثاق قد تعمدوا إرساء مبدأ التفرقة والتمييز بين الدول على أساس القوة، وكان للقوة عامل كبير عند وضع الميثاق، حيث وزعت الحقوق على الدول بقدر قوتها.

وظفرت الدول الكبرى صاحبة الاقتراح بنصيب الأسد من هذه الحقوق، فاستطاعت أن تحصل على حق الفيتو، لكونها دولاً كبرى، وحصلت على حق آخر خطير لكونها أصبحت صاحبة حق الفيتو، فأصبح لها وحدها حق التحكم فى إصدار القرارات فى مجلس الأمن، الذى له وحده تقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان أم لا، أى أن الدول الكبرى هى التى تقرر أعمال العدوان والأعمال التى تهدد السلم والأمن الدوليين.

وأرسى الميثاق التفرقة بين الدول الكبرى والدول الأخرى، وأرسى أيضاً التفرقة بين الدول التى كانت حليفة فى الحرب ومن ساعدها، والدول التى كانت تناصبهم العداء، وأطلق على الأخيرة الدول الأعداء.

ولم يكن ذلك الأمر شافياً لصدور الدول الكبرى، وكانت على ما يبدو تفكر فى الهيمنة على دول العالم من خلال ميثاق سلمى تلتزم به الدول، بل وترتضى بمقتضى التوقيع عليه بهيمنة الدول الكبرى عليها والحد من سيادتها، حيث قضت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق بأن :

«يتعهد أعضاء «الأمم المتحدة» بقبول قرارات مجلس الأمن، وتنفيذها وفق هذا الميثاق».

أى أن جميع الدول المشتركة فى المنظمة الدولية، تفرض على نفسها بإرادتها الالتزام بقبول القرارات التى يصدرها مجلس الأمن، حتى ولو كانت هذه القرارات صادرة ضد مصلحة الدول الواقعة على الميثاق، وضد مبادئها وظروفها وعقيدتها والتزاماتها الإقليمية.

وعلى ذلك يمكن القول بأن المنظمة الدولية هي هيئة أعلى من الدول، وسلطات هذه الهيئة أكبر من سلطات الدول ذاتها.

فلم يقض النص بتعليق هذا التعهد إذا ما كان قرار مجلس الأمن ضد دستور الدولة أو عقيدتها الدينية، أو إرادة شعبها أو التزاماتها مع الدول الأخرى، وإنما قرر أن قبول القرارات يكون وفق ميثاق الأمم المتحدة، وعليه تكون سيادة الدول منقوصة أمام قرارات مجلس الأمن الدولي، ولا بدليل أمام الدول إلا الوفاء بالتزامها بقبول قرار مجلس الأمن، طالما وقعت على ميثاق الأمم المتحدة.

ومن هذه الزاوية فقط يجب الوقوف على طبيعة قرارات مجلس الأمن، خاصة وأنه طبقاً للسابق بيانه فإن الدول الكبرى هي التي تهيمن على القرار في مجلس الأمن الدولي طبقاً لنص المادة ٢٣ والمادة ٢٧ من الميثاق، فقد أعطت الأولى للدول الكبرى المقاعد الدائمة التي لايجوز تعديلها ولا تبديلها ولا تغييرها، وأعطت الثانية لهذه الدول حق الفيتو، وضرورة صدور القرارات من مجلس الأمن بموافقة الدول الكبرى مجتمعة، هذا بالإضافة إلى إعطاء مجلس الأمن وحده الحق في تحديد مسائل العدوان، والمسائل التي تعرض السلم والأمن الدولي للخطر.

فقد استطاعت الدول الكبرى من خلال الحبكة القانونية للنصوص الواردة في الميثاق، وخاصة المتعلقة منها بمجلس الأمن أن تجعل لنفسها وضعاً متميزاً وفريداً، يجعلها تملك مقدرات الأمور في العالم.

١ - الحد من عضوية الدول في مجلس الأمن، والاحتفاظ لنفسها بمقاعد دائمة لضمان التحكم في بؤرة التوتر في العالم، فقد قضت المادة ٢٣/١ من الميثاق بأن :

«يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من «الأمم المتحدة»، وتكون (جمهورية الصين، وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، وبريطانيا العظمى، وشمال أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية) أعضاء دائمين فيه، وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة، ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس.

ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء «الأمم المتحدة» في حفظ السلم والأمن الدولي، وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافي العادل.

٢ - ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار فى أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين خمسة منهم لمدة سنة واحدة، والعضو الذى انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.

٣ - يكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

ويظهر من هذا النص أنه يسلب كل دول العالم الحق فى عضويتهم الدائمة فى مجلس الأمن الدولى، عدا الدول الكبرى، ويجعل هذه العضوية مقيدة بمصلحة الدول الكبرى، بطريقة غير منطقية وغير مقبولة، فهى مؤقتة، ولعدد معين من الدول، وحسب التوزيع الجغرافى، والعلة من النص واضحة، حيث تردد فى متنه عبارة لاتسق مع السير الطبيعى للنص، وهى «ويراعى فى ذلك بوجه خاص وقبل كل شئ مساهمة أعضاء «الأمم المتحدة» فى حفظ السلم والأمن الدولى، وفى مقاصد الهيئة الأخرى».

وقد رددت هذه العبارة للفت النظر عن إعطاء الدول الكبرى مقاعد دائمة فى مجلس الزمن، والحد من عضوية الدول الأخرى فيه، وللإيهام بأن مسئولية المجلس فى حفظ السلم والأمن من المسئوليات الجسيمة التى تقع على عاتق الدول الكبرى وحدها.

أما الحقيقة من وراء النص بقصر العضوية الدائمة على الدول الكبرى، والحد من عضوية الدول الأخرى، وجعلها مؤقتة فهى اسناد أمور العالم الهامة إلى الدول الكبرى دون الدول الأخرى، لإرساء مبادئ الهيمنة الدولية، والتفرد بتقرير مصير العالم، والحد من تدخل الدول الأخرى فى المسائل الحيوية العالمية، فلا يمكن لدولة ذات عضوية مؤقتة تستمر سنتين فقط، أن تعطى رأياً فى مسألة تعرض على المجلس وتحتاج فى بحثها إلى عدة سنين، فمن الطبيعى أن تترك الدولة ذات العضوية المؤقتة مقعدها بعد عامين، ومن الطبيعى أيضاً أن لاتعبر المسائل التى تحتاج إلى البحث عدة سنين أى اهتمام، ويفرض الواقع العملى أن تكون هذه المسائل من نصيب الدول الكبرى وحدها.

وعليه تستأثر الدول الكبرى بالهيمنة على القرار فى مسائل النزاع الهامة، التى تأخذ من الوقت الكثير أمام مجلس الأمن.

ومن المنطقى أيضاً أن يؤثر ضيق المدة بالنسبة للدول صاحبة المقاعد المؤقتة على

دراستها للمسائل المعروضة عليها، وتجعل رؤيتها لها سطحية غير عميقة، وتجعل قرارها فقط مستنداً إلى ظروفها وعلاقتها بالدول الكبرى، أوبالدول صاحبة النزاع المعروض، الأمر الذى يؤدى إلى التحزب فى رأى، حسب المصلحة، وليس حسب وجه الحق فى المسألة المعروضة على المجلس.

ويمكن القطع بأن الدول التى لا تملك مقاعد دائمة فى مجلس الأمن هى دول هامشية فى هذا المكان بالذات، ولا تملك القدرة على التأثير فى القرار المسمى بالدولى، من واقع الهيكل التنظيمى للمنظمة المسماة بالدولية، خاصة وأن الدول الكبرى بموجب الميثاق وعند التوقيع عليه تملك ما يسمى بحق الاعتراض أو الفيتو، الذى لا يسمح بتمرير قرار عبر المنظمة الدولية إلا إذا كان على هوى الدول الكبرى.

حيث قضت المادة (٢٧/٣) من الميثاق بأن :

« تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه، يكون من بينها الأعضاء الدائمين متفقة... »

وأوجد الواقع العلمى للدول النووية ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، وصاحبة حق الفيتو أهمية خاصة فى القرار المسمى بالدولى، وأصبح لهذه الدول علاقة مباشرة أو غير مباشرة بآماكن التوتر فى العالم، لوجود الحاجة الشديدة لأى دولة صاحبة نزاع أو مشكلة لدولة من الدول الكبرى أو أكثر، حتى تضمن لنفسها صدور قرار لمصلحتها أو تمنع صدور قرار ضدها فى شأن مشكلتها المعروضة على مجلس الأمن، حتى الدول الكبرى أصبح كل منها فى حاجة إلى الأخرى، للوصول إلى حد أدنى من الاتفاق فيما بينها، حفاظاً على المصالح الشخصية لكل دولة، حتى لاتستخدم دولة حق الفيتو فى أمر يتعلق بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة للدولة من الدول الكبرى، وهكذا أصبح مجلس الأمن المسمى بالدولى مصدراً من مصادر القوة والثرى للدول النووية، صاحبة المقاعد الدائمة وصاحبة حق الفيتو. فلم يفعل مجلس الأمن شيئاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية عندما غزت قواتها دولة بنما المستقلة، واعتقلت رئيسها «نوريجا»، وقدمته للمحاكمة فى أمريكا.

ولم يفعل مجلس الأمن شيئاً لإنجلترا عندما غزت قواتها واحتلت جزيرة جرينادا بالأرجنتين، ولم يفعل مجلس الأمن شيئاً للاتحاد السوفيتى عندما احتلت قواته أفغانستان، وقبل ذلك احتلاله تشيكوسلوفاكيا.

فلا يمكن للدول الكبرى أن تتخذ قراراً عن طريق مجلس الأمن ضد الدول الكبرى الأخرى، لأنه مجلسهم تقسم فيه مصالحهم، وإن ميثاق الأمم المتحدة افترض في الدول النووية الكبرى المثالية وعدم الوقوع في الخطيئة، خاصة وأن هذه الدول هي التي أنيط بها أن تعرف الخطيئة الدولية، ولا يمكن أن تكون أفعال هذه الدول داخلة في نطاق ما قد تقوم هي نفسها بتعريفه من كونه خطيئة، وعلى ذلك أوجد الواقع العملي حالة جديدة أو قاعدة جديدة وهي : «لا إجراء ضد الدول النووية الكبرى صاحبة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن وصاحبة حق الفيتو» وذلك من منطلق مبدأ قانوني آخر أوجده الميثاق وهو : «خضوع كل أفعال الدول المذكورة ولو كانت عدوانية لأسباب الإباحة الدولية، لدخول كل تصرفاتها في نطاق ما يسمى بحفظ الأمن والسلام الدولي، من منطلق القاعدة القائلة بأن الدول النووية لاتخطئ!!! وهذا العجب أوجده ميثاق الأمم المتحدة، لإعطاء الفرصة للدول النووية للهيمنة على مقدرات الأمور في العالم.

هذا وقد أوجد الميثاق وضعاً خاصاً للدول الكبرى النووية الموقعة على الميثاق، يجعل هذه الدول ذات سطوة على النزاعات الدولية، تفوق بكثير سيطرة المنظمة الدولية على هذه النزاعات، ومثالا لذلك فقد عرضت مشكلة الشرق الأوسط التي أوجدتها بريطانيا العديد من المرات على المنظمة الدولية (الجمعية العامة، مجلس الأمن)، وصدر من المنظمة العديد من القرارات الدولية، التي ظلت حيسة أدراجها، لعدم رغبة الدول الكبرى في تنفيذ هذه القرارات، لأنها في مجملها ضد إسرائيل، وأمريكا صاحبة سطوة في المنظمة الدولية وترتبط كل الدول الكبرى بمصالح معها، وبالتالي لا يمكن لهذه الدول الكبرى دون أمريكا أن تنفذ أيأ من هذه القرارات ضد إسرائيل.

وبالتالي فالدول الكبرى دون المنظمة الدولية أصبحت تملك السيطرة على مقدرات الأمور في العالم، والمنظمة الدولية تصبح عاجزة تماماً أمام هوى الدول الكبرى ورأيها. فإذا ما أصرت دولة من الدول الكبرى على كبح جماح المنظمة الدولية ذات الفاعلية المزعومة (مجلس الأمن)، فإنها بمنتهى البساطة لكي تملك ذلك تستخدم حق الفيتو، وعلى سبيل المثال لا الحصر.

في ديسمبر ١٩٧٥ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو لرفض المشروع

الذي تقدمت به خمس دول من دول عدم الانحياز إلى مجلس الأمن، لإدانة إسرائيل لعدوانها الجوى على مخيمات الفلسطينيين في لبنان.

وفي يناير ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن، يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، ويطلبها بوقف جميع أعمال التعدي على الأراضي اللبنانية، وجميع الإجراءات الأخرى ضد المدنيين.

وفي فبراير ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد اقتراح في مجلس الأمن يطالب بالحد من عمليات الانتقام الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وفي أبريل ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد قرار مجلس الأمن، الذي يدين إسرائيل، لاستخدامها سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.

وفي مايو ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو لنعوض مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي لإدانة الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان.

وفي يناير ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولي، لتوجيه نقد للولايات المتحدة، لإسقاطها طائرتين ليبتين فوق المياه الدولية.

وفي نوفمبر ١٩٨٩ استخدمت الولايات المتحدة الفيتو للإعتراض على قرار مجلس الأمن، الذي يدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وفي يونيو ١٩٩٠ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي، قدمته دول عدم الانحياز، بإرسال لجنة دولية الى الأراضي العربية المحتلة، لتقصي الحقائق حول الممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وهذه الأمثلة تقطع بما لا يدع مجالاً للشك، بأن مجلس الأمن المسمى بالدولي لا يملك من أمره شيئاً، والذي يملك كل شيء هو الدول الكبرى النووية، فما تريده يكون وما لا تريده لا يكون، بيدها مقدرات أمور القرار المسمى بالدولي.

فلتعربد إسرائيل كيفما تشاء، وتعتدى وتقتل وتمثل وتضرب، وكذلك أمريكا، وهناك حق الفيتو فلا قرار ضد إسرائيل، ولا قرار ضد الأمريكان!!

الأمر الذى يؤكد أن حق الفيتو يصبح بالمعنى القانونى سبباً من أسباب الإباحة الدولية التى تستند إليه إسرائيل وأمريكا فى تنفيذ جولاتهم العدوانية فى منطقة الشرق الأوسط، وتقطع بعدم جدوى المنظمة الدولية فى كبح جماح العدوان فى العالم.

ويؤكد أن أى دولة كبرى تستطيع أن تجعل مجلس الأمن الدولى بلا فاعلية، وعليه تكون الدول النووية فى مرتبة أعلى من المنظمة الدولية، وقد ثبت قبل ذلك أن المنظمة الدولية فى مرتبة أعلى من الدول الأخرى غير النووية، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تسند الأمم المتحدة أمر مشكلة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق (روسيا الاتحادية)، لثبوت الانطباع لدى الدول الكبرى أن هذه المنطقة من العالم تدخل فى دائرة اهتمام مصالح هاتين الدولتين النوويتين.

ويبحث هذه المشكلة بمعرفتهما يكون أكثر أهمية من بحثها داخل مجلس الأمن الدولى، لأنه لا بد من اتفاق الدولتين الكبيرين، فإذا ما اتفقتا فالمشكلة قابلة للحل، وإذا ما اختلفتا فلا حل، ولا يهيم بعد ذلك إذا ما كانت المشكلة تبحث داخل المجلس أو خارجه، فهما للمجلس!!

ففى ديسمبر سنة ١٩٧٦ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، يدعو إلى عقد مؤتمر سلام خاص بالشرق الأوسط فى وقت مبكر، تحت رعاية الأمم المتحدة وفى ظل الرئاسة المشتركة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وبإشراك جميع الأطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

أى أن القرار أو كل رئاسة المؤتمر المقترح للاتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة، وجعل مسئوليتهما مباشرة عن عمليات المؤتمر، أما دور الأمم المتحدة فيكون شكلياً فقط «تحت رعاية الأمم المتحدة».

أى أن الواقع العملى قد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك سيطرة الدول الكبرى على القرار الدولى، فى مناطق النزاع فى العالم، بما يتلاءم مع مصالح هذه الدول، وبالتالي سيطرتها على مقدرات الأمور داخل المنظمة المسماة بالدولية، استناداً إلى نصوص الميثاق السالف البيان.

وحتى إسرائيل التي أوجدتها المنظمة فرضت وأبها، الذي يترجم حقيقة الواقع يبحث مشكلة الشرق الأوسط بعيداً عن المنظمة الدولية، وتحت رعاية الاتحاد السوفيتي السابق (رومنيا الاتحادية) والولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل تم عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، بعيداً عن ساحة المنظمة المسماة بالدولية، وتحت إشراف ما أطلق عليه عملاً تحت رعاية أمريكا وروسيا الاتحادية، لبحث ما يسمى بالسلام في الشرق الأوسط، وهذه الحقائق الواقعية تؤكد أن احتفاظ الدول الكبرى بمقاعد دائمة في مجلس الأمن، والاستئثار لنفسها بحق الفيتو قد جعل من هذه الدول هيئة عالمية أعلى من المنظمة الدولية، وأعطى لها القدرة على التحكم في مقدرات الأمور في العالم، والهيمنة على القرار المسمى بالدولي، والتحكم في مصائر الصراعات المتعددة في العالم، على حساب الدول الأخرى.

الفصل الثانى

التحكم فى الآلة العسكرية للأمم المتحدة

=====

وسعيًا من الدول الكبرى للهيمنة على صناعة القرار فى العالم، آثرت هذه الدول التفرد بأسباب القوة، وحاولت جاهدة التذرع بالأسباب التى تمكنها من غل يد الدول الأخرى، دون الحصول على أسباب القوة النووية أو التقليدية، التى تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول الكبرى.

وكانت الأمم المتحدة «مصيصة الأمم» هى الطريقة المثلى أمام الدول الكبرى، والتى مكنتها من إيجاد الصيغة القانونية، التى استطاعت بموجبها أن تتحكم فى الآلة العسكرية الدولية، أو بمعنى أدق أوجد ميثاق الأمم المتحدة طريقاً مشروعاً أمام الدول الكبرى، تتحكم بمقتضاه فى تسليح الدول الأخرى.

ويعطيها الحق فى الحد من التسليح، تحت زعم مسمى حفظ السلم والأمن الدولى، وأغلق الميثاق كل الوسائل أمام الدول الأخرى للحد من تسليح الدول الكبرى، ومكن الميثاق أيضاً الدول الكبرى من السيطرة على القوات الدولية، التى تسيطر عليها الأمم المتحدة، وحجبت هذا الحق عن الدول الأخرى.

وأضاف الميثاق بخصوص التسليح صفحة جديدة من صفحات هيمنة الدول الكبرى على شئون العالم، والتدخل فى شئون الدول الأخرى السياسية، حيث قضت المادة (٢٦) من الميثاق :

«رغبة فى إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما، بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسئولاً بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها فى المادة (٤٧) عن وضع خطط تعرض على أعضاء «الأمم المتحدة»، لوضع منهاج لتنظيم التسليح.

١ - بأن تشكل لجنة من أركان الحرب، تكون مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن، وتعاونوه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حرية، لحفظ السلم والأمن الدولى، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها «ولتنظيم التسليح ونزع السلاح» بالقدر المستطاع.

٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، أو من يقوم مقامهم. . .

وبالبحث في هذه النصوص نجد أنها قد أضافت الجديد إلى اختصاصات مجلس الأمن الدولى، تحت زعم «إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما» بالعمل على التقليل من نفقات الدول على التسليح.

وأباح مجلس الأمن الدولى لنفسه وضع مايسمى بالخطط، التى تحدد منهاج تنظيم التسليح فى العالم، بل وجعل الميثاق الحق لرؤساء أركان حرب الدول الكبرى فى وضع هذا المنهاج التنظيمى للتسليح الدولى، ونزع سلاح الدول بالقدر المستطاع.

أى أن الدول الكبرى وحدها هى التى تضع مخطط نزع السلاح فى العالم وتنظيم عملية تسليح الدول بمعرفة رؤساء أركان حرب جيوشها أو من يقوم مقامهم، وتعرض هذه الدول تلك الخطط على مجلس الأمن الدولى لإقرارها وتطبيقها، وبالقسط فإن هذه الدول هى صاحبة القرار فى مجلس الأمن، دون أن يملك سواها الاعتراض عليه، طبقاً للسابق بيانه فى عملية التصويت، ليكون الأمر كله بيد الدول الكبرى التى تضع الخطط وتوافق عليها. وبالتالي لا تملك الدول الأخرى فى العالم أى سبيل من السبل للاعتراض على قرارات مجلس الأمن التى تصدرها بخصوص تنظيم التسليح، ولا تملك أيضاً سبيلاً لبحث عمليات تسليح الدول الكبرى وتنظيمها، لأن الدول الكبرى هى التى تنظم ذلك وفقاً للنصوص السابقة، وهى التى تصوت على هذه الخطط وفقاً للمعمول به فى مجلس الأمن.

وعليه يضمن هذا النظام للدول الكبرى أن تطلق يدها فى عملية التسليح، وتتج مآثره من أسلحة نووية وجراثومية وكيمياوية وتقليدية، دون أن تملك قوة فى الأرض الاعتراض عليها، مثل ما فعلت أمريكا فيما أطلقت عليه من برنامج حرب النجوم، والذى أنفقت عليه آلاف المليارات. فى حين أطلق النص يد الدول الكبرى فى تحديد

تسليح الدول الأخرى، طبقاً للكيفية التي يراها رؤساء أركان حرب الدول الكبرى، فيرى الرائي أمريكا وهي تعترض سفينة تتجه إلى سوريا محملة بصواريخ أرض أرض قادمة من كوريا، لأن ذلك في عرف أمريكا خروج على قواعد التسليح الدولية، وهكذا تبيع أمريكا لنفسها اعتراض السفن المتجهة إلى سوريا وليبيا والعراق وإيران، وكذلك الطائرات المحملة بالسلاح، بحجة الحد من التسليح، أنزع السلاح بالقدر المستطاع، طبقاً لنصوص الميثاق، وبالفعل اعترضت أمريكا سفن شحن صينية ومنعتها من تفريغ حمولتها في إيران، بحجة نقلها أسلحة لإيران من نوع معين، وذلك في غضون شهر أغسطس ١٩٩٣.

ومن السهولة بمكان أن يصدر قرار من مجلس الأمن الدولي، بتنظيم عمليات تسليح الدول الإسلامية، أو أى دولة من الدول الإسلامية أو نزع سلاحها، طبقاً لخطط رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن.

ويكون ذلك في نطاق ما يسمى بالمشروعية الدولية، وطبقاً لنصوص الميثاق، تحت زعم الرغبة في إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما، والعمل على تقليل النفقات العسكرية، وتحويل الموارد الإنسانية إلى شئون أخرى غير التسليح.

ولامتلك أى دولة إسلامية أن تطالب بتطبيق ذلك الأمر على دولة من الدول الكبرى أو أخرى حليفة لها، لأن نصوص الميثاق لا تسمح بذلك الأمر، فالدول الكبرى هي التي تضع خطط نزع السلاح وتنظيم التسليح، وتملك حق الفيتو، في حين لا تملك الدول الإسلامية الاشتراك في هذه الخطط، ولاحق الفيتو، ولاحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وباستقراء مواد الميثاق سالفة البيان نجد أنه قد ورد في متنها العبارات الآتية : «تنظيم التسليح» «ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع»، وأدخلت هذه العبارات في نطاق مسئولية مجلس الأمن الدولي، وهذه العبارات خطيرة وتفتح باب التدخل في الشئون الداخلية للدول على مصراعيه وتغل يد الدول عن اتخاذ ما تراه مناسباً للحفاظ على سيادتها والدفاع عن كرامتها.

فلم يوضح الميثاق المقصود بعبارة «تنظيم التسليح» ولم يقيد هذه العبارة وإنما أطلقها، لكي تشتمل كل شئ يراه المجلس يتعلق بتسليح الدولة المراد تنظيم تسليحه، حسب توصيات لجنة أركان حرب الدول الكبرى، ويمكن أن يصل ذلك الأمر إلى

عمليات نزع سلاح الدولة، «وقد ألح الميثاق بهذه المكنة لمجلس الأمن في المادة (١/٤٧) التي تحدثت عن تشكيل لجنة أركان الحرب واختصاصاتها في معاونة المجلس في الأمور العسكرية، التي تقوم بها للحفاظ على السلم والأمن الدولى المزعوم، ومنها : «تنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع».

أى أن عبارة تنظيم التسليح تحمل الحد من تسليح الدولة، أو نزع سلاحها أو منع الدولة من الإنتاج الحربى فى جانب منه أو كل جوانبه، أو فرض حصار جوى أو بحرى عليها، لمنع استيرادها أو تصديرها للسلاح، أو اتخاذ مايلزم ضد الآلة العسكرية للدولة، وغل يدها عن استخدامها، أو الاكتفاء بحياسة الدولة لأنواع معينة من الأسلحة دون غيرها.

ومن الواضح أن نصوص الميثاق السابقة البيان تمكن الدول الكبرى من التحكم فى الآلة العسكرية للأمم المتحدة، وتطلق يدها فى امتلاك أسباب القوة دون قيود، فالولايات المتحدة الأمريكية ذات المقعد الدائم فى مجلس الأمن، وصاحبة حق الفيتو، والتي يشارك رئيس أركانها فى وضع منهاج وخطط تنظيم التسليح لدول مجلس الأمن، ونزع السلاح للدول حسب ما يراه المجلس، والتي تقوم قواتها البحرية بدور الشرطى فى بحار العالم، وتعترض السفن المتوجهة لبعض الدول الإسلامية لتفتيشها، لمنع وصول أنواع معينة من الأسلحة إليها، بحجة تنظيم تسليحها للحفاظ على السلم والأمن الدولى، أو الحفاظ على ميزان القوة فى بعض المناطق من العالم، تمتلك هذه الدولة وحدها جميع أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، التي تمكنها من ابادة العالم، ولم تكن تقنع بذلك بل تبحث عن المزيد.

ولن تجرؤ دولة من دول العالم على أن تطلب من مجلس الأمن تنظيم تسليح الولايات المتحدة، حفاظاً على السلم والأمن الدولى، ولن يملك مجلس الأمن ذلك، لخروج الولايات المتحدة عن دائرة التجريم، وخضوعها لنصوص الإباحة الدولية فى تصرفاتها وأفعالها، لعدم وجود نص فى ميثاق الأمم المتحدة ينطبق عليها، فهي صانعة الأمم المتحدة ومصحها وملأوها من الدول الكبرى، وصانعة النصوص القانونية التي تشكل ميثاق الأمم المتحدة.

وبالتالى لا تنطبق النصوص عليها، حتى لو اختطفت رئيس دولة وقدمته للمحاكمة فى بلدها، وغيرت نظام دولته وشكله الدستورى، وأنت برئيس آخر، وسجنت الأول فى سجونها، مثل ما فعلت فى «بنما» ورئيسها «توريجا».

ويوضح الجدول التالى القوة النووية والتقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبحث بإصرار تنظيم تسليح ونزع سلاح بعض الدول الإسلامية :

| | |
|------|--|
| | (١) أسلحة نووية من قواعد أرضية : |
| ٦٥ | قذائف بلاستيكية قصيرة المدى |
| ١٢٣ | قذائف كروز تطلق من الأرض |
| ١٦٦ | قذائف بلاستيكية متوسطة المدى |
| ٤٠٤٢ | مدفعية وهاونات مزدوجة الاستخدام |
| | (٢) أسلحة نووية من قواعد بحرية : |
| ٢٨٠ | قذائف كروز تطلق من البحر |
| | (٣) أسلحة نووية تطلق من الجو : |
| ٦١ | قاذفات متوسطة المدى |
| ٢٠٧٣ | طائرات مزدوجة الاستخدام من قواعد أرضية |
| ١٢٩٤ | طائرات مزدوجة الاستخدام من حاملات طائرات |
| ٣٣٦٧ | مجموع الطائرات المزدوجة الاستخدام |
| ١٩ | طائرات مقاومة الغواصات مزدوجة الاستخدام |
| ١٦٥٠ | قذائف كروز تطلق من الجو |
| ١١٧٠ | قذائف قصيرة المدى تطلق من الجو |
| ٢٨٠ | مجموع القذائف من قواعد بحرية |
| ٢٨٢٠ | مجموع القذائف التي تطلق من الجو |
| ٤٠٤٢ | مدفعية مزدوجة الاستخدام |
| ٣٣٦٧ | طائرات مزدوجة الاستخدام |

جدول يوضح القوة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية

| الولايات المتحدة | بيانات عامة |
|------------------|---------------------------------|
| ٢٤٥,٣٢٠,٠٠٠ | التعداد بالمليون |
| ٢,١٦٣,٠٠٠ | اجمالي القوات المسلحة بالمليون |
| ١,٨٥٢,٤٠٠ | اجمالي الاحتياطي بالمليون |
| ٤٤٦١ | الناتج القومي بالبليون دولار |
| ٣,٨ | معدل التضخم % |
| ٢,٩ | معدل نمو الإنتاج القومي % |
| ٢٨٧,٣ | الديون بالبليون دولار |
| | الجيش: |
| ١ | فرقة مشاة |
| ٤ | فرقة مدرعة |
| ٦ | فرقة مشاة ميكانيكية |
| ١ | فرقة محمولة جواً |
| ١ | فرقة اقتحام جوى |
| ٤ | فرقة مشاة خفيفة |
| ١ | لواء فرسان جـو |
| ٣ | فوج فرسان مدرع |
| ٧ | لواء قنات خاصة |
| ٢٠ | إجمالي الفرق وما يعادلها |
| ١٥٦٠٠ | دبابة قتال رئيسية |
| ٣١٤١٣ | عربة قتال مدرعة |
| ٨٣٦٢ | المدفعية (قطعة) |
| ٢٦٧٠ | هاون ومدفع عديم الارتداد |
| ٣٠٠ | عربة صواريخ متعددة القواذف |
| ١٩,٠٠٠ | سلاح موجه مضاد للدبابات |
| ١١٠٠ | مدفع مضاد للطائرات |
| ١٢٥٩ | صاروخ دفاع جوى |
| ٢٣٠ | قاذف صاروخ أرض أرض تعبوى تكتيكى |

تابع جدول القوة العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية

| الولايات المتحدة | بيانات عامة |
|----------------------------------|------------------------------|
| القوات البحرية : | مشاة الأسطول : |
| البنفوسات ١٣٧ | فرقة مشاة الأسطول ٣ |
| حاملة طائرات ١٤ | دبابات قتال رئيسية ٧١٦ |
| ببارجة ٣ | مركبات قتال ١٢٢٧ |
| طراد صاروخي قوة نووية ٩ | مدفعية ١٠٤٥ |
| طراد صاروخي ٢٩ | أسلحة مضادة للدبابات ٩٦ |
| اجمالي الطرادات ٣٨ | هليكوبتر مسلح ٩٢ |
| مدمرة صاروخي ٣٧ | صواريخ دفاع جوى غير معروف |
| مدمرة مدفعية ٣٢ | طائرات قتال ٥٢٨ |
| إجمالي المدمرات ٦٩ | القوات الجوية : |
| فترقاطات ١١٥ | طائرات قتال ٣٩٧٦ |
| زوارق صواريخ ٦ | قوات الدفاع الجوى : |
| زوارق دورية ٢٤ | طائرات اعتراضية لا توجد قوات |
| كاسحة ألغام ٣٠ | دفاع جوى |
| سفينة بث ألغام غير معروف | اجماليات تقليدية : |
| وسائط إنزال برمائية ١٣٩ | فرقة أو ما يعادلها ٢٠ |
| سفينة معانة ١٤٨ | دبابة قتال رئيسية ١٦٣١٦ |
| طائرات قتال الأسطول ١٦٠١ | طائرة قتال ٦٧٠٠ |
| طائرات عمودية مسلحة بالأسطول ٣١٤ | طائرات عمودية مسلحة ٩٥٠٦ |

(١)

(١) مشار إليه فى التقرير الإستراتيجى العربى لسنة ١٩٨٨ والصادر فى القاهرة ١٩٨٩ ص ٧٤، ٧٥، ٧٦ الجدول رقم (٣) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى النووى التكتيكى والجدول رقم (٤) الميزان العسكرى السوفيتى الأمريكى.

وهكذا امتلكت الدول الكبرى كل أسباب القوة، ولا زالت تبحث عن المزيد دون معقب على ذلك، ومكّنتها ميثاق الأمم المتحدة من تعقب قوة الدول الأخرى والحد منها، استناداً إلى مواد ميثاق الأمم المتحدة، أو فى نطاق ما يسمى بالمشروعية الدولية، وأصبح يشكل هذا النهج أكبر الخطر على العالم الإسلامى، ويجعله دائماً فى نطاق التبعية للدول الكبرى، التى تحاول جاهدة وطبقاً للميثاق غلّّ يده عن الحصول على أسباب القوة، التى تجعله فى منعة من الدول الطامعة فى ترابه وثرواته.

وحتى القوات المسلحة التى تضعها الدول تحت تصرف مجلس الأمن، طبقاً لنص المادة ٤٣ من الميثاق، تكون بموجب نصوص الميثاق فى قبضة الدول الكبرى، لتستخدمها بالطرق التى تروق لها، حيث أن مجلس الأمن لا يملك من الكوادر العسكرية المدربة ما يجعله يستطيع الإشراف على لجنة رؤساء أركان حرب الدول الكبرى، طبقاً للواضح من ميثاق الأمم المتحدة، الذى تحدث عن عضوية الجمعية العامة، وعن كيفية تأليف مجلس الأمن، وعن عضوية الأمم المتحدة، وعن كيفية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة، وليس من بين هؤلاء كوادر عسكرية.

حيث قضت المادة (١/٤٣) بأن :

يتعهد أعضاء الأمم المتحدة «فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى، ومن ذلك حق المرور».

وقضت المادة (١/٤٧) بأن :

- ١ - تشكل لجنة من أركان الحرب مهمتها أن تسدى المشورة والمعونة الى مجلس الأمن وتعاونها ... ولاستتخلم القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها... .
- ٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن... .

- ٣ - لجنة أركان الحرب مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس... .

فالإشاق أسند للدول الكبرى بطريقة مباشرة المسئولية الإستراتيجية عن القوات

العسكرية لمجموعة تحت تصرف مجلس الأمن، عندما قرر مسئولية لجنة أركان الحرب المشكلة من رؤساء أركان حرب الدول الكبرى أو من يقوم مقامهم، عن التوجيه الاستراتيجي للقوات الدولية، واستخدام هذه القوات وقيادتها، وسحب ذلك الأمر من كل الدول الاخرى الاعضاء في مجلس الأمن، أي أنه لا يمكن استخدام هذه القوات وطبقاً للميثاق ضد دولة من الدول الكبرى أو الحليفة، لاستحالة التصويت على ذلك في مجلس الأمن.

وأيضاً لا يمكن للدول الاخرى التدخل في شئون قيادة هذه القوات وتوجيهها الاستراتيجي، لاستحالة ذلك طبقاً لنصوص الميثاق، الأمر الذي يعطى الحق للدول الكبرى في توجيه هذه القوات كيف تشاء، ومن الممكن أن توجهها طبقاً لأهوائها الشخصية، بالضغط كما حدث في الصومال، عندما صدر الأمر لهذه القوات بإطلاق الرصاص على المتظاهرين المدنيين، مما أدى إلى استشهاد عدد منهم، وذلك في غضون شهر يوليو ١٩٩٣، مما أدى الى حدوث خلاف بين قيادة القوات الإيطالية والأمم المتحدة، أدى الى سحب إيطاليا قواتها من الصومال، واتهامها المنظمة الدولية بتوجيه قوات الأمم المتحدة حسب أهواء ومصالح الدول الكبرى، وليس طبقاً للغرض الذي أرسلت من أجله هذه القوات.

ولا يقدح في ذلك الأمر ما ورد في متن المواد السابقة، من عبارات تشير إلى سيطرة المجلس على هذه القوات من أن لجنة أركان حرب تعمل تحت رئاسة وإشراف مجلس الأمن، فالثابت طبقاً للميثاق عدم وجود كوادر عسكرية في الهيكل التنظيمي والرئاسي للأمم المتحدة، وعدم وجود الخبرة العسكرية اللازمة التي تمكن المسؤولين في الأمم المتحدة من الإشراف على لجنة أركان الحرب المشكلة من الدول الكبرى، وبالتالي رئاسة مجلس الأمن لهذه الهيئة تكون رئاسة شكلية، لا تمكن من السيطرة الفعلية على قرارات هذه الهيئة، وخاصة الخطط الحربية التي تتخذ للتدخل عسكرياً في نزاع من النزاعات الدولية، وبالتالي تكون الدول الكبرى هي السيطرة على القرار والجيش والخطط الحربية وكل شيء، مما يجعل منها هيئة أعلى بكثير من الأمم المتحدة، ويجعل من الأمم المتحدة أكنوية لا يمكن تصديقها حسب الوارد في ديباجتها ومقاصد ميثاقها!!! .

الفصل الثالث

مجلس الأمن وسلطاته الثلاثة

=====

مجلس الأمن الدولي هو أحد الفروع الرئيسية للأمم المتحدة وأخطرها، ويشكل العمود الفقري للمنظمة الدولية : «نشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة : جمعية عامة، مجلس أمن، مجلس اقتصادى واجتماعى، مجلس وصاية، محكمة عدل دولية» مادة ١/٧ من الميثاق ..

وتهيمن على مجلس الأمن الدول الكبرى النووية فى العالم، التى تملك المقاعد الدائمة فى المجلس وتملك حق الفيتو.

وتتمثل خطورة القرارات التى تصدر من مجلس الأمن فى أنه يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية العسكرية ضد الدول، لحفظ مايسمى بالسلم والأمن الدولى : «إذا رأى مجلس الأمن أن.. جاز له أن يتخذ بطريقة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى، أو اعادته إلى نصابه».

« مادة (٤٢) من الميثاق.

وكذلك يملك مجلس الأمن اتخاذ تدابير خطيرة ضد الدول الصادر ضدها القرار، مثل الحصار الاقتصادى والبحرى والجوى، ووقف الاتصالات بأنواعها وغير ذلك من التدابير، الأمر الذى يهدد حياة المدنيين العزل فى الدول الصادر ضدها القرارات.

« لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، لتنفيذ قراراته... ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية، والمواصلات الجديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها... »

وحيث أن هذه السلطات التي خولت لمجلس الأمن سلطات خطيرة، تؤدي نتائجها إلى تعريض سيادة الدول الصادر ضدها قرارات من مجلس الأمن للمخطر، وكذلك شعوب هذه الدول، وهم بالقطع من المدنيين الأبرياء العزل، الذين لا دخل لهم بمثل هذه الأمور، لذلك حاولت الدول الكبرى السيطرة على مجلس الأمن، ويمكن أن نطلق على هذه المراكز أنها صياغة قانونية لغرض السيطرة غير الشرعية للدول الكبرى على باقى دول العالم «أومعنى آخر تقنين الأساليب الاستعمارية للسيطرة على الدول، وإضفاء المشروعية عليها، وحمايتها بنصوص قانونية تسمى ميثاق الأمم المتحدة».

وباستقراء نصوص الميثاق لمحاولة استخلاص الطبيعة القانونية لمجلس الأمن، وطبيعة قراراته وكيفية تنفيذها، للوقوف على حقيقة الهيئة الدولية التي تسمى مجلس الأمن نجد أن هذا المجلس ذو طبيعة خاصة، وأن الميثاق الذى ينظمه أقرب إلى الدستور من كونه اتفاقية دولية، بل لا تغالى عندما نقول أن الذين أنشأوا مجلس الأمن أرادوا أن يكون نائباً عن كل الدول، وذا شكل قانونى أسمى من الدولة، وتنفرد بالسيطرة عليه الدول الكبرى.

- وقبل الاستطراد في استقراء نصوص ميثاق الأمم المتحدة للوقوف على حقيقته، نقف أمام الفقرة الأخيرة من البند الأول من نص المادة (٢٤).

بادة (١/٢٤) : «... يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى...، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم فى قيامه بواجباته، التى تعرضها عليه هذه التبعات» أى أن مجلس الأمن وهو بصدد عمله فى حفظ السلم والأمن الدولى، يكون نائباً عن كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

أى أن مجلس الأمن عندما يتصدى لأمر من أمور حفظ السلم فى العالم، ويعمل

إرادته، فإن هذه الإرادة تكون إرادة كل الدول في المنظمة الدولية، وليست الدول الأعضاء فقط في مجلس الأمن.

وحيث أن النيابة في الفقه هي إرادة النائب محل إرادة الأصل، مع انصراف الأثر القانوني لهذه الإرادة إلى شخص الأصل، كما لو كانت الإرادة قد صدرت منه هو، والنيابة هنا نيابة قانونية مصدرها ميثاق الأمم المتحدة، الذي جعل مجلس الأمن نائباً عن كل دول الأمم المتحدة، في تبني أمر حفظ السلم والأمن الدولي، وفقاً لنصوص الميثاق.

ولما كانت العضوية في مجلس الأمن يحددها نص المادة ٢٣ من الميثاق، والتي قصرت تأليف مجلس الأمن على خمسة عشر عضواً فقط من بين أعضاء الأمم المتحدة، الذين يمثلون غالبية دول العالم تقريباً، وقصرت المادة العضوية الدائمة على خمسة أعضاء فقط، هم في مجموعهم الدول الكبرى النووية، وجعلت العضوية المؤقتة لعشرة أعضاء فقط، ويحد أقصى عامين لكل منهم، ثم قيدت المادة (٢٧) من الميثاق طريقة التصويت في المجلس، وعلقتها في أمور حفظ الأمن والسلم على موافقة الأعضاء الدائمين، وبذلك أعطت لكل عضو منهم حقاً لا يملكه الأعضاء غير الدائمين سمي حق الفيتو، أي أن الدول الكبرى فقط هي التي تهيمن على القرار في مجلس الأمن، وبذلك تكون دول العالم بموجب نص المادة (٢٤/١) قد أنابت الدول الكبرى فقط، استناداً لنص المادة (٢٣، ٢٧) نيابة قانونية لتحفظ الأمن والسلم الدولي في العالم، وهذا الأمر يشكل سابقة خطيرة لأنه يقطع بوجود عوار في إرادة باقي دول العالم، ويجعلها غير مؤهلة للمشاركة في عملية حفظ السلم والأمن الدولي، خاصة إذا ما علمنا أن القانون يحدد نطاق النيابة القانونية، كما في حالة نيابة الولي والقيم على القاصر، والوصي على القصر المتوفى عنهم وليهم الطبيعي، والسنديك عن التاجر المفلس، والحارس القضائي على المفروض الحراسة عليهم، وغير ذلك من الحالات الواردة في القانون المدني المصري، ولا يمكن أن تكون النيابة هنا اتفاقية، لأنها تخضع لشروط الوكالة القانونية.

ويتضح من ذلك خطورة هذا التقنين، الذى ميز بين إرادات الدول، وأسند أخطر أمر من الأمور التى تتعلق بمستقبلها للدول الكبرى فقط، دون باقى دول العالم، ولم يجعل أمر حفظ السلم والأمن الدولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنما أسنده إلى مجلس الأمن ذى العضوية المحدودة، وطريقة التصويت المريية، الأمر الذى يجعل استقرار الميثاق للوقوف على حقيقة أمره واجباً.

(١) مجلس الأمن يملك سلطة تشريعية :

إن الشعب دائماً فى معظم دول العالم هو صاحب حق التشريع، بالطريقة المباشرة أو عن طريق ممثلين فى المجالس النيابية، وإعطاء مجلس الأمن هذه المكنة دون الرجوع لشعوب دول العالم، التى تشارك فى المنظمة الدولية، يؤكد ديكتاتورية هذا المجلس، وأن الغرض منه ليس حفظ الأمن والسلام فى العالم، وإنما أمر آخر قد أثبتته الأيام وأكدته التجارب، هو جعله سلطة أعلى من سلطة شعوب العالم :

« يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة . . »

مادة (٨٦) من الدستور المصرى .

وهذه السلطة التشريعية هى إحدى ركائز النظام فى الدول، ولاينغى أن تعطى لهيئة أو منظمة، أو جديتها الدول بإرادتها لتعاونها أو تعمل على خدمتها، لأن إعطاءها مثل هذا الحق يجعلها تضاهى الدول أو تفوقها فى سلطاتها، وبالتالي تشكل خطراً على وجود الدول وعلى سيادتها.

- «تسرى التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق على جميع أعضاء «الأمم المتحدة» إذا صدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة، وصادق عليها ثلثا أعضاء «الأمم المتحدة» ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين » مادة / ١٠٨ من الميثاق .

ويقطع هذا النص بالسلطة التشريعية لمجلس الأمن الدولى، والتى تعطى الحق لآى عضو من أعضاء مجلس الأمن الدائمين فى رفض أى تعديل فى ميثاق «الأمم المتحدة» أو بمعنى آخر لايمكن أن يتم أى تعديل فى ميثاق «الأمم المتحدة» دون موافقة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، فإذا ما كانت التعديلات تصادف قبولاً لدى الأعضاء الدائمين فى المجلس فيتم التصديق عليها بمعرفتهم، وإذا لم تصادف قبولاً لدى أى

عضو دائم في المجلس فلا يمكن أن تصدر.

ويؤكد هذا الدور التشريعي لمجلس الأمن مادة (٣٠) من الميثاق «يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه».

حيث تفصح هذه المادة عن السلطة التشريعية للمجلس، التي بمقتضاها يمنح المجلس القواعد القانونية اللازمة، والتي يتم العمل بها لاختيار رئيس المجلس، وكذلك التي توضح الاجراءات الواجب اتباعها في الأعمال التي يقوم بها المجلس، وكلها قواعد قانونية لا تملك المنظمة الدولية تعديلها أو تغييرها، ولا حتى أمينها العام.

ولم يكتفِ واضعو الميثاق بإعطاء الحق لمجلس الأمن في وضع القواعد القانونية أو تعديلها أو إلغائها، وإنما أعطوا سلطات تشريعية لمجلس الأمن، تفوق سلطات الدولة ذاتها، ومن ذلك :

«العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون» مادة (٦٦) من الدستور المصري.

ويوضح هذا النص أن الدول تضع نصوصاً قانونية مجردة، تحصر كل الأفعال التي تشكل جرائم في المجتمع، وتحدد العقوبة المناسبة لكل فعل يشكل جريمة من هذه الجرائم، ولا تعاقب الدول على الأفعال التي ترتكب قبل وضع نص قانوني يحرم هذه الأفعال، والأفعال التي لا تشكل جرائم لا يمكن العقاب عليها.

وعليه أكدت دساتير كل الدول، حماية للحقوق والحريات، وحفاظاً على كرامة الإنسان - أنه : «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني».

ولا يمكن للمحاكم أيأ كانت درجاتها أو سلطاتها أن تحدد الأفعال التي تشكل جرائم، وإنما فقط تطبق القواعد القانونية المجردة على الأفعال، حتى لا يتم ترك ذلك الأمر لاهواء القضاة، أو لاهواء الحكام، أما مجلس الأمن فإنه لا يطبق هذه القاعدة ولا يحترمها، وقد أعطاه الميثاق سلطة وضع تشريع لكل فعل على حدة، ليقول فيه قوله عما إذا كان يشكل جريمة أو لا يشكل جريمة، أي أن مجلس الأمن وحده هو الذي يحدد ما يمكن أن تطلق عليه «الجريمة الدولية» حسب كل واقعة على حدة، وليس طبقاً لقواعد قانونية مجردة يضعها ميثاق الأمم المتحدة، ويحدد مجلس الأمن

أيضاً «العقوبة» المناسبة لكل جريمة، حسب طبيعة كل واقعة على حدة، وليس طبقاً لقواعد قانونية مجردة، فلم يحدد الميثاق الحد الأدنى والأقصى لعقوبة كل جريمة، وإنما أطلق ذلك لمجلس الأمن، حسب أهواء الدول الكبرى :

«يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي، أو إعادته إلى نصابه» «مادة ٣٩ من الميثاق».

ويشكل هذا النص مخالفة صريحة لسماتير كل دول العالم، التي تؤكد أنه : «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني».

أما هذا النص فيؤكد أن مجلس الأمن يحدد طبيعة الفعل، وما إذا كان هذا يشكل جريمة من عدمه، ويحدد وحده العقوبة المناسبة، والسبب في وضع ذلك النص واضح وظاهر، فالمتحكم في أمور مجلس الأمن هي الدول ذات المقاعد الدائمة، وعندما نقول مجلس الأمن يكون المقصود الدول الكبرى، وعندما نقول الدول الكبرى يكون المقصود مجلس الأمن، فالدول الكبرى صاحبة حق الفيتو، وصاحبة المقاعد الدائمة، وصاحبة القرار في مجلس الأمن، وأراد واضح الميثاق أن يجعل كل الأمور في يد الدول الكبرى، فهي وحدها التي تحدد المسائل التي تعرض السلم والأمن الدولي للخطر، ومن هنا يزول العجب أمام الشعوب الإسلامية التي تتساءل عن الكيل بمكيالين، بالنسبة لقرارات مجلس الأمن، فالحقيقة هي أن مجلس الأمن ليس لديه مكيالين أو مقاييس أو موازين، وإنما لديه دول كبرى لا تتفق أى دولة منها مع مصالح العالم الإسلامي، وبالتالي فإن الاعتداء على أى مصلحة للعالم الإسلامي أو ترابه أو أبنائه أو مقدماته، لا تشكل عند الدول الكبرى نوعاً من أنواع تعريض السلم والأمن الدولي للخطر، ولا تشكل عملاً من أعمال العدوان، وحتى إن شكلت ذلك فإنه لا تنطبق المادة ٤١، ٤٢ من الميثاق، التي تعرض تنفيذ القرارات عن طريق التدابير ثم بالقوة.

ولا يحق لدول العالم الإسلامي أن تتزعج من ذلك، لأنها جميعاً قبلت التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزمها بقبول القرارات الصادرة من مجلس الأمن، ولا يوجد في متن هذا الميثاق قواعد قانونية مجردة، توضح المسائل التي تخل بالأمن

والسلم الدولي وتشكل عملاً من أعمال العدوان على سبيل الحصر، وتوضح عقوبة مخالفة هذه القواعد، وقبول الدول الإسلامية بهذه الميثاق يشكل عدواناً منها على شعوبها لا يمكن تبريره، لمخالفته النصوص الدستورية التي وضعتها هذه الشعوب: «الاجرم ولا عقوبة إلا بنص».

ويكفي أن تعلم الدول الإسلامية أن جميع الاعتداءات الإسرائيلية على الوطن العربي، بدءاً من احتلالها لفلسطين قبل ٤٨، وعدوانها على الدول العربية في حرب ١٩٦٧، وذبحها النساء والأطفال والمدنيين العزل في الأراضي المحتلة، وتدميرها لمدرسة «بحر البقر» واحتلالها لجنوب لبنان، وتدميرها المفاعل النووي العراقي، واعتداءاتها على تونس، إلى غير ذلك من الأفعال الإجرامية التي ترتكبها، (لاتشكل تهديداً للأمن والسلم الدولي أو عملاً من أعمال العدوان) ولا تعرض السلم والأمن الدولي للخطر، لأن الذي يحدد أعمال العدوان والأعمال التي تهدد السلم والأمن الدولي للخطر هو مجلس الأمن، ومجلس الأمن لم يرَ في كل هذه الأفعال ما يعرض السلم والأمن الدولي للخطر، وحتى إن رأى فإنه لا يطبق نصوص المواد ٤١، ٤٢ من الميثاق على القرارات التي تصدرها ضد إسرائيل!!

ولذلك فإن معيار تحديد الجرم الدولي هو فقط من حق مجلس الأمن، في نطاق مصالح الدول الكبرى وحلفائها!! وأيضاً يحدد كيفية تطبيق العقوبة.

وصدق الله إذ يقول :

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَلَّوْا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَكِبَآءً مِنَ الَّذِينَ ءُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ ءَوَلِيَّاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُتُوبَ مُؤْمِنِينَ».

صدق الله العظيم

الآية ٥٧ من سورة المائدة

(ب) مجلس الأمن يملك السلطة القضائية والتنفيذية :

« القضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً ».

مادة/ ١٦٨ من الدستور المصرى

«يسهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون» مادة ١٧٠ من الدستور المصرى.

« السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون». مادة ١٦٥ من الدستور المصرى

« يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وله أن يفوض غيره فى إصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذها ».

مادة ١٤٤ من الدستور المصرى

فالدستور المصرى هو أحد دساتير دول العالم، وقد يتشابه مع معظم الدساتير الأخرى، قد أفرد فصلاً خاصاً للسلطة التشريعية، وهو الفصل الثانى من الدستور، وأفرد الفصل الثالث منه للحديث عن السلطة التنفيذية، التى وضع على رأسها رئيس الجمهورية، وأوضح الدستور أن رئيس الجمهورية يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، ونوه عن وجوب تنفيذها، ثم أفرد الميثاق الفصل الرابع منه للحديث عن السلطة القضائية، وبين وجوب مساهمة الشعب فى إقامة العدالة، وأن السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم.

والسلطات الثلاثة تشكل دعائم رئيسية للنظام فى الدولة، وتكمل كل منها الأخرى فالسلطة القضائية لاقيمة لأحكامها إذا لم تجد سلطة تنفيذية تقوم على تنفيذ هذه الأحكام، لتعيد الحقوق إلى أصحابها، وتنفذ ما أمرت به القوانين، والسلطة التنفيذية لاتستطيع العمل بمفردها، دون وجود السلطة القضائية، التى تراقب تنفيذ القوانين بمعيار من العدل بين الشعب أو بين السلطة والشعب، وكل ذلك تحت مظلة المشروعية التى يحميها القانون.

والنظام فى مجلس الأمن يعطى الحق للمجلس فى مباشرة سلطات، قريبة الشبه من السلطة القضائية فى النظام القانونى للدولة، ولكن دون توافر الضمانات التى

تضعها الدولة لنظامها القضائي، لاقامة العدل والاستقلالية، وعدم العزل والمساءلة التأديبية للقضاة.

فأعضاء مجلس الأمن الدائمون أشبه بقضاة العصور المظلمة، ولايمتّون بصلة للحضارة والمدنية التي يدعون الانتساب إليها، فأحكامهم باجماع الآراء وليست بالأغلبية، وأحكامهم تصدر مسبقة قبل المداولة، وقضائهم غير قابلين للمساءلة التأديبية وغير قابلين للرد، ويشكلون أهواء ومصالح حكوماتهم الشخصية.

فعمل مجلس الأمن في الجانب الأكبر منه أقرب للعمل القضائي منه لاي عمل آخر، حيث إن مناط عمل مجلس الأمن، طبقاً للواضح من نصوص الميثاق، حفظ الأمن والسلم الدولي، وتنظيم عملية التسليح.

وتتعاادل غاية الهيئة الدولية المزعومة مع الغاية من النظام القضائي في الدول، والذي يهدف إلى حماية الحقوق والمراكز القانونية، وإيجاد حماية قضائية للحقوق تتمثل في العمل القضائي، «أحكام» واجبة النفاذ بالقوة الجبرية، لإعادة الحقوق إلى أصحابها، وحفظ الأمن والسلم بين أفراد المجتمع، والحفاظ على أمن وسلام المجتمع، عن طريق معاقبة الخارجين على القانون.

ورغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به «الأمم المتحدة» سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبغات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم، في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبغات.

مادة (١/٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

أي أن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أتابوا عنهم مجلس الأمن في أمر حفظ السلم والأمن الدولي.

وقد سبق القول بأن مجلس الأمن هو صاحب الحق الوحيد في تحديد الحالات والوقائع التي تشكل اعتداء على السلم والأمن الدولي، والتي تعتبر عملاً من أعمال العدوان، وقد فوّضت المادة السابقة مجلس الأمن في القيام بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبغات، ومنها إعمال مواد القانون :

«... ويقرر في ذلك توصياته، أو يقرر مايجب اتخاذه من التدابير، طبقاً

لاحكام المادتين ٤١، ٤٢ لحفظ السلم والامن الدولى، أو اعادته إلى نصابه» المادة ٣٩ من الميثاق.

وهذه الإنابة القانونية فى مسألة حفظ الأمن والسلم الدولى، تشابه تماماً مع إستناد الدولة أمر العدل فى المجتمع إلى السلطة القضائية، لحفظ الأمن والعمل على تطبيق القانون.

وتكون أحكام مجلس الأمن على هيئة «توصيات»، أو تقرير ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لاحكام المادتين ٤١، ٤٢.

وأياً ما كانت الصياغة التى يفصح بها مجلس الأمن عن إرادته، ويوضح بها طريقة الفصل فى النزاع، فهى تشابه إلى حد كبير مع الأحكام التى تصدر من المحاكم، لأنها تشمل ذكر الواقعة أو المخالفة المسندة للدولة، وخضوعها للمعيار الذى حددته مجلس الأمن نفسه، من أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدولى وتعرضه للخطر، أو تشكل عملاً من أعمال العدوان، أى خضوع الواقعة لمعيار التجريم المعمول به فى مجلس الأمن، وهو ما يطلق عليه توافر الركن الشرعى للجريمة فى الواقعة، وكذلك إثبات الدولة الفعل الذى يشكل المخالفة، وهو ما يطلق عليه توافر الركن المادى للجريمة، وتعهد الدولة ارتكاب الفعل وهو ما يطلق عليه توافر القصد الجنائى.

ودائماً ما يحتوى قرار مجلس الأمن فى الوقائع المعروضة عليه أو توصياته على نفس ماحتوية الأحكام من وقائع وأسباب ومنطوف، مما يؤكد تشابهها مع الأحكام.

ومما يقطع الجدل فى هذا النهج أن الأحكام التى تصدر من المحاكم واجبة التنفيذ بالقوة الجبرية، وكذلك ما يصدر عن مجلس الأمن، طبقاً للفصل السابع من الميثاق، واجب التنفيذ بالقوة الجبرية.

ولكن الشئ الغريب أن أحكام المحاكم تنفذها سلطة أخرى غير المحاكم، وهى السلطة التنفيذية، أما ما يصدر عن مجلس الأمن توصيات وقرارات فلا يوجد سلطة تنفيذية مستقلة عن مجلس الأمن تقوم بتنفيذها، وإنما يعمل مجلس الأمن نفسه على تنفيذها بطريقة مثيرة للغموض والدهشة سكّت عنها الميثاق، وقطع الواقع العملى بأنها من اختصاص نخبة معينة من الدول الكبرى تعمل تحت لواء الولايات المتحدة.

فكانت قرارات مجلس الأمن بالنسبة لحرب الكويت تُنفَّذ بمعرفة قيادة القوات

المشتركة التي تبرزعنها الولايات المتحدة، وانتهت حرب الخليج ولا زالت الولايات المتحدة، وإنجلترا، وفرنسا، قائمة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي التزم بها العراق، بل والأكثر من ذلك قسمت الدول الثلاث العراق إلى ثلاثة أقسام : قسم في الشمال، يحظر فيه التواجد الجوي العراقي، وحتى الدفاعات الجوية، واعتبر منطقة حظر جوي، ويوجد في معظمه الأكراد العراقيون، وقسم في الجنوب، يتفق مع الجزء الشمالي في الحظر، ويتواجد في معظمه الشيعة العراقيون، وقسم في الوسط، يخضع تحت سلطات القوات العراقية.

وتعمل أيضاً الدول الثلاث الكبرى (أمريكا، وإنجلترا، وفرنسا) على تطبيق الحظر الجوي في هذه المناطق على القوات العراقية، ودائماً ماتقوم الطائرات الأمريكية بتدمير بطاريات الصواريخ أو الدفاعات الجوية العراقية، التي تستطيع رصد الطائرات الحربية الأجنبية، التي تتواجد في منطقة الحظر الشمالية والجنوبية، ويؤكد المثال السابق سيطرة الدول الكبرى على السلطة التنفيذية في مجلس الأمن الدولي من الناحية العملية الواقعية، لعدم وجود نص في الميثاق يحدد الجهة القائمة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، طبقاً لمفهوم ومنطوق القرار الصادر، الذي يعادل الحكم الذي يصدره القضاء ويشكل ضمانة قانونية للدول التي يصدر في حقها قرارات من مجلس الأمن وإجبة النفاذ بالقوة العسكرية الجبرية، وإنما يؤكد الميثاق بطريقة غير مباشرة أن مناط تنفيذ قراراته الجبرية موكول إلى رؤساء أركان حرب الدول الكبرى وحدها :

« إذا رأى مجلس الأمن أن التلابير المنصوص عليها في المادة (٤١) لا تفى بالغرض أثبت أنها لم تف به، -جاز له أن يتخذ بطريقة القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه...»

مادة (٤٢) من الميثاق.

« تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين...»

« لجنة أركان الحرب مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الإستراتيجي لاية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس، أما المسائل المرتبطة بهذه القوات فتستبحث فيما بعد» فقرة ٢، ٣ من المادة (٤٧).

أى أن أمر القوة فى مجلس الأمن موكول إلى رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية فى المجلس، تحت إشراف المجلس.

ولما كان مجلس الأمن هو الذى يختار رئيسه، ومجلس الأمن هو الذى يحدد الجرم الدولى، ومجلس الأمن هو الذى يفصل فى النزاعات الدولية، ومجلس الأمن هو الذى ينفذ قراراته الجبرية، ولما كانت الدول الكبرى تمتلك مقدرات الأمور فى مجلس الأمن، ورؤساء أركانها هم القائمون على تنفيذ القرارات الجبرية لمجلس الأمن بالقوة، لذلك يمكن القول بأن هذا المجلس يمثل رمزاً من رموز الديكتاتورية الدولية، ويؤكد وجود أخلاقيات العصور الوسطى، التى تتمتع بكرامة الإنسان وحقه فى الدفاع عن نفسه، وتجسده فى صورة أخطر وأقذر، تتمثل فى انتهاك كرامة الدول، وإستهان حقها فى الدفاع عن نفسها، وتعرض أمن الدول وسلامة شعوبها لخطر محقق دون رقيب أوبصير، ويمكن أن تجد تفسيراً لاسترسال الدول الكبرى فى تنفيذ القرارات الدولية، الصادرة بالقوة الجبرية ضد دولة من الدول، واستمرار هذه الدول فى تنفيذ القرارات الدولية، بالرغم من تحقق الغاية من القرار، وذلك لعدم الفصل بين السلطات فى مجلس الأمن، وعدم وجود رقابة على هذا المجلس من كافة دول العالم المشاركة فى الأمم المتحدة.

فبعد أن اعتدى العراق على دولة الكويت العربية المسلمة، وصدر قرار مجلس الأمن بطرد القوات العراقية، ونفذ القرار، وخرجت القوات العراقية من الكويت، نجد أن الدول الكبرى قد حطمت البنية الرئيسية للدولة العراقية، عمداً ويسبق إصرار، ودمرت المساكن والمتاجر والمزارع وقتلت الأطفال والنساء ودمرت المصانع والممتلكات العامة والخاصة، ولا زالت الدول الكبرى حتى الآن تضرب المدنيين العراقيين، بالرغم من طرد القوات العراقية من الكويت، وعودة الاستقلال للشعب الكويتى المسلم الشقيق.

الأمر الذى يؤكد قصور التشريع الدولى، الذى صاغ المنظمة الدولية عن عمد، حتى تملك الدول الكبرى مقدرات الأمور فى العالم، وعلى ذلك نستطيع القول بأن أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وهم بصدد الفصل فى النزاعات الدولية، يلبسون وشاح القضاة فى العصور الوسطى المظلمة، تحت مظلة من الدول التابعة لها، وينطقون بما تنطق به ذولهم فى وضع معيار للجريمة الدولية، حسب الوقائع المعروضة

عليهم، ويطبقون النص القانونى الذى تريد دولهم تطبيقه، ويسندون أمر تنفيذ أحكامهم إلى رؤساء أركان حرب جيوشهم، فحلالهم وحرامهم يتفق مع حلال وحرام حلفائهم، ويختلف عن حلال وحرام الدول الأخرى، ويضربون أكبر المثل لديكتاتورية المشدقين بالحرية والتمدين، واستخفافهم بمقدرات الشعوب الأخرى.

إن العقول الجبارة التى أوجدت النظام القانونى لمجلس الأمن الدولى، أثبتت بجدارة قدرتها الفائقة على إيجاد مدرسة جديدة، لاستعمار الشعوب واستعبادها واستغلال ثرواتها، وضمان ولائها فى نطاق خطير من الشرعية الدولية، جعل من الحملات العسكرية والغزو العسكرى والاعتداء على السيادة للدول الأخرى عملاً من الأعمال المشروعة، نفاذاً لما يسمى بتطبيق قرارات مجلس الأمن، وجعل من الحصار العسكرى البحرى والجوى، والمقاطعة السياسية والاقتصادية التى تعرض حياة الأطفال للخطر عملاً من الأعمال المشروعة أيضاً، نفاذاً للقرارات الدولية، ودون رقابة من الهيئة الدولية، إن هذا النظام القانونى قد ساعد بطريقة مباشرة على انتهاك حقوق الدول الإسلامية ومقدساتها، حيث جعل الاعتداء على أرواح المدنيين المسلمين، واغتصاب نسائهم، واحتلال أراضيهم، وإزهاق أرواحهم فى نطاق المشروعية الدولية (مثال لذلك البوسنة والصومال).

وتبقى دعوة لأصحاب القرار فى العالم الإسلامى، بترك هذه المنظمة المسماة بالدولية، وعدم العودة إليها مرة أخرى، إلا إذا طبق العدل على الجميع بمقياس السماء، وليس بمقياس الدول الكبرى.

وإلا أن يكون لدولة من الدول الإسلامية مقعد دائم فى مجلس الأمن، وحتى تكون هناك جهة دولية محايدة، تُشرف على تنفيذ القرار الدولى، تمثل فيها الدول الإسلامية سواء بسواء مع الدول الأخرى، لكى لا تتعدى الدول القائمة على تنفيذ القرار حدود هذا القرار والغرض منه، أو يلغى حق الفيتو والمقاعد الدائمة، وتساوى فو العالم فى مجلس الأمن، ويكون لها جميعاً تمثيل متساو مع الدول الأخرى بشئ من العدل.

(ج) الجمعية العامة للأمم المتحدة وخروجها على المشروعية المزعومة :

الجمعية العامة هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وتشكل فرعاً من فروعها، وهى على النقيض تماماً من مجلس الأمن الدولى، فى الطريقة التى تتألف منها، وطريقة اختيار الأعضاء فيها، وطريقة التصويت، والمسائل والأمور التى تتدخل فيها، وعلاقتها بالمسائل التى لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى، أوالتى تعرض الأمن الدولى للحظر، وتشكل عملاً من أعمال العدوان :

تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء «الأمم المتحدة» مادة (١/٩) من الميثاق فجميع أعضاء الأمم المتحدة لهم مقاعد فى الجمعية العامة، متساوية ودائمة غير مؤقتة:

«لايجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين فى الجمعية العامة».
مادة (٢/٩)

ولم يكن الأمر قاصراً على المساواة فى المقاعد بالنسبة للدول، وعدم وضع القيود على اختيار الأعضاء، ومدة عضويتهم، وإنما أعطى الميثاق الحق لكل عضو أن يكون له عدد من المندوبين لايزيد على خمسة.

ولما كانت هذه المساواة غريبة على نوايا واضعى الميثاق ومثيرة للدهشة، إلا أن هذه الدهشة سرعان ماتزول، إذا ما اتضح من الميثاق، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ليس لها أى دور فعال فى الأمور الدولية الهامة، التى تتعلق بأمر السلم والأمن الدولى، والمسائل التى تعرض مصالح الدول وأمنها للخطر، أو التى تشكل عملاً من أعمال العدوان، وهذه البسطة فى المقاعدة، والمساواة فى الأصوات يقابلها تقييد خطير، فى أغراض وخصائص هذه الهيئة الدولية، الأمر الذى يؤكد من جديد الحقيقة الجهنمية لهؤلاء البشر، واضعى ميثاق الأمم المتحدة، ويجعل أعضاء الجمعية العامة لمجلس الأمن أشبه بالأشخاص المتواجدين داخل سراقق لتلقى العزاء، يؤكدون فقط تضامنهم وحزنهم مع أسرة الفقيد، دون أن يكون لهم حول أو قوة فى حل مشاكل

ويقتصر دور الجمعية العامة للأمم المتحدة على المناقشات، والنظر، والتوصيات واسترعاء النظر، وإنشاء الدراسات، واتخاذ التدابير، وتلقى التقارير، وكلها أمور هامشية بالنسبة لدور مجلس الأمن الدولي، ومقيدة بظروف وشروط معينة :

« للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق . . . كما أن لها فيما عدا مانص عليه في المادة (١٢) أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما، بما تراه في تلك المسائل والأمور»

المادة (١٠).

والمناقشة هي فقط طرح لأية مسألة وتدارسها والحديث حولها، دون أن يكون لنهاية الجدل فيها أية قوة مؤثرة أو ذات قيمة، تعدل أو تغير أو تنقص أو تزيد في المسألة المعروضة عليها للمناقشة، إنه جدل بالمعنى القانوني، طالما أنه لا يصل إلى نتيجة ذات قوة مؤثرة، وتوصيات الجمعية العامة لمجلس الأمن غير ملزمة للمجلس، وله أن يأخذ بها أو لا يأخذ، ولا تعويل عليها في قراره بخصوص ذلك، وكذلك الدول، ولا يوجد جزاء على مخالفة هذه التوصيات :

« للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة في شأن حفظ السلم والأمن الدولي كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء، أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما».

مادة (١١/١) من الميثاق

وهي على نفس شاکلة المادة السابقة، لا تتمتع بإطار المناقشة ومجرد تحصيل الحاصل، لأن التوصيات التي تطرحها الجمعية العامة غير ملزمة لمجلس الأمن، خاصة وأن مجلس الأمن الدولي بموجب المادة (٣٩) هو الذي يقرر المسائل التي تهدد السلم والأمن الدولي، وبالتالي فهو وحده المنوط به البحث في هذه المسألة، ويبحث الجمعية العامة للمبادئ العامة في شأن حفظ السلم والأمن الدولي، ووضع توصيات حولها

لا يغير من مفهوم مجلس الأمن، لهذه المبادئ التي لا تقبل معياراً ثابتاً لها، يحددها حسب طبيعة كل نزاع يعرض عليه، وأهمية هذا النزاع، ومدى تأثيره على مصالح الدول الكبرى، الأمر الذي يؤكد أن نص المادة (١١) وُضع فقط لتدعيم الدور الشكلى للجمعية العامة، وإيجاد وظيفة لأعضائها تشغل وقتهم، وتعملهم وكأنهم أصحاب دور فى مسائل حفظ الأمن والسلم فى العالم.

وإن بحث الجمعية العامة أو نظرها فى وضع مبادئ السلم والأمن الدولى، لا يختلف كثيراً عن مناقشتها للمسائل التى لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى، لأنها فى كلا الحالتين تقدم توصيات بعد مناقشات وجدل وتصويت، وترفع هذه التوصيات لمجلس الأمن الذى له الخيار فى الأخذ بهذه التوصيات أو عدم الأخذ بها، أياً ما كانت خطورة أو طبيعة المسألة التى تبحثها الجمعية العامة فى هذا الخصوص :

« للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى ولها - فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل أو لمجلس الأمن . . . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ينبغى أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده » مادة (٢/١١).

وعلى هذه الشاكلة :

« للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التى يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر » (٣/١١).

ودور مجلس الأمن فى ذلك لا يختلف كثيراً عن دور الدول التى تبلغ مجلس الأمن بوجود أمر ما يهدد الأمن والسلم، وهذا الدور مقصور فقط على الإبلاغ، ويمكن لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يودى إلى احتكاك دولى . . . مادة (٣٤) من الميثاق . .

ومناقشات الجمعية العامة حول مسائل السلم والأمن الدولى، وتوصياتها بخصوص

ذلك لا تتعدى كونها توصيات، ولم يرتب الميثاق جزاءً على مخالفتها، ولا طريقة للإلزام الدول على اتباع هذه التوصيات، وحتى إذا تمادت دولة معينة فى انتهاك الميثاق، وعدم تنفيذها لقرارات الجمعية العامة، التى تحتوى على تدابير معينة أو توصيات، فلا تملك الجمعية العامة شيئاً حيال هذه الدول، ويرد الأمر بشأنها إلى مجلس الأمن الدولى.

« إذا أمعن عضو من أعضاء الأمم المتحدة فى انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة، بناء على توصية مجلس الأمن » « مادة / ٦ من الميثاق »، أى أن تدخل الجمعية العامة فى هذا الأمر معلق على مشيئة مجلس الأمن الدولى، ومن هنا نستطيع تفسير الثغرات إسرائيل عن كل القرارات والتوصيات والتدابير الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطالبها باحترام حقوق الإنسان، وعدم قتل المدنيين، وتطبيق المواثيق والعهود الدولية، لأن الجمعية العامة لا تملك حيالها شيئاً، ولا تملك البتة فى عضويتها إلا بناء على توصية من مجلس الأمن الدولى، وبالمطبع هناك أمريكا وحلفاؤها من الدول الكبرى، الذين يملكون حق الفيتو والمقاعد الدائمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية الجدل، حول ما إذا كانت مخالفة قرارات أو توصيات أو تدابير الجمعية العامة، فى شأن السلم والأمن الدولى، تشكل انتهاكاً للميثاق من عدمه، وبالمطبع فإن متخصصى الدول الكبرى فى شأن بحث هذه المسائل، يملكون التأويل والتحريف حسب مصالحهم، وتكون دائماً مفرغة إذا ما تعلق الأمر بدولة حليفة للدول الكبرى خالفت ذلك.

وبالإضافة إلى التوصيات والتدابير، فإن الميثاق قد أوجد وظائف أخرى للجمعية العامة على ذات الشاكلة، ومنها إنشاء الدراسات، والإشارة بتوصيات، بقصد إغناء التعاون الدولى، فى الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعاونية، والتعليمية، والصحية :

« تنشئ الجمعية العامة دراسات، وتشير بتوصيات بقصد :

(أ) إغناء التعاون الدولى فى الميدان السياسى، وتشجيع التقدم المطرد للقانون

الدولى وتلويته.

(ب) إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الانسان... مادة (١/١٣) من الميثاق ويضيف الميثاق وظيفة أخرى للجمعية العامة، هي أن :

« تباشر الجمعية العامة الوظائف التي رسمت لها، بمقتضى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر، فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية... مادة (١٦) وقد أشير في الفصل الثاني عشر إلى أن :

«الاهداف الأساسية لنظام الوصاية، طبقاً لمقاصد الأمم المتحدة» المبينة في المادة الأولى من الميثاق هي :

(أ) توطيد السلم والأمن الدولي.

(ب) العمل على ترقية أهالي الأقاليم المشمولة الوصاية، في شئون السياسة والاجتماع والاقتصادي والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال، حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بملء حريتها، وطبقاً لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية.

(ج) تشجيع احترام حقوق الانسان، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من اشتراك في التقيد بعضهم ببعض.

(د) كفالة المساواة في المعاملة، في الشئون الاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، لجميع أعضاء «الأمم المتحدة» وأهلها، والمساواة بين هؤلاء... «المادة (٧٦)»

« يطبق نظام الوصاية على الأقاليم : »

(أ) المشمولة الآن بالانتداب.

(ب) الأقاليم التي قد تقتطع من دول الأعداء، نتيجة للحرب العالمية الثانية.

(ج) ١/٧٧

وتحدث الفصل الثالث عشر عن مجلس الوصاية (التأليف، الوظائف والسلطات، التصويت، الإجراءات).

أى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهى بصدد مناقشة مسألة فلسطين، التى طرخته عليها بمعرفة الدول المنتدبة، كانت ملتزمة يبحث هذه المسألة فى نطاق الفصل الثانى عشر والثالث عشر من الميثاق، وطبقاً لمقاصد الأمم المتحدة، المبينة فى المادة الأولى من الميثاق، والأهداف الأساسية لنظام الوصاية، الموضحة فى المادة ٧٦ من الميثاق، بما يتفق ورغبات شعب فلسطين، التى يعبر عنها بملء حرته، وعدم التمييز بين الشعوب بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من اشتراك فى التقيد بعضهم ببعض، ومنع التهديد بالقوة، واستخدامها ضد سلامة الأراضي، والاستقلال السياسى لأية دولة.

وقد مارست الجمعية العامة عملها فى شأن هذه المسألة، خارج النطاق القانونى المضروب لها فى الميثاق، وأقرت الاحتلال، وأنشأت أول دولة عنصرية فى العصر الحديث، وفرت بين الشعوب بسبب الدين، وأقرت نتائج التهديد بالقوة، وباركت العدوان، وقررت تقسيم فلسطين إلى «دولة يهودية» غير مسماة و«دولة عربية» غير مسماة بموجب القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والتى أعلنت بمقتضاه دولة إسرائيل، والتى اعترفت بها معظم دول العالم، التى لا تقيم وزناً للدول الإسلامية فى ذلك الوقت، وبالرغم من الشاكلة التى عليها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن هذا القرار بالذات تم تنفيذه فى شقه الخاص بإسرائيل، أما الخاص بالعرب فلم ينفذ حتى الآن، وقد تحدث عنه وعن قيمته القانونية ومشروعيته العديد من الفقهاء، حيث إن جانب الشر واضح فى هذا القرار، لأنه خارج نطاق سلطات الجمعية العامة الموضحة بالميثاق، وخارج مقاصد الأمم المتحدة.

ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ «للأمم المتحدة» أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما، وليس فيه ما يقتضى من الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل، لأن على يحكم هذا الميثاق، المادة ٧/٢ من الميثاق.

فموضوع فلسطين من صميم سلطان شعب فلسطين، الذى كانت تمثله بريطانيا فى

ذلك الوقت، والذي حارب معها ضد الدولة العثمانية، وجاءت لتتقذه على حد أقوالها من الدولة العثمانية الإسلامية.

وهي التي أوجدت اليهود، ومكتبتهم من دخول فلسطين، وهي التي أمدتهم بالسلاح، وهي التي أوجدت المشكلة أصلاً، وقسمت فلسطين، وهي التي عرضت هذا الموضوع الداخلي على الجمعية العامة للأمم المتحدة لحله طبقاً للميثاق. حتى تصل إلى إضفاء المشروعية على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة إسلامية، وحتى تضيف المشروعية على احتلال اليهود لفلسطين.

وبالفعل حصلت على القرار، وبالفعل قسمت فلسطين، وبالفعل اعترفت الدول بما يسمى دولة إسرائيل، ومن هنا كانت الأمم المتحدة حلقة من حلقات الصراع بين العرب واليهود، سطرت على صدر التاريخ، وكان دور الأمم المتحدة لا يقل بل يزيد عن دور الإنجليز وحلفائهم، في خلق مشكلة للعرب في فلسطين.

الفصل الرابع

قرارات الأمم المتحدة تَجَبُّ قرارات جامعة العرب

ميثاق الأمم المتحدة كان حصيلة فكر الدول الكبرى لتحقيق مصالحها، وهيبتها على دول العالم بطريقة قانونية مدروسة ومتقنة، بدأتها الدول الكبرى عندما حاولت إنشاء عصبة الأمم، ولما تأكدت الدول الكبرى أن ميثاق عصبة الأمم لا يكفي من الناحية العملية لتحقيق غايتها، وأنه فشل في منع قيام الحرب العالمية، فكرت الدول الكبرى في إعلان ميثاق الأمم المتحدة، الذي مر بعدة مراحل، وهي : مرحلة التصريحات، ثم مرحلة المؤتمرات، ثم المرحلة الأخيرة التي ظهر عليها الميثاق.

وقد بدأت مرحلة التصريحات عندما صدر التصريح الأول عام ١٩٤١، حيث كان الحلفاء يملكون بأحرج فترة في تاريخ النزاع الدولي، وتوالت تصريحات أخرى حتى نية عام ١٩٤٣ وعقدت بعد ذلك خلال عامي ٤٤، ٤٥ بعض مؤتمرات دولية، انتهت بتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وبدأ نفاذه اعتباراً من ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥^(١).

وعندما تأكدت الدول الكبرى من إمكانية السيطرة على القرار في العالم بموجب هذا الميثاق انتهت إلى صياغته والموافقة عليه.

ولم يكن بعيداً عن مخيلة الدول الكبرى وهي تضع ميثاق الأمم المتحدة إمكانية ظهور منظمات أخرى إقليمية، تنازع هذه المنظمة الدولية عملها وسلطانها في العالم، وكان لذلك التوقع جزء من فكر الدول التي وضعت الميثاق.

ولم يكن هذا الأمر عسيراً على أساطين الفكر في العالم، وأصحاب الصياغات،

(١) استفتاء د. / مفيد محمود شهاب. المنظمات الدولية. القسم الثاني. الأمم المتحدة. طبعة ١٩٧٣ من ١٧٧.

وصانعي الخطط الاستعمارية، وبمتهى البساطة كانت نصوص الميثاق، فتقضى المادة / ٢٥ بالآتى :

« يتعهد أعضاء «الأمم المتحدة» بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق».

أى أن جميع الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة قد ألزمت نفسها بقبول قرارات مجلس الأمن، وتنفيذها حسب نصوص الميثاق، حتى ولو كانت قرارات مجلس الأمن ضد تعهداتها الإقليمية، أو ضد دولة شقيقة لها، أو ضد قرار أصدرته منظمة إقليمية تنتمى إليها هذه الدولة.

وكانت هذه المادة على نفس سياق الفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق، التى تقضى بالآتى :

« لكى يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية، يقومون بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق فى حسن نية». وبالطبع فإن الالتزامات التى أخذها أعضاء الأمم المتحدة على أنفسهم بموجب الميثاق يكون ضمنها قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها.

وقد سبق الحديث عن قرارات مجلس الأمن وكيفية إصدارها، والدول صاحبة المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن، والدول صاحبة حق الفيتو، وعدد أعضاء مجلس الأمن.

ومن جماع التركيبة القانونية لمجلس الأمن حسب الميثاق، نجد أن الدول العربية الإسلامية لامتلك واحدة منها حق الفيتو، ولامقعداً دائماً فى مجلس الأمن، ولا تملك هذه الدول مجتمعة القدرة على التأثير فى قرارات مجلس الأمن، الأمر الذى يؤكد هامشية الدول العربية والإسلامية فى الأمم المتحدة، وفى مقابل ذلك تتعهد الدول العربية قاطبةً بالالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن - حتى ولو كانت ضد مصلحة الدول العربية أو ضد مصلحة الدول الإسلامية - مما يقطع بوجود كافة الدول العربية والإسلامية فى فلك الدول الكبرى، تدور حولها ولا تملك الإفلات من هذا الدوران، ولا تملك الوقوف المفيد بالنسبة لدولة عربية أخرى أو إسلامية فى مجلس الأمن الدولى، وبإلزام من ذلك الالتزام بموجب الميثاق للدول العربية والإسلامية

بالقرارات الدولية التي تصدر من مجلس الأمن ضد مصلحة دولة عربية أو إسلامية أخرى، أرادت الدول الكبرى أن تحكم الحصار ضد الدول التي ترتبط بتجمعات مثل الدول العربية والإسلامية، فجاء نص ميثاق الأمم المتحدة يؤكد هذا التحكم، وهذه القدرة على السيطرة عن طريق الصياغة القانونية، ففقت المادة / ٥٢ من الميثاق :

« ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية، تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً، مادامت هذه التنظيمات أو التوكيلات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها، أى أن الأمم المتحدة هي التي تعطى الإجازة للمنظمات الإقليمية في الوجود، إذا ما كانت هناك قناعة للأمم المتحدة بأن هذه التنظيمات متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة، أما إذا كانت هذه التنظيمات غير متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة فمن الممكن إصدار قرار من مجلس الأمن بحلها، بعد أن يصدر فتواه بأنها تهدد السلم والأمن الدولي.

أى أن الأمم المتحدة تملك بموجب ميثاق الأمم المتحدة شطب جامعة الدول العربية من السجلات الدولية، وتمنع التعامل معها، وتحرم على الناس تداول اسمها، إذا ما أصدرت قراراً من مجلس الأمن يلزم بذلك !!

وقضت كذلك المادة ٥٢ الفقرة الرابعة بأن :

«لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين».

أى أن المنظمة الإقليمية عندما تنظر نزاعاً بين دولة من أعضائها، أو واقع على دولة من أعضائها، لا يمكنها أن تمنع مجلس الأمن من نظر هذا النزاع، وإصدار قرارات تتعارض مع قرارات صادرة من ذات المنظمة الإقليمية، حيث تقضى المادة ٣٤ :

« لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي، أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي».

فالنزاعات التي تنشأ بين الدول العربية أو الإسلامية إذا ما بحثت على المستوى للعربي أو الإسلامي لا يمنع ذلك مجلس الأمن من بحثها، لأنه وحده بموجب الميثاق

هو الذى يحدد المسائل التى تعرض السلم والأمن الدولى للخطر، ويمكن للمجلس إصدار قرارات بذلك متجاهلاً قرارات العرب والمسلمين الأمر الذى يؤكد أن جامعة الدول العربية تعمل لحساب الأمم المتحدة، وتحت رعاية من المنظمة المسماة بالدولية، حسب رغبة العرب الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة، طبقاً للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة :

«يجب أن يحاط مجلس الأمن فى كل وقت إحاطة تامة بما يجرى من الأعمال أو يزعم القيام به بمقتضى تنظيمات إقليمية، أو بواسطة توكيلات إقليمية لحفظ السلم والأمن الدولى».

وبالرغم من وجود هذا الميثاق مكتوباً بلغات عدة وإطلاع العرب عليه، إلا أن العرب عندما أقاموا جامعة الدول العربية كانوا فى عجلة من أمرهم، لم يطلعوا على شئ، ولم يراجعوا شيئاً ولم يتدارسوا شيئاً لقرارات ولا مؤتمرات ولا بحوث ولا عودة للشعوب، وإنما فقط اجتماع لمجموعة من الرؤساء العرب لإصدار ميثاق جامعة الدول العربية، فى الثانى والعشرين من مارس ١٩٤٥ وتضمن الميثاق عدة مواد، أحوج ما تكون إلى التفسير طبقاً لعقيدة العالم العربى الدينية، وصلة الدم والقربى التى تربط بين أبنائه، وقد أثبتت التجارب العملية فشل هذا الميثاق من جميع جوانبه، وعدم قدرته على تحقيق الوحدة بين الدول العربية، أو الحد الأدنى من التأخى وصلة الدم، وجاء بعيداً عن شريعة الاسلام، التى أشارت إليها كل التشريعات العربية الوضعية، واعتبرتها مصدراً من مصادر التشريع فيها، ولم يسع واضعو الميثاق إلى إبعاد تبعية جامعة العرب عن الأمم المتحدة، بموجب النص على ذلك فى متن الميثاق.

وكان من الأجدى للحكام العرب واضعى الميثاق أن يذكروا فى متنه : «لانتخل القرارات الدولية الصادرة ضد دولة من الدول العربية بقرارات الجامعة العربية، الصادرة فى هذا الخصوص، وبالتزامات الدول العربية تجاه أشقائها العرب، طبقاً للمبادئ والأصول المستمدة من الشريعة الغراء»!!

وكان يمكن أيضاً إضافة : «وفى حالة التعارض بين القرارات الدولية وقرارات الجامعة العربية أو مبادئ الشريعة الإسلامية، تطبق قرارات الجامعة العربية ومبادئ الشريعة الإسلامية». حتى يمكن تلافى التعارض الواضح بين الغاية من الجامعة العربية، والغاية من الأمم المتحدة، وحتى يتمكن العرب من الحفاظ على الهوية

العربية، والتسامح والتآخي بين الدول العربية، وحتى لا يتسبب التعارض في الغايات بين جامعة العرب والأمم المتحدة في إظهار أوضاع شاذة في الوطن العربي، تؤدي إلى الفقرة والانقسام.

مثل الذي حدث مع ليبيا والعراق، فالمعروف أن الزعامة الليبية تتعارض مصالحها مع زعامات غرب أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وترغب هذه الدول في الإطاحة بالرئيس «القذافي»، فقد سبق أن أعلنت ليبيا أن خليج «سرت» في البحر الأبيض المتوسط، والذي يطل عليه جزء من الساحل الشمالي الليبي يشكل مياهاً إقليمية لليبيا، في حين لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، وأعلنت أن خليج «سرت» يشكل مياهاً دولية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتحرش بليبيا، وتتذرع بالأسباب لخلق تصادم مع النظام الليبي، ففي ١٩ أغسطس ١٩٨١ وقعت معركة بين طائرتين لبيتين.

وفي شهر يوليو ١٩٨٤ أعلن البتاجون أن طائرات أمريكية مقاتلة قامت بمناورات جوية فوق خليج «سرت» قرب الساحل الليبي، دون أي اعتراض من القوات الليبية.

وفي الفترة من الثاني عشر حتى الخامس عشر من يوليو ١٩٨٦ أجرت ليبيا مناورات عسكرية في خليج «سرت»، بينما قامت طائرات الأسطول السادس الأمريكي بمناورات جوية في أجواء خليج «سرت» أمام الشواطئ الليبية.

ونظراً للخلاف الدائم بين الولايات المتحدة والغرب الأوربي، والرئيس الليبي «معمر القذافي» حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة خفية وعلنية التخلص من الرئيس الليبي، ففي أغسطس ١٩٨٤ أعلن الرئيس «القذافي» أن الولايات المتحدة حاولت اغتياله بالسّم وبعض المعدات الالكترونية، ولم تُخف الولايات المتحدة محاولتها التخلص من الرئيس الليبي، فقد أكدت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية وضع خطة أمريكية للإطاحة بالعقيد «معمر القذافي»، ولم يكن خافياً على أحد محاولة الولايات المتحدة الأمريكية التخلص من الرئيس الليبي، عندما قامت بالاعتداء بالصواريخ الموجهة ضد المسكن الخاص بالرئيس الليبي، والذي تصادف عدم وجوده فيه.

وأخذت الولايات المتحدة من آن لآخر تتذرع بالأسباب ضد ليبيا، فقد أعلنت مراراً وتكراراً أن ليبيا تؤيد الإرهاب الدولي وتدعمه.

ثم رددت الولايات المتحدة ادعاءاتها بأن ليبيا تقوم بإنتاج الأسلحة الكيماوية، وأن مصنع الرابطة الليبي للأدوية مازال مزوداً بإمكانيات إنتاج أسلحة كيماوية.

ونتيجة للأعمال العدوانية من الدول الغربية وأمريكا ضد ليبيا، حاولت ليبيا أيضاً الرد على ذلك، ففي الثامن عشر من مايو ١٩٨٦ طردت ليبيا ٣٦ دبلوماسياً يمثلون سبع دول أوربية غربية هي : إيطاليا، وألمانيا الغربية، وفرنسا، وهولندا، وأسبانيا، وبلجيكا، والدانمرك.

وفي السادس والعشرون من مايو ١٩٨٦ هددت ليبيا بتدمير جزيرة لامبوسا الإيطالية، إذا ما استمر الوجود العسكري الأمريكي فيها.

وعندما ضاقت ليبيا ذرعاً بالدول العربية، لعدم وقوف أحد معها في أزمتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، أعلنت ليبيا أنها ستنتظم إلى حلف وارسو، وهددت ليبيا في ١٥ مايو ١٩٨٦ بإعادة النظر في عضويتها بالجامعة العربية، والدخول في تحالف مع دول معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ما لم تتخذ الدول العربية إجراءات رادعة ضد الولايات المتحدة وبريطانيا.

وفي العشرين من مايو ١٩٩١ منحت ليبيا جائزة القذافي الدولية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩١ إلى الهنود الحمر (في الولايات المتحدة الأمريكية) وقرر معهد القذافي لحقوق الإنسان والشعوب، ومقره «جنيف» تنظيم مؤتمر حول إبادة الهنود الحمر، وحقهم في الحرية والبقاء، ولم تجد تهديدات ليبيا، ولا إجراءاتها التي اتخذتها بالوعيد والتهديد في أثناء أمريكا والغرب عن الإطاحة بالقيادة الليبية.

وحاولت ليبيا امترضاء أمريكا والغرب، ففي السادس من يونيو ١٩٩١ أدانت ليبيا علناً تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية في بيان ليبي لإطالي مشترك، صدر عقب مباحثات العقيد «معمر القذافي» ورئيس وزراء إيطاليا «جوليو أنديروني»، وهذا البيان يعد أول وثيقة دولية يوقع عليها القذافي بنفسه منذ توليه السلطة عام ١٩٦٩.

وفي العاشر من يونيو ١٩٩١ أكد السيد «علي التريكي»، سفير ليبيا لدى الأمم المتحدة أن بلاده قطعت علاقاتها بالجيش الجمهوري الإيرلندي، حتى تكفّ أمريكا وبريطانيا وغرب أوروبا عن استفزاز ليبيا واتهامها بالإرهاب، والذي ترتب عليه قيام المجموعة الأوربية بفرض حظر على ليبيا منذ عام ١٩٨٦، ويشمل الحظر بيع السلاح وتحركات الدبلوماسيين الليبيين.

وبعد أن أكدت ليبيا للعالم أنها لا ترعى الإرهاب ولا تؤيده، وأنها لا تنتج أسلحة كيميائية، وبعد أن استشعرت قيادات الغرب والأمريكان أن هذه الاتهامات في حق القيادة الليبية لا تمجّد نفعا، أوجد الغرب والأمريكان تهمة جديدة للنظام الليبي، سعيًا منهم للإطاحة بالرئيس القذافي.

فقد أصدر المحققون الأمريكيون والبريطانيون اتهاماً في حق اثنين من الليبيين، بتفجير طائرة أمريكية فوق لوكربي باسكتلندا عام ١٩٨٨، وما لبثت أن أعلنت فرنسا اتهامها لليبيا بتفجير الطائرة الفرنسية عام ١٩٨٩، وبناء على هذا الاتهام المزعم وفي ١٧ نوفمبر ١٩٩١ طلبت بريطانيا من ليبيا تسليمها المتهمين بتفجير الطائرة الأمريكية.

وبعد هذا الطلب استمرت المشاورات بين الدول الغربية حول فرض عقوبات على طرابلس، وبعد الإتهام وبعد طلب تسليم المتهمين من ليبيا، قام الرئيس الأمريكي بوش بإجراء مشاورات مع قادة العالم، لاتخاذ إجراءات عقابية ضد ليبيا، وأقسمت ليبيا بأنه لا دخل لها بالارهاب وبالبطائرة، ورفضت تسليم المتهمين، ولم يلتفت إليها أحد، ولكن مجلس الأمن الدولي يستجيب لمؤسسيه من الانجليز والفرنسيين والأمريكان، ولم يلتفت إلى ليبيا ولا العرب، ويصدر قراراً بفرض حظر عسكري وجوى على ليبيا، وبالفعل بدأ تطبيق الحظر منذ منتصف إبريل ١٩٩٢. وفي كل مرة يعقد فيها مجلس الأمن الدولي اجتماعاً لبحث المسألة الليبية، يتسبى المجلس إلى الأمر باستمرار فرض العقوبات الدولية على ليبيا.

وفي كل مرة أيضاً تبدي ليبيا استعدادها لتسليم المتهمين، ولكن في مكان محايد، لضمان نزاهة المحاكمة، ولا يلتفت إليها أحد، حتى إنها طلبت تسليم المتهمين إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف، واستاء العرب من هذا الموقف العنيد لمجلس الأمن والدول الغربية وأمريكا، ودعا وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي الخمس مجلس الأمن إلى إلغاء قراره باستمرار حظر الرحلات الجوية ومبيعات الأسلحة إلى ليبيا، وقال الوزراء في بيان صدر في ختام اجتماعاتهم في الرباط : أن الحظر ألحق أضراراً بالغة بالشعب الليبي واتحاد المغرب، ولم يلتفت إليهم أحد.

واستمرت تهديدات الغرب والأمريكان لليبيا، حتى أنهم من ثقتهم في الحصول على القرار الذي يريدونه من مجلس الأمن، أعلنت الدول الثلاث المحتلة وفرنسا وأمريكا تحذيراً لليبيا بأن يكون الأسبوع الأول من أكتوبر آخر موعد لليبيا لتسليم

المتهمين الليبيين، وإلا سيتخذ مجلس الأمن إجراءات أخرى في حق ليبيا، من الممكن أن يشمل حظراً اقتصادياً، بفرض تجزيع الشعب الليبي، ولم نجد ليبيا سيلاً، وأعلنت في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ استعدادها لتسليم المتهمين الليبيين للمحاكمة في اسكتلندا، إذا وافق المتهمون على ذلك.

وستتبع الأيام بما لا يدع مجالاً للشك أن الغرض من هذا الاستغلال لمجلس الأمن الدولي بمعرفة الدول الكبرى (إنجلترا وفرنسا وأمريكا) كان سيلاً لمحاولة التخلص من زعامة الرئيس القذافي، الذي دأب على معارضة أسلوب السياسة الغربية والأمريكية في البلاد العربية، بعد أن فشلت هذه الدول في التخلص منه بالسب وبالعنوان العسكري، وحتى يعلم العرب أن مجلس الأمن الدولي هو وسيلة حديثة من وسائل الاستعمار، للسيطرة على مقدرات الشعوب.

ويسطر التاريخ مرة أخرى صفحة من صفحات الخزي والعار، للذين يمر بهما العالم العربي في هذه الحقبة من التاريخ، عندما التزمت جميع الدول العربية بقرارات مجلس الأمن الدولي، بفرض الحظر العسكري والجوى على ليبيا، دون التزام بالتضامن العربي المزعوم، واتفاقية الدفاع المشترك، وميثاق جامعة العرب، حيث إن ما سعت إليه إنجلترا وفرنسا وأمريكا يعد عملاً من أعمال العدوان في حق ليبيا، الغرض منه الإطاحة بالرئيس «معمر القذافي» دون أدنى شك.

ويؤكد هذا الالتزام بقرار مجلس الأمن مدى العوار الذي شاب ميثاق جامعة الدول العربية، ويصبح هذا الميثاق في أشد الحاجة إلى التغيير، حتى يتفق مع النصوص الشرعية: «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» ٣٦ التوبة.

فلا يعقل أن يقف المسلمون صفاً واحداً مع أعداء الإسلام، ضد دولة إسلامية بمقولة المشروعية الدولية، ولا يعقل أن تقف الدول العربية ضد دولة عربية ترتبط معها في الدين والتاريخ واللغة والجوار والمصير، بمقولة الوقوف مع المشروعية الدولية. ويجب أن تطبق المشروعية الدولية مع المشروعية العربية، ومصصلحة الدول العربية

والشعوب العربية، وإذا ما تناقضت المشروعية الدولية مع المصالح العربية فينبغي أن تطبق القرارات التي تتفق مع المصالح العربية فقط، ومن هنا يجب أن يحتوى ميثاق جامعة العرب على ذلك الأمر، وأن تجب قرارات الجامعة العربية قرارات الأمم المتحدة، التي تتعارض مع المصالح القومية للأمة العربية، وإلا سيؤدى ذلك الوضع الشاذ الذى سببته الأمم المتحدة وميثاق جامعة العرب فى المثال الليبى إلى تفتيت الأمة العربية، ويجب على العرب أن يتداركوا هذا الأمر بمتهى السرعة، حفاظاً على شعوبهم وأوطانهم، وهكذا أثبتت المشكلة التي اختلقها الغرب والأمريكان مع الحكومة الليبية عدم قدرة الجامعة العربية على إسدال الحماية، على إحدى الحكومات العربية التي تتعرض للامتهان من الدول الغربية وأمريكا، تحت مظلة المشروعية الدولية، فلم تستطع الدول العربية مجتمعة التأثير على المنظمة الدولية، لإصدار قرار يتسم بالعدل، ولم تستطع الدول العربية مجتمعة الوقوف فى وجه قرار الأمم المتحدة، الذى يلزم هذه الدول بصفقتها موقعة على ميثاق الأمم المتحدة بتنفيذ الحظر الجوى على ليبيا.

ولجأت الدول العربية جميعاً إلى تنفيذ الحظر الجوى على ليبيا، وبالقطع فإن هذا الأمر ضد مصلحة الشعب الليبى، ويترك من المرارة والأسى فى نفس الشعب ما قد يعرض مصالح الأمة العربية للخطر، ويقضى على صلة الدم بين الدول العربية، ويضعف كل الروابط التي تربط العالم العربى ببعضه بعض.

والحل الأمثل للخروج من مثل هذه المواقف الصعبة، التي يفرضها أعداء العرب بحكم خبرتهم فى التخطيط والتعامل مع الدول، أن يتم تغيير ميثاق الجامعة العربية، طبقاً للأصول الشرعية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقضى فيه بعدم التزام الدول العربية بالقرارات الدولية التي يتضرر منها شعب من الشعوب العربية، أو التي تؤثر على صلة الرحم والدين بين الشعوب العربية، وفي حالة إصرار الدول الغربية على إلزام العرب بمثل هذا القرار فلاسبيل أمام العرب إلا الانسحاب من الأمم المتحدة، وتعليق أمر العودة إليها على تعديل ميثاق الأمم المتحدة، بما يضمن التزام هذا الميثاق باحترام ميثاق جامعة العرب، أما هذا الوضع الشاذ فانه يشكل كل الخطر على الأمة العربية والإسلامية، حيث إن ميثاق الأمم المتحدة يجب ميثاق جامعة العرب.

ومما يؤكد حاجة ميثاق الجامعة العربية إلى التغيير، بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية واقعة اعتداء العراق على دولة الكويت العربية، والذي ترتب عليها استمرارية التواجد العسكرى الغربى الأمريكى فى منطقة الخليج، وضباب الثروات العربية، وتفتيت الأمة العربية، وزيادة التردى العربى، والاساءة إلى الشخصية العربية، وأشياء أخرى كثيرة أخرت العرب لعشرات السنين.

فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ صرح مصدر مسئول فى وزارة الدفاع الكويتية بأنه فى حوالى الساعة الثانية من فجر يوم الخميس بدأت القوات العسكرية العراقية اختراق الحدود الشمالية، واحتلال عدة مواقع داخل الأراضى الكويتية. وأضاف البيان - الذى أذاعه راديو الكويت - أن الكويت التى تعتمد دائماً على أسلوب الحوار فى حل الخلافات يؤسفها أن يقوم العراق باختيار البديل العسكرى، واستعمال القوة لحل المشكلات المتعلقة بين الجارتين العربيتين، ذلك أنها ما كانت تتوقع فى يوم من الأيام أن يوجه السلاح العربى لمقاتلة العرب، خاصة وأن العراق بإقدامه على هذه الخطوة قد أخل بتعهداته أمام الأشقاء العرب، وتناقض مع ما كان يردده من شعارات، من أنه ينبذ استخدام القوة ضد الدول العربية.

وطالب - بيان وزارة الدفاع الكويتية - العراق بالتوقف فوراً عن هذا العمل، الذى وصفه بزنه عدائى، كما طالب العراق بسحب جميع قواته إلى داخل حدوده.

وأكدت الكويت - فى بيانها - أنها ستمارس حقها الطبيعى والمشروع، دفاعاً عن النفس بكافة الوسائل والسبل لدفع العدوان^(١).

وفى نفس اليوم تقدمت دولة الكويت بطلب لجامعة الدول العربية، لبحث العدوان العراقى عليها، واستجابات الجامعة، وعقد وزراء جامعة الدول العربية اجتماعهم، وصدر قرار مجلس وزراء جامعة الدول العربية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ ونصه كالاتى:

إن مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية المفتوحة بتاريخ ١١ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٢/٨/١٩٩٠م فى القاهرة.

(١) راجع السياسة الدولية المجلد ٢: أكتوبر ١٩٩٠ ص ١١١٩

وبناء على الطلب المقدم من دولة الكويت، لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة،
للتنظر في العدوان العراقي على الكويت.

- وبناء على المادتين الخامسة والسابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

- وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول
الجامعة.

- وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربي، الذي وافق عليه مؤتمر القمة
العربي الثالث في الدار البيضاء.

يقرر

١ - إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه، وعدم
الاعتراف بتيبعاته.

٢ - استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣ - مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية، إلى
مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١/٨/١٩٩٠ م.

٤ - رفع الامر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر
في عقد اجتماع قمة طارئ لتناقشة العدوان، ولبحث سبل التوصل إلى حل
تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين، يستلهم تراث الأمة وروح الاخوة
والتضامن، ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم.

٥ - تأكيد تمسكه التين بالحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الاعضاء،
وتأكيد حرصه على المبادئ التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية، بعدم اللجوء
إلى القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء، واحترام النظم
الداخلية القائمة فيها، وعدم القيام بأي عمل يرمي إلى تغييرها.

٦ - رفض المجلس القاطع لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون
العربية.

٧ - تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد.

٨ - اعتبار المجلس دورته غير العادية في حالة انعقاد مستمر.

فلسطين - السودان - الأردن - اليمن - موريتانيا - ليبيا - (انتهجت) - العراق^(١) .

واعتمد قرار جامعة العرب على عدة معايير، منها اللجوء إلى سبيل التفاوض السلمى لحل النزاع مع تأكيد سيادة كل دولة على أراضيها، ورفض أى تدخل أجنبى أو محاولة تدخل فى الشئون العربية.

ونفاذاً لقرار جامعة الدول العربية، وباتاريخ ٩ أغسطس ١٩٩٠، عقد مؤتمر قمة عربى غير عادى وانتهى المؤتمر إلى إصدار قراره، وقد ورد فى ديباجة هذا القرار ضمن ما ورد :-

« وانطلاقاً من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية، وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتين ٢٥، ٥١

هذا وقد ورد ضمن بنود القرار :

١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣/٨/ ١٩٩٠، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامى الصادر فى ٤/٨/ ١٩٩٠ .

٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/ ١٩٩٠، ورقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/ ١٩٩٠، ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/٨/ ١٩٩٠، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية».

هذا ولم تشارك تونس فى أعمال المؤتمر، وعارضت ليبيا هذا القرار، وعارضت العراق القرار، وتحفظت موريتانيا على القرار، وتحفظت فلسطين على القرار، وتحفظت السودان على القرار، وامتنعت اليمن عن التصويت على القرار، وامتنعت الجزائر عن التصويت على القرار، وامتنعت الأردن عن التصويت على القرار».

وبدا للراى طويقان لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت : الطريق الأول تبناه العرب عن طريق جامعة الدول العربية، والتى دعت إلى مؤتمر قمة عربى .
والطريق الثانى : تبنته الأمم المتحدة عندما أصدرت قرارها الأول بخصوص

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠ ص ١١٢٢ .

الأزمة، والذي حمل رقم ٦٦٠ في ٢ أغسطس ١٩٩٠، والذي احتوى ضمن ما نصر عليه : «أن مجلس الأمن إذ يثير جريمة غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين، فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة».

أي أن مسلك مجلس الأمن في قراره الأول يؤكد أن عمل العراق عمل من أعمال العدوان وأن المجلس سيستبنى ما ورد في متن المادتين ٣٩، ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنه سيستخدم القوة الجبرية لإخراج العراق من الكويت، طبقاً لنصوص الميثاق.

ومعنى ذلك أن الدول العربية المجتمعة في ٩ أغسطس، كانت تعلم أن مجلس الأمن سيستخدم القوة الجبرية لإجلاء العراق عن الكويت، وبالقسط ستكون هذه القوة تحت رعاية الدول الكبرى، وتتابع قرارات مجلس الأمن بعد ذلك على هذه الوتيرة، وكالعادة لم تواصل الدول العربية في الطريق الذي كانت تسير فيه، وواصلت الأمم المتحدة السير في طريقها حتى النهاية.

واللافت للنظر أن قرار الجامعة العربية في ٢ أغسطس ١٩٩٠ قد انتهى إلى رفض المجلس لأي تدخل أو محاولة تدخل أجنبي في الشؤون العربية.

في حين أن قرار القمة العربي في ٩ أغسطس ١٩٩٠ قد أكد الالتزام «بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية، وحيث إن قرار مجلس الأمن يعنى التدخل باستخدام القوة، من أجل طرد القوات العراقية من الكويت، ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة ينظم كيفية استخدام القوة، وإستناد هذا الأمر إلى هيئة أركان حرب الدول الكبرى، أي أن ذلك الأمر يجعل الدول العربية قد وافقت في مؤتمر القمة على التدخل الأجنبي لحل أزمة الخليج، الأمر الذي يؤكد التضارب بين قرار جامعة الدول العربية وقرار قمة الدول العربية بخصوص أزمة الخليج، ويؤكد على وجود شرخ كبير في جدار التضامن العربي المزعوم، وعدم ثقة الدول العربية في جامعة العرب في حل أزمة الخليج وتعهد الدول العربية في مؤتمر القمة إلى تخطي قرارات الجامعة العربية، لثقتهم بعدم التزام بعض الدول العربية بهذه القرارات، مثل الذي حدث في واقعة الاعتداء على المقاومة الفلسطينية في الأردن

ولبنان، أو بمعنى آخر افتقاد قرارات جامعة الدول العربية للقوة الإلزامية، وقد أثبتت أزمة الخليج عدم ثقة العرب أنفسهم في جامعتهم العربية.

فلم يلتزموا بدعوة جامعة الدول العربية برفض التدخل الأجنبي لحل الأزمة، ولم يلتزموا بانتهاج سبيل التفاوض من أجل حل الأزمة، وكانت لدى العرب ثقة في أن طريق التفاوض لن يكفي لإجبار العراق على الخروج من الكويت، وكان لديهم ثقة أيضاً بعدم قدرتهم كعرب على حل أزمة الخليج، وبرز للعالم كله أن قضية التضامن العربي هي أكثوية غير قابلة للتطبيق، بفعل النظم العلمانية، وبالقسط فإن الواقع العملي قد أثبت افتقاد قرارات الجامعة العربية للقوة الإلزامية، وعدم احترام الدول العربية لقرارات الجامعة العربية، وكان ذلك الأمر من نتائج التزام جامعة الدول العربية في ميثاقها بمجموعة مواد وبند، غير قادرة على جمع الشمل العربي على كلمة سواء، وكانت قرارات الجامعة العربية تسير في إطار الميثاق الذي أثبت الواقع العملي فشله.

فقرار جامعة الدول العربية الصادر في أزمة الخليج لا يمكن أن يكون صالحاً وحده لحل هذه الأزمة، حيث احتوى على عدة بنود تدعو إلى الاستنكار، والمطالبة بالانسحاب، والارتكان إلى قمة عربية، والمطالبة بالحل عن طريق التفاوض، كل هذه الأمور غير قادرة على حل مثل هذه الأزمة، وقد سبق استخدامها في أزمة أبناء فلسطين مع الدول العربية، ولم تؤد إلى شيء.

يقول الحق سبحانه وتعالى : **وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**

(٩) الحجرات.

فالشرعية الإسلامية قد أوضحت الطريق القويم لإنهاء مثل أزمة الخليج، عن طريق خطوات أوضحها القرآن الكريم، وأغفلها ميثاق جامعة العرب، وكذلك قرارات جامعة العرب.

وعلى ذلك لم تكن هذه القرارات قادرة على حل مثل هذه الأزمات، وكانت النتيجة زيادة في الفجوة بين الدول العربية، واتساع هوة الخلاف، وافتقاد العرب لزام

القدرة في المحافظة على التضامن العربي، ولم ينو قرار جامعة العرب في خصوص حرب الخليج، إلى إسناد أمر الصلح بين الدولتين إلى مجموعة من حكماء العرب والمسلمين، ولم يحدد قرار جامعة العرب الدولة التي بغت على حق الأخرى، ولم يحدد قرار جامعة العرب ضرورة قتال الطائفة التي بغت، ولم يحاول العرب جمع شمل الدولتين بعد قتال الدولة الباغية. وإنما ترك العرب أمر فض المشاكل بينهما إلى الدول الكبرى، وغضوا الطرف عن المبادئ الشرعية الواجبة الاتباع، وكان التدخل الأجنبي في الخليج، وكان الدمار لأرض العرب في الكويت والعراق، وأجزاء من الأراضي السعودية الطاهرة، وإزهاق آلاف الأرواح من أبناء العرب، وفقد العرب آلاف الملايين من الدولارات، وضاعت هيبة العرب، وديست الكرامة العربية بالنعال، وأصبحنا أمام الأمم لانعادل الهمج.

وخرجت الكويت من الحرب في غاية الأسى من القومية العربية، فقد قتل أبناؤها على أيدي العرب، وخرجت العراق من الحرب وقد فقدت الآلاف من أبنائها، ودمرت بنيتها الأساسية، وعادت عشرات السنين إلى الوراء، فقد أعطت فرصة ذهنية لأعداء العرب لتصفية قوتها، وقد خرجت السعودية من الحرب وفي قلبها جرح كبير من شقيقتها العراق، وكذلك مصر وسوريا.

فقد استطاع العرب أن يجهزوا على ما تبقى لديهم من القومية العربية المزعومة، وأن يقطعوا أرحامهم، ويسفكوا دماء بعضهم، وقد مكثوا الأجانب من التواجد في مياهم الإقليمية، بدعوى حماية العرب من العرب!!

وهكذا أثبتت التجربة العملية أن قرارات الجامعة العربية ليس لها أهمية أمام قرارات الأمم المتحدة، وأنها غير ملزمة للسلوك ورؤساء الدول العربية، وأن قرارات القمة العربية من الممكن أن تصدر بالمخالفة لقرارات الجامعة العربية ولتكن دعوة لأبناء الأمة العربية لتغير ميثاق جامعة الدول العربية، بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية الفراء، حفاظاً على الأمة العربية وكبرياتها وكرامتها...

وهكذا فشلت جامعة العرب في تحرير تراب فلسطين، وفشلت في حماية المقاتلين من أبناء فلسطين ودعم ثورتهم ضد الاحتلال، وفشلت في جمع شمل العرب على كلمة سواء، ولم تستطع الجامعة العربية الوصول بالعرب إلى الحد الأدنى من التضامن فيما بينهم.

وهكذا وقعت القومية العربية في مصيدة الأمم المتحدة حسب ما خطط لها أعداد الأمة العربية.

تخطيط السياسة العربية
وعوامل التردى فى
العالم العربى

الفصل الأول

الحكومات العربية وضياع فلسطين

- تمهيد -

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ شرع الاحتلال اليهودي لأكثر من نصف فلسطين بمعرفة بريطانيا العظمى وحلفائها، الذين اعترفوا بدولة يهودية في فلسطين أطلق عليها اسم إسرائيل وكانت المساحة التي خصصها بها قرار التقسيم ١٤ ألف كم^٢ مربع تقريباً وبقي للعرب مساحة قدرها ١١ ألف وخمسمائة كيلو متر مربع تقريباً، ووضعت القدس تحت إدارة مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة.

وعلى الفور زادت إسرائيل من قوتها العسكرية، وعززت احتلالها للأراضي العربية، وقامت بضم أراضي جديدة من القسم الذي خصصته الجمعية العامة للدولة عربية في فلسطين، ليصدر ثاني قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص المشكلة التي أوجدتها الدول المعادية للسلام في فلسطين، وهو القرار رقم ١٩٤ (د-٣) والذي تضمن ترتيب اتفاقات للهدنة بين إسرائيل من ناحية، ومصر والأردن ولبنان وسورية من ناحية أخرى وقد تم التوقيع عليه بين فبراير و يوليو ١٩٤٩ وقد اتضح من اتفاقات الهدنة «أن الهدنة بين القوات المسلحة كانت خطوة لاغنى عنها لتصفية النزاع المسلح واستعادة السلم في فلسطين» معترفة بمبدأ عدم جواز الحصول على فائدة عسكرية وسياسية من جراء النزاع المسلح وأن هذه الاتفاقية عسكرية بحتة ولا تؤثر على المواقف السياسية لأطراف النزاع في شأن وضع تسوية نهائية لقضية فلسطين، ولم تعط اتفاقية الهدنة لإسرائيل أى حق قانوني في الأراضي التي احتلتها خلال الأعمال العدائية عام ١٩٤٨ فيما وراء الخطوط التي حددها مشروع التقسيم.

وقد أجاز القرار ١٩٤ (د-٣) حق فلسطين في العودة السلمية إلى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم.

وبعد احتلال إسرائيل لأراضي جديدة فيما وراء خط التقسيم تقدمت بطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة ودون مجلس الأمن الدولي تقريراً عن طلب إسرائيل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة أكد فيه أن إسرائيل دولة محبة للسلام وقادرة وعازمة على تنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الميثاق!!

وانضمت إسرائيل إلى عضوية الأمم المتحدة يوم ١١ مايو ١٩٤٩ وأعلن ممثل إسرائيل في بيان ألقاه أمام اللجنة السياسية بأن إسرائيل سوف تراعى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعمل على تنفيذ قراراتها وتتعهد بتنفيذ القرارات رقم ١٨١ (د-٣) لسنة ٤٧ والقرار رقم ١٩٤ (د-٣) لسنة ١٩٤٩.

وصدر إعلان دولة إسرائيل يقول أنها «تقبل دون تحفظ التزامات ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد باحترامها من اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة».

وهكذا بدأت إسرائيل وظهرت إلى الوجود لتحتل أجزاء من الأراضي المخصصة لدولة عربية في فلسطين ولم يستطع العرب ولا المسلمون في بقاع الأرض تحرير فلسطين، وكان جهدهم متواضعاً وأضاعوا القسم الآخر منها واحتلت إسرائيل ومعه أجزاء ضخمة من الأراضي العربية وضمنها القدس الشريف.

وكان النهج السياسي العربي سبباً من أسباب ترسيخ الاحتلال اليهودي لفلسطين وإضفاء المشروعية عليه.

وافقد العرب لرابطة التضامن وياأت جميع مشاريع وحدتهم بالفشل، فشلت وحدة مصر وسوريا، وفشل اتحاد الجمهوريات العربية، وفشل مجلس التعاون العربي، وفشل مجلس التعاون الخليجي، وفشلت جامعة الدول العربية، وأقامت الدول العربية سياجاً من الأمن حول إسرائيل وغلت يد المقاومة من الوصول إليها وساعدت بلدان عربية في القضاء على المقاومة الفلسطينية.

وكان القادة العرب من ضمن الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧ وتدمير أكبر الجيوش العربية وضياع أجزاء شاسعة من الأراضي العربية وفقد العرب باقى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة، والجولان، وسيناء).

ولم يستطع العرب استرداد الأجزاء التي احتلها اليهود في فلسطين قبل ٤٨ ولم يستطيعوا أن يحافظوا على باقى فلسطين وضيعوا فلسطين وأجزاء من الدول العربية^(١).

(١) استطاعت القوات المصرية الحاق أول هزيمة عسكرية بالعدو الإسرائيلي وكسرت فراعته الطويلة التي لا تنهر ومزقت جنوده إلى أشلاء في أكبر حرب مدرعات في التاريخ وهبرت القوات المصرية قناة السويس وأجالت خط بارليف إلى جسيم وحردت مدناً كاملة شرق القناة ولقنت اليهود درساً أن ينسوه يوم سيتهم الذي سموه بالسبت الحزين في أكتوبر ١٩٧٣ وسفرد بحثاً خاصاً لحرب أكتوبر وتأثيرها.

ونحفظاً على ثرى أوطاننا وعلى مقدساتها وعلى قديسيها يجب أن نستعرض الظروف التى أطاحت بالعالم العربى حتى نصل إلى حقيقة وتطور النهج السياسى الذى اتخذته البلدان العربية تجاه فلسطين ومدى امكانية كبح جماح الطموح اليهودى فى الوطن العربى .

* * انقراط عقد العرب بعد زوال دولة الخلافة :

عندما استشعر الوطنيون الفلسطينيون الخطر الداهم المهدق بهم والناجم من جراء الاحتلال الإنجليزى لفلسطين وتمكين اليهود منها وإنشاء وطن قومى لهم فى فلسطين على حساب تراثهم ومقدساتهم .

لم يجدوا سبيلاً إلا التضامن كشعب فيما بينهم للوقوف ضد اليهود فأمام هذا الشعور العام بالخطر، قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والأحقاد، والاتجاه قدماً نحو تعزيز حركة الجهاد الوطنى المقدس بجبهته لا وهن فيها ولا صدع .

فتألفت لجنة باسم «اللجنة العربية العليا» من السادة :

الحاج أمين الحسينى - أحمد حلمى عبد الباقي - الدكتور حسين الخالدى - يعقوب فراج - الفرد روك - عونى عبد الهادى - عبد اللطيف صلاح - الحاج يعقوب الفصين - جمال الحسينى .

وقد انتخبت هذه اللجنة السيد أمين الحسينى رئيساً . والسيد أحمد حلمى عبد الباقي أميناً للمال . والسيد عونى عبد الهادى أميناً للسر^(١) .

وعلى الفور تبنت هذه اللجنة أشكالاً من الكفاح فى فلسطين لمحاولة منع اليهود من الاستئثار بها وتبنت الإضراب العام وأعلنت مطالبها فى قراراتها الصادرة فى القدس ١٩٣٦/٤/٢٥ وهى :

١ - منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً .

٢ - منع انتقال الأراضى العربية إلى اليهود .

٣ - إنشاء حكومة وطنية، مسئولة أمام مجلس نيابى .

(١) بيان خول تأليف اللجنة العربية العليا - القدس - ١٩٣٦/٤/٢٥ مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الثالث ص ٣٠ .

وبحث اللجنة الأوضاع في فلسطين وقيمت السياسة البريطانية فيها وأبعادها والغرض منها وما سببته هذه السياسة من الفتن وإزهاق الأرواح والخطر الصهيوني المهدد بفلسطين، وأرسلت اللجنة بقرارات وتقارير مفصلة حول كل أوضاع فلسطين إلى ملوك وأمراء العرب وزعماء المسلمين والهيئات العربية في جميع الأقطار وطلبت اللجنة من هؤلاء جميعاً موازنة الشعب الفلسطيني.

وقد ألقى السيد «أمين الحسيني» رئيس اللجنة العربية العليا خطاباً في افتتاح مؤتمر اللجان القومية في القدس سنة ١٩٣٦ موجهاً حديثه إلى العالم العربي ذكر فيه : «وقبل أن أترك موقعي هذا أرغب أن أوجه كلمة إلى العالم العربي من إسلامي ومسيحي، وإلى العالم الإسلامي قاطبة :

إن أهل هذه البلاد المقدسة يستنجدون بكم فأدركوهم قبل أن تصبح فلسطين أندلساً ثانية وتندمون ولات حين ندم. إن أهل هذه البلاد يقارعون ظلم الاستعمار كما أنهم يقارعون العالم اليهودي بأسره الذي يدفع بأمواله ورجاله إلى هذه البلاد المقدسة. إن تهويد هذه البلاد لا ينحصر ضرره بأهلها فحسب، ولكنه يصيب البلاد العربية بأسرها ويمزقها شراً ممزقاً.

إن إخوانكم في فلسطين يستنجدون بكم لتتعاونوا معهم في كفاحهم لإنقاذ هذه البلاد المقدسة، التي هي بلادكم ولصيانة أماكنكم المقدسة فيها، فلاتصموا أذانكم عن نداءهم الصاعد من أعماق قلوبهم، وبادروا لمساعدتهم بما تستطيعون.

تداركونا وفي أعضائنا رمق، «فلن يعود إضرار العود بعد أن يبس» وبدأ كفاح الشعب الفلسطيني بالطريق السلمى ودعوا إلى الإضراب العام حتى يلتفتوا نظر العالم إلى الخطر الذي يحيق بهم، وكان يحدوهم الأمل في أن يؤازرهم ملوك وأمراء العرب في كفاحهم ضد الهجمة الصليبية اليهودية على بلادهم المقدسة.

ولكن الحرب آثروا السلامة والنأى بأنفسهم عن الخوض في كفاح مرة أخرى من أجل تحرير القدس الذي كان يئن من احتلال الإنجليز وكذا تحرير باقي تراب فلسطين. وانتهجوا نهجاً جديداً غريباً على الحمية العربية والكرامة العربية، وهو الوساطة بين أبناء فلسطين من ناحية الإنجليز واليهود من ناحية أخرى لاتعدى بصيرتهم التراب الذي يقع تحت أقدامهم واثقين في الإنجليز بطريقة تؤكد افتقارهم للكثير من كرامتهم وكبريائهم.

«ولما كان الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والتزول على إرادتهم من تقاليدنا العربية الموروثة، وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقاداً جازماً بأن أصحاب الجلالة والسمو لم يأمرُوا أبناءهم إلا بما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم لذلك فاللجنة العربية العليا، امتثالاً لإرادة أصحاب الجلالة والسمو الملوك والأمراء، واعتقاداً منها بعظم الفائدة التي تنجم من توسطهم ومؤازرتهم، تدعو الشعب العربي الكريم إلى إنهاء الإضراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية التي ليس لها من هدف إلا مصلحة العرب»^(١).

وهكذا استجاب أبناء فلسطين لوساطة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم وأنهوا إضرابهم طامعين في تحقيق مطالبهم التي أعلنوا عنها وكان رد الانجليز واليهود بعد إنهاء الإضراب هو إرسال الدبابات والمصفحات والجنود وحصار أبناء فلسطين وإقامة سد منيع من القوات بين ييسان وأريحا، ولم يحترموا عهودهم للعرب كالعادة.

وصاود أبناء فلسطين الاضراب والجهاد، وعاود الحكام العرب التدخل السلمي للوساطة وطلبوا من أبناء فلسطين وقف الإضراب ووقف الجهاد وتكرر ذلك عدة مرات.

«إلى عموم المجاهدين في المناطق والبيادين في سورية الجنوبية «فلسطين» تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب، . . . نطلب توقيف أعمال العنف تماماً، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة وأن نتجنب أي عمل من شأنه أن يعد حجة علينا في قطع المفاوضات. . .»^(٢).

وأوقف المجاهدون جهادهم وطلب منهم قادتهم ترك الميدان اعتماداً على ضمانات الملوك والأمراء العرب وحفاظاً على سلامة المفاوضات.

«إن قضية فلسطين المقدسة بعد نداء ملوكها وأمرائها العرب وتعهدهم وضمائهم في

(١) بيان اللجنة العربية العليا بالدعوة إلى إنهاء الإضراب استجابة لوساطة الحكام العرب - ١٩٣٦ مبادر إليه في المرجع السابق.

(٢) بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية - فلسطين - إلى عموم المجاهدين حول وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء العرب ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس والصادر في ١٢/١٦/١٩٣٦ للمرجع السابق ٩٥.

إنالة البلاد حقوقها أصبحت قضية عربية وقضية كرامة وشرف للملوك والأمراء وللأمة العربية كافة وأصبح كل فرد عربي مشتركاً في هذه القضية ومجبراً على الدفاع عن هذه الكرامة وهذا الشرف. وما كان الخصم ليصغى إلى النداءات أو يقبل المهادنة لولا الضحايا التي قدمت في انتصارات المعارك الأخيرة لولا هذه الانتصارات لكان مصير التوسط الأخير كمصير التوسط الذي رده الخصم باستهتار معتمداً في ذلك على نجاته الكبيرة، التي قرر إدخالها الميدان وأمل بوجودها القضاء على الثورة.

إن جيش الثورة لفخور جداً بأن يكون قد قام بواجبه كما عاهد وأنهى مهمته بالفوز وأوصل البلاد إلى حدود أمانها وحقوقها التي أصبحت في عهدة الملوك والأمراء، لهذا ترى قيادة جيش الثورة اعتماداً على ضمانات الملوك والأمراء وحفظاً لسلامة المفاوضات ولعدم جعل أى ذريعة للخصم يتذرع بها للعبث في الحقوق المضمونة أن يترك الميدان... (١)

وهكذا توسط ملوك العرب وأمراؤهم لواء الثورة الفلسطينية في المهد يقصد أو يغير قصد. المهم أن هذه الوساطة مكنت اليهود من الحصول على السلاح وتنظيم الصفوف والاستحواذ على الأرض والاستهزاء بقيادة العرب، وزاد اليهود من هجرتهم لفلسطين وكان بيان الإنجليز قاطعاً في أنه لا يوجد بين العرب عزيز لديهم حتى ولو كان عميلاً لهم وأخذوا يجادلون العرب حتى قاموا بتقسيم فلسطين.

وضرب الإنجليز عرض الحائط بوساطة الملوك العرب الذين أثروا على أنفسهم النهج السلمى وغضوا الطرف عن واجباتهم المقدسة وتركوا الفلسطينيين لرحيم اليهود والإنجليز.

وأخذت اللجنة العربية العليا من جديد تصدر البيانات والتصريحات لتجد من يفيت أبناء فلسطين من هول التقسيم والتهويد وضياع المقدسات دون جدوى. ووجد الفلسطينيون أنفسهم أمام الاحتلال الإنجليزي اليهودى لفلسطين بمفردهم ووجدوا وساطة الملوك العرب لم تجلب اليهم الا مزيداً من الدمار، ولم يجدوا أمامهم من

(١) بيان من القيادة العامة للثورة العربية في فلسطين حول ترك الميدان اعتماداً على ضمانات الملوك والأمراء العرب لسلامة المفاوضات بتاريخ ١١/٢٢/١٩٣٦.

طريق الا كفاح المسلح قدر طاقتهم وإصدار بيانات الاستغاثة لما فقدوا الحمية «فالشعب العربى فى فلسطين يرجو جلالكم التعضيد والارشاد فى هذا الموقف التاريخى العسير، ويناشدكم بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية أن تعملوا على إنقاذهم من شروء الاستعمار والتهويد والتزيق»^(١).

وتابع أبناء فلسطين النهج السلمى لاستعادة حقوقهم وأرسلوا برقية لعصبة الأمم : «إن عرب فلسطين الذين مازالوا يؤكدون عدم إمكان تطبيق «صك الانتداب» يسجلون على الحكومة البريطانية اعترافها الآن بهذه الحقيقة ويرفضون أى مشروع تقسيم يخلق فى بلادهم دولة يهودية.

إن العرب الذين عاشوا فى هذه البلاد منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة يعارضون أى اعتداء على حقوقهم الطبيعية الأساسية وأية مخالفة لحق تقرير المصير ويؤكدون أن الحل الوحيد الذى يتماشى مع العدل والحق ويضمن السلام فى هذه البلاد المقدسة هو ١ - الاعتراف بحق العرب فى الاستقلال التام.

٢ - العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومى اليهودى.

٣ - وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضى لليهود وفقاً تاماً.

٤ - انتهاء الانتداب البريطانى وتبديله بمعاهدة ماثلة لمعاهدات العراق ومصر وسوريا، تحفظ بموجبها المصالح البريطانية المعقولة وتعطى الضمانات الضرورية للمحافظة على الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات»^(٢).

وانتفت الجميع عن صوت السلام فى أرض السلام وأخذ أبناء فلسطين يقاومون الاحتلال يشتى الطرق وبكل ما أوتوا من قوة متواضعة دون أن يقدم لهم ملوك العرب وأمراؤهم ما يطرف العين، وقام اليهود باقتحام القرى وسلب المنازل وترويع المارة وارتكبوا أشنع المذابح فى حق أبناء فلسطين وكان معظم قادة إسرائيل زعماء عصابات اوهابية روعت الفلسطينيين وقتلت الاطفال والنساء ومثلت بجثثهم وطردهم من ديارهم..

وأخذ الفلسطينيون ينادون بأعلى أصواتهم من وراء أسوار عالية من الظلم والخذل وتصفية الحساب، دون أن يلتفت إليهم أحد حتى من الحكام العرب الذين آزرُوا الإنجليز فى حربهم ضد الأتراك ومكنوهم من فلسطين والشئ الغريب حقاً أن بعض هؤلاء الحكام والأمراء قد وافقوا على فكرة توطين اليهود فى جزء من فلسطين.

(١) برقية اللجنة العربية العليا الى الملوك والأمراء العرب بمناسبة صدور بيان الحكومة البريطانية المتضمن تقسيم فلسطين والصادر عام ١٩٣٧.

(٢) برقية اللجنة العربية العليا لعصبة الأمم المتحدة والمطالبة بحق العرب فى الاستقلال والعدول عن محاولة إنشاء الوطن القومى اليهودى - ١٩٣٧/٩/١٤ - مشار إليه فى المرجع السابق.

وتبنوا الوساطة بين الإنجليز واليهود من ناحية وأبناء فلسطين للمقاتلين من ناحية أخرى، وكان الذى يحدث على الساحة العربية أمر من الأمور الداخلية لدولة عربية ليس له آثار جانبية على الدول الأخرى.

وكان مشكلة القدس وتراب فلسطين المقدس يخص أبناء فلسطين وحدهم، ولم يكن يعلم هؤلاء الحكام العرب الذين جاد بهم الزمان فى حقبة من حقبات التاريخ أن تراب العرب كله والتاريخ العربى كله والكرامة العربية كلها تتعرض لخطر محقق من أعداء الإسلام، وأن هناك مؤامرة قد حيكت للإطاحة بكل ذلك لا يستطيع أبناء فلسطين بمفردهم أن يتصدوا لها!! وسطر بعض حكام العرب فى هذا الوقت من التاريخ صفحة ثانية من صفحات التردى العربى فى دائرة التحالف مع أعداء الأمة العربية فى العصر الحديث بعد أن سطر الشريف «حسين» الصفحة الأولى عندما تحالف مع الإنجليز للإطاحة بدولة الخلافة العثمانية ومكثهم من احتلال فلسطين.

وجاء خليفة من بعده الأمير «فيصل» ليتفق مع رأس الصهاينة الدكتور «جايم وايزمن» على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لتكون كرة اليهود علينا بمباركة من قادة العرب فى ذلك الوقت من الزمان :

« إن صاحب السمو الملكى الأمير فيصل يمثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنه والدكتور حاييم وايزمن يمثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودى ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو فى اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون فى سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ولكونهما يرغبان فى زيادة توطيد حسن التفاهم الذى يقوم بينهما، فقد اتفقا على المواد التالية : - ..

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين فى الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا فى سيرهم نحو التقدم الاقتصادى^(١).

(١) اتفاقية فيصل - وايزمن وقد وقع الاتفاق فى لندن فى اليوم الثالث من شهر يناير ١٩١٩ فصار إليه فى المرجع السابق ص ٣٢١ الجزء الأول.

وقد استغل اليهود ظروف الانتداب واتفاقهم مع الملك العربي الذي لم يفكر أبعد من تحت قدميه، وضاعفوا من هجرتهم إلى فلسطين فقد زادت نسبة السكان اليهود في فلسطين بين عامي ١٩٢٢، ١٩٤٠ بحوالى ٤٥٢ فى المائة.

فقد كان السكان اليهود فى فلسطين عام ١٩٢٤ حوالى ٩٥ ألف نسمة ووصل هذا العدد عام ١٩٤٠ إلى حوالى ٤٦٤ ألف نسمة بفضل مباركة الملوك العرب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وأمام تخاذل العرب وسعى قادتهم إلى دور الوساطة بدلاً من الجهاد واصرارهم على الثقة فى الإنجليز لم يجد أبناء فلسطين من سبيل إلا طريق الكفاح المسلح وانضم الكثيرون منهم تحت لواء الحاج «أمين الحسينى» المفتى الأكبر للقدس ورئيس المجلس الإسلامى الأعلى الذى تبنى الجهاد المسلح فى فلسطين بعد أن تبنى الطريق السلمى لتحقيق أهداف الفلسطينيين المشروعة، والذى اعتبره الإنجليز واليهود من المتطرفين.

وظل يقاوم الاحتلال الإنجليزى اليهودى فى فلسطين هو والعديد من أبناء شعب فلسطين وعلى الجانب الآخر استطاع اليهود أن يشكلوا أكبر عصابات إرهابية فى التاريخ روعت أبناء فلسطين منها عصابات الهاجاناه والتى كانت تتلقى توجيهاتها من الوكالة اليهودية فى فلسطين.

وعصابات «شتيرن» و«ايرجون» اللذان ارتكبا أشنع الأعمال قذارة ضد أبناء فلسطين، وظل الحال سيئاً وعسيراً فى فلسطين حتى أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين وهكذا يثبت التاريخ أن العرب والمسلمين لم يفعلوا شيئاً لفلسطين ولا لمقدساتها منذ دخول الإنجليز الأرض المقدمة غزاة محتلين، وحتى قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الأمر الذى يؤكد زهاب ربح العرب والمسلمين فى هذه الفترة من التاريخ وعدم وجود وزن يذكر لحكامهم، وأن سياسة ملوكهم التى اعتمدت على الإنجليز كانت سياسة فاشلة خاطئة تتبعتهم المؤكدة للإنجليز، بالرغم من إخلال الإنجليز بوعودهم وعهودهم لهم فى منحهم الاستقلال وإعادة الخلافة الإسلامية إليهم. وانفرد أبناء فلسطين وحدهم بالكفاح والدفاع عن أراضيهم ومقدساتهم طوال هذه الفترة، ولم يطمئن قلب العرب بأن الإنجليز محتلون وأن اليهود غزاة على شاكلتهم إلا بعد قرار تقسيم فلسطين بمعرفة الأمم المتحدة وعندها آمن العرب والمسلمون، بأنهم محتلون

وأصدر علماء جامعة الأزهر فتواهم بإعلان الجهاد المقدس في فلسطين وعلى الفور دخلت فلسطين طلائع القوات العربية النظامية ليصل عدد المتطوعين من الدول العربية داخل فلسطين حوالى خمسة آلاف متطوع، بالإضافة إلى أبناء فلسطين وكان المقاتلون جميعهم تنقصهم الخبرة والتدريب وفنون القتال ولم يكن لديهم قيادة موحدة أو فكرة واضحة عن الحرب الشاملة وليس لديهم وسيلة اتصال ولا ربط بين القوات وبالرغم من ذلك حاولوا جاهددين الكفاح ضد اليهود ومنعهم من احتلال فلسطين بعد قرار التقسيم وبعد إعلان الأزهر الشريف الجهاد وأدى وجود المتطوعين إلى رجاحة كفة المقاتلين العرب ولكن استطاع اليهود بعد أن رجحت كفة العرب احتلال مدينة طبرية وحيفا والقطامون ومرج القدس، وصفد ويسان، وقد أجمل «موسى العلمى» هذه الكارثة بقوله «لقد استغل اليهود إلى أبعد الحدود عدم اتحادنا وقوّض تنظيمنا، وعندما حانت الفرصة جمعوا كل قواتهم ووجهوها لإحدى النقاط التي اختاروها ووجهوا ضربات مركزة قاصمة، وتحمل الضحايا وطأة الضربات وحدهم دون أن يتلقوا معونة أو أن تكون هناك أى محاولات لتخفيفها إلى أن أصابهم الضعف تحت ضغط الضربات وسقطوا... وهكذا سقطت البلاد مدينة بعد مدينة وقرية إثر قرية وموقعا في أعقاب موقع نتيجة لذلك التشتت وفقدان الوحدة وعدم وجود قيادة مشتركة»^(١).

وفي ١٣ مايو وقعت مدينة يافا العربية شروط الاستسلام، وفي ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلن إنشاء دولة إسرائيل ودخلت جيوش مصر والأردن والعراق ولبنان وسورية فلسطين لتبدأ الحرب بين الجيوش العربية والدولة الجديدة.

وكانت جيوش الأردن قوامها ٤,٥٠٠ أربعة آلاف وخمسمائة مقاتل وأطلق عليها اسم الفيلق العربي، كان على رأسها جنرال إنجليزي يسمى «جون باجوت جلوب» وكان هذا الفيلق حتى تاريخ إعلان دولة إسرائيل يحصل على تموينه من المستودعات البريطانية ويستخدم مطابخ الميدان البريطانية والأسلحة البريطانية وورش الصيانة البريطانية ويعتمد على الخدمات الطبية البريطانية ولم يكن لهذا الجيش أى غطاء جوى أو نقل أو إدارة عامة واعتمد على الإنجليز في كل ذلك وبالرغم من ذلك لم يكن دخول هذا الجيش فلسطين لتحريرها من الإنجليز، وإنما بغرض ضم الضفة الغربية إلى مملكة شرق الأردن وتوسيع ملك الملك «عبد الله».

(١) موسى العلمى «درس فلسطين» ميلد ايست جورنال عدد أكتوبر ١٩٤٩ مشير إليه في السلام الماروغ تأليف جون هـ. ديتز ترجمة محمد فتحى ص ٥٧، ٥٨.

بالرغم من هذه النية التي كان يعلمها الإنجليز حلفاء الملك عبد الله إلا أن الإنجليز وكسابق عهدهم وفجأة والمعارك تدور رحاها وفي يوم ٢٩ مايو ١٩٤٨ أوقفوا امداد الفيلق العربي الأردني بالذخيرة والتموين وقطع الغيار والخدمات المرتبطة بها بحكم المعاهدة العسكرية مع الملك «عبد الله» وسحبت البريطانيين الذين يعملون في الفيلق العربي.

وهكذا سجل التاريخ أن الملك «عبد الله» لم يكن يقصد بأى ميل من السبل تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي وإنما فقط الحفاظ على الضفة الغربية تمهيداً لضمها إلى المملكة لزيادة رقعة ملكه.

وبلغت القوات المصرية في فلسطين عشرة آلاف مقاتل وسجل التاريخ لهذه القوات شرف القتال بزهة من أجل تحرير تراب فلسطين.

وقدمت مصر الغالية شهداء أبراراً من خيرة أبنائها في هذه الفترة المظلمة من تاريخ العرب والمسلمين بالرغم من وجود مصر تحت الاحتلال الإنجليزي.

وقدمت سوريا حوالي ثلاثة آلاف مقاتل، وقدمت لبنان ألف مقاتل، وقدمت العراق ثلاثة آلاف مقاتل علماً بأن سوريا ولبنان كانتا قد حصلتا على الاستقلال قبل الحرب بعامين كاملين، وعن ذلك يقول تقرير وزارة الخارجية المصرية «وفى مايو ١٩٤٨ عند انتهاء الانتداب البريطانى، تدخل الجيش المصرى لمنع المذابح التى ارتكبتها إرهابيون صهاينة ضد الشعب الفلسطينى، وشهدت قرية دير ياسين فى ١٩ مايو ١٩٤٨ مذبحه قام بها هؤلاء الارهابيون راح ضحيتها مائتا فلسطينى من بينهم النساء والأطفال.

وتلا هذا التدخل المصرى قيام دول عربية أخرى بإرسال جيوشها إلى فلسطين، بيد أنه ثبت بعد وقت قصير أن معظم هذه الجيوش - إن لم يكن كلها - لم يشترك فى أية معركة كبيرة بل إن بغضها لم يقيم بنشاط أو مواجهة عسكرية على الإطلاق!! كان هذا هو حال الجيوش العربية، فى الوقت الذى لم ينقطع فيه تدفق العتاد والسلاح والمهاجرين على الجانب الآخر بالإضافة إلى ما كان يحصل عليه من تأييد سياسى، وتحمل الجيش المصرى وحده عبء الحرب ضد الفرق الإسرائيلية التى تساندتها جميع القوى الكبرى، وغيرها من الدول وكانت خسائر مصر فى هذه الحرب آلافاً من الشهداء والجرحى»^(١).

(١) مصر والسالة الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٨٠) تقرير وثائق اعداد : وزارة الخارجية المصرية - النيابة الدولية «وثائق دولية» المند ٦٠ ابريل / ١٩٨٠ ص ٢٥٦.

وهكذا أثبت الواقع العربى الجديد بعد انقراط عقد الخلافة العثمانية انصراف العرب
والمسلمين عدا مصر عن واجبهم المقدس حيال فلسطين والقدس الشريف .
واتجاه ملوك العرب للتحالف مع الإنجليز طامعين فى المساعدة من أجل ترسيخ
الحكم لهم وزيادة رقعة ملكهم ولو على حساب المقدسات الإسلامية .

* بداية النهج العلماني العربي بعد الاستقلال :

ضاع العرب بعد دولة الخلافة العثمانية، وأصبحوا بلا امستناء تحت أقدام الاحتلال أو تابعين للدول المحتلة، وتمرغت الكرامة العربية في الوحل وجاس أعداء الإسلام خلال أرض العرب بأقدايمهم وذنسوا كل بقعة فيها وأضحت القدس تن من وقوعها في الأسر مرة أخرى، وضيع العرب تاريخاً طويلاً حافلاً بالامجاد والبطولات والعزة والشموخ.

وقد كان ملوك العرب وأمراؤهم من الأسباب الجوهرية في ضياع أرض العرب حيث وثقوا في الإنجليز وتحالفوا معهم في القضاء على الدولة العثمانية نظير وعد من الإنجليز بمنح الاستقلال للدول العربية واعادة الخلافة اليهم ويعد أن مكن العرب الإنجليز من دخول أراضيهم وبعد القتال بجانبهم ضد الأتراك المسلمين وحلفائهم لم يف الإنجليز بعهودهم واحتلوا أرض العرب وأذاقوهم صنوف العذاب وتعمدوا تغيير هوية الشعوب العربية بطريقة متظمة ومدروسة وتعمدوا ألا تعود هذه الشعوب إلى الوحدة أبداً وألا تعود اليهم الخلافة الإسلامية تحت أى ظرف من الظروف.

فوضع الإنجليز وحلفاؤهم خطوطاً سياسية تحكيمية تفصل بين الدول العربية بطريقة تضمن حدوث نزاع دائم بين الدول العربية على هذه الحدود مثل نزاع الكويت والعراق، ونزاع ليبيا مع تشاد وكذلك نزاع السعودية مع اليمن حول بعض النقاط في حدود المملكة الجنوبية ونزاع بعض الامارات العربية بعضها البعض حول الحدود ونزاع المغرب والجمهورية الصحراوية.

وتعمد أيضاً أساطين الاستعمار تغيير الهوية العربية والإسلامية للدول العربية فعمدوا إلى طمس اللغة العربية وإبدالها بالأجنبية كما فعل الفرنسيون في الجزائر وبلدان أخرى وكذلك الإنجليز في بعض البلدان التي احتلوها. وعمد المحتلون الغزاة إلى تغيير هيكل الحكم في البلدان العربية ووضعوا بذور الأنظمة العلمانية الملكية والرئاسية وساعدوا على نشر التعاليم الرأسمالية والاشتراكية بدرجاتها متفاوتة وكذلك الماركسية وغيروا أنظمة القضاء في الدول العربية كما فعلوا في مصر والسودان وياقي الدول العربية.

حيث اتبع في مصر النهج القضائي الفرنسي واتبع في السودان النهج القضائي الإنجليزي وأمدوهم بالقوانين الأجنبية واعتبرت الشريعة الإسلامية أحد مصادر

التشريع بعد أن كانت المصدر الرئيسى للتشريعات فى كل البلدان العربية وبعد أن اطمأن الغزاة المحتلون إلى هيمنة علومهم وأفكارهم على الفكر العربى بدأوا فى منح الدول العربية استقلالها دولة بعد دولة بعد أن أذاقوها كل السوءان ونهبوا الثروات لتخرج على السطح حكومات عربية ضعيفة تعتق النهج العلمانى فى الحكم وترتبط بدول الاستعمار برباط من التبعية الاقتصادية أو السياسية وتؤمن بالفكر الاستعمارى الذى وعد هذه الحكومات بالتقدم والرفاهية : «إن المستعمرات والبلاد التى رالت عنها صلة التبعية للدول التى كانت تحكمها سابقاً نتيجة للحرب الأخيرة والتى يقطنها أقوام يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعد دبيعة مقدسة فى عتق المدينة وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديفة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد»^(١) وبالفعل اعتقدت الحكومات الوليدة أنها دبيعة مقدسة فى عتق المدينة ومن ثم ارتبطت بالإنجليز وحلفائهم بغية الحصول على الرفاهية المزعومة بعيداً عن عقيدتهم الإسلامية.

وحاولت الدول الحديثة الاستقلال أن تجدد لنفسها نظاماً سياسياً على شاكلة الدول الكبرى يمكنها من التقدم والرفاهية وتحقيق طموحاتها بعيداً عن تدخل الدين فى السياسة، حيث كانت أفكار الإنجليز وحلفائهم لازالت موجودة فى الساحة العربية عندما أقنعوا بعض العرب بأن الدولة العثمانية ماهى إلا شكل من أشكال الاحتلال الذى تعرضت له الدول العربية حتى أن البعض قد أشار إلى فترة الخلافة العثمانية بأنها فترة الاحتلال التركى للوطن العربى، وظهرت فى الوطن العربى حكومات علمانية اعتنق بعضها النظام الملكى والبعض الآخر النظام الجمهورى وساد بعضها النظام الرأسمالى والبعض الآخر أخذ بالمبادئ الاشتراكية بدرجات متفاوتة، وهكذا خرج الوطن العربى بعد الاحتلال الأوروبى مشئت الفكر مشئت المبادئ غير قادر على التمسك بهويته العربية الإسلامية يحمل فى جنباته بذور صراع من نوع خفى أوجد لها الاستعمار بوضعه الخطوط السياسية التحكيمية بين الدول العربية ويتغير الشخصية العربية وطمس هويتها الدينية ولكن وبالرغم من كل ذلك كان هناك قناعة لدى العرب

(١) من المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم وقد تم التوقيع على هذا العهد بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩١٩ وأصبح نافذ القبول فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٠.

مشار إليه فى ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول ص ٣١٢.

بوجود الحاجة إلى أى شكل من أشكال التضامن بين الدول العربية، وعدم قدرة هذه الدول بمفردها على التصدي لحوادث الدهر التي تخفيها لهم الأيام.

ومن هنا بدأت فكرة إنشاء جامعة الدول العربية لتكون أول محاولة من الدول العربية بعد انهيار الخلافة العثمانية للحصول على قدر من الاتفاق بين هذه الدول.

أولاً: الجامعة العربية وفشلها في جمع شمل العرب :

عكس اتفاق الدول العربية المستقلة حول إنشاء جامعة الدول العربية واقع التبعية الذي تعيش فيه هذه الدول وافتقارها للرؤية السياسية السليمة وقناعتها بصدق الزعم الاستعماري في منح الدول العربية استقلالها وأكد هذا التوافق العربي الطبيعة الجديدة للفكر العربي وتأثره البالغ بمحاولات الاستعمار الناجحة لتفتيت الأمة العربية وتأكيد ارتباط بعض الأنظمة العربية بالدول الاستعمارية خاصة وأن ميثاق الجامعة العربية قد تم اعتماده في ٢٢ مارس ١٩٤٥ أى في فترة صراع القوى الوطنية الفلسطينية داخل فلسطين ضد اليهود والإنجليز وقد شهدت هذه الفترة زيادة أعداد الهجرة اليهودية وقيام العصابات الصهيونية بتصفية أبناء فلسطين وترويعهم وطردهم من أراضيهم بمعاونة ومساعدة من الإنجليز، وتكررت في هذه الفترة نداءات أبناء فلسطين للملوك والرؤساء العرب بنجدتهم وإنقاذ أراضيهم من الاحتلال والتهويد ولم يلب أحد نداهم وبدأت مرحلة الصمم تغلق آذان العرب عن إنقاذ أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين وأرض الأنبياء.

وبالرغم من ذلك تربع العرب وجلس ملوكهم ورؤساؤهم ليسطروا ميثاق جامعة الدول العربية وبعيداً عن شعوبهم يكتبون في الميثاق الملحق الخاص بفلسطين!!

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فإن ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله»^(١).

(١) الملحق الخاص بفلسطين والوزار في متن ميثاق جامعة الدول العربية الصادر في ٢٢ مارس ١٩٤٥ والذي وقع عليه رؤساء كل من سوريا وشرق الأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن.

ويؤكد ملحق فلسطين في ميثاق الجامعة العربية التردى الذى وصلت اليه الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت من التاريخ ومدى تأثير القضايا التى تتعلق بمستقبلها على مجريات الأمور فيها.

فالبرغم من الغليان الذى تشهده فلسطين فى فترة إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وقمة النشاط والحياة التى يتمتع بها اليهود وتأميرهم العلنى بالاتفاق مع الإنجليز على فلسطين وشعبها وصرخات أبنائها للحكام العرب والمسلمين فى بقاع الأرض لإنقاذها يتمخض الجبل العربى ليلد فأراً سموه الملحق الخاص بفلسطين وهى تنن وتمزق إرباً إرباً حتى أبنائها كانت أشلاؤهم تتناثر فى كل مكان بفعل عصابات اليهود وعلان العرب الذين تأمروا على الدولة العثمانية مع الإنجليز «أن وجود فلسطين واستقلالها الدولى أمر لاشك فيه» لماذا أيها العرب؟ لأن النظام الذى وضعه ميثاق عصبة الأمم بخصوص فلسطين سنة ١٩١٩ لم يتم وضعه إلا على أساس الاعتراف باستقلالها!!

وهكذا يؤكد قادة العرب فى هذه الفترة السوداء من تاريخ العرب أنهم بعيدون كل البعد عن الأحداث التى تدور من حولهم. ففلسطين تذبج وهم يأملون فى استقلالها لثقتهم فى الإنجليز وفى ميثاق الأمم المتحدة ولم يكلف أحدهم نفسه أن ينظر إلى مايدور داخل فلسطين وصموا جميعاً الأذان عن صرخات النساء والأطفال المسلمين والمسيحيين الذين نادوا كل العالم بأعلى صوت قائلين : «انقلوا فلسطين»!!

ولكن حكام العرب كانت لهم ثقة بالغة فى الإنجليز وحلفائهم فى منح فلسطين استقلالها!!

وعليه وحتى لا يضيعوا وقتاً منح ميثاق الجامعة الحق للجامعة فى اختيار مندوب عن فلسطين يكون ممثلاً لها حتى تحصل على الاستقلال الذى يعتبره العرب «أمراً لاشك فيه» وبدأت بركات العلمانية تحف القادة العرب وتؤكد قيمة ميثاق الجامعة الذى نص فى مادته السادسة على أنه :

«إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهتدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة فلا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية.

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده لل غاية المينة فى الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حتى لاى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده».

وقضت المادة السابعة من الميثاق بأن :

«ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية».

وباستقراء المادة السادسة والسابعة يتضح بطريقة يقينية أن عهداً جديداً بين أبناء الأمة الواحدة بدأ يظهر على السطح حيث أكدت المادة السادسة إمكانية اعتداء دولة عربية على أخرى شقيقة لها وأثبتت الأيام صدق هذه الإمكانية^(١) وأكدت النصوص امكانية تخلى أى من الدول العربية عن واجبها تجاه دولة شقيقة لها وقع عليها اعتداء.

« ما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله» أى أن من لايقبله يكون غير ملزم بشئ. وأكدت النصوص أيضاً وجوب اتخاذ القرارات التى تتعلق بأمن الدول العربية ومستقبلها وأرواح أبنائها بالإجماع وكان هذه الدول متجاوزة فقط وليس بينها أى رباط من أى نوع، والتفت العرب بموجب هذا الميثاق العلمانى عن دستورهم الأعظم «القرآن الكريم» الذى جعلهم أمة واحدة ورفع الكرامة العربية فى عنان السماء ودعم العزة العربية والكبرياء العربى وجعلهم خير أمة أخرجت للناس.

فقد قال تعالى : «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ» صدق الله العظيم. الآية (١٩٠) البقرة.

وقال سبحانه وتعالى : «وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ» صدق الله العظيم. الآية (٣٦) التوبة.

أى أن أمر الاعتداء على أى دولة عربية ليس فى حاجة إلى إجماع الآراء عن طريق ميثاق جامعة الدول العربية لرد هذا الاعتداء، وإنما الدفاع عن التراب العربى فرض

(١) حيث قامت العراق باحتلال دولة الكويت فى يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٩٠ وقتلت الجامعة العربية والدول العربية فى إلزام العراق بالانسحاب من لراضى دولة الكويت.

عين على كافة المسلمين ولا يمكن لأي دولة أن تتحمل من ذلك الواجب بمقولة خروجها عن الإجماع طبقاً لنصوص الميثاق. وقد كانت تجربة فلسطين أول تجربة توضح أبعاد التردى الذى وصل إليه العرب وخطورة النهج الذى اتبعوه فى ميثاق جامعة الدول العربية حيث أصدرت اللجنة السياسية فى الجامعة قراراً بالاجتماع بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٤٨ بضرورة دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها من اليهود، بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وبعد أن غرقت فلسطين فى بحر من الدماء وضاع أمل أبنائها فى إنقاذها بعد سنوات طويلة من العذاب ودخلت الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها، وبدلاً من أن تعطى الأردن الضفة الغربية من أرض فلسطين لأصحابها فرضت سيادتها عليها وحاولت ضمها للمملكة الأردنية، وطالبت مصر عام ١٩٥٠ بطرد الأردن من الجامعة العربية لما اتخذته من تدابير وإجراءات لضم الضفة الغربية إليها وقد أصدر مجلس الجامعة فى ابريل ١٩٥٠ قراراً بانذار الأردن وبالتحديد الموقف العربى تجاه السياسة الأردنية ونص القرار على تأكيد القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية بأجماع الدول الاعضاء فى ١٢ ابريل ١٩٤٨ وهذا القرار الذى ينص على أن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن ينظر إليه كتدبير مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين وأنه بعد اتمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يريدون وإذا أدخلت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهداتها ولاحكام ميثاق جامعة الدول العربية^(١).

وهكذا أثبتت الأيام فشل العرب عن طريق الجامعة العربية فى تحرير فلسطين والاكثر من ذلك أظهرت التجربة عدم التزام الدول العربية بالصف العربى وبالحدا الأدنى من الوفاق الذى تغياه ميثاق الدول العربية وأوضحت التجربة أن مصر وحدها تحملت العبء الأكبر فى الدفاع عن فلسطين أما باقى الدول فلم تفعل شيئاً، أما الأردن فأراد توسيع أراضيه على حساب فلسطين وهكذا كان الفشل من نصيب جامعة الدول العربية فى أول احتكاك لها بقضية من القضايا العربية.

وظلت الجامعة تستفرج على فلسطين وهى تحترق قرابة ثلاث سنوات منذ نشأة الجامعة فى ١٩٤٥ وحتى ١٩٤٨ عند صدور قرار التقسيم ولم تحرك الجامعة ساكناً طوال السنوات الثلاث المذكورة الأمر الذى يقطع بأنها منظمة عديمة الجدوى خرجت

(١) تقرير وثائقى إصدار وزارة الخارجية المصرية مشار إليه فى السياسة الدولية (وثائق دولية) مصر والمملكة الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٨٠) العدد - ٦٠ فى ابريل ١٩٨٠.

من حكومات ضعيفة هزيلة أرادوا بها فقط تقليد الدول الكبرى عندما أنشأت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة.

وحاول ملوك العرب تعديل ميثاق الجامعة بما يتلائم وتطور العلاقات العربية وأصدروا قراراً بذلك فى مؤتمر القمة العربى الثالث بمقولة إعطاء الجامعة حرية أوسع فى العمل، وتم تشكيل لجنة خصيصاً لذلك سميت لجنة تعديل ميثاق الجامعة، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية وبحثت اللجنة المشاريع التى قدمتها سوريا والعراق والجزائر وحاولت التوفيق بين المشاريع الثلاثة واستطلاع رأى الحكومات بشأنها.

وبالرغم من ذلك أكدت الأيام فشل جامعة الدول العربية فى منع الخلافات بين الدول العربية وفى وقف الاعتداءات على الدول العربية وفى إنهاء الاحتلال الأجنبى للدول العربية.

(١) عدم جدوى قرارات الجامعة وفشلها في تحرير فلسطين أو الدفاع

عنها:

اعتقد العرب أن ميثاق الجامعة العربية سيصل بهم إلى الحد اللازم من التعاون، الذى يمكنهم من التضامن فيما بينهم لتحقيق أهداف الدول العربية فى الحفاظ على استقلال كل دولة دون أن تتدخل فى شئون الأخرى، ويضمن التعاون بين هذه الدول فى الدفاع عن نفسها بما يمكنهم من استرداد أراضيهم المقتنصة ويجعل منهم قوة يخشى الناس بأسها، وعليه استطاعت الدول العربية الاتفاق على الدفاع المشترك فيما بينها واعتبرت هذه الدول أن أى اعتداء على أى دولة فيها يوجب تدخل الدول العربية للدفاع عنها وأكدت المادة الثانية من الميثاق أن : « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ».

وأكد ميثاق الجامعة التعاون بين الدول العربية المشتركة فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية وكذلك من أغراضها : تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً وبحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية . . . (ب) شئون المواصلات . . .

(ج) شئون الثقافة . . . (د) شئون الجنسية والجوازات . . .

(هـ) الشئون الاجتماعية (و) الشئون الصحية^(١) .

وكانت منظومة من الكلمات، وكان المرء أمام دولة واحدة ولكن باطن الأمور يقطع بأن رؤساء الدول وقّعوا على الميثاق وكل منهم يؤمن فى قرارة نفسه برفض تدخل أى دولة من الدول العربية فى أمور الدول الأخرى، وحرية الدولة فى انتهج النظام السياسى الذى تراه حتى ولو كان ماركسياً أو ديكتاتورياً، فمصر قامت فيها الثورة ضد

(١) من المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية عند التوقيع عليه فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ .

الملكية وطرد الضباط الأحرار الملك واتبعت النظام الرئاسى، والسعودية والأردن والمغرب ودول أخرى اتبعوا النظام الملكى - وكانت هناك حملات إعلامية ضارية بين مصر والأنظمة الملكية تهاجم كل منهما الأخرى، والجميع كانوا فى قلب جامعة الدول العربية وموقعين على ميثاق الجامعة ويريدون تحرير فلسطين!!

ومن هنا كان نظام الجامعة العربية نظاماً غريباً يدعو إلى التقارب والتعاون فى كافة المجالات بين دول تختلف فى نظمها السياسية وتدور معظمها فى فلك الدول الكبرى، لارتباطها بمصالح معها منذ الاحتلال - تتعارض هذه المصالح فى معظمها مع مصالح بعض الدول العربية «تحتزم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لاتقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها» مادة ٨ من ميثاق.

وبذلك كان من الصعب من الناحية العملية التوافق بين التضامن العربى والتعاون الحربى بين هذه الدول وبين حرية كل دولة فى اتباع النظام الذى تهواه فقد تتعارض مصالح الدولة العربية الناجمة من ارتباطها بميثاق جامعة الدول العربية مع التزاماتها الخارجية من جراء اتباعها نظاماً سياسياً معيناً رأسمالياً أو شيوعياً أو اشتراكياً والتزامها بالدول الأجنبية المرتبطة بها من الناحية السياسية.

ومن هنا كان من السهل قيام الدول الأجنبية بالتأثير على الدول العربية التى تدور فى فلكها للتدخل من التزامها العربى الناجم عن ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها. وعلى سبيل المثال فقد بُحَّ صوت جامعة الدول العربية والملوك العرب للتأثير على دول الخليج لاستثمار أموالها فى الدول العربية بدلاً من الدول الأجنبية ولكن دون جدوى!!

والشيء اللافت للنظر أن قرارات الجامعة العربية ليس لها القوة التنفيذية ولا يمكن تنفيذها بالقوة الجبرية فهي رضائية في مجملها ومن السهولة بمكان التحلل منها وعدم الالتزام بها.

واعتقد العرب أن في مكتسبهم بموجب هذه الرابطة الهشة التي أوجدوها أن يحرروا فلسطين، وبالطبع كان الفشل حليفهم لابتعادهم عن دينهم عند وضع ميثاق جامعة الدول العربية، وعدم رجوع حكامهم لشعوبهم واستحوادهم بمفردهم على الأمر والنهي أثناء وضع الميثاق. وصدق الله إذ يقول : «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا» صدق الله العظيم.

آل عمران (١٠٣).

ويقول الحق سبحانه وتعالى :

«وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» صدق الله العظيم . الأنفال (٦٣).

أما العرب فاعتقدوا أن بإمكانهم أن يؤلفوا بين دويلاتهم الشتى بموجب ميثاق وضعى لا يمت للشرعية بأى صلة مع احتفاظ كل دولة بمذهبها العلماني واعتقدوا أن بمقدورهم أن يصلوا إلى حد من التضامن يؤدي إلى الوحدة وتحرير فلسطين.

وجاءت التطبيقات العملية لتقطع بفشل الجامعة العربية وفشل ميثاقها. وعلى سبيل المثال ما ورد ضمن بعض قرارات الجامعة قبل عدوان سنة ١٩٦٧ :

ففى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ افتتح مجلس الجامعة العربية دورته العادية السادسة والأربعين واشتركت فى هذه الدورة (١٢) دولة عربية (عدا تونس) والسيد «أحمد الشقيرى» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أدرجت فى جدول أعمال المجلس بعض المسائل الهامة مثل تطورات قضية فلسطين وما تعرضت له من نكسات فى الأشهر القليلة الماضية... وعلاقة بعض الدول العربية بإسرائيل... ومجلس مقاطعة إسرائيل...

وفيما يتعلق بقضية فلسطين ومشتقاتها، تركزت المناقشات حول مشروع خطة

العمل على جميع المستويات وفي مختلف المجالات السياسية والدولية والعسكرية. وقد قدمت الخطة منظمة التحرير الفلسطينية وقد وافقت اللجنة السياسية التابعة للمجلس، بالإجماع على إحالة القرارات الخاصة بالقدس إلى كل من حكومة الأردن وإلى القيادة العربية الموحدة ومن بين هذه القرارات :

أن تبادر حكومة الأردن إلى إعلان القدس عاصمة للبلاد بأسرها ومن جملتها فلسطين المحتلة وتكليف القيادة الموحدة بأن تضع خطة كاملة تلتزم حكومة الأردن بتنفيذها لحشد قوات عسكرية من جيوش الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) وسوريا والعراق، مع استعداد منظمة تحرير فلسطين للاشتراك في الحشد بقوات من جيش التحرير، وذلك بالنظر إلى الخطر الإسرائيلي المهدد بمدينة القدس وبالنظر إلى ظروف الأردن.

ونظر المجلس أيضاً في موقف الرئيس التونسي «الحبيب بورقيبة» من قضية فلسطين. بتصريحاته الداعية إلى الصلح مع إسرائيل، وأقر ممثلو جميع الدول العربية قراراً باستنكار موقف رئيس تونس والتنديد به وشذ عنهم رئيس وفد السعودية، فقد رفض القرار، وطلب تسجيل تحفظه عليه في محضر الجلسة. وقال في تحفظه : «إن مثل هذا الأمر من اختصاص مؤتمرات القمة»^(١).

ونفاذاً لقرار الجامعة العربية «بدأ مجلس الدفاع العربي الأعلى اجتماعه الطارئ يوم الأربعاء ٧ ديسمبر ١٩٦٦ بناء على دعوة الفريق أول على عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة. وشرح القائد العام في تقريره... الأزمة بين القيادة وحكومة الأردن منذ بدايتها إلى ما قبيل الاجتماع الطارئ لمجلس الدفاع.

كما عرض إلى تقييم قوة الدول العربية من ناحية وقوات إسرائيل من ناحية أخرى... وقد ركز القائد العام في سرده للمعوقات التي وقفت في طرق القيادة الموحدة على موقف الحكومة الأردنية باعتباره عائقاً كبيراً شل كل حركة للقيادة، التي أصبحت كما يقال الفريق أول «على عامر» : «غير قادرة على ممارسة مسؤوليتها ولو مرة واحدة منذ قيامها».

وأوضح القائد العام مراحل الأزمة بين القيادة وحكومة الأردن من بدايتها في

(١) البند المشار إليه في مجلة السياسة الدولية السنة الثالثة يناير - فبراير - مارس - العدد السابع ص ٢٣٦ لسنة ١٩٦٧.

١ - رفضت الحكومة الأردنية دخول قوات عربية إلى أراضيها تنفيذاً للخطة المشتركة التي وضعتها القيادة، وذلك على الرغم من الاتصالات المستمرة والتحذيرات المتتالية.

٢ - أن حكومة الأردن اتخذت هذا الموقف بالرغم من أن القيادة العامة أثبتت لها ضعف فعالية المواقع الامامية والحماية الجوية وقدرة الجيش العربي في الأردن. وقال القائد العام في هذا الصدد :

« إننى لا أعتقد أنه فرض مثل هذا الموقف على قيادة عسكرية من قبل فممن المفروض أن نجد مقاومة للمرور في أرض العدو، أما أن نجد صعوبة لمرور وإقامة القوات الحليفة في أرض حليفاتها فهذا ما لم نسمع به من قبل. وطالب القائد العام أن يعمل مجلس الدفاع العربى الأعلى على رفع هذا القيد، وإلا فإن موضوع التعاون العسكرى العربى أقوال تحتاج إلى اثبات.

٣ - طلبت القيادة العامة من حكومة الأردن مرة أخرى بعد غارة إسرائيل على قرى الخليل أن تسمح بدخول القوات العربية إلى الأراضي الأردنية تحت إشراف القيادة العامة ولكنها وضعت عدة شروط في هذا الصدد. ومن هذه الشروط مسائل متعلقة بوضع القوات ودخولها بأعداد كبيرة في حالات الخطر. كما طلبت الحصول على تضمينات من الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية)^(١).

ويعد أن قيد الأردن دخول القوات العربية إلى أراضيها للدفاع عن القدس وعن الأراضي العربية، واستناداً إلى الموافقة الأردنية المشروطة والمقيدة للقوات أصدر مجلس الدفاع العربى الأعلى أربعة قرارات عسكرية :

١ - دخول القوات السعودية والعراقية إلى الأراضي الأردنية طبقاً لخطة القيادة العامة الموحدة، وفي مدة أقصاها شهران.

٢ - تعديل الخطط العسكرية في حدود التوصيات الصادرة في مجلس الدفاع المشترك إلى القيادة العامة لجيوش الدول العربية.

٣ - تقديم الالتزامات المالية وإقامة التشكيلات العسكرية..

٤ - ألا تشمل الاتفاقات العسكرية التي تعقدها الدول العربية ما يتعارض مع كيان القيادة العامة الموحدة وألا يجرى أى تحرك للقوات العربية التي تحت إمرتها إلا

(١) اجتماع مجلس الدفاع العربى فى ٧ ديسمبر ١٩٦٦ المشار اليه فى المرجع السابق العدد الثامن - السنة الثالثة ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٢) للمرجع السابق ص ٤٥٩ .

بعلم من هذه القيادة^(٢).

وبعد أيام معدودات عدلت الأردن عن رأيها بدخول القوات العربية إليها طبقاً للقيود التي وضعتها.

وفي ١٩ ديسمبر ٦٦ أعلنت الحكومة العراقية أن الحكومة الأردنية مازالت تمنع القوات العراقية من دخول الأردن تنفيذاً لقرار مجلس الدفاع العربى الأعلى وخطة القيادة العربية الموحدة وقد وجهت القيادة العربية دعوة عاجلة إلى الأردن وسوريا والعراق والسعودية لحضور اجتماع مجلس أركان حرب القيادة العامة للجيش العربي يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦ فى القاهرة لمناقشة تفصيلات دخول القوات العراقية والسعودية إلى الأردن.

هذا وقد تبين فى هذا الاجتماع أن الأردن ترفض دخول القوات العراقية والسعودية إلى أراضيها وتقرر عرض الموضوع على مجلس الدفاع العربى الأعلى فى اجتماعه التالى الذى تحدد له الأسبوع الثانى من فبراير ١٩٦٧ كما تقرر من قبل وقد أخطرت الحكومة الأردنية الجامعة العربية رسمياً بأنها قررت عدم الاشتراك فى اجتماع مجلس الدفاع العربى الأعلى المحدد لانعقاده يوم ١٤ فبراير ٦٧. كما أعلنت السعودية أنه ليس هناك داع إلى عقد اجتماع المجلس مادامت الحكومة المعنية - وهى الأردن - أعلنت أنها لن تحضره^(١).

ولم تكتف المملكة الأردنية الهاشمية بتعريض أمن القدس والضفة الغربية للخطر وخروجها على قرارات الجامعة العربية وتركها المقدسات الإسلامية دون حماية وإنما بعثت الحكومة الأردنية بمذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية فى ٢٩ يناير ١٩٦٧ تعلن فيها سحب اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا بدا العرب غير قادرين على توحيد كلمتهم للدفاع عن أراضيهم المقدسة واسترداد فلسطين.

وأثبت العرب بالتجربة القاطعة التى لاتحمل مجالاً للشك أن ميثاق جامعة الدول العربية لايساوى المداد الذى سطر به، وقطعت التجربة أن النظام الأردنى الذى تحالف مع الغرب والولايات المتحدة لم تكن لديه الشجاعة على احتواء القوات العربية لحماية

(١) المرجع السابق ص ٤٥٩ ، ٤٦٠.

«القدس وتحرير التراب الوطني خوفاً على التاج الأردني من القوات العربية، أو في غالب الظن انصاع وراء طلب الإنجليز والأمريكان بعدم دخول قوات عربية على أراضيهم».

وبذلك أصبحت الجبهة الأردنية تشكل مسياجاً من الأمن بالنسبة لإسرائيل وأصبحت الأردن من أولى الدول التي حرصت على شقّ الصف العربي أو التضامن العربي المزعوم في هذه الحقبة من التاريخ وتلتها تونس عندما دعا رئيسها «الحبيب بورقيبة» إلى الصلح مع إسرائيل ونددت به كل الدول العربية ماعدا السعودية ولم يستطع العرب تحرير تراب فلسطين ولاحتي إعداد القوات للحفاظ على القدس.

ثم لاحت بوادر العدوان على الدول العربية في ٦٧ واختلقت إسرائيل الحلاف مع سوريا وفي ٢٠ مايو ١٩٦٧ وقبل العدوان بعدة أيام أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً أعرب فيه عن تأييده التام للجمهورية السورية والجمهورية العربية المتحدة في مواقفهما من التهديد الإسرائيلي وتضامنه معهما في جميع الميادين، وذلك في اجتماعه بمقر الأمانة العامة يوم ٢٠ مايو ١٩٦٧ وأثبتت الأيام أيضاً أن هذا التضامن مجرد مداد على ورق لا قيمة له من الناحية العملية واحتلت إسرائيل سيناء مصر وجولان سوريا وأكملت احتلال باقي فلسطين وضاعت القدس بيركات من العرب وعلى رأسهم الملك «حسين» الذي رفض الجيوش العربية التي ستدافع عن القدس!!.

(ب) جامعة الدول العربية والمقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ٦٧ :

بعد تلقي العرب هزيمة ٦٧ وفشلهم الذريع فى الحفاظ على القدس وفشلهم فى استرداد أراضيهم التى اغتصبها اليهود فى فلسطين وإجهاض الأردن للمحاولة العربية لإدخال قوات فى أراضيه للحفاظ على الضفة الغربية ومحاولة استرداد فلسطين، ورفض تعليمات القيادة العليا للقوات العربية بدعم دفاعاته المقاتلة لإسرائيل - اعتقدت الجامعة العربية أنه فى مقدورها توحيد شتات العرب وجمع شملهم لاسترداد القدس وجميع الأراضى العربية المحتلة قبل ٦٧ وبعد ٦٧، وعقدت الجامعة عدة اجتماعات بعد الهزيمة وكانت فى كل مرة تشيد بكفاح الشعب الفلسطينى وشجاعته وبطولته وتوصى الدول العربية خيراً بهذا الشعب الشجاع.

«العمل على إنقاذ القدس والمقدسات فيها... واستمرار دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطينى لمواجهة العدوان الإسرائيلى».

وبالفعل خرج بصيص أمل فى الوطن العربى فى إمكانية نهوض الأمة العربية بعد هزيمتها القاسية مرة أخرى عن طريق المقاومة الفلسطينية.

وسجل التاريخ لهؤلاء الفتية الذين آمنوا بربهم (الفدائيين الفلسطينيين والعرب) أنهم أول من حمل شعلة الكفاح ضد الاستعمار (اليهود وأعوانهم) بعد هزيمة الحكومات العربية القاسية فى ١٩٦٧، فعندما كانت حكومات العرب تحفف عرق هزيمتها بعد ١٩٦٧ وحسرتها على عدم قدرتها على تحمل أمانة الدفاع عن التراب الوطنى العربى، وتحاول جاهدة أن توارى سواتها عن طريق الإعلام وتعليق تبعية الهزيمة على عوامل خارجية مزعومة، استناداً إلى أقوال مرسله لاقية لها ولا أساس لها من الصحة.

ولم تجرؤ حكومة واحدة من الحكومات العربية أن تواجه شعبها بحقيقة التقصير الذى ارتكبه كل حكومة فى مواجهة شعوبها العربية والنتائج عن عدم قدرة هذه الحكومات فى الدفاع عن التراب الوطنى للوطن العربى وفى ظل هذا الجو المظلم الناتج عن السياسات العربية المتخلفة خرجت المقاومة الفلسطينية لتعيد الثقة فى قدرات أبناء الأمة العربية ومكتسبهم من تحرير ترابهم الوطنى، بالرغم من أنف عملاء الاستعمار. ويعد أن بدأت هذه العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة خرجت الجامعة

العربية لتدعو إلى «دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني» وكان كفاح هذا الشعب الجسور في فترة الهزيمة حلقة من حلقات كفاحه في فترة ما قبل حرب ٤٨ عندما انفرد أبناءه في الدفاع عن ترابهم الوطني دون أي عون من أي دولة من الدول العربية.

وخرجت مجموعات من هؤلاء الفتيحة الفلسطينيين والعرب لتلقن اليهود دروساً قد اعتقدوا أنهم أصبحوا بمنأى عنها بعد أن هزموا العرب في ٦٧.

ففي مايو ٦٩ : احتل الفدائيون الموقع الإسرائيلي في منطقة الحمة بمرتفعات الجولان لمدة ثلاث ساعات ورفعوا فوقها علم فلسطين.

وفي ١ سبتمبر ٧٩ : قامت وحدات من جيش التحرير الفلسطيني بعملية هجومية امتد خلالها القتال على جبهة طولها عشرة كيلو مترات من مستعمرة «بيت يوسف» شمالاً إلى «كفار روين» جنوباً كما تمكنت من السيطرة على مستعمرة «ماعورا حاييم» والبقاء فيها مدة ساعتين.

وفي ١٧ سبتمبر ٧٩ : أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان أصدرته أن قواته دمرت ثلاث آليات للعدو وقتلت وجرحت كثيراً من جنوده.

وفي خلال شهر أكتوبر ٦٩ ، نفذ الرجال العمليات الآتية :

٨ أكتوبر : قام رجال المقاومة العربية بشن هجوم على مستعمرة «ماعورا حاييم» بوادي ييسان والمواقع الصهيونية في وادي الأردن.

١٣ أكتوبر : شن فدائيون منظمة فتح هجوماً بالصواريخ على مصنع البوتاس الإسرائيلي جنوب البحر الميت.

وفي خلال شهر نوفمبر ٦٩ نفذ الفدائيون الهجمات الآتية :

٢ نوفمبر : قامت قوات المقاومة الفلسطينية بهجمات واسعة على المستعمرات والمصانع والمنشآت الإسرائيلية في غزة ورفع والعريش والخليل ووادي النطرون.

٦ نوفمبر : قام رجال المقاومة العرب بضرب مصنع البوتاس الإسرائيلي في سلوم.

وفي ١٦ ديسمبر : شنت قوات ثوار العاصفة هجوماً بالصواريخ على العدو الإسرائيلي قرب منطقة روين في الثور الشمالي.

وفى ٢٦ ديسمبر: قام رجال المقاومة الفلسطينية بنسف الخط الحديدى فى قطاع غزة.

وفى خلال يناير ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

١٠ يناير : هاجم ثوار العاصفة قيادة دورية إسرائيلية ونسفوا مستعمرة إسرائيلية على الحدود اللبنانية.

١٨ يناير : قصف الفدائيون الفلسطينيون المستعمرة الواقعة فى جنوب البحر الميت.

١٩ يناير : شن فدائيو فتح هجوماً بالصواريخ على مصنع البوتاس الإسرائيلى جنوب البحر الميت وأشعلوا فيه النيران وقد أدى ذلك إلى تعطيل المصنع عن العمل.

وفى شهر فبراير ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

١٥ فبراير : هاجمت قوات فتح مستعمرة العال فى مرتفعات الجولان السورية المحتلة وأشعلت النيران فى عدة أماكن من المستعمرة.

٢٣ فبراير : هاجم الفدائيون مطاراً عسكرياً إسرائيلياً فى الجليل الأعلى وتم تدمير طائرتى ميراج وطائرة هليكوبتر وبرج مراقبة وخزانات وقود.

وفى ابريل ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

١١ ابريل ١٩٧٠ : شنت قوات فتح ثلاث هجمات على ثلاث مستعمرات إسرائيلية فى الجليل الأعلى.

١٦ أبريل : قام رجال المقاومة الفلسطينية بضرب مناجم النحاس فى تمه شمال إيلات.

وفى شهر مايو ٧٠ شنّ الفدائيون الهجمات الآتية :

٧ مايو : شن رجال المقاومة سلسلة هجمات على المواقع والمستعمرات الإسرائيلية فى مرتفعات الجولان السورية ومناطق الجليل الأعلى وأشعلوا النيران فى مصنع كبير فى حيفا.

٢٩ مايو : هاجمت قوات العاصفة منشآت ووحدات وتحصينات العدو فى وادى الأردن وأنزلت بها خسائر كبيرة فى الأرواح والمعدات.

وفى شهر يونية ١٩٧٠ نفذ الفدائيون العمليات الآتية :

٣ يونيو ٧٠ : قصف رجال المقاومة مدينة بيسان بالصواريخ فاشعلوا النار فيها، ودمروا عدداً من المنشآت، كما هاجموا المستعمرات الإسرائيلية في الجليل الأعلى شمال إسرائيل.

٧ يونيو : شن الفدائيون هجوماً بالصواريخ على مستوطنة كيريات شمونا الإسرائيلية بالقرب من الحدود اللبنانية.

وفي ٢٩ يوليو ١٩٧٠ : قصفت قوات العاصفة معسكراً إسرائيلياً في جسر أبي عقاد في مرتفعات الجولان السورية.

وفي أغسطس ٧٠ : قام فدائيون في اليوم الثامن منه بإطلاق الصواريخ على مصانع البوتاس جنوب البحر الميت.

وفي السابع عشر من ذات الشهر قصف الفدائيون مستعمرة في غور الأردن^(١).

هكذا استطاع الفدائيون الفلسطينيون والعرب تبيين إسرائيل أن أمة العرب لن تموت واستطاعوا إحياء روح الجهاد في أبناء الأمة العربية وبالقسط قدموا شهداء أبراراً كما سبق لهم أن قدموا على مر التاريخ، وكانت هذه العمليات من نتائج إعادة تنظيم أبناء فلسطين لأنفسهم وتوحيد صفوف قواتهم وعلى سبيل المثال فقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) يوم ١٤ أكتوبر ٦٩ انضمامها إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني وبذلك أصبحت هذه القيادة تضم ثمانى منظمات فدائية.

وفي ٢٣ فبراير ١٩٧٠ : انضمت المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين إلى القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية.

وعندما ذاق أبناء فلسطين طعم الجهاد وشعروا بأن إسرائيل ليست أسطورة أصدر المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٢٨ أغسطس ١٩٧٠ بياناً رفض فيه مشروع روجرز الخاص بالشرق الأوسط، كما طالب الدول العربية المعنية بأن توفر حرية العمل لجيش التحرير الفلسطيني، ومن هنا شعر المهتمون بالقضية الفلسطينية أن أبناء فلسطين في طريقهم لعمل شيء في قضيتهم وأصبح لهم صوت سياسى وعسكرى قادر على النيل من إسرائيل.

(١) الأعمال التي نقلتها المقاومة الفلسطينية مشار إليها في الكشف التحليلي لمجلة السياسة الدولية تحت اسم «فلسطين» وتدون كل حدث في الشهر الذى وقع فيه، وهذه الأحداث وُدت حسب اليوم والتاريخ الموضح فيه بالمجلة.

وبالقطع فإن هناك من يكره أن يكون للفلسطينيين دولة أو حتى صوت، ولم يتأخر رد الفعل كثيراً.

وفي بداية سبتمبر ١٩٧٠ : حدث ما لم محمد عقباه وحاول الأردن التخلص من المقاومة الفلسطينية على أراضيه وبدأ الذبح في أبناء فلسطين بتخطيط من «الحسين» ملك الأردن.

فقد أذهلته انتصارات الفلسطينيين وعملياتهم الفدائية ضد العدو الإسرائيلي وسمع لهم صوتاً لأول مرة في السياسة برغم معاهدة «روجرز وقويت» شوكتهم وتوحدت منظماتهم الفدائية.

وبدأ الإخوة يقتتلون على تراب الأردن الحبيب بفعل من الملوك وفي المقابل تأمن إسرائيل على نفسها هجمات الفدائيين الفلسطينيين والعرب، وليثبت للجميع أن التضامن العربي العلماني لم يؤلف بين القلوب، وتقدم منظمة التحرير الفلسطينية في ٢ سبتمبر ١٩٧٠ بطلب إلى الأمانة العامة للجامعة العربية لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث تطورات الأزمة في الأردن، وفي يوم ٣ سبتمبر وجهت الأمانة العامة الدعوة إلى الحكومات العربية لعقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة وبعث السيد «عبد الخالق حسونه»، الأمين العام للجامعة العربية، برسالة إلى الملك «حسي» و برسالة ماثلة إلى السيد «ياسر عرفات» بشأن اجتماع المجلس.

وعقد المجلس جلسته الطارئة مساء يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٠ بمقر الجامعة العربية في ديرة، وعقد أيضاً اجتماعاً ثانياً يوم ٦ سبتمبر في محاولة للتوصل إلى حل لازمة دن وكانت جميع جلسات المجلس مغلقة حضرتها ١٤ دولة عربية. وقد اتخذ لس في ٦ سبتمبر قراراً بتشكيل لجنة رباعية لمعالجة الموقف في الأردن.

(ولكن الاجتماع لم يتوصل إلى حل فعال)^(١)

لثبتت الجامعة العربية أنها غير قادرة على الحفاظ على قراراتها وليست لديها القدرة على إلزام أحد ولو بالطريق الأدبي على احترام هذه القرارات.

فقد سبق أن طلبت من الدول العربية دعم كفاح الشعب الفلسطيني ودعم المقاومة الفلسطينية ولكن الأردن تعمل على تصفية المقاومة الفلسطينية من أراضيهما وتقف الجامعة العربية عاجزة عن فعل أي شيء.

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٢٣ السنة السابعة - يناير ٧١ ص ٢٢٤.

أما الملك حسين فقد استعد لحرب الفلسطينيين ولم يأبه بالجامعة ولا بمن فيها وشكل حكومة عسكرية في ١٦ سبتمبر ١٩٧٠ لقتال الفلسطينيين وقهرهم لم يشكل مثلها في حرب ٦٧. وترأس هذه الحكومة الزعيم محمد داود وعين فيها المشير «حابس المجالي» رئيساً لأركان القوات الأردنية المسلحة، وقام الملك بوضع البلاد تحت حكمه المباشر، وفرض الأحكام العرفية. ولم تقلح جهود الجامعة العربية في عمل شئ لوقف مذابح الفلسطينيين في الأردن.

- ويعقد دعاة التضامن العربي ملوك ورؤساء العرب اجتماعاً في القاهرة في الفترة من ٢٣ حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ حضره وفود تسع دول عربية لمناقشة الأوضاع الجارية في الأردن، وإنهاء العمليات العسكرية بين الأردن والمقاومة الفلسطينية.

وقد توصل المجتمعون إلى اتفاق بين الأردن والمقاومة شمل العمليات العسكرية وسحب القوات الأردنية والفدائية من عمان، وعودة الأوضاع في الشمال إلى ماكانت عليه، وتشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ الاتفاق، تضم لجنة عسكرية وأخرى سياسية ولجنة للإغاثة.

وقد وقّع على الاتفاق الملك «فيصل» والأمير «الصباح» والرئيس «معمر القذافي»، والرئيس «جعفر النميري» والملك «حسبر» والرئيس «سليمان فرنجيه» و«الباهي الأدغم» رئيس وزراء تونس والسيد «ياسر عرفات» رئيس اللجنة المركزية للمقاومة الفلسطينية و«أحمد الشامي» عضو المجلس الجمهوري اليمني^(١).

وظن العرب أن ملوكهم سيخدمون قرارات جامعتهم العربية وقرارات القمة العربية، ولكن أثبتت الأيام وأكدت أن الخطوات التي بدأها الملك «حسين» سيراً في طريق القضاء على المقاومة الفلسطينية في الأردن - لم يتراجع فيها وظل يمشی في ذات الطريق إلى أن تمكن بالفعل من القضاء على المقاومة الفلسطينية التي تعمل من الأردن ضد إسرائيل وضرب بعرض الحائط كل القرارات العربية ومكن ملك الأردن إسرائيل من العيش في أمان واستطاع أن يحمي الحدود الشرقية للأراضي المحتلة من الهجمات الفدائية - ليرتد العرب آلاف الأقدام بعيداً عن تحرير فلسطين والقدس ويعلن ملك الأردن في ٧ سبتمبر ١٩٧٩ أنه رفض خلال اجتماعه الأخير مع «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن تستخدم المقاومة الفلسطينية الأراضي الأردنية كقاعدة للهجوم على إسرائيل.

ويتأكد للشعوب العربية أن مؤسسات العرب التي أنشئت من أجل تدعيم التضامن العربي وتحرير تراب العرب ما هي إلا مجرد سطور وشعارات لا قيمة لها!!

(١) راجع مجلة السياسة الدولية العدد ٢٣ السنة الرابعة يناير ١٩٧١ شهرات الأحداث السياسية ج ٢٠٤

(ج) جامعة الدول العربية والقدس الشريف :

وبعد الهزيمة القاسية التي تعرضت لها الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧، وبعد أن تأكد فشل الجامعة العربية المفرط في جمع شمل العرب على كلمة سواء تعثر العرب في استرداد فلسطين بل لم يستطيعوا الحفاظ على القدس.

وواصلت الجامعة العربية اجتماعاتها وقراراتها بعد هزيمة ١٩٦٧، في محاولة جديدة منها لاثبات إمكانية التوافق بين دول العرب المشتتة، وعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاته للدورة الخمسين، في مقر الجامعة بالقاهرة في المدة من ١ إلى ٣ سبتمبر ١٩٦٨ «وقد استعرض المجلس حقائق الموقف العربى فى مواجهة العدوان الإسرائيلى، وأكد من جديد إيمانه بأن التعاون العربى الشامل هو الضمان الأكيد لانتصارات الأمة العربية وتحقيق أمانيها».

وقد اجتمع المجلس أولاً على مستوى وزراء الخارجية العرب، بوصفهم لجنة سياسية لمجلس الجامعة، وأصدروا قرارات اجماعية تحدد طريق العمل العربى المشترك فى المرحلة القادمة :

١ - العمل بكل تصميم على تحرير الأرض العربية من العدوان الإسرائيلى واسترداد الحق العربى.

٢ - دعوة جميع الحكومات العربية إلى الاتصال بالحكومة الأردنية فى أسرع وقت، بقصد المساهمة الفورية فى تعزيز الجبهة الأردنية على أن تقدم كل دولة أقصى ماتستطيع تقديمه لهذا الهدف.

٣ - العمل على إنقاذ القدس والمقدسات فيها من الخطر الصهيونى.

٤ - استمرار دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطينى لمواجهة العدوان الإسرائيلى.

ثم واصل مجلس الجامعة اجتماعاته على مستوى السفراء، لإنجاز بقية أعماله، ونظر المجلس الوضع فى القدس العربية «وقرر أن تبذل حكومات الدول الأعضاء مزيداً من الجهود، لدى جميع الدول والشعوب وفى المحافل الدولية، لإنقاذ المدينة المقدسة من الخطر الصهيونى»^(١).

ليتضح مرة أخرى - أمام من يرى - أن العرب أضاعوا القدس، ولم يستطيعوا الحفاظ عليها، ولم يستعدوا للدفاع عنها - بخطأ واضح من الملك «حسين» ملك الأردن، الذى رفض دخول القوات العربية إلى الضفة الغربية، قبل حرب ١٩٦٧ وغيض الطرف عن تحذيرات مجلس الدفاع المشترك، بأن الدفاعات الموجودة لا تكفى للدفاع عن المدينة، وضاعت القدس لتلحق ببقية فلسطين واجتمع مجلس الجامعة مرة أخرى، ولكن هذه المرة بغرض إنقاذ القدس، لا الدفاع عنها. ودعا المجلس إلى التصميم على تحرير الأرض العربية من العدوان.

ويشهد التاريخ على العرب أنه منذ عام ٦٧ وحتى الآن (عام ١٩٩٣) لارالت القدس أسيرة فى أيدي الصهاينة، ليلحق العار كل مسلم فى بقاع الأرض، ويجعل المرء يتساءل عن مصير هذه القرارات الصادرة من الجامعة العربية لمن تصدر؟ ومن القائمون على تنفيذها؟ وأين ذهبت هذه القرارات؟ وتكون الإجابة بمتى البساطة أنها منظمة لاتساوى المداد الذى سطر به ميثاقها.

وتواصل إسرائيل اعتداءاتها على العرب، ويواصل مجلس الجامعة اجتماعاته، ويكون رد اليهود على نداءات العرب لدول العالم بإنقاذ المدينة المقدسة من الخطر اليهودى هو قيام اليهود بحرق المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين.

وعقد سفراء الدول العربية لدى الجامعة اجتماعاً خاصاً فى ٢٢ أغسطس، قرروا فيه طلب انعقاد مجلس الجامعة فى اجتماع طارئ، تلبية لدعوة الأمانة العامة

(١) مشار إليه فى مجلة السياسة الدولية العدد ١٥ السنة الخامسة ١٩٦٩ ص ٢٧١

للجامعة، وذلك لبحث الموقف العربى فى ضوء العدوان الإسرائيلى على المسجد الأقصى فى القدس.

وقد بدأ وزراء الخارجية اجتماعاتهم فعلاً فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٩.

واتفق المجلس بالاجتماع على ضرورة عقد اجتماع عربى للقمة، لمواجهة الموقف، ورأت الدول ضرورة مناقشة هذه الفكرة ودراستها.

«وقرر مجلس الجامعة أيضاً دعوة مجلس الدفاع العربى المشترك للاجتماع فى شهر نوفمبر، للنظر فى وضع خطط مواجهة العدوان الإسرائيلى، وأكد المجلس أيضاً أهمية عقد مؤتمر قمة إسلامى»^(١).

وكان العرب قد تأهبوا لاسترداد القدس، بدعوة مجلس الدفاع المشترك للاجتماع، ودعوة الملوك والرؤساء العرب للاجتماع، ودعوة مؤتمر قمة إسلامى، والأقصى يحترق والموقف يوحى بالجدية التامة وبالفعل اجتمع مجلس الدفاع العربى المشترك فى القاهرة، ابتداء من ٨ نوفمبر ١٩٦٩ بحضور وزراء الدفاع والخارجية وقواد الجيوش للدول العربية، واختتم المجلس أعماله فى ١٠ نوفمبر ١٩٦٩، متخذاً توصية (بعقد مؤتمر قمة عربى خامس) فى الرباط فى ٢٠ ديسمبر - وقد أصدر المجلس عدداً من القرارات منها :-

١ - قرار بفشل الحل السلمى، وضرورة تعبئة القوة بشكل جدى ومنظم لمواجهة المعركة.

٢ - قرار بدعم الثورة الفلسطينية بكل طاقات الامة العربية.

هذا وقد بدأت الأمانة العامة للجامعة العربية فى ٢١ نوفمبر ٦٩ فى وضع الترتيبات الخاصة بالمؤتمر، فوجه الأمين العام رسائل إلى حكومات الدول العربية فيها إلى عقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب.

(١) للرجع السابق ص ١٠١٥.

وبالفعل عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الخامس في الرباط في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩، وكان ضمن أهداف المؤتمر العمل على تدعيم الصمود العربي أمام الاعتداء الإسرائيلي المستمر، وإزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وعقد الملوك والرؤساء الجلسة الافتتاحية صباح يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٩ واستمرت الاجتماعات طوال يوم ٢٢ حيث أتم الملوك والرؤساء العرب مناقشتهم حول الموقف العسكري، وتعبئة الامكانيات العربية من أجل المعركة، واستمع الملوك والرؤساء العرب إلى تقرير قدمه السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حول دعم الصمود العربي في الأراضي المحتلة.

(إلا أن المؤتمر قد أنهى أعماله في يوم ٢٣ ديسمبر ٦٩ دون اعلان أى قرارات)!! وهكذا كان حال العرب : لم يفعلوا شيئاً حتى لو وصلوا إلى قرار فانهم لم يفعلوا شيئاً واحترق الأقصى، واجتمعت الجامعة العربية، واجتمع الرؤساء العرب ولم يصلوا إلى شيء.

ليؤكد التاريخ مرة أخرى أن النهج الذي ارتأته الحكومات العربية لجمع شمل العرب على أساس علماني نهج فاشل يستحيل أن يكفل بالنجاح.

وتؤكد الحوادث التاريخية سالفة البيان أن مجهود العرب وقدرتهم في هذه الفترة من التاريخ، لاتعدي الشعارات والمؤتمرات والقرارات، أما من الناحية العملية فلا يوجد الحد الأدنى من التنسيق بين الدول العربية، ولا حتى مايوحي بوجود الاحترام المتبادل لقرارات الجامعة العربية.

وتعلقت آمال العرب لإنقاذ القدس الشريف في عقد مؤتمر قمة إسلامي، في نطاق بذل حكومات الدول الأعضاء مزيداً من الجهود، لدى جميع الدول والشعوب وفي المحافل الدولية، لإنقاذ مدينة القدس من الخطر الصهيوني، وتحقيقاً لما رآه وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم يوم ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ وتأكيدهم على أهمية عقد مؤتمر قمة إسلامي.

خاصة وأن مؤتمر القمة العربي، الذي نظر في أمر القدس والاعتداءات عليها، لم يتوصل إلى قرار، وأن قرارات الجامعة العربية بخصوص القدس والعمل على انقاذ القدس والمقدسات فيها من الخطر الصهيوني، لم تلق أى جهد من قبل الدول العربية والإسلامية، ولم يتم تنفيذها بأى وسيلة من الوسائل.

لذلك تعلق آمال العرب بعقد قمة إسلامية، ولم تبال إسرائيل بذلك الأمر كثيراً، لتأكدتها من ذهاب ريح العرب والمسلمين في بقاع الأرض، نظراً للمسلك العلماني لهذه الدول، ومن هنا كان مسلك إسرائيل في استمرارية الاعتداء على القدس الشريف دون مبالاة بأحد.

«في يونيو ١٩٦٨ وافق البرلمان الإسرائيلي على ثلاثة مشروعات قوانين قدمتها إليه الوزارة، بقصد التمهيد لضم مدينة القدس القديمة التي تضم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة مع ضواحيها إلى إسرائيل.

يتمثل المشروع الأول في ضم القدس لإسرائيل. والثاني يسمى مشروع تأمين الأماكن المقدسة، وضمان حرية الوصول إليها. والثالث بمثابة تعديل لنظام البلديات، ويخول الوزراء سلطة تعيين أعضاء جدد في المجالس البلدية.

وبالفعل بدأت إسرائيل في اتخاذ الإجراءات التي تمهد بها لضم المدينة المقدسة، ومعرفة مدى رد الفعل العربي والإسلامي.

وفي أغسطس ١٩٦٩ اشتعلت النار في المسجد الأقصى، وقدم ممثلو ٢٤ دولة إسلامية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، وإلى السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٢ أغسطس ١٩٦٩. طالبين قيام الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في الحريق، الذي شب في المسجد الأقصى يوم ٢١ أغسطس.

ولم تلتفت إسرائيل لا لمجلس جامعة العرب، ولا للدول الإسلامية التي تقدمت ضدها بشكوى لمجلس الأمن، ولا لقرارات الجامعة بخصوص القدس، ولا لقرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص، ومضت إسرائيل في غيها، وأعلنت «جولداماير» رئيسة وزراء إسرائيل، في أبريل ١٩٧٢ أن إسرائيل لن تسمح برفع العلم الأردني فوق القدس مرة أخرى، ولن تقبل منح المسيحيين والمسلمين وضعاً إقليمياً خاصاً في هذه المدينة، التي ستظل عاصمة لإسرائيل دون تجزئة، كما أنها لن تمنح الأردن أي حقوق إقليمية فيها».

وتشخص أبصار العرب والمسلمين إلى حكوماتهم العلمانية، لإنفاذ القدس الشريف، وتسير أقدام الزمان بخطى بطيئة، ويقترب البعيد، ويستجيب ملوك المسلمين وحكامهم لعقد اجتماع قمة إسلامي، وبالفعل يتم عقد مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في لاهور، في الفترة من ٢٢ حتى ٢٤ فبراير ١٩٧٤، ويحضر المؤتمر ملوك ورؤساء

حكومات وممثلون عن الدول الإسلامية الآتية : جمهورية أفغانستان، الجمهورية الجزائرية-الديمقراطية الشعبية، دولة البحرين، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية تشاد، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية غابون، وجمهورية غينيا، وغينيا بيساو، وجمهورية أندونيسيا، وإمبراطورية إيران، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية الليبية، وماليزيا، وجمهورية مالي، وجمهورية موريتانيا الإسلامية، وجمهورية نيجر، وسلطنة عمان، وجمهورية باكستان الإسلامية، واليمن الشمالية، ودولة قطر، والسنگال، وجمهورية الصومال الديمقراطية، وجمهورية السودان الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية، وجمهورية تركيا، وجمهورية أوغندا، واليمن الجنوبية، وفلسطين تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية، وممثل عن العراق كمراقب وحضر المؤتمر كضيف الأمين العام للجامعة العربية، ووفد مؤتمر العالم الإسلامي، والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي، وقد حضر المؤتمر أيضاً بطريق أنطاكية وسائر الشرق للروم الأرثوذكس^(١).

وقد أعلنت هذه اللجنة الحاضرة في مؤتمر من قادة المسلمين، بعد أن بحثوا في الواقع الحالي لقضية الشرق الأوسط :

١ - أن القضية العربية هي قضية جميع البلدان التي تقاوم العدوان، ولن يسمحوا بأن يكافأ استخدام القوة بأرض أو أية مكاسب أخرى.

٢ - ستمنح البلدان العربية تأييداً كاملاً وفعالاً، لاستعادة أراضيها المحتلة بجميع الوسائل المتوفرة.

٣ - أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية جميع أولئك الذين يؤمنون بحق أي شعب في تقرير مصيره، ويمحض اختياره.

٤ - أن استرداد الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه شرط جوهري ومهم لحل مشكلة الشرق الأوسط، وإقامة سلام دائم على أساس من العدل.

٥ - تتحمل الأسرة الدولية وعلى الأخص تلك التي رعت تقسيم فلسطين في ١٩٤٧، المسؤولية الكبيرة في الجور الذي لحق بالشعب الفلسطيني.

(١) راجع السياسة الدولية للعدد ٣٦ أبريل ١٩٧٤ ص ٢١٨.

٦ - أن القلبيس رمز فريد لالتقاء الإسلام مع الديانات الإلهية المقدسة، وقد كان طوال أكثر من ١٣٠٠ سنة أمانة في أيدي المسلمين، لجميع من يقصدونها، والمسلمون وجميعهم هم الذين يستطيعون أن يكونوا حراساً عليها، محيين لها، ذلك لأن المسلمين وجميعهم يؤمنون بالدلائل السماوية الثلاث المتصلة في القدس، ولن تقبل البلدان الإسلامية أى اتفاق أو بروتوكول أو تفاهم يكرس استمرار الاحتلال الإسرائيلي لها، أو ينقلها إلى سيادة غير عربية، أو يجعلها موضوع مساومة أو تنازلات.

وانسحاب إسرائيل من القدس ضرورة ثابتة ومهمة لسلام عادل في الشرق الأوسط^(١).

هذا وأنهى مؤتمر القمة الإسلامي اجتماعاته بإصدار قرار بشأن القدس نصه كالآتي

١ - يدين المؤتمر التدابير التي تتخذها إسرائيل لتسيويد مدينة القدس الشريفة، ورفضها الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تطالب بإلغاء كافة الإجراءات المؤدية إلى ضم مدينة القدس الشريفة لإسرائيل، أو تغيير الطابع العربي والتاريخي للقدس واعتبار هذه التدابير والإجراءات لاغية وكأنها لم تكن.

٢ - يطالب المؤتمر بانسحاب إسرائيل الفوري من مدينة القدس الشريفة.

٣ - يعلن المؤتمر أن إعادة السيادة العربية للقدس يعد شرطاً رئيسياً ولازماً لأي حل في المنطقة العربية، وأن أى حل لا يعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لن تقبله البلدان الإسلامية، كما أنه يرفض أى محاولة لتدويلها.

٤ - يقرر المؤتمر مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة، وصيانة مقدساتها ويصر على ألا تكون موضعاً لأي مساومة أو تنازلات، كما يرحب بأى جهود ودية تحترم ذلك^(٢). ويتضح للمستمع في قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الثاني، أن القدس أصبحت قاب قوسين أو أدنى للأمة الإسلامية، لأن أصحاب القرار في هذا الكم الهائل من الدول الإسلامية قد أعلنوا الجهاد من أجل تحرير القدس وصيانة مقدساتها، وأصرروا على ألا تكون موضعاً لأي مساومة.

(١) المرجع السابق ص ٢١٩.

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٠.

ومن قبل أعلنت جامعة العرب أنها تعمل من أجل إنقاذ القدس والمقدسات فيها من الخطر الصهيوني، ومن هنا بات مؤكداً لرجل الشارع في الدول العربية والإسلامية أن المسؤولين عن القرار في دولهم قد عقدوا العزم ويستولوا النية على استرداد القدس الشريف، ولكن بكل أسف لم يحدث شيء من ذلك كله، فلم تحرك هذه الدول، التي يبلغ تعداد شعوبها قرابة المليار، لإنقاذ القدس، ولم تتخذ الجامعة العربية، ولا مؤتمر القمة الإسلامي العربي وعودهم وقراراتهم، وكان جهادهم كلمات، وقراراتهم مجرد نفاق لشعوبهم، لا تساوي المداد الذي كتبت به، ولم تفلح القرارات في جمع شمل العرب والمسلمين، والأهم من ذلك أن اليهود لم يأبهوا بهذه القرارات لأنهم تقريباً على علم بطبيعة القرار في الدول التي حضرت مؤتمر القمة الإسلامي، والأخرى التي مثلت في الجامعة، ولم يغب رد اليهود على جهاد الكلام في دول العرب والمسلمين.

فقد أخذت إسرائيل تسعى جاهدة من أجل تغيير طبيعة المدينة المقدسة، وإقامة المستعمرات فيها، وتهويدها. ففي ٦ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن في القدس أنه تم إنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة بين مدينتي القدس والخليل.

وفي غضون شهر مارس ١٩٨٠ أعلنت إسرائيل :

الاستيلاء على أراضي عربية في القدس الشرقية، مما حدا بمصر إلى اعلان ادانتها لقرار الحكومة الإسرائيلية، وأكدت في ١٤ مارس ١٩٨٠ أنها تعتبر أن هذه الإجراءات باطلة، وأنه لا بد من الحفاظ على الحقوق القانونية والتاريخية والروحية للعرب المسلمين في مدينة القدس.

وأخذت إسرائيل تلح في نقل مقر الحكومة الإسرائيلية إلى مدينة القدس. مما حدا ببريطانيا صانعة إسرائيل إلى انتقاد الحكومة الإسرائيلية، وأعلن اللورد «كارنجتون» وزير الخارجية البريطانية في ١٣ يوليو ١٩٨٠ أن الحكومة الإسرائيلية سوف ترتكب خطأ جسيماً، إذا ما قررت نقل مقرها إلى القدس، وقال إن إسرائيل لا تستطيع أن تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية التي يتعين على حكام تل أبيب أن يفتحوا باب التعاون معها.

ولم يتأخر رد إسرائيل على الإنجليز، أصحاب الفضل على إسرائيل، والسبب في وجودها.

وفي ١٣ يوليو ١٩٨٠ : شن «مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل هجوماً شديداً
اللهجة على تصريحات اللورد «كارنجتون» وزير خارجية بريطانيا، بشأن القدس وقال
«بيجين»، أن القدس كانت عاصمة لإسرائيل قبل أن تخرج لندن نفسها إلى الوجود» .
متتبع الصلف والغرور والتبجح، وعدم الاحترام لمشاعر العرب والمسلمين
وقراراتهم وإعلانهم الجهاد من أجل تحرير القدس الشريف!!

وفي الثلاثين من يوليو ١٩٨٠ : أقر الكنيست الإسرائيلي بشكل استثنائي عاجل
قانوناً جديداً عرف باسم : قانون أساسي : القدس عاصمة إسرائيل (٥٨٤١)
١٩٨٠ .

تقدمت بهذا المشروع النائب «جيئولا كوهين»، التي كانت عضواً في المنظمة
الإسرائيلية «ليجي» «عصابة شتيرن» قبل قيام إسرائيل، وأسست هذه النائب الحزب
اليمنى المتطرف «هتحياء» البعث، ونص البند الأول من القانون بعد التعديلات التي
أدخلت عليه، على أن القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة إسرائيل، وهي مكان
ومقر رئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

هذا وقد سبق للحكومة الإسرائيلية قبل اصدار هذا القانون وفي ٢٨ مايو ١٩٨٠
«أن وافقت على تخصيص ١,٨ مليون دولار، لتمويل بناء مستوطنة في الحى
المسيحي بالقدس الشرقية، وعمدت الحكومة الإسرائيلية إلى إقامة الحى اليهودى في
القدس الشرقية، لتكمل عملية التهويد الشاملة للمدينة، والحى اليهودى عبارة عن
حزام من العمارات الحجرية الشاهقة، من طرف الكنائس والبيوت المصطبية، في حارة
الأرمن من الجهة الغربية للقدس، إلى المسجد الأقصى في جانبها الشرقى، والهدف
من إقامة هذا الحى هو : ربط الحى اليهودى مع مجموعة من البؤر الاستيطانية
اليهودية، في كل أحياء وحارات المدينة القديمة، وصولاً في نهاية المطاف إلى السيطرة
على المدينة الشرقية»^(١).

وبعد إصدار قانون القدس عاصمة إسرائيل، هرع العرب إلى مجلس الأمن،
وغيضوا الطرف عن الجهاد وعن القرارات، وفي ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ وافق مجلس
الأمن على مشروع قرار، يقضى بتوجيه اللوم إلى إسرائيل، على إعلانها القدس

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٠١ يوليو ١٩٩٠ ص ٨٢٦، ٨٢٧ القدس وتعديلات السنوات العشر : مقالة الأستاذ
/ أحمد يوسف القرعى .

الموحدة عاصمة لها، ويدعو الدول التي لها سفارات في القدس إلى سحب سفاراتها من هناك.

وتوقع إسرائيل مصر في مازق مع العرب، لوجود اتفاق سلام بين الطرفين، وبالرغم من ذلك تصدر لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب المصري بياناً، تدين فيه التصرفات الإسرائيلية، وقراة الكنيست باعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

ويعلم «كورت فالدهايم» السكرتير العام للأمم المتحدة، في ٢١ مارس ١٩٨٠ أن قراة إسرائيل بالاستيلاء على الأراضي بالقدس الشرقية، يعرقل فرص البحث عن تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وفي ٩ نوفمبر ٨٠ : يبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة مجلس الأمن رسمياً رفض إسرائيل إلغاء القانون الأساسي، الخاص بجعل القدس عاصمة موحدة لها.

ولم تأبه إسرائيل بالعرب ولا بالدول الإسلامية ولا ببريطانيا التي صنعتها ولا بالأمم المتحدة التي شرعت وجودها.

ثم تعاود الجامعة العربية مرة أخرى ممارسة هوايتها في إصدار القرارات، بمناسبة إعلان إسرائيل أن القدس الموحدة عاصمة لها، وتعد الجامعة العربية اجتماعاتها في الدورة العادية ٦٤ في الفترة من ١٣ : ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ في تونس، وتبنى العديد من القرارات ويدور أهمها حول ضرورة (تحرير القدس)!!! وتطبيق مقاطعة اقتصادية سياسية، في مواجهة البلاد التي تقيم أو تحتفظ بسفارات لها في هذه المدينة^(١).

وكالعادة لم تفعل جامعة العرب شيئاً، ولم تبذل أى مساعي لتحرير القدس، ليتأكد للجميع أنها جامعة بلا مضمون، ولا قيمة لقراراتها، ولم يعمل الحكام العرب والمسلمون شيئاً لتنفيذ هذه القرارات، لفقدان القوة التنفيذية، وعدم قدرة الجامعة على تحقيق التضامن العربي.

وكالعادة أيضاً لم يتأخر رد اليهود على إعلان الجامعة تحرير القدس، ففي ١١ أبريل ١٩٨٢ اقتحم جندي إسرائيلي المسجد الأقصى بالقدس، وأطلق الرصاص دون تمييز على المصلين، وقتل وأصاب عدة أشخاص.

وفي يوليو ١٩٨٨ : أقر الكنيست الإسرائيلي قانون تطوير القدس، الذي يستهدف

(١) السياسة الدولية العدد ٦٣ يناير ١٩٨٦ - ص ٢٨٠

زيادة الاستيطان وتهويد المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في القدس.

وحتى علماء المسلمين قد حُفرت إسرائيل من شأنهم ولم تأبه بقدرهم واختلطت وحدة كوماندوز إسرائيلية في يولي ١٩٨٩ الشيخ «عبد الكريم عبيد»، أحد زعماء الشيعة من منزله بجنوب لبنان.

وسعيًا من إسرائيل إلى استفزاز المسلمين أصدر الكنيست الإسرائيلي قراراً في مارس ١٩٩٠ بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، حتى المقابر الإسلامية في مدينة القدس، أزالته السلطات الإسرائيلية الكثير منها وشيدت مكانها مباني ومترحات^(١).

ووضعت إسرائيل العرب والدول الإسلامية في حجمهم الحقيقي، خطلت علماءهم بطريقة مبهينة، وضمت القدس الشرقية إليها، وأزالته مقابرهم التي تضم رفات العظماء من العرب، بجانب رفات أبناء العرب، وأقامت فوقها المترحات، لتؤكد قدر هؤلاء الذين تبنا جهاد الكلام، وفشلوا في أن يكونوا على قلب رجل واحد، وأثبتت التجربة أن كل القرارات التي تصدر من العرب والمسلمين بخصوص القدس، لا يوجد جهة من الجهات تبني تنفيذها، لافتقاد العرب الأساس الصحيح للتضامن، وأن الهيئات التي تصدر هذه القرارات غير قادرة على صنع التضامن العربي الإسلامي، وأن الأسس التي قامت عليها هذه المنظمات غير سليمة ومرة أخرى وبعد كل هذا الهوان، شكل مؤتمر القمة الإسلامي لجنة، سموها لجنة القدس، وعين على رأسها الملك «الحسن الثاني» ملك المغرب^(٢) أكدت هذه اللجنة في ٨ أبريل ١٩٩٠ «أن مدينة القدس هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاصمة لدولة فلسطين، وطالبت اللجنة بوقف هجرة اليهود السوفيت لإسرائيل والمساعدات الأمريكية لتوطينهم وكلفت اللجنة الملك «الحسن الثاني» بزيارة الدول الخمس الكبرى، لحشد التأييد للمؤتمر الدولي حول السلام في الشرق الأوسط»^(٣).

(١) مشار إليه في جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٢.

(٢) في يوم ١٤ سبتمبر وبعد التوقيع على اتفاقية غزة أريحا في الولايات المتحدة الأمريكية بين حركة فتح وبين إسرائيل غادر رئيس وزراء إسرائيل «اسحق رابين» ووزير خارجيته شيمون بيريز الولايات المتحدة وتوجها سوياً ومعهما تابعوهم إلى المملكة المغربية ليلقاء الملك «الحسن» (رئيس لجنة القدس)، وأعلن رئيس وزراء إسرائيل في المغرب العربي أن الملك «الحسن» من أصدقاء إسرائيل، وله الفضل الأكبر في عملية السلام، التي تمت بين مصر وإسرائيل ١١١١.

(٣) السياسة الدولية العدد ١٠١ يوليو ١٩٩٠ الكشف التحليلي ص ٩١٥٤ للملكة المغربية.

وهكذا خفتت نيرات الجهاد من أجل تحرير القدس، ولم يكن أبسام العرب والمسلمين أصحاب الجامعة والمؤتمرات من أجل قدسهم إلا التوجه للدول الكبرى، من أجل المؤتمر الدولي للسلام، حتى يتم تخليص القدس الجريحة، وأسند هذا الأمر إلى الملك «الحسن»، الصديق الحميم لإسرائيل!!

ولم تفلح جامعة العرب في جمع شمل العرب من أجل تحرير القدس المحتل، الذي لازال يئن وتسمع أنيته السماء!!.

ويصبح قرار مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في لاهور بشأن القدس كالاتي: «يقرر المؤتمر مواصلة الجهاد في سبيل تحرير مدينة القدس الشريفة وصيانة مقدساتها...»

مجرد قرار غير قابل للتنفيذ، يقطع بعدم وحدة كلمة العرب وتفككهم، وعدم وحدة قادة المسلمين وتفككهم، وتظل القدس أمانة في عنق كل مسلم، وعلى رأسهم أصحاب القرار في العالم العربي والإسلامي.

قال تعالى :

«وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ». الآية (١٩٠) من سورة البقرة.

وقال :

«وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفَثْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُم وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ».

صدق الله العظيم. الآية ١٩١ من سورة البقرة.

ثانياً : لبنان وسوريا وإسرائيل وتصفية المقاومة الفلسطينية :

لم يمض وقت طويل على قرارات الجامعة العربية، بعد هزيمة ١٩٦٧ بخصوص المقاومة الفلسطينية، والتي ركزت على «العمل على انتقاذ القدس والمقدسات فيها» و«استمرار دعم المقاومة الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني، لمواجهة العدوان الإسرائيلي».

وتخيل البعض أن جامعة العرب تمسك بزمام الأمور في الأقطار العربية، وأنه بمقدورها جمع شمل العرب بعد الهزيمة القاسية، على أساس القومية العربية، والشعارات التي بات يطلقها العرب وفوجئ الفلسطينيون الذين اجتمعوا بالأردن - واعتقدوا أنها بلدهم الأخرى، التي تنطلق منها قواتهم لتحرير فلسطين - بأن حكام الأردن قد عقدوا العزم وبيتوا النية، على الخلاص منهم وتصفيتهم، فاهلاً ومرحباً بهم في الأردن، بدون سلاح وبدون قتال اليهود في الأراضي الأردنية، أما كفدائيين مقاتلين فإن الأردن لا يتسع لهم وعليه كان «أيلول الأسود».

ولم يجد أبناء فلسطين إلا صدر الجامعة العربية ليركئوا إليه، وينقذهم من ويلات التصفية والتككيل، وكان ما كان، وحدث ما حدث، ولم تفعل جامعة العرب لهم شيئاً، ولاقمة حكام العرب.

وتم تصفية المقاومة الفلسطينية في الأردن، وباتت الجبهة الشرقية لإسرائيل هادئة، ونعم اليهود بالامن والهدوء، وعملت الأردن ضد قرارات الجامعة العربية المتعلقة بفلسطين، ورحل أبناء فلسطين المقاتلون إلى سوريا ولبنان، يتلمسون الأخوة العربية والقومية العربية :

« شعب واحد، وتاريخ واحد، ولغة واحدة، ووطن واحد » !!

وانطلق أبناء فلسطين كالطوفان من سوريا ولبنان، ليحيلوا ليل اليهود إلى نهار، ونهارهم إلى ليل، في عمليات فدائية كلها جسارة.

ففي السادس من ديسمبر ١٩٧١ : ضرب الفدائيون الفلسطينيون ميناء إيلات بالصواريخ، وفي العاشر من نفس الشهر : قصف الفدائيون الفلسطينيون بالصواريخ مدينة نهاريا، على الساحل الفلسطيني شمال حيفا، وفي التاسع عشر من ذات الشهر : هاجم الفدائيون الفلسطينيون مستعمرة كيريات شمونة الإسرائيلية بالجليل الأعلى.

وفي الخامس من يناير ١٩٧٢ : وجهت المقاومة الفلسطينية ضربة جديدة للسلطات الإسرائيلية في منطقة تل أبيب، فجرت فيها قنبلتين : أولاهما في مدينة ناتانيا، والثانية في مدينة كفار سابا.

وفي السادس من يناير ١٩٧٢ : نسف فدائي فلسطيني مكتب البريد في دير البلح. وفي السابع من الشهر نفسه : قامت وحدات من المقاومة بهجوم على دوريات العدو في منطقة الخليل، ولقى رجل مخابرات إسرائيلي مصرعه في كمين نصبته المقاومة في الجولان.

وفي الخامس من فبراير ١٩٧٢ : ألقى الفدائيون قنابل يدوية على مجموعة من الجنود وحرس الحدود الإسرائيليين، وعلى مطاعم مدينة هولون، بجنوب تل أبيب.

وفي السادس من فبراير ١٩٧٢ : قام رجال المقاومة بسلسلة من الأعمال الفدائية الجريئة، في قلب مدينتي تل أبيب وحيفا، فنسف الفدائيون مبنى الحكومة في حيفا، بقنابل شديدة الانفجار، ودمروا ثلاثة محال تجارية في تل أبيب، وقاموا بهجوم مفاجئ بالقنابل اليدوية على مطاعم تل أبيب.

وبدأت إسرائيل في توجيه تهديداتها للحكومة اللبنانية بغرض منع المقاومة الفلسطينية من أراضيها وتصفيتيها. ولم تلتفت المقاومة الفلسطينية لهذه التهديدات، وفي مايو ١٩٧٢ : قام ثلاثة من اليابانيين العاملين في صفوف المقاومة الفلسطينية، بعملية هجومية في مطار اللد الإسرائيلي أدت إلى قتل وإصابة حوالي ١٠٧ أفراد، بينهم البروفيسور «كاتزير» كبير علماء الجيش الإسرائيلي.

وفي ١٩ سبتمبر ١٩٧٣ : انفجر طرد «قنبلة» في سفارة إسرائيل في لندن، وأدى الانفجار إلى قتل المستشار الزراعي بالسفارة، وإصابة زميله الذي كان سيخلفه في منصبه.

وفي ١٨ يناير ١٩٧٣ : أعلن متحدث عسكري إسرائيلي أن الفدائيين قاموا بأول هجوم لهم، منذ أربعة شهور من الأراضي اللبنانية، وأنهم أطلقوا قذائف الباروكا من جبل سريوس جنوب (خط الهدنة).

وفي ١٦ فبراير ١٩٧٣ : قامت وحدات من المقاومة الفلسطينية بعدة عمليات فدائية، في ضواحي تل أبيب في قطرة، على الطريق الرئيسي بين صفد، وفي قطاع غزة.

وعادت إسرائيل تهدد لبنان مرة أخرى، ففي ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ وجهت إسرائيل تهديداً جديداً إلى لبنان، قالت فيه بأنه إذا ما عاد الفدائيون إلى قواعدهم في الجنوب، فإن إسرائيل سوف ترسل وحدات عسكرية إلى المنطقة للقيام بعملیات ذات طابع دائم.

ولم يتأخر رد إسرائيل كثيراً بعد التهديد، وقام سلاح الجو الإسرائيلي بهجوم جوي مفاجئ، على منطقتي جنوب لبنان وشمال سوريا يوم ١٥ أكتوبر ١٩٧٢، وفي الثامن عشر من نفس الشهر وجه «إسرائيل جاليلى» وزير الدولة الإسرائيلي انذاراً إلى الحكومة اللبنانية، وطلبها بالعمل على وقف استخدام الفدائيين الفلسطينيين لأراضيها، كقاعدة لعملياتهم ضد إسرائيل ومصالحها، سواء في أوروبا أو في أي مكان آخر.

ويصبح بذلك أمام لبنان تهديدات إسرائيل باتخاذ اجراءات عدوانية ضدها، وقرارات الجامعة العربية، التي تطلب من الدول العربية دعم كفاح الشعب الفلسطيني، ودعم المقاومة الفلسطينية انطلاقاً من الواجب الوطني والقومي، واستناداً إلى القومية العربية التي أطلقها العرب في ذلك الوقت.

ولم تلتفت لبنان إلى قرار جامعة العرب، وكانت أكثر استجابة للتهديدات الإسرائيلية بضرورة تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان، وبالفعل حاكت لبنان مؤامرة للقضاء على الوجود الفلسطيني في أراضيها، أخذاً بالنصيحة الإسرائيلية، وسيراً على ذات النهج الذي اتبعه الأردن مع أشقائه الفلسطينيين في «أيلول الأسود».

وبدأت تصريحات السلطة في لبنان، تمهيداً لتصفية الوجود الفلسطيني في أراضيها «لبنان يعامل الفلسطينيين كما تعاملهم الدول العربية، لا أسلحة ولا مسلحون في المدن والضواحي، ومساواة مع اللبنانيين في الخضوع للقانون، ليس في لبنان نية تصفية» بل مجرد حرص على أن يعامل لبنان الفلسطينيين، لا كما تعاملهم بقية الدول العربية فحسب، بل كذلك كما تعامل الدولة اللبنانية رعاياها اللبنانيين، ونحن لانقبل أن تكون هناك دولة ضمن الدولة، أو أن يكون هناك مسلحون في المدن التي تنفذ وتطبق على المواطن اللبناني، مستغذ كذلك وتطبق على الاخوان الفلسطينيين، فإذا كان المواطن اللبناني يخضع للقانون، وينفذ القانون في حقه لدى ارتكاب أية مخالفة، فطبعاً أن يطبق القانون أيضاً على كل مخالف من الاخوان الفلسطينيين، ولا يجوز.

أن يكون المواطن اللبناني خاضعاً للقوانين، بينما الفلسطيني فوق القانون»^(١).

وهكذا عقدت لبنان العزم، وبيتت النية على تصفية المقاومة الفلسطينية من أراضيها، وفي ٢ مايو ١٩٧٣ نشبت فجأة معارك عنيفة في شوارع بيروت، بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، وبدأت طلقات الرصاص تقطع سكون بيروت، وترك أنهاراً من الدم على جبينها، وتتصارع الأشقاء وتضحك إسرائيل، وتبدأ مدفعية الجيش اللبناني في قصف مخيمات الفلسطينيين، ويصدر مجلس الوزراء اللبناني قراراً بإعلان حالة الطوارئ في البلاد، «نظراً إلى وجود عناصر تخريبية تعبت بأمن البلاد»، قرر المجلس إعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي اللبنانية. ويسأل الصحفيون الوزير اللبناني أمين الحافظ بعد أن أعلن عليهم قرار مجلس الوزراء بإعلان حالة الطوارئ: هل وضعت الحكومة اللبنانية يدها على هذه العناصر؟ فيجيب: إن هذا التدبير ليس موجهاً بالذات ضد أحد، إنه ضد العدو، وإن من يعبت بأمن البلاد في الوقت الحاضر هو العدو، وهو بصورة مباشرة أو غير مباشرة يتسنى إلى العدو الصهيوني.

ويعلن مجلس الوزراء اللبناني أيضاً تعيين «العماد اسكندر غانم» قائد الجيش حاكماً عسكرياً عاماً للبلاد، وأخذت وسائل الاعلام اللبنانية تصدر تعليمات للمواطنين «يرجى من المواطنين في بيروت وضواحيها إطفاء الأنوار، وملازمة مساكنهم، في انتظار ما سنذيعه فيما بعد. ويتحرك العرب بغية لمّ الشمل ورأب الصدع، ويعلن مجلس الوزراء المصري في يوم ٩ مايو ١٩٧٣ «أن مصر تندد بالمحاولات التي ترمى إلى تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان وتؤكد موقفها المؤيد تأييداً تاماً للمقاومة، وترسل مصر الدكتور «حسن صبرى الخولى»، للوقوف على حقيقة الموقف، والتوفيق بين أطراف النزاع ويتصل المبعوث المصري «بالعماد غانم» قائد الجيش اللبناني تليفونياً، لتحذره الوضع، ويبلغه العماد غانم «لا أستطيع الاستمرار - القوات الفلسطينية تتقدم نحو معسكرات الجيش ستقصف الطائرات تجمعاتهم بعد نصف ساعة. ويبلغه أيضاً أن المقاومة الفلسطينية لم ترسل ممثلها إلى اللجان المشتركة لاقرار اتفاق وقف القتال».

ويعاود المبعوث المصري الاتصال بالقائد العسكري للفدائيين الفلسطينيين «أبو الزعيم» ليعرف منه الموقف، خاصة بعد محادثته مع «العماد غانم» فيجيب القائد الفلسطيني بأسى ومرارة:

«أين هي قواتنا التي تستقدم؟ لقد حاولت مرتين مع بعض قواتي أن أذهب إليهم لتباحث لوقف إطلاق النار، ولكنهم وجهوا مدفعيتهم تجاهنا وقصفونا بالقنابل!!»

(١) أحداث الأزمة بين لبنان والمقاومة بقلم إحسان بكر السياسة الدولية العدد ٣٣ يوليو ١٩٧٣ ص ٦٥٢.

ولم تأبه لبنان بوساطة أحد واستشعر المبعوث المصري أن النية مبيتة لتصفية المقاومة الفلسطينية، وتخرج الطائرات اللبنانية لأول مرة لتقصّف مجمعات الفلسطينيين في لبنان، وتصيب قنابلها مساكن المدنيين اللبنانيين، في الفترة من ٧-٩ مايو ١٩٧٣.

وتكلم الزعيم الفلسطيني «ياسر عرفات» بمرارة قائلاً: «أليس غريباً أن يقاتل الجيش اللبناني الفدائيين وإسرائيل تحتفل بأعيادها في هدوء كامل؟ أليس غريباً أن يقتل الجيش مع الفدائيين، بدلاً من أن يتجه الاثنان رفقاء السلاح تجاه الجنوب حيث إسرائيل؟! ثم أليس غريباً أن يخرج الطيران اللبناني بطلقات مستمرة، ويقصف مخيمات الفلسطينيين، ويلحق بها الدمار، بل ويمتد الدمار، من قنابلته المتساقطة على بعض الأحياء المدنية في بيروت؟! هذه هي المرة الأولى التي يقاتل فيها الطيران اللبناني، ثم يكون لتصفية المقاومة الفلسطينية. إنها اليد الثالثة التي تريد تخريب كل شيء، ولن نسمح للمخطط أن يبلغ أهدافه»^(١).

ثم يعاود مجلس الوزراء اللبناني في ٢٣ مايو ١٩٧٣ اتعاقده برئاسة الرئيس اللبناني «سليمان فرنجية»، ويلقي المجلس حالة الطوارئ، التي كانت قد فرضت في أنحاء لبنان، ويذيع راديو لبنان في ٢ يونيو ١٩٧٣ بياناً، يعلن فيه أن الرئيس «سليمان فرنجية» قرر الإفراج - على مراحل - عن الفلسطينيين، الذين مازالوا في السجن، منذ اعتقالهم أثناء الاشتباكات، التي وقعت في شهر مايو بين قوات الجيش والمقاومة الفلسطينية، وذلك بمقتضى التفاهم الذي تم بين الرئيس «سليمان فرنجية»، والسيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا خلفت المعارك مرارة قاسية، بين أبناء فلسطين وحكومة لبنان، أضافها الفلسطينيون إلى المرارة التي خلفتها معارك «أيلول الأسود»، بين النظام الأردني والفلسطيني، لتسطر في صفحات التاريخ شرحاً آخر في جدار القومية العربية، التي بنيت على أسس علمانية، حتى أن أبناء فلسطين في هذه الفترة من التاريخ، أطلقوا على أنفسهم «الهنود الحمر» والمرارة تعتصرهم. عندما تأكد لهم أن كفاحهم لاسترداد أراضيهم يلقي عقبات جسيمة وخطيرة من أشقائهم العرب وأن جامعة العرب لم تستطع إنصافهم، وباتوا لا يأمنون على أنفسهم من أشقائهم.

(١) المرجع السابق ص ٦٥٣.

ولازالت أسرار ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٢ طى الكتمان، لم يجد الزمان إلا بالقليل منها، والذي تعارف عليه الناس من وسائل الإعلام، وتقارير المراسلين، وتصريحات المسؤولين، أما الحقيقة الغائبة وهي اليد الثالثة، التي كانت وراء هذا الأمر كله، والتي مهدت ودبرت له فلم تكشف وثائقها بعد، ولا يملك المرء حيال ذلك، وحتى يجود الزمان بهذه الأسرار إلا أن يذكر بحقيقة سبقت هذه المؤامرة بأقل من شهر، ففي ٩ أبريل ١٩٧٣ هاجمت قوات إسرائيلية بيروت وصيدا في وقت واحد، ففي بيروت هاجمت قوات المظلات الإسرائيلية عددا من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ومكاتب منظمات المقاومة، وبعض منازل قادتها.

وفي صيدا، هبطت وحدات بحرية إسرائيلية في الميناء، ووضعت قنابل انفجرت، وأشعلت حرائق في بعض المنشآت، وقد استشهد في هذه الحوادث ثلاثة من أبرز زعماء المقاومة الفلسطينية هم: «أبو يوسف»، و«كمال ناصر»، و«كمال عدوان» واثنا عشر آخرون من صفوف المقاومة والشرطة اللبنانية، وبعد مقتل القادة الثلاثة بأقل من شهر، حاولت تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان والتي باءت بالفشل بعد أن استشهد العشرات من أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني.

ولم تفعل منظمة التحرير شيئا للبنان ولا لفلسطين، لتضاف صفحة من صفحات التردى العربي، والفشل ضد المبادئ العربية المعلنة، من أجل تحرير فلسطين.

وعند انقضاء فلسطين مرة أخرى إلى لم الشمل وتضميد الجراح، وتحاملوا على أنفسهم وواضلوا نضالهم ضد اليهود، وعادت لهم الحياة بعد أن قامت القوات المصرية بعبور قناة السويس، في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وأحالت مواقع اليهود شرق القناة إلى جهنم، وقطعت فزاع إسرائيل الطويلة، وحطمت إلى الأبد أسطورة إسرائيل التي لاتقهر.

وواصل الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم، على طول الحدود اللبنانية، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ قصفوا مستعمرتي «شلومي» و«مندره» وأصدرت منظمة فتح في ٤ نوفمبر ١٩٧٣ بياناً، قالت فيه: «إن الهدف الإستراتيجي للثورة الفلسطينية، هو تحرير كل التراب الفلسطيني، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية فوق كل أراضي الوطن المغتصب».

وعاود الفدائيون الفلسطينيون هجماتهم على إسرائيل، ففي ١٣ يونيو ١٩٧٤

هاجموا مستعمرة شامير، على مسافة عشرة كيلو مترات من الحدود اللبنانية، وفي الخامس والعشرين من ذات الشهر قامت قوة فدائية فلسطينية بهجوم انتحاري على مدينة نهاريا الإسرائيلية، ودخلت في معركة ضخمة مع الجيش الإسرائيلي، استخدمت فيها طائرات الهليكوبتر والمدفعية الثقيلة، ووجه «اسحاق رابين» رئيس وزراء إسرائيل اثر هذه العملية إنذاراً إلى لبنان، يطالبه فيه بإبعاد جميع المنظمات الفلسطينية من أراضيه.

وبعدما بدأت إسرائيل في هجمات مستمرة على المواقع الفلسطينية، في جنوب لبنان والمخيمات الفلسطينية في بيروت، حتى مكاتب المنظمات الفلسطينية في مدينة بيروت، تعرضت لقصف صاروخي من تدبير إسرائيل، يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧٤، وقد ردت المقاومة الفلسطينية عليه بتفجير خمس قنابل يدوية في قلب تل أبيب.

وفي السابع عشر من يناير ١٩٧٥ اشتبكت القوات الإسرائيلية في معارك عنيفة، مع قوات المقاومة الفلسطينية، على مشارف عدة قرى جنوب لبنان، وذلك لليوم السادس على التوالي.

وفي الخامس والعشرين من فبراير ١٩٧٥ وقعت عدة انفجارات، في بعض مدن الضفة الغربية المحتلة لنهر الأردن.

وفي الخامس من مارس ١٩٧٥ هاجمت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين أحد الأحياء السكنية، الواقعة في قلب تل أبيب، واحتلوا بعد معركة بالمدافع الرشاشة والبزوكا والقنابل اليدوية، فندق سافوي.

وفي الرابع من مايو ١٩٧٥ قام الفدائيون الفلسطينيون، بنسف أحد المباني الخاصة بالمخابرات الإسرائيلية، في منطقة طريق الخليل غربي القدس.

وفي الخامس عشر من يونيو ١٩٧٥ اقتحمت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين، مستعمرة كفار يوفال ونشبت بينهم وبين القوات الإسرائيلية معركة حامية.

وفي الرابع من يوليو ١٩٧٥ فجرت وحدة فدائية فلسطينية، قنبلة زنتها ثلاثة وثلاثون رطلاً، في ميدان صهيون قلب القدس اليهودي، أدت إلى سقوط عدد من القتلى.

وفي الخامس من أغسطس ١٩٧٥ قصفت القوات الفلسطينية مستعمرة كريات شمونة الإسرائيلية، بالصواريخ.

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥ أعلن متحدث عسكري إسرائيلي، أن اشتباكات وقعت فى وسط الجولان، بين القوات الإسرائيلية ومجموعة من الفدائيين الفلسطينيين.

وفى ٢١ نوفمبر ١٩٧٥ أعلنت القيادة العامة للبحث الإسرائيلى، أن عدداً من الفدائيين الفلسطينيين قد تسللوا عبر خط وقف إطلاق النار، على الحدود السورية، وهاجموا مستعمرة فى الجولان.

وهكذا أثبتت الأيام لإسرائيل ضراوة الكفاح المسلح الفلسطينى، وفشل الأيدى الثالثة فى القضاء على المقاومة الفلسطينية فى جنوب لبنان، ولم ترتد هذه الأيدى عن طموحاتها فى القضاء على المقاومة الفلسطينية، وتخریب لبنان، وسادت الاضطرابات فى عدة مناطق فى شمال لبنان، فى أعقاب الاشتباك الذى وقع فى صيدا احتجاجاً على إلغاء امتياز الصيد هناك، لشركة بروتين التى يرأسها «كميل شمعون»، رئيس لبنان الأسبق.

وفى السابع من مارس ١٩٧٥ عمّ الإضراب العام لمدين لبنان الرئيسية، بعد الاشتباكات التى تمت بين المتظاهرين المسلمين وقوات الجيش اللبنانى.

وفى الخامس من يونيو ١٩٧٥ أصدرت وزارة الداخلية اللبنانية أوامر صارمة لقوات الأمن، بإطلاق النار على كل من يقاوم إزالة المتاريس من الشوارع، أو يرفض تسليم أسلحته وتجددت أعمال العنف بين الفدائيين الفلسطينيين، وحزب الكتائب اللبنانى، ولم تكن إسرائيل بعيدة عن الساحة اللبنانية، وفى خضم الصراع العنيف الذى وضعت بذوره فى لبنان، وروته، وظهر نبته حين خرجت طائراتها يوم ١٥ يونيو ١٩٧٥، لتضرب قرى جنوب لبنان، وقصفت مدفعيتها الثقيلة مناطق الجنوب اللبنانى، وتجددت أعمال العنف فى لبنان، فى الضواحي الجنوبية من العاصمة، يوم ٢٥ حتى تدهور الموقف الأمنى تماماً، يوم ٢٩ يوليو ١٩٧٥، بعد أن اتسع نطاق الاشتباك ليشمل طرابلس، ويخرج رئيس الوزراء اللبنانى عن صمته، ويعلن على الملأ يوم ٣ يوليو ١٩٧٥ اتهاماً لإسرائيل، بأنها مشتركة فى الاضطرابات الدامية، التى عاشتها بلاده على مدى الأيام السابقة، ويعود القتال بين المسيحيين والمسلمين مرة أخرى، ليشمل القرى على طول الطريق، المؤدى من بيروت إلى صيدا.

وتنهز الجبهة الداخلية اللبنانية، بعد انهيار الاتفاقات التى توصل اليها أطراف النزاع، ويتسع نطاق الاشتباكات وحوادث الاختطاف فى صيدا وطرابلس، وتتشب

المعارك بين قوات حزب الكتائب والقوات الفلسطينية، وتستمر الاشتباكات في كافة أنحاء بيروت، وينهار وقف إطلاق النار بين الفريقين، ويتصارع أطراف النزاع في لبنان، في محاولة للسيطرة على الأحياء العامة اللبنانية.

ودخلت لبنان في حرب أهلية شرسة استمرت سنوات طويلة، لا لشيء ولكن جزاءً وفاقاً على اخفاقها في طرد المقاتلين الفلسطينيين من لبنان، فكان جواب اليد الثالثة التي تحرك الأحداث في الخفاء، في منطقة الشرق الأوسط، هو محاولة تمزيق لبنان، وإغراقها في حرب أهلية، مستغلين طبيعة سكان لبنان، واختلاف ديانتهم.

وفي خضم هذه المعارك الطاحنة، التي يتقاتل فيها أبناء لبنان (الكتائب) مع الفلسطينيين، والمسلمون مع المسيحيين، تقف إسرائيل مهعدة محدرة سوريا من التدخل في لبنان، وفي ١٩ يناير ١٩٧٦ تعاود إسرائيل تحذيرها لسوريا، من التدخل في القتال في لبنان.

ولمَ لا تحذر؟ والمقاومة الفلسطينية تحترق في لبنان، ولبنان يتمزق أمام أعين الجميع، وتحاصر قوات الكتائب اللبنانية مخيم تل الزعتر الفلسطيني، وتمنع عن أبناء فلسطين الإمدادات، وتقف أمريكا وتحذر سوريا من التدخل في النزاع، ولكن تضيف في تحذيرها أيضاً أنها تحذر إسرائيل من التدخل في النزاع، وكان إسرائيل صاحبة شأن في أرض العرب.

وفي السادس من فبراير ١٩٧٦ أذيع رسمياً في لبنان، أن الرئيس اللبناني «سليمان فرنجية»، والرئيس السوري «حافظ الأسد»، قد وافقا على تسوية شاملة لانتهاء الحرب الأهلية في لبنان، وتنظيم التعاون الفلسطيني اللبناني، ولم يعلم أحد طبيعة هذا الاتفاق، وشروطه، وكيفية تنفيذه.

وفي السابع والعشرين من فبراير ١٩٧٦ - وبعد الاتفاق الذي تم بين الرئيس اللبناني والسوري - يتوجه إلى دمشق الملك «حسين» ملك الأردن، في ثامن زيارة لسوريا منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم يعاود الملك «حسين» ملك الأردن زيارته لسوريا، وفجأة يوم ٢٦ مارس ١٩٧٦ لإجراء محادثات عاجلة مع الرئيس السوري «حافظ الأسد»، حول تطورات الموقف في لبنان.

وفي الثالث والعشرين من شهر أبريل ١٩٧٦، يستقبل الرئيس السوري «حافظ الأسد»، «زيد الرفاعي» رئيس ووزار الأردن، الذي وصل إلى دمشق في زيارة قصيرة

ومفاجئة لسوريا، وبعد هذه الزيارات المتابعة والمفاجئة للملك الأردن وكبار المسؤولين فيه لسوريا، بدأت سوريا تتدخل عسكرياً في لبنان، وتحاصر مخيمات الفلسطينيين وقواتهم، وتمنع عنهم الامدادات، وكأن حكام الأردن أشلروا إلى حكام سوريا، بخلاصة تجربتهم مع الفدائيين الفلسطينيين في «أيلول الأسود»!!

وكالعادة وفي أول يونيو ١٩٧٦، تطلب منظمة التحرير الفلسطينية عقد مؤتمر عاجل لوزراء الخارجية العرب، لبحث التزاع بين منظمة التحرير والنظام السوري، وهنا تظهر بدايات اتفاق الرئيس السوري مع الرئيس اللبناني لحل الأزمة اللبنانية الفلسطينية، وكأن الرئيسين قد عقدا العزم، على تصفية المقاومة الفلسطينية في لبنان، كحل لمشكلة الفلسطينيين مع اللبنانيين!!

وفي الرابع من يونيو ١٩٧٦ تقطع القوات السورية طرق الإمدادات الرئيسية، لقواعد المقاومة الفلسطينية، على الخطوط اللبنانية الإسرائيلية، ويبقى الفدائيون بين القوات السورية، التي تقاتلهم وبين اليهود، ويتدخل العرب لوقف إطلاق النار بين العرب السوريين والعرب الفلسطينيين، وتخترق سوريا وقف إطلاق النار، وتشن الهجمات المتتالية على مواقع الفلسطينيين، في لبنان، ويدخل أبناء فلسطين المقاتلون، للمرة الثالثة دوامة التصفية الجسدية، ولكن هذه المرة على أيدي القوات السورية، حامية حمى العرب!. وتدور الأرض برأس «الهنود الحمر» أبناء فلسطين، وكأنهم أتوا من كوكب آخر، وكأنهم وسط اقوام لا يعرفون شيئاً عن الإنسانية أو الدين، أوحى عن القومية العربية التي اتخذوها عقيدة لهم، لجمع شملهم!!

وتهم جامعة العرب لإنقاذ أبناء فلسطين من ويلات التصفية، ويعقد مجلس الجامعة اجتماعاً طارئاً بمقر الجامعة، بالقاهرة يومى ٨ و٩ يونيو ١٩٧٦، لبحث الوضع المتدهور في لبنان، وقد اجتمع وزراء الخارجية العرب في جلسات مغلقة، وقدم السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطيني، مطالب المقاومة وهي :

- ١ - إصدار قرار بوقف العمليات العسكرية.
- ٢ - طلب سحب القوات السورية من لبنان.
- ٣ - ارسال قوات عربية مشتركة لحفظ الأمن والحفاظ على الثورة الفلسطينية.
- ٤ - تشكيل لجنة عربية للإشراف على وقف إطلاق النار.
- ٥ - سحب المبادرة السورية وأن تستبدل بها مبادرة عربية.

وقرر المجلس ضرورة وقف القتال في لبنان، وإرسال قوات عربية تحمل مسلح القوات السورية، وتضم قوات من الجزائر وليبيا والسعودية والسودان وسوريا وفلسطين، وتحمل محل القوات الموجودة هناك، وأجراء مصالحة شاملة بين الأطراف اللبنانية.

كما تم تشكيل لجنة ثلاثية، ضمت الأمين العام «محمود رياض»، ووزير خارجية البحرين، وممثل لبيبا، وتوجهت اللجنة يوم ٩ يونيو، لمقابلة الرئيس الأسد في دمشق، وعادت وقدمت تقريرها إلى المجلس.

وفور انتهاء جلسات مجلس الجامعة، تمت اجتماعات لتنفيذ قرار إرسال القوات العربية المشتركة إلى لبنان، واجتمع «محمود رياض» مع الفريق «على فهمي»، الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية لتكوين القوة وتنظيم عملها، إلا أن تنفيذ قرارات المجلس، واجه صعوبات بالغة وانتهى الأمر بالفشل في وقف القتال، أو تكوين القوة العربية المشتركة، أو إخراج القوات السورية من لبنان، ولم تصل هذه القوة إلا في ٢١ يونيو ١٩٧٦.

وفي ٢٣ يونيو، عقد مجلس الجامعة اجتماعاً، استمع فيه إلى تقرير من الأمين العام، عن المباحثات والمشاورات التي أجراها في لبنان وسوريا، ثم عاد مجلس الجامعة إلى عقد اجتماع طارئ في ٣٠ يونيو، بناء على طلب مصر، لبحث الموقف الذي ازداد تدهوراً في لبنان، بسبب الحصار المفروض على مخيم تل الزعتر الفلسطيني، ومخيم جسر الباشا، وقد عقدت هذه الجلسة على مستوى وزراء الخارجية، واقترحت مصر على المجلس إرسال لجنة موسعة إلى لبنان للإشراف على وقف القتال، وتم فعلاً تشكيل لجنة ثلاثية، ضمت وزيراً خارجية تونس والبحرين، والأمين العام للجامعة العربية، قامت بمباحثات بين دمشق وبيروت، في محاولة للتوصل إلى وقف القتال الدائر، ولكن هذه المبادرة أيضاً تعثرت تماماً، ولم يسفر عنها أي تقدم نحو التسوية^(١).

وهكذا فشلت جامعة العرب في انقاذ أبناء فلسطين، من التصفية في لبنان على أيدي القوات السورية، وبحل مفرد من جانب سوريا، وبعيداً عن جامعة العرب، وفي ٢٩ يوليو ١٩٧٦ وقّعت الحكومة السورية مع المقاومة الفلسطينية، اتفاقاً يقضي

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٤٦ أكتوبر ١٩٧٦ - المنظمات الإقليمية ص ٩٨٣.

بإنهاء القتال في لبنان، وقيام لجنة ريعية تضم اثنين من اللبنانيين، وسوريا، وفلسطيناً، وتشرف عليها الجامعة العربية، لتتولى الاشراف على وقف إطلاق النار، وتحريك قوات الأمن العربية، لاتخاذ مواقعها في المناطق العازلة بين القوات المتحاربة، ولم ينفذ هذا الاتفاق، حيث طلبت الحكومة السورية في السابع من أغسطس ١٩٧٦، تأجيل اجتماع اللجنة الرباعية إلى أجل غير مسمى، قبل ساعات من موعد اجتماع اللجنة الرباعية في شتورا، لتنفيذ وقف إطلاق النار، ووضع الاتفاق السوري الفلسطيني موضع التنفيذ.

وفشل الاتفاق والتفتت سوريا عن قرارات جامعة العرب، وعن الاتفاق الثنائي بينها وبين الفلسطينيين، وأخذت بنصائح حكام الأردن، الذين كثفوا زياراتهم لسوريا في هذه الفترة، وتشاوروا في ٢٩ يوليو ١٩٧٦ مع الحكام السوريين، لإعلان تكوين جيش فلسطيني، تحت قيادة «مصباح البديري»، يكون مستقلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، ويتألف من القوات الموجودة في الأردن وسوريا، وكان سوريا حاولت أن تستفيد من نصائح الأردنيين وتجربتهم، مع الفلسطينيين حول مذبحة «أيلول الأسود».

وبرزت إرادة حكام الدولتين (سوريا - الأردن) ملموسة للتعامل في مجريات الأمور، تدور حول التخلص من المقاومة الفلسطينية في لبنان، وإخضاع أبناء فلسطين لإرادة حكام الدولتين، إيماناً باستغلال المقاومة الفلسطينية في أغراض شخصية، والحيلولة بين أبناء فلسطين وكفاحهم من أجل تحرير كامل تراب فلسطين!!

وبدأت الخطوات التنفيذية للاتفاق الأردني السوري تتم على الأرض، وزادت صداقة الدولتين على حساب أبناء فلسطين، وفي الثامن من سبتمبر ١٩٧٦ يقوم ملك الأردن يرافقه «مُضر بدران» رئيس وزرائه بزيارة مفاجئة لسوريا، ولكن هذه المرة يشاركه في الزيارة مساعده رئيس الأركان، ورئيس المخابرات العامة الأردنية، وعقب هذه الزيارة مباشرة ترسل الأردن، في العاشر من ذات الشهر ألف جندي، ومائة دبابة أمريكية وبريطانية الصنع، لدعم القوات السورية في القطاعات الشرقية والجنوبية من لبنان.

وفي الثامن والعشرين من ذات الشهر، بدأت القوات السورية هجومها الشامل، على مواقع القوى الوطنية الفلسطينية في منطقة جبل لبنان، وفي الثاني عشر من أكتوبر ١٩٧٦ شنت القوات السورية هجوماً شاملاً، تعززه المدرعات والمدافع الثقيلة،

على مواقع القوات الوطنية والفلسطينية في مدينة صيدا، وذلك بعد مرور ساعات قليلة على إعلان التوصل إلى اتفاق مبدئي في ستورا لانهاء الحرب الاهلية في لبنان .

وفي السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٦ ساد الهدوء جيهاات القتال في لبنان على اثر اعلان «اتفاق الرياض» من اذاعات طرفى الحرب الاهلية، وفي الثالث من نوفمبر ١٩٧٦ تم إعداد الخطة الشاملة لاعادة الأمن والسلام إلى لبنان، وأعلن اللواء «محمد حسن غنيم» قائد قوات الأمن العربية، أن هذه الخطة ستطبق سلمياً اذا تجاوبت كل أطراف النزاع .

وبعد هذه المآسى التى تعرضت لها المقاومة الفلسطينية، فى لبنان على أيدى القوات السورية، تخرج إسرائيل عن صمتها شاكرة للأردن ولبنان وسوريا جهودهم، فى القضاء على أبناء فلسطين، ويعلن رئيس وزراء إسرائيل «مناحم بيجين» يوم الثامن من أغسطس ١٩٧٧ بأن بطاريات المدفعية الإسرائيلية، فتحت نيرانها على وحدات المقاومة الفلسطينية، فى جنوب لبنان لمساندة القوى اليمينية، فى القتال الدائر بين الجانبين هناك!! حتى يستحى العرب، ويعلموا أنهم كانوا مع اليهود فى خندق واحد، ضد أبناء فلسطين .

ويقطع الواقع العملى بفشل الجامعة العربية، فى جمع شمل العرب وتوحيد كلمتهم، أو الوصول بهم إلى الحد الأدنى، من الوفاق والتفاهم، ولم يؤت النهج العلمانى فى ميثاق جامعة العرب الوضعى، أية ثمرة من ثماره، حيث ان حكام العرب الذين وضعوا الميثاق، لم يستندوا إلى أى مبدأ من مبادئ الشريعة الاسلامية، عند وضع الميثاق، ولم يجعلوا الشريعة الاسلامية مصدراً رئيسياً لميثاق جامعة العرب، وانتهجوا النهج العلمانى، المستند إلى القومية العربية، والتي لم يصلوا بها إلى شئ يحافظون به على ماء الوجه .

واختلفت الأردن مع أبناء فلسطين، واختلفت لبنان مع أبناء فلسطين، واختلفت سوريا مع أبناء فلسطين، وبدلاً من دعم كفاح الشعب الفلسطينى، أرادوا السيطرة على قدرات الشعب الفلسطينى، وتوجيهها حسب نزعات الحكم فى كل دولة، ونسيت حكومات الدول الثلاث قول الله سبحانه وتعالى : «وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَتَّبِعُوا مَن تَشَاءُونَ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ» (٤٦) الإنفال .

وتنازع العرب مع أنفسهم، ولم يصير قادة الدول الثلاثة على البلاء، واستعجلوا أمرهم، وأعملوا القتل في أبناء فلسطين، بدلاً من دعم جهادهم وكفاحهم، وكان «أيلول الأسود»، كانت مذابح لبنان للفدائيين، ومذابح سوريا لهم، وتجلد بالصبر على البلاء أبناء فلسطين، حتى يحكم الله في أمرهم. ويقول تعالى: «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مَتَعْمِدًا فِجْزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا» (٩٢) النساء.

وذهبت ريح العرب، وغضب الله على حكام المواجهة الثلاث «الأردن وسوريا ولبنان» وتعلقت في أعناقهم أرواح أبناء فلسطين الشهداء الأبرار، فحيث لادين في السياسة يكون قتل الأشقاء، وقتل العزة والكرامة، وتكون الفرقة، وتهيار المبادئ والقيم والكرامة، ويذبح أبناء فلسطين على أيدي حكام العرب، «إنها السياسة» التي صنعها سقراط وأفلاطون وأرسطو وستالين ولينين، وغيرهم من أساطين أعداء العرب.

ويخرج أبناء فلسطين بما تبقى لهم من نبض في عروقهم، ليواصلوا الجهاد في أرض الأنبياء.

في الحادي عشر والثاني عشر من مارس ١٩٧٨ قام الفدائيون الفلسطينيون، بعملية فدائية على الطريق الساحلي، بين تل أبيب وحيفا، انتهت بتفجير أحد الأتوبيسات الإسرائيلية، بكل من فيها من ركاب، وقتل وأصيب حوالي ١٠٠ إسرائيلي.

وفي السابع من مارس ١٩٧٩ قامت عناصر فدائية فلسطينية بوضع قنبلتين داخل أتوبيسين سياحيين في تل أبيب، مما أدى إلى تدميرهما وإصابة ١٢ شخصاً.

وفي الخامس من إبريل ١٩٧٩ انفجرت قنبلة أمام مكتب بريد، في شرق القدس، أسفر عن إصابة ١٣ شخصاً، وتحطيم واجهات المتاجر المجاورة.

وفي الثاني والعشرين من ذات الشهر، قام أربعة من الفدائيين يتمون إلى «جبهة التحرير الفلسطينية» بشن هجوم على مستعمرة نهازيا الإسرائيلية، على الساحل الشمالي الإسرائيلي.

وفي الثاني من مايو - ١٩٨٠ لقي خمسة إسرائيليون مصرعهم، وأصيب أربعة

آخرون، بينهم ثلاثة في حالة خطيرة، في هجوم خاطف قامت به مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين، على مستوطنة بيت هداسا بمدينة الخليل.

وتأكد لإسرائيل أن أبناء فلسطين لن يرتدوا عن غايتهم في استرداد ترابهم الوطني، حتى ولو تأمر عليهم حكام الأردن ولبنان وسوريا، وظنت إسرائيل أنها تستطيع أن تجهز على البقية الباقية منهم، والتواجلة بأرض لبنان حتى تعيش في أمان، داخل الأرض التي اغتصبوها من العرب، وظن لبنان والأردن وسوريا أن إسرائيل لن تهاجم أراضيهم، لأنهم قاموا بدور فعال في محاولة القضاء على أبناء فلسطين، المقاتلين من أجل استرداد ترابهم.

أما أبناء فلسطين ففي العشرين من يوليو سنة ١٩٨١ أعلن «ياسر عرفات» أن الحرب قد بدأت بين إسرائيل والفلسطينيين، وطلبت منظمة التحرير الفلسطينية عقد اجتماع عاجل، لمجلس الدفاع العربي، لبحث العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في لبنان، وصدق ظن «عرفات» وخاب ظن الدول العربية الثلاث (الأردن ولبنان وسوريا)، وبدأت حرب إسرائيل ضد أبناء فلسطين.

وبدأ الغزو الإسرائيلي بغارات جوية كثيفة، على بيروت والمواقع الفلسطينية في لبنان، يوم الرابع والخامس من يونيو ١٩٨٢، وقامت يوم السادس من ذات الشهر بغزو شامل لجنوب لبنان براً وبحراً وجواً.

واستطاعت قوات الغزو الإسرائيلية الوصول إلى مشارف بيروت، يوم التاسع من ذات الشهر، ولم تابه بالوجود السوري في لبنان، ودمرت قواعد الصواريخ السورية في سهل البقاع شرقي لبنان، وفي العاشر من ذات الشهر طلبت إسرائيل من سوريا سحب قواتها من بيروت، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه حاصرت القوات الإسرائيلية المعازل الفلسطينية، غربي بيروت براً وبحراً وجواً، وتفتت قوة العرب.

أبناء فلسطين منهكون من حروب العرب معهم، وتكرار محاولات تصفيتهم، بمعركة الأردن ولبنان وسوريا، وحزب الكتائب اليسمي اللبناني يسطر اسمه في سجل المقاتلين ضد أبناء فلسطين، وينضم رسمياً إلى القوات الإسرائيلية، في ضرب معازل المقاومة الفلسطينية في غرب بيروت، يوم السادس عشر من يونيو ١٩٨٢، وكعادة العرب، تلجأ لبنان إلى مجلس الأمن الدولي لانقاذها.

ولم تنس إسرائيل سوريا ولم تقدم لها العرفان والجميل، على محاولتها التخلص

من الفدائيين في لبنان!! وإنما قامت الطائرات الإسرائيلية، في التاسع من يونيو ١٩٨٢ بقصف العاصمة السورية دمشق، وأسفر القصف عن خسائر مادية وبشرية، وترد سوريا على ذلك باستدعاء قوات الاحتياطى فى الجيش السورى، وإغلاق أجوائها.

ويعلن «مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل «أن إسرائيل ستسحب من لبنان، عندما يتم القضاء على الإرهاب، وإبعاد الفلسطينيين المسلحين إلى مسافة ٤٠ كم، داخل لبنان من حدود إسرائيل» وهكذا أعلنت إسرائيل أمام كل العالم، أنها أرادت من غزو لبنان التخلص من المقاومة الفلسطينية، بالضغط كما أرادت الأردن التخلص من المقاومة الفلسطينية، وكما أرادت لبنان، وكما أرادت سوريا.

ولكن إسرائيل عندما قتل أبناء فلسطين داخل لبنان، لاتفرق بينهم وبين أبناء لبنان وأبناء سوريا، واستشهد أبناء الجميع، واختلطت دماء شهداء لبنان وسوريا وفلسطين بنيران إسرائيل.

وتعلن إسرائيل فى ١٦ يونيو ١٩٨٢ أنه قد تم التفاهم مع الأمريكان، حول سبل إنهاء الحرب فى لبنان.

حتى يستحى العرب، ويعلموا أن قرار حرب لبنان اتخذته إسرائيل، بعلم من الأمريكان، ويتخطيط مشترك من الجانبين، وأن سبل إنهاء حرب لبنان تم الاتفاق عليها، بين اليهود والأمريكان، فقد كانت الغاية الخلاص من الفدائيين، حسب ما أعلن «بيجين» وطريقة إنهاء الحرب أعلنها أيضاً «بيجين»، ففي السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٢، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً فى شكل اقتراح، يطالب جميع الفدائيين بالاستسلام وتسليم أسلحتهم للجيش اللبناني، ومغادرة بيروت، وتأمين خروجهم إلى سوريا، ودخول الجيش اللبناني إلى بيروت الغربية، على مسمع ومرأى من أمة العرب والمسلمين، تطلب إسرائيل إنهاء الوجود الفلسطينى فى لبنان بالقوة.

ويهرع لبنان إلى جامعة العرب، وكذلك أبناء فلسطين، طالين العون والمدد، لأن للعرب جامعة صنعت لدعم التضامن العربى، وبين أعضائها اتفاقية للدفاع المشترك!!

وظن أبناء فلسطين أن العرب هذه المرة سيهيون لنجدتهم، ظناً منهم أنهم استوعبوا

درس ٤٨ و ٦٧، وعلى الفور تستجيب جامعة العرب «ويعقد وزراء خارجية العرب اجتماعاً، فى الفترة من السادس والعشرين حتى السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٢ لبحث الغزو الإسرائيلى للبنان، وأسفر الاجتماع عن تشكيل لجنة وزارية محددة، لمتابعة الموقف والعمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بشأن الانسحاب الإسرائيلى من لبنان»^(١).

إنها سخرية القدر من الذين استهانوا بأبناء فلسطين، وأرادوا الخلاص منهم، فلو أنهم تركوهم على قوتهم وتعاونوا معهم، وأصبحوا جميعاً كالبنيان المرصوص، ما جرؤت إسرائيل على غزو لبنان!!

ولكنهم ضربوا أبناء فلسطين فى الأردن وأنهكواهم، وضربتهم سوريا ولبنان فى أرض لبنان، وأنهكت لبنان أبناء فلسطين، وعندما علمت إسرائيل بالفرقة والعداء والجفاء وثيقت من ذهاب ريحهم، غزتهم بقواتها، ولم يستطيعوا ردها، وطلبوا المدد من جامعة العرب فلم تجيبهم!!

ويعيد «عرفات» ذكرى أشقائه فى الكفاح، عندما كانوا يصدرون النداءات للعرب المسلمين، قبل ٤٨ لإنقاذ فلسطين، ويناشد «عرفات» الدول العربية يوم ١٢ يوليو ١٩٨٢ إرسال قوات للقتال إلى جانب الفلسطينيين فى لبنان، ولم يستجب له أحد، ولكن ترد ليبيا يوم ١٥ يونيو ١٩٨٢، وتعلن على لسان قائدها الرئيس «معمر القذافى»، «بعدم إمكانية قيام ليبيا بعمل عسكري فى الجبهة الشمالية» (لبنان) لأسباب جغرافية!!

وفى نفس اليوم دعت ليبيا إلى عقد قمة عربية عاجلة، لاتخاذ اجراءات، لإرغام إسرائيل على الانسحاب من لبنان، وممارسة ضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى الثانى عشر من يونيو ١٩٨٢ هددت ليبيا بقطع علاقاتها بالدول العربية الأخرى، إذا لم تعلن هذه الدول عن موافقتها على عقد مؤتمر قمة، لبحث الأزمة اللبنانية، ولم يفعل أحد شيئاً لأبناء فلسطين.

(١) السياسة الدولية العدد ٧٠ أكتوبر ١٩٨٢ ص ١٠٤٥.

وعلى الجانب الآخر، وفي الرابع من يوليو ١٩٨٢ رفض مجلس الوزراء الإسرائيلي إبقاء أى وجود سياسى أو عسكرى أو تنظيمى فلسطينى فى لبنان، بينما أحكمت القوات الإسرائيلية حصارها حول بيروت الغربية.

ويصبح القضاء بيد اليهود، اتفقوا مع الأمريكان، وخططوا ونفذوا، وتراجع العرب وحاصروا بيروت، وضربوا المواقع الفلسطينية فى كل لبنان، وحاصروها، وأصبح مجلس وزرائهم هو الذى يقضى فى أمر الفلسطينيين فى لبنان، والعرب لم يتحركوا ولم يفعلوا شيئاً، وانتظروا حلّ الأمر عن طريق الشرعية الدولية «منظمة الأمم المتحدة» التى أهلت فلسطين لليهود!!

وتقترح أمريكا إجلاء المقاومة الفلسطينية من بيروت، تحت اشراف الاسطول السادس الأمريكى!!

ونخاب ظن «ياسر عرفات» بالعرب، وطالب فى ١٤ يوليو ١٩٨٢ باجراء مفاوضات مباشرة، بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية لتسوية الأزمة.

وأعلن امكانية التعايش بين دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية، وقال للعالم ان المنظمة لاترغب فى إبادة إسرائيل، ووقع «عرفات» وثيقة بالاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، بشأن الشرق الاوسط، وتهكم عليه إسرائيل، وتعلن أنها حيلة دعائية!!

قادة المقاومة يريدون انقاذ ماتبقى من أبناء فلسطين فى لبنان، بعد أن غلّقت أمامهم الابواب من العرب الأشقاء، وبعد أن أجهز عليهم اليهود، وينتظرهم الاسطول السادس الأمريكى فى البحر على بعد أميال قليلة!!

وفى ظل هذا الجلو الكتيب، والتردى العربى الذى لم يسبق له مثيل على مر التاريخ، وعدم وجود بصيص أمل لدى الفلسطينيين، فى إمكانية دعم عربى لهم، يدعو «القذافى» فى الرابع من يوليو ١٩٨٢ قادة المقاومة الفلسطينية إلى الانتحار!! ويطالبهم بعدم التفاوض إلا مع اللبنانيين فقط، وفى السابع والعشرين من يوليو تعتقد منظمة التحرير الفلسطينية الحكومة الليبية، لعدم اسهامها بشئ فى المواجهة مع إسرائيل.

ولم يبق هناك من سبيل أمام أبناء فلسطين، إلا التفكير فى الانسحاب من لبنان، بعيداً عن أراضيهم، لأن النصيحة بالانتحار لن تحرر لهم فلسطين، وقد يصادفون يوماً يستطيعون فيه العودة إلى أراضيهم، مقاتلين بطريقة أو بأخرى.

وتدخلت مصر لحل الأزمة اللبنانية فى نطاق الطريق الوحيد الموجود لحل هذه الأزمة، حسب الواقع الذى كانت عليه، وهو إبعاد الفلسطينيين عن لبنان، وتمت مشاورات مصرية فرنسية بريطانية فى باريس، وبرز مشروع مصرى فرنسى لحل الأزمة، وتباحثت مصر مع الفلسطينيين، ورحب رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالجهود المصرية المبذولة لفك الحصار عن بيروت، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى للبنان، فالحكومة اللبنانية قد طلبت، عن طريق مندوبها فى الأمم المتحدة، بانسحاب القوات الإسرائيلية، وقوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، وأبلغت لبنان رسمياً الجامعة العربية والأمم المتحدة أنها لن تجدد فترة عمل قوات الردع العربية فى لبنان، ومجلس وزراء إسرائيل قد طالب بطرد أبناء فلسطين المسلحين من لبنان، وأمريكا قد طلبت ذلك، أى أن الجميع عقدوا العزم وبيتوا النية على الخلاص من أبناء فلسطين فى لبنان.

وفى السابع عشر من يوليو ١٩٨٢ أكد متحدث حكومى لبنانى أن أساس الحل الشامل للمشكلة اللبنانية، هو إجلاء المقاومة الفلسطينية من لبنان، ولم يترك الجميع أمام المصريين إلا طريقاً واحداً للسير فيه، وهو التفاوض من أجل تمكين أبناء فلسطين من ترك لبنان، وعليه كان المشروع المصرى الفرنسى.

ويعد أن اطمأن الأمريكان أنه لا خيار أمام أبناء فلسطين، إلا طلب تمكينهم من ترك لبنان، كلف الرئيس «ريجان» مبعوثه «فيليب حبيب» فى الثانى والعشرين من يوليو ١٩٨٢ بالتوجه إلى سوريا وإسرائيل ومصر والسعودية، لاستكمال جهوده لحل الأزمة اللبنانية سلمياً. وطلب مبعوث أمريكا من «عرفات» توقيع وثيقة لالبس فيها ولاغموض، تنطق بالاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، ووقع لهم «عرفات» على ما أرادوا وبارك البيت الأبيض هذه الوثيقة.

ووضع المبعوث الأمريكى جدولاً زمنياً للانسحاب من بيروت، مقابل رفع الحصار الإسرائيلى عن المدينة، ويعد كل هذا الاذعان للشروط الأمريكية الإسرائيلية، ويعد هذا التخاذل العربى المهين، وانفراد الأمريكان واليهود بمنظمة التحرير الفلسطينية،

واستجابة المنظمة لسلام الأمريكان، أمام مبعوثهم «فيليب حبيب»، وبعد موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على الجدول الزمني للانسحاب، قامت مباشرة، وفي أول أغسطس ١٩٨٢ القوات الإسرائيلية بهجوم واسع النطاق من البر والبحر والجو على القطاع الغربي من بيروت، وفي اليوم نفسه أعلن متحدث عسكري فلسطيني أن الطائرات الإسرائيلية قامت بـ ١٧ طلعة جوية على بيروت الغربية، وألقت ٥٠٠ قنبلة واستخدمت القنابل العنقودية والقنابل المحرمة دولياً.

حتى يتذكر العرب الباحثون عن السلام مع اليهود، والباحثون عن التطبيع مع أعداء السلام، أن اليهود لا عهد لهم ولا وعد ولا ميثاق، وأن ما أرادوه عند بداية الغزو قد حققوه، عن طريق السلام، بمعرفة «فيليب حبيب».

وفي الحادى والعشرين من أغسطس ١٩٨٢ بدأ المقاتلون الفلسطينيون مغادرة بيروت، تنفيذاً للاتفاق الذى توصل إليه المبعوث الأمريكى «فيليب حبيب». ويمكن للمرء أن يقول أن التردى العربى، والمهانة والذل التى لحقت بالعرب، نتيجة لغزو اليهود للبنان، لم يسبق لها مثيل، حتى فى هزيمة ١٩٦٧، وأن مغادرة «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، متجهاً إلى اليونان يوم ٣٠ أغسطس ١٩٨٢، تشكل وصمة عار فى جبين كل الدول العربية الموقعة على ميثاق جامعة الدول العربية، والتى فشلت فى تقديم الدعم والعون والمدد للمقاومة الفلسطينية، فى الأراضى العربية والفلسطينية، ولم تستطع حمايتها، وأثبتت للتاريخ أن أبناء فلسطين هم وحدهم أصحاب الباع الطويل فى الكفاح ضد الغزاة اليهود.

وبكل تواضع وأدب لم يجد أبناء فلسطين وسيلة للتعبير عن المرارة والأسى، إلا الانتقاد أو توجيه اللوم : ففي الرابع عشر من أغسطس ١٩٨٢ انتقد «صلاح خلف» نائب زعيم حركة فتح، موقف الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الجنوبية من الغزو الإسرائيلى للبنان.

وخرج المقاتلون الفلسطينيون من بيروت، ويتم ترحيلهم إلى بعض الدول العربية، التى وافقت على استقبالهم، ورفضت دول عربية أخرى استقبالهم، ومنها سوريا، ووافقت حكومة لبنان على الخطة الأمريكية.

ويبقى فى لبنان القلة القليلة من أبناء فلسطين المقاتلين، وأهلهم وذويهم فى مخيمات اللاجئين، وأرادت سوريا التخلّص من الموالين منهم «لعرافات»، ولم تر

سوريا حرجاً في أن تقصف مدفعيتها الفلسطينيين الموالين لعرفات، في طرابلس - من البر - في ذات الوقت الذي كانت تقصفهم فيه إسرائيل من البحر، ليسجل التاريخ مرات ومرات يوم ١٥، ١٦ ديسمبر ١٩٨٣ قصفاً عسكرياً إسرائيلياً سورياً لأبناء فلسطين، ولم تستح سوريا، وتهاجم قواتها يوم ١٥ نوفمبر ١٩٨٣ مخيم البداري للاجئين الفلسطينيين، ومدينة طرابلس اللبنانية، ضد الفلسطينيين الموالين «لياسر عرفات»، بعد أن سقط في أيديها مخيم نهر البارد، والذي أعلن «ياسر عرفات» عن سقوطه يوم السادس من نوفمبر ١٩٨٣، وسقط أيضاً مخيم البداري الفلسطيني، في أيدي المنشقين عن «عرفات»، والذين تدعمهم سوريا وليبيا.

وأمام هذا الهلاك على أيدي الأشقاء، وافق «ياسر عرفات» في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٨٣ على اتفاق لوقف المارك في طرابلس، وخروج جميع المقاتلين الفلسطينيين منها، مع الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية.

ليسدل الستار على المقاومة الفلسطينية في لبنان، والتي أجهزت سوريا على آخر معاقبتها، بعد أن أخرجت إسرائيل تحت سمع وبصر العرب أبطال الكفاح الفلسطيني منه، ليعتقد أعداء الحياة أن إسرائيل سوف تنهأ بالاً وتعبث في الأرض فساداً، أمانة في حدودها التي احتلتها.

ولكن غاب عن جميع هؤلاء أن للكون الهأ هو الحق سبحانه وتعالى، يعيد أبناء فلسطين إلى أرض الأنبياء، ويخرج من أبنائها أطفالاً صغاراً وشباباً لم ييلفوا الحلم، يعلمون إسرائيل والعرب دروساً في العزة والشهامة والكبرياء، ويضربون اليهود بالحجارة، وكأنهم «طير أبابيل» وتبدأ انتفاضة فلسطين، في قلب فلسطين، بعيداً عن الدول العربية التي صنعت سباج أمن حول إسرائيل، ويعلم هؤلاء الأطفال أجيالاً جديدة من العرب الشجاعة والجهاد، ويخرج من أبناء لبنان التي اعتقدت إسرائيل أنها أمانة لهم جيشاً جديداً، يبحث عن الموت كبحت اليهود عن الحياة «حزب الله» ليتغير مجرى الصراع في الشرق الأوسط من العلمانية إلى صراع جديد، لم تألفه إسرائيل.

وصلى الله اذ يقول :

«يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ وَكُوِّنَ الْكَافِرُونَ» (٣٢) التوبة.

* صفحة بيضاء فى سجل الصراع بين العرب وإسرائيل - حرب ١٩٧٣ :

لم تَمكّن الظروف أبناء مصر البواسل من مواجهة اليهود فى ١٩٦٧، فعندما فاجأت إسرائيل القيادة المصرية بتدمير كافة المطارات المصرية، وفقدت مصر غطاءها الجوى فى ١٩٦٧، وارتبكت القيادة المصرية، وأصدرت - على غير المألوف - أوامرها للقوات المصرية بالانسحاب من سيناء، مخالفة بذلك أدنى الأصول الحربية المتعارف عليها، وكان هذا القرار هو السبب الرئيسى والمباشر فى فقد سيناء، واستشهاد الآلاف من خيرة أبناء مصر على أيدي اليهود الملاحين.

ولم يكن هذا الأمر بالنسبة للمصريين هيناً أو يسيراً، وإنما كان كارثة بكل المقاييس والمعايير، ذاق طعمها كل أسرة فى الوطن المصرى، فما من مواطن مصرى إلا وفقد من جراء ذلك ابناً له أو أخاً أو قريباً.

وتأكد للمصريين جميعاً الخطر الصهيونى الجسيم، الذى تشكّله إسرائيل على سلامة التراب المصرى، وعلى سلامة الشعب المصرى. وشكل وجود أجزاء من التراب المصرى تحت الاحتلال الصهيونى نقطة سوداء فى سجل العزة المصرية والكبرياء المصرى، بكل المقاييس والمعايير.

وكان الإعداد لحوم اللقاء مع اليهود منذ أول يوم فقدت فيه مصر سيناء، بصرف النظر عن الرعونة والإهمال الجسيم الذى تمتعت به القيادة المصرية فى حرب ١٩٦٧، فالكل وطنى مصرى يحب أرضه وترابه الوطنى ويقدمه، ولم يكن يتصور أبداً لدى أى مواطن مصرى، مهما كانت ميوله الفكرية، أن يظل شبر واحد من ترابه الوطنى تحت الاحتلال اليهودى.

ومن هنا كان الإعداد لتحرير سيناء من يد اليهود الملاحين، ولم يكن أبناء سوريا أقل وطنية من أبناء مصر، بل كانوا على ذات الشاكلة، وكان الإعداد لذلك من الأموال المصرية الخالصة، وبالخبرة المصرية الخالصة.

بالرغم من الظروف الصعبة التى كانت عليها معظم الدول العربية، والتى غمّلت فى صراع دائم على السلطة، وأزمات واضطرابات داخلية، جعلت معظم هذه الدول تهتم بظروفها الداخلية، وصرفت النظر عن واجبها الوطنى، وأكدت هذه الظروف عدم اهتمام معظم الدول العربية بقرارات الجامعة العربية، بل وتنصلها من الالتزام بها، وأضحت مشكلة فلسطين مشكلة شخصية بين اليهود ودول المواجهة وأبناء فلسطين،

وحاولت بعض الدول حل هذه المشكلة بمجهوداتها الفردية، بعيداً عن الإجماع العربى، أو التزام باطار عربى واحد، بالضغط كما فعلت الأردن مع إسرائيل، والتي تبلور موقفها فى مشروع الملك «حسين».

ويمكن القول بأن معركة ١٩٧٣ لم تكن الغاية منها تحرير فلسطين، لأن هذا الهدف أصبح طبقاً للواقع العربى الذى امتاز بالتفكك وعدم الترابط مجرد ماض أو ذكرى، لا تقوى عليه دولة واحدة أو عدة دول بعيداً عن الاجماع العربى، وبالفعل لم يكن هناك اجماع عربى من ناحية الواقع، بل كان فقط من الناحية النظرية المجردة، طبقاً لقرارات لم يكتب لها النجاح، ولم تكن قابلة للتنفيذ.

وبالقطع كان مستحيلاً على مصر أن تنتظر هذا الاجماع العربى حتى يجرى وترك أرضها محتلة، وهى أكبر دولة عربية وصاحبة أقدم حضارة فى التاريخ!! خاصة وأن المحتل هم أرذل العباد من شتات الأرض، وهم اليهود الذين أخذوا يتجحون بعد ٦٧ بأقاويل، وتناولت ألسنتهم، وزعموا أنهم أصحاب الذراع الطويلة، وأصحاب الجيش الذى لا يقهر.

هذا وقد تكررت بذاءات اليهود فى حق العرب بعد ١٩٦٧ :

ففى فبراير ١٩٦٨ أصدر وزير الداخلية الإسرائيلى بياناً، يقول فيه أن سيناء وغزة والضفة الغربية للأردن والمرتفعات السورية تعتبر مناطق إسرائيلية، وليست مناطق للعدو.

وتكررت اعتداءات اليهود على المناطق المدنية بمدينة السويس والإسماعيلية وبورسعيد، وأدى ذلك إلى استشهاد مئات المدنيين من المدن الثلاث، ولم تكف إسرائيل بذلك، وارتكبت أبشع الجرائم فى حق أطفال مصر، عندما أغارت طائرات الفانتوم المصنوعة فى أمريكا على محافظة الشرقية، وقصفت مدرسة «بحر البقر» الابتدائية، وقتلت ثلاثين طفلاً وطفلة فى سن الزهور، وأصاب ٣٦ آخرين، وأصاب أحد عشر مدنياً من العاملين بالمدرسة، ولارالت محافظة الشرقية تحتفظ بآثار هذا العدوان فى معرضها، حيث يجد المتسبح لهذا الأمر آثار الدماء على ملابس التلاميذ وحقائبهم المزقة وكتبهم التى اختلطت بدمائهم الطاهرة الزكية، والتى لارالت موجودة حتى الآن.

وطالت يد الغدر فى مارس ٦٩ الفريق «عبد المنعم رياض» رئيس أركان حرب

القوات المصرية، حيث استشهد البطل في الخط الأمامي للجبهة، أثناء المعركة التي نشبت مع قوات العدو الإسرائيلي على طول الجبهة.

وقامت إسرائيل بإذلال العرب في الأراضي المحتلة، وزادت على ذلك برفضها في سبتمبر ٦٨ رسمياً قرار مجلس الأمن، الخاص بإيفاد مبعوث دولي للتحقيق في أحوال العرب بالأراضي المحتلة حتى الطائرات المدنية لم تسلم من غدر اليهود، ففي فبراير ١٩٧٣ هاجمت الطائرات الإسرائيلية طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وهي قادمة من بنغازي إلى القاهرة، وأسقطتها داخل الأراضي المحتلة في سيناء، واستشهد فيها ١٠٦ من الركاب العرب^(١).

وبالرغم من كل هذا الطغيان والفساد في الأرض، وبالرغم من صدور القرارات الدولية التي تدين احتلال اليهود لسيناء، وقف «هيوم» وزير خارجية بريطانيا ورجوز وزير خارجية الولايات المتحدة خلال محادثتهما في لندن، وأعلنا أنهما قد اتفقا على عدم قيام الدول الكبرى بفرض تسوية سلمية على إسرائيل، أي أن الدول الكبرى قد أعطت لإسرائيل الضوء الأخضر للإفساد في الأرض، والتهماء أرض العرب.

ولم يكن كل ذلك بالأمر الهين على أبناء مصر، رغم وقوف زبانية الشر في العالم خلف اليهود، وتخاذل العرب، واحتلالهم وذهاب ريحهم، واعتمد أبناء مصر على الله سبحانه وتعالى.

وفي السادس من أكتوبر ١٩٧٣ نجحت القوات المسلحة المصرية في عبور قناة السويس إلى سيناء، وتمكنت بعد عملية اقتحام ناجحة أن تستولي على الجزء الأكبر من الشاطئ الشرقي للقناة، وسقطت في أيدي القوات المصرية نقاط العدو الإسرائيلي الحصينة واستحكاماته.

وشهدت ميادين القتال مع العدو في سيناء والجولان أعنف المعارك البرية والجوية، وصفتها وكالة «اليونايتد بريس» بأنها أكبر معارك الدبابات في العصر الحديث، وتحولت معارك الدبابات في سيناء إلى أكبر صدام باوتخاذل العرب، واحتلالهم وذهاب ريحهم، واعتمد أبناء مصر على الله سبحانه وتعالى.

وفي السادس من أكتوبر ١٩٧٣ نجحت القوات المسلحة المصرية في عبور قناة

(١) لم يفعل مجلس الأمن الدولي شيئاً لإسرائيل لإسقاطها الطائرة المدنية الليبية في سيناء، ولم يحدث أي رد فعل أمريكي بريطاني حول هذا الموضوع، ووقفت أمريكا مع إسرائيل في المحافل الدولية، أما أزمة لوكربي فقد أقيمت أمريكا وبريطانيا وفرنسا لها الدنيا رغم عدم وجود أدلة في حق ليبيا، ولأسف وقت الدول العربية مع الباطل، ونقلت القرارات الدولية ضد ليبيا العربية المسلحة!!

السويس إلى سيناء، وتمكنت بعد عملية اقتحام ناجحة أن تستولى على الجزء الأكبر من الشاطئ الشرقى للقناة، ومنقطت في أيدي القوات المصرية نقط العدو الإسرائيلي الحصينة واستحكاماته.

وشهدت ميادين القتال مع العدو في سيناء والجولان أعنف المعارك البرية والجوية، وصفتها وكالة «اليونايتد بريس» بأنها أكبر معارك الدبابات في العصر الحديث، وتحولت معارك الدبابات في سيناء إلى أكبر صدام بالدبابات في تاريخ الحروب في العالم، يدور فيه القتال بمئات الدبابات، والعربات المدرعة، وبطاريات المدفعية، والصواريخ المضادة للدبابات، وكذلك الطيران والدفاع الجوي.

وحاولت أمريكا انقاذ اليهود، ولكن دون جدوى، ودفعت أمريكا بطائرات استطلاعها لتطير فوق الأجواء المصرية على ارتفاعات شاهقة، وصلت ٢٥ كيلو متراً، وبسرعة خاطفة تعادل ثلاث مرات ونصف قياساً إلى سرعة الصوت، ولكن دون جدوى.

واستطاعت القوات الجوية أن تدك مركز القيادة الإسرائيلية في سيناء، وتقاتل الطائرات الإسرائيلية، وقطعت ذراع إسرائيل الطويلة، وإلى غير رجعة، وأحال أبناء مصر سبت بنى إسرائيل إلى يوم حزين، أشد حزنًا من انتكاسة يونيو ١٩٦٧، والتي حصل عليها اليهود دون قتال، مستندين إلى رجوة القيادة المصرية في ذلك الوقت، وكان ألم إسرائيل شديداً، وعادله في الشدة ألم الأمريكان.

وكان لصوت السلاح صدى آخر غير صدى قرارات القمة العربية، التي دأب العرب على الاعداد والتجهيز لها بعد الهزيمة وقبل الحرب، حيث كانت فقط قرارات غير قابلة للتنفيذ، أما الحرب فكان لصدها قرارات دون ترتيب أو اعداد أو تجهيز، وصادفت التزامات من جانب الدول العربية، فالكمل يميل إلى النصر، ولكن يفترق الطريق بينه ويفضله، ويجد من حوله عشرات المريدن الذين يضلونه عن طريق النصر، ويزنون له السير في طريق الابتعاد، أو الرضاء بالواقع حتى ولو كان ذليلاً.

وعلى الفور، وفي السودان، قررت نقابة عمال البترول والمناجم مقاطعة شركات الطيران الاميريكية التي تتوقف طائراتها في الخرطوم.

وفي العراق قرر مجلس قيادة الثورة العراقي تأميم حصّة هولندا في شركة نفط البصرة، نظراً لبقاء هولندا على موقعها العدوانى السافر، ومساندتها للعدو الصهيونى،

وكانت هولندا تمتلك ٦٠٪ من رأس مال الشركة.

وفى قطر قررت كل من قطر وأبوظبي وقف صادراتها من البترول إلى هولندا، التى تستورد ثلث الانتاج الشتوى للبترول من قطر، وتستورد ٢٦٪ من مجموع انتاج أبوظبي، وذلك بسبب الموقف المعادى للعرب الذى تتخذه هولندا، ومساندتها للعدوان الإسرائيلى.

وفى الكويت قرر وزراء البترول أثناء اجتماعهم الطارئ بالكويت خفض انتاج الدول العربية المنتجة للبترول فوراً بحد أدنى ٥٪، تزداد ٥٪ أخرى كل شهر إلى أن يتم الجلاء عن الاراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى، كما تقرر أن يطبق هذا الخفض على أمريكا فى المقام الأول، وعلى الدول الأخرى الصناعية التى تساند إسرائيل. وفى الكويت أيضاً، أعلنت الكويت وقطر والبحرين وقف تصدير البترول تماماً إلى هولندا، بسبب موقفها العدائى تجاه الدول العربية فى صراعها مع إسرائيل.

وفى ليبيا أعلنت حكومة ليبيا وقف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة، والتى تبلغ ١١,١ من الإنتاج الليبى.

هكذا كان الموقف العربى فى حرب ١٩٧٣، بعد أن اتخذت مصر قرار تحرير سيناء بالقوة، ويقطع هذا الموقف بحقيقة مؤكدة : أن جميع العرب يعلمون أن سبيل القوة هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأن التضامن العربى هو السبيل الوحيد أيضاً لضمان تحقيق هذا الهدف، ولكن العرب جميعاً يفتقدون الوسيلة للمحافظة على كراسى عروشهم التى يفضلونها على كل شئ.

ومن هنا كانت هذه الرغبة المشروطة هى الدافع وراء إقدام الدول العربية البعيدة عن المواجهة فى اتخاذ مواقف سريعة وردود فعل فورية، تجعلهم من الناحية الشكلية بجوار القيادة المصرية، التى نالت شرف المبادرة، وقاتلت بكل جرأة وشجاعة أبناء الصهاينة، ودمرتهم فى سيناء.

وكانت المواقف العربية تعبيراً عن رغبة دقيقة لم ترَ النور، بالرغم من وجود قرارات للجامعة العربية تؤكد هذه الرغبة وتقويها.

ولم تكن المواقف المصرية فى حرب ١٩٧٣ التى أكدت التضامن العربى ووجود

بنذوره قادة على جبر الضرر، الذى تحملته مصر من دماء أبنائها وثرواتها وبنيتها الأساسية، فى سبيل منح العرب شرف هزيمة اليهود فى ١٩٧٣، وكانت المواقف العربية وقتية وغير كافية لتعويض مصر عن النفقات الهائلة، التى تحملتها وحدها فى الحرب، وبالرغم من ذلك كانت هذه المواقف قادة على هز عرش الأمريكان والإنجليز وغرب أوروبا، الذين شكلوا العمق الإستراتيجى لإسرائيل، وكانوا السبب الرئيسى فى بقاء إسرائيل فى الوجود.

فى غضون هزيمة اليهود فى ٧٣، والتضامن العربى الذى اقترن بهذه الهزيمة - استقال «جون لاف» كبير مستشارى الرئيس «نيكسون» فى شئون الطاقة، كما استقال نائبه «تشارلز ديونا» من منصبيهما، احتجاجاً على رفض «نيكسون» توزيع البترول بالبطاقات.

وتابع ذلك أن أعلن متحدث رسمى باسم وزارة العمل الأمريكية ارتفاع نسبة البطالة فى بلاده، بسبب فصل ٢٠٠ ألف عامل من وظائفهم، بعد أزمة البترول فى نوفمبر الماضى.

وفى نوفمبر ١٩٧٣ قال الرئيس الأمريكى «نيكسون» فى حديث تليفزيونى لشعبه : «إن الولايات المتحدة تواجه - بسبب قطع الدول العربية لامداداتها البترولية لأمريكا - أسوأ أزمة طاقة منذ الحرب العالمية الثانية، وانها قد تستدعى توزيع البترين بالبطاقات لأول مرة فى أمريكا منذ فترة الأربعينات».

وكان رد فعل حرب أكتوبر والتضامن العربى المؤقت على إسرائيل عنيفاً، بالإضافة إلى خسائرها البشرية الهائلة، وكسر أنفها وهزيمتها وردّها إلى حجمها الطبيعى، فقد أعلن فى إسرائيل أن ٦٠ ألفاً من طلبة وطالبات المدارس الثانوية العليا الإسرائيلية سيكلفون بالعمل فى المصانع والمزارع قبل نهاية أكتوبر، لتعويض العجز الحاد فى الأيدي العاملة، الذى تسبب عن حرب أكتوبر.

هذا وقد أعلن «فيجاس ساير» وزير مالية إسرائيل، أمام المجلس التنفيذى للهستادروت أن إسرائيل يواجهها عجز كبير فى العملات الصعبة، وأن الدين الوطنى بلغ ٥٧٥٠ مليون دولار، أى بمعدل ١٧٠٠ دولار للفرد، وهى أعلى نسبة ديون فى العالم.

وأعلنت إسرائيل فى بيان أصدرته وزارة المالية أن خسائر إسرائيل خلال حرب

أكتوبر بلغت ٦ ملايين جنيه إسترليني يومياً، من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي، كما أعلن «حاييم بارليف» وزير التجارة والصناعة في إسرائيل، أن العجز في الميزان التجاري قد تضاعف من ١٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى ١٧٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٣.

وفي بريطانيا في يناير ٧٤ أعلن «ادوارد هيث» رئيس الوزراء البريطاني، تعيين لورد «كارنيجيتون» وزير الدفاع الحالي وزيراً للطاقة، وهي وزارة جديدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية والصناعية الخطيرة المترتبة على أزمة البترول.

وكان للتضامن العربي صدى خطير في كل دول العالم، بالرغم من كونه مؤقتاً ووليد الظروف التي أوجدتها القاهرة، عندما قطعت ذراع إسرائيل الطويلة.

فقد أوجد هذا التضامن قناعة لدى دول العالم بأن العرب قد عقدوا العزم وبيتوا النية على تحرير فلسطين، وبالقوة لم تكن دول العالم لتستطيع أن تطيح بمصالحها في الوطن العربي المتضامن، من أجل عيون إسرائيل أوأمريكا، فالعرب قلب العالم، ومالكو ثروات البترول، وأصحاب التاريخ، والمستقبل لهم وليس لإسرائيل، وعليه كانت ردود دول العالم.

ففى أثيوبيا : أصدر الإمبراطور «هيلاسلاس» بياناً أعلن فيه قطع العلاقات الدبلوماسية لبلاده مع إسرائيل، لرفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة.

وفى تنزانيا : أصدرت وزارة الخارجية فى تنزانيا بياناً أعلنت فيه قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لأن الحرب المشتعلة الآن فى الشرق الأوسط هى نتيجة مباشرة لاستمرار العدوان الإسرائيلى ضد الدول العربية.

وفى الجابون : أعلنت كل من جابون وسيراليون قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إدانة منها لعدوان إسرائيل على الدول العربية.

وفى جامبيا : أعلنت حكومة جامبيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى جمهورية أفريقيا الوسطى : قررت جمهورية أفريقيا الوسطى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب مسئولية هذه الأخيرة عن التدهور الحالى للموقف فى الشرق الأوسط، وأعلن الرئيس «جان بيدل بوكاسا» تأييد بلاده لمصر والدول العربية، فى نضالها العادل من أجل استرداد أراضيها.

وفى داهومى : أعلنت حكومة داهومى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب عدوانها الأخير على مصر وسوريا.

وفى زائير : أعلن الرئيس «موبوتو» رئيس زائير أن حكومته قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأنه لن تتم إعادة تلك العلاقات إلا بعد أن تستعيد مصر والدول العربية الأخرى الأراضى العربية، التى احتلتها إسرائيل خلال حرب ٦٧.

وفى زامبيا : أعلنت حكومة زامبيا رسمياً قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى غينيا الاستوائية : أعلنت غينيا الاستوائية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بسبب تحدى إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، ورفضها الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة عام ٦٧.

وفى بتسوانا : أعلنت بتسوانا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، على ألا تستأنف هذه العلاقات الا اذا التزمت إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرق الأوسط.

وفى ساحل العاج : قررت ساحل العاج قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، تضامناً مع الدول العربية.

وفى ليبيريا : قطعت ليبيريا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأعلنت أنها لن تعيد علاقاتها الا بعد انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة.

وفى فولتا العليا : قررت فولتا العليا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إدانة لموقفها فى الشرق الأوسط.

وفى الكاميرون : أعلنت حكومة الكاميرون قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى مالاجاناش : قطعت حكومة مالاجاناش علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى نيجيريا : قررت نيجيريا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

وفى جوبانا : أعلن وزير خارجية جوبانا أن بلاده قررت قطع جميع علاقاتها مع إسرائيل.

وهكذا كانت حرب أكتوبر، استطاعت هذه الحرب أن تكشف عن امكانية التضامن

الحقيقى للدول العربية، واستطاعت أيضاً أن تقنع العالم بأن العرب جادون فى هذا التضامن، وأنهم الأبقى والأهم لهذه الدول من إسرائيل، وأكدت هذه الحرب أن إفريقيا يمكنها الاستغناء بكل بساطة عن إسرائيل، وعدم قدرتها على التخلّى عن الأمة العربية، ولكن فقط عندما يتضامن العرب، وتكون لديهم العزيمة على استرداد عزتهم وكبريائهم.

ولم يكتب للتضامن العربى البقاء لفترة طويلة، فقد وجدت مصر طريقاً آخر تسترد به باقى أراضيها غير الحرب، وتأكدت إسرائيل من أنها لن تستطيع الاحتفاظ بالأراضى المصرية، لأن المصريين لن يتركوها مهما طال الزمن، واقتنعت مصر بأن العرب غير جادين فى الوقوف معها، واملأها باحتياجاتها اللازمة، وأنهم غير جادين فى تحرير فلسطين.

وانتهجت مصر طريق السلام، وتمزقت الأمة العربية كعادتها، وأعاد الصهاينة والأمريكان حساباتهم مرة أخرى بعد هزيمة إسرائيل فى ١٩٧٣، وكانت نتائج هذه الحسابات سلسلة من الخراب على الأمة العربية الغافلة.

الفصل الثانى

مؤتمرات القمة العربية وفشلها فى تحرير فلسطين وجمع شمل العرب

تمهيد

ضاعت المساحة الكبرى من فلسطين بموجب قرار التقسيم، الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستطاع اليهود أن يحصلوا على أجزاء من القسم، الذى خصصته الجمعية العامة ليكون دولة فلسطين بالقوة، وفشل العرب فى محاولة استرداد الأراضى الفلسطينية، لافتقادهم الوحدة والتنسيق، واعتماد بعضهم على بعض، وتفرقهم واختلاف غاياتهم وأهدافهم، وعدم قدرتهم على الوقوف فى مواجهة أعدائهم، الذين أعدوا لهم منذ زمن طويل، واعتناقهم نهجاً علمانياً لا يقوى على الربط بينهم.

وحاول العرب الوصول إلى الحد الأدنى من الإتفاق والتفاهم والتنسيق والتضامن بين دولهم، وأنشأوا جامعتهم العربية، وأثبتت التجربة عدم قدرة جامعة الدول العربية على الوصول إلى الحد الأدنى من التضامن بين الدول العربية، ولم يستطع العرب من خلال جامعة الدول العربية إسترداد أى شبر من أرض فلسطين، والأمر من ذلك لم تستطع جامعة الدول العربية حماية أبناء فلسطين من حكومات بعض الدول العربية، ولامنع الخلافات المحكمة بين بعض البلدان العربية، ولامنع غنودان بعض الدول العربية على مجاراتها العربية، مما فتح الطريق أمام التدخل الأجنبى فى الدول العربية لحل أزمة الخليج، ولم تحظ جامعة العرب بالاحترام اللائق من بعض الحكومات العربية.

وكانت النتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين، بل احتلت باقى الأراضى الفلسطينية وأجزاء أخرى من الأراضى العربية، وحدثت شروخ جسيمة فى جدار التضامن العربى.

ولم تكن الجامعة العربية هي وسيلة العرب الوحيدة من أجل جمع كلمتهم، وللحفاظ على الشخصية العربية والكرامة العربية وتحرير كامل التراب العربى، وإنما كان هناك طريق آخر أمام العرب يلجئون اليه كلما تأزمت بهم المواقف وكلما تعرضوا لمصائب الدهر، ألا وهو مؤتمرات القمة العربية.

ولم يكن هذا الطريق هو الطريق الاخير أمام محاولات العرب الدائمة، لجمع كلمتهم والدود عن عروبتهم، أمام وحدة أعدائهم وقوتهم، فكثيراً ما لجأت بعض الدول العربية إلى الدعوة لعقد مؤتمرات القمة العربية للوصول بالعرب إلى الحد الأدنى من الوفاق والاتفاق، ولم تمكنهم هذه المؤتمرات من تحرير تراب فلسطين، ولم تصل بهم إلى التضامن العربى المنشود.

ويتضح للمتتبع للأحداث فى المنطقة العربية، أن الحكومات العربية لم تلتزم بقرارات القمة العربية، ولم تحاول الالتزام بها، ولم يكن للعرب استراتيجية واضحة بعد تقسيم فلسطين، لتحرير هذا الجزء العزيز من الوطن العربى، وتضاربت سياسات البلدان العربية، ولم تلتق على كلمة سواء، حتى كانت النتيجة استمرار الاحتلال الصهيونى لفلسطين، وفشل السياسات العربية فى جمع شمل العرب على كلمة سواء، عن طريق مؤتمرات القمة.

أولاً: مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء من ١٣ : ١٧ سبتمبر ١٩٦٥

شهدت الفترة منذ صدور قرار التقسيم وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربى فى ٦٥ أحداثاً كثيرة فى المنطقة العربية، وفى مايو ١٩٤٨ عند انتهاء الانتداب البريطانى تدخل الجيش المصرى لمحاولة مساعدة الفلسطينيين، فى استرداد أراضيهم من أيدي اليهود، ومنع المذابح التى ارتكبتها الارهابيون الصهاينة ضد الشعب الفلسطينى.

وشهدت فى قرية «دير ياسين» فى ١٩ مايو ١٩٤٨ مذبحه قام بها هؤلاء الإرهابيون، راح ضحيتها مائتا فلسطينى من بينهم النساء والأطفال.

وتحمل الجيش المصرى وحده عبء الحرب ضد الفرق الإسرائيلية، التى تساندها جميع القوى الكبرى، وكثير من الدول الأخرى، وتدفق السلاح والعتاد والمهاجرون على اليهود، وفقدت مصر آلاف الشهداء فى هذه الحرب.

وفى فبراير ١٩٤٩ عقدت مصر اتفاقية هدنة مع إسرائيل، وتبعتها دول عربية

أخرى (سوريا - لبنان - الأردن) عقدت اتفاقيات مماثلة في الأشهر التالية لخلال عام ١٩٤٩.

وسيطرت الأردن على الضفة الغربية، وحاولت ضمها إلى المملكة الهاشمية، وتصدت مصر لذلك وطالبت عام ١٩٥٠ بطرد الأردن من الجامعة العربية، وحافظت مصر على الطابع الفلسطيني لقطاع غزة، وطالبت أن تمثل فلسطين في جامعة الدول العربية، وأعلنت حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة، واعتضبت الأردن على ذلك. وأخذت تظهر الثورات في المنطقة العربية، ففي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة في مصر وتولى الرئيس «جمال عبد الناصر» الحكم، وقد قال الرئيس «عبد الناصر» في خطابه في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣: «أنا أشعر شعوراً عميقاً أن المأساة التي حلت بنا جميعاً في فلسطين، لم تكن إلا نتيجة للطمأنينة التي نزلت على نفوسنا، بعد الخطب المنمقة والاجتماعات الحاشدة، فنحن الأمم العربية السبب في ضياع فلسطين، وقادتنا هم السبب الرئيسي في ذلك.....»^(١).

وكان الواضح للبيان أن الثورة المصرية قد تبنت الدفاع عن قضية فلسطين بطريقة علنية ظاهرة، مما جعل الوطن العربي لأول مرة يشعر بوضوح عمق المأساة في فلسطين، وجعل أبناء العرب يشعرون بأن هناك بصيصاً من أمل بدأ يلوح في الأفق، يجعل من العرب أمة قادرة على استعادة فلسطين، وذلك نتيجة التصريحات العلنية، والخطب الرسمية، والتصرفات التي لجأ إليها قادة الثورة في مصر، التي عقدت صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٥، وكسرت احتكار الغرب لتصدير السلاح للمنطقة، ورفضه بيع الأسلحة لمصر، واستمرار بيعها لإسرائيل.

وقامت مصر بتأميم قناة السويس، وأعلنت عزمها للاستعمار والإمبريالية، ودعمت مصر ثورة الجزائر، وعرضت مصر قضية فلسطين في المحافل الدولية، وأعلنت مصر أن القومية العربية هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين فقد قال «عبد الناصر»: «إن فلسطين ضاعت قوميتها، ويجب أن ندافع عن هذا الخطر الذي يهددنا جميعاً، ويجب أن نحس بها ونؤمن بها، وإلا سرنا نحو طريق الفناء، يجب أن نتكلم

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر بتأي فلسطين بالإسكندرية في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣.

ويقول «عبد الناصر» أيضاً في ذلك :

« إن إسرائيل لا تمثل للمصريين، ولا تمثل للعرب، ولا تمثل للكتلة الآسيوية الأفريقية، ولا تمثل للضمير العالمي، عدواً حريياً أو عسكرياً ضدها فحسب... تمثل الضغط الأجنبي على العرب، تمثل النسخ في تفريق مهمتهم، وإشاعة الفكرة فيهم، والحيلولة بينهم وبين أن يجتمعوا ويتقوا، ويستفيدوا من ثوات بلادهم... »^(٢).

واعتقد الغرب والصهاينة أن دعوة الرئيس «جمال عبد الناصر» للقومية العربية كافية بالإطاحة بمصالحهم في المنطقة، خاصة بعد أن قامت مصر بتأميم قناة السويس.

وكان رد الصهاينة والإنجليز والفرنسيين غير بعيد، ففي ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ قام هؤلاء الأعداء بغزو مصر، وبعد العدوان الثلاثي على مصر بدأ العرب يستشعرون ببطء الخطر الصهيوني الغربي على المنطقة العربية، وبدأت الثورة العربية تندلع في المنطقة، وفي عام ١٩٦٢ تم الإعلان عن دستور فلسطين في قطاع غزة، جاء فيه أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وأن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين.

وفي عام ١٩٦٤ تم تعديل هذا الدستور، ونص فيه على حق الفلسطينيين في قطاع غزة في الانضمام إلى منطقة التحرير الفلسطينية، والكفاح من أجل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي عام ١٩٦٤ أيضاً تم الإعلان عن قيام منطقة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بها في أول مؤتمر قمة عربي يعقد في القاهرة بعد قيام الثورة المصرية.

وفي ذلك قال عبد الناصر في بيانه أمام مجلس الأمة في ٢٥ مارس ١٩٦٤ : «في رأيي أن مؤتمر القمة قد أثمر بداية للعمل العربي، والموحد في نطاق الأهداف المرسومة، لقد حصلت حركة على صعيد العمل الفلسطيني.

قبل ثلاث سنوات كانت القضية الفلسطينية قد وصلت إلى مرحلة مؤسفة، لم يكن هناك عمل من أجل فلسطين، بل لم يكن هناك حتى حديث عن فلسطين، وبعد مؤتمر القمة الأول تبنت الحياة من جديد في القضية الفلسطينية، فهناك الآن اجتماعات

(١) من كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في وفد الشباب السوري والليبي (٢٦ فبراير ١٩٥٥).

(٢) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في عيد الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٥.

تعقد من أجل فلسطين. وقرارات تتخذ حول قضية فلسطين، وخطوات تعقد في نطاق العمل من أجل فلسطين.

فقد أكد مجلس رؤساء الحكومات العربية الأول المنعقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ يناير ١٩٦٥ لمتابعة مقررات مؤتمر القمة العربي الأول، الذي انعقد في القاهرة في العام السابق - تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، ومساعدتها بمختلف الوسائل على النهوض بواجبها المقدس، وقد عقد العزم على أن يتبع خطة موحدة في مواجهة أية دولة أجنبية تسعى لإقامة علاقات جديدة مع إسرائيل، ودعم مجهودها العدواني الحربي^(١).

وقد ارتفعت أصوات العرب في هذه الحقبة من التاريخ، منادية بالقومية العربية والوحدة العربية والمصير الموحد وانجذبت كل الأصوات مرتفعة لتحرير تراب فلسطين، وأضحت إسرائيل العدو الأول للأمة العربية والقومية العربية، ويد الاستعمار في المنطقة العربية.

«إن إصرار شعبنا على قضية العدوان الإسرائيلي على جزء من الوطن العربي الفلسطيني، هو تصميم علي تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب، وليس تعقب سياستنا للتسلل الإسرائيلي في أفريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعماري مدمر»^(٢).

كان هذا الخطاب وغيره من تصريحات بعض الزعماء العرب يشكل نهجاً جليداً في الواقع العربي تجاه إسرائيل، ومجرد خروج أي زعيم عربي على هذا النهج ولو بإبداء شيء من الرد تجاه إسرائيل يشكل خروجاً على الإجماع العربي، ويعاقب من الدول العربية.

ففي ١٢ مارس ١٩٦٥ صرح «الحبيب بورقيبة» - رئيس تونس - في بيروت وقبل سفره إلى الكويت، بأن تونس ستعارض مقاطعة ألمانيا الغربية إذا اعترفت بإسرائيل، وقال أنه إذا قاطعت الدول العربية ألمانيا الغربية فإنها لن تموت، وربما يقع الضرر على الدول العربية التي تطبق المقاطعة.

وردت مصر على ذلك بأن قامت بسحب سفيرها من تونس في ٢٧ من ذات

(١) راجع السياسة الدولية العدد الأول ١٩٦٥ ص ٢٢٩.

(٢) من ميثاق العمل الوطني الباب العاشر (٢١ مايو ١٩٦٢).

الشهرة، واشتكرت موقف «بورقية» تجاه فلسطين، وفي التاسع وعشرين من ذات الشهر سحب العراق سفيرها من تونس لذات السبب.

واستمر رد الفعل العربى تجاه تصريحات «بورقية»، وقد أصدر مجلس رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة، وفى اجتماعه الثانى من ٢٦ إلى ٣٠ مايو ١٩٦٥ قراراً فى هذا الخصوص، جاء فيه :

« أولاً : الرفض البات للمقترحات التى انفراد السيد رئيس جمهورية تونس باعلاتها، خروجاً على الإجماع العربى الحكومى والشعبى، ونقضاً للالتزام القومى والرسى بالعمل لتحرير الوطن العربى من الاستعمار الصهيونى فى فلسطين».

وعلق الرئيس «جمال عبد الناصر» على هذا القرار قائلاً : (يوم ٣١ مايو ١٩٦٥) :
: «القرار الخاص ببيورقية من مجلس رؤساء الحكومات العربية كان أضعف مما ينبغى، ولكن هذه هى قدرة الجامعة العربية، ونحن نقبلها كما هى!!»

وراد صياح العرب دون أن يترجم هذا الصياح إلى واقع عملى ملموس أو تقدم منشود، فالصراعات تزيد بين الحكومات العربية، وحملات السفه عبر وسائل الإعلام تتقدم، وأصبح هناك تقدميون، ورجعيون، وعملاء لليهود والإمبريالية العالمية، وعبارات أخرى تطلقها إذاعات العرب فى حق قادة العرب، تحت سمع وبصر العالم أجمع، وإسرائيل تندد بالعرب، وتدعى أنهم غير محيين للسلام، وأنها تريد العيش بينهم فى سلام.

وينحصر كفاح العرب فى هذه الفترة من التاريخ فى اللقاءات والاجتماعات والإعلام، دون أن يكون هناك تقدم ملموس نحو محاولة استرداد التراب الوطنى الفلسطينى، اللهم إلا جهد دول المواجهة، وخاصة مصر وأبناء فلسطين، وأما باقى العرب فكان لكل منهم مشاغل الخاصة وأعباء الذاتية، ولم تحظ مشكلة فلسطين إلا بالاهتمام الاعلامى فقط.

وهكذا تبلورت الظروف التى عقد فيها مجلس الملوك والرؤساء العرب فى الدار البيضاء خلال الفترة من ١٣ حتى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥.

ومنذ ١٤ سبتمبر ١٩٦٥ اتخذ مؤتمر القمة قراراً هاماً، سوف يكون له أثره الكبير في دعم التضامن العربي.

فقد قرر الملوك والرؤساء - في اجتماع عقدوه منفردين - وقف الحملات الإذاعية والصحفية بين الدول العربية، على أن يبدأ تنفيذ القرار من يوم ١٧ سبتمبر ١٩٦٥. وفي ختام المؤتمر صدر بيان مشترك تضمن القرارات التي توصل اليها الملوك والرؤساء وتتلخص في الآتي :-

.....

ثالثاً : قد وافق المجلس على ميثاق التضامن العربي، ووقعه الملوك والرؤساء العرب في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، وأودعوه الأمانة العامة، واتفقوا على أن يصبح نافذاً ابتداء من ١٧ سبتمبر، وهذا نصه :

إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي، لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، التي تهدد الكيان العربي، وبقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين، وإيماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاق بين الدول العربية، لكي يتسنى لها أن تلعب دوراً فعالاً في اقرار السلام، ورغبة منها في توفير جو يسوده روح الود والإخاء بين الدول العربية، حتى لا يتمكن الأعداء من أن يفتروا بعضفد الأمة العربية، فقد اعتزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة المتعقد بالدار البيضاء بما يلي :-

١ - العمل على تحقيق التضامن في معركة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين.

٢ - احترام وسيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

٣ - ...

٤ - استخدام الصحف والإذاعات وغيرها للوفاء بالنشر والإعلام لخدمة القضية العربية.

٥ - ، ٦ -

هذا وقد ورد في البند الثامن من قرارات المؤتمر ما يلي :

ثامناً : قرر المجلس تفويض القيادة العربية الموحدة للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني، في السير في إنشاء القوات الفلسطينية المنصوص عليها في المرحلة الثانية من خطة الإنشاء.

وجاء في البيان المشترك أيضاً : أن الملوك والرؤساء العرب قرروا مؤازرة الاقطار العربية بكل الطاقات، وردع كل محاولة عدوانية، كما أقروا الخطة العربية الموحدة، للدفاع عن قضية فلسطين في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، ومقاومة المحاولات الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين.

.....

هذا وقد جاء في الدار البيضاء أن كل الدول العربية (باستثناء لبنان) قد وافقت على البروتوكول الخاص بالفلسطينيين، وأصبح الآن من حق كل فلسطيني العمل والتنقل والإقامة في أي بلد عربي، كأنه واحد من أبناء هذا البلد.....^(١).

ولا يخفى على أحد حلاوة هذا الحديث وقوة هذه القرارات، وكأن العرب قد أصبحوا كالبنين المرصوص، فقد وافقوا على ميثاق التضامن، واستعدوا لمعركة الكفاح من أجل تحرير فلسطين، وتيقنوا أن الأعداء يعملون على فتّ عضد الأمة العربية، وارتأوا أن التضامن العربي هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وتعهد العرب على احترام سيادة كل من الدول العربية وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وكان لهذه القرارات صدى في نفوس شعوب الأمة العربية، حيث اعتقدوا أن حكامهم قد وضعوا أيديهم على الطريق الصحيح من أجل تحرير تراب فلسطين، خاصة وأن حكامهم قد قوضوا القيادة العربية الموحدة، للاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في إنشاء قوات فلسطينية، وكان للأمر أكبر الصدى في نفوس أبناء فلسطين، حيث أباح لهم حكام العرب التنقل كون قيود في كافة أرجاء الوطن العربي، وأصبحت الأمة العربية كلها فلسطين بالنسبة لأبناء فلسطين!!!

ما أجمل حديث العرب، فهم أهل البلاغة والفصاحة والبيان، يقترب حديثهم من الكمال فيخيال للرائي أنهم جدّ عاقدين العزم على تحرير بلادهم، فالكلام عربي فصيح يقطع بذلك، والقرارات من أكبر الناس في العرب : ملوكهم ورؤسائهم، فماذا بعد ذلك!!

(١) راجع السياسة الدولية ص ٢٢٠، ٢٢١ العدد ٣ لسنة ١٩٦٤.

وأمام شعوب الأمة العربية وفي أكتوبر ٦٥ وفي غضون شهر من هذه القرارات، يعلن الملك «حسين» أن بلاده ترحب بدخول أية قوات عربية الأراضي الأردنية، على اعتبار أن الأردن قاعدة لجميع القوات العربية، ومنطقة استراتيجية هامة في مواجهة العدو، ولكن دخول أية قوات عربية ينبغي أن تقرر أولاً القيادة العربية الموحدة في الوقت المناسب.

إنه الملك الذي يقطع على نفسه، وأمام شعوب العرب، وفي وقت غير بعيد (ديسمبر ١٩٦٥) أعربت الحكومة الأردنية في بيان لها عن استعدادها للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية في المجال العسكري، لكنها أكدت أن وحدة الشعب الأردني تقضي بأن تشمل التعبئة العسكرية جميع الأردنيين دون اعتبار لأصلهم. وقال البيان أن الحكومة قدمت برنامجاً لإنشاء كتائب جديدة - بالتعاون مع المنظمة - تضاعف عدد القوة التي طلبتها المنظمة ثلاثة أمثال، والقيام بتدريبها وإرسالها إلى منطقة الحدود مع إسرائيل.

وكان قرار الحكومة الأردنية يتفق تماماً مع نهج الملك «حسين» ملك الأردن، ويتطابق مع قرارات مؤتمر القمة العربي الثالث في الرباط، وكان كل ذلك يؤكد للشعوب العربية أن العرب بالفعل يعدون لمعركة الكفاح من أجل تحرير فلسطين!!

وسيراً على هذا النهج، واستمراراً لسياسة القرارات، وفي الثاني من يناير ١٩٦٦ توصلت حكومة الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق من ٧ نقاط، على المسائل التي كانت محل بحث بينهما، وتم ذلك في اجتماع عقد بدعوة من سفير الكويت لدى القاهرة، واشترك فيه «أحمد الشقيري» رئيس المنظمة، و«أنور الخطيب» سفير الأردن، كما حضره سفير الجزائر، ومن أهم النقاط المتفق عليها : موافقة حكومة الأردن على الجباية الشعبية والتبرع لمشاريع المنظمة، وتنفيذ البروتوكول الخاص بفلسطين، وإعفاء الأعمال الرسمية للمنظمة من الرسوم المقررة. أما مشروع إنشاء كتائب جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، فيعهد إلى القيادة الموحدة بدراسته، كما يعاد بحث التنظيم الشعبي والتدريب العسكري الشعبي للمنظمة في الأردن بين الطرفين فيما بعد، وفي العاشر من يناير ١٩٩٦، اتفقت حكومة الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية على وقف الحملات الإعلامية بينهما.

وفي الأول من مارس ١٩٦٦، وفي مقر الجامعة العربية تم توقيع اتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على المسائل المختلف عليها بينهما.

فكان الأمور تسير في نصابها الصحيح، وكأن الشعوب العربية تعتقد بأن الحكام العرب قد وضعوا أيديهم على الطريق الصحيح، بل وبدأوا السير فيه من أجل تحرير تراب فلسطين!

فها هي الأردن تذلل العقاب أمام أبناء فلسطين، من أجل جمع شملهم وإعداد الأموال لهم، وتنظيم صفوفهم من أجل استرداد أراضيهم!!

ولكن لم يمض على هذا التفاؤل من الوقت إلا القليل، لتكشف الأيام أن كل ذلك مجرد حديث تحفه الحلاوة من كل جانب، أما الواقع فمر اليم.

ففي الرابع عشر من يونيو ١٩٦٦ أعلن الملك «حسين» في خطاب له عدم التعاون مع منظمة تحرير فلسطين، وهاجم قيادتها وسياستها!!

وفي التاسع والعشرين من ذات الشهر ردت عليه لجنة ممثلى الملوك والرؤساء العرب، مقررّة ضرورة تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين منظمة تحرير فلسطين والحكومة الأردنية في مارس ١٩٦٦. وفي نفس اليوم وأثناء اجتماع اللجنة (لجنة ممثلى الملوك والرؤساء العرب) قدم رئيس تحرير فلسطين عشر وثائق تدين الأسرة الهاشمية بخيانة قضية فلسطين، من بينها الرسائل المتبادلة بين الملك «فيصل» والزعيم الصهيونى «وايزمان»، وبين الملك «عبد الله» وبين كل من «بن جوريون» و«موسى شاربيت»!! وهكذا كان التضامن العربى والوفاق العربى ووعد ملك الأردن وعهوده كل ذلك ذهب أدراج الرياح، ويقول الحق سبحانه وتعالى :

«وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ» صدق الله العظيم . الأنفال (٦٣).

نعم هناك آلفة الفطرة بين المؤمنين فى كافة أرجاء الأرض، فكلما كان هناك إيمان كانت هناك آلفة ووحدة بين كل المؤمنين، أما السعى للتضامن عن طريق القرارات بعيداً عن جوهر الإيمان فلن تكون هناك آلفة، ولن يكون هناك تضامن، حتى لو اتفق العرب ما فى الأرض.

وكان سعى العرب عن طريق مؤتمر القمة الثالث لتحقيق التضامن والأعداد للمعركة

الكبرى سعيًا غير موفق، ولم تحترم الأردن قرارات قمة العرب ولا قرارات جامعة العرب، هذا وقد سبق الحديث عن أنه نفاذا لقرار الجامعة العربية اجتمع مجلس الدفاع العربى الأعلى يوم الأربعاء ٧ ديسمبر ١٩٦٦، وأوضح القائد العام الفريق «على على عامر» أن قيادة القوات العربية غير قادرة على العمل، لرفض الحكومة الأردنية دخول القوات العربية إلى أراضيها، تنفيذاً للخطوة المشتركة التى وضعتها القيادة، وذلك على الرغم من الاتصالات المستمرة والتحذيرات المتتالية. وأصبحت الجبهة الأردنية مع إسرائيل خالية من قوات قادرة على حمايتها، أو حتى حماية المدينة المقدسة بالرغم من تنبيه العسكريين العرب إلى ذلك الأمر.

وفى الفترة التى انعقد فيها مؤتمر القمة الثالث، كانت القوات المصرية موجودة فى اليمن تساند ثورة اليمن استناداً إلى النهج الثورى الذى تبناه عبدالناصر!

تركزت قوات أكبر دولة عربية يوجد اليهود على حدودها الشرقية مكانها وانتهجت إلى اليمن لتقاتل من أجل نصرة ثوار اليمن، بالرغم من عدم القدرة الاقتصادية لمصر فى ذلك الوقت التى تمكنها من تبنى مثل هذا العمل الضخم، بالإضافة إلى تبنى تحرير فلسطين، ودخلت مصر فى نزاع مع المملكة العربية السعودية، حيث انتشرت القوات المصرية على الحدود اليمنية السعودية. يقول «عبد الناصر»: «لأول مرة يذهب جيش كامل إلى أرض بعيدة، لا غايراً ولا طامعاً ولا مستعمراً، لأول مرة يذهب جيش أمة صغيرة آلاف الأميال بعيداً عن وطنه، فى منطقة يحيط بها من كل جانب نفوذ القوى الاستعمارية ومصالحها الحساسة، لأول مرة منذ أحدث التوازن الذرى الرهيب أقر فى الحلد من قدرة أى بلد على التحرك عسكرياً، أياً كانت قوته، وأياً كانت ما يواجهه من التحديات، تحرك جيش عبر البحار الممتدة، لكن قوتكم كانت فى طبيعة مهمتكم، فلأنكم جيش للمبادئ ومن أجلها لم يرهبكُم نفوذ الاستعمار ومصالحه الحساسة من حول أرض معركتكم، ولا استطاع التوازن الذرى الرهيب أن يعرقل حركتكم النشيطة الباهرة، وكل مقاييس العلوم العسكرية على أن هذه الظروف اقتضت أن تحاط حركتكم خصوصاً فى بدايتها الأولى بسرية كاملة، أفادت عملكم وإن حرمت أمتكم من الخروج لوداعكم»^(١).

وقاتل الجيش المصرى فى اليمن، وفقد العديد من أبنائه وأرهقت اقتصاديات

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى استقبال القوات العربية العائدة من اليمن ٢٠ مايو ١٩٦٣.

مصر، خاصة وأن عدوان ٥٦ لم يكن من هذا الوقت بعيد، ولم تكن مصر لديها القدرة على القيام بمثل هذا العمل الخضم، بالإضافة إلى الإعداد لقتال اليهود.

وتواجهت القوات المصرية على الحدود السعودية، وأصبحت تشكل خطراً على التواجد الإنجليزي في منطقة عدن، واصطدم «عبد الناصر» مرة ثانية بالانجليز : «إحنا بتؤيد أحرار عدن، وأحرار الجنوب المحتل بكل قواتنا، وإن كل إمكانياتنا إمكانيات الجمهورية العربية المتحدة ستستخدم للتخلص من الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة، لأن الإنجليز ليس لها حق بأى حال من الأحوال أنها تعقد في عدن، وتعتقد في أى منطقة من المحميات أو الولايات، التى يقولوا انها تحت ولايتهم نتيجة معاهدات منذ القرن الماضى»^(١)

وبالقطع كانت مصر بمفردها تتحدى الصهاينة، وتتحدى الانجليز، وتؤيد الثورات العربية وتدعو إلى الوحدة، انطلاقاً من مبدأ القومية العربية ومبادئ أخرى نص عليها في الميثاق الوطنى المصرى.

وحدث الوفاق بين مصر والسعودية على إنهاء مشكلة اليمن، وفي الفترة من ٢٢ حتى ٢٤ أغسطس قام الرئيس «جمال عبد الناصر» بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية، بناء على دعوة من الملك «فيصل»، لاجراء محادثات حول العلاقة بين البلدين، ووضع حل سلمي لمشكلة اليمن، ولقد توصل الجانبان إلى اتفاق كامل بينهما وقعه الرئيس «جمال عبد الناصر» والملك «فيصل» فى احتفال رسمى جرى فى القاعة الكبرى لقصر خزاع فى جدة، كما صدر بيان رسمى مشترك عن المحادثات جاء ضمن ما ورد فيه :

١ - يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه، وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ -

٥ - تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بإيقاف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها، أو استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن.

٦ - تقوم الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) بسحب كافة قواتها

(١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى عيد النصر (٢٣ ديسمبر ١٩٦٢).

العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة أشهر، ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ .
٧ - توقف الاشتباكات المسلحة فى اليمن فوراً، وتشكل لجنة سلام مشتركة من
الجانبيين .

وفى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٦٥ أصدر المشير «عبد الحكيم عامر»
النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمراً إلى
القيادة العربية فى صنعاء ببدء عملية الانسحاب من المواقع الامامية على الحدود
السعودية .

ولم يكن باقى العرب أحسن حالاً من الأردن، التى جاهدت من أجل منع القوات
العربية المشتركة من دخول أراضيها، والتى كانت على خلاف دائم مع مصر
والسعودية (التى كانت على خلاف مع مصر ثم تم الصلح بينهما)، وتونس (التى
باتت فى خلاف مع كل العرب من أجل تصريحات بورقيبة)، والمغرب (التى
استضافت مؤتمر القمة العربى) أبرم ملكها «الحسن» معاهدة عسكرية سرية مع
الولايات المتحدة عام ١٩٦٥، حصلت بمقتضاها الولايات المتحدة على قاعدة بحرية
تضم ١٧٠٠ رجل، لإدارة منشأتين للاتصالات البحرية مع الاسطول السادس
الامريكى الرابط فى البحر المتوسط، لقاء مبالغ مالية كانت تحصل عليها المغرب .

وفى عام ١٩٦٥ أيضاً اغتيل الزعيم الثورى المغربى «المهدى بن بركة» فى ظروف
كانت تشير إلى اتهام السراى، وفرض ملك المغرب بعد ذلك حالة الطوارئ على
بلاد^(١) .

أما سوريا فقد تمكن الجناح الراديكالى فى حزب البعث من الانفراد بالسلطة، من
خلال الانقلاب العسكرى الذى جرى فى فبراير ١٩٦٦، ولم يكن هذا الانقلاب هو
الاول من نوعه، فقد حدث ذلك أكثر من مرة، وامتاز النظام السورى بعدم الاستقرار
وتعاقب تغيير القيادات السياسية . وامتازت هذه الحقبة من الزمن بالحملات الإعلامية
بين البعث السورى وعبد الناصر، وكانت نتيجتها تشويه صورة البعث وتوليد حالة من
النفور الشعبى تجاهه^(٢) .

كان هذا بعض حال العرب فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧، مع التأكيد بأن الجبهة

(١) راجع السياسة العلوية المدة الثلاثون أكتوبر ١٩٧٢ من ٩٢٤، وما يعلها .

(٢) ارجع التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٥ من ٢١٨ وما يعلها .

الداخلية فى معظم البلدان العربية كانت تشهد صراعاً بين السلطة. والداعين لتطبيق الشريعة الإسلامية، مثل جمعيات الإخوان المسلمين، أدت إلى اعتقال العديد منهم، وتقديمهم للمحاكمة، ووقوعهم تحت التعذيب الشديد.

وبإمعان النظر فى الواقع العربى فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧، يتضح للمتأمل استحالة استعداد هؤلاء القوم لتخليص فلسطين من أيدي اليهود، وأن أمة على هذه الشاكلة من النزاعات والخلافات والصراعات والتمزق وانتهاج المسلك العلمانى، يستحيل عليها أن تكون قادرة على استرداد ترابها الوطنى من أيدي اليهود، أو حتى الدفاع عن مقدساتها، أو الحفاظ عليها.

ولم تكن إسرائيل (ألد أعداء العرب) بعيدة عن الحالة التى كان عليها العرب، أو قائمة بالأرض التى احتلتها عن طريق الأمم المتحدة وعن طريق العمليات العسكرية، بل كانت ترغب فى المزيد حتى يتحقق لهم الحكم الذى تغيره فى المنطقة العربية، وكانت حرب ١٩٦٧.

وكانا فى عمر الصبا، وكانت قرىتى تطل على قناة السويس، وسمعنا أزيز الطائرات وأصوات المدافع يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧، وكان الناس فى مدينة السويس تلتف حول المذياع لتتبع أنباء هذه الحرب، التى اعتقدنا أن العرب قد أعدوا العدة لاسترداد فلسطين، وكان الناس فى منتهى الفرح والسرور، حيث كانت إذاعات مصر تعلن عن تقدم قواتنا ودحرها للعدو، وكان هناك مذياع فى صوت العرب يدعى «أحمد سعيد» يصدر بيانات كل عدة دقائق، تؤكد إسقاط قواتنا للمزيد من طائرات العدو، وكان لدينا قنعة بتقدم قواتنا، لما قد شاهدناه من كثرة العتاد الحربى الذى أرسل داخل سيناء، حيث كان يمر أمامنا متجهاً عبر قناة السويس إلى سيناء العشرات من العربات والمدركات والدبابات وقاذفات الصواريخ، وكنا نسمع عبر وسائل الإعلام أن مصر قد أنتجت صواريخ قادرة على الوصول إلى قلب إسرائيل، تسمى «القاهرة والظافر» لم يخالجننا شك فى أننا منتصر.

ولم يمض من الأيام إلا قليل، وشاهدت أبناء مصر عائلتين مرة أخرى عبر قناة السويس، بطريقة غير منتظمة، يحافظ كل منهم على سلاحه قدر المستطاع وكأنه قطعة من جسده، وتظهر المعاناة على وجوههم، فقد صدرت إليهم الأوامر بالانسحاب، ولم يتمكنوا من القتال، وأن اليهود قد استغلوا ذلك الأمر، وقد استشهد

منهم الكثير أثناء عملية الانسحاب، وتمركز أبناء مصر اليواصل غرب قناة السويس
يعتريهم الذهول واللعشة.

إن هؤلاء الشباب الذين عشت معهم لحظة الانسحاب، وجلست بينهم بعدما
استعادوا صفوفهم، وعشت معهم بعض أيام حرب الاستنزاف، لو قدر لهم القتال مع
اليهود في حرب ٦٧، ولم تصدر اليهم أوامر بالانسحاب لاستطاعوا تحرير فلسطين!!
إنهم أبناء مصر اليواصل، أبناء الأرض الطيبة، خير أجناد الأرض... ان لعنة الله
سبحانه وتعالى على الذين ظلموهم.

ودائماً كانت الأيام قادرة على كشف الحقائق، وكانت هزيمة ١٩٦٧، وكانت
الحقيقة المؤكدة ضياع سيناء من مصر وقطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، وبها
استكملت إسرائيل احتلال فلسطين ومدينة القدس، وضاعت الجولان من سوريا.

ففي صباح يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧، بدأت إسرائيل عدوانها على الدول
العربية، وهاجمت موجات متتالية من الطائرات الإسرائيلية المطارات المصرية، وكان
عدد الطائرات التي هاجمت قواعدنا ومطاراتنا صباح ٥ يونيو كالآتي :-

سريان لكل مطار درجة أولى، وسرب لكل مطار درجة ثانية، بالإضافة إلى
المظلات الجوية، ووصل اجمالي طائرات العدو التي قامت بالموجة الأولى من الهجمة
الجوية المركزة صباح ٥ يونيو ١٩٨ طائرة، واستغرقت الهجمة الجوية الأولى ١٥٠
دقيقة، ثم تبعتها هجمة جوية ثانية بمائلة تماماً وبفاصل زمني ١٠ - ١٥ دقيقة، ثم
استمرت طائرات العدو تهاجم القواعد والمطارات بدرجة أخف، طيلة ما بقى من نهار
٤ - ٥ يونيو، وبفواصل زمنية تراوحت بين ٢٠ - ٣٠ دقيقة، وقد أنجز العدو في
هذا السيل مست هجمات متتالية، وتواصلت غاراته الجوية على امتداد أيام ٦ و ٧ و ٨
يونيو، بغرض الاستطلاع وتعميم الروح المعنوية، وإذعاج القائمين على اصلاح
المطارات.

وقد قامت طائرات العدو بتدمير جيوشنا الميدانية، أثناء ارتدادها في وضح النهار
من سيناء. وبالقسط فقد كانت يد الدول الغربية وأمريكا حاضرة في هذا الهجوم
الجوى، فقد قدمت هذه الدول لإسرائيل المعلومات الدقيقة، عن أماكن تركز قواتنا،
ووسائل دفاعنا الجوى، وطائراتنا، وعمرات الاقلاع والهبوط التي يستحيل على إسرائيل
وتحدها أن تحصل عليها بهذه الدرجة من الدقة والشمول، والتي أظهرتها الحرائق التي

وقنعت في يد مصر، وأصلوها بالمتطوعين الذين قُتِلَ عَدَدُهُمْ بِحِوَالِي ٦٠٠ طيار وضابط حركة أرضه في القوات الجوية فقط.

ولم يكن إمداد إسرائيل بالمعلومات الدقيقة عن المطارات المصرية، وبالطيارين وبالسلاح والعتاد وحده الذي ساعد إسرائيل في هزيمة العرب، وإنما كانت حالة العرب، وعدم استعدادهم لأي شيء هي أكبر عوامل المساعدة لإسرائيل في تحقيق النصر.

فقد كانت حالة الأردن رديئة حسب ما سبق الحديث عنها، فقد سبق تنبيهها إلى أن القوات الموجودة في الضفة الغربية غير قادرة عن الدفاع عنه، وغير قادرة عن الدفاع عن القدس، وبالرغم من ذلك رفضت دخول القوات العربية إليها للدفاع عنها، ولم تكن سوريا أحسن حظاً من الأردن.

أما مصر قلب الأمة العربية فقد أبلغت في الساعة الثامنة والربع من صباح ٥ يونيو، وقبل وقوع الضربة الجوية بحوالي ٢٧ دقيقة كاملة، عن طريق الأردن بإقلاع عدد كبير من طائرات إسرائيل، متجهة صوب الغرب، وقد اكتشف جهاز رادار عجلون بالأردن هذه الطائرات، وكانت هذه الفترة أكثر من كافية لإخراج المظلات الجوية المصرية لمقابلتها في الجو، ولكن لم يلتفت أحد إلى هذا الأمر الخطر، وظلت طائرات إسرائيل تتقدم فوق الأراضي المصرية، حتى وصلت إلى أهدافها وحطمتها، دون أن يعترضها شيء.

الأمر الذي يعكس حال القيادة المصرية في هذا الوقت، حيث كانت أعلى القيادات العسكرية في ذلك الوقت متجهة في طائرة نقل إلى مطار تمدا، في غرب سيناء، فقاجأتها الضربة الجوية وهي فوق قناة السويس على صحبة بعض الشخصيات العربية، وكانت معظم المدفعية المضادة للطائرات مقبلة في وقت العدوان، لأن طائفة القيادة العسكرية في الجو.

والأمر من ذلك أن القيادة العسكرية المصرية أهملت تعزيز وسائل الدفاع الجوي على الارتفاعات المنخفضة والمنخفضة جداً.

ولم تتوافر لديها أيضاً الدشم الخرسانية اللازمة لحماية الطائرات، وكانت الطائرات المصرية مبعثرة على أرض المطارات فريسة سهلة للعدو.

بالإضافة إلى ذلك كانت وسائل الإخفاء والتعمية عديمة الجدوى، لا يتخذ منها العدو، ومعروفة للعدو وبدائية، وكانت بمرات الإقلاع والهبوط في منتصف المطارات

تقريباً، يستعمل تدميرها أو إتلافها لعرقله اقلاع الطائرات، وعدم قدرة أجهزة الرادار المتوفرة على اكتشاف الاهداف الجوية المعادية على ارتفاعات منخفضة.

ولم يتوافق لدى مصر في ذلك الوقت أجهزة الكترونية حاسبة لتوجيه المقاتلات في عمليات الاعتراض الجوي، بالإضافة إلى توافر أعداد قليلة من عناصر المدفعية المضادة للطائرات، للدفاع عن المطارات وتقارب فقط المطلوب، وأيضاً كانت صواريخ الدفاع الجوي غير قادرة على الاشتباك على الارتفاعات المنخفضة.

والسبب الخطير الذي أدى إلى هزيمة ٦٧ هو ارتباك القيادة العسكرية المصرية، ووقوعها في خطأ فادح، عندما أصدرت أمراً للقوات بالانسحاب، وجعلتهم فريسة سهلة لليهود، فليس هناك أسوأ من إجبار جيش فقد غطاؤه الجوي على الانسحاب نهاراً^(١).

وضاعت الكرامة العربية، والعزة العربية، والكبرياء العربي، وهزم العرب في ٦٧، وفقد العرب القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، واتضح أن وسائل إعلامهم قبل ١٩٦٧ كانت تكذب، وأن ميثاق التضامن الذي وقعه كان زيفاً في حق شعوبهم، وأن قرارات القمة العربية لم تنفذ حتى في جزء منها، ولم يستعد العرب لاسترداد فلسطين، بل والأكثر من ذلك لم يستعدوا للدفاع عن أنفسهم.

(١) راجع السياسة الدولية العدد ؟ يناير ١٩٧٨ مقالة اللواء الركن حسن البدرى تحت عنوان دور القوات الجوية الإسرائيلية في الحصول على السيطرة الجوية في جولة صيف ١٩٦٧.

ثانياً : مؤتمرات القمة العربية وتصرفات العرب بعد هزيمة ٦٧ وجنى أكوير

٧٣

لم تشهد الفترة السابقة على حرب ١٩٦٧ أى تقدم ملموس فى مجال جمع الشمل العربى أو التضامن العربى، وتفرق العرب وذهبت ريحهم، وباءت نتائج اجتماعات القمم العربية فى هذه الحقبة من التاريخ بالفشل التام، فلم يستطع العرب تحرير فلسطين، ولا الدفاع عن القدس ولاحتى الدفاع عن أنفسهم، وذهبت قرارات القمة العربية المنوه عنها أدراج الرياح، وكانت هزيمة ١٩٦٧، وفجع أبناء الأمة العربية فى قادتهم وفى اعلامهم، ولكن لم يفقد الشعب العربى الثقة فى نفسه، وفى قدرته على تحرير فلسطين.

وبعد الهزيمة التى كان سببها المباشر سوء تقدير القادة العرب لقدرة إسرائيل والاستعمار، وسوء فهم القادة العرب لظروف الأحداث التى يعيشون فيها، وعدم خبرتهم الكافية فى أمور الحياة، وانشغالهم عن المصالح العليا للأمة العربية، بدخولهم فى صراعات داخلية ومهارات وصراعات اقليمية فيما بينهم، واهتمامهم بالايديولوجيات الأجنبية، وانصرافهم عن تراثهم الدينى القومى.

وبالرغم من المأسى الجسيمة التى سببها القادة العرب فى هذه الفترة من التاريخ للأمة العربية، وضياح مساحات ضخمة من التراب الوطنى العربى، بما فى ذلك القدس، ظل هؤلاء القادة متربعين على عرش السلطة فى الوطن العربى، وظلوا يمارسونها بذات الاسلوب ونفس الطريقة دون حياء أو استحياء، وعلق القادة العرب سبب هزيمتهم فى حرب ١٩٦٧ على شناعة الاستعمار والإمبريالية والعدوان، ولم يتفوه واحد منهم بأنهم السبب الأول والكافى فى الهزيمة التى تعرضوا لها من إسرائيل، بسبب إهمالهم ورعونتهم وانشغالهم عن المصالح العليا لأوطانهم، وانصراف تفكيرهم إلى أمور صغيرة تافهة، جسّدوها لشعوبهم بأنها قمة النضال، مثل النضال ضد الرجعية، وتحقيق الاشتراكية التقدمية، ومحاربة الإمبريالية والرأسمالية، وما إلى ذلك من شعارات أوجدت صراعاً وهمياً تسبب فى ضياع أموال الشعوب العربية، وانصراف بؤرة شعورها عن الخطر الذى يتهدد مستقبلها وتراثها ووجودها.

وبعد الهزيمة مباشرة وجهت حكومة السودان دعوة لعقد مؤتمر قمة عربى، لتدارس الموقف العربى والنظر فى وضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان، واستجابات

الدول العربية وتم عقد مؤتمر قمة عربي في مدينة الخرطوم، في الفترة من ٢٩ أغسطس حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٧. وجاء في متن بيان وقرارات المؤتمر ما يلي:-

١. اجتمع في مدينة الخرطوم كل من : صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة اسماعيل الأزهري رئيس مجلس السيادة السوداني، وفخامة الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية، وصاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وفخامة الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة وفخامة الرئيس عبد الله سلال رئيس الجمهورية العربية اليمنية، وسمو الأمير صباح السالم الصباح أمير الكويت، وفخامة الرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية، وسمو الأمير الحسين الرضا ولي عهد المملكة الليبية، ومعالى السيد الباهي الأدغم كاتب الدولة للتراسة ممثلاً لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، ومعالى السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وعضو مجلس الثورة ممثلاً لفخامة الرئيس هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، ومعالى الدكتور محمد بن هيثم رئيس وزراء المملكة المغربية ممثلاً لصاحب الجلالة الملك الحسن ملك المملكة المغربية... وتدارس أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم أبعاد العدوان، الذي تعرضت له الدول العربية في الخامس من يونية الماضي، وقرروا أن إزالة آثار العدوان من الأراضي العربية هي مسئولية كفيلة بإزالة آثار العدوان، وبأن النكسة التي تعرضت لها الشعوب العربية يجب أن تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف ودعم العمل العربي المشترك.

وفي ظل هذا التقييم اتفق أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم على الوسائل الفعالة، التي تكفل تحقيق إزالة العدوان، ومن بينها دعم الدول التي تأثرت مواردها الاقتصادية مباشرة نتيجة العدوان، وذلك لتمكين هذه الدول من الصمود في وجه الضغوط الاقتصادية.

وعبر أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن إيمانهم الراسخ وعزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي الموحد، من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه، ويناشد القادة العرب المجتمعون شعوب وحكومات العالم أن يعملوا لتأييد هذا الحق العادل، لاتخاذ مواقف إيجابية إزاء دول الاستعمار

الضهيوني، التي تحول بين شعب فلسطين وبين ممارسته لهذا الحق.

واستعرض الملوك والرؤساء العرب ومثلوهم العلاقات بين دولهم في جميع مجالاته، واتفقوا على اتخاذ الخطوات التي من شأنها دعم وتعزيز العلاقات بينها، وتثبيت ميثاق التضامن العربي، بغية تحقيق آمال الشعب العربي في التقدم والرخاء. وأعرب أصحاب الجلالة والفضامة الملوك والرؤساء ومثلوهم عن تقديرهم البالغ لمبادرة حكومة جمهورية السودان الشقيق بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع التاريخي.

وأصدر المؤتمر القرارات والتوصيات الآتية :

أولاً : أكد المؤتمر وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي وتصفيته من جميع الشوائب. كما أكد الملوك والرؤساء والممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي، الذي أصدره مؤتمر القمة العربي الثالث، الذي عقد في الدار البيضاء وتطبيقه.

ثانياً : قرر المؤتمر ضرورة تصافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثاً : اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي، لإزالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها بعد ٥ يونيو، وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية، وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

رابعاً :

خامساً : أقر المجتمعون المشروع الذي تقدمت به الكويت لإنشاء صندوق الائماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، طبقاً لتوجيه مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفل، الذي انعقد في بغداد.

سادساً : قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإمداد العسكري، لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعاً : قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية، وأصدر المؤتمر

قراراً منفصلاً هذا نصه :-

«قررت كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والمملكة الليبية، أن تلتزم كل منها بدفع المبالغ الآتية بيانها سنوياً، مقدماً عن كل ثلاثة أشهر ابتداء من منتصف أكتوبر إلى حين إزالة آثار العدوان.

المملكة العربية السعودية - ٥٠ مليون جنيه إسترليني.

المملكة الليبية - ٣٠ مليون جنيه إسترليني.

دولة الكويت - ٥٥٠ مليون جنيه إسترليني.

وبهذا تضمن الأمة العربية أنها تستطيع أن تسير في هذه المعركة، لحين الانتهاء من إزالة آثار العدوان»^(١).

وكانت هذه القرارات تليق بأمة قد هزمت، وتجعل المرء يعتقد بأن هؤلاء القوم سيصبحون في رباط حتى تتم إزالة آثار العدوان على أقل تقدير، وتعطى هذه القرارات لدول المواجهة من الأمل ما يجعلها تطمئن إلى المستقبل، وتجمع شملها وتعيد بناء قوتها لتسترد أراضيها، بل وتحرر فلسطين!!

فالعرب قد اتفقوا على توحيد جهودهم السياسية، ووحدة العمل الجماعي، والتزامهم بميثاق التضامن العربي، وأقروا إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، واتفقوا وقرروا سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.

واتفق العرب أيضاً على إزالة آثار العدوان، وعدم الصلح أو الاعتراف بإسرائيل، وتعهدت السعودية والكويت وليبيا بدعم دول المواجهة مادياً، واتفقت الدول العربية أيضاً على اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الامداد العسكري، لمواجهة كافة احتمالات الموقف، ولا يوجد شيء أكثر من تلك الوحدة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدعم المادي.

وانفض الحاضرون وقد أثلجت صدورهم من الجهد الذي بذلوه، والتوفيق الذي أحاط بهمهم كل جانب، ولم ينسوا ترحيب شعب السودان بهم، لذلك ذكروا في متن بيان المؤتمر وقراراته ما يلي :

«وأعرب أصحاب الجلالة والفقامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن تقديرهم البالغ، لمبادرة حكومة جمهورية السودان الشقيق بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع التاريخي».

(١) راجع السياسة الدولية العدد التاسع السنة الثالثة - ١٩٦٧ ص ٨٣ وما بعدها.

« كما عبروا عن مشاعرهم الفياضة تجاه الاستقبال الحماسي، الذي استقبلهم به شعب السودان الكريم ».

وتخيل أبناء الأمة العربية أن ملوكهم ورؤساءهم أصبحوا على قلب رجل واحد، فهم أبناء أمة واحدة وأصحاب ديانة واحدة، وإسرائيل أهانتهم جميعاً، وكان لهذا الاعتقاد ما يزره في ظروف الحال في الوطن العربي، فاذاعات العرب ووسائل اعلامهم تصب جام غضبها على اليهود، والصهيونية والاستعمار، والدول التي تتعامل معهم، وتبادلهم التمثيل الدبلوماسي، أو تتعاون معهم.

وعلى سبيل المثال ففي السادس عشر من أغسطس ١٩٦٩، قررت رومانيا رفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سفارة، وكانت رومانيا ترتبط بعلاقات طيبة مع الدول العربية، ورداً على هذه الخطيئة - وبعدها بيومين فقط - استدعت الحكومة العراقية القائم بأعمال سفارتها في رومانيا، وطلبت من السفير الروماني في بغداد عدم العودة إلى العراق، وفي يوم ٢١ أغسطس قرر السودان قطع علاقاته الدبلوماسية مع رومانيا، بسبب قرارها بتبادل السفراء مع إسرائيل، وفي الثالث والعشرين من أغسطس قررت مصر سحب السفير المصري من رومانيا، بسبب موقفها تجاه الدول العربية، بإعلانها رفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سفارة، وفي الرابع والعشرين من أغسطس قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع رومانيا، احتجاجاً على قرارها برفع التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل.

يؤكد ذلك أن العرب على قلب رجل واحد، قبل القمة العربية بعدة أيام، وزاد ذلك التأكيد في نفوس الشعوب العربية قرارات القمة العربية سالفة البيان.

وتأكد للرائي أن مؤتمرات القمة العربية هي ملاذ أمن للعرب، يعيد الثقة بينهم، ويؤكد وحدتهم أمام شعوب العالم، يلجأون اليه كلما تعرضوا لكبوة كمن كبوات الزمن، وتؤدي قراراته إلى شفاء صدورهم وتوحيد كلمتهم!! هكذا أكدت القرارات ودعمتها وسائل الإعلام، وتصريحات المسؤولين العرب!!

كان هذا على مستوى الملوك والرؤساء العرب ووسائل الاعلام، أما الشعوب العربية فعلى ما يبدو أنه كان هناك شيء ما بين هذه الشعوب وبين الحكام، فلم يمتص عام على تاريخ انعقاد مؤتمر القمة العربي في سبتمبر ٦٧، وتعرض الرئيس العراقي

«عبد الرحمن عارف» الذى حضر مؤتمر القمة لانقلاب عسكري أطاح به وبحكومته،
فى ١٧ يوليو ١٩٦٨ وقع انقلاب عسكري فى العراق، أطاح بحكومة الرئيس عبد
الرحمن عارف، وقرر مجلس قيادة الثورة الجديد تعيين «أحمد حسن البكر» رئيساً
للجمهورية.

وفى الثامن عشر من يوليو ١٩٦٨ تم تشكيل الوزارة العراقية الجديدة، برئاسة «عبد
الرازق النايف» وفى الثلاثين من يوليو ٦٨ قام جناح حزب البعث القديم الذى يرأسه
«أحمد حسن البكر» رئيس الجمهورية بانقلاب جديد، أبعد فيه «عبد الرزاق النايف»
رئيس الوزراء، وإقالة وزارته وعزل «إبراهيم الداود» وزير الدفاع من مجلس قيادة
الثورة، وتولى رئيس الجمهورية قيادة القوات المسلحة وفى السابع والعشرين من
أغسطس ١٩٦٨ تم إلغاء الاتحاد الاشتراكي العربى فى العراق، وهكذا أطيح بالرئيس
العراقى «عبد الرحمن عارف»، لتؤكد حقيقة أخرى وهى وجود مشاكل داخلية فى
الدول العربية، التى يمكنها العطاء من أجل تحرير فلسطين، أدت هذه المشاكل إلى عدم
تأثير هذه الدول على ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، وانشغالها فى صراعات
داخلية حول المحافظة على الحكم، والعمل على استيعاب الأمن والنظام داخل هذه
الدول، الأمر الذى جعلها غير آمنة على إرسال قواتها خارج أراضيها، خشية الإطاحة
بحكوماتها، مما يتأكد معه عدم جدوى قرارات القمة.

واستمررا فى دعم الموقف العربى، واعتقاداً من دول المواجهة أن فى تكثيف انعقاد
مؤتمرات القمة العربية ما يعجل بإزالة آثار العدوان، قد طلب الملك «حسين»، ملك
الأردن عقد مؤتمر قمة عربى فى أقرب وقت، لتقرير الموقف العربى سياسياً وعسكرياً.
وقال إن مقياس النجاح السياسى هو استعادة الأرض المحتلة، والحقوق العربية
كاملة دون إبطاء، وإذا فشل الحل السياسى لإزالة آثار العدوان فإن الأردن سيخوض
المعركة من أجل حياة شريفة عزيزة، وهذه المعركة ستدور فى كل قرية وكل مدينة فى
الأردن، حتى يتم إنقاذ الأرض من الاحتلال.

وقد أعلنت ثمانى دول عربية حتى يوم ٢٣ مارس ١٩٦٨ موافقتها على اجتماع
عاجل لمؤتمر القمة، تلبية للدعوة التى تضمنتها رسالة الملك «حسين» إلى جميع الملوك
والرؤساء العرب، وقد وافقت كل من مصر، والعراق، ولبنان، والكويت،

والسودان، واليمن، واليمن الجنوبية وذلك بالإضافة إلى الأردن.
وجرت اتصالات هامة بين الرياض وعدد من العواصم العربية، وذلك في إطار
الاتصالات الدائرة لعقد مؤتمر القمة.

وكان من المتوقع أن يتعقد المؤتمر في الرباط في شهر أبريل ١٩٦٨، ولكن الدوائر
الرسمية في المغرب استبعدت هذا الاحتمال، وقالت أن الملك الحسن، ملك المغرب،
سيكون متغيباً عن المغرب حتى الأسبوع الأخير من شهر إبريل، في زيارات رسمية
لتركيا وإيران والسعودية^(١)، ولم يتعقد المؤتمر، وبدأ الفُتور يدب في عروق الدول
البعيدة عن فلسطين، وبدأت تشعر دول المواجهة بعبء المسئولية، وحاولت دول أخرى
عقد هذا المؤتمر قبل سبتمبر ١٩٦٨، إلا أنها قد فشلت.

وسارعت دول المواجهة بعقد قمة بين قادتها، وعقد في القاهرة في الفترة من ١
حتى ٣ سبتمبر ١٩٦٩ اجتماع رؤساء وملوك خط المواجهة، حضره الدكتور «نور
الدين الأناسي» رئيس سوريا. وبدأت أمريكا تبذل مساعيها المؤيدة لإسرائيل، لحل
أزمة الشرق الأوسط، وقد رفضت معظم الدول العربية المقترحات الأمريكية، مستندين
إلى قرارات مؤتمر القمة العربي، والتزامهم بعدم لصلح أو الاعتراف بإسرائيل،
وتمسكهم بإزالة آثار العدوان.

وفي الواقع من أبريل ١٩٦٩ أعلن الرئيس السوداني «إسماعيل الأزهرى» الذي
دعى لمؤتمر القمة العربي في السودان بعد هزيمة ١٩٦٧، و«محمد أحمد محبوب»
رئيس الوزراء، معارضة السودان المطلقة لورقة العمل الأمريكية، الخاصة بحل أزمة
الشرق الأوسط.

ويعد أن فشلت العراق رئيسها «عبد الرحمن عارف» الذي شارك في القمة العربية
عام ٦٧ إثر انقلاب عسكري، تعرض الرئيس السوداني «إسماعيل الأزهرى» لانقلاب
أيضاً في ٢٥ يناير ١٩٦٩، وتولى الجيش السلطة في السودان، وتم تشكيل مجلس
الثورة برئاسة اللواء «جعفر النميري» الذي عين قائداً للقوات المسلحة، كما تم تأليف
حكومة جبهة برئاسة «بابكر عوض الله» الذي تولى وزارة الخارجية أيضاً، وأعلن
إلغاء جميع التنظيمات الحزبية والسياسية للحكم السابق، كما أعلن حل مجلس

(١) راجع السياسة الدولية العدد ١٣ السنة الرابعة - ١٩٦٨ ص ٧٤١.

السيادة، وحل الجمعية التأسيسية.

وبالرغم من هذه الحوادث الأليمة التي تؤكد عدم استقرار الأوضاع الداخلية في الدول العربية، وانعكاساتها الخطيرة على الصراع مع إسرائيل، وإزاء الفتور الذي دب في عروق الدول العربية البعيدة عن المواجهة سارعت دول المواجهة بعقد قمة بين قادتها في الفترة من ١ حتى ٣ سبتمبر ١٩٦٩ في القاهرة، حضره الدكتور «نور الدين الأتاسي» رئيس سوريا، والملك «حسين» ملك الأردن، والفريق «أ/ صالح مهدي عماش» نائب رئيس الوزراء العراقي، ممثلاً للرئيس «أحمد حسن البكر»، كما حضر الاجتماع اللواء «جعفر النميري» رئيس مجلس الثورة السوداني، وفي ختام المؤتمر صدر بيان مشترك أكد فيه أن الملوك والرؤساء قد اتخذوا القرارات اللازمة، بالنسبة لكافة القضايا المطروحة، وكان ذلك تعبيراً صادقاً عن وحدة الموقف، ومنطلقاً لتحرير الأرض المحتلة وتطهيرها من آثار العدوان.

وفي غضون شهر من مؤتمر قمة الدول المواجهة، وفي السادس من أكتوبر ١٩٦٩ أحبطت الحكومة الأردنية محاولة لقلب نظام الحكم في الأردن، دبرها حزب التحرير الإسلامي.

ولم تكن ليبيا بعيدة عن الأحداث في الوطن العربي، ولم يكن لدى أبنائها قناة بقادتهم، وفي ١٣ أغسطس ١٩٦٩ غادر الملك «السنوسي» البلاد، في رحلة إلى تركيا واليونان، وفي الأول من سبتمبر ١٩٦٩ استولى الجيش الليبي على السلطة، وأعلن قيام النظام الجمهوري، وفي الثامن من سبتمبر قرر مجلس الثورة إسناد رئاسة الوزراء الجبلية إلى الدكتور «محمود سليمان المغربي» على أن يتولى وزارات المالية والزراعة والإصلاح الزراعي، وتولى «صالح ويصيري» وزارة الخارجية، والمقدم «آدم الحوازي» وزارة الدفاع، وتعيين «معمر القذافي» قائداً عاماً للقوات المسلحة الليبية.

ولم تكن مؤتمرات القمة العربية وحدها هي الملاذ الآمن للقادة العرب، وخاصة دول المواجهة، لتحقيق غايتهم في الصمود أمام إسرائيل، ومن الألاه، واسترطاد أراضيهم التي احتلت في ٦٧، وإنما كان أمامهم العمق الإستراتيجي للأمة العربية، وهو العالم الإسلامي.

ففي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٦٩ بدأ في الرباط مؤتمر القمة الإسلامي،

الذى ضم ٢٦ دولة، واشترك فيه ملوك ورؤساء ١٠ مستها، وأقر المؤتمر جدول أعماله الذى تضمن ٧ نقاط، منها انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، وإعادة حقوق شعب فلسطين، والتعاون بين الدول الاسلامية، وقد أنهى المؤتمر أعماله فى ٢٥ سبتمبر، ووجه المؤتمر نداءً حاراً إلى الدول المستولة عن حماية السلام فى العالم، لكى تضاعف جهودها للوصول إلى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، وأشار البيان إلى عدم قبول المؤتمر لأى حل لا يعيد مدينة القدس إلى الوضع الذى كانت عليه قبل يونيو ١٩٦٧^(١).

ويتضح للمتأمل أنه فى غضون عامين عقد العرب مؤتمر قمة عربياً، ومؤتمر قمة اسلامياً. ومؤتمر قمة للدول المواجهة، وجاءت قرارات المؤتمرات الثلاثة متوافقة، غايتها تحرير التراب الوطنى، وإزالة آثار العدوان، والاستعداد لتحرير القدس الشريف.

واعتقد أنه قد تأكد الآن، ونحن على مشارف نهاية عام ١٩٩٣، بأن هذه القرارات كلها عديمة الجدوى، فلا زالت القدس تن من قيود الاحتلال، ولا زالت الجولان محتلة، ولا زال قطاع غزة والضفة الغربية وباقى فلسطين تحت الاحتلال الصهيونى، ولم تفلح مؤتمرات القمة فى توحيد كلمة العرب والمسلمين، وتحرير الأراضي المحتلة. ولم يستمر الوفاق العربى بعد الهزيمة كثيراً، فمصر التى كانت تتزعم العال العربى، وتدعو إلى الإطاحة بالنظم الرجعية، وتدعم النظم الثورية فى الدول العربية، وتعاونته - ضاعت منها سيناء، وأصبحت تحت الاحتلال.

والأردن التى ناضلت من أجل ضم الضفة الغربية إلى أراضيها، ودخلت فى خلافات مع الدول العربية بهذا الخصوص - فقدت الضفة الغربية، وأبناء فلسطين الذين لم ينعموا بتنظيم أنفسهم على ترابهم الوطنى - فقدوا الضفة الغربية، بما فيها القدس وقطاع غزة، وسوريا فقدت الجولان. وظهرت فى الوطن العربى دول بعيدة عن الصراع، ولم تشارك فيه الا بالتصريحات والشعارات، ودول أخرى أصبحت طرفاً فى الصراع، وفقدت أجزاء من أراضيها، بالإضافة إلى شهدائها ونفقات جيوشها، الأمر الذى سبب أضراراً جسيمة لاقتصادها القومى، وأدى هذا الوضع إلى ظهور أبعاد جديدة لقضية فلسطين.

(١) راجع السياسة الدولية المجلد ١٩ السنة السادسة يناير ١٩٧٠ ص ٢٠٤.

قمصر التي كانت تنادى من أجل تحرير فلسطين، من الاحتلال الواقع من جراء قرار التقسيم فقدت سيئاء، وأصبحت أجزاء من ترابها الوطنى تحت الاحتلال. وسوريا التي كانت تعمل جاهدة مع مصر، من أجل تحقيق هذا الهدف فقدت الجولان. وأبناء فلسطين الذين جاهدوا من أجل استرداد أراضيهم فقدوا ما تبقى منها. والدول العربية الأخرى التي كانت تدعو لتحرير فلسطين، فترت عزيمتها عندما شاهدت ما حدث لدول المواجهة، وقصرت دورها على المدد الإعلامى عبر وسائل الإعلام، واكتفى بعضها بمدد من المال لدول المواجهة استمر لفترة ثم قطع أو خفض حسب الهوى والظروف.

وأصبحت قضية فلسطين فى المرتبة الثانية للدول التي كانت تنادى باستردادها، وأصبحت قضية الاحتلال الجديد لبعض الأراضى العربية هى القضية الأولى بالنسبة لهذه الدول.

ولم تكن الدول العربية، وأمريكا التي تساند إسرائيل بالمدد العسكرى والسياسى، بعيدة عن ظروف الحال فى الوطن العربى، خاصة وأن هذه الدول هى التي أوجدت الأزمة من أساسها، ولم يخف على أحد أن الأمم المتحدة هى الجناح السياسى الاستعمارى لهذه الدول، ومن الطبيعى أن يكون لهذه المنظمة الدولية دور فى مثل هذه الظروف، يتفق والصالح العام لهذه الدول، والذي يتفق بدوره مع الصالح العام لإسرائيل.

«فى يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧ قدم «أوثانت»، سكرتير عام المنظمة الدولية، تقريراً إلى مجلس الأمن، قال فيه إن العمليات العسكرية بدأتها إسرائيل، وأصرت الدول العربية والأفريقية والآسيوية والشيوعية على ضرورة إدانة إسرائيل، وأصرت الدول العربية والأفريقية والآسيوية والشيوعية على ضرورة إدانة إسرائيل، ومطالبتها بسحب قواتها إلى خطوط الهدنة، ولكن الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأنصارهما أصرروا على إصدار مجرد قرار بوقف إطلاق النار، وبعد مناقشات طويلة لم يتوصل إلى قرار، وفى اليوم التالى ونحمت ضغط الأحداث العسكرية أصدر مجلس الأمن بالاجماع قراراً بوقف إطلاق النار.

ولم تدع إسرائيل لهذا القرار، ثم أصدر مجلس الأمن أمراً آخر بوقف العمليات العسكرية مساء ٧ يونيو ١٩٦٧، ولم تمثل إسرائيل لأوامر مجلس الأمن، إلا بعد أن حققت أغراضها العسكرية، وبدأت أمريكا تناوراتها السياسية لدعم مكاسب إسرائيل

العدوانية، وعند اجتماع مجلس الأمن يوم ٨ يونيو قدم المندوب الأمريكى مشروع قرار يدعو الأطراف المتحاربة إلى الاستجابة لنداءات مجلس الأمن، ويقترح أن يتبع وقف إطلاق النار محادثات عن طريق الأمم المتحدة، تتطابق أهدافها مع أهداف إسرائيل، ولم ينص المشروع الأمريكى على انسحاب القوات المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة، وأكثر من ذلك فهو يطلب من الدول العربية الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل، لتصفية القضية الفلسطينية تحت ضغط الاحتلال^(١).

وظل موقف الأمم المتحدة من العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فاتراً، يتحرك بمتى البطء والدهاء لمصلحة إسرائيل، وظلت المداولات والمناقشات فى مجلس الأمن الدولى، وقدمت عدة مشروعات لحل الأزمة، وفى جلسة ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ قدم مندوب بريطانيا مشروع قرار جديد لحل أزمة الشرق الأوسط، نص على الآتى بعد ديباجته :-

١ - يؤكد أن تنفيذ مبادئ الميثاق تتطلب إقامة سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط، على أساس المبادئ الآتية :-

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى جرى احتلالها.

(ب) انتهاء حالة الحرب، واحترام السيادة والحدود الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دول المنطقة، وحققها فى أن تعيش آمنة فى نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة.

٢ - ويؤكد مجلس الأمن أيضاً :-

(أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات الدولية فى المنطقة.

(ب) تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان الحدود والاستقلال السياسى لكل دولة، عن طريق إجراءات منها إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

٣ - يطلب من الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً له، يوفد إلى الشرق الأوسط، لاجراء اتصالات تهدف إلى تحقيق حل فى نطاق المواد والمبادئ التى حددها القرار.

٤ - يكلف الأمين العام بأن يبلغ مجلس الأمن فى أقرب وقت عن مدى تقدم جهود هذا المبعوث الخاص.

(١) واجتمع السيادة الدولية العدد ١-١ بالسنه الثالثه اكتوبر ١٩٦٧.

وفي جلسة ٢٢- نوفمبر ١٩٦٧ وافق مجلس الأمن بالإجماع على المشروع البريطاني، وهكذا كان لبريطانيا التي قسمت فلسطين، والتي أوجدت الدولة اليهودية على تراب فلسطين، الفضل الأول في إصدار القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمن الدولي، والذي حاز رضا وقبول إسرائيل والولايات المتحدة، خاصة وأن هذه الدولة لها باع طويل في الاستعمار، ولها الفضل الأكبر في وجود إسرائيل، وبالرغم من خطورة هذا القرار على العالم العربي إلا أن بعض الدول العربية، نظراً للظروف لصعبة التي كانت تمر بها في ذلك الوقت، قد وافقت على هذا القرار، والواضح من هذا القرار :

١ - أن مجلس الأمن الدولي لم يعتبر العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في ١٩٦٧ من أعمال العدوان، التي تعرض السلم والأمن الدولي للخطر، وبالتالي لم يطبق مواد الفصل السابع من الميثاق، التي توجب تنفيذ القرار ولو بالقوة الجبرية.

٢ - أن القرار يضمن اعتراف الدول العربية التي توافق عليه بدولة إسرائيل، وأن الأراضي التي احتلت قبل ١٩٦٧ ضمن حدودها السياسية.

٣ - أن القرار لم يتحدث من قريب أو بعيد عن فلسطين، بالرغم من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار التقسيم بإنشاء دولة عربية على جزء من فلسطين.

وبالفعل وافقت بعض الدول العربية على هذا القرار في ظروف الهزيمة، وكانت الموافقة بداية عهد جديد في الصراع العربي الإسرائيلي، أعطى لقضية فلسطين في آخر وأبعاداً أخرى.

وكان هذا الأمر دليلاً قاطعاً على موافقة بعض الدول العربية على الاعتراف بدولة إسرائيل، التي أقيمت على التراب الفلسطيني، بالرغم من إطلاق شعارات وبيانات سريعات من جانب هذه الدول، تتناقض مع الواقع الجديد الذي انتهجته، ولكن استطاعت الأيام وحدها أن تكشف صدق هذه الرؤية.

فالموافقة على القرار ٢٤٢ تعني «احترام السيادة والحدود الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة، وحققها في أن تعيش أمنة في نطاق حدود غير مهددة باستخدام القوة» وهذا الأمر يتناقض تماماً مع قرارات القمة العربية، وما تخلته الدول

العربية فى وسائل اعلامها الرسمى فى هذا الوقت من التاريخ، فى حين أن هذه الدول كانت توافق على القرار ٢٤٢.

وهكذا استطاعت بريطانيا بموجب مشروع قرارها الذى وافق عليه مجلس الامن، ويمتهى البساطة أن تضمن اعتراف الدول العربية بإسرائيل، حتى تكمل ما بداته ويمتهى البراعة، فكل دولة عربية تطلب تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ توافق على سلامة دولة إسرائيل وتضمن حدودها.

ويمكن القول أن هزيمة ١٩٦٧ كانت سبباً واضحاً وراء تخلى الدول العربية عن قراراتها السابقة لحرب ١٩٦٧، واعترافها ضمناً وعلى استحياء بدولة إسرائيل، وتخليها ضمناً عن قرارات مؤتمرات القمة العربية السابقة لهزيمة ١٩٦٧، حول فلسطين والالتزام بتحرير ترابها واعتبار الوطن العربى كله دولة لأبناء فلسطين.

وكانت هذه الحقائق وراء فشل مؤتمر القمة العربى فى ديسمبر ١٩٦٩، بالرغم من النجاح الشكلى لمؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ٩٦٧ بعد الهزيمة مباشرة، والإعتقاد الزائف بوحدة الصف العربى تتجه لهذا المؤتمر.

ففى الرباط وفى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ ديسمبر عقد الملوك والرؤساء العرب مؤتمرهم الخامس، وكان هدف المؤتمر بحث الموقف المتدهور فى الشرق الأوسط، والعمل على تدعيم الصمود العربى أمام الاعتداء الإسرائيلى والمستمر، وإزالة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية.

وقد عقد الملوك والرؤساء أولى الجلسات مساء يوم ٢٠ ديسمبر لوضع خطة عمل تمكن المؤتمر من تحقيق أهدافه.

وفى صباح يوم ٢١ ديسمبر عقد الملوك والرؤساء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وكانت جلسة علنية، ثم استهل المؤتمر أعماله بجلسات مغلقة وسرية فى مساء نفس اليوم، وبحضور الملوك والرؤساء فقط، وقد تحدث الرئيس «جمال عبد الناصر»، رئيس الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) فوضع أمام المؤتمر صورة كاملة للموقف، والدور الذى تقوم به الجمهورية العربية فى المواجهة مع العدو، كما شرح نتائج الاتصالات المختلفة التى جرت مع مختلف الدول، وموقف بلاده من تلك الاتصالات ومن نتائجها، وقام باستعراض التطورات التى حدثت منذ مؤتمر الخرطوم، ويعد ذلك دعا الوزراء إلى الاشتراك فى الاجتماع، حيث جرت مناقشات حول الموقف العسكرى على الجبهتين الشرقية والغربية.

واستمرت الاجتماعات أيضاً طوال يوم ٢٢، حيث أتم الملوك والرؤساء مناقشتهم حول الموقف العسكرى، وتعبئة الامكانيات العربية من أجل المعركة.

هذا وقد تولى وزراء الخارجية فى اجتماع جانبى وضع مسودة مشروع قرار لتعبئة الإمكانات العربية، بينما واصل الملوك والرؤساء مناقشة موضوعى دعم الثورة الفلسطينية ودعم الصمود العربى فى الأراضى المحتلة، واستمع الملوك والرؤساء فى هذه المناقشة إلى تقرير قدمه السيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أنهى المؤتمر أعماله يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ دون اعلان أى قرارات^(١).

وهكذا فشل مؤتمر القمة العربى الخامس ليؤكد أن حقيقة العلاقة بين الدول العربية وحقيقة الموقف فى الوطن العربى «خلافات مستمرة، صراعات مستمرة» وليؤكد للعرب أنفسهم أن قرارات مؤتمر القمة العربى فى سبتمبر ٦٧، والتي كانت تدعو إلى وحدة الصف العربى وتصفية الخلافات، لم يكتب لها البقاء طويلاً. وفى الوقت الذى وافقت فيه بعض الدول العربية على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، مثل مصر والأردن - رفضت سوريا ومنظمة التحرير هذا القرار.

فى الأول من يناير ١٩٦٩ أعلنت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير أن المنظمة ترفض رفضاً باتاً قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، ومهمة المبعوث الدولى «جونار يارنج» لأن القرار يتجاهل حقوق شعب فلسطين، وأضافت اللجنة فى إعلانها أن هدف المنظمة النهائى هو الكفاح فى سبيل استعادة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية، التى يتمتع جميع مواطنيها مهما كانت ديانتهم بحقوق متساوية.

أن التعامل فى أحوال الوطن العربى بعد هزيمة ١٩٦٧ يقطع بحقيقة التمزق، التى أصابت الدول العربية من جراء هذه الهزيمة، التى استطاعت أن تطرح على السطح حقيقة الحكومات العربية، والصراعات الطاحنة التى تدور رحاها فى أروقة الحكم فى الدول العربية، والخلافات المستمرة بين الدول العربية، وأن القرارات العربية على أعلى المستويات فى هذه الفترة من التاريخ، كانت فقط مجرد قرارات خالية من الجذور، وغير قابلة من الناحية العملية للتطبيق، وفى حين تدعو الدول العربية لوحدة الصف والهدف - كانت كل دولة وراءها هدف خاص بها، وأبعد ماتكون من وحدة الصف. وفى الوقت الذى كانت فيه الدعوة لإزالة آثار العدوان، كانت معظم الدول العربية

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٢٠ السنة السادسة أبريل ٧٠ ص ٤٩٧.

بعيدة كل البعد عن العمل على إزالة آثار العدوان، إلا قول المواجهة فقط وإبناء فلسطين، وكان القضية تعنيهم دون سواهم.

وانشغلت معظم الفول العربية في مسائلها الداخلية، تاركة دول المواجهة تجاه إسرائيل وكل من وراءها، وانشغلت دول أخرى في الصراع على السلطة، وكيفية الحفاظ عليها بطريقة أو بأخرى، وإن جولة في أحوال بعض الدول العربية في هذه الفترة من التاريخ تؤكد حقائق ربما تعتمد البعض تجاهلها.

وعلى سبيل المثال في العراق تم احباط محاولة لقلب نظام الحكم في العراق في ٢١ يناير ١٩٧٠، أعقبتها محاكمة وتم إصدار الأحكام بالإعدام والسجن، وفي الخامس عشر من سبتمبر ١٩٧٠ أعلن إلقاء الفريق طيار «مروان عبد القادر التكريتي» من كل مناصبه العسكرية والمدنية، وإحالته للتقاعد، وتعيينه سفيراً في وزارة الخارجية، وقد أذيع القرار قبل ساعات من إنهاء زيارة الفريق «مروان» لأسبانيا، التي بدأت يوم ١٠ أكتوبر، وقد أعلن التجاء التكريتي سياسياً للجزائر.

وفي الخامس من يوليو ١٩٧١ أعلنت الحكومة العراقية عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم في العراق، وطلبت من الملاحق الجوي البريطاني «هيو هريسون» والسكترير الأول بالسفارة «جورج رولستون» مغادرة العراق خلال ٢٤ ساعة، لصلتهما بالمؤامرة.

وفي التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٧١ :

أعفى مجلس قيادة الثورة العراقي كلاً من السيد «صلح عماش» نائب رئيس الجمهورية والسيد «السخيلي» وزير الخارجية من منصبيهما.

وفي ٢٦ فبراير ١٩٧٢ ألقت السلطات المصرية القبض على ثلاثة من العراقيين المسلحين حاولوا اغتيال ثلاثة من اللاجئين السياسيين العراقيين في القاهرة، هم «عارف عبد الرازق» رئيس وزراء العراق الأسبق، و«صباحي عبد الحميد» وزير الداخلية السابق والعقيد «عرفان عبد القادر» الضابط العراقي السابق.

وفي ١ يوليو ٧٣ : أذاع راديو بغداد نبأ اغتيال الفريق أول «حماد شهاب» وزير الدفاع العراقي وعضو مجلس الثورة، وأعلن الراديو أن «ناظم كيندار» مدير الأمن العام هو الذي قتل الفريق شهاب، في محاولة لقلب نظام الحكم في البلاد.

وفي ٧ يوليو ١٩٧٣ : أذاع راديو بغداد أنه تم إعدام ٢٣ من المدنيين والعسكريين رمياً بالرصاص، وهم للمجموعة الأولى من المتهمين في محاولة الانقلاب الفاشلة، ضمن صراع السلطة بين أجنحة حزب البعث الحاكم هناك، وتضم هذه المجموعة ٧ من كبار المسؤولين في إدارة الأمن العام، بينهم اللواء «ناظم كيندار» الذي قاد المحاولة. وفي ٨ يوليو ١٩٧٣ : تم إعدام ١٤ عراقياً آخرين، بينهم «محمد فاضل» عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي ورئيس الإدارة العسكرية بالحزب.

وهكذا كان حال السلطة في العراق، وهي دولة من الدول العربية الهامة في الصراع العربي الإسرائيلي، انشغل حكامها تماماً في الفترة من ٦٧ وحتى ٧٣ بصراع داخلي على السلطة، لم يمكنها بالقطع من الاشتراك بطرق مباشرة في الصراع العربي الإسرائيلي، والأمر من ذلك أن الأردن تحفظت على دخول قوات عربية لأراضيها، لدواعي معينة تتعلق بنظام الحكم فيها وكان اشتراك العراق في النزاع العربي الإسرائيلي فقط من الناحية الشكلية.

ففي الثامن عشر من يوليو ١٩٧١ : أعلنت حكومة العراق قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، وإغلاق الحدود بين البلدين، بسبب موقف الحكومة الأردنية من المقاومة الفلسطينية. وعندما أعلن الملك حسين مشروعه للصلح مع إسرائيل في ١٥ مارس ١٩٧٢ - أصدرت الحكومة العراقية بياناً رسمياً، تقترح فيه إقامة اتحاد عاجل مع سوريا، ومصر، لمواجهة مشروع الملك حسين.

ونذكر أيضاً أنه قد حدثت محاولة انقلاب فاشلة في السودان، في ٢٣ يوليو ١٩٧١، وسارعت العراق بالاعتراف بالنظام الذي أسفرت عنه حركة الانقلاب الفاشل، وكانت هي الحكومة الوحيدة التي اعترفت بهذا النظام، الأمر الذي أدى إلى إعلان السودان في ٢٤ يوليو ١٩٧١ قطع علاقاته الدبلوماسية مع حكومة العراق.

ويتضح من هذا المثال أن دولة من الدول العربية ذات الأهمية لم تشارك في الصراع العربي الإسرائيلي، إلا فقط بالحديث والشعارات، ولم يكن لها دور ملحوظ في الوقوف ضد إسرائيل لتحرير فلسطين، ولم تعمل على تنفيذ قرارات القمة العربية، وانشغل أهل الحكم فيها بالصراع على السلطة، ولم تكن علاقاتها مع الدول العربية بحالة طيبة، وهكذا كان الحال بالنسبة لمعظم الدول العربية - إضافة إلى العراق - أما سوريا، وهي من دول المواجهة الهامة مع إسرائيل، والتي فقدت الجولان في حرب ١٩٦٧، والتي قبلت في كل مؤتمرات القمة العربية في هذه الفترة من التاريخ،

وأعلنت الالتزام بما جاء به، وتؤثر هذه الحالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الدور السوري الهام في هذا الصراع، وتقلل من عطائه، فقد كان على رأس سوريا الدكتور «نور الدين الأتاسي»، والذي كان يتمي لحزب البعث العربي السوري. وفي الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧٠ : حدث انقلاب في سوريا، وتحرك الجيش السوري بقيادة الفريق «حافظ الأسد» وزير الدفاع وقائد السلاح الجوي، وتسلم السلطة في سوريا.

هـ وفي ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ : أذيع بيان رسمي من الاذاعة لسورية، بإلغاء حكومة «د. نور الدين الأتاسي» وتعيين قيادة جديدة لحزب البعث، تتولى مهامها مؤقتاً، ريثما يعقد مؤتمر لانتخاب القيادة القطرية.

كما أعلن البيان تشكيل مجلس للشعب في خلال ثلاثة أشهر من تشكيل حزب البعث، والمنظمات الشعبية والنقابية، ومثلّي القوى التقدمية، وسيمنح هذا المجلس سلطات تشريعية إلى جانب قيامه بوضع دستور دائم للجمهورية السورية، وأعلن البيان أن القيادة الجديدة قررت، فيما يتعلق بالعمل في المجال العربي، تحقيق خطوات وحلوية مع الدول العربية التقدمية، وخاصة (ج.ع.م) وأشار البيان إلى عزم سوريا على أن تكون الدولة الرابعة في اتفاق القاهرة، الخاص بالعمل لاتحاد دول ميثاق طرابلس.

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ : تولى الفريق «حافظ الأسد» رئاسة القيادة القطرية المؤقتة للحزب في سوريا، إلى جانب رئاسة الوزراء، وقد اختير «أحمد الخطيب» رئيساً للدولة.

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٧١ : قدم «أحمد الخطيب» رئيس الدولة استقالته من منصبه إلى مجلس الشعب الجديد، وقبل المجلس الاستقالة التي قدمت كإجراء دستوري، تمهيداً لإجراء انتخابات رئيس جديد للجمهورية، وفي نفس الوقت فاز «أحمد الخطيب» برئاسة مجلس الشعب السوري بأغلبية ١٥٨ صوتاً من مجموع المقترحين وعددهم ١٦٨ صوتاً.

وفي ٢٣ فبراير ١٩٧١ : تولى رئيس الوزراء ووزير الدفاع الفريق «حافظ الأسد» منصب رئيس الدولة بعد استقالة رئيس الدولة السيد «أحمد الخطيب» وهكذا أصبح الفريق «حافظ الأسد» قائد الانقلاب العسكري رئيساً للدولة السورية.

أما الأردن، وهي من دول المواجهة أيضاً مع إسرائيل، فلم تكن أحسن حظاً من

العراق أو سوريا، فقد كانت ظروفها غير مستقرة، وتعددت محاولات قلب نظام الحكم فيها، وقد انتهج ملك الأردن مسلكاً متغائراً مع مواقف الدول العربية، وخرج عن الإجماع العربي في مؤتمرات القمة السابقة، وبدلاً من التعاون مع أبناء فلسطين والوقوف معهم، وقف ضدهم وقتلهم، وكانت المعارك بين الجيش الأردني وأبناء عمومته الفلسطينيين في سبتمبر ١٩٧٠.

ولم يلتزم الأردن بقرارات العرب بوقف الاقتتال مع الفلسطينيين، بعد أن اجتمع ملوك ورؤساء ٩ دول عربية في القاهرة لمناقشة الأوضاع الجارية في الأردن، وإنهاء العمليات العسكرية بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، وقد انتهى الأمر بطرد المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى الدول الأخرى، وأخل الأردن بكل التزاماته مع الدول العربية.

ففي ١٦ يوليو ١٩٧١ : أغلقت السلطات الأردنية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان.

وفي ١٨ يوليو ١٩٧١ : أعلنت حكومة الأردن رسمياً رفضها للاتفاق، الذي وقعه الملوك والرؤساء العرب في القاهرة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠، والبروتوكول الذي وقعوا عليه في عمان يوم ١٣ أكتوبر، بشأن تسوية الموقف بين المقاومة الفلسطينية والسلطات الأردنية.

وساءت علاقات الأردن بجاراتها من الدول العربية، وفي الثاني عشر من أغسطس ١٩٧١ قطعت الحكومة السورية علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، ومنعت الطيران الأردني من المرور في أجواء سوريا، وكذلك العراق فقد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، بسبب موقف الحكومة الأردنية من المقاومة.

ونظراً لهذه الظروف وفي ٢٨ نوفمبر ١٩٧١ اغتيل السيد «وصفي التل» رئيس وزراء الأردن، أثناء وجوده في القاهرة لحضور مؤتمر رؤساء أركان الجيوش العربية.

وبالرغم من الإجماع العربي في قرارات مؤتمر القمة العربي في سبتمبر ١٩٦٧، والتي بلّورت الموقف العربي في الدعوة إلى وحدة الصف العربي، وتصفية الخلافات بين الدول العربية وتوحيد الجهود الدبلوماسية للدول العربية لإزالة آثار العدوان، بالرغم من كل ذلك أعلن الملك «حسين» في ١٥ مارس ١٩٧٢ مشروعاً يقضي بأن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» تتكون من قطر فلسطيني عاصمته القدس (يشمل الضفة الغربية وأى أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها) وقطر

أردنى (بشمول الضفة الشرقية) على أن يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جاكم ومجلس وزراء من أبنائه، والسلطة التشريعية «مجلس الشعب» وتنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية، التي يتولاها الملك ومجلس الوزراء المركزي، في الشؤون المتعلقة بالدفاع والعلاقات الدولية.

ولم يكتف الملك «حسين» بذلك وذهب أبعد منه، وأعلن في ٣٠ مارس ١٩٧٢ في واشنطن أن القدس يمكن أن تكون عاصمة لإسرائيل وللجزء الفلسطيني من المملكة المقترحة، كما أعلن أنه يترك احتمال عقد سلام منفصل مع إسرائيل مفتوحاً.

وفي الأول من أبريل ١٩٧٢ : صرح الملك «حسين» في واشنطن بأنه قد أجرى اتصالات مباشرة مع إسرائيل، عن طريق رجاله في الضفة الغربية «ليعرف كل واحد طريقة تفكير الآخر، وأن تفكيره بالنسبة للقدس يقوم على أساس أنها مدينة واحدة مفتوحة، تقسم عاصمتين : واحدة لإسرائيل، وأخرى للقطر الفلسطيني من المملكة المقترحة، كما أعلن أنه ليس على استعداد لدخول حرب ضد إسرائيل، وأنه يسعى إلى ستوية مع إسرائيل، يقوم عليها سلام دائم يؤدي إلى خروج إسرائيل من عزلتها. وهكذا أفصح الملك «حسين» وبمتمهى الوضوح والصراحة عن الاتجاه الحقيقي للصراع العربي الإسرائيلي، ومقاصد العرب في هذه الفترة من التاريخ، وكان أكثر وضوحاً من غيره الذين اعترفوا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولم يفصحوا عن نواياهم إلا في وقت متأخر.

فكل الشواهد التاريخية كانت تقطع بأن العرب يسعون فقط لاسترداد ما ضاع منهم بعد ٦٧، حتى ولو اعترفوا بإسرائيل على حساب أبناء فلسطين.

وهكذا أكدت الدوائر السياسية الأمريكية في ٣ أبريل ١٩٧٢ أن الملك «حسين» قد أوضح للرئيس «نيكسون» أنه «لا يستبعد صلحاً منفرداً مع إسرائيل».

كما صرح وزير الخارجية الأردني بأن الملك «حسين» قد حصل على كل ما طلبه من الولايات المتحدة.

وفي ١٧ أبريل ١٩٧٢ : صرح الملك «حسين» بأن الاتصالات بين الأردن وإسرائيل تتزايد، وأن مشروعه يعتبر نموذجاً للمستقبل.

ولم يتأخر الرد على مشروع الملك «حسين» بدءاً من أبناء الأردن، ففي غضون اغتاله لمشروعه تعرض الملك «حسين» لمحاولة لاغتياله من أفراد الجيش الأرميني، وفي السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٢. احتقلت السلطات الأردنية ٣٠٠ من أفراد الجيش

الأردني، وحددت إقامة عدد من السياسيين بعد احباط محاولة انقلاب ضد الملك «حسين» وقلب نظام الحكم الملكي من تدابير منظمة سرية، شكلت داخل الجيش الأردني منذ ستة أشهر، بعد اعلان الملك مشروعه الخاص بالملكمة العربية المتحدة. وتوالت ردود الدول العربية على مبادرة الأردن :

ففى ١٩ مارس ١٩٧٢ : أعلن مجلس الشعب المصرى رفضه لمشروع الملك «حسين»، تأسيساً على أنه استمرار فى التآمر على تصفية قضية فلسطين، وتحقيق مطامع إسرائيل.

وفى ١٦ مارس ١٩٧٢ : أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً، رفضت فيه مشروع الملك «حسين»، ووصفته بأنه كيان هزيل ساوم «حسين» إسرائيل ليكون شريكاً فيه.

وفى أبريل ١٩٧٢ : أعلن الرئيس الجزائرى «بوميدى» أن الملك «حسين» أثبت بشروعه أنه يتعامل مع إسرائيل، وأكد أن جوهر القضية هو تحرير الاراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧، والمحافظة على حقوق شعب فلسطين.

وفى السابع من أبريل ١٩٧٢ : أعلن الرئيس السورى «حافظ الأسد» أن مشروع الملك «حسين» منطلق لمخططات الامبريالية والصهيونية.

وفى السادس من ابريل ١٩٧٢ أعلن الرئيس «السادات»، فى افتتاح مؤتمر المجلس الوطنى الفلسطينى، أن مصر قررت قطع كل علاقاتها مع النظام الأردنى، كبداية لعمل عربى موحد ضد مشروع الملك «حسين»، الذى هو فى الحقيقة من وضع «ألون» نائب رئيسة وزراء إسرائيل، وكانت مشاعر الأردن تجاه إسرائيل هى سلسلة من المشاعر المتوارثة، الناجمة عن العلاقات السابقة بين حكام الأردن السابقين وإسرائيل، وامتداد لسعى الأردن لضم الضفة الغربية إلى أراضيه دون الإقرار بحقوق الشعب الفلسطينى، وقد تبلورت هذه المشاعر بوضوح عندما أعلن الرئيس «بورقيبة» اقتراحاً بإقامة دولة فلسطين فى الضفة الغربية لنهر الأردن، فقد قدمت الأردن على الفور فى ٧ يوليو ٧٣ احتجاجاً إلى الحكومة التونسية على تصريحات الرئيس «بورقيبة».

وفى ١٧ يوليو ١٩٧٣ : أعلن متحدث رسمى فى عمان، أن مجلس الوزراء الأردنى قرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس، بعد أن استمع المجلس إلى تقرير من «زيد الرفاعى» رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية، عن المقابلة التى تمت بين السفير الأردنى بتونس والرئيس «بورقيبة» بشأن تصريحات الرئيس التونسي عن إقامة

دولة فلسطينية.

وهكذا كانت الأردن إحدى دول المواجهة مع إسرائيل : الخروج المتواصل على الإجماع العربى - العلاقات واللقاءات غير المباشرة والمباشرة مع اليهود - قطع دابر المقاومة الفلسطينية من الأردن - الوقوف ضد إقامة دولة فلسطينية على التراب الفلسطينى .

وبعد كل هذه التصريحات والمواقف الأردنية، وفى غضون أيام منها ومن رد فعلها، تطلب الحكومة الأردنية عقد مؤتمر قمة لرؤساء دولة المواجهة مع إسرائيل، يعقد فى خلال شهر وكان ذلك الطلب فى ٩ أغسطس ١٩٧٣ .

ويستجيب العرب لنداء الأردن، ويعقد فى القاهرة اجتماع قمة ثلاثى فى ١٠ سبتمبر ٧٣، بين الرئيس «أنور السادات» والرئيس «حافظ الأسد» والملك «حسين»، لبحث إمكانيات العمل العربى المشترك، ودور الجبهة الشرقية، ويصدر بياناً فى القاهرة عن هذه المحادثات، أكد هذا البيان اتفاق الدول الثلاثة على مواصلة الحوار والاتصالات للوصول إلى الحلول المقترحة.

وبعد ذلك أعلن فى القاهرة فى ١٢ سبتمبر ٧٣ عن عودة العلاقات بين القاهرة وعمان، لأن القاهرة فى ذلك الوقت كانت قد استعادت لتحرير سيناء من أيدي اليهود، لأن الواقع والمنطق يؤكد استحالة استمرار الاحتلال اليهودى على التراب الوطنى المصرى، وتزهت القاهرة عن العبث العربى واستعادت لمعركة المصير، دون الالتفات إلى الصغائر التى كانت عليها بعض الحكومات العربية .

أما عن دول العمق الإستراتيجى لدول المواجهة فنشير إلى شريحة قليلة من بعض الدول العربية، التى لم تتواجه مع إسرائيل، مثل السودان حتى نستطيع أن نقف بالدليل القاطع على حال الدول العربية فى هذه الحقبة من التاريخ ١٩٦٧ - ١٩٧٣، لتضع إمكانية قيام هذه الدول بتحرير فلسطين، أو حتى تحرير الأراضى الأخرى التى احتلت بعد ١٩٦٧ .

فى التاسع عشر من يوليو ١٩٧١ وقع انقلاب عسكري فى السودان، قاده الرائد «هاشم العطا» والمقدم «بابكر النور» والرائد «فاروق عثمان حمد الله»، واشترك معهم فى الانقلاب اللواء «عثمان شرف» قائد الحرس الجمهورى، والعقيد «عبد المنعم أحمد» قائد الفرقة الثالثة المدرعة .

وفى ١٩ يوليو ١٩٧١ : تم اعتقال الرئيس «جعفر النميرى» فى مقر قيادة القوات

المسلحة بالخرطوم ومعه عدد آخر من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقة.

وفى ٢٢ يوليو ١٩٧١ عاد الرئيس «جعفر النميرى» الى السلطة مرة أخرى فى السودان، عندما قامت قواته التى تدين له بالولاء بتوجيه ضربة مفاجئة فى العاصمة السودانية، أسقطت بها الانقلاب الذى لم يعيش سوى ٧٢ ساعة، واعتقلت هذه القوات الرائد «هاشم العطا» وجميع قادة الانقلاب، ليؤكد الحدث عدم استقرار الأوضاع السياسية فى بلدان العمق العربى، التى يمكن أن تعتمد عليها دول المواجهة مع إسرائيل فى استرداد أراضيها.

حركات الانقلاب مستمرة دن هواده، تطيح برئيس وتأتى برئيس جديد، وإن فشلت تطيح الحكومات برقاب الأعضاء المشاركين فى الانقلاب بمحاكمات عسكرية سريعة، وكله فى نطاق القانون!

فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ جرت فى السودان محاكمة بعض الذين نفذوا خطة التآمر على ثورة مايو، وتم تنفيذ حكم الإعدام فى أربعة منهم وهم :

١ - هاشم العطا. ٢ - معاوية عبد الحى.

٣ - عبد المنعم محمد أحمد القائد السابق للفرقة الثالثة المدرعة.

٤ - عثمان حاج حسين القائد السابق للحرس الجمهورى.

وفى ٢٤ يوليو ١٩٧١ : تم إعدام ثلاثة من الذين اشتركوا فى الانقلاب الفاشل، وهم : ١ - العقيد بشير عبد الرزاق.

٢ - المقدم محبوب ابراهيم. ٣ - الملازم أحمد دونار.

وفى ٢٥ يوليو ١٩٧١ : تم تنفيذ حكم الإعدام فى :

١ - الرائد فاروق حمد الله.

٢ - المقدم بابكر النور، الذى كان رئيساً لمجلس قيادة الانقلاب.

وكانت ليبيا قد سلمتهما إلى السودان بعد هبوط الطائرة التى كانت تقلهما من لندن فى مطار بنغازى.

كما نفذ حكم الإعدام فى :

٣ - الرائد محمد أحمد الزينى. ٤ - والملازم أحمد عثمان.

٥ - والشفيح أحمد الشيخ رئيس اتحاد نقابات العمال.

وفى ٢٨ يوليو ١٩٧١ نفذ حكم الإعدام فى :

السيد عبد الخالق محجوب زعيم الحزب الشيوعى السودانى، الذى كان الرأس المدبر للانقلاب الفاشل ضد حكومة الرئيس «جعفر النميرى» تماماً وكأننا فى القرون الوسطى، أو فى عصر ما قبل التاريخ، من ينبجح فى الانقلاب يكون زعيماً، ويتم الاحتفال بيوم الانقلاب على أنه عيد للثورة!! ومن يفشل فى الانقلاب تقطع رأسه، فالمحاكم جاهزة، لديها القدرة على التحقيق وسماع الدفاع والشهود، وتسيب الأحكام وإصدارها خلال ٢٤ ساعة، وكله طبقاً للقانون!! إنهم العرب الذين أرادوا تحرير فلسطين، وعقدوا العزم وبيتوا النية على تحرير تراب القدس!! فقط بالقرارات!! ومن المعلوم أن الخرطوم كانت الداعية لعقد القمة العربية بعد هزيمة ٦٧، وعقدت القمة فى أراضيها، وهى عالة تماماً بما ورد فى قراراتها.

وتعلم جيداً أن مصر هى أقوى دولة عربية مواجهة لإسرائيل، وأن العزم معقود عليها وحدها فى تحرير التراب الوطنى للأمة العربية، وبالرغم من ذلك كله استدعت الخرطوم القوات السودانية الموجودة فى مصر، دون الرجوع للقيادة المصرية، حسب الأصول والاعراف العسكرية.

وفى ٢٩ سبتمبر ٧٢ أعلنت السلطات السودانية عن خطوات جديدة مع مصر، بعد أن قررت تصفية عمل بعض الشركات المصرية التى تعمل فى السودان، كان آخرها طلبها عودة بعض الوحدات العسكرية السودانية الموجودة فى مصر، وقيامها باستدعاء بعض الوزراء السودانين الذين كانوا يزورون مصر، وطلبها إعادة بعض الأساتذة المصريين بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وفى ٨ أكتوبر ١٩٧٢ أبلغ «حافظ إسماعيل» مستشار الرئيس «أنور السادات» لشئون الأمن القومى السفير السودانى بالقاهرة طلب السلطات المصرية إلى حكومة السودان بسحب بعثة القوة السودانية الموجودة فى منطقة القتال.

وذلك رداً على إصدار الحكومة السودانية أوامرها رأساً إلى قائد القوات السودانية المربطة على الجبهة، بسحب الجزء الأكبر من القوة، دون إخطار أو تنسيق مع السلطات المصرية.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٧٢ أبعدت السلطات السودانية للمرة الثانية فى خلال شهر واحد الدكتور «أحمد طلبية عويضة» مدير فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وتعللت

الحكومة السودانية فى إجرائها هذا بدواعى الأمن العام. ولم تهدأ حدة الاضطراب فى السودان.

وفى ٢٦ يناير ١٩٧٣ أعلنت وزارة الداخلية السودانية فى بيان رسمى، أنها اكتشفت مؤامرة فى الخرطوم لاغتيال الرئيس «جعفر النميرى» وبعض كبار المسئولين من السياسيين والعسكريين، وقد تم إلقاء القبض على ١٢ من المتآمرين، بينهم عميد سابق بالجيش، و ١١ من صف الضباط والجنود، وعقب ذلك أعلن الرئيس «جعفر النميرى» فى ٢٨ يناير ١٩٧٣ أن الشيوعيين والايخوان المسلمين كانوا وراء المؤامرة التى دبرت لاغتياله، وقال أن أعداء الثورة أرادوا استغلال النقص المؤقت فى الاحتياجات الاستهلاكية، ووعد بأن يشرف شخصياً على توفير السلع الأساسية. ودأبت الاضطرابات الداخلية فى السودان، تعبيراً عن شعور الشعب السودانى تجاه حكاه، وأغلقت السلطات السودانية الجامعة يوم ٢١ أغسطس ٧٣، وتعطلت الدراسة فى المعاهد العليا، وخرجت مظاهرات الطلاب، وحدثت اشتباكات فى الشوارع بين البوليس وطلبة الجامعة، الذين طالبوا بسقوط الحكومة.

وفى ٢ سبتمبر ١٩٧٣ نزلت دبابات الجيش السودانى إلى شوارع الخرطوم، وقد أصدرت الحكومة قراراً بإغلاق جميع المدارس بمختلف مراحلها فى جميع مديريات السودان لأجل غير مسمى.

وفى ٥ سبتمبر ٧٣ أعلنت حالة الطوارئ فى جميع أنحاء السودان، وأعطت لائحة الطوارئ سلطات استثنائية واسعة لمواجهة الاضطرابات فى أنحاء البلاد.

وفى ٩ سبتمبر ١٩٧٣ أعلن الرئيس السودانى «جعفر النميرى» فرض «رقابة سياسية» على جامعة الخرطوم، التى وصفها بأنها أصبحت مصدراً للتآمر ضد نظام الحكم.

ويؤكد كل ذلك عدم الاستقرار الداخلى، وعدم القدرة على التوافق بين الحكومة والشعب، الأمر الذى يقطع بعدم قدرة مثل هذه الدول بالوفاء بالتزاماتها الداخلية تجاه شعوبها، وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القومية، مما جعل دول المواجهة تقف أمام اليهود بعمق استراتيجى من الدول العربية غير مضمون، لظروف هذه الدول الداخلية الصعبة، كما حدث فى المثال السودانى، حيث أكدت الأحداث عدم قدرتها

على الالتزام بقزارات القمة العربية، وسحبت قواتها الموجودة في مصر قبل حرب ١٩٧٣ مباشرة.

ولم تكن معظم الدول العربية الاخرى اسعد حظاً من السودان أو الأردن أو سوريا:

ففي ١٥ يناير ١٩٧١ تم إجباط محاولة لقلب نظام الحكم في المغرب.
وفي ٧ نوفمبر ١٩٧٢ قضت محكمة القنطرة العسكرية بإعدام ١١ من العسكريين المتهمين في محاولة اغتيال الملك «الحسن» في أغسطس الماضي، كما أصدرت ٣٢ حكماً بالسجن لمدد مختلفة.

يؤكد ذلك عدم الاستقرار الواضح في أنظمة الحكم العربية في هذه الفترة من التاريخ، والتي تلت هزيمة ١٩٦٧، بالإضافة إلى التزاوت المستمرة بين الدول العربية، والتي كان على رأسها طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن، والاشتباكات التي وقعت في الفترة من ٧ - ٩ مايو ٧٣ بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية، في عدة أماكن من بيروت وشرق لبنان، وقصف الطيران اللبناني مواقع الفلسطينيين، وكذلك منازعات الحدود بين الكويت والعراق، والتي نتج عنها حدوث اشتباكات مسلحة بين الدولتين، تدخل الرئيس «السادات» للوساطة لحل النزاع.

وكذلك الخلافات بين لبنان والأردن، والتي ترتب عليها إعلان الحكومة الأردنية في ١٨ فبراير ١٩٧٣ اعتبار الملحق العسكري اللبناني في عمان شخصاً غير مرغوب فيه، وطرده من الأردن خلال ٤٨ ساعة، وذلك تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، ورداً على طرد لبنان للعميد «شفيق جميعان» الملحق العسكري الأردني في بيروت في نوفمبر الماضي. إن أمة على هذه الشاكلة لا يمكن لها تحت أي ظرف من الظروف أن تحرر ترابها الوطني من براثن الاحتلال الأجنبي، وتعمل من أمل تحرير فلسطين مجرد حلم بعيد المنال.

وفشلت الأمة العربية رغم مرارة الهزيمة، في الوصول إلى الحد الأدنى من التقارب في وجهات النظر، لتصبح الوحدة العربية أملاً صعب المنال، وغير قابل للتحقيق، رغم المحاولات المستمرة لتحقيق الوحدة بين بعض الدول العربية.

ولم يشفع لهذه الأمة أمام شعوبها الا مصر، بعد أن احتمدت على الله سبحانه وتعالى وأخذت، واستطاعت هزيمة اليهود في حرب ٧٣ في أول مواجهة بين العرب واليهود منذ احتلالهم لفلسطين.

ثالثاً : مؤتمرات القمة العربية بعد ٧٣ وفشل التضامن العربي وبداية الاعتراف بدولة اليهود :

استطاعت حرب ١٩٧٣ وحدها أن تحقق ولو لفترة بسيطة حلم العرب في التضامن العربي، فقط عندما جاءت تجربة عملية ملموسة تؤكد على الملائمة قدرة العرب على استخدام أحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا، في حرب حديثة ضد اليهود وأساطين الفجر في العالم، الأمريكان والإنجليز وحلفائهم.

وفجأة تأخضت وسائل الإعلام العربية، وتوقفت الحملات الإعلامية، التي كانت مشتعلة بين بعض الدول العربية وبعضها الآخر، وتؤكد أبناء العرب (الذين تمسوا على سماع أبناء غير سارة في حق أمهم العربية). أن هناك جيوشاً عربية حديثة تقاتل وتتصر، وتأسر أعداداً كبيرة من اليهود ومن بينهم القادة، وتدمر أعز ما يملك اليهود، وتحرق ترابها الوطني، وأعادت إلى العرب عزتهم وكبرياءهم وشموعهم ورفعتهم، التي غابت عنهم السنين الطويلة، بعد أن جرحوا في كبرياتهم في يونيو ١٩٦٧.

فالجميع يتفق حول ضرورة قتال اليهود، والجميع يتفق حول ضرورة تحرير التراب الوطني العربي المحتل بقوة السلاح، وجاءت حرب ١٩٧٣ لتؤكد امكانية تمام ذلك. فليس هناك مستحيل أمام الشعوب التي تريد الحياة وتبحث عن الكرامة، ومن هنا كانت التلقائية العربية في التضامن العربي، فهناك اتفاق في مشاعر الجميع، وهناك اجماع على أن القتال يؤدي إما إلى تحرير التراب الوطني، وإما إلى الشهادة التي ينال بها الانسان أسمى الدرجات في جنة الرحمن، فالكل يعود إلى أصله وإلى جذوره وإلى فطرته، وينسى الخلافات الطاحنة التي كانت بين الجميع.

وانتابت الأمة العربية مشاعر فياضة، برهنت على استحسان القتال ضد اليهود، وكانت هذه المشاعر تلقائية، بعيدة عن قرارات الحكام العرب، وعن مستاهات رجال السياسة، فالكل اعتقد أن الجيوش العربية ستداوم السير حتى تصل إلى القدس، والكل اعتقد أن الوقت قد حان للتضحية بالروح من أجل تراب فلسطين والامكن المقدسة، ولكن لرجال السياسة حساباتهم التي دائماً تخالف المشاعر الفياضة، فالحرب بدأت لتنتهي عند نقطة محدودة ولاغراض محدودة، لأن قدرات العرب لم تكن لتواكب قدرات الأمريكان والإنجليز وحلفائهم، وإنما كانت قدرات محدودة، لها أبعاد معينة، وخطت للحرب للوصول فقط إلى الغاية التي تتفق مع هذه الأبعاد.

ولم يكن التضامن العربي التلقائي في حرب ١٩٧٣ ليستمر أكثر من الفترة التي استمرت فيها أصوات المدافع والصواريخ والطائرات، فعندما سكنت أصوات كل ذلك أصيب التضامن العربي بفتور، يعادل تماماً الحالة التي كان عليها العرب قبل ٧٣ من فرقة وخلافات، وكان اللافت للنظر أن التضامن العربي لم يتحقق قبل ١٩٧٣، بالرغم من النص عليه في معظم قرارات القمم العربية السابقة للحرب.

وتحقيق التضامن العربي في فترة الحرب تلقائياً، وبدرجات متفاوتة من دولة لأخرى، دون أن يكون هناك اتفاق سابق على إجراءات تتخذ لتؤكد التضامن العربي أثناء الحرب، وعندما تم الاتفاق بعد الحرب على إجراءات تتخذ بمعرفة الدول العربية لتحقيقاً للتضامن العربي لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقات، وتحملت الدول العربية من التزاماتها بعدما سكنت أصوات المدافع، التي اعتقد الشعب العربي أنها انطلقت لتحرير فلسطين، واتضح لأبناء الأمة العربية أن حرب ٧٣ كانت بداية لطريق آخر غير الطريق الذي اعتقده الشعب العربي بحاسته الفطرية. فلم تؤد الحرب إلى تحرير فلسطين واستعادة القدس، وإنما كانت بداية لطريق آخر، اعترفت خلاله مصر بما يسمى بدولة إسرائيل، وعقدت مع اليهود اتفاقية سلام في «كامب ديفيد»، وانقلبت مشاعر العرب رأساً على عقب، ولفظ التضامن العربي على الطريقة العلمانية ما تبقى له من أنفاس، فبالرغم من النجاح الباهر الذي حققه العرب في ١٩٧٣ على المستوى الإقليمي والعالمي، والذي تمثل في إلحاق أول هزيمة بإسرائيل منذ نشأتها، وتلقائية التضامن العربي بعيداً عن اجتماعات القمة، وقطع معظم الدول الأفريقية علاقاتها مع اليهود، وتحجيم ما يسمى بدولة إسرائيل، وإعادة الشعور لدول العالم بقوة الدول العربية ووحدتها الفطرية، إلا أن العرب فشلوا فشلاً ذريعاً في تحقيق التضامن العربي، والحفاظ على ما حققوه من مكاسب بعد حرب ١٩٧٣، ولم يستطع رجال السياسة العرب مجاراة سياسة اليهود والغرب في الحفاظ على ثمرات حرب ١٩٧٣.

والأمر من ذلك استطاع الغرب واليهود استعمال نتائج هذه الحرب لمصلحتهم، عندما تحقق لديهم بالتجربة أن قوة الأمة العربية كامنة في قلبها «مصر»، فاستطاعوا تحجيد مصر عن الأمة العربية، واستطاعوا التهنئة على ودائع العرب في بنوكهم واستثمار الأموال العربية في أراضيهم، والتأثير على مصادر القرار في الدول العربية، والوقية بين الدول العربية، واشعال نار الحرب الأهلية في لبنان وجنوب السودان، والوقية بين العراق والكويت، وتدمير بنية العراق، واستنزاف أموال العراق والكويت

والسعودية، والتواجد الحزبي المستمر في البحار الإقليمية العربية، والعودة بالقواعد الحزبية الأجنبية إلى الوطن العربي، والإسلاك بمقدرات الأمور في اقتصاديات الدول العربية، ومحاربة التيارات الفكرية العربية التي تناهض التدخل الأمريكي الغربي في الدول العربية.

ولم يستطع أصحاب القرار في الدول العربية الاستفادة بنتائج حرب أكتوبر، ونفتت التضامن العربي، واعترفت مصر بإسرائيل، وأعدت معظم الدول الإفريقية علاقاتها بإسرائيل بعد أن قطعتها في ١٩٧٣، وزاد باع إسرائيل في الدول الإفريقية، وانحسر الدور العربي، وزادت الهجرة إلى إسرائيل، وتضاعفت أعداد اليهود، وانقلبت كل المعايير بسبب السياسة بعد أن حجمتها الحرب وأصوات المدافع، ليسطر التاريخ بمتسهي الجراءة فشل كل مؤتمرات القمة العربية، ومؤتمرات وزراء الخارجية العرب، ومؤتمرات الدول الإسلامية في توحيد كلمة العرب، وتحقيق التضامن العربي المنشود.

وليثبت أن قرارات هذه المؤتمرات لاتساوي المداد الذي سطرت به، وأنها فقط للاستهلاك المحلي لتداع وتعلن وتوقع وغير قابلة للتنفيذ، بسبب أنظمة الحكم العربية التي تحكمها ظروف أخرى، تجعل التضامن العربي والوحدة العربية غير ذات أهمية عند الحكام العرب والمسلمين، وفي آخر اهتماماتهم، ولو أن هذه الدول احترمت القرارات التي قطعها على نفسها - ما وصلت إلى هذه المرحلة من التردى، التي أدت بالعرب إلى الاقتتال، بل وتعاون بعض الدول العربية مع إسرائيل، في ذات الوقت الذي لاتعامل فيه مع دول عربية شقيقة.

ومن الطبيعي أن تعكس مؤتمرات القمم العربية طبيعة الحكومات العربية، ومدى استخفافها بالقرارات التي قطعها على نفسها، وحقيقة مشاعر حكامها تجاه التضامن العربي.

فعندما اتخذ العرب قرار القتال مع إسرائيل، وعبرت القوات المصرية قناة السويس كان العرب في غاية الزهو، وفي غضون ذلك بدأ مؤتمر رؤساء دول وحكومات جامعة الدول العربية اجتماعاته في الجزائر يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣، بجلسة علنية افتتحها الرئيس الجزائري «هواري بومدين»، بكلمة قال فيها : «يجب أن نستخلص الدروس الحقيقية لتجربة أكتوبر العظيمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وأن تستعد الأمة العربية

للمعركة القادمة مع إسرائيل».

كما تحدث «محمود رياض» الأمين العام للجامعة العربية، فدعا إلى الحفاظ على وحدة التضامن العربى، والتنسيق فى استخدام الطاقات العربية، وتعزيز مواقف الدول المساندة للحق العربى، والنظر فى مواقف الدول التى لا تزال تؤيد العدو الإسرائيلى.

واشترك فى المؤتمر ١٤ ملكاً ورئيس دولة، بالإضافة إلى ممثل الملك «حسين»، ملك الأردن، والسيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة تحرير فلسطين، ولم تشترك العراق وليبيا، وقد اختتم مؤتمر القمة أعماله يوم ٢٨ نوفمبر، وأعلن السيد «محمود رياض» القرارات العلنية للمؤتمر، كما صدر بيان سياسى عن المؤتمر، وقد ورد ضمن هذا البيان ما يأتى :

« ان حرب أكتوبر ١٩٧٣ إنما هى مثل سابقتها، نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع التى تتبجح إسرائيل، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب، ذلك أن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطينى وطردته من وطنه، تعمل على التوسع، معتملة فى ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادى العسكرى لها، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد برز هذا التواطؤ مؤخراً فى تجميد الوسائل المالية والمادية بشكل لم يسبق له مثيل، وفى جلب المرتزقة المتخصصين، وفى تنظيم حملة سياسية التقى على صعيدها كل أعداء تحرير العالم الثالث».

وأشار البيان إلى أن إسرائيل، بالإضافة إلى سياسة الحرب والتوسع، ترمى كذلك فى إطار الإستراتيجية الاستعمارية إلى القضاء على امكانيات التنمية لشعوب المنطقة.

وهكذا تبدو الصهيونية، فى هذا العصر الذى يشهد انطلاقاً التحرر الوطنى وتصفية الاستعمار، اتبعاتاً خطيرة للنظام الاستعمارى والعنصرى ولتأهجه فى السيطرة والاستقلال الاقتصادى.

وقال البيان أنه رغم ارتباط إسرائيل بالاستعمار العالمى، الذى يضع فى خدمة أهدافها العدوانية امكانياته، فإن الأمة العربية لم تتخل أبداً عن أهدافها الوطنية ولم تراجع، ولم تستطع الانتكاسات أن تنال من ارادتها الوطنية، بل رادتها صلابة وتصميماً.

- وذكر أيضاً في متن البيان : «أن وقف إطلاق النار ليس هو السلام»، فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط في مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان هما : -
- ١ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس .
- ٢ - استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية الثابتة .

وأعناف البيان أنه ما لم يتحقق هذان الشرطان فإن الوضع سيتفاقم في الشرق الأوسط إلى أوضاع متفجرة، وقيام مجابيات جديدة، واختتم الملوك والرؤساء العرب بياتهم قائلين : «إن الأمة العربية مصممة على أداء واجبها، مستعدة للمزيد من التضال والتضحية والفداء، وعلى العالم كله أن يتحمل مسئولية التصدي للعدوان ودعم النضال العربي» .

هذا وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات منها :

أولاً : الاستمرار في استخدام البترول سلاحاً للمعركة، على أن يكون واضحاً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين رفع حظر تصدير البترول لاية دولة والتزامها بتأييد القضية العربية، وستواصل لجنة وزراء البترول متابعة تنفيذ هذا القرار .

ثانياً : اتخاذ خطوات فعالة للتعاون بين الدول العربية والقارة الأفريقية، تقديراً لموقف القارة المشرف من الأمة العربية .

ثالثاً : عقد اجتماعات دورية سنوية للملوك والرؤساء، ويكون موعد الاجتماع في كل عام هو شهر ابريل، وعلى ذلك فسوف يعقد اجتماع القمة العربي القادم في أبريل ١٩٧٤ .

رابعاً : تنظيم جولات لوزراء الخارجية العرب في مختلف أنحاء العالم، مع لقاءات لهم بمختلف المنظمات الدولية تستهدف شرح الموقف العربي، وقد اجتمع وزراء الخارجية صباح أمس لوضع برنامج تحركهم المقبل^(١) .

ويخيل للمتأمل أن العرب قد حققوا التضامن المنشود، لدرجة أن الرؤساء العرب من فرط ثقتهم في استمرارية هذا التضامن قرروا ميعاداً سنوياً للقمم العربية القادمة، وهو شهر أبريل من كل عام، ولكن بكل أسف لم يستجب القادة العرب أنفسهم لهذا القرار الذي قطعوه على أنفسهم، ولم يجتمعوا في الميعاد الذي حددوه في العام التالي، ولا في العام الذي يليه، وأعادت معظم الدول الأفريقية علاقاتها بإسرائيل،

(١) راجع السياسة الدولية ص ٢٦٣، وما يملأ العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤ .

وتعلونت إسرائيل مع الدول الأفريقية في مجالات شتى، على حساب الدول العربية، ولم يلتزم العرب بشروط السلام مع إسرائيل كما حددوها في مؤتمر الجزائر.

واستثمرت الدول العربية معظم ملياراتها في الدول، التي قالت عنها الدول العربية في مؤتمر الجزائر : «... ان إسرائيل... تعمل على التوسع، معتمدة في ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادي العسكري لها، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية».

ولم تنجح هذه القرارات في تحقيق التضامن العربي وفشلت جملة وتفصيلاً، وباتت كل دولة عربية تسبح في فلك ماتعتقد أنه يشكل مصلحة لها، ولو على حساب دولة عربية شقيقة لها، وأصبح مناط العلاقة بين الدول العربية «المصلحة المادية أو المصلحة المتبادلة» على حساب القومية العربية والتضامن العربي.

ولم يكن مؤتمر الجزائر هو الطريق الوحيد الذي سلكته الدول العربية والاسلامية، لتحقيق التضامن العربي في الفترة اللاحقة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، أو بمعنى أدق لإيهام الشعوب العربية أن هناك تضامناً بين الدول العربية أو الدول الاسلامية، وكانت قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في «لاهور» والذي انعقد في الفترة من ٢٢ / ٢٤ فبراير ١٩٧٤ كفيلاً وحدها، لتوحى لأبناء الأمة العربية والاسلامية أن هذه الدول عاقدة العزم على تحرير كل التراب الوطني المحتل، وبالأخص تحرير القدس، وتحقيق التضامن بين الشعوب العربية والاسلامية، خاصة وقد حضر المؤتمر ملوك ورؤساء وممثلو حكومات قرابة اثنين وثلاثين دولة، وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات وضمنها قرار بشأن القدس جاء فيه : «يعلن المؤتمر أن إعادة السيادة العربية للقدس يعد شرطاً رئيسياً ولازماً لأي حل في المنطقة العربية، وأن أي حل لايعيد هذا الوضع إلى سابق عهده لن تقبله البلدان الاسلامية، كما أنه يرفض أي محاولة لتدويلها».

واليوم ونحن على مشارف نهاية القرن العشرين لم تحرر القدس، ولم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ولم يفعل العرب والمسلمون شيئاً، بل الأمر من ذلك تستعد بعض الدول العربية والاسلامية للاعتراف بإسرائيل، بعد أن اعترفت مصر بها.

وهكذا يتأكد بالدليل عدم التزام العرب والمسلمين بقراراتهم، وبما قطعوه ملوكهم وأمراءهم على أنفسهم، ويتحرك الصراع العربي الإسرائيلي من سئ إلى أسوأ، ضد

مصلحة العرب، وتتحقق يوماً بعد يوم مصلحة إسرائيل، من حصولها على كل شئ الأرض، والأعتراف بها، واليوم تبحث إسرائيل عن التطبيع، تمهيداً لتحقيق إسرائيل الكبرى.

وتقطع الأحداث التي واكبت حرب ١٩٧٣ بأن قادة الدول العربية قد وضعوا أقدامهم على أول أعتاب التضامن العربي، وتردد في ذلك الوقت أن العرب قد وحدتهم المعركة، وكان مسلك العرب يقطع بصدق هذه الرؤية، فالقادة العرب أصبحوا في الجزائر، وأصدروا قرارات تؤكد تضامنهم، بل وتعمل على تضامنهم في السنوات المقبلة، عندما حددوا شهراً معيناً في كل سنة لاجتماعاتهم الدورية.

ووسع العرب دائرة تضامنهم عندما اجتمعوا مع قادة الدول الإسلامية الأخرى في لاهور، وأصدروا جميعاً قرارات تؤكد تضامن العالم الإسلامي، وتؤكد كذلك على ضرورة استرجاع القدس في يانهم الذي أصدروه في ٢٤ فبراير ١٩٧٤.

وانطلاقاً من هذا التضامن الذي لا يساوى المداد الذي كُتب به، وفي غضون أقل من شهر من قمة لاهور الإسلامية، وفي الفترة من ٢٠، ٢١ مايو ١٩٧٤، عقد مجلس الدفاع العربي دورة استثنائية في القاهرة، اشترك فيها وزراء الدفاع ووزراء خارجية الدول العربية، وقد خصصت هذه الدورة الاستثنائية لبحث إقامة قاعدة عربية للصناعات الحربية المتطورة، وقد عقدت الاجتماعات في شكل مغلق وسري، وحضر الدورة السيد «محمود رياض» أمين عام الجامعة العربية، والفرق «محمد عبد الغنى الجسمي» الأمين المساعد للشئون العسكرية ورئيس هيئة أركان الحرب المصرية.

وقرر الوزراء إنشاء المؤسسة العربية للصناعات الحربية المتطورة، ويبحث المجلس موضوع التنسيق العربي^(١).

وفي يومى ٣، ٤ يوليو ١٩٧٤ عقد مجلس الدفاع العربي دورة غير عادية، خصصها لبحث تقديم الدعم للبنان ولشعب فلسطين، في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وقد اشترك في الجلسات التي دارت في سرية تامة، وزراء الدفاع والخارجية للدول العربية، وقرر المجلس تقديم عون سياسى وعسكرى إلى لبنان.

(١) راجع السياسة الدولية المجلد ٣٧ يوليو ١٩٧٤ ص ٢٢١.

وقد عقد رؤساء أركان الجيوش العربية اجتماعات في ٢٠ ، ٢١ يوليو، لبحث وسائل تنفيذ قرارات مجلس الدفاع، بشأن دعم لبنان، وقرر رؤساء الأركان تشكيل لجنة لإعداد دراسة فنية مفصلة عن خطة التنسيق العسكري، التي تقدم بها الفريق «عبد الغنى الحمصي» الأمين المساعد للشئون العسكرية للجامعة العربية، وقد وافق المجلس في ختام أعماله على صيغة متكاملة للتعاون، تكفل أسلوباً محدداً للتنسيق العسكري بين الدول العربية، وتضمن ذلك خطط التسليح العربي، وتبادل المعلومات والتنسيق التكتيكي بين الدول العربية^(١).

وضاعت الجهود التي بذلها وزراء الدفاع العرب ورؤساء أركان الجيوش العربية ووزراء الخارجية في اجتماعاتهم المنوه عنها - هباءً مثوراً، ولم يتم تنفيذ أى شئ مما اتفقوا عليه، فلم يتم إنشاء المؤسسة العربية للصناعات الحربية المتطورة، ولم يتم التنسيق العسكري بين الدول العربية، ولم نسمع عن خطط التسليح العربي، والتنسيق التكتيكي بين الدول العربية، ولكننا سمعنا عن ضرب لبنان، واحتلال بيروت، ولم تظهر أى خطط للدول العربية تنسيقية أو تكتيكية لتحرير الأراضي المحتلة في لبنان، ولم تدخل جيوش أى دولة عربية لمساندة القوات اللبنانية والشعب اللبناني، والشئ المر أن أجزاء من الجنوب اللبناني لازالت محتلة حتى الآن.

ليوضح لنا - نحن أبناء الأمة العربية - أن قرارات العرب لاتعادل قيمته إلا المداد الذي كتب به، غير قابلة للتنفيذ، وأن المساعي في سبيل التضامن العربي مكتفية، لا يوجد من يسعى إلى تنفيذها، ف قادة العرب يصدرون قرارات دون أن يكون لديهم القدرة على تنفيذها، ووزراء العرب يصدرون قرارات لا يوجد من يسعى إلى تنفيذها، ليصبح أمر التضامن العربي مجرد قرارات غير قابلة للتنفيذ، تؤكد فقط حقيقة الأوضاع عند أصحاب القرار في الدول العربية.

والشئ المثير للسخرية أنه في غضون اجتماعات وزراء دفاع العرب ورؤساء الأركان ووزراء الخارجية، لبحث التنسيق والتعاون بين الدول العربية، عقد مجلس وزراء المؤتمر الاسلامي دورته الخامسة في «كوالالمبور» من ٢١ إلى ٢٥ يونيو، وبحث المجلس تطبيق قرار مؤتمر القمة الاسلامي، بشأن تكوين صندوق التضامن الاسلامي، وأعلن سكرتير المؤتمر السيد «حسن التهامي» أن السكرتارية قد نجحت في جمع ٢٠

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٨ أكتوبر ٧٤ ص ٢٤١.

مليون دولار من الدول المنتجة للبترول، لإنشاء جامعتين في أفريقيا وتكوين وكالة أنباء إسلامية، وتكوين هيئة لمساعدة مسلمي الفلبين.

وقد أصدر المؤتمر عدداً من القرارات أهمها قرار عن الشرق الأوسط وآخر عن القدس^(١).

وفي ١٢ أغسطس ١٩٧٤ في جلة وقعت ٢٦ دولة إسلامية، على اتفاقية إنشاء بنك التنمية الإسلامي، وذلك في ختام اجتماعات وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي بدأ في يوم ١٠ أغسطس، ويبلغ رأسمال البنك ٢ مليار دينار إسلامي، وهو وحدة حسابية خاصة تساوي ١,٢٠ دولار أمريكي، وبذلك فإن رأسمال البنك يساوي ٢٤٠٠ مليون دولار أمريكي^(٢).

وتساءل: أين صندوق التضامن الإسلامي؟ وكم يبلغ رأسماله؟ وكم يبلغ رأسمال دول البترول؟ وكم من هذه الأموال قدمت للدولة البوسنة المسلمة التي تعاني أشد المحن!!

وأين بنك التنمية الإسلامي!! ليتخذ مصر الحبيبة من غلبة الدين والفوائد الطائلة التي تلتف حول عنقها!!

وزادت مساعي الدول العربية والإسلامية لتحقيق التضامن فيما بينها، خاصة بعد حرب ١٩٧٣، وبرز على السطح نشاط سياسي ملحوظ سعيًا وراء تحقيق هذا التضامن، الأمر الذي يمكن أن يؤكد أن مساعي العرب في خلال هذه الحقبة من التاريخ كانت كافية لتحقيق التضامن العربي، المتمثل في وحدة القرار السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري، لدرء أي خطر يهدد الأمة العربية ويجعل من العالم الإسلامي العمق الاستراتيجي للأمة العربية. حيث تبلورت قرارات القمة الإسلامية والعربية في الفترة اللاحقة لحرب ٧٣ في محاور عدة، نوجزها في الآتي:-

١ - التنسيق العسكري بين الدول العربية، اعتماداً على العمق الاستراتيجي الإسلامي.

٢ - إنشاء قاعدة صناعية عسكرية تعتمد عليها الجيوش العربية، وتمنحها من اللجوء

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٨ أكتوبر ٧٤ ص ٢٤٤.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٥.

للدول الأخرى للحصول على المدد العسكري..

٣ - التنسيق السياسي بين الدول العربية في كافة الاتجاهات، بما يتأكد معه وحدة القرار السياسي في العالم العربي لمصلحة الأمة العربية.

٤ - التصميم على استعادة الأراضي العربية المحتلة بعد ٦٧ بما فيها القدس الشريف، وعدم قبول أى حلول وسط في ها الموضوع أو أى حلول منفردة.

وكانت القرارات العربية في هذه الحقبة من التاريخ قادرة وحدها، لو صدقت النوايا، على تحقيق التضامن بين أبناء الأمة العربية الواحدة. ولكن على ما يبدو - كانت نوايا العرب في تحقيق التضامن العربي غير صادقة، ولم تعمل الدول العربية على تحقيق الحد الأدنى من الوفاق فيما بينها، ولم تعمل أيضاً على تنفيذ أى من قرارات القمة اللاحقة لحرب ٧٣ ولاحتى السابقة عليها، وكانت كل هذه القرارات مكبّية على المستوى العربي وحتى على المستوى الإسلامي. وبعد انتهاء قمة «الجزائر» والقمة الإسلامية الثانية في «لاهور» واجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك في مايو/ وفى يونيو ٧٤ - عاود العرب مرة أخرى اجتماعاتهم، سعياً وراء تحقيق التضامن الذى يريدونه ويسعون فى ذات الوقت إلى عرقلة وعدم تنفيذه!!

وفى الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أكتوبر ١٩٧٤ انعقد فى مدينة الرباط عاصمة المملكة المغربية المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء فى الجامعة العربية.

وقد سبق مؤتمر القمة اجتماع لوزراء الخارجية، بدأ يوم ٢٢ أكتوبر فى الرباط أيضاً، واستمر حتى بدء مؤتمر الرؤساء والملوك، وخصص هذه الدورة الخاصة لبحث جدول أعمال المؤتمر، والتحديد له بدراسة عدد من الموضوعات، على رأسها : وضع قضية الشرق الأوسط، والتعاون بين الدول العربية، والموقف السياسى والعسكرى، والعلاقات مع الدول الأفريقية.

وقد شكل وزراء الخارجية العرب لجنة عمل برئاسة وزير خارجية المغرب وتضم رؤساء وفود مصر وسوريا والسعودية والجزائر والكويت والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتضع ورقة عمل أمام الوزراء، تشمل جميع المشروعات المقدمة للبحث، وعلى رأسها طبيعة العمل بين منظمة التحرير والأردن، وأساليب التنسيق المقترحة.

وهناك أيضاً موضوع التنسيق بين مصر وسوريا. والبند الثالث هو التعاون الأفريقي العربي، وقد واجه الوزراء صعوبة في التوصل إلى اتفاق حول البند الأول، فقرروا رفع الأمر لمؤتمر القمة، وانتهى وزراء الخارجية من إعداد مشروع ورقة العمل في ٢٥ أكتوبر، وتضمنت الورقة ١٨ توصية تنضوي عن قرارات رئيسية منها : حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة في الأراضي المحررة، ولكن الأردن لم توافق على ذلك.

هذا وقد تضمن المشروع البنود التالية : -

اولاً : عملية تقسيم شاملة للموقفين العربي والدولي، للتوصل إلى خطة موحدة تضمن التنسيق بين كل الأطراف.

ثانياً : النزاع بين الأردن وفلسطين، ووجهة النظر الأردنية.

ثالثاً : تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية.

رابعاً : التزام جميع الدول بمؤتمر الجزائر وما صدر فيه من قرارات.

خامساً : دعم القوى العربية الذاتية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

سادساً : دعم القضية الفلسطينية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبدأ مؤتمر القمة أعماله مساء يوم ٢٦ أكتوبر، ورأس الجلسة الافتتاحية الملك «الحسن» ملك المغرب ورئيس الدورة الحالية.

وناشد الملك «الحسن» - في كلمة قصيرة ألقاها في افتتاح المؤتمر - الأردن ومثلي المقاومة الفلسطينية تناسي خلافاتهم، من أجل صالح الجبهة العربية المتحدة، وأشار إلى أن المؤتمر يعقد بعد عام واحد من حرب العاشر من رمضان، وأنه قد حان الوقت تماماً أمام العرب للانطلاق على آفاق جديدة نحو التقدم والرخاء وحل مشاكلهم.

وقد حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ٣ ملوك و١٥ رئيساً، ومثل ليبيا سفيرها في باريس، كما حضرها السيد «حسن التهامي» السكرتير العام لأمانة المؤتمر الإسلامي.

ثم تحول المؤتمر بعد جلسة الافتتاح إلى جلسات مغلقة وسرية، بدأها بالموافقة على برنامج العمل الذي يضم جدول الأعمال وتقرير وزراء الخارجية وتقرير الأمين العام للجامعة، وفي الجلسة المغلقة الثانية التي عقدها الملوك والرؤساء صباح يوم ٢٧

أكوبر، التقى الملك «حسين» خطاباً طويلاً، عرض فيه على المؤتمر تصور الأردن لإنهاء نزاعه مع المنظمة الفلسطينية، وفي يوم ٢٨، أى فى اليوم الثالث للمؤتمر، تم التوصل إلى اتفاق، وأقر المؤتمر القرار الخاص بفلسطين ويدور كل من الأردن ومنظمة التحرير. وقد جاء ذلك بعد أن توصلت لجنة سباعية إلى صيغة نهائية، تم عرضها على الملوك والرؤساء، وقد ضمت اللجنة وزراء خارجية مصر وسوريا والأردن و«فاروق قندى» عضو وفد منظمة التحرير الفلسطينية.

وخصص المؤتمر يومه الأخير، وهو يوم ٢٩ أكتوبر، لبحث تعزيز القوة العربية الذاتية، ومساندة القوة العسكرية للدول المواجهة.

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات لتدعيم الموقف المالى والعسكرى للدول المواجهة، ولتنظمة التحرير الفلسطينية.

وقال الرئيس «السادات» فى كلمته التى ألقاها فى ختام المؤتمر «لقد كان هذا الاجتماع وهذا اللقاء بحق هو لقاء فلسطين، وفلسطين هى قمة مسئوليتنا جميعاً، وهى قضية العرب الأولى» وتقرر عقد مؤتمر القمة القادم فى شهر يونيو ١٩٧٥، على أن يتم الاتفاق على مقر انعقاده. (١).

وهكذا انتهى مؤتمر القمة العربى السابع بالتوصل إلى صيغة اتفاق بين أبناء فلسطين والأردن، والتوصل إلى اتفاق لتدعيم الجبهات العربية المواجهة لإسرائيل، وتدعيم القوة العسكرية لهذه الدول، وتدعيم موقفها المالى، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

ولانغالى عندما نقطع بأن شيئاً من ذلك لم يحدث، وظلت خلافات الأردن مع أبناء فلسطين، ولم يدعم الموقف المالى للدول المواجهة، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، واعتتمدت دول المواجهة فى الغالب الاعم على مصادر التمويل الذاتية، واعتتمدت المنظمة على دعم أبنائها فى كافة أنحاء العالم، الذى فاق بكثير ما تقدمه لها الدول العربية.

وحتى هذا الوفاق الشكلى لم يستمر طويلاً، فقد كان مقرراً عقد مؤتمر قمة-الدول وحكومات جامعة الدول العربية فى مقديشيو يوم ٢٨ يونيو ١٩٧٥، ولكن فى نهاية مايو ظلت الأمانة العامة للجامعة العربية، مذكرات رسمية من حكومات السعودية

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٣٩ يناير ١٩٧٥ ص ٢٤٧.

وتونس، تعرب فيها عن موافقتها على طلب الحكومة السودانية بتأجيل انعقاد مؤتمر القمة العربى الثامن، كما وافقت الأردن والكويت فى أول يونيو على التأجيل.

وعاد العرب مرة أخرى ليجتمعوا فى القاهرة، بعد أن نشبت الحرب الاهلية فى لبنان، وزُجَّ بالمقاومة الفلسطينية فى صراع أشد وأخطر من الذى حدث لهم فى الأردن، ففى يومى ٢٥ و٢٦ أكتوبر ٧٦ انعقد فى القاهرة مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية، لبحث الوضع القائم فى لبنان، والأوضاع العربية عامة.

وكان قد سبق بدء المؤتمر اجتماع مصغّر، حضره ملوك ورؤساء مصر ولبنان وسوريا والكويت والسعودية وفلسطين، وذلك فى ١٦، ١٧، ١٨ أكتوبر وقد توصل المؤتمر المحدود إلى قرار بوقف إطلاق النار فوراً فى لبنان، وإنهاء القتال بصورة نهائية مع تعزيز قوات الأمن العربية.

وقد ورد فى متن البيان الصادر عن المؤتمر المحدد فيما ورد «اجتمع فى الرياض فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر، كل من الرئيس «محمد أنور السادات» رئيس جمهورية مصر العربية، والرئيس «حافظ الأسد» رئيس الجمهورية العربية السورية، والرئيس «الياس سرקيس» رئيس الجمهورية اللبنانية، والسيد «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وصاحب السمو الشيخ «صباح السالم الصباح» أمير دولة الكويت وصاحب الجلالة الملك «خالد بن عبد العزيز آل سعود» ملك المملكة العربية السعودية، فى مؤتمر سداسى، لبحث الأزمة فى لبنان، ودراسة وسائل حلها، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم فى لبنان، واللجوء إلى الحوار بدلاً من القتال، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته واستقلاله وسيادته، وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية.....»

أما مؤتمر الملوك والرؤساء، فقد أصدر فى ختام أعماله بياناً لخص فيه النتائج التى توصل إليها الملوك والرؤساء فى مشاوراتهم، ومن هذه النتائج :

أن ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية، فى اجتماعاتهم بالقاهرة، بمقر جامعة الدول العربية يومى ٢ ، ٣ من ذى القعدة لعام ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٥، ٢٦ من أكتوبر لعام ١٩٧٦ م.

ويعد أن تدارسوا الوضع الراهن فى لبنان، ونتائج أعمال مؤتمر القمة العربى

السداسى بالرياض، الصادرة فى ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦، وأهمية دعم التضامن العربى،
يقررون ما يأتى :-

أولاً : ١ - المصادقة على البيان والقرارات وملحقاتها الصادرة فى مؤتمر القمة
العربى السداسى بالرياض فى ١٨ - ١٠ - ١٩٧٦ والمرقنة بهذا (لم يوافق
وقد الجمهورية العراقية على هذه الفقرة).

٢ - أن تساهم الدول العربية، كل حسب إمكانياتها، فى إعادة تعمير لبنان،
وتقديم الاحتياجات المادية المطلوبة، لإزالة آثار النزاع المسلح والأضرار
التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطينى، وأن تبادر الدول العربية بتقديم
العون العاجل للحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً : دعم التضامن العربى :

تأكيد التزام الملوك والرؤساء العرب باحكام قرارات مؤتمرات القمة ومجلس الجامعة
فى هذا الشأن، وخاصة ميثاق التضامن العربى، الصادر فى قمة الدار البيضاء
فى ١٥/٩/١٩٦٥، والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام والفورى.

وضربت لبنان، وانسحبت قوات الأمن العربية من لبنان، وبقيت قوات سوريا
وحدها، وطردت المقاومة الفلسطينية من لبنان، بعد أن ضربتها القوات السورية
والإسرائيلية واللبنانية، وطاف زعماء لبنان على العالم العربى لجمع تبرعات لإعمار
لبنان، وعادوا وفى جعبتهم أقل القليل.

ويجب أن نذكر فى عجالة بعض مما عاهد العرب أنفسهم وشعوبهم على الالتزام
به، والذي أكدوا عليه البند (ثانياً : دعم التضامن العربى) السابقة الإشارة إليه.

وعلى سبيل المثال، فقد التزم العرب فى مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم، المتعقد
فى الفترة من ٢٩ أغسطس حتى الأول من سبتمبر ١٩٦٧ بالآتى :

أولاً : أكد المؤتمر وحلقة الصنف العربى، ووحدة العمل الجماعى، وتصفيته من
جميع الشوائب، كما أكد الملوك والرؤساء والممثلون التزام بلادهم بميثاق
التضامن العربى، الذى أصدره مؤتمر القمة العربى الثالث، الذى عقد فى الدار
البيضاء وتطبيقه.

ثالثاً : اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم فى العمل المتين على الصعيد
الدولى والدبلوماسى، لإزالة آثار العدوان، وتأمين لتسحاب القوات الإسرائيلية
من الأراضى العربية، التى احتلتها بعد ٥ يونية، وذلك فى نطاق المبادئ
الأساسية التى تلتزم بها الدول العربية، وهى عدم الصلح مع إسرائيل أو
الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى
وطنه.

.....
سابعاً : قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية فى الدول العربية.

.....
ونذكر أيضاً ما ورد على لسان العرب فى مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء،
المتعقد فى الفترة من ١٣ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥ :

أعلن القادة العرب ميثاق التضامن العربى، وأودعوه الأمانة العامة، واتفقوا على
أن يصبح نافذاً بعد أن تم التوقيع عليه فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، وهذا نصه «إيماناً
بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربى، لمناهضة المؤتمرات
الاستعمارية والصهيونية، التى تهدد الكيان العربى، وبقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير
الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين، وإيماناً بالحاجة
إلى الالتزام والوفاق بين الدول العربية، لكى يتسنى لها أن تكتب دوراً فعالاً فى إقرار
السلام، ورحبة منها فى توفير جو يسوده روح الود والإخاء بين الدول العربية، حتى
لا يتمكن الأعداء من أن يفتوا بعضد الأمة العربية، فقد التزمنا - نحن ملوك ورؤساء
الدول العربية - فى مؤتمر القمة المتعقد بالدار البيضاء بما يلى :

١ - العمل على تحقيق التضامن فى معركة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير
فلسطين.

٢ - احترام سيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً
لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

٤ - استخدام الصحف والاذاعات وغيرها للوفاء بالنشر والإعلام لخدمة القضية
العربية.

ونحن فقط نذكر الدول العربية بميثاق التضامن العربي الذي وقعوه والتزموا به، حتى لا يأخذوا منه ما يشاءون ويتركوا منه ما يشاءون، ونرجو من ملوك العرب ورؤسائهم والقائمين على أمورهم اعادة قراءة هذا الميثاق فقط للذكرى، خاصة وأنهم على اعتاب الاعتراف بإسرائيل والتطبيع معها!!!

وللأسف لم يلتزم العرب بهذا الميثاق، ولم يفعلوا شيئاً من أجل تحرير تراب فلسطين المقدس، حتى أن جاءت الطامة الكبرى، وقام الرئيس «السادات» بزيارته للقدس، التي أعلنتها إسرائيل عاصمة لها، ليكشف الوجه الحقيقي للصراع العربي الإسرائيلي بعد هزيمة ١٩٦٧، والذي حاول العرب بشتى الطرق حجبه عن شعوبهم، خاصة بعد تلقيهم هزيمة ٦٧ وعدم قدرتهم (أورغبتهم!!) على التضامن أو الوحدة فيما بينهم، وعدم قدرتهم على مجاراة اليهود والدول التي أوجدتهم عسكرياً.

ولم تكن هذه الزيارة مفاجئة لرجال السياسة البارعين، المتأملين في حقائق خطوات العرب في الصراع، وإنما كانت المفاجأة فقط لأصحاب الفطرة من أبناء الشعوب العربية، الذين تابعوا خطوات قادتهم بثقة، حتى أنهم اعتقدوا أنها خطوة حرية من «السادات» لاستكمال تحرير سيناء.

فمؤشرات الصراع بعد هزيمة ٦٧ قطعت بوجود صلة من نوع ما بين بعض القادة العرب وقادة اليهود، وكان فحوى هذه الصلة هو اعتراف العرب بإسرائيل، مقابل إعادة الأرض العربية المحتلة بعد ٦٧، وفقط كان العرب يتحينون الفرصة لإعلان هذا الأمر على الملأ حياةً من شعوبهم، وكان «السادات» أجراً من قادة العرب الذين أخفوا علاقاتهم باليهود، وأعلن هذه العلاقة على الملأ لتمرر زيارته للقدس، والتي تم ترتيبها طويلاً، اتفاقية بين أكبر دولة عربية وإسرائيل سميت «كامب ديفيد».

وهكذا استطاع اليهود وحلفاؤهم بعدها تشفية عظام التضامن العربي وطموحات العرب في الوحدة العربية!!

الفصل الثالث

فشل محاولات الوحدة العربية وعدم التزام الحكومات العربية بإرادة شعوبها

- تمهيد -

منذ الوهلة الأولى للصراع العربي الإسرائيلي وكل دولة عربية تعتقد بعدم قدرتها على خوض الصراع بطريقة منفردة بعيداً عن شقيقاتها من الدول العربية. وللشعوب العربية جميعها من المحيط إلى الخليج قناعة بأنهم شعب واحد، أبناء أمة واحدة، تختلف تماماً عن أجناس الأرض، فهم أصحاب لغة القرآن، لغة أهل اللجنة «اللغة العربية».

قال تعالى : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ» (يوسف : ٢)
وقال أيضاً : «... وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانِ عَرَبِيٍّ لِنَبِيِّ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَيُشْرَى
لِلْمُحْسِنِينَ» (الأحقاف : ١٢)

وهذه القناعة بالوحدة التي يسترها لغة القرآن، ووحدة المصير، قد دعمتها الظروف الخطيرة القاسية، التي تعرضت لها الشعوب العربية إبان فترة الاستعمار، حيث قسم المستعمرون الوطن العربي إلى دويلات صغيرة، وزرعوا في نفوس العرب بذور الخلاف حول هذه الحدود المصطنعة لصياغتها بطريقة خبيثة، وحاول الاستعمار تغيير لسان بعض الشعوب العربية إلى الإنجليزية والفرنسية، حسب الثابت من السوابق التاريخية، وقد حاول بعض القادة العرب صناعة الوحدة العربية، استناداً إلى ظاهرة القومية العربية، وبعيداً عن المعطيات القرآنية التي لا تمتشى مع أنظمة الحكم العلمانية في الأمة العربية، وقد فشلت كل محاولات الوحدة بين الدول العربية، لأسباب عدة ومتفرقة، أهمها استبعاد الأسس القرآنية كمناصر أساسية في بنیان الوحدة بين الشعوب

العربية، من حيث توحيد القوى الأنظمة العربية لأمريكا والدول الأوروبية، وشمولية الحكم في معظم الدول العربية، والاستخفاف بالإرادة الشعبية كأساس من أسس الوحدة العربية، يقول الحق سبحانه وتعالى : «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ» (الأنبياء : ٩٢)

ويقول أيضاً :

«وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ» (المؤمنون : ٥٢)

وقد كللت معنى الدول الأوروبية الدائم لإفشال محاولات الوحدة العربية، وبث بذور الوقيعة بين البلدان العربية، من أهم الأسباب التي أدت إلى تخريب مشروعات الوحدة، ولو كانت بين دولة واحدة مثل الحادث الآن في اليمن.

فقد تمّ نجاح أهل اليمن في توحيد شماله مع جنوبه، بعد أن قسمة الاستعمار زرعت الضغينة بين أبنائه، وكانت سبباً في حرب أهلية أعلن خلالها «على سالم التيضر» أحد زعماء اليمن الجنوبي السابقين في غضون شهر يونيه ١٩٩٤ انفصال جنوب اليمن عن شماله، وأصر قادة الشمال على أن اليمن دولة واحدة، اعترفت بها كل دول العالم، وأن إعلان الانفصال باطل، وصادر من لا يملك ذلك، وانقسمت الدول العربية على نفسها بخصوص هذا الوضع الحرج، بين راغب في الانفصال، ومؤيد للوحدة، طبقاً لظروف كل دولة عربية ومدى علاقاتها بالدول الغربية ومدى تأثير هذه القوة اليمنية الوحيدة على سير الأحداث في الوطن العربي.

ويمكن القول أن السعي الدائم للوحدة العربية يصطدم بالمصالح الغربية والأمريكية داخل الوطن العربي، والتي لا يروق لها تحقيق مصالحها في ظل وحدة قوية بين الشعوب العربية.

وبالتالي يصطدم كل مشروع للوحدة بأسباب عديدة تؤدي إلى فشله، وفي غالب الأحيان تكون الدول الغربية وأمريكا وراء هذه الأسباب، خاصة وأن مشاريع الوحدة العربية بالقطع تشكل تهديداً لامن إسرائيل، حسب مفاهيم الأمن الأمريكي الإسرائيلي، الذي يعتمد في الأساس الأول على وجوب تفرد إسرائيل بالقوة في الشرق الأوسط، بما في ذلك السلاح النووي، ووجوب تفرق الدول العربية، وعدم السماح بوجود كتلات جريئة بين الدول العربية وحسبنا هو مؤكد، فإن المصالح

الغربية الأمريكية الإسرائيلية ليست وحدها السبب في إفضال مشاريع الوحدة العربية، وإنما هناك أسباب أخرى لصيقة بالدول العربية ذاتها. وقد أدى القتل المستعير لمشاريع الوحدة العربية، واستخفاف الحكومات العربية بإرادة شعوبها، إلى عدم قدرة الدول العربية على تحرير ترابها الوطني من الاحتلال الإسرائيلي، خاصة فلسطين المحتلة فلم تقوَ سوريا على استخلاص الجولان من نير الاحتلال الإسرائيلي وحدها، ولن تقوى لبنان كذلك على تحرير ترابها الوطني، خاصة بعد أن خيلت مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي، ولا يوجد سبيل الآن لاسترداد سوريا ولبنان للجولان وجنوب لبنان، إلا بالاعتراف بإسرائيل كدولة كما اعترفت مصر سابقاً بها.

وبالتالي فإن عدم وجود الوحدة بين الدول العربية كان ضمن الأسباب التي أدت إلى التمهيد لاعتراف العرب بإسرائيل.

أولاً : محاولات الوحدة بين الدول العربية^(١) :

كانت مصر أولى الدول العربية التي تفكر في الوحدة، بين الدول العربية، لكونها قلب الأمة العربية النابض، ولاستثمارها الخطر للحدق على الأمانة العربية من جراء وجود دولة لليهود في قلب الأمة العربية، وكانت الوحدة العربية بالنسبة للشعب المصري والعربي غاية كبيرة طاملا سعى إليها، للتخلص من التفوق الأجنبي، وتحرير تراب العرب، وحماية الأمة العربية من التطلعات الاستعمارية.

وعليه أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا في أول فبراير ١٩٥٨، وأقيمت الجمهورية العربية المتحدة ووافق الشعب السوري والمصري على قيام الدولة الجديدة في ٢٢ فبراير ١٩٥٨، وبالرغم من الإرادة الشعبية أعلنت سوريا انفصالها عن الوحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١. وفي الرابع عشر من فبراير ١٩٥٨ أعلن عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي، بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية، وانهار هذا الاتحاد بعد القضاء على الحكم الملكي في العراق، عقب قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨.

وفي الثامن من مارس ١٩٥٨ أعلن عن قيام اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة اليمنية، وقد انتهى الاتحاد في سبتمبر ١٩٦١، لعدم رغبة اليمن في تنفيذ التزام الوحدة.

وفي ١٦ إبريل ١٩٦٣ أعلن قيام الاتحاد المركزي بين مصر وسوريا والعراق، وبعد الإعلان لم يلتزم زعماء الاتحاد بالوحدة، وكان إعلانها مجرد شعارات.

وطالما تردد على مسامع الشعوب العربية أن محاولات الوحدة السابقة قد باءت بالفشل، لعدم دراستها بتأنى، وافتقاد المشاركة الشعبية في مشاريع الوحدة، وأن القادة العرب قد درسوا سلبيات الوحدة واستخلصوا في محاولاتهم السابقة، العظة والعبرة، وأنهم بعد البحث والدراسة قد توصلوا إلى قواعد وأسس تؤدي إلى نجاح الوحدة بين الشعوب العربية، ومن ثم كانت الخلاصة بإعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا (اتحاد الجمهوريات العربية).

«من موقع الصمود العربي، وفي ظلال صراع حاسم ومصيري تخوضه، الأمة

(١) راجع : للمجمع العربي والقضية الفلسطينية طبعه ١٩٨١ تأليف د. / محمد الصياد، د. / صوفي أبو طالب د. / محمد بلوى، د. / عبد العزيز نوار من ٣٨٢ وما بعدها.

العربية اليوم دفاعاً عن أرضها وشرفها ووجودها وأمنها ومصيرها، ضد كل قوى السيطرة الاستعمارية والصهيونية العنصرية.

وانطلاقاً من الحقيقة الكبرى التي عبر عنها التاريخ الطويل، وهي أن وحدة الوطن العربي بما يتيح من إمكانيات، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية، هي الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية، وهي السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض، والاجهاز على كل صور الاستعمار والاستغلال والتخلف في وطننا العربي.

وتصميماً على بناء الوطن العربي المتحرر القادر على مواجهة تحديات العصر ومقتضيات التقدم، وأداء دوره الحضارى والإنسانى داخل مجتمعه وفى المجتمع الدولى.

وتقديرأ وعرفاناً لتضحيات أجيال بعد أجيال من أمتنا العربية، خاضت بشرف وكرامة معارك تحقيق الذات القومية، وتثبيت الاستقلال والحرية السياسية والاجتماعية دون أن يتزعزع إيمانها بأملها الكبير

وهكذا كانت بداية وثيقة اعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا، والتي ورد فيها أيضاً : «... فانه من ذلك كله ووفاء لذلك كله فقد، اتفق الرئيس أنور السادات رئيس الجمهورية العربية المتحدة، والرئيس العقيد معمر القذافى رئيس مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء بالجمهورية العربية الليبية، والرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية على إقامة اتحاد للجمهوريات العربية بين دولهم الثلاثة على أن ينضم السودان الشقيق إليهم فى أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة.

ان توقيع الرؤساء الثلاث هذا الإعلان يصدر عن الايمان الراسخ بضرورة قيام الدولة التى تجمع القوى والطاقات العربية، وبأن هذه الدولة ستكون - بفضل قدرة جماهير شعبنا وبفضل امكانيات الدول الثلاثة - القاعدة الصلبة لحركة النضال العربى، وأحد الروافد الهامة لحركة التحرر العالمية، والرد الطبيعى والعملى على كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، التى تلبر ضد أمتنا العربية لضرب حضارتها الإنسانية والتاريخية ووضعها فى إطار التخلف والتبعية.

ولقد أطلق الرؤساء الثلاث فى اتفاقهم على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية من

منطلقات أساسية، تشكل حجر الأساس في بناء الاتحاد وهي :-

أولاً : أن يكون هذا الاتحاد النواة التي تستقطب فضال الجماهير العربية الوحدوية، وبالتالي أن يكون نواة لوحدة عربية أشمل.

ثانياً : أن يكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

ثالثاً : أن يكون الأداة الرئيسية للامة العربية في معركة التحرير وعلى أساس من هذه المنطلقات فقد قرر الرؤساء الثلاث بالإجماع ما يلي :-

١ - أن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن نسخر في سبيله كل الامكانيات والطاقات.

٢ - أنه لا صلح ولا تفاوض مع إسرائيل، ولاتنازل عن أي شبر من الأرض العربية المحتلة.

٣ - أنه لا تنفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها.

..... إن المسؤولية التاريخية في هذه الأيام العصية والمصيرية تفرض علينا كأبناء مخلصين لوطننا الكبير، وأمناء على قضية القومية العربية ومستقبل الأمة العربية، أن نعمل من الآن فصاعداً مع غيرنا بروح التجرد والايثار، من أجل اذابة كافة الحواجز والقوازي الإقليمية التي تعوق التضامن الذاتي للمنطقة العربية تحقيقاً للوحدة الشاملة.

إن الانطلاق الحل المسارعة في تنفيذ هذا الاتحاد ما هو الا حركة موفقة، للوصول إلى هدف مرحلي على طريق الوحدة العربية الشاملة، وهو - من أجل ذلك - سيظل مفتوح الابواب لكل دولة عربية متحررة، تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل من أجل إقامة المجتمع الاشتراكي الموحد.

ثم أردفت وثيقة اعلان الاتحاد قائلا :

ويعون من الله وتطلعا إلى المستقبل بثقة الواثق المؤمن بالله، ونحمسيدا لكل هذه المعاني، فقد تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاث على اعتبار الأحكام الاساسية المرفقة بهذا الإعلان أساسا لإقامة اتحاد الجمهورية العربية، وعلى تشكيل لجنة ثلاثية تتولى وضع ديمتور اتحاد الجمهوريات العربية، في إطار من هذه الأحكام الاساسية، على

أن يتم إقراره في كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية المعمول بها لديها.
تقرر عرض الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية للاستفتاء الشعبي في كل جمهورية وفي تاريخ واحد.

« ان واجبنا ونحن في سعينا على طريق أملنا أن نظل مفتوحى الأعين، متبهي الحس والوجدان، تحت رعاية الله وتوفيقه».

واختتم الرؤساء الثلاثة الوثيقة بقول الحق سبحانه وتعالى :
«وَكَيْنَصْرُ اللَّهِ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ».

توقيع الرؤساء الثلاثة

صدر في بنى غازى في ٢١ من صفر ١٣٩١هـ الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) ١٩٧١م.

بهذه العبارات القوية صيغت وثيقة إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا، وعرضت هذه الوحدة على الشعب في الدول الثلاثة وفي آن واحد، ليعبر عن مشيئته في هذه الوحدة طبقاً لأهدافها وأغراضها الواردة في الوثيقة، التي اختتمت بأية من آيات القرآن الكريم.

وأرفق بالوثيقة الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية حتى يقرأها الشعب في الدول الثلاثة وكان ضمن نصها الآتى :-

١ - ان الشعب العربى فى كل من الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية قد أقر على أساس من الاختيار الحر المتساوى فى الحقوق، إقامة اتحاد يسمى «اتحاد الجمهوريات العربية».

٢ - الهدف من قيام اتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وحماية الوطن العربى، والدفاع عن استقلاله، وبناء المجتمع العربى الاشتراكى، والعمل على تحرير الاراضى العربية المحتلة، ودعم حركة التحرر الوطنى العربى وحركات التحرير الوطنى فى العالم.

٣ - الشعب فى اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية.

٤ - لاتحاد الجمهوريات العربية علم واحد، وشعار واحد، ونشيد واحد، وعاصمة

واحد.

٥ - نظام الحكم فى اتحاد الجمهوريات العربية ديمقراطى اشتراكى .

٦ - يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى، التى تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربى الاشتراكى الموحد.

.....

١٥- لايجوز تعديل الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية، الا بعد الموافقة الاجماعية لمجلس رئاسة الاتحاد، وعرضه للاستفتاء الشعبى، وتوافر الاغلبية له فى كل جمهورية.

.....

هذا وقد تضمن قرار الاستفتاء على أحكام الاتحاد ما نصه : -

« بالاشارة إلى إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية الصادر فى ٢١ من صفر ١٣٩١هـ، الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) سنة ١٩٧١ ميلادية اتفق الرؤساء على أن يجرى الاستفتاء الشعبى على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية فى الفاتح من سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٧١ ميلادية.

ونفاذاً لذلك القرار تم الاستفتاء فى ٢ سبتمبر ١٩٧١ وكانت كالاتى :-

١ - بيان وزير داخلية مصر : -

كان الفاتح من سبتمبر بين تلك الأيام المجيدة التى يعرفها التاريخ فى حياة الشعوب، فيقف عندها ليسجل نهاية تحول وبداية انطلاق.

لقد خرجت الجماهير العربية فى كل من سوريا وليبيا ومصر - تعلن إرادتها فى حرية عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية، بكل ماتملك من طاقات وعزمها وآفاق أملها.

إن الجماهير التى قالت نعم - فى إجماع رائع - لم تقلها لفكرة الوحدة ذاتها، لأن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها، ولكن هذه الجماهير قالت نعم قبولاً بالمسئوليات الكبرى إصراراً على الأمل العظيم.

قالت نعم للمعركة الفاصلة... تبذل من أجلها كل شئ... وقالت نعم للوحدة العربية الشاملة... حقيقة التاريخ وأمل المستقبل... وقالت نعم لدولة العلم والايمان التى تسعى بالإنسان العربى نحو حياة أفضل... طليقة من كل قيود التخلف.

إن نتيجة الاستفتاء على الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية وعلى دستور دولة الاتحاد في مضمونها الواسع، وفي توقيتها الحاسم - جاءت لتؤكد للأعداء والأصدقاء أن جماهيرنا الصامدة القادرة - ماضية على طريقها، لا تتردد في تضحية، ولا تراجع عن أمل.

لقد جاءت نتيجة الاستفتاء على النحو التالي :

١ - عدد الناخبين المدعوين لإبداء الرأي وهم جملة الأشخاص المقيدة أسمائهم. ٨,٠٢,٧٥٩ ناخباً في جداول الانتخابات بالتطبيق لأحكام القانون.

٢ - عدد من حضر منهم واشترك في عملية الاستفتاء ٧,٧٧٦,٨٣٧ ناخباً.

٣ - عدد من حضر من المصريين في الخارج واشترك في عملية الاستفتاء ١١,٤٤٥ ناخباً.

٤ - ٥ -

٦ - عدد الأصوات الصحيحة ٧,٧٦٢,٩١١ صوتاً.

٧ - عدد الأصوات الباطلة ٢,٤٧١ صوتاً.

٨ - عدد آراء الموافقين ٧,٧٥٩,٥٠٧ أصوات.

٩ - عدد المتخلفين ٢٢٥,٩٢٢ صوتاً.

(أ) النسبة المئوية لعدد الحاضرين إلى عدد الناخبين المدعوين ٩٧,١٧٦ في المائة.

(ب) النسبة المئوية لعدد آراء الموافقين إلى عدد الآراء الصحيحة التي أعطيت ٩٩,٩٥٦ في المائة.

إننا حين نشهد الفجر الذي أشرق، وتبادل التهئة مع كل الشعب العربي بالأمل الذي تحقق، ينبغي علينا أن نذكر بالوفاء والعرفان الزعيم الخالد، الرئيس «جمال عبد الناصر» (رحمه الله) الذي استشهد في سبيل وحدة أمتنا العربية، وواصل النضال من أجلها رفيق نضاله الرئيس «محمد أنور السادات».

وعلينا أن نتجه قبل ذلك وبعده إلى الله سبحانه وتعالى، حمداً وشكراً أن هدانا إلى الطريق، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

بارك الله اتحادنا، وحقق آمالنا، وسدد على طريق النصر خطانا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وفي نفس الوقت صدر بيان وزير داخلية سوريا حول نتائج الاستفتاء، ونصه كالآتي : -

«أيها الإخوة المواطنون، قامت وزارة الداخلية بتهيئة التسهيلات اللازمة لإنجاح عملية الاستفتاء، وباشرت مهمتها منذ أن تقرر موعد الاستفتاء، فبدأت مراكز الإدلاء وجداول الناخبين واللجان، وعملت على توفير المناخ الاشتراكي الحر، والتسهيلات الكاملة ليُعبر أبناء الشعب في سوريا عن رأيهم، تجاه الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ودستورها، وجرّت عمليات الاستفتاء طوال عشرين ساعة، في مناخ من الحرية الكاملة للمواطنين ليُعبر كل منهم عن رأيه وليؤدى واجبه.

لقد أكدت عملية الاستفتاء حرص المواطن في الجمهورية العربية السورية على أداء واجبه وتمسكه بحقه في تقرير مصيره، كما أكدت الشعور العميق بالمسؤولية لدى مواطنينا، الذي يتناسب مع عظيم المهمة التي يقوم بها من خلال إبداء رأيه وإصراره على المساهمة في تقرير مستقبل أمته ووطنه.

لقد عبر أبناء الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية عن رأيهم بكل حرية، وأظهروا حرصهم البالغ على المشاركة في الاستفتاء، وتحلوا بأعلى درجات الوطنية والشعور القومي عندما توجهوا لصناديق الاقتراع، وأبدوا رأيهم في قيام اتحاد الجمهوريات العربية، الخطوة الأولى والبداية الجادة نحو تحقيق الوحدة العربية الكبرى.

إن أبناء الشعب العربي في سوريا عندما عبروا أمس عن رأيهم، وقالوا نعم للاتحاد، إنما كانوا يعبرون عن ثقتهم لقائدهم، الذي نفذ بالصدق كله وبالفاء كله، ما جاء في بيان القيادة القطرية المؤقتة لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهم يسرون وراء قائد مسيرة شعبنا «حافظ الأسد» الملتزم بكل مايقول، والمنفذ لكل مايقول، والذي توج انجازات شعبنا بقيادته بانضمام الجمهورية العربية السورية إلى ميثاق طرابلس، حيث نتوصل اليوم إلى تحقيق الحلم الذي تمناه كل عربي بقيام اتحاد الجمهوريات العربية الخطوة الأولى على طريق وحدتنا الكبرى، والرد على مخططات أعدائنا، والطريق الوحيد لتحرير الأرض وطرد المحتلين، والقاعدة المتينة لبناء المجتمع المفضل، المجتمع العربي الاشتراكي، وقد جرت عمليات الاستفتاء منذ الساعة السابعة من صباح يوم الأربعاء الأول من أيلول وحتى الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الخميس الثاني من أيلول ١٩٧١.

وباشرت اللجان عمليات الفرز عقب انتهاء الاستفتاء، وكانت النتيجة كما يلي :-
بلغ مجموع عدد الناخبين المسجلة أسماؤهم في الجداول الانتخابية مليونين و٢١٤٠٥، منهم مليون و٤١٠٣٥ ذكراً و٩٨٠٣٧٠ من الإناث.

وبلغ مجموع عدد المقترعين والمشاركين فعلاً في الاستفتاء من الذكور والإناث مليوناً و٨١٦٢٠٥ بما فيهم بعض المواطنين المقيمين في سوريا من أبناء الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الليبية.

ويكون بذلك نسبة المقترعين من عدد الناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية ٨٩,٩ في المائة، منهم ٩٣٦٣٦٠ ذكراً، أى بنسبة ٨٩,٩٤ في المائة، و٨٨٦٨٩٦ إناثاً، أى بنسبة ٨٩,٤٤ في المائة وبلغ عدد البطاقات الباطلة ٦٥٧ بطاقة، بلغ عدد أصوات الموافقين مليوناً و٧٤٧,٩٢٩ أى بنسبة ٩٦,٤ في المائة، وبلغ عدد أصوات غير الموافقين ٦٤٦٢٩ أى بنسبة ٣,٥٩ في المائة.

وهذه النتائج دليل على تمسك شعبنا بقيمه النضالية وتقاليد الديمقراطية وإيمانه الذي لا يتزعزع بأتمته والوحدة القومية، وبالمستقبل المجيد في شعبنا العظيم.

هذا وفي ذات الوقت أعلن بيان وزير داخلية ليبيا وكان نصه كالآتي :-

بقلب تغمره مشاعر الفرح العارمة، أنقل اليكم انتصار ارادة الشعب العربي في الجمهورية العربية الليبية، التي قالت (نعم) للمبادئ الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية ودستور دولة الاتحاد. . وأبعث اليكم نتائج الاستفتاء التي أبلغتني بها اللجنة المركزية للاستفتاء، وفقاً للمادة (١٩) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١، والتي يتضمنها المحضر المرفق. . بتاريخ ١١ من رجب ١٣٩١ هـ الموافق ٢ من سبتمبر ١٩٧١م الساعة العاشرة صباحاً، وبحضور كامل هيئة اللجنة المركزية للإستفتاء. . فتح هذا المحضر لإثبات الآتي :- قامت اللجنة بجمع البيانات الواردة من اللجان العامة بالمحافظات والقوات المسلحة ووزارة الوحدة والخارجية. . وفيما يلي النتيجة النهائية لذلك :-

١ - عدد المصوتين الذين أدلوا بأصواتهم في جميع اللجان العامة ٤٥٩٠٤٥ صوتاً.

٢ - عدد الأصوات الصحيحة ٤٥٨٥٨٠ صوتاً.

٣ - عدد الأصوات الباطلة بالأرقام ٢٠٩ أصوات.

٤ - عدد الموافقين ٤٥٢٥٨٧ صوتاً.

٥ - عدد غير الموافقين ٥٩٩٣ صوتاً.

٦ - نسبة الموافقين لعدد المصوتين ٩٨,٦٠٪.

٧ - نسبة غير الموافقين لعدد المصوتين ١,٤٠٪.

وكان من البديهي لأبناء الأمة العربية أن يعتقدوا أنهم قد وضعوا أقدامهم على أحساب الوحدة العربية، والتي تحقق طموحاتهم وتدفع عنهم الأذى المحدث بهم، وتمكّنهم من تحرير ترابهم الوطنى، خاصة وأن مشروع الوحدة قد تمت مباركته من الشعوب العربية فى الدول الثلاثة، عن طريق الاستفتاء، والذي وصلت نتيجته إلى اللزوم.

وقد أقر دستور دولة الاتحاد مبدأ السيادة للشعب، حيث نصت مادته الثانية على أن : «السيادة فى الاتحاد للشعب، وتمارس السلطات الاتحادية اختصاصاتها باسمه على الوجه المُنين فى هذا الدستور. وقد ورد فى ديباجة «الدستور» أن الشعب العربى فى الجمهورية العربية السورية، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية مصر العربية، إيماناً منه بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن الجمهوريات الثلاث تؤمن بالمصير العربى الواحد، وأن القومية العربية هى دعوة تحرير وبناء وعدل وسلام. وأنها طريق العرب إلى الوحدة الشاملة، وبناء نظام ديمقراطى واشتراكى يحمى حقوق المواطنين، ويصون حرياتهم الأساسية ويدعم سيادة القانون».

.....
«وإيماناً بدور الأمة العربية الحضارى فى قهر التخلف والتبعية، ومساهمة إيجابية منها فى دفع عجلة التقدم الإنسانى، وصيانة السلام والامن الدوليين، وإرساء قواعد العلاقات بين الدول والشعوب على أساس من العدل والقانون».

إن شرعية اتحاد الجمهوريات العربية فى الدول الثلاثة، وطبقاً لديباتته ودستوره قد استندت إلى المؤسسات الدستورية فى هذه الدول، وإلى الإرادة الشعبية عن طريق الاستفتاء، وقد أكدت الحكومات الثلاثة أن مشروع الاتحاد كان تأكيداً واستناداً إلى الإرادة الشعبية، وأنه كان بمثابة الفجر الجديد للأمة العربية، وأن قول الجماهير العربية

فى الدول الثلاثة «نعم» للوحدة كان بمثابة قبول للمسئوليات الكبرى، وإصراراً على الأمل العظيم.

وقد بذلت وسائل الإعلام فى الدول الثلاثة مجهوداً ضخماً بشأن الحديث عن الوحدة، وعن المستقبل الباهر الذى ينتظر شعوب الأمة العربية، بعدما حققت نواة الوحدة العربية على الأسس السليمة، وطبقاً لمعايير مدروسة ودستور محكم، وطبقاً للإرادة الشعبية.

ولكن سرعان ما تلاشت هذه الوحدة، وضربت الحكومات عرض الحائط بإرادة الشعوب، ولم يكتب للوحدة النجاح، واختطت كل دولة لنفسها إرادة شتى تختلف عن إرادة الدولة الأخرى.

وفى الأول من أكتوبر ١٩٨٤ وافق مجلس الشعب المصرى على مشروع قانون انسحاب جمهورية مصر العربية من اتحاد الجمهوريات العربية الموقع فى ١٧ أبريل عام ١٩٧١.

وقد كانت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل ضمن الأسباب التى أدت إلى تقويض الاتحاد، وكانت سبباً من أسباب قطع العلاقات الدبلوماسية بين كل من ليبيا وسوريا من جانب ومصر من جانب آخر.

فى أول ديسمبر ١٩٧٧ : بدأت فى ليبيا أعمال مؤتمر طرابلس، الذى دعا إلى عقده العقيد «القذافى» لبحث إنشاء جبهة معارضة لمبادرة السلام المصرية، ويشارك فيه الرئيس الجزائرى «هوارى بومدين»، والسورى «حافظ الأسد»، و«طه ياسين» عضو القيادة القومية لحزب البعث العراقى، و«ياسر عرفات» و«سالم ربيع» رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية.

وفى الخامس من ديسمبر ١٩٧٧ انتهى مؤتمر طرابلس لمناقشة مبادرة السادات لإقرار السلام فى المنطقة، بانسحاب الوفد العراقى قبل اختتام أعماله، بسبب رفض سوريا استبعاد فكرة التفاوض مع إسرائيل، ولعدم رفضها قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٦ واتفقت الأطراف الأربعة الأخرى على تجميد علاقاتهم الدبلوماسية مع مصر.

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر ٧٨ قرر مؤتمر وزراء دول الرفض قطع العلاقات مع مصر، وذلك فى ختام جلساته، وكان ضمن الدول سوريا وليبيا.

ويؤكد الواقع العملى لعلاقات دول الوحدة وجود سوابق غير مألوفة فى علاقات

الدول الثلاثة، فقد لجأ «السادات» إلى الصلح مع إسرائيل، دون إحاطة دول الوحدة علماً بما يعقد العزم عليه، حسب نصوص دستور الوحدة، حيث تقضى المادة (١٤) من الدستور :-

« يتولى الاتحاد ممارسة الاختصاصات الآتية :-

أولاً : فى المجال الخارجى :-

(أ) وضع أسس السياسة الخارجية، والعمل على توحيد السياسات التى تتبعها الجمهوريات فى علاقاتها الدولية.

(ب) مسائل السلم والحرب، وتصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع.

.....

ولما كانت اتفاقية السلام مع إسرائيل من مسائل السلم والحرب، التى تصدر فيها قرارات مجلس الرئاسة بالإجماع، وكانت أيضاً هذه الاتفاقية من المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، التى نص الدستور على توحيدها.

وبالرغم من ذلك قرر «السادات» أمام الكنيست الإسرائيلى فى خطابه يوم ٢٣ سبتمبر ٧٨ :

«كما أثنى كما سبق أن أعلنت من قبل لم أتداول فى هذا القرار (قرار زيارته للقدس الشريف الجريح) مع أحد من زملائي واخوتي رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة، لأن حالة الشك الكاملة وفقدان الثقة الكاملة بين الدول العربية والشعب الفلسطينى من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى لاتزال قائمة فى كل النفوس.....»

وبعد زيارة «السادات» للقدس، وفى السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٧ أعلنت وكالة تاسى السوفيتية أن مصر قد انتهجت طريقاً من شأنه تقويض التضامن العربى، وأنها تسعى إلى عقد صلح منفرد مع إسرائيل، وكان من الطبع أن يؤدى صلح مصر مع إسرائيل إلى تقويض دولة الوحدة التى لم تكن قائمة من الناحية الموضوعية، وإنما كانت قائمة فقط من الناحية الشكلية النظرية، ولم يكن الأمر قاصراً على هذا الحد، وإنما تجاوزه إلى قطع العلاقات بين دول الوحدة، بالرغم من كون الاتحاد قائماً من الناحية الشكلية النظرية، والأمر من ذلك دخول سوريا وليبيا مع مصر فى حرب اعلامية خطيرة، كانت على النقيض تماماً من الحملات الاعلامية التى واكبت الاعلان

عن الاتحاد، مما أصاب الجماهير العربية بالذهول وعدم إمكانية استنتاجهم أو توصلهم إلى ما يدور في خلد الزعماء العرب، فالיום في وحدة واحتفالات بالوحدة، وغداً في خلافات وحرب اعلامية وسباب عبر وسائل الإعلام وقطع علاقات دبلوماسية!!
ففى السابع عشر من أبريل عام ١٩٨٠ قررت حكومة القاهرة تصفية جميع صلاتها الدبلوماسية مع الجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبية، وهى الأنظمة التى اشتركت فى مؤتمر طرابلس.

وفى السابع من مايو ١٩٨٠ دفع العقيد الليبى «معمر القذافى» ١٦٠٠ مليون جنيه لشركة مقاولات إيطالية، لبناء سور فى الصحراء يفصل بين مصر وليبيا!!
وفى الثامن عشر من يونيو ١٩٨٠ أعلنت القوات المسلحة المصرية حالة الطوارئ على حدودها الغربية مع ليبيا، وقال متحدث عسكري مصرى أن هذا الإعلان هو مجرد إجراء وقائى، جاء نتيجة لما أعلنه العقيد «القذافى» من أنه وجه كل القوات الليبية ضد مصر.

وفى الثامن والعشرين من مارس ١٩٨١ أعلن العقيد «القذافى» إلغاء المواجهة العسكرية على الحدود الشرقية مع مصر.
وفى الثانى والعشرين من أبريل ١٩٨١ أكد الفريق «أبوغزالة» وزير الدفاع المصرى أن مصر ترى أن ترسانة السلاح السوفيتى فى ليبيا خطر على مصر.
وأخذت العلاقة بين ليبيا ومصر تزداد فى التوتر، بالرغم من ميثاق الوحدة بين الدولتين :

ففى التاسع عشر من أغسطس ١٩٨١ وقعت معركة بين الطائرات الليبية والطائرات الأمريكية فوق مياه خليج سرت، أسقطت فيها طائرتان ليبيتان، واتهمت ليبيا مصر بأن لها صلة بالحادث.

وفى اليوم التالى نفت مصر الادعاءات الليبية.

وبالرغم من سريان دستور اتحاد الجمهوريات العربية من الناحية القانونية، وعدم الاستفتاء على إلغائه فى الدول الثلاثة بمعرفة الشعب، الذى وافق على وجوده أصلاً، وفى الحادى عشر من سبتمبر ١٩٨٠ صدر بيان سورى لىبى بإعلان دولة الوحدة بين سوريا وليبيا، وقد نص على أن السلطة ستكون للشعب، وذلك عن طريق المؤسسات الديمقراطية، واللجان الشعبية، وأضاف البيان أن هذه الوحدة ستكون نواة للدعوة

للوحدة العربية الشاملة. الأمر الذى يقطع بأن مشاريع الوحدة العربية مجرد بيانات أو تصريحات أودراسات، تحوز الأهمية ومتقنة من الناحية الإجرائية والإعلامية والشكلية، وغير قابلة للتطبيق من الناحية العملية، وذلك بسبب شمولية أنظمة الحكم فى الدول العربية، وعدم مراعاتها لإرادة شعوبها واتخاذها القرارات بطريقة منفردة^(١).

(١) فى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٧٣ وقع فى القاهرة الرئيس المصرى «السادات» والرئيس الليبى «القذافى» بيانا يعلن به قيام دولة الوحدة فى أول سبتمبر، كذلك وقع الرئيسان قراراً بالخطوات.

وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٧٣ صدر البيان السياسى لقيام الوحدة بين مصر وليبيا، وورد ضمن نصه : «فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية للمجاهدة، ووسط استمداد الشعب العربى كله لمواجهة قوى الاستعمار والصهيونية المتربصة به، والرجعية المتآمرة عليه تقف قوى الثورة العربية مزودة بالإيمان بالله تعالى ورسالات أنبيائه.. مؤمنة بالدور الإنسانى والحضارى الذى تحمله للعالم، لتعلن ميلاد دولة عربية موحدة جديدة، دولة تؤكد استمرار الثورة العربية وتدعم مبادئها وتحشد كل طاقاتها، من أجل معركة الكبرياء على طريق تحرير الأرض واستعادة الحق وبناء الدولة العربية العصرية القومية».

إن قضية الوحدة لم تعد قضية اختيار لشكل سياسى أفضل من غيره، بل صارت حياة وبقاء فى عصر تفتى فيه الكيانات الصغيرة أمام الكتل المتصارعة الكبيرة.

وقد أكد تاريخ وطننا العربى أن أقطاره لم تسطع من خلال التجزئة أن تبني نفسها داخلياً، أو تحمى استقلالها فى مواجهة موجات الغزو والاستعمار، بينما استطاعت فى ظل الوحدة أن تفعل ذلك كله، ويؤكد حاضِر الأمة العربية هذه الحقيقة التاريخية، ويقرر التأمر الذى تتعرض له الأمة منذ فجر ثورة ٢٣ يوليو تيار الوحدة العربية.

إن كل وحدة تتحقق اليوم بين بلدين عربيين أو أكثر، فى إطار مبادئ الثورة العربية تشكل انتصاراً لتلك الثورة، وحماية لمبادئها، وضماناً لاستمرارها، كما تشكل بالنسبة لخطورة نحو تحرير الأرض العربية، واستعادة فلسطين، بل وخطوة على طريق الإسراع بالتنمية وبناء الدولة العربية العصرية.

واليوم وبعد عام من الدراسة والبحث والحوار المتصل، الذى شاركت فيه كافة المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية فى البلدين، حول كل ما يؤدى إلى قيام الوحدة ويضمن نجاحها واستمرارها، حانت الساعة الحاسمة، وتعين أن يتخذ الاجراء الفورى المرتقب لقيام دولة الوحدة. ولاشك أن الشعب العربى فى مصر وليبيا قد ترسخ بعد هذا العام إيمانه، وتمتع إدراكه للمعنى الكبير الذى يعنيه قيام دولة الوحدة... وللأمل الذى تمثله للشعب العربى كله، فهى بقيامها فى هذه الظروف الصعبة المعقدة، التى تخيم بالوطن العربى كله، تعبير حى عن صلابة هذه الأمة وإصرارها على مواصلة ثورتها، وشق طريقها، كما أنها خطوة بالغة الأهمية على طريق التكامل الاقتصادى بين أجزاء الأمة العربية، وهى فوق ذلك كله تمثل عمقاً إستراتيجياً هاماً لخط مواجهة مع العدو الصهيونى، وتشكل - بالتالى - قوة وملأ للأمة العربية كلها، فى نضالها من أجل التحرير والرخاء والتقدم.

إن الأمة العربية وهى تعلن قيام دولة الوحدة الجديدة، تتطلع إلى استئناف دورها فى ترشيد حركة الإنسان على أساس القيم والمبادئ التى تقوم عليها الحضارة العربية، التى قلعت ولا تزال قادرة على أن تقدم للعالم =

بالضبط كما حدث في مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، والسؤال : أين إرادة الشعب التي صادفت هذا الاتحاد؟ ولماذا أوقف العمل به ضد هذه الإرادة الشعبية الطموحة التي قالت عنها الحكومات ذاتها :

«... ويرى الرؤساء الثلاثة في العمل الوحدوى الذى حققه إعلان بنغازى، وفي قيام اتحاد الجمهوريات العربية فى هذه الفترة الصعبة، التى ظن فيها العدو أنه اقتراب من فرض الاستسلام على الأمة العربية، هو الرد الحاسم الذى يؤكد قدرة الإرادة العربية الصميعة على تجميع طاقاتها، وعلى مواجهة أعدائها لإحباط مؤامراتهم»؟

وقد عبر الرؤساء الثلاثة عن اهتمام الشعب العربى بالوحدة العربية عن وعى وفهم لحقيقة التاريخ العربى، ولحقيقة الصراع العربى مع أعداء الانسان العربى على امتداد التاريخ كله، ولحقيقة الوضع الدولى، والأطماع التى تحيط بالمنطقة العربية، عن وعى وفهم للاعتبارات التى تتصل بمستقبل المنطقة، وضرورة انبثاق كيان سياسى اقتصادى

= نظرية متميزة، بدلاً من النظريات المادية التى تنقسم العالم اليوم، والتى أدت إلى ما يعانيه من محن وتمزق وضيق.

إن هذه الدولة الجديدة تولد على مبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الم، وثورة الفاتح من سبتمبر، وهى لذلك تقوم على كل المبادئ والقيم التى تبتها الثورة العربية.

إن هذه الدولة الجديدة تحتاج اليوم إلى جهود كل المؤمنين بالوحدة فى الوطن العربى، تدعياً لها وتأميناً لمسارها وضماناً لنجاحها، كخطوة ثورية على طريق الوحدة الشاملة، والضمان لذلك كله هو المشاركة الفعالة المستولة لكل مواطنيها فى أداء واجبه القومى فى مواقع العمل المختلفة... متسلحين بالإيمان مزودين بالعلم معتمدين بوحدتهم، عاملين بما يملكون من قوة على تجسيد الدولة الجديدة وأملهم فى مستقبل مشرق.

«وقل اصعلوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»... ثم تلا هذا البيان عدة قرارات من القيادة السياسية الموحدة : القرار الاول فى شأن الاعلان الدستورى للوحدة، فى ٢٩ أغسطس ١٩٧٣ .

القرار الثانى فى شأن المجلس الأعلى للمشروعات الفنية فى مجال الطاقة النووية والالكترونية، وصدر فى ٢١ أغسطس ١٩٧٣ .

للقرار الثالث فى شأن إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة، وصدر فى ٣١ أغسطس ١٩٧٣ .

القرار الرابع فى شأن الدينار العربى (الحسابى)، وصدر فى ٣١ أغسطس ١٩٧٣ .

القرار الخامس فى شأن تشكيل القيادة السياسية الموحدة، فى شأن تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور الوحدة، وترشيح رئيسها، وصدر فى ٢ سبتمبر ١٩٧٣ .

هذا ولم يكتب أيضاً لهذه الوحدة النجاح، وحدث ما حدث بين مصر وليبيا، حسب السابق الحديث عنه، والشئ الغريب أن ذلك حدث بعد الإعلان عن اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسوريا وليبيا، ولم ينتج الاتحاد ولم تنجح الوحدة !!!

متّصل العناصر على اتساع الأرض العربية، مسابقة لمقتضيات المصير الذى نعيشه .
لذلك كان تركيزهم على أن يقوم هذا الاتحاد على أسس تكفل له الاستقرار
والبقاء، وأن يكون انطلاق هذا الاتحاد من أرض صلبة تأخذ من دروس الماضى عبرة
للحاضر والمستقبل .

واعتماداً من الرؤساء الثلاثة على أنهم يضعون هذا الاتحاد النواة الصلبة للأمل
الكبير، الذى يخلج فى وجدان الشعب العربى، أمل الوحدة العربية الشاملة، فإنهم
على ثقة من أن الجماهير العربية فى الجمهوريات الثلاث ستدفع بهذه الخطوة إلى
الأمام، وستحقق بإرادتها ويعملها الغايات العربية الكبيرة، التى يستهدفها قيام هذا
الاتحاد، لتستكمل ومعها الشعب العربى كله أمل الوحدة العربية الشاملة^(١)

وبالقطع أكدت الايام أن كل ذلك الحديث مجرد كلام مرسل، ضرب به عرض
الحائط ولم يتحقق منه شئ، ولم تتحد الدول الثلاثة، وأياً ما كانت الأسباب التى
حالت دون ذلك، فإن الذى يجب التأكيد عليه أن إرادة الجماهير العربية فى الدول
الثلاثة لم يُعَرَّها أحدٌ اهتماماً، وكان الاستفتاء فقط لاستكمال الشكل القانونى، ولم
يكن أحدٌ فى حاجة إليه عندما تم هدم هذا الشكل القانونى، ليلحق اتحاد الجمهوريات
العربية بمشاريع الوحدة السابقة الفاشلة بين الدول العربية .

(١) من وثائق اتحاد الجمهوريات العربية - إعلان دمشق الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٧١م .

ثانياً : محاولات الوحدة في المغرب العربي ومشكلة [لوكربي] :

لم تكن محاولات الوحدة بين مصر وسوريا، وبين مصر وليبيا، وبين مصر وسوريا وليبيا، هي الأولى من نوعها بين الدول العربية، ولم تكن أيضاً الأخيرة، فلم تكفّ الدول العربية عن إعلان محاولاتها للوحدة، إيماناً منها بأن الوطن العربي كله كيان واحد، وأن الخطوط السياسية الوهمية التي تفصل بين الدول العربية هي خطوط وضعها الاستعمار، ودائماً ما يلجأ العرب إلى إعلان الوحدة كلما تعرضوا لأعاصير الدهر ونوائبه، فالدول الاستعمارية لم تتركهم ولن تتركهم ينعمون بحرية الإرادة في اختيار القرار، ولن تعطيهم الفرصة في وضع نواة الوحدة بين دولهم، ولن تتركهم يوحّدون جيوشهم وصفوفهم لاستعادة ماسلب من أرضهم.

فذاكرة التاريخ لدى الغرب لن تنسى للعرب قوة بأسهم وعزتهم أيام وحدتهم في العصور السابقة، عندما حرروا فلسطين وهزموا الصليبيين شر هزيمة. فكل مشاريع الوحدة بين الدول العربية مستهدفة ممن يترصون شراً للأمة العربية، ولا يمكن القول بأن هذا الاستهداف هو السبب الرئيسي في فشل مشاريع الوحدة العربية، وإنما كان فقط سبباً ضمن أسباب أخرى لصيقة بالعرب أنفسهم، على رأسها حبّ الزعامة والتسلط، حتى لو كان على حساب المصالح العليا للأمة العربية، فلا يوجد زعيم عربي يرغب في التفريط - ولو بالشئ القليل - في سلطاته واختصاصاته، حتى ولو على سبيل التسامح من أجل دولة الوحدة، وبالتالي اصطدمت الوحدة العربية بدول الزعامات، فالكُل يريد القرار، والكُل لا يريد الرجوع إلى أحد في قراره، والكُل يفقد صواب رأيه وصحة قراره بالرغم من وجود اتفاقات ودساتير للوحدة، توجب الرجوع والتشاور بين الزعماء العرب في قراراتهم المتعلقة بمصالح دولة الوحدة.

هذا بالإضافة إلى وجود موطئ قدم في معظم الدول العربية لدول الغرب الأوربي، التي لا ترغب في إقامة الوحدة العربية، الأمر الذي عرّض مشاريع الوحدة العربية كلها للخطر كما تعرض التضامن العربي نفسه لضربات متتالية ومتلاحقة أفقدته اتزانه :

ففي الرابع عشر من أغسطس ١٩٨٤ صدر في كل من طرابلس والرباط بيان مشترك عن زيارة العمل التي قام بها العقيد «معمر القذافي» للمغرب ومحادثاته مع الملك «الحسن الثاني»، التي انتهت بتوقيع اتفاق بينهما على إبرام معاهدة، ينشأ بمقتضاها اتحاد يضم الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية، «يهدف توثيق الروابط بينهما،

والى القيام بمبادرة تكون لبنة أساسية لوحدة المغرب، وبالتالي خطوة تاريخية فى سبيل تحقيق وحدة الأمة العربية، وهو ما من شأنه درء الأخطار الداهمة التى تستهدف الأمة العربية والعالم الإسلامى، وفى مقدمتهم فلسطين والقدس الشريف.

وفى اليوم التالى لإصدار هذا البيان المشترك، وفى ١٥ أغسطس ١٩٨٤ أعلن مصدر تونسى أن الاتفاق اللبى المغربى بإقامة اتحاد بين البلدين كان له وقع المفاجأة فى تونس، وكانت ترتيبات الوحدة بين ليبيا والمغرب سريعة، ولافتة للنظر، حتى لدول الجوار، ولكنها خطوة فى سبيل الوحدة العربية، رأى القائمون عليها أيضاً اللجوء إلى الشعب، لإضفاء المشروعية على خطوطها فالشعب العربى فى الدول العربية كثيراً ما صادق على مشاريع الوحدة، التى يسعى إليها قادته، ولكنه لم يصادق ولو مرة واحدة على فضّ هذه الوحدة، ثم يعلم بعد ذلك أنه قد تم فضها بعيداً عنه، أو تم اتخاذ إجراء من قادته ضد دستور الوحدة التى صادق عليها الشعب.

وفى الأول من سبتمبر ١٩٨٤ أعلنت نتيجة الاستفتاء على اتفاقية الوحدة بين المغرب وليبيا، وكانت الموافقة على الاتفاقية بنسبة ٩٧,٩٩٪.

وفى الرابع من سبتمبر ١٩٨٤ أعلن الملك «الحسن الثانى» عن بدء سريان معاهدة الاتحاد بين المغرب وليبيا، اعتباراً من أول سبتمبر الحالى، عقب التصديق عليها فى الدولتين، وبالرغم من الحديث عن كون الوحدة الليبية المغربية ستكون نواة لوحدة المغرب، «لبنة أساسية لوحدة المغرب»، إلا أن الواقع لم يؤكد ذلك، ففى السادس عشر من أغسطس ١٩٨٥ قرر العقيد القذافى طرد جميع العاملين التونسيين العاملين فى ليبيا، وبلغ عددهم اثنين وتسعين ألفاً.

وفى الثانى والعشرين من أغسطس ١٩٨٥ حشدت ليبيا ٣٠ ألف جندى على الحدود التونسية الليبية، وهددت باستخدام القوة ضد تونس.

ولم يكن الأمر قاصراً على هذا الحد، فقد سبق وأكد البيان المشترك الصادر فى كل من ليبيا والمغرب حول الوحدة، أن يكون هدف الوحدة درء الأخطار الداهمة التى تستهدف الأمة العربية والعالم الإسلامى، وفى مقدمتهم فلسطين والقدس الشريف.

وبالرغم من كون ملك المغرب هو رئيس لجنة القدس فى مؤتمر القمة الإسلامى، وبالرغم من كون المغرب لايعترف بإسرائيل كدولة، وبالرغم من وجود عشرات المحاذير، إلا أن المغرب استقبلت رئيس وزراء إسرائيل، ففى الفترة من ٢١ : ٢٣ يوليو ١٩٨٦ زار «شيمون بيريز» رئيس وزراء إسرائيل المغرب لاجراء محادثات مع

الملك «الحسن الثانى»، تركزت على إحياء مقررات (قمة فاس) التى أقرها مؤتمر القمة العربى بمدينة فاس بالمغرب.

وفى الرابع والعشرين من يوليو ١٩٨٦ أعلن البيان المشترك عن مباحثات «الحسن» و«بيريز» أن المحادثات كانت ذات طابع استطلاعى، ولم تستهدف الدخول فى مفاوضات وأنها تناولت أساساً مقررات (قمة فاس) وبحث الموقف فى الشرق الأوسط، والظروف التى من شأنها المساهمة بصورة فعالة فى تحقيق السلام فى المنطقة.

وأعلن «الحسن الثانى» أن «بيريز» رفض المطالب الأساسية فى خطة فاس العربية للسلام، وهى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والجلاء عن الأراضى المحتلة. وبالقطع كانت دولة الوحدة فى ليبيا تتقرب هذا الأمر الخطير، والذى لم تحط به علماً، ويتناقض مع إعلان الوحدة كعادة العرب!! وفى الثانى والعشرين من يوليو ٨٦ أكد العقيد «القذافى» أن زيارة رئيس وزراء إسرائيل للمغرب تعتبر انتهاكاً خطيراً لاتفاقية الوحدة التى أقيم على أساسها الاتحاد العربى الأفريقى بين البلدين.

ولم يغب رد ملك المغرب على هذا التصريح طويلاً، وبدون الرجوع لأحد من الذين كلّفوا أنفسهم عناء التوجه إلى صناديق الاستفتاء من أجل الوحدة، والتى وصلت موافقتهم ٩٧، ٩٩٪ وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٨٦ قرر الملك «الحسن الثانى» ملك المغرب إلغاء معاهدة الوحدة مع ليبيا!!

ولم تكف ليبيا عن محاولتها للوحدة مع الدول العربية، وخاصة دول المغرب العربى، لاستشعارها الخطر المحدق بالدول العربية وخاصة ليبيا، انطوت الأيام فى صفحات الزمان، وفى الخامس من فبراير ١٩٨٨ صرح «الهادى البكوش» رئيس وزراء تونس بأن العقيد الليبى «معمر القذافى» سلم «وثيقة وحدة» لحكومات تونس والجزائر والمغرب، لإقامة وحدة بين دول المغرب العربى.

وفى التاسع من فبراير ١٩٨٨ أعلن العقيد الليبى «معمر القذافى» أن هناك اتفاقاً بين الجزائر وليبيا على الاتحاد، وأعرب عن أمله فى أن تنضم دولة أخرى من المغرب العربى إلى هذا الاتحاد.

وكعادة الدول العربية فى اللجوء للشعب للاستفتاء على الوحدة وعدم اللجوء إليه فى حل الوحدة، وحلها بالإرادة المنفردة للحكام، ففى التاسع والعشرين من يونيو ١٩٨٨ اتفقت ليبيا والجزائر على إجراء استفتاء شعبى فى شهر سبتمبر القادم، للتصويت على مشروع للوحدة بين البلدين.

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٨ أعلنت دول المغرب العربي الخمس اتفاقها على العمل معاً لإقامة المغرب الموحد، من خلال التنسيق المشترك بين سياسته الخارجية والاقتصادية والمالية. وعليه أصبح مشروع الوحدة بين كل دول المغرب العربي، وليس ليبيا والجزائر فقط، وعلى أسس ومبادئ أقرها الجميع.

وقبل هذا الإعلان، وفي الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٨٨، كلفت اللجنة المغاربية العليا لجنة على مستوى وزارى، لإعداد وثيقة الوحدة المغربية، لرفعها إلى القمة العربية لإقرارها.

وفي السابع عشر من فبراير ١٩٨٩، وقّع زعماء دول المغرب العربي المعاهدة التأسيسية لقيام اتحاد المغرب العربي الكبير، وإنشاء السوق المغاربية بين دول المنطقة الخمس، وهى : المغرب، والجزائر، وموريتانيا، وتونس، وليبيا. وتنص المعاهد على أن للاتحاد مجلس رئاسة، يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب، كما يكون له مجلس لوزراء الخارجية، ولجان وزارية، وأمانة عامة، ومجلس شورى، وهيئة قضائية، كما تنص المعاهدة على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى.

وفي الثاني والعشرين من مارس ١٩٨٩ وافقت اللجنة الشعبية العامة فى ليبيا على معاهدة اتفاقية المغرب الكبير.

وفي الرابع والعشرين من مارس ١٩٩٠ أعلن عن إنشاء الاتحاد الاقتصادى لدول المغرب العربي، الذى يضم الاتحادات الاقتصادية والاجتماعية لتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا.

ولم يغب ردّ الدول الغربية والأمريكان على تحركات ليبيا من أجل الوحدة، حتى ولو كانت نتائجها غير إيجابية.

ففى غضون شهر مارس ١٩٩٠ اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا بإنتاج الأسلحة الكيماوية فى مصنع الرابطة الليبى، وكان أمريكا والغرب وإسرائيل ومعظم دول العالم، قد امتنعوا عن إنتاج الأسلحة الكيماوية!

وفي الثامن من مارس ١٩٩٠ نفت الحكومة الليبية اتهامات أمريكا لها بإنتاج أسلحة كيماوية فى مصنع الرابطة الليبى، وأكدت استعدادها لقبول تفتيش دولي.

وواصلت دول المغرب العربي مساعيها الوحدوية، وفي الثالث والعشرين من يوليو

١٩٩٠ اختتمت قمة الاتحاد المغرب العربي أعمالها بالجزائر، بحضور قيادة المغرب وتونس وموريتانيا والجزائر، وقد تمّ الاتفاق على وضع استراتيجية تنمية مشتركة، في إطار تحقيق التنسيق الكامل بين دولهم، وكلفوا وزراء الخارجية والمالية والزراعة بوضع هذه الإستراتيجية، بهدف الوصول إلى وحدة جمركية حقيقية قبل عام ١٩٩٥، كخطوة أساسية لتحقيق السوق المغربية المشتركة، وأقرّ الرؤساء النظام الأساسي لمجلس الشورى المغربى، وأكدوا ضرورة التنسيق السياسى بين دول الاتحاد.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المغرب العربى قد تعرضت لشئ من امتحان الكرامة، فى الفترة السابقة على محاولات الوحدة، والفترة اللاحقة عليها، من جانب إسرائيل وأمريكا والغرب الأوربى، الأمر الذى جعل هذه الدول تذكر أنها بلد واحد، وكيان واحد، وأن فى وحدتهم ما يحفظ كرامتهم وعزتهم وكبرياءهم، بصرف النظر عن الفشل الذى كان يستظر هذه المحاولات، لأسباب يجب أن تكون محلّ بحث عميق من جانب أصحاب الفكر فى الأمة العربية، وكذلك أصحاب القرار فيها.

ففى الأول من أكتوبر ١٩٨٥ قصفت الطائرات الإسرائيلية مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس، لتذكر تونس أنها ليست بعيدة عن ذراع إسرائيل الطويلة، التى كسرتها مصر فى حرب ١٩٧٣، وليعلم العرب أنهم جميعاً أمام إسرائيل سواء بسواء، بصرف النظر عن الخلافات العربية، لأن إسرائيل تعلم جيداً أن هذه الخلافات لا بد أن تنتهى فى يوم من الأيام، وسيتوحد العرب إن عاجلاً أم آجلاً، وأن شعور أبناء الأمة العربية بأنهم شعب واحد وأمة واحدة شعور لا ينضب معينه أبداً.

تسببت هذه الغارة الإسرائيلية فى استشهاد ثمانية وستين شخصاً، منهم خمسون لاجئاً فلسطينياً، وثمانية عشر مواطناً تونسياً، وأصيب ثمانية وعشرون آخرون، وكانت قيمة الخسائر المادية ستة ملايين دولار، وأثبتت إسرائيل للعرب أن تونس تعادل تماماً مصر، وتعادل تماماً سوريا والأردن وفلسطين، وأن بعدها عن المواجهة لا يمنع من العدوان عليها.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، ففى الرابع عشر من ابريل ١٩٨٦ أغارت الطائرات الأمريكية المقاتلة على خمسة مواقع ليبية وثلاثة أهداف فى طرابلس، من بينها مركز قيادة «القذافى» ومعسكرات تدريب داخل ليبيا.

وتقدمت ليبيا بشكوى إلى مجلس الأمن الدولى ضد الغارة الأمريكية، وفى الثانى

والعشرين من أبريل ١٩٨٦ استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو، ضد مشروع قرار لحركة عدم الانحياز، يدين الغارة الأمريكية على ليبيا.

وفي الخامس عشر من أبريل أعلنت مصر استيائها الشديد لقصف الطائرات الأمريكية لأهداف ليبية، وجددت دعوة الأمة العربية إلى التضامن.

وفي الفترة الأخيرة، وبعد محاولات الوحدة التي سعت إليها دول المغرب العربي بمبادرة من ليبيا، زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن ليبيا كانت وراء تفجير الطائرات الأمريكية فوق «لوكربي» عام ١٩٨٨.

واتفقت أمريكا وإنجلترا وفرنسا، استناداً إلى الزعم الأمريكي على إحالة هذه القضية القانونية إلى مجلس الأمن الدولي، بحجة أن هذا التفجير يشكل عملاً من أعمال الإرهاب وهو بالتالي أمر من الأمور التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ويعنى أدق اجتهدت أمريكا وبريطانيا وفرنسا على جعل الاختصاص لمجلس الأمن في مشكلة الطائرة الأمريكية، وبالقلم فإن هذا الأمر لا يشكل بالنسبة لهذه الدول معضلة قانونية، حيث إنهم ضمن أصحاب ميثاق الأمم المتحدة، وهم أيضاً أصحاب العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والذين لهم حق تحديد المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي تحديد أعمال العدوان، وهم أيضاً ضمن الدول التي يمكنها أن تطبق الفصل السابع من الميثاق ضد ليبيا.

خاصة وأنهم قد جربوا هذا الأمر ضد العراق، ونجحوا نجاحاً بارعاً في تحطيم بنية العراق الرئيسية، وإذلال شعبه على مدى سنوات طويلة، بحجة عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي.

وبالفعل أصدرت الولايات المتحدة اتهامها في حق ليبيا، بمنسندتها للإرهاب وتدمير الطائرة الأمريكية في «لوكربي»، وأن هذا العمل يشكل عملاً من أعمال العدوان التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ويدون سماع دفاع من ليبيا، ويدون تطبيق القاعدة القانونية التي تقضى بأن «المتهم برئ حتى تثبت إدانته»، ويدون وجود حكم قضائي، طالبت أمريكا وفرنسا وبريطانيا تسليم المتهمين الليبيين، والذين أشارت إليهم تحقيقات أمريكا وفرنسا وبريطانيا، إلى إحدى الدول الثلاثة لثولهم أمام القضاء ومحاكمتهم.

وبالطبع رفضت ليبيا ذلك، لأن في ذلك مساساً بسيادتها، وخرقاً لكل القواعد

الدولية المتعارف عليها.

ونظراً لعدم اطمئنان ليبيا إلى نزاهة القضاء الأمريكى، الذى يمكنه عند تسليم المتهمين إليه أن يوجه اتهاماً فى حق الزعيم الليبى، بالاتفاق أو التحريض، أو يشير إلى ذلك فى التحقيقات، مما يسبب حرجاً شديداً لليبيا، خاصة وأن أمريكا لا تتورع عن فعل مثل ذلك العمل، بعد محاولتها قتل الزعيم الليبى عدة مرات، واستناداً إلى قواعد القانون الدولى وقواعد الأخلاق وأعمال السيادة خاصة وأن ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة، رفضت ليبيا تسليم أبنائها إلى هذه الدول لمحاكمتهم عن تهمة لم يرتكبوها، ولم تعترف ليبيا بها. الأمر الذى دفع بالولايات المتحدة وحلفائها إلى عرض النزاع على مجلس الأمن الدولى، بالرغم من عدم اختصاصه بنظر مثل هذه المسائل القانونية.

إلا أن هذه الدول التى تملك حق الفيتو فى مجلس الأمن، وتملك حق تحديد المسائل التى تهدد السلم والأمن الدولى، وتشكل عملاً من أعمال العدوان، طبقاً لميثاقهم الذى وضعوه للأمم المتحدة فى المادة (٣٩) «الفصل السابع من الميثاق» - قد عرضت الموضوع على مجلس الأمن الدولى بحسبان أن ليبيا تتبنى الإرهاب، وأن هذا الإرهاب يشكل عملاً من أعمال العدوان، وطالبت مجلس الأمن بالزام ليبيا بتسليم أبنائها إلى هذه الدول لمحاكمتهم.

وبالطبع قبل مجلس الأمن الموضوع، وأصدر قراره رقم ٧٣١ فى يناير ١٩٩٢، الذى يطالب ليبيا بالتجاوب مع مطالب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فى حادث سقوط الطائرة الأمريكية عام ١٩٨٨، وأن تلتزم ليبيا بتسليم أبنائها لمحاكمتهم، ورفضت ليبيا، ولجأت أمريكا مرة أخرى إلى مجلس الأمن الدولى، سعيًا منها لتحطيم الشعب الليبى.

وعليه طلبت أمريكا من مجلس الأمن الزام ليبيا بتنفيذ القرار رقم ٧٣١ الصادر فى ٢١ يناير ١٩٩٢ ومن الطبيعى أن تلقى أمريكا كل ترحاب من مجلس الأمن، فهى صاحبة أكبر تمويل لميزانية المجلس، وصاحبة حق الفيتو، وحليفة معظم الدول أصحاب الفيتو، وصديقة روسيا، والصين تتجنب الوقوف فى وجهها، لانفراط عقد «حلف وارسو»، ولأسباب أخرى قبل مجلس الأمن بحث الموضوع، وأصدر قراره رقم (٧٤٨) فى ٣١ مارس ١٩٩٢، وقد وافق عليه عشر دول، وامتنع خمس دول

عن التصويت، من بينها الصين، ونص القرار على الآتى : -

- ١ - مطالبة ليبيا بالموافقة على القرار ٧٣١ دون إبطاء.
- ٢ - التزام ليبيا بصورة قاطعة بعدم مساندة أية صورة من صور الإرهاب، وعدم مساندة المنظمات الإرهابية.
- ٣ - التزام جميع الدول اعتباراً من يوم ٢٥ أبريل ١٩٩٢، باتخاذ الاجراءات التالية :
 - عدم السماح لأية طائرة بالإقلاع أو الهبوط أو بالعبور فوق أراضي الدول اذا كانت متجهة إلى ليبيا، أو قادمة منها، إلا لاعتبارات إنسانية توافق عليها لجنة الأمم المتحدة (وهي لجنة مشكلة من الدول أعضاء المجلس المتابعة لتنفيذ القرار مع الأمين العام).
 - منع وصول معدات ومكونات الطائرات وقطع غيارها لليبيا.
 - عدم تقديم الخدمات الهندسية والإصلاحات وأعمال الصيانة للطائرات الليبية.
 - إغلاق كل مكاتب شركة الطيران الليبية.
 - منع دخول الرعايا الليبيين الذين تنسب إليهم تهمة الإرهاب.
 - منع وصول أو نقل أسلحة وذخائر إلى ليبيا.
 - عدم تدريب الرعايا الليبيين أو تقديم الخبرة الفنية اليهم.
 - سحب كل الرسميين والوكلاء من ليبيا، والذين يقدمون النصع والخبرة فى الشؤون العسكرية.
 - خفض عدد ومستوى الدبلوماسيين الليبيين والقناصل، وتقييد حركتهم، وكذلك تمثيلهم فى الهيئات الدولية بعد التشاور مع الدول المضيفة.
- ٤ - دعوة كل الدول إلى تنفيذ القرار^(١).

وهكذا وضعت أمريكا يدها على أول الطريق للتخلص من نظام الحكم فى ليبيا، لمناهضة السيادة الأمريكية، ومحاولاته المستمرة المطالبة بالوحدة مع الدول العربية، بالرغم من فشل هذه المحاولات، مستخدمة ذات الطريقة التى استخدمتها مع الشعب العراقى، وأثبتت فعاليتها فى تحطيم عظام هذا الشعب، وهى ميثاق الأمم المتحدة.

(١) راجع حديث الطائرة الأمريكية فى ضوء القانون الدولى - المشكلة الليبية الغربية قوة القانون أم قانون القوة للدكتور إبراهيم محمد العنانى أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى بجامعة عين شمس.

والذى أثبت جدارته فى تحقيق طموحات الغرب والأمريكان، عندما زرعت به إسرائيل فى قلب الأمة العربية، وعندما ضيع حقوق العرب فى باقى فلسطين، وعندما حطم الشعب العراقى، وعندما قيد طموحات ليبيا.

ومن الملاحظ أن قرار مجلس الأمن رقم (٧٤٨) الصادر ضد ليبيا، قد انتهى إلى دعوة كل دول العالم إلى تنفيذه، وبالرغم من كون الدول العربية جميعاً تعلم جيداً أن هذا القرار مُجحف بالنسبة للشعب الليبي وأنه باطل من الناحية القانونية، لأنه بنى على اتهام فى حق ليبيا لا دليل على وجوده أصلاً، وأن المسألة أصلاً لا يحق لمجلس الأمن نظرها، وأنه يشكل سابقة خطيرة يمكن أن تتعرض لها دولة عربية أخرى، إلا أن الدول العربية كانت أول من طبق القرار ضد ليبيا.

واللافت للنظر أن دول المغرب العربى، التى ترتبط مع ليبيا بالوحدة قد طبقت هذا القرار فى حق ليبيا، بالرغم من وجود اتفاقيات ومعاهدات واستفتاءات تمنع ذلك، فالقرار يشكل عملاً من أعمال العدوان ضد الشعب الليبي، ولكن العرب يلتزمون بعهدهم مع الغير، ولا يلتزمون بعهدهم مع أنفسهم!!

وترد ليبيا على العرب، وترسل حججها إلى بيت الله المعمور على الجمال، ليعلم العرب أنهم منعوا الطائرات الليبية من المرور فوق أراضيهم نفاذاً لعهدهم مع الغرب وإخلاقاً بعهدهم مع ليبيا، وهكذا باءت محاولات الوحدة بين دول المغرب العربى بالفشل لعدم وجود الرغبة الصادقة فى قلب الحكام العرب لهذه الوحدة.

واستطاع الغرب الأوربي وأمريكا استخدام مجلس الأمن الدولى مرة أخرى لضرب ماتبقى من التضامن العربى، وتدعيم الشعور بعدم إمكانية الوحدة العربية، فى ظل مايسمى بالنظام العالمى الجديد.

ثالثاً: فشل مجلس التعاون العربى :

بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٩ وقع الرؤساء «صدام حسين» رئيس العراق، و«حسنى مبارك» رئيس جمهورية مصر العربية، و«على عبد الله صالح» رئيس الجمهورية العربية اليمنية، و«الملك حسين» عاهل الأردن، فى بغداد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون

العربي بين الدول الأربع، وتقرر بشكل رسمي أن يكون العراق رئيساً لأول دورة لمجلس التعاون العربي.

ووافقت برلمانات الدول الأربع كالعادة على هذا الاتفاق حرصاً منها على تدعيم أواصر الأخوة بين الدول العربية، وسعيًا إلى تكوين وحدة عربية تجعل العرب في منعة من أعدائهم. وأخذ القائمون على هذا التعاون على عاتقهم البحث في سليات مشروعات الوحدة العربية السابقة، والعمل على تلافيها، وأخذوا على أنفسهم أيضاً اتباع نظام «الخطوة خطوة» في سبيل تحقيق الوحدة الكاملة، وعدم الزج بأنفسهم في مشروع وحدة كاملة إلا بعد التمهيد لها، ودراسة السليات لتلافيها وبحث الإيجابيات لتدعيمها.

وعليه وفي الرابع عشر من يونيو ١٩٨٩ عقد بالقاهرة اجتماع للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون العربي (مصر والأردن والعراق واليمن الشمالي) تم فيه اقرار مشروع جدول أعمال قمة المجلس والنظام الداخلي، والتنسيق الاقتصادي والسياسي.

واستمراراً في هذا السعي لتدعيم أواصر التعاون، وسعيًا حول وضع الخطوات الأولى للوحدة، وفي الفترة من ١٥ : ١٦ يونيو ١٩٨٩، عقدت بالإسكندرية اجتماعات الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي، التي تضم رؤساء مصر والعراق واليمن الشمالي وملك الأردن.

ووافقت الهيئة العليا على تعيين الدكتور «حلمي نمر» - مصري الجنسية - أميناً عاماً - لمجلس التعاون العربي، وأن تكون «عمان» مقراً للأمانة العامة للمجلس، ووافقت الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي أيضاً على تسهيل حركة التنقل لمواطني الدول الأربع بدون تأشيرة، مع الاحتفاظ بجواز سفر كل دولة، واعطاء أفضلية للمعاملة عن أي عمالة أجنبية، دون الإضرار بمصالح المواطنين الأصليين للدولة، كما تقرر اعتبار الأجواء الإقليمية لدول المجلس إقليماً دولياً موحداً، واعتبار دول المجلس إقليماً سياحياً للتعاون بينها، وإنشاء مجلس طيران موحد، كما وافقت الهيئة على اتفاقية لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية في دول المجلس، واتفاقية للتعاون القضائي والقانوني.

وفي الفترة من ٢٥ : ٢٦ سبتمبر ١٩٨٩ عقدت بصنعاء قمة دول مجلس التعاون العربي، حضرها رؤساء اليمن ومصر والعراق وملك الأردن، ووافقت القمة بالإجماع

على ١٦ مشروع اتفاقية فى مجالات التنمية والتكامل، فى مقدمتها اتفاقية حرية انتقال العمالة بين دول المجلس وتنظيمها، وتوحيد مشروعات النقل البحرى والتجارى والنقل بالسكك الحديدية، وتوحيد مشروعات الاتصال والبريد، واتفاقيات تنمية الأسطول التجارى وربط الموانى، وإقامة مشروعات مشتركة فى مجال الإسكان والتعمير، وتوحيد نظم التربية والتعليم العالى، والتعاون الشبابى والرياضى والإعلامى والثقافى، واتفاقية الربط الكهربائى بين دول المجلس.....

وتم تشكيل برلمان مجلس التعاون العربى، من برلمانات الدول الأربع، وفى الرابع من ديسمبر ١٩٨٩ تم اختيار ١٥ نائباً من مجلس الشعب المصرى، لتمثيل مصر فى برلمان مجلس التعاون العربى.

وفى الفترة من ١٦ : ١٧ يناير ١٩٩٠ عقدت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربى اجتماعاتها ببغداد، برئاسة رؤساء وزارات العراق ومصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية، وأقرت الهيئة مشروعات ١٢ اتفاقية للتعاون بين الدول الأربع، فى مختلف المجالات، تمهيداً لعرضها على مؤتمر القمة للدول الأربع، الذى يعقد فى عمان فى فبراير ١٩٩٠.

وبدأت دول مجلس التعاون العربى تتحرك من موقع العلاقة المشتركة، والتنسيق المتبادل فى علاقاتها الخارجية، وكونها جزءاً من الواقع العربى، وتسعى إلى تحقيق الصالح العربى والمصلحة القومية للأمة العربية.

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد، وفى ٢ فبراير ١٩٩٠ ناشدت اللجنة البرلمانية لمجلس التعاون العربى، فى بيانها الختامى الذى أصدرته فى بغداد، الملوك والرؤساء العرب عقد مؤتمر عربى استثنائى، لبحث موضوع الهجرة اليهودية ومخاطرها على مستقبل الأمة العربية، واتخاذ الإجراءات على جميع الأصعدة والمستويات لوقف هذه الهجرة، وناشدت دول مجلس التعاون العربية الأخرى بشكل عام الالتزام بمعاهدة الدفاع المشترك، وطالبت بضرورة فتح الحوار بين المنظمات السياسية والقوى والأحزاب العاملة داخل أقطار مجلس التعاون.

وفى السادس عشر من فبراير ١٩٩٠ احتفلت دول مجلس التعاون العربى بمرور عام على تأسيس للمجلس بين العراق ومصر والأردن والجمهورية العربية اليمنية.

وبدأت العراق تشعر يزهو القوة، فقد عقدت مايشبه الوحدة بين أقوى دولة عربية

وهي مصر، وبين قوة عربية أخرى ذات موقع إستراتيجي. تتحكم في سلاح البحر الأحمر، وهي اليمن، ودولة أخرى من دول المواجهة مع إسرائيل وهي الأردن.

وفي السادس من فبراير ١٩٩٠ أعلن «سمير السعدى» وكيل وزارة الصناعة والتصنيع الحربي العراقية أن العراق لديه الآن قمران صناعيان جاهزان للإطلاق، نم تصنيعهما بأيد عراقية. وبالقطع شعرت إسرائيل وأمريكا والغرب الأوروبي أن جهدهم في سبيل تحطيم التضامن العربي قد تبدد على صخرة مجلس التعاون العربي، وأن عمر قد عادت مرة أخرى إلى أمتها العربية، وأن هذا الأمر يشكل عقبة في سبيل منوحات إسرائيل، ومصالح أمريكا في المنطقة العربية.

وبدأت إسرائيل سعيها في فت عضد الأمة العربية، وخلق المشاكل لها، بهدف افشال مجلس التعاون العربي وتفتيت قوة العراق.

وبدأت بتهديد الأردن إحدى دول مجلس التعاون العربي، وأصغر دولة فيه.

ففي السادس من فبراير ذكرت مصادر مطلعة في واشنطن أن الإدارة الأمريكية نقلت إلى الأردن تحذيرات إسرائيلية بضرب مرافق حيوية داخل الأراضي الأردنية إذا تكررت حوادث التسلل والهجوم على أهداف ودوريات إسرائيلية، انطلاقاً من الحدود الأردنية، الأمر الذي دفع الأردن إلى أن أعلن في ١١ فبراير ١٩٩٠ على لسان مجلس النواب الأردني عن ضرورة إحياء الجبهة الشرقية، وإرساء علاقات قوية بين سوريا والعراق والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لمواجهة التحديات المتمثلة في المخططات العدوانية الإسرائيلية.

وبعد تهديدات إسرائيل وأمريكا للأردن أعلنت إسرائيل ضم القدس الشرقية، وجعلت القدس الشرقية عاصمة إسرائيل، ولم تغب أمريكا عن هذه الأحداث، وقرر مجلس الشيوخ الأمريكي أن القدس تعتبر عاصمة إسرائيل، ومن جهة أخرى تحركت بريطانيا ضد دولة أخرى من دول المجلس وهي العراق، وادعت أن العراق قام بمحاولة تهريب معدات وأجهزة لتضجير الشحنات النووية، تماماً كما اتهموا ليبيا بمساندتها للإرهاب، وتحطيم الطائرة الأمريكية فوق لوكيربي.

ولم يدرك العرب بالرغم من الدروس السابقة أبعاد المؤامرة، واكتفوا بإصدار القرارات والتوصيات والتأكيدات، دون أن يخطوا خطوة قوية في سبيل تدعيم الوحدة وتقويتها.

وفي الفترة من الرابع حتى الخامس من أبريل ١٩٩٠ عقد وزراء خارجية دول
جلس التعاون العربي اجتماعاً في عمان بحثوا خلاله الموضوعات والقضايا العربية
التي طرأت على الساحة، وخاصة التهديدات العدوانية ضد العراق، وقرار مجلس
الشيوخ الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وموضوع هجرة اليهود السوفيت
ويهود أوروبا لشرقية إسرائيل، بالإضافة إلى التهديدات الإسرائيلية للأردن، وأصدر
الوزراء بياناً أكدوا فيه التزام دولهم بالدفاع عن العراق ضد أي عدوان أو تهديد يتعرض
له.

ولم تنس إسرائيل وحلفاؤها ما أعلنه العراق يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩ أنه أطلق بنجاح
صاروخاً إلى الفضاء بلغ طوله ١٥ متراً ووزنه ٤٨ طناً، ويتكون من ثلاث مراحل،
ويشكل المرحلة الأولى من برنامج الفضاء العراقي، وسيحمل قمراً صناعياً للأبحاث
العلمية إلى الفضاء.

وكان من البديهي لأصحاب العقول في الوطن العربي، أن يكون مجلس التعاون
العربي تحت المنظار الإسرائيلي الأمريكي ودول أوروبا الغربية، وكذلك طموحات
العراق العسكرية، والذي تشكل أكبر تهديد لأمن إسرائيل، خاصة بعد أن تأكد
لجميع امتهلاك العراق ترسانة ضخمة من الأسلحة والصواريخ القادرة على إصابة
عمق إسرائيل، وتعرض حدود إسرائيل الشرقية للخطر.

وبالتالي كان الاعداد للقضاء على هذا المجلس، وعلى قوة العراق من أولويات
هذه الدول جميعاً، لأنهم حماة أمن إسرائيل، هذا بالإضافة إلى تهديد قوة العراق
لمصادر البترول التي تشكل شريان الحياة لهذه الدول، وعليه كان التدبير للوقية بين
العراق والكويت.

وفي السادس عشر من يوليو ١٩٩٠ أبلغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية
أن الكويت والامارات العربية المتحدة تقومان بالإضرار بالاقتصاد العراقي، وفق
برنامج مخطط عن طريق زيادة إنتاجها من البترول عن الحصص المقررة لهما من الأوبك
وأن الكويت قامت بإنشاء مخافر عسكرية ومنشآت نفطية في الأراضي العراقية.

وفي التاسع عشر من يوليو ١٩٩٠ اتهمت الكويت العراق، في مذكرة رسمية إلى
الجامعة العربية بالاعتداء على أراضي الكويت، وإقامة آبار البترول داخل أراضيها،
والاستيلاء على البترول الكويتي، وطلبت تشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية لتسوية

نزاع الحدود مع العراق، على أساس المعاهدة القائمة بينهما، والوثائق المتبادلة. وكان واضحاً للمتبع للأحداث أن الشيطان الإسرائيلي والأمريكي والأوروبي الغربي كان يوسوس لقادة الدولتين، متمثلاً في مخابرات هذه الدول، للوقعة بينهما، لتحقيق أهداف كبرى لهذه الدول.

ووقعت الدولتان الشقيقتان في حبال الشيطان، وأنت الأساطيل الأجنبية إلى الخليج العربي، رافعة شعار حماية دولة الكويت، وبالقسط استخدم أعداء الأمة العربية ذراع العدوان «مجلس الأمن الدولي»، ودمرت البنية الأساسية في دولة الكويت، ودمرت آبار البترول، ودمرت البنية الأساسية لدولة العراق، ودخلت مصر وسوريا والسعودية الحرب ضد العراق، وذبح العرب أنفسهم بأيديهم، ودمرت البنية العسكرية للعراق!!

وأصبحت مياه الخليج العربي قاعدة للأمريكان والغرب، وتلاشى مجلس التعاون العربي، وتلاشت قوة العراق، وفقدت دول البترول معظم ثرواته المادية، وبقيت إسرائيل، وحصلت على آلاف الملايين من الدولارات مباركة لها من دول الغرب الأوروبي وأمريكا، على سكوتها وعدم تدخلها في الحرب، وخسر العرب الكثير، ولم يفتنوا إلى هؤلاء الذين جلبوا عليهم الخراب والدمار، ولارأوا يجلبون...

ومن جماع ما تقدم يمكن القول بأن مشروعات الوحدة التي مرت بها الأمة العربية في هذه الحقبة من التاريخ، كانت فقط انعكاساً لمواقف سياسية لحكومات الدول العربية التي اشتركت في مشروعات الوحدة، غايتها تحقيق كسب شعبي أو تأييد جماهيري، على حساب مشاعر الشعوب العربية، ومطالبتها المستمرة بتحقيق الوحدة.

ولقد حاولت الحكومات العربية الداعية للوحدة استغلال الاستفتاءات الشعبية للإيحاء بديمقراطية هذه الحكومات، ولجؤها إلى شعوبها في مثل القرارات المصرية، وللحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم الجماهيري، لتأكيد مصداقية الحكومات، والتمكين لها من الاستمرار في الحكم.

ولقد اعتادت الحكومات العربية التخلص من قراراتها الوحدوية، وعدم الالتزام بها بمجرد تحقيق الغاية التي اتخذت من أجلها مثل هذه القرارات، ضاربة عرض الحائط بآراء الجماهير، وسعيهم من أجل تحقيق الوحدة، ونتائج الاستفتاءات التي أعلنتها هذه الحكومات.

ولا تنفقد هذه الحكومات الوسيلة في ايجاد المبرر الكافي، لإقناع شعوبها باستحالة استمرار الوحدة، وإلقاء عبء فشلها على الطرف الآخر، أو الظروف الخارجة عن ارادتها، وما تلبث هذه الحكومات أن تعود إلى الإعلان عن وحدة أخرى مع دولة أخرى، أو مع ذات الدولة بشروط جديدة وظروف جديدة، حرصاً منها على إقناع شعوبها بمصداقيتها، وسعيها لتحقيق المصلحة العربية العليا - تماماً كما اعتادت هذه الحكومات - على اختلاف اتجاهاتها - في الإعلان عن السعى لتحرير فلسطين المحتلة.

ولقد ثبت من تجارب الوحدة العربية، وبالدليل القاطع استخفاف كل الحكومات العربية، التي اشتركت في هذه المحاولات بإرادة شعوبها، ولجوء هذه الحكومات، وبالإرادة المنفردة، إلى التخلص من مشروعات الوحدة، ومن الوعود التي قطعتها على نفسها، ولم تحترم الحكومات العربية دساتير الوحدة ولا موثيقها، والتي صادقت عليها الجماهير العربية في هذه الدول، وتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام المختلفة.

ففي العديد من محاولات الوحدة، أقسم القادة العرب على الالتزام بدستور الوحدة، وأعلن عن هذا القسم، ولكن أثبتت التجربة عدم الالتزام بهذه الدساتير، وعدم الإبرار بالقسم، ولم يقبل أى قائد عربي التخلي عن الجزء اليسير من سلطانه، في سبيل استمرارية الوحدة، وكان الأسهل عليهم جميعاً هو التخلي عن الوحدة.

ويمكن القول أن السعى لتحقيق الوحدة العربية لم يكن سعيّاً مخلصاً من قبل القادة العرب، وإنما كان سعيّاً غايته تحقيق الشعبية، ومحاولة إقناع الجماهير بالعمل على تحقيق أهداف القومية العربية، وإن أخلص بعض القادة العرب في سبيل تحقيق ذلك، فإن السواد الأعظم منهم لم يكن مخلصاً بما يعادل إخلاص الجماهير العربية التي كانت تسعى دائماً إلى تحقيق الوحدة العربية، وكانت تعطي تأييدها لمن يسعى، أو يزعم أنه يسعى لتحقيق الوحدة العربية!!

ويمكن القول أن القائمين على مشاريع الوحدة العربية قد استخدموا كل المسميات أو المصطلحات التي تطلق على مثل هذه المشاريع، بما يتناسب مع الغاية من المشروع وطبيعته، وأن جهدهم قد تمثل في محاولة التدرج بعمليات الوحدة في الوطن العربي، وتلافى سلبات العمليات السابقة، التي فشلت بالإعلان عن الوحدة دون بحث أو دراسة مؤداها إعداد المؤسسات اللازمة لذلك، وتجهيز القوانين اللازمة،

ويبحث الإمكانيات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة من دول الوحدة، والعمل على دمج مؤسساتها بطريقة تدريجية، وتمهيد الطرق الخارجية، والتنسيق في وسائل الاتصال الخارجية، وتدعيم شبكات الكهرباء، وغير ذلك من الوسائل التي تؤدي إلى التمهيد لعمليات الوحدة بطريقة علمية سليمة.

وقد تناصر في كل مرة من مرات الإعلان عن وحدة من جلد في الوطن العربي، التنبيه على أن هذه الوحدة مستم بطريقة علمية مدروسة، بعد الاستفادة من سلبيات مشروعات الوحدة السابقة، وعليه كانت هناك مسميات جديدة لمشروعات الوحدة العربية، يستشف منها أنها مشروعات تدريجية غايتها التمهيد لوحدة كاملة وشاملة، مثل مشروعات التكامل بين مصر والسودان، ومجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج والسعودية، ومجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن وليبيا. فقد تلاحظ في الإعلان عن هذه المشروعات تعمد عدم ذكر كلمة «اتحاد» التي سبق أن ذكرت في اتحاد الجمهوريات العربية ومشروعات سابقة، وبالرغم من ذلك فإن معظم مشروعات الوحدة قد فشلت من الناحية العملية.

وقد كان فشل هذه المشروعات ضمن الأسباب الرئيسية التي حالت بين الأمة العربية وبين تحرير فلسطين، وكان فشل مشروعات الوحدة بين الدول العربية ضمن الأسباب التي أدت إلى نهيار التضامن العربي، وكان فشل مشروعات الوحدة العربية ضمن الأسباب التي أدت إلى اعتراف مصر بدولة إسرائيل في فلسطين، وفتحت الطريق أمام دول عربية أخرى للاعتراف بمثل هذه الدولة، والأمر من ذلك أن فشل العرب في الوحدة سيفتح الباب على مصراعيه للدويلات العربية للتطبيع مع دولة إسرائيل.

فلا قيمة للعرب دون وحدة، ولا يمكن للعرب أن يحرروا ترابهم المحتل بعزة وكرامة، دون الوحدة العربية.

وصدق الله إذ يقول :

«إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ» (الأنبياء : ٩٢)

ويقول الحق سبحانه وتعالى :

«وَاطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ

الصَّابِرِينَ» (الأنفال : ٤٦).

عودة العرب
إلى
النهج السياسي القديم

الفصل الأول

حصار سياسات العرب

أولاً : زيارة السادات للقدس الجريح :

اعتقدت القيادة المصرية فى ذلك الوقت أن الصلح مع اليهود كفىل بتحقيق التقدم الاقتصادى، وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التى تعرض لها المجتمع المصرى فى ذلك الوقت من التاريخ، وزين لها أنه بعودة سيناء إلى السيادة المصرية بطريق الصلح والاعتراف بإسرائيل كدولة، ستنجو مصر بنفسها بعيداً عن الصراع العربى الإسرائيلى، وستستطيع مصر أن تصل إلى ما نرئو إليه من تقدم اقتصادى واجتماعى، يجعلها فى غنى عن بقية الدول العربية.

ووقعت مصر فى ذات الخطأ الذى وقعت فيه معظم الدول العربية، التى كانت تهرب من الالتزام بقرارات القمم العربية وميثاق الجامعة العربية وميثاق التضامن العربى، وتناهى بنفسها عن المواجهة مع إسرائيل.

ويمكن القول أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل كانت تعبيراً صادقاً عن الواقع العربى الممزق منذ عام ١٩٤٨، والذى تأكدت حقيقته فى هزيمة ١٩٦٧، وكانت تأكيداً صادقاً لعدم التزام الدول العربية بقرارات القمم العربية الرامية إلى تحرير فلسطين، وأكدت هذه الاتفاقية حقيقة مشاعر الحكومات العربية تجاه إسرائيل، وطبيعة الصراع الدائر بين العرب واليهود فى هذه الحقبة من التاريخ، وشعور العرب فى قرارة أنفسهم بالهزيمة، وعدم قدرتهم على تحرير التراب الوطنى لأرض فلسطين العربية، وكان «السادات» فقط أكثر جرأة من باقى الحكام العرب، الذين لم يجدوا الفرص المناسبة لإعلان اعترافهم بإسرائيل، فجميعهم لم يلتزم بتحرير فلسطين ولم يقدم القليل أو الكثير من أجل السير فى هذا الطريق، بل لم يستطيعوا تحرير ترابهم الوطنى المفقود فى عام ١٩٦٧، وعليه كانت اتصالات سرية بين بعض الحكومات العربية

واليهود، ولم يتجراً أصحاب هذه الاتصالات على البوح بها، فقط خشية من شعوبهم، أما في حقيقة الأمر فقد كان لدى الحكومات العربية العلمانية الاستعداد للاعتراف بإسرائيل، بالرغم من قراراتهم وتوصياتهم في مؤتمرات القمة العربية ليستهلكوها أمام شعوبهم.

ولم يكن هناك سبيل أمام هذه الحكومات، التي فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق الوحدة العربية أو الحد الأدنى من التضامن العربي إلا الاعتراف بإسرائيل كدولة، متناسين قراراتهم وميثاق جامعتهم وميثاق التضامن العربي وحقيقة إسرائيل العنصرية الصهيونية، وأغراضها وأهدافها، وماتفعله إسرائيل في أبناء فلسطين في الأراضي العربية المحتلة.

وهكذا قدر لمصر بعد هذا السجل الحافل من الجهاد في سبيل تحرير فلسطين أن تعترف بإسرائيل كدولة، لتضع نفسها - في غفلة من التاريخ - في صف الدول العربية التي كانت تهرب من قدرها عن عمد في الكفاح لتحرير فلسطين، معتقدة إمكانية التقدم والرفق الاقتصادي والاجتماعي. ولكن هناك حقائق وأقداراً لا يمكن الهروب منها، فالصراع بين العرب واليهود صراع ديني في المقام الأول، ومصر دولة مسلمة بحكم الواقع وينص الدستور، وإسرائيل يهودية عنصرية، ولن يترك اليهود - ولا من يؤازرهم - مصر الكنانة قلعة المسلمين في الأرض حتى تعيش في أمان ورفق وتقدم اقتصادي واجتماعي، لأن اليهود أعداء السلام وأعداء الإسلام، حمى الله مصر وحمى شعبها من هؤلاء الأعداء المتربصين بها.

ولا يستطيع أحد أياً ما كان قديره أن يقطع بأن اليهود ليسوا أعداء لأبناء مصر، الذين وقعوا معهم اتفاقية سلام. ولا يستطيع أحد أن يقطع بأن مصر أصبحت الآن في مأمن من اليهود، وأن اليهود قد أمنوا جانب مصر وبالرغم من ذلك اعتقد الرئيس «السادات» أنه سينأى بمصر عن الصراع العربي الإسرائيلي، وسيحقق السلام في الشرق الأوسط مع أعداء السلام، وتناسى كل ما التزمت به مصر، وقطعته على نفسها، في مقررات القمة العربية وميثاق التضامن العربي وميثاق جامعة الدول العربية.

ففي التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ ألقى الرئيس «السادات» خطاباً أمام مجلس الشعب المصري، وطرح فيه إمكانية السفر إلى إسرائيل من أجل السلام، وذكر في خطابه

ضمن مذكره : .. «بل لا أخفيكم وأنتم تمثلو الشعب، وعلى مسمع من شعبنا، وعلى مسمع من أمتنا العربية، سمعتموني أقول أنني مستعد أن أسافر إلى آخر هذا العالم، إذا كان في هذا ما يحمي أن يُجرَح (مش يُقتل) أن يُجرَح عسكري أو ضابط من أولادى - أنا أقول فعلاً مستعد أن أذهب إلى آخر هذا العالم، وستندش إسرائيل عندما تسمعنى أقول الآن أمامكم، أنني مستعد أن أذهب إلى بيتهم، إلى الكنيسة ذاته ومناقشتهم».

وبالقطع فإن هذا الأمر لم يكن وليد مصادفة، وإنما كان وليد ترتيب واعداد جيد، خاصة وأن الرئيس «السادات» يعلن استعداده لزيارة الكنيسة، وهو برلمان إسرائيل التى تحتل التراب العربى، والتى تعيش مع مصر فى حالة حرب منذ عشرات السنين، والتى لم تعترف بها مصر كدولة، ولا يوجد بينهما أى قناة من قنوات الاتصال الشرعية.

وإعلان رئيس أكبر دولة عربية استعداده لمثل هذه الزيارة لم يكن بالقطع وليد المصادفة، وإنما كان بداية لطريق مدروس، وافقت عليه إسرائيل ومصر، وانتظر الجانبان فقط الحبكة الشككية التى يخرج بها هذا الموضوع على الشعب العربى، حتى لا يكون الأمر معرضاً للسخرية من جانب اليهود أو من جانب العرب، لأن «السادات» لم يكن يُهذى، وعلى الفور وفى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ وجه «مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل الدعوة للرئيس «السادات» لزيارة «القدس»^(١) ورد ضمن نصها ما يأتى : -

«سيادة الرئيس «أنور السادات» رئيس جمهورية مصر العربية - القاهرة - باسم حكومة إسرائيل أشرف بتوجيه الدعوة إليكم للقدوم إلى «القدس» لزيارة بلدنا!! إن استعداد سيادتكم للقيام بمثل هذه الزيارة كما عبرتم عنها فى اجتماع لمجلس الشعب المصرى، قد قوبل هنا بالاهتمام العميق والإيجابى، وكما عبرتم فى بيانكم عن رغبتكم فى توجيه خطاب إلى أعضاء برلماننا الكنيسة، فى الاجتماع بى.

وإذا ما قبلتم دعوتنا - كما أمل - فسوف تتخذ الترتيبات لتوجيه خطابكم إلى الكنيسة من فوق منبر الكنيسة، وسوف يكون بمقدوركم إن شئتم أن تلتقوا مع مختلف المجموعات البرلمانية بالكنيسة، هؤلاء الذين يؤيدون الحكومة والذين

(١) راجع المقدمة «فلسطين والعالم العربى والإسلام» والتى ذكر فيها مكانة القدس فى الإسلام من كونها أولى القبليتين وثالث الحرمين!!.

يعارضونها على جدٍ سواء...»

(مناجم ييجين يوم الخميس الموافق ١٧/١١/١٩٧٧)

وأصبح الأمر أمام الشعب العربى وكأنه طلب زيارة، ودعوة موجهة للزيارة، وقبول لهذه الدعوة، ولكنه الترتيب المسبق، وعلى الفور صدر بيان المتحدث الرسمى المصرى بقبول «السادات» لهذه الدعوة.

وقد ورد ضمن البيان ما يلى : «وافق الرئيس «محمد أنور السادات» على زيارة القدس، وسيؤدى الرئيس صلاة العيد الأضحى المبارك فى المسجد الأقصى مع أبناء الشعب الفلسطينى...». وهكذا توجه رئيس أكبر دولة عربية لزيارة القدس المحتلة، التى اغتصبها اليهود ضمن التراب الوطنى الفلسطينى، وهى تن من دنس الاحتلال، ويثن أبناؤها من بطش الاحتلال، وتثير هذه الزيارة عدة مشاكل فى القانون الدولى العام، حول زيارة رئيس دولة إلى دولة أخرى، لارتبط بدولته بأى نوع من أنواع العلاقات الدبلوماسية، ولا تعترف دولته بها، بالرغم من وجود دولته فى حالة حرب مع الدولة الأخرى، وتحدته إلى برلمان هذه الدولة، الموجود فى مدينة محتلة من المدن العربية، والتى تعتبر مكاناً مقدساً، له قيمة فى نفوس كل الدول العربية والإسلامية. !!!

واعتقد أن رجال القانون الدولى العام هم الأحق ببحث هذه الجزئية من الناحية القانونية وإيجاد التفسير القانونى السليم لها !

ومثل الرئيس «السادات» داخل برلمان اليهود، الذى أقاموه فى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتحدث «السادات» إلى ألد أعداء المسلمين قائلاً فى خطابه : -

«..... ولا أخفى عليكم أن أحد مساعدى فى مكتب رئيس الجمهورية اتصل بى فى ساعة متأخرة من الليل، بعد عودتى إلى بيتى من مجلس الشعب، ليسألنى فى خلتي : وماذا نفعل ياسيادة الرئيس لو وجهت اليك إسرائيل الدعوة فعلاً؟ فأجبته بكل هدوء : سأقبلها على الفور...»

.....!

كما أثنى - كما سبق أن أعلنت من قبل - لم أتداول فى هذا القرار مع أحد زملائى أو إخوانى رؤساء الدول العربية، أو دول المواجهة، ولقد اعترض من اتصل بى منهم بعد اعلان القرار، لأن حالة الشك الكاملة، وفقدان الثقة الكاملة، بين

الدول العربية والشعب الفلسطيني من جهة، وبين إسرائيل من جهة أخرى، لاتزال قائمة في كل النفوس، ويكفى أن أشهراً طويلة كان يمكن أن يحل فيها السلام، قد ضاعت سدى، في خلافات ومناقشات لا طائل منها حول إجراءات عقد مؤتمر جنيف، وكلها تعبر عن الشك الكامل وفقدان الثقة الكاملة.

ولكنني أصارحكم القول بكل الصدق أنني اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل، وأنا أعلم أنه مخاطره كبيرة، لأنه إذا كان الله قد كتب لى قدرى أن أتولى المسئولية عن شعب مصر، وأن أشارك فى مسئولية المصير بالنسبة للشعب العربى وشعب فلسطين، فإن أول واجبات هذه المسئولية أن أستنفذ كل السبل، لكى أجنب شعبى المصرى العربى، وكل الشعب العربى، ويلات حرب أخرى محطمة مدمرة، لا يعلم مداها الا الله.

وقد اقتنعت بعد تفكير طويل، أن أمانة المسئولية أمام الله، وأمام الشعب، تفرض علىّ أن أذهب إلى آخر مكان في العالم، بل أن أحضر إلى بيت المقدس، لأخاطب أعضاء الكنيست ممثلى شعب إسرائيل، بكل الحقائق التى تعتمل فى نفسى، وأترككم بعد ذلك تقرررون لأنفسكم، وليفعل الله بنا بعد ذلك مايشاء.

.....

وقال «السيادات» أيضاً :

« إن الروح التى تزهى في الحرب، هى روح إنسان، سواء كان عربياً أو إسرائيلياً، وإن الزوجة التى تترمل... هى إنسانة من حقها أن تعيش فى أسرة سعيدة، سواء كانت عربية أو إسرائيلية.

إن الأطفال الأبرياء الذين يفقدون رعاية الآباء وعطفهم هم أطفالنا جميعاً، على أرض العرب أو فى إسرائيل، لهم علينا المسئولية الكبرى فى أن نوفر لهم الحاضر الهانئ والغد الجميل.

من أجل كل هذا، ومن أجل أن نحى حياة أبنائنا وإخواننا جميعاً، من زجل أن تنتج مجتمعاتنا وهى آمنة مطمئنة.. من أجل تطور الإنسان وإسعاده وإعطائه حقه فى الحياة الكريمة. من أجل مسئوليتنا أمام الأجيال المقبلة. من أجل بسمه كل طفل يولد على أرضنا. من أجل كل هذا اتخذت قرارى أن أحضر اليكم - رغم كل المحاذير - لكى أقول كلمتى».

وذكر الرئيس «السادات» أيضاً في خطابه :

« ولكننى أقول لكم اليوم.. أعلن للعالم كله.. أننا نقبل العيش معكم فى سلام دائم وعادل، ولا نريد أن نحيطكم أو نحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير، أو بقذائف الأحقاد والكراهية، ولقد أعلنت أكثر من مرة ان إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة، اعترف بها العالم، وحملت القوتان العظيمان مسؤولية أمنها وحماية وجودها. ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً، فإننا نرحب بأن تعيشوا بيننا فى أمن وسلام، فعلاً وحقاً.. »

.....

لقد اخترت أن أخرج على كل السوابق والتقاليد التى عرفتها الدول المحاربة، ورغم أن احتلال الأرض العربية لازال قائماً، بل كان اعلاني عن استعدادي للحضور إلى إسرائيل مفاجأة كبرى هزت كثيراً من المشاعر، وأذهلت كثيراً من العقول، بل شككت فى نواياها بعض الآراء، ورغم كل ذلك، فلأننى استلهمت القرار بكل صفاء الإيمان وطهارته، وبكل التعبير الصادق عن إرادة شعبى ونواياه، واخترت هذا الطريق الصعب، بل انه فى نظر الكثيرين أصعب طريق.. »

وانهى «السادات» خطابه فى القدس المحتلة أمام برلمان الغزاة المحتلين بقوله :
« اللهم اننى أردد مع ذكرى قوله «أحبوا الحق والسلام».

واستلهم آيات الله العزيز الحكيم حين قال : «قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ». صدق الله العظيم.

ثم ألقى رئيس وزراء إسرائيل الإرهائى السابق، رعيم عصابات اليهود - «مناحم بيجين» خطابه فى حضور رئيس أكبر دولة عربية داخل البرلمان الإسرائيلى فى القدس المحتلة، وذكر فيه ضمن ما ذكره : -

.....

«سيدى رئيس الكنيسة.. هذه الأمة الصغيرة من الشعب اليهودى التى عادت إلى وطنها التاريخى تريد دائماً السلام.. »

لقد قامت هذه الدولة فى مايو ١٩٤٨ وحصلت على استقلالها... وطالب «دافيد بن جوريون» فى الميثاق الاساسى للدولة إسرائيل، بأن هدف إسرائيل إقامة السلام مع جميع الدول المجاورة، حتى تكون شعوباً مستقلة فى بلادنا.. منذ فترة العمل السرية خلال نضالنا لتحرير البلاد، نادينا ودعونا جيراننا بما يلى :-

فى هذه البلاد نعيش معاً ونستقدم معاً، من أجل حياة حرة سعيدة.. يا جيراننا العرب لاترفضوا اليد الممدودة لكم بالسلام.

ولكن يدنا الممدودة بالسلام لم يرحب بها أحد فى الماضى، وبعد يوم استقلالنا والاعلان عنه.. استقلالنا الأزلى...

هذا الاستقلال الذى لايقبل أى رجعة وقفنا أمام ثلاث جبهات، كنا تقريباً مجردين من السلاح، كنا ضعفاء أمام أقوىاء... عندما جرت تلك المحاولة بعد استقلالنا بيوم واحد، لحقق هذا الاستقلال، لوضع حد لآخر أمل للشعب اليهودى فى جيل كنا فيه لانؤمن بالقوة.. القوة وجهت إلينا.. ولم نتوقع أن نكون مهلدين بالقوة وهُدم استقلالنا.. وكان على حقنا وقيمنا وشرفنا أن ندافع عن أرضنا ضد محاولة متكررة، وليس فى جبهة واحدة فقط.. وهذا صحيح أيضاً وبمشيئة الله تغلبنا على قوات العدوان وضمينا حق استقلال شعبنا، ليس فقط فى هذا الجيل، وإنما فى الأجيال القادمة..

إننا لانؤمن بالقوة وإنما نؤمن بالحق.. فقط بالحق، ولهذا فإن رسالتنا هى منذ الأبد وحتى هذا اليوم هى السلام..

سيدى الرئيس... سيدى رئيس دولة مصر.. بالتأكيد إن هذه الديمقراطية، حيث يجلس قواد جميع الحركة السرية الماضية فى هذه الجلسة، وقد كانوا قلة ضد قوة كبيرة عالمية، ويجلس هنا كبار القادة، انهم يتسمون إلى أحزاب عديدة، ولهم آراء متباينة، ولكنى أؤكد يا سيادة الرئيس بأنهم يتطلعون لتحقيق السلام. السلام لشعب مصر.. إننا لم نعرف السلام ولا يوماً واحداً منذ استقلالنا.. وإننا نتمنى للشعب المصرى أطيب الأمنيات..»

وقال «بيجين» أيضاً :

«ليس بيننا اختلاف فى الآراء، وإذا كانت فسوف نتجنبها بواسطة سفرائنا

الرسميين، نحن ندعوهم إلى تعاون اقتصادي لتطويز بلادنا والشرق الأوسط: الشرق الأوسط صحارى والله خلقه كذلك، ولكن من الممكن إخصابها.. تعالوا نتعاون فى هذا المضمار.. نطور أراضينا.. نقضى على الفقر والجهل، ونرفع شعوبنا إلى مستوى الدول المتقدمة، ومع كل احترامى أنا على استعداد أن أوجه الكلام لجلالة ملك المغرب، الذى قال علانية إذا قام السلام فى الشرق الأوسط فإن بإمكان العبقريّة اليهودية والمال العربى أن يقلبوا المنطقة إلى جنة..».

وقال «بيجين» فى حضرة «السادات» أيضاً :

سيدى رئيس الجلسة، ان من الواجب اليوم أن أحدث ضيفنا الكبير، وأن أفرض على مسامع الشعوب التى تتطلع إلينا وتصغى إلينا، عن العلاقة بين شعبنا وشعب مصر، لقد ذكر الرئيس تصريح بلفور، لاياسيدى.. لم نطأ أى أرض أجنبية، عدنا إلى وطننا، إن العلاقة بين شعبنا وهذه الأرض هى أزلية.. لقد قام فى أيام مشهودة فى التاريخ الإنسانى، ولم يفصل هذا الشعب عن وطنه منذ الأزل. هذه البلاد أقمتنا حضارتنا فيها، وبها تنبأ أنبيأؤنا، كما تشير إلى ذلك كلماتهم المقدسة، ويسجد ملوك يهود وإسرائيل، الذين قاسوا الآلام والعذاب.

الرئيس «السادات» يعرف، وعن طريق أفواهنا قبل أن يأتى إلى القدس، أننا أصبحنا شعباً، هنا أقمتنا مملكتنا، وعندما استعملت القوة ضلنا، وعندما ابتعدنا عن أراضينا لم ننس هذه الأرض حتى ليوم واحد، صليتنا من أجلها، وتشوقنا إليها. آمنا بعودتنا إليها من اليوم الذى تركناها، وحين يعود الشعب بمشيئة الله إلى أرض صهيون.. حينذاك تمتلئ أفواهنا وألسنتنا بالبهجة والنشيد، وبرغم كل متاعينا فإن عودة صهيون هى التى تطلعننا إليها، والسى ستأتى لا بد. ان تصريح «بلفور» قد انتهى بنهاية الانتداب البريطانى، وتلك الوثيقة الدولية تحدثت عن حقوقنا المشروعة التاريخية بأرض إسرائيل...».

ويواصل «بيجين» قوله : -

«فى سنة ١٩١٩ حظينا بالاعتراف بهذا الحق من الناطق بلسان الشعب العربى، فى اتفاقية يناير ١٩١٩، التى وقعت بين الملك «فيصل» و«حاييم وايزمان» قيل فى هذا الاتفاق عن حاجة الشعيين العربى واليهودى، إلى التعايش معاً فى ظل سلام وتقدم

وتطور في الدول العربية وفلسطين، ثم تأتي بعد ذلك كل البرتوكولات، التي تتحدث عن التعاون بين الدول العربية وإسرائيل، هذا هو حقنا هو كياننا الحقيقي... عندما أخذ منا موطننا:

اسمحوا لي بقول كلمة «أورشليم» يا سيادة الرئيس... صليت اليوم صلاة إسلامية مقدسة ومن المسجد توجهت إلى كنيسة القيامة، ورأيت كما تعرف كل من يأتي من أي جهة في العالم، إن هذه المدينة تم توحيدها، وهناك طريق مفتوح أمام الجميع بدون أي عقبة للأماكن المقدسة لهم في هذا المكان... هذه الظاهرة الإيجابية لم تكن قائمة خلال تسع عشرة سنة... ونستطيع أن نؤكد، للعالم أجمع، وبالأذات العالم المسيحي، في جميع الشعوب أن الطريق ستكون مفتوحة دائماً للأماكن المقدسة بكل ديانة، ونحن سنحافظ على حق الوصول إلى الأماكن المقدسة... نحن نؤمن بذلك... مساواة الحقوق للمواطن ولكل ديانة ولكل إنسان.

سيدى الرئيس... هذا يوم فريد من نوعه ولاشك أن سنوات طويلة كنا ننتظر هذا اليوم يوم مشهود في تاريخنا وتاريخ الشعب المصرى.
وسنصل إلى اليوم المنتظر الذى يتطلع إليه شعبنا، يوم السلام... ونصلى كما جاء في مزامير إسرائيل : «إن الحقيقة والسلام سيتصهران».

وهكذا - وبتمهتى البساطة - فقدت الأمة العربية دائرة ارتكاز التضامن العربى، والتي ظلت صامدة صامدة عشرات السنين، تبحث عن طريق لإقامة التضامن العربى فى وجه إسرائيل وأعوان الاستعمار، تاركة وراءها شتاتاً من العرب لم يسبق لهم الاتفاق على شئ، تمسوا فى الخلافات والصراعات حتى أصابت لعنتهم مصر العربية والتي نأت بنفسها بعيداً عن حلبة الصراع العربى الإسرائيلى، الذى كانت غايته تحرير تراب فلسطين، وتحرير القدس الشريف.

وكانت زيارة «السادات» للقدس المحتل صفقة كبيرة فى وجه ميثاق التضامن العربى، وميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع العربى المشترك، وكل مقررات القمم العربية السابقة، وديست كل هذه المقررات بالنعال، ووقف زعيم أكبر دولة عربية ليهب الحياة لأعداء الحياة، فوق أرض العرب المحتلة وفى قلب القدس الشريف الجريح.

لتسوارى وإلى الأبد مزاعم العلمانية فى القومية العربية، والتضامن العربى، والوحدة العربية، استناداً إلى أسس لم يُتَزَلَّ الله بها من سلطان، ليرتأى إلى أسماع الأمة العربية أقوال «بيجين» رئيس وزراء إسرائيل، وزعيم عصابات اليهود السابقة، التى مزقت أجساد أبناء فلسطين عندما يدعى أن فلسطين أرضهم، وأنهم حصلوا على الاستقلال، وينكر وعد «بلفور»، وينسج تاريخاً غير موجود فى صفحات التاريخ، ويزعم أنهم قد عادوا إلى وطنهم، وكان أرض فلسطين قد أنبتت أحباشاً وأمريكان وإنجليز، كل له بشرته وعاداته وتقاليده ولغته وصفاته الوراثية وأناس لا تعرف عنهم أرض العرب شيئاً.

ونسخ «بيجين» بكلماته أمام «السادات» تاريخ العرب الطويل فى فلسطين، وتعهد أن ينسى أربعة عشر قرناً من الزمان، نبتت فيها جذور أبناء فلسطين على ترابهم الوطنى، تناسى الكنعانيين، وتناسى أجداد العرب وأحفادهم ومقدساتهم وتاريخهم فى الأرض المباركة، تناسى جذوره وجذور من معه، ومن أين أتوا، ومن الذى أتى بهم، والظروف التى أوجدتهم، وترويعهم الناس وقتلهم الأبرياء، تناسى أفضل الإنجليز حيث ظلوا على أبوابهم حتى منحهم الوعد، تناسوا قرار الجمعية العامة التى لا تملك القرار عندما منحتهم أرض فلسطين (وليس من أرض إسرائيل) وهكذا كان مصير التضامن العربى اعترافاً صريحاً من أكبر دولة عربية بإسرائيل كدولة، وأعطت مصر الحياة لأعداء الحياة ليعيثوا فى الأرض فساداً!!

وكانت زيارة «السادات» للقدس بمثابة بداية النهاية للصراع بين العلمانية العربية ودولة اليهود، واستطاعت هذه الزيارة أن تكشف كل الأقنعة العربية الحقيقية، وجعلتها تنهاوى قناعاً يتلوها قناع، حتى اتضح بجلاء أمام شعوب الأمة العربية حقيقة قرارات القمة العربية، وحقيقة ميثاق جامعة الدول العربية، وحقيقة التضامن العربى المزعوم بين حكومات الدول العربية.

وعلىنا فى هذا المقام أن نرجع بالذاكرة إلى الوراء، لنسمع صوت «عبد الناصر» يقول: «لقد حث القرآن فى كثير من آياته على التجمع، وعلى الاتحاد، وعلى التضامن، فى سبيل رد البغى والدوان... وإن هذه الخطوة من خطوات التضامن... فعلى الأمة العربية وعلى الشعوب الإسلامية واجب كبير، هو تعبئة الرأى العام فى البلاد الإسلامية، وتعبئة الرأى العام فى جميع أنحاء العالم... وفى نفس الوقت

تعريف المسيحيين وتحذيرهم من الخطر اليهودي الصهيوني، لأن إسرائيل لم تفرق بين المسلم والمسيحي حينما احتلت الأرض في فلسطين، ولكنها طردت المسلمين كما طردت المسيحيين. وعندنا الآن أكثر من مليون لاجئ فلسطيني، بينهم المسلم وبينهم المسيحي^(١).

وقد أكد الرئيس «جمال عبد الناصر» أمام علماء المسلمين أن الصهيونية تشكل خطراً على المسلمين والمسيحيين على حد سواء، ولم يظهر حتى الآن في الأفق ما يقطع بأن الخطر الصهيوني قد زال أو انكمش، أو على الأقل أمكن احتواؤه، ولا يمكن لأحد أن يقطع بأن زعماء الدول العربية والإسلامية قد ضمنوا لشعوبهم أن يعيشوا في مأمن من الخطر الصهيوني.

والسؤال الذي يمكن طرحه على زعماء العرب : هل السلام مع الصهاينة اليهود، والاعتراف بهم كدولة على التراب الفلسطيني يضمن للدول العربية أن تعيش في مأمن من الخطر الصهيوني؟ وهل كان الزعماء العرب الداعون للوقوف ضد الخطر الصهيوني مخطئين في دعوتهم، ومخطئين في حق اليهود؟

«لقد خلقت إسرائيل، ولم يكن الهدف من خلقها إلا القضاء على القومية العربية، وخلق قومية جديدة بين أرجاء الوطن العربي، ولكننا نشعر اليوم بأن إسرائيل ليست إلا أداة للعدوان، وليست أداة وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الاستعمار.

لهذا لا بد أن نتحد. . ولا بد أن ننادي دائماً بالقومية العربية، فإن القومية العربية هي درعنا الواقى ضد إسرائيل وضد أطماع المستعمرين»^(٢).

ولم يكن الرئيس «جمال عبد الناصر» يهذى، ولم نعهده كذلك، ولم يكن الرئيس «جمال عبد الناصر» عميلاً للاستعمار، ولم نعهده كذلك، بل هو مصرى وطنى، وله رؤيته السياسية التى تحترم، بصرف النظر عن السلبيات التى واكبت نظام حكمه لمصر.

فالرئيس «جمال عبد الناصر» قد انتهج نظام حكم علمانى، يتشابه تماماً مع أنظمة الحكم التى جاءت بعده، وقد قرر القادة من بعده أنهم يسيرون على نهج ثورة ٢٣ يوليو، أو على نفس الخط ولكن مع شئ من التعديل، حسب مقتضيات الظروف التى تغيرت، ومهما كانت هذه التغييرات أو التعديلات التى تعرض لها العالم، فإنه لا يمكن القول بأن إسرائيل قد تخلت عن صهيونيتها أو عنصريتها، وقبلت اشتراك المسلمين أو المسيحيين فى السلطة، فالصهيونية لازالت موجودة ونشيطة تعمل على قدم وساق،

(١) من حديث الرئيس «جمال عبد الناصر» الى علماء المسلمين فى ٦ مارس ١٩٧٠.

(٢) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى دمشق يوم ١٤ فبراير ١٩٥٧.

من أجل تحقيق حلم إسرائيل الكبرى، من النيل إلى الفرات، ولا يوجد مؤثر واحد يؤكد عدول إسرائيل عن أطماعها، وإنما كان التغيير فقط في نهج الحكومات العلمانية العربية، التي فشلت في تحقيق التضامن العربي، وتحقيق الوحدة العربية، وتحرير فلسطين.

ويقول «عبد الناصر» : «إسرائيل لازالت تمثل تهديداً ضد الشعب العربي في كل بلد عربي، ولا زالت مؤامراتها مستمرة في كل وقت، ضد مصر وسوريا ولبنان والأردن، وضد كل البلاد العربية، ولا يمكن إلا أن تكون تهديداً وخطراً، لماذا؟! لأنها عبارة عن جسم دخيل، بينما يريد أن يفرض نفسه ويريد أن يفرض وجوده، وكل ما (بتروق) الأحوال في هذه المنطقة تبقى تلاقى إسرائيل طلعت وراحت (مفرقة) أزمة أو مشكلة، لتخلق توتر دولي يتسبب في عزلة الدول العربية، أو وقعة الدول العربية مع الدول الآسيوية والدول الأفريقية.

إن إسرائيل تسلسل إلى أفريقيا ثم إلى آسيا، تحت اسم المعونات المادية أو المعونات الفنية، وإسرائيل في هذا لا تسلسل ببراءة، ولكنها عبارة عن رأس رُمح الاستعمار، أو استعمار متخف تحت شكل جديد... إذا استقلت دول، وخرج الاستعمار، على طول يخرج من هنا ويبحث إسرائيل لتسيطر على الثروات في هذه البلاد، وتسلسل إسرائيل في آسيا وأفريقيا ليس إلا بداية الاستعمار الاقتصادي لهذه البلاد، ثم ليس أيضاً إلا من أجل تفرقة التضامن الآسيوي - الأفريقي»^(١).

وبالفعل كانت كلمات «عبد الناصر» صادقة، فقد تسلسلت إسرائيل إلى آسيا وأفريقيا وأقامت علاقات الآن مع الصين والهند ومعظم الدول الأفريقية، وتمت السيطرة على اقتصاديات معظم الدول حديثة الاستقلال، وبالرغم من كل ذلك زار «السادات» القدس، دون أن تقدم إسرائيل دليلاً واحداً على حسن نيتها تجاه العرب والمسلمين، ولا زالت إسرائيل تعتدى على أبناء فلسطين ولبنان، ولم يكن للحديث «عبد الناصر» الذي كان «السادات» نائباً له أى أثر في تصرفات «السادات»، وكان الزعيم المصري يتمتع بمجموعة هائلة من المستشارين المشهود لهم بالكفاءة السياسية، وكانوا على علم بكل بواطن الأمور عند اليهود، فماذا حدث حتى نأمن شر هؤلاء اليهود؟ ونأى بأنفسنا عن كل مقررات التضامن العربي؟ ونتعاون مع إسرائيل؟

ولم تكن نظرة «عبد الناصر»، (رغم أنه كان علمانياً) لليهود نظرة سطحية، وإنما كانت نظرة متعمقة مبنية على أسس علمية وتاريخية، واتفق معه في هذه النظرة كل

(١) من خطاب الرئيس «جمال عبد الناصر» في عيد الثورة (٢٢ يوليو ١٩٥٩).

الحكومات العربية، حتى التي كانت تتعامل في الحفاء مع اليهود، فالجميع كانوا على بينة وعلى علم بأن الاستعمار أتى بإسرائيل إلى المنطقة لتفتت أواصر الأمة العربية، وأن إسرائيل هي يد الاستعمار وعميلة للاستعمار، وحتى لو تعاونت أو تصالحت مع العرب فإنها تشكل أكبر الخطر على الشعوب العربية والأمة العربية.

ولكن «السادات» ارتأى في زيارته لإسرائيل بداية لعهد جديد من السلام، مخالفاً بذلك كل الرؤية العربية السابقة بما فيها رؤية زعيم ثورة ٢٣ يوليو، ومؤتمرات القمة العربية، وميثاق جامعة الدول العربية، خاصة الملحق الخاص بفلسطين، ولم يستشر «السادات» أحداً من زعماء العرب، ولا من أصحاب القرار في مصر، وكان اليهود قد تاب الله عليهم واعتنقوا شريعة الإسلام.

ونذكر هنا ببعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية :

مادة (٢) : «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادته، والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها.

فلم ينسق «السادات» مع أحد عندما زار إسرائيل، وخالف ميثاق جامعة الدول العربية، وخالف أيضاً ميثاق الجامعة في الشق الخاص (الملحق الخاص) بفلسطين، والذي اعتبر أن فلسطين محتلة، وأنها نزعت من الأمة العربية، وزيارة رئيس دولة عربية موقعة على ميثاق الجامعة للغزاة في الأراضي المحتلة، يُعد بمثابة اعتراف ضمني باحتلال الغزاة لتراب فلسطين الوطني قبل ١٩٦٧.

وقد خالفت هذه الزيارة أيضاً مقررات مؤتمر القمة العربي، المنعقد في الدار البيضاء في المدة من ١٣ حتى ١٧ سبتمبر ١٩٦٥، والذي ناقش فيه ملوك العرب وأمراؤهم ورؤساؤهم تقرير الفريق «على على عامر»، قائد القيادة العربية الموحدة، والذي تضمن مشروعاً لمواجهة إسرائيل على المدى البعيد، وخطة تحرير فلسطين، والذي وافق فيه أيضاً قادة العرب على ميثاق التضامن العربي، ووقعه الملوك والرؤساء العرب في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، والذي ورد فيه :

«إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية، ودعم الصف العربي، لناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي، وبقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين.....» !!

ويجب أن نسال أنفسنا : هل إسرائيل قد تابت عن مؤامراتها، بالاتفاق مع الاستعمار والصهيونية العالمية، والتي تهدد كيان الأمة العربية !!!

وهل إقنتع العرب بأن حديثهم عن تحرير فلسطين كان نوعاً من أنواع العدوان، ضد اليهود الأمنين المسالين على حد قول «بيجين» !!

وهل ضمن قادتنا أنهم بالاتفاق على السلام مع اليهود أن تعيش الاجيال القادمة من الأمة العربية بعيداً عن مؤامرات اليهود !!!

فالصهيونية العالمية، والتي تشكل إسرائيل رأسها، لازالت موجودة وقائمة، وداخل إسرائيل يهود من كافة أنحاء العالم ومن كافة الأجناس والألوان الأبيض والأصفر والأسمر، وغير ذلك جمعتهم الصهيونية في قلب الأمة العربية، ووقف «بيجين» أمام «السادات» في الكنيست، يتهم العرب بالعدوان على اليهود المسالين، الذين حرروا ترابهم الوطني، من نير الاحتلال العربي!! ويدعى الشجاعة والانتصار على جحافل العرب الغزاة في ١٩٤٨ .

ان العرب دعاة سلام، وأبناء سلام، وأصحاب دين السلام، ولكن هل معنى ذلك أن يترك دعاة السلام تراب فلسطين الوطني قبل ١٩٦٧ تحت الاحتلال الصهيوني !! وهل يضمن دعاة السلام أن أعداء السلام من الصهاينة قد تاب الله عليهم وأنهوا مؤامراتهم ضد الأمة العربية الآمنة المطمئنة !!

لقد خالفت زيارة «السادات» للقدس مقررات مؤتمر القمة العربي، المنعقد في أول سبتمبر ١٩٦٧، حيث قرر المؤتمر ما يلي :

« أولاً : أكد المؤتمر وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي، وتصفيته من جميع الشوائب، كما أكد الملوك والرؤساء والممثلون التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي، الذي أصدره مؤتمر القمة العربي الثالث . »

ثانياً : قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود، لإزالة آثار العدوان، على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربي جمعاء .

وبالرغم من هذه القرارات انفرد «السادات» بزيارة الأرض المحتلة، ومد يده للأعداء دون الرجوع إلى شركائه في الحرب والسلام. وردد «السادات» ذلك على مسمع من أعضاء برلمان اليهود، مقررراً أنه أتى اليهم دون الرجوع إلى أحد من القادة العرب،

حتى أن أحد مستشاريه اتصل به في وقت متأخر من الليل، يسأله ماذا لو قبلت إسرائيل الزيارة؟ فأجاب بالقبول!!.

ويمكن القول بأن زيارة «السادات» للقلمس كانت مخالفة لكل التوااميس الطبيعية، وكل ما استقر عليه العرب في اتفاقاتهم ومقرراتهم، حسب المفهوم العلماني العربي للسياسة في ذلك الوقت من التاريخ، وكانت سبباً من أسباب رغبة استقرار التضامن العربي المهش، وحطمت القشة التي كانت تتعلق بها القومية العربية في هذا الوقت من التاريخ، وفتحت هذه الزيارة بوابات جهنم على الأمة العربية، وجعلت العرب فرادى أمام مؤامرات الصهاينة والاستعمار، التي لم تهدأ، ومكنت إسرائيل من الأرض بشهادة العرب، وكللت بالنجاح مشروعات الصهيونية وعصابات اليهود، في السير نحو تحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

فاستطاع الاستعمار التعاون مع الرجعية العربية في انتهاء الوجود الفلسطيني المكافح في لبنان، وضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي، وضربت مقر قيادة الفلسطينيين في تونس، واستطاع الاستعمار ضرب الاقتصاد الوطني العربي في السعودية والكويت ودول الخليج، عندما أوقع بالعرب في حرب الخليج، ودمرت قوة العراق، وحوصرت ليبيا، ويحاول الاستعمار الانفراد بسوريا والسودان، وسقط التضامن العربي في هاوية الزمان السحيق، وتحاول إسرائيل الانفراد بالمنطقة العربية، والسيطرة على اقتصادها، وهكذا كانت حصيلة السياسة العلمانية في الوطن العربي، والسير خلف النهج الاستعماري الشرقي والغربي!!

ولم تكن زيارة «السادات» للقلمس مجرد اختلاف مع النهج الذي اتبعته ثورة ٢٣ يوليو، وقد كان «السادات» أحد أفرادها، ولم تكن مجرد اختلاف مع إجماع العرب في قرارات القمة العربية، أو ميثاق التضامن العربي، أو ميثاق جامعة الدول العربية، وإنما كان الأمر أخطر من كل ذلك، وهو اعتبار إسرائيل دولة من الممكن أن تبحث عن السلام مع الدول العربية، وتتخلى عن أطماعها العدوانية، وعن الثوب الذي ارتدته إسرائيل منذ نشأتها، وهو ثوب العنصرية، ودعوتها إلى جذب يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، ومنح جنسيتها لكل يهودي، بصرف النظر عن موطنه ونشأته ولغته.

فالخلاف بين العرب وإسرائيل لم يكن خلافاً بين العرب واليهود، فاليهود يقطنون أماكن عدة داخل الأمة العربية، منذ عهد طويل في التاريخ، ولم يحدث أن قام

العرب باضطهاد لليهود أو طردهم، فاليدول العربية تدعى بالإسلام الذى يدعو للتسامح وحرية العقيدة، واليهود أول من يعرفون ذلك. ولقد أثبت التاريخ طوال فترة الحكم الإسلامى أن اليهود لم يُجبروا على ترك ديانتهم، ولم يُضطهدوا من العالم الإسلامى، وحتى فى فترة الحكم العلمانى فى العالم العربى، لم يحدث أى نوع من أنواع الاضطهاد لليهود.

ولكن المشكلة الحقيقية، والتي تعرض العالم الإسلامى للخطر هى عنصرية الدولة اليهودية، ومسيرها على النهج الصهيونى، وإيمانها بأرض الميعاد من النيل إلى الفرات، والتزامها بجلب كل يهود العالم إلى أرض فلسطين، الأمر الذى يجعلها دولة عنصرية تهدد كل الكيان العربى بالخطر.

وزيارة «السادات» للقدس المحتلة وهى تن فى يد الاحتلال، دون الحصول على أى ميثاق من الصهاينة بتخليهم عن عنصريتهم، وعدم جلب يهود العالم اليهم، وتخليهم عن حلمهم فى إقامة دولة من النيل إلى الفرات، وتعهدهم فى إشراك أبناء فلسطين فى السلطة بصرف النظر عن ديانتهم يشكل اعترافاً ضمنيّاً خطيراً بمسلك الصهاينة فى أرض فلسطين، يعادل الاعتراف الضمنى الذى اتبعته الدول العربية عند موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى يعترف بدولة إسرائيل، ويتعهد بالحفاظ عليها، ويوجد حقوق أبناء فلسطين فى دولة لهم على ترابهم الوطنى، ومالبت أن اعترفت بعض الدول العربية علناً بإسرائيل، بعد فترة طويلة من الزمن، وارتضت باتفاقية (غزة-أريحا) التى كانت بمثابة الصراع بين العلمانية العربية وإسرائيل، فالمشكلة الحقيقية هى مشكلة العنصرية الصهيونية، والمشكلة الأكبر منها هى تغاضى «السادات» عن الحديث عن عنصرية الدولة الصهيونية، وإغفال ذلك الأمر فى اتفاقية «كامب ديفيد»، بالرغم من اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة علناً بأن الصهيونية صورة من صور العنصرية، أى أن إسرائيل عنصرية، فكيف يتسنى للعرب عقد صلح مع دولة عنصرية، دون أن تتخلى هذه الدولة عن عنصريتها، ودون أن تتعهد بإلغاء هذه العنصرية، ولو على المدى البعيد؟.

ويمكن الرجوع لأرشيف الأمم المتحدة لنقرأ فيه :

« إن الجمعية العامة إلخافاً لقرارها رقم ١٩٠٤ (الدورة ١٨) الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣ الذى سجل الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة، الخاص بالقضاء على كافة

صور التمييز العنصرى، وخاصة ما تضمنه من التأكيد بأن «أى عقيدة قائمة على التمييز أو التفوق العنصرى، هى من وجهة النظر العلمية عقيدة خاطئة». ومن وجهة النظر الأخلاقية مُدانة، ومن وجهة النظر الاجتماعية ظلمة وخطيرة، وإلحاقاً لما عبرت عنه الأمم المتحدة من قلقها إزاء «مظاهر التمييز العنصرى، التى مازالت واضحة فى بعض مناطق العالم، التى تفرشها بعض الحكومات عن طريق إجراءات تشريعية وإدارية وغيرها».

وإلحاقاً أيضاً لما تضمنه قرارها رقم ٣١٥١ (الدورة ٢٨) الصادر فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٣ من إدانة التحالف القائم بين العنصرية فى جنوب أفريقيا والصهيونية، وتسجيلاً لما جاء فى اعلان «مكسيكو» من مساواة النساء وما تضمن به فى التنمية فى السلام، التى أعلنتها «المؤتمر العالمى العام الدولى للمرأة» الذى انعقد فى «مكسيكو» فيما بين ١٩ يونيو و٢ يوليو ١٩٧٥، والذي أعلن عن المبدأ القائم على «أن التعاون والسلام الدولى يتطلبان تحقيق التحرير والاستقلال الوطنى، والقضاء على الاستعمار، والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبى، و«الابارتايد» والتمييز العنصرى بكافة مظاهرها، وفى الوقت نفسه الاعتراف بكرامة الشعوب، وحققها فى تقرير مصيرها».

وتسجيلاً أيضاً لما جاء فى القرار رقم ٧٧ (الدورة - ١٢) المعتمد من جميع رؤساء الدول والحكومات، التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، فى دورتها الثانية عشرة العادية، المنعقدة فى «كيبالا» فيما بين ٢٨ يوليو وأول أغسطس ١٩٧٥، وهو القرار الذى يقر بأن «النظام العنصرى القائم فى «فلسطين المحتلة»، والأنظمة العنصرية القائمة فى «زمبابوى» وفى «جنوب أفريقيا» ذات أصل امبريالى مشترك، نظراً لأنها تشكل وحدة مشتركة، وتتسم بنفس التركيب العنصرى، كما أنها مترابطة عضواً فى سياستها، التى تستهدف القضاء على كرامة الإنسان ونزاهته».

وتسجيلاً أيضاً للإعلان السياسى والاستراتيجية، اللذين يستهدفان دعم السلام والأمن الدوليين، وتنشيط التضامن والتعاون المتبادل بين الدول غير المنحازة، واللذين تم اعتمادهما فى مؤتمر وزراء الخارجية لدول عدم الانحياز، والذي انعقد بالفاظ صابرة للغاية الصهيونية، ووصفها بأنها خطر يهدد السلام والأمن فى العالم، والذي ناشد جميع الدول معارضة هذه الايديولوجية العنصرية والإمبريالية، تعلن الجمعية العامة أن الصهيونية هى صورة من العنصرية والتمييز العنصرى^(١).

(١) قرار الأمم المتحدة بشأن إدانة الصهيونية (نوفمبر ١٩٧٥) راجع السياسة الدولية ص ٢٦١ العدد ٤٣ يناير ١٩٧٦.

وهذه الشهادة التي أعطيت في حق الصهيونية، التي كانت إسرائيل ثمرة من ثمراتها، صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي كانت بمثابة الجهة شبه الرسمية التي أعطت شهادة الميلاد لإسرائيل وأثبتت هويتها، ولولاها ما كانت إسرائيل في الوجود من الناحية القانونية، التي يرتكن إليها صانعو إسرائيل. والشئ الغريب أن الدول العربية ناضلت بعد هزيمة إسرائيل في ٧٣ من أجل الحصول على هذه الشهادة، ومن بين هذه الدول «مصر» التي تحملت العبء الأكبر في الحصول على هذا الصك، الذي يدين الصهيونية، ويعتبرها شكلاً من أشكال العنصرية. وهذه الحقيقة التي أفصح عنها الأمم المتحدة لم تكن في حاجة إلى إيضاح، أو صياغة في شكل رسمي، فكل الشعب العربي بل كل العالم يعلمون جيداً أن إسرائيل عنصرية وأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، والذي يتجول في الأراضي المحتلة، وشاهد أشكال اليهود وألوانهم ولغتهم يتأكد إن إسرائيل عنصرية، تشكل خليطاً من أجناس مختلفة من البشر، فقط يربط بينهم الدين، بصرف النظر عن أصولهم أو جذورهم، وأن هذا الأمر هو الذي أنشئت إسرائيل على أساسه.

والسؤال لمحبى السلام من العرب أهل السلام : - هل تقبل إسرائيل أن تتخلى عن عنصريتها مقابل السلام؟ وإذا لم تكن تقبل ذلك، فهل يضمن حكام العرب السلام لأبنائهم مع الصهاينة؟ وما هي الضمانة التي يقدمها قادة العرب لأبناء الأمة العربية ليعيشوا في سلام مع الصهاينة؟.

ولما كان هذا الأمر هو أخطر ما في الصراع بين العرب وإسرائيل، وكانت أمريكا عون إسرائيل وسندها تعلم ذلك الأمر جيداً، وتعيه وتعي خطورته، فقد حاولت أن تزيل هذه الوصمة عن إسرائيل، بالضبط كما كانت أول دولة تعترف بإسرائيل.

وعليه وفي يونيو ١٩٩٠ اتخذ الكونغرس الأمريكي بمجلسيه الشيوخ والنواب قراراً مشتركاً، يطالب الحكومة الأمريكية بدعوة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاتخاذ اجراء فوري لالغاء قرارها الصادر عام ١٩٧٥، والذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

وفي يونيو ١٩٩٠ أقر مجلس النواب الأمريكي قراراً كان قد وافق عليه مجلس الشيوخ، يقضى بمطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإلغاء قرارها الخاص بمساواة

الصهيونية بالعنصرية. وعندما تريد أمريكا شيئاً من الأمم المتحدة، جتى ولو كان يخالف توصيات أو قرارات الأم المتحدة، فإنها تحصل عليه حسب ما سبق توضيحه، عند الحديث عن الأمم المتحدة!!

ولكن الحقائق لاتلغيها قرارات، ولاتطمسها قرارات، فالصهيونية عنصرية، وبالتالي إسرائيل عنصرية، سواء أصدرت الأمم المتحدة قرارات حول ذلك أو لم تصدر، وفلسطين عربية، سواء قسمتها الأمم المتحدة أو لم تقسمها، وثبوت الحقائق لا يحتاج إلى دليل، والبحث عن دليل لتدعيم الزيف والباطل أمر لايقبله التاريخ، وإن استطاع الباطل تحقيق غاية لفترة من الزمان، فإن الزمان أيضاً وحده قادر على كشف الباطل ودحضه، وإنما فقط الايام.

ثانياً : اعتراف مصر بدولة إسرائيل (كامب ديفيد) :

اعتراف مصر بدولة إسرائيل هو أكبر دليل على فشل سياسات العرب السابقة من أجل تحرير فلسطين، ودليل دامغ على فشل التضامن العربي، وصفحة على وجه القومية العربية، ودليل واضح على انفراد القادة العرب في اتخاذ قراراتهم التي تؤثر في المنطقة العربية، دون الرجوع للدول العربية الأخرى التي ترتبط معها بمصير واحد ومستقبل واحد، ودليل على فشل الوحدة العربية.

فمصر عندما اعترفت بإسرائيل كدولة بمفردها، بعيداً عن العرب، وقد قابل كل العرب ذلك الاعتراف بالرفض، والعرب عندما جلسوا ليفاوضوا إسرائيل بعد ذلك لم يجلسوا لقناعتهم بصحة الموقف المصري بالاعتراف بإسرائيل، وإنما جلسوا لعدم قدرتهم على الوقوف في وجه إسرائيل بدون مصر.

ومصر عندما اعترفت بإسرائيل كدولة اعترفت من منطلق تأكدها من فشل العرب في التضامن معها، وتقاعسهم عن إمدادها بالمال والسلاح إذا ما وقفت ضد إسرائيل وأمريكا لاستكمال تحرير سيناء، ولقد كان هيناً على إسرائيل أن ترد إلى مصر باقى سيناء، مقابل تخييد مصر عن الصراع العربي الإسرائيلي، لتأكد إسرائيل من قدرة مصر على استرداد أراضيها المحتلة ولو بالقوة مهما طال الزمن، وتأكدها من انهيار التضامن العربي إذا ما أبعدت مصر عن ساحة هذا الصراع.

ولقد شكل اعتراف مصر بإسرائيل صفقة رابحة للدولة اليهودية التي أقيمت على التراب الوطنى الفلسطينى، بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان هذا الاعتراف بمثابة شهادة من أكبر دولة عربية بفشل العرب في تحقيق أهدافهم، ولنجاح اليهود في ابتلاع الحقوق العربية، وفتح هذا الاعتراف الباب على مصراعيه للدول العربية التي لا ترغب في الدخول في صراع مع إسرائيل للاعتراف بها، وشكل هذا الاعتراف من الناحية القانونية :

١- إسقاطاً للشوايت التاريخية، التي تؤكد أن فلسطين كاملة أرض عربية، وأن الخريطة السياسة التاريخية للمنطقة العربية خالية تماماً من دولة تسمى إسرائيل.

٢ - وقد أكد هذا الاعتراف ادعاءات إسرائيل بأن الأرض التي أقيمت عليها إسرائيل بموجب قرار التقسيم، والأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد قرار التقسيم وقبل حرب ١٩٦٧ أراضي إسرائيلية في الأصل.

٣ - ويعنى هذا الاعتراف أيضاً أن الحديث عن أن فلسطين بمساحتها التاريخية أرض عربية حديث مشكوك فيه.

٤ - ويؤكد الاعتراف بدولة إسرائيل أن اليهود ليسوا غزاة، وإنما كانوا طلاب حق وأقاموا دولتهم على أرض أجدادهم، وأن العرب عندما حاولوا تحرير فلسطين عند صدور قرار التقسيم كانوا معتدين، وأن الفلسطينيين فى فلسطين قبل قرار التقسيم كانوا غزاة، وأن اليهود فيها كانوا تحت الاحتلال.

٥ - ويؤكد الاعتراف بدولة إسرائيل من جانب العرب كدولة لليهود أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما أصدرت قرارها بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، خاطئة وأنها عندما عدلت عن هذا القرار، واعتبرت الصهيونية ليست من أشكال العنصرية كانت على صواب.

٦ - ويؤكد الاعتراف بدولة إسرائيل أحقيتها فى جلب كل يهود العالم إليها، بحسبان أن فلسطين كانت أرض أجدادهم بصرف النظر عن أشكالهم وألوانهم، حتى ولو كانوا أجباشاً.

٧ - ويؤكد الاعتراف بدولة إسرائيل - التى أعلنت أن القدس عاصمة لها - أن مطالبة العرب بالقدس قابلة للجدل، فقد يستطيع اليهود إثبات أن القدس ملك لهم، وأن العرب قد اغتصبوها منهم، وأن اليهود قد أعادوا تحريرها مرة أخرى فى عدوان ١٩٦٧، وأنه يمكن السماح، للعرب بزيارتها.

ويشير هذا الاعتراف فروضاً ثلاثاً :

(أ) فلما أن يكون اليهود غزاة محتلين لأرض فلسطين، حسب الثابت من الأحداث والتاريخ، وهنا يكون الاعتراف بدولة لهم فى فلسطين نوعاً من أنواع الاستسلام.

(ب) وأما أن يكون اليهود فى فلسطين أصحاب حق، وأن الاعتراف بدولة لهم فى فلسطين يكون بمثابة تأكيد على أن محاولات العرب السابقة لتحرير فلسطين كانت نوعاً من أنواع العدوان على اليهود.

(ج) وأن الحديث الواسط من أن ظروف الحال، والتطورات التى حدثت فى العالم، وعدم قلعة العرب على التضامن، وعدم قدرتهم على الوقوف فى مواجهة أمريكا والغرب حلفاء إسرائيل، هى التى أدت إلى اعتراف العرب

بإسرائيل كدولة، في حدود ما قبل عدوان ١٩٦٧، فإن هذا الأمر أيضاً يعد نوعاً من أنواع الاستسلام، لأن الظروف أيّ ما كان قدورها لا يمكن أن تقلب الحق إلى باطل، ولا يمكن لها أن تؤدي إلى إسقاط حقوق الشعوب بالتقادم، خاصة وأن مساحة هائلة من أرض فلسطين قد اغتصبتها إسرائيل بالقوة المسلحة في الفترة ما بين اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم، وعدوان ١٩٦٧.

واعتراف العرب بأن هذه المناطق ضمن دولة إسرائيل يعتبر قلباً للحقائق، ويعتبر بمثابة مكافأة لليهود على عدوانهم وذبحهم للعرب في هذه المناطق، ويفتح الباب أمامهم على مصراعيه لضم أجزاء أخرى من الوطن العربي إلى هذه الدولة، بزعم أنها أرض الميعاد، حتى ولو كانت من النيل إلى الفرات.

ويجب القول بأن فلسطين قبل قرار التقسيم كانت أرضاً عربية، ولم تكن أرضاً إسرائيلية، وأن الشعب الموجود في كل فلسطين كان شعباً عربياً، ولم يكن شعباً إسرائيلياً، وأن أبواب الهجرة التي فتحت لليهود في فلسطين لم تغر من طبيعة الشعب العربي في فلسطين، ولم تغر من كون هذا الشعب شعباً عربياً، وأن طرد العرب من فلسطين ليس معناه أن يصبح الشعب في فلسطين شعباً إسرائيلياً، ولا يمكن أن يطلق على أبناء فلسطين أنهم إسرائيليون فالواقع يؤكد أنهم شعب عربي فلسطيني، وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين (يهودية وفلسطينية) لايزيل الهوية العربية لأبناء فلسطين، في الجزء الذي خص اليهود من أرض فلسطين العربية، وإذا ما كان الشعب في فلسطين شعباً عربياً، وكان من أتى عليهم يهوداً ليسوا بعرب، بموجب فتح باب الهجرة، فكيف يكون الشعب في فلسطين شعباً إسرائيلياً؟ وكيف تكون الأرض في فلسطين أرضاً إسرائيلية بموجب قرار من منظمة دولية لا تملك اصدار مثل ذلك القرار؟ وهل تسقط ملكية الشعوب بموجب قرارات حتى ولو كانت دولية؟ وإذا ما كانت الأرض ملكاً لفلسطين، والشعب في هذه الأرض شعب عربي والتراث في هذه الأرض تراث عربي، والتاريخ والفن والأدب وكل مظاهر الحياة والحضارة ملك للعرب وعليه يمكن القول بأن إسرائيل تفتقد مقومات الدولة، ولا يؤدي الاعتراف بها إلى تصحيح كل الأوضاع الباطلة التي اقيمت عليها.

فالاعتراف بإسرائيل لن يجعل الشعب العربي في فلسطين شعباً إسرائيلياً، ولن يجعل العرب في فلسطين غزاة محتلين، ولن يجعل اليهود المهاجرين من أثيوبيا وروسيا ومعظم دول العالم شعباً إسرائيلياً، بل غزاة ومحتلون. والاعتراف بإسرائيل لن يجعل أرض فلسطين أرضاً إسرائيلية، ولن يجعل التراث والحضارة والتاريخ في

فلسطين ملكاً لإسرائيل، ولن يجعل القدس عاصمة لإسرائيل.

وليس معنى ذلك أن التاريخ ضد وجود اليهود في فلسطين أو في أى جزء من الوطن العبرى، فليكونوا في المكان الذى يختارونه، فقد كانوا ضمن أبناء مصر، وضمن أبناء اليمن، وضمن أبناء المغرب، وضمن أبناء الأمة العربية دون قهر، كبقية المواطنين العرب، ولكن التاريخ ضد تجميع يهود الدنيا في قلب فلسطين العبرية، تحت لواء دولة تسمى إسرائيل، لم تضع حدوداً لها حتى الآن، تدعى أن عاصمتها القدس، ويؤكد أجبارها أن أرضهم من النيل إلى الفرات..

وقد أكد التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نسيت النظرية التى أوجدها وزير خارجيتها «سيتمسون» والتى تدعو إلى وجوب عدم الاعتراف بالدول التى تنشأ بالقوة، وكان «سيتمسون» قد أصدر بياناً فى ٧ يناير ١٩٣٢ - بمناسبة إعلان قيام دولة «مانشوكو» التى اقتطعت من الصين بالقوة، نتيجة غزو اليابان لاقليم منشوريا، وتشجيعه لبعض الثوار الصينيين فى الإقليم على إعلان قيام هذه الدولة المصطنعة - قرر فيه أن دولته «لا تعترف بالاعتراف بأى وضع أو معاهدة أو اتفاق يمكن أن ينشأ بوسائل لا تقرها المواثيق والالتزامات الثابتة فى ميثاق باريس المبرم فى ٢٦ أغسطس ١٩٢٨، والذي يضم بين أطرافه كلاً من الصين واليابان والولايات المتحدة، وكانت اليابان ودول أخرى قد اعترفت بالدولة الجديدة»^(١).

ولم تكن إقامة إسرائيل تختلف عن إقامة دولة «مانشوكو»، فقد اقتطعت إسرائيل من فلسطين بالقوة، بعد العديد من المذابح، التى أبيد فيها المئات من أبناء فلسطين على أيدي اليهود، ونحت بصر العالم وسمعه، ولم يكن قرار الجمعية العامة بالتقسيم الا تحصيل حاصل، بعد أن قسمت فلسطين بالفعل، بمعرفة الانجليز، وأن باقى الأراضى التى ضمت لإسرائيل بعد قرار التقسيم قد ضمت بالقوة وبالحديد والنار قبل عدوان ٦٧، واعتراف الدول بإسرائيل لا يمكن أن يصحح الأوضاع الباطلة التى قامت عليها.

ويجب أن نذكر أن ميثاق الأمم المتحدة فى مادته الثانية :

٤/٢ قد قضى بأن «تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية : -

(١) راجع المنظمات الدولية أستناداً د/ مفيد شهاب القسم الأول أشخاص القانون الدولى العالم ص ١٦٦ وقد ذكر فيه هامش ص ١٦٤ أن الولايات المتحدة الأمريكية اعترفت بإسرائيل بعد دقيقتين فقط من إعلان قيام دولة إسرائيل.

يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة وأن يستخدموها ضد سلامة الأراضي أو الاستغلال السياسي لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد «الأمم المتحدة».

وقد أثبت التاريخ أن القوة هي التي قسمت فلسطين قبل قرار التقسيم، وأن باقى أراضى فلسطين ضمت بالقوة، فهل اعتراف مصر بإسرائيل الذى فتح أبواب اعتراف العرب بها على مصراعيه قادر على قلب حقائق التاريخ؟ فقط التاريخ وحده هو الذى سيجيب عن ذلك.

وهناك فى كامب ديفيد فى الولايات المتحدة الأمريكية عقدت قمة ثلاثية، بين الرئيس «جيمى كارتر» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس «السادات»، و«مناحم بيجين» رئيس وزراء إسرائيل، وأطلق على هذه القمة مؤتمر «كامب ديفيد». وقد سجل التاريخ أحداث هذا المؤتمر، والذى بدأ يوم الثلاثاء الموافق ٥ سبتمبر ١٩٧٨، حيث انتهى إلى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، والتي استردت بموجبها مصر ما تبقى من أرض سيناء الحبيبة، مقابل إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، والتخلى عن كل الالتزامات، حتى ولو كانت عربية، والتي تتعارض مع اتفاقية السلام. وأقامت بموجبها مصر مع إسرائيل العلاقات الدبلوماسية، وتبادلت السفراء معها، وأقيمت فى قلب القاهرة أول سفارة لإسرائيل فى قلب العالم العربى والإسلامى.

وقد استطاعت بعض الصحف تسجيل أحداث المؤتمر، بالرغم من الحصار الشديد الذى ضرب حول اجتماعات القمة، والسرية التامة التى أحيطت بها المحادثات، والرقابة الشديدة التى فرضت على أبناء المؤتمر وأعماله، فقد ذكرت مجلة «النيوزويك» الأمريكية فى عددها الصادر يوم ٢ أكتوبر ١٩٧٨ وصفاً لأحداث المؤتمر فى يومه الثالث عشر الموافق يوم الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، فقالت المجلة : «بعد صلاة الكنيسة هرض «كارتر» على «السادات» التقدم الذى تم إحرازه بالأمس، وعم الاحتجاج بين الوفد الأمريكى الذى انقسم إلى فرق من أجل ترتيب الاحتفالات فى الحجرة الشرقية، وبلغ زعماء العالم، وإعادة كتابة التقارير، وتحويل تشاؤم يوم السبت إلى انتصار يوم الأحد.

ولكن كانت هناك أزمة واحدة تقف فى سبيل نجاح المؤتمر، ظهرت وقت الظهيرة

عندما أعلن «بيجين» للمرة الثانية أنه سينغادر كامب ديفيد، إذا وردت في الخطاب الأمريكي حول القدس إشارة إلى أن الجزء العربي من المدينة «محتل»، وليس أرضاً إسرائيلية شرعية.

وقد أوفد «بيجين» اثنين من أهم مساعديه إلى وزير الخارجية «فانس» ونائب الرئيس «مونديل»، لشرح كيف أن المفاوضات الأمريكية قد أثبتوا مراراً عدم إدراكهم لجوهر الخلاف، ولكن المشكلة حُلّت أخيراً على مستوى القمة.

وكان «كارتر» قد اقترح قبل ذلك أن يجتمع «بيجين» مرة أخرى قبل انتهاء المؤتمر، وتحدث «بيجين» إلى «كارتر» وقال له : «سأتى إليك» ولكن «كارتر» أصر هو أن يقوم بزيارة «بيجين»، وظهر أمام باب «بيجين» حاملاً رزمة من الصور الموقع عليها منه ومن «السادات» هدية لأحفاد «بيجين». وقد تأثر رئيس الوزراء بشكل واضح، وتحدث الزعيمان عن عائلتيهما لمدة أربع دقائق، اندفع «بيجين» بعدها قائلاً إن الجملة المهمة في خطاب القدس قد تسبب في «فشل المؤتمر فشلاً ذريعاً». وجاء دور «كارتر» في الكلام فقال : «إذا كان شعورك بهذه القوة، إذن سنعيد صياغة الخطاب بالعبارات التي ترضيك».

ومع ذلك لم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد استمر «السادات» طوال اجتماعه مع كارتر، الذي استغرق ساعة وخمسين دقيقة في اظهار تحفظاته، بشأن تبادل الرسائل، وصيغة الفقرة التي تتناول حقوق الفلسطينيين في الفترة الانتقالية، ثم أعطى «كارتر» إشارة الموافقة لمساعديه المنتظرين في الخارج، وحرك شفتيه، بكلمات «ان كل شئ على ما يرام» وقد حاول «السادات» أن يطالب ببعض المطالب في الدقائق الأخيرة، فطلب أن يرفرف علم عربى في مكان ما بالقدس، وعندما نقل «برجنسكى» هذا الطلب إلى «بيجين» سأل الزعيم الإسرائيلي : «أين يريد العرب هذا العلم؟» فأجاب «برجنسكى» فوق المقدسات العربية في معبد الجبل، ولكن «بيجين» شرح أن معبد الجبل هو أكثر الأماكن قدسية في القدس، فقال «برجنسكى» : «إذا استبعدنا معبد الجبل ألا توجد بعض المؤسسات في القدس تستطيع أن ترفع عليها علماً عربياً؟». وتدخل «موشى ديان» في الحديث وسأل سائراً : «مارأيك في الكنيسة؟ ووضع «بيجين» حداً لهذا التحول الغريب فى الحوار، معلناً : أنه إذا استتب السلام فى الشرق الأوسط فسيكون هناك ٢٢ علماً عربياً ترفرف فى القدس، فوق كل سفارة عربية تعترف بإسرائيل.

وأجيب «السادات» إلى طلبه، بأن تم توقيع إطار الاتفاق المتعلق بالضفة الغربية

وغزة، قبل الآخر المتعلق بسيئانه، الذى يعطى مظهر الاتفاق المنفرد بين مصر وإسرائيل. فوافق الإسرائيليون...^(١).

وفى ذات اليوم قالت مجلة «التايم» الأمريكية : «عاصفة تحتاج «كامب ديفيد» فى يومه الأخير الحاسم، يسلم المسئول الأمريكى رسالة «كارتر» إلى «بيجن» وهى الرسالة التى توضح وجهات النظر الأمريكية بشأن القدس، وترفض طلب إسرائيل بضم القدس الشرقية التى استولت عليها فى عام ١٩٦٧، واعتبارها جزءاً من الأراضى الإسرائيلية، ينفجر «بيجن»، يعيد الخطاب معلناً أنه «يفضل قطع ذراعه اليمنى، على أن يوقع على هذا»، يقرر «كارتر» تأجيل مسألة القدس إلى وقت لاحق، إن النتيجة الآن رهن بمصر، يلتقى «كارتر» «بالسادات» للمرة الأخيرة فى مفاوضات نهائية، وفى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر، ينظر «هاميلتون جوردان» إلى أعلى فى «كارتر» يعطى إشارة الموافقة عبر النافذة، لقد وافق «السادات» على النصوص الأخيرة للوثيقتين التاريخيتين.

وفى هذه الليلة، وبعد احتفالات البيت الأبيض، ومنظر «السادات» و«بيجن» الرائع وهما يتعمنان على شاشة التلفزيون، يتحدث «كارتر» إلى والدته فى «بليتز» ويقول لها : «لقد كان هذا هو أصعب شئ قمت بعمله يا أمه! وتسيل الدموع على وجنتيه»^(٢).

هذا وقد كانت حصيلة ذلك معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وقد نصت ديباجة هذه الاتفاقية على الآتى : -

« إن حكومة جمهورية مصر العربية، وحكومة دولة إسرائيل... اقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم فى الشرق الأوسط، وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، إذ تؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد، فى سبتمبر ٧٨.

وإذ تلاحظان أن الاطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضاً بين إسرائيل وأى من جيرانها العرب، كل فيما يخصه من يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس، ورغبة منهما فى إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تعيش فى أمن.

(١) راجع السياسة الدولية العدد ٥٥ يناير ١٩٧٩ ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٢) راجع المرجع السابق.

واقترعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة، والتوصل إلى تسوية للتزاع العربي والإسرائيلي بكافة نواحيه... واذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في التزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها..

وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، التي تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم، قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما، من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل».

وبالرغم من أن المعاهدة، ثنائية بين طرفين فقط : مصر وإسرائيل، إلا أن صياغة المعاهدة توحى بأنها إطار للسلام الشامل في الشرق الأوسط، وتشكل دعوة للأطراف العربية للاشتراك في عملية السلام، وهي أساس للسلام الشامل بين العرب وإسرائيل. ولكن الواقع القانوني يؤكد أن الأطراف الموقعة على المعاهدة فقط هم المتزمون بها، ولا يملك أى منهم إلزام الدول الأخرى بأى بند من بنودها، الأمر الذي يؤكد أن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لم تكن معاهدة شاملة، وإنما كانت معاهدة انفرادية بين أطرافها، ولا تخص أى طرف عربي آخر، وقد أكدت الأيام هذه الحقيقة.

فبعد أكثر من خمسة عشر عاماً من توقيع الاتفاقية، صرح السفير الأمريكي «روبرت بلليتر» في الندوة التي عقدت بخصوص اتفاقية غزة أريحا - قائلاً : - «لقد مضى عامان على مؤتمر مدريد وكل طرف يحاول الوصول إلى السلام، ويعبر عنه من وجهة نظره، ونحن على مائدة التفاوض في مدريد أدركنا أن الصورة غير مكتملة.

لقد وجد في البداية طرف أردني - فلسطيني مشترك للتفاوض، حيث حُرمت منظمة التحرير من التفاوض، ولكن مع الوقت تم الانفراج في بيئة ومناخ المفاوضات، وبالتالي انفصل كل من الجانب الفلسطيني والأردني، وأصبح كل منهما يتفاوض بمفرده مع إسرائيل، وهو الأمر الذي سهّل من تحرك عملية السلام في المنطقة. هذه الخطوة جعلت الفلسطينيين في الصورة بشكل واضح، وثمرت قوة من التحالف العربي والفلسطيني على السواء، وبالتالي لم يعد هناك طرف معوق داخل المجموعة العربية، وقد كان لقاء «رايين» «عرفات» في القاهرة منذ أيام مثلاً واضحاً

وصريحاً ل شمار التفاوض المباشر، ومن ثم تقدم المفاوضات الثانية، وسوف تحمل الأيام القادمة مزيداً من التقدم على الصعيدين التنفيذي والمفاهيمي، وبالتالي يصبح دور الولايات المتحدة دوراً في المرتبة الثانية وجانبياً... إن السوريين يشعرون بأن الفلسطينيين والأطراف الذين وقفوا معهم قد خانوهم... وكل ما أود أن أقوله أن نحرص سوريا على الفرصة السانحة المطروحة ليس من خلال الكارت الفلسطيني أو الكارت المصري...»

وهكذا أكدت الأيام إن اتفاقية «كامب ديفيد» كانت صلحاً منفرداً، وأكدت الأيام أيضاً أن إسرائيل انفردت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبقيت سوريا ولبنان تواجهان الضغط الإسرائيلي الأمريكي من أجل الصلح المنفرد مع اليهود، أما مواد اتفاقية «كامب ديفيد» فقد نصت على الآتي :-

(المادة الأولى)

١ - تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء، إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة «الملحق الأول» وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.

٣ - عند إتمام الانسحاب الميداني المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما، طبقاً للمادة الثالثة (فقرة ٣).

(المادة الثانية)

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني، وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة... ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لآتمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر، بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

(المادة الثالثة)

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون

الدولى، التى تحكم العلاقات بين الدول فى وقت السلم وبصفة خاصة:
(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله
السياسى.

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر فى أن يعيش فى سلام داخل
حدوده الآمنة والمعترف بها.

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها أحدهما
ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر، ويحل كافة المنازعات التى تنشأ بينهما
بالوسائل السلمية.

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال
العدوانية، أو أفعال العنف أو التهديد بها، من داخل إقليمه أو بواسطة قوات
خاضعة لسيطرته، أو مرابطة على أراضيه، ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات
الخاصة بالطرف الآخر. . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض
أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب، أو الأفعال العدوانية أو
النشاط الهدام، أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى أى مكان. . كما
يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة.

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف
الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وانتهاء المقاطعة الاقتصادية
والحواجز ذات الطابع التمييزى، المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، كما
يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه
القضائى بكافة الضمانات القانونية، ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة
(المرفق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه
العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

(المادة الرابعة)

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل،
تقام ترتيبات أمن متفق عليها، بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى
المصرية، والإسرائيلية، وقوات أمم متحلة ومراقبون من الأمم المتحدة، وهذه
الترتيبات وضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت فى (الملحق الأول)،

وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول، ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة، وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

(المادة الخامسة)

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها، في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط، وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول.

كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناته، وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل واليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول، دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيها عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

(المادة السادسة)

١ - لا تخس هذه المعاهدة، ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يتعهد الطرفان بأن يتفذا - بحسن نية - التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة، بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر، وشكل

مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة.

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذوا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف، التى يكونان من أطرافها، بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة، وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

٥ - مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة، وأى من التزاماتها الأخرى بأن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هى التى تكون ملزمة ونافاذة.

(المادة السابعة)

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعادة عن طريق المفاوضة.

٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

(المادة الثامنة)

- يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات.

(المادة التاسعة)

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥.

٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخراطع الملحقه بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ من ثلاث نسخ باللغات العربية والانجليزية والعبرية، وتعتبر جميعاً متساوية الحجّة، وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الإنجليزى هو الذى يعتد به.

وهكذا حصلت إسرائيل على أكبر نجاح لها منذ نشأتها فى عام ٤٨، واعترفت بها كدولة أكبر دولة عربية، وأدى هذا الاعتراف إلى خروج مصر من المواجهة، مع

إسرائيل، الأمر الذى أدى إلى انهيار التضامن العربى، حيث انهارت الأسس القومية التى اعتمدت عليها مصر فى الحفاظ على التضامن العربى، وأهمها استعادة استقلال فلسطين، واسترداد كافة الأراضى العربية المحتلة.

فلم يستعد أحد فلسطين، ولم ترد الأراضى المحتلة إلى أصحابها، واستردت مصر باقى سيناء بموجب الاتفاقية بعيداً عن العرب.

وهكذا تركت مصر باقى دول المواجهة بمفردهم، فى مواجهة إسرائيل، مما أحدث ربكة شديدة فى الخط السياسى للأمة العربية، خاصة وأن معظم الدول البعيدة عن المواجهة كانت ترى نفسها بعيدة عن الصراع بين العرب وإسرائيل، وأن دول المواجهة كانت تعتمد فى المقام الأول على تضامنها مع مصر، وانفراد إسرائيل بباقى دول المواجهة أحدث هزات عنيفة لهذه الدول، مما جعل الفرصة سانحة لإسرائيل فى أن تنفرد بباقى دول المواجهة، لعقد صفقات صلح معها تحت رعم السلام.

ويمكن القول أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل كانت بمثابة تنويع لجهود اليهود، لانهاء آخر خطوة من خطواتهم من أجل انشاء الجزء الأول من دولتهم فى قلب العالم العربى، والتى بدأت بالهجرة إلى فلسطين، ثم طرد الفلسطينيين وذبحهم، ثم وعد «بلفور»، ثم قرار الجمعية العامة بالتقسيم، ثم اعتراف بعض دول العالم بهم، ثم ضم أجزاء كبيرة من فلسطين اليهم بقوة السلاح، إلى أن وصلت إسرائيل إلى الحصول على اعتراف أكبر دولة عربية بدولتهم، ثم السعى لاعتراف باقى الدول العربية بها، ويبقى أمام اليهود حتى يحققوا حلمهم مسألة الحدود التى يجب أن تكون عليها دولتهم، حسب الخرائط التى وضعها آباؤهم، استنباطاً من التوراة، لتكون من النيل إلى الفرات حسب رعمهم.

والأمر المؤكد أن عملية السلام التى تحدث فى الشرق الأوسط الآن، لا يمكن أن تكون حجر عثرة أمام طموحات اليهود فى تحقيق حلمهم، فالثوابت التاريخية تؤكد عدم احترام اليهود للعهود والمواثيق، ويكفى أن نؤكد أن وجود اليهود داخل فلسطين، والسماح لهم بالهجرة، وتمكينهم من إنشاء جماعاتهم المسلحة، وترويعهم الفلسطينيين حتى قرار التقسيم، قد تم عن طريق المعاهدات والسلام، مرة مع العرب ومرة عن طريق الأمم المتحدة، والتى ادعى مؤسسوها أنها أنشئت من أجل السلام، ويمكن القول أن اليهود أقاموا دولتهم عن طريق المعاهدات مع العرب، وبعد أن تمكنوا من

العرب عن طريق المعاهدات، أعملوا فيهم الذبح ثم ادعوا أنهم دعاة سلام!

ومن المؤكد أيضاً أن معاهدة «كامب ديفيد» لم تكن المعاهدة الأولى بين العرب واليهود، فقد أكد التاريخ وجود معاهدات كثيرة بين العرب واليهود، وأكد التاريخ أيضاً عدم التزام اليهود بأى من هذه المعاهدات.

ونشير فقط إلى ما يتعلق بهذه الحقبة من التاريخ، والمتعلق بقضية فلسطين، وهى اتفاقية «فيصل - وايزمن» :

« إن صاحب السمو الملكى الأمير «فيصل» ممثل المملكة العربية الحجازية، والقائم بالعمل نيابة عنه، والدكتور «حاييم وايزمن» ممثل المنظمة الصهيونية، والقائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودى، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافها الوطنية، هو فى اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون فى سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين، ولكونهما يرغبان فى زيادة توطيد حسن التفاهم الذى يقوم بينهما، فقد اتفقا على المواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة، حسب الأصول فى بلد كل منهما.

٢ - تحدد بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين، من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣ - عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التى من شأنها تقديم أوفى الضمانات، لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ فى يوم الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧.

٤ - يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، على مدى واسع والحث عليها، وبأقصى ما يمكن من السرعة، لاستقرار المهاجرين فى الأرض عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة.

ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين والمستأجرين العرب، ويجب أن يساعدوا فى سيرهم نحو التقدم الاقتصادى.

٥ - يجب ألا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأى طريقة ما فى ممارسة الحرية

الدينية، ويجب أن يسمح على الدوام أيضاً بحرية ممارسة العقيدة الدينية، والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل، ويجب ألا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية، بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية في الدولة العربية، وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية، بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية، والإمكانيات الاقتصادية في البلاد.

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يُحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع في لندن، في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩^(١).

وهكذا ضاعت فلسطين بموجب معاهدة السلام، والميزة بين جد الملك «حسين» الملك «فيصل»، وزعيم الصهيونية العالمية، وقد أكد التاريخ عدم التزام اليهود بحرف واحد من شروط هذه المعاهدة المبرمة مع الملك العربي، ولم تضمن المجلثرا للعرب التزام اليهود بالمعاهدة.

ولم يضمن المجتمع الدولي التزام «وايزمان» بما قطعه على نفسه، واستطاع اليهود طرد عرب فلسطين واحتلالها، وإنشاء دولتهم بالطريقة المعروفة في التاريخ والتي بدأت بادعائهم أنهم قدموا من أجل السلام ونشر الخير لأبنائها، ولم يثبت في التاريخ من قبل أن اليهود قد التزموا بمعاهدات أو عهوداً قطعوها على أنفسهم، ويؤكد القرآن الكريم هذه الحقيقة، في قوله تعالى: «إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ» (٥٦: الأنفال)

(١) من كتاب «بقعة العرب» جورج أطونويس - راجع ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول - على محمد علي.

ويقول الحق سبحانه وتعالى في سورة التوبة :

« كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ . كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ »
(التوبة : ٧ و ٨)

ويقول الحق سبحانه وتعالى في سورة البقرة :

« وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ . أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَيْهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلَّ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ » (البقرة : ٩٩ و ١٠٠) .

وبالرغم من النصوص المؤكدة، والسوابق التاريخية التي تقطع بعدم التزام اليهود بالعهود والمواثيق فإن الدول العربية اعتقدت بإمكانية التزام اليهود بمعاهدات ومواثيق تجعل العرب في مأمن من غدر اليهود وعدوانهم، تحت مسمى اتفاقيات السلام .

واعتقد العرب أن أمريكا وروسيا مستضمانان التزام اليهود بهذه المعاهدات، ولكن السوابق التاريخية تؤكد أن حروب اليهود وعدوانهم تسبقها معاهدات سلام ووعد بالرخاء والتقدم الاقتصادي !! تماماً كما حدث في فلسطين، حيث قدم اليهود إليها بحجة تطويرها، والعمل على تقدم أهلها، ونشر السلام فيها .

ويكون السؤال للقادة العرب : كيف يضمن القادة العرب سلامة أمتهم العربية إذا ما نقض اليهود عهودهم مع العرب ؟

ويدأوا في إنشاء ما يسمى بإسرائيل الكبرى، من النيل إلى الفرات، حسب ما يدعيه أحبارهم .

وماذا يكون الحال إذا ما وقفت أمريكا بجوارهم، وكذلك روسيا ولم يضمننا للعرب عهود اليهود، وأيدوهم في المحافل الدولية؟ وهل أعد العرب أنفسهم لمثل هذا اللقاء ؟ أمام الترسانات الضخمة من الأسلحة في مخازن اليهود، علماً بأن اليهود قد أعدوا للمسلمين في أرجاء الأرض حوالي ٢٠٠ قنبلة نووية .

يقول الحق سبحانه وتعالى :

« وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَتِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ » (التوبة : ١٢) .

الفصل الثانى

حصار « كاسب ديقيد »

- تمهيد -

أحدثت اتفاقية السلام مع مصر تغييراً فى نهج السياسات العربية وغيرت الثوابت التاريخية المتعارفة فى الأمة العربية، وشهدت المنطقة العربية أحداثاً وأزمات لم تشهدها من قبل.

فمصر التى كانت من أكبر أعداء إسرائيل وأخطرها على أمنها - اعترفت بدولة إسرائيل، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسى.

و«ياسر عرفات» الذى حاولت إسرائيل قتله العديد من المرات، وكانت ضرباته موجعة لإسرائيل، جلس مع اليهود على مائدة المفاوضات، واعترف بإسرائيل، وتعهد بالحفاظ على أمنها.

والملك «حسين» ملك الأردن الذى أزجعت تصرفاته السابقة تجاه اليهود العديد من الحكام العرب، واتهموه ببقاء الصهاينة سراً، أصبح يلتقى برئيس وزراء إسرائيل فى العلن، وأصبح قاب قوسين أو أدنى للاعتراف بدولة إسرائيل، والتبادل الدبلوماسى معها.

والملك «الحسن» ملك المغرب، رئيس لجنة القدس فى منظمة المؤتمر الإسلامى، والذى دأب على إنكار لقاءاته السابقة مع الصهاينة، اعترف بدولة إسرائيل، وشرع فى التبادل الدبلوماسى معهم.

وكان من أهم المتغيرات على الساحة العربية بعد اتفاقية السلام، ذهاب ربيع العرب وفتت التضامن العربى، فقد عجز العرب عن الوقوف ضد إسرائيل، عندما احتلت العاصمة اللبنانية، وعجزوا عن اتخاذ أى قرار مؤثر ضد إسرائيل فى المحافل الدولية أو العربية، أو حتى دعوة مؤتمر القمة العربى للاتحاد.

وعجز العرب عن اتخاذ موقف جماعى أو مؤثر ضد اليهود، عندما دمرت

الطائرات الإسرائيلية للمفاعل النووي العراقي، وقتلت العديد من المدنيين العراقيين. وبعد «كامب ديفيد» ظهرت أمور غريبة في العالم العربي، فقد زادت صراعات الحدود بين الدول العربية، والاعتداءات المسلحة، أشهرها الحشود الليبية تجاه مصر، وفخول القوات المصرية الأراضي الليبية، ثم خروجها مرة أخرى، ووقوف سوريا وليبيا مع إيران في حربها ضد العراق، واحتلال القوات العراقية لإمارة الكويت، ووقوف مصر وسوريا وأمريكا والسعودية ودول أخرى مع الكويت ضد العراق، وتوالت على العالم العربي الكوارث بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل.

وأخذ مجلس الأمن الدولي يفرض حصاراً على الشعب العراقي، حتى اشتبهى لقمة العيش، ونحطمت القوة العسكرية العراقية، وتوفي العديد من الأطفال والشيوخ من الجوع، ومُزقت الصومال العربية ارباً بعد الحرب الأهلية فيه. وفرضت الأمم المتحدة حصاراً على ليبيا العربية، بعد اتهامها في قضية لم تثبت ادانتها فيها.

ونشبت الحرب الداخلية في اليمن، بسبب مؤيدي الانفصال، بعد وحدة دامت عدة سنوات، واستشهد فيها آلاف الأشخاص، حتى أعيد السلام لأرض اليمن. واشتدت رحى الحرب في جنوب السودان، وثبت أن بعض الدول العربية وإسرائيل كانت تمّد متمردى السودان بالأسلحة والعتاد، ومن الأمور الغريبة أيضاً دعوة اليهود ودول الغرب الأوربي وأمريكا للدول العربية لتطبيع العلاقات مع اليهود، وبدأت بعض الدول العربية بالفعل تمهد لذلك الأمر، وبدأت وفود إسرائيل تجوب المنطقة العربية. لقد انقلبت الموازين رأساً على عقب، واعتقد العرب أن صراعهم مع اليهود كاد أن ينتهى وأن أمريكا ستضمن سلامتهم مع اليهود.

وعلى الجانب الآخر حققت إسرائيل أكثر مما كانت تتوقعه، فقد استطاعت في فترة ما بعد السلام مع مصر، أن تزيد من أعداد اليهود والمهاجرين إليها، وخاصة من الدول الشيوعية، وارتفعت القوة البشرية الإسرائيلية ولم يستطع العرب أن يفعلوا شيئاً لوقف هذه الهجرة، واتضح أن بعض الدول العربية قد تعاونت مع اليهود لانحيازهم هذه الهجرة، وزادت ترسانة إسرائيل النووية، ورفضت إسرائيل الانضمام إلى الهيئات الدولية، لإخضاع منشآتها النووية للتفتيش، وزادت إسرائيل من تطوير أسلحتها، خاصة الصواريخ، وحصلت إسرائيل على اعتراف مصر بوجودها، مما مكّنها من فتح الطريق أمامها للحصول على اعتراف الدول العربية بها.

واستطاعت إسرائيل أن تبعد مصر عن الساحة العربية، وأن تضرب التضامن

العربي، وأن تتدخل في كل الصراعات الموجودة في المنطقة العربية، وأن تترك عليها بصماتها، والآن تمهد إسرائيل لفتح الأسواق العربية أمام منتجاتها، وحصلت إسرائيل على إمدادات البترول والغاز من مصر، وتمهد لثل هذا التعاون مع دول عربية أخرى، وتمهد إسرائيل للسيطرة على اقتصاديات الشرق الأوسط، كما تمنى ذلك قادتها منذ نشأتها، عن طريق السوق الشرق أوسطية.

واستطاعت إسرائيل أن تقضى على التضامن العربي في عملية السلام، ووضعت العرب أمام الأمر الواقع، وهو السلام المنفرد مع كل دولة على حدة. ويمكن القول أن إبعاد مصر عن ساحة الصراع العربي الإسرائيلي، كان بمثابة الزلزال الذي تعرضت له الأمة العربية، وقلب فيها موازين كل شيء.

أولاً : إبعاد مصر عن ساحة التضامن العربي :

مصر قلب الأمة العربية، وكانت العقل المدبر في عملية الصراع العربي الإسرائيلي. وقد ارتبطت مصر مع الدول العربية بمواثيق وعهود، تلتزم بمقتضاها مصر والدول العربية، باستمرار الكفاح من أجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وتقر بمقتضاها الدول العربية، بما فيها مصر، إن فلسطين عربية، وأن التراب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

وكان المقصود بفلسطين في هذه المواثيق، كامل التراب الوطني الفلسطيني، الذي ينصرف على الدولة المنسلخة من الدولة العثمانية، وليس الضفة الغربية وقطاع غزة فقط.

وكانت المواثيق الدولية تؤكد أيضاً أن كامل التراب الوطني الفلسطيني أرض عربية، ليس لليهود فيها أي شبر واحد، وفي ذلك نصت المادة (٢٢) من عهد عصبة الأمم المتحدة ضمن مانتصت على الآتي : «أن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقاً، نتيجة للحرب الأخيرة، والتي يقطنها أقوام يستطيعون النهوض وحدهم، حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة، يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رغبة مثل هذه الشعوب وتقدمها، يعد وديعة مقدسة في عرق المدنية، وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشمل عليها هذا العهد».

أي أن عصبة الأمم قبل قيام إسرائيل كانت تعترف باستقلال الدول مثل فلسطين، أما الدول العربية فكانت جميعها تقر بأن فلسطين كانت ضمن الدول المنسلخة عن الدولة العثمانية، وأنها تستحق الاستقلال.

وقد ورد ضمن ميثاق جامعة الدول العربية، في الملحق الخاص بفلسطين، والذي أقرته كل الدول العربية، مانصّه : «منذ بداية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلّحة عن الدول العثمانية، وضمّنها فلسطين، ولاية تلك الدولة مستقلة بنفسها، غير تابعة لاية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة «لوزان» أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكّنت من تولي أمورها، فإن ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يفرز النظام الذي وضعه لها، إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لاشك فيه، كما أنه لاشك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلّت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقّعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين، للاشتراك في أعماله.

ومن ذلك يتضح الآتي :-

(أ) أن الدول العربية الموقّعة على ميثاق جامعة الدول العربية وضمّنها مصر، والأخرى التي أقرّته تعترف بأن فلسطين أرض عربية، وأن استقلالها قد حُجِب، وأن حجبها لا يمنع من تمثيلها في جامعة الدول العربية.

(ب) أن لدولة فلسطين، التي تعترف بها كل الدول العربية، في حدودها - الشخصية القانونية - من حيث الأرض والشعب، والاعتراف بها من جانب كل الدول العربية، يُشكّل قيمة قانونية.

وقد أكد العرب أيضاً بما في ذلك مصر الوجود القانوني لدولة فلسطين، ففي الثاني عشر من ابريل سنة ١٩٤٨ أصدرت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية، بإجماع الدول الأعضاء قراراً ينص على :-

«دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها، يجب أن ينظر إليه كسبيل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال والتجزئة لفلسطين، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم لأصحابها ليحكموها كما يريدون، وإذا أُخِلّت أية دولة من الدول العربية بهذا القرار تعتبر ناقضة لتعهداتها، ولأحكام ميثاق جامعة الدول العربية».

ويؤكد ذلك الأمر أيضاً أن الدول العربية لم تعترف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وأن الدول العربية بما فيها مصر قد أكدت أن كامل التراب في هذه الدولة هو أرض فلسطينية عربية.

وقد اعتبر العرب أن ما تعرضت له فلسطين كان محض اعتداء يجب إزالته، وأن الدول العربية ملتزمة في ذلك بنص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، الذي يقضى : «إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهتدة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لرفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع...».

ولما كانت دولة فلسطين دولة معترف بها ضمن الدول العربية، فقد تم دعوة المجالس والمؤتمرات العربية لنظر العدوان الواقع عليها، العديد من المرات، وقد التزمت الدول العربية وضمنتها مصر، بالحفاظ على التراب الوطنى الفلسطينى، وعلى سبيل المثال : -

(١) ما أعلنه مجلس رؤساء الحكومات العربية الأول، المنعقد فى القاهرة الفترة من ٩ - ١٢ يناير ١٩٦٥ «أكد مجلس رؤساء الحكومات العربية تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطينى، ومساعدتهما بمختلف الوسائل على النهوض بواجبها المقدس، وقد عقد العزم على أن يتبع خطة موحدة، فى مجابهة أية دولة أجنبية تسعى لإقامة علاقات جديدة مع إسرائيل، ودعم مجهودها العدوانى الحربى».

وبالطبع كانت مصر ضمن هذه الدول التى أقرت بذلك الأمر.

(ب) مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء، الفترة من ١٣ - ١٧ سبتمبر ١٩٦٥. حيث ذكر فى البند الثالث : من مقررات المؤتمر «قد وافق المجلس على ميثاق التضامن العربى، ووقعه الملوك والرؤساء العرب، فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٥، وأودعوه الأمانة العامة، واتفقوا على أن يصبح نافذاً ابتداء من ١٧ سبتمبر ١٩٦٥.

وقد ورد ضمن هذا الميثاق :

«إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية، ودعم الصف العربى، لمناهضة

المؤامرات الاستعمارية والصهيونية، التي تهدد الكيان العربى، يقيناً بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية، تمهيداً لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين، وإيماناً بالحاجة إلى الالتزام والوفاء بين الدول العربية، لكى يتسنى لها أن تلعب دوراً فعالاً فى إقرار السلام، ورغبة منها فى توفير جوّ تسوده روح الودّ والإخاء بين الدول العربية، حتى لا يمكن الأعداء من أن يفتوا بعضد الأمة العربية، فقد اعترطنا ملوك ورؤساء الدول العربية فى مؤتمر القمة، المنعقد بالدار البيضاء على ما يلى : -

١ - العمل على تحقيق التضامن فى معركة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين.

٢ - احترام وسيادة كل من الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، وفقاً لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

٣ - مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى الفترة من ٢٩ أغسطس حتى الاول من سبتمبر ٦٧، والذي أكلت فيه الدول العربية بما فيها مصر، بعدم الصلح أو الاعتراف أو التفاوض مع إسرائيل، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى فى وطنه.

٤ - مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الجزائر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣، والذي حضره أربعة عشر ملكاً ورئيس دولة عربية، بالإضافة إلى ممثل عن الملك «حسين» ملك الأردن، و«ياسر عرفات»، ولم تشترك فيه العراق وليبيا، فقد أقرت فيه الدول العربية بما فيها مصر بأن إسرائيل سلبت حقوق الشعب الفلسطينى، وأن إسرائيل استعمارية عدوانية :

« إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ إنما هى مثل سابقتها، نتيجة حتمية لسياسة العدوان والأمر الواقع، التى تنتهجها إسرائيل، ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب، ذلك أن إسرائيل لم تفتأ منذ أن سلبت حقوق الشعب الفلسطينى وطردته من وطنه، تعمل على التوسّع، معتمدة فى ذلك على تواطؤ الدول الاستعمارية ودعمها الاقتصادى العسكرى لها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . . . »

وقال البيان الختامى للمؤتمر أيضاً : «أنه رغم ارتباط إسرائيل بالاستعمار العالمى، الذى يضع فى خدمة أهدافها العدوانية إمكانياته، فإن الأمة العربية لم تتخلّ أبداً عن أهدافها الوطنية ولم تتراجع، ولم تستطع النكسات أن تنال من إرادتها الوطنية، بل

زادتها صلابة وتصميماً...».

كل هذه الأمور تؤكد التزام مصر والدول العربية، بموجب ميثاق وعهود، بالحفاظ على التراب الوطنى الفلسطينى فى كل فلسطين، والتزام العرب بعدم الاعتراف بدولة إسرائيل، لأن معنى ذلك إضاعة حق الشعب الفلسطينى، وإضاعة التراب الوطنى الفلسطينى، والإخلال بميثاق جامعة الدول العربية، والمؤتمرات العربية، والتاريخ الذى يؤكد حق الشعب الفلسطينى فى كامل أرضه.

ولكن إسرائيل استطاعت أن تبعد مصر عن زعامة العرب فى قضية الصراع مع إسرائيل، واستطاعت أن تبعد مصر عن ساحة التضامن العربى، وألزمت مصر بميثاق كان حصيلتها تحلل مصر بإرادتها المنفردة من كل التزاماتها العربية، التى تفرض عليها الحفاظ على كامل التراب الوطنى الفلسطينى، والوقوف مع أبناء فلسطين لردّ العدوان الواقع على كامل أراضيهم، وعدم الاعتراف بدولة لإسرائيل، وأن إسرائيل دولة صهيونية تهدد الكيان العربى، وأنها مرتبطة بالاستعمار العالمى، وأنها تهدد الأمة العربية، وتسعى إلى التوسع على حساب الاراضى العربية، وغير ذلك من الالتزامات التاريخية، من ميثاق جامعة الدول، أو مقررات مؤتمرات القمة العربية، والمؤتمرات العربية الأخرى، والميثاق الدولية السابقة على قرار التقسيم.

ويتضح ذلك مما يلى :-

(أ) التزمت مصر بموجب اتفاقية «كامب ديفيد» بالحفاظ على أمن إسرائيل وعلى حدودها، حيث ذكر فى متن المادة الثانية من مشروع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ما يلى :-

« أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هى الحدود الدولية، المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو واضح بالخريطة فى الملحق الثانى، وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزة... ويقرّ الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لأتمس، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر، بما فى ذلك مياهه الإقليمية، ومجاله الجوى».

وبالقطع يتعارض ذلك مع التزام مصر بردّ العدوان عن أرض فلسطين، حسب ميثاق جامعة الدول العربية، ومقررات مؤتمرات القمة العربية، حيث أن الثابت تاريخياً أن اليهود أتوا إلى فلسطين عن طريق العدوان، حسب الواضح من معظم مقررات

القسم العربية والتاريخ، وإن الحفاظ على أمن إسرائيل معناه التخطى طواعية عن الالتزامات العربية الناتجة عن المواثيق والعهود العربية، ومعناه خروج الدول العربية التي تعترف بإسرائيل عن نطاق ما يسمى بالتضامن العربي.

(ب) التزمت مصر أيضاً بموجب اتفاقية السلام مع إسرائيل بالتدخل من كل الالتزامات، التي قطعتها على نفسها، مع الدول العربية، للوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي، على فلسطين والأقطار العربية الأخرى، مثل الحادث في الجنوب اللبناني.

حيث قضت المادة (٦) فقرة ٤ من اتفاقية السلام بالآتي : -

«يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة، وبالقسط فالتزامات مصر العربية السابق الحديث عنها، تتعارض مع هذه المعاهدة التي تلزم مصر بالاعتراف بإسرائيل والمحافظة على أمنها.

وتقضى الفقرة الخامسة من ذات المادة :

مع مراعاة المادة (١٠٣) من ميثاق الأمم المتحدة، يقرّ الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف، بموجب هذه المعاهدة، وأى من التزاماتها الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة وناقذة، وبالقسط فإن جميع التزامات مصر مع الدول العربية، والمتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، والسابقة على المعاهدة تتعارض مع معاهدة السلام، وعليه تتدخل مصر بموجب هذه الالتزامات، وبإرادتها المنفردة، من كل الالتزامات التي قطعتها على نفسها مع الدول العربية، بخصوص الصراع بين العرب واليهود، المترتبة على هذا الصراع.

وبذلك تكون مصر أو أى دولة من الدول العربية تعترف بإسرائيل، قد خرجت عن التضامن العربي، الأمر الذي أدى إلى تشتيت الدول العربية بدون مصر، وعدم قدرتها على إدارة الصراع بين العرب وإسرائيل، مما أدى إلى حدوث مهاجمات في الساحة العربية، وكوارث لم تشهدها الأمة العربية من قبل، وكان حصيلة ذلك أن ذهب التضامن العربي إلى غير رجعة، وتبقى منه فقط مجرد الحديث عنه، وهكذا ذهب ربح العرب!!

ثانياً : تحجيم الدور المصري فى الصراع بين العرب وإسرائيل بعد «كامب ديفيد» :

مصر قلبه العروبة النابض، وزعيمة القومية العربية، وصاحبة الدعوة المستمرة للوحدة العربية، ورائدة دول عدم الانحياز، وصاحبة الثقل السياسى فى المجال العربى والدولى، وكم شهدت الساحات الدولية كفاح مصر المستمر، من أجل الوقوف بجانب الدول التى تسعى للاستقلال والحرية!!، ومصر صاحبة الثورة الرائدة فى المنطقة العربية، ومصر صاحبة الدعوة لمحاربة الصهيونية واعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية، ومصر هى التى تحمكت الجزء الأكبر من عبء الصراع العربى الإسرائيلى، فى عام ٤٨، ٦٧، وحرب الإستنزاف، وحرب ١٩٧٣، وصاحبة أطول جبهة مع إسرائيل، وأكبر جيش عربى فى مواجهة إسرائيل، وصاحبة أكبر قوة عربية رادعة فى مواجهة الصهاينة، وجيش مصر له دراية عالية بالكرّ والفرّ، والمصانع الحربية المصرية من أكفأ المصانع فى الشرق الأوسط، إنتاجاً للذخيرة والأسلحة، والدراية فى تطوير الأسلحة وتصنيعها، ولمصر ثقل سياسى فى العالم العربى والإسلامى والدولى.

وبإبعاد مصر عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلى، شكّل أكبر نجاح حققتة إسرائيل، طوال فترة الصراع مع الدول العربية، منذ أن قطعت هذه الدولة من فلسطين العربية، ومنذ أن أبعدت مصر عن حلبة الصراع، بموجب الموائيق والعهود الدولية، التى قطعتها مصر على نفسها، تنفّست إسرائيل الصعداء، ولم تتوان لحظة فى تحقيق طموحاتها فى المنطقة العربية، مستغلة إبعاد مصر عن ساحة الصراع العربى الإسرائيلى.

وبالفعل صالت إسرائيل وجالت، على غير العادة فى المنطقة العربية، خاصة بعد هزيمتها فى ١٩٧٣.

لنعيد لأذهان العالم العربى أنها لن تكفّ عن عدوانها، إلا بعد تحقيق طموحاتها، ولنتوكّد للعالم العربى حرصها على استغلال أى موقف من الدول العربية، يترك بمقتضاه الباب مفتوحاً لها، لغزو أى قطر عربى أو إهانتته أو زعزعة الاستقرار فيه، ولنتوكّد أيضاً عدم التزامها بالقرارات الدولية، وعدم احترامها للمنظمات الدولية، وعدم تنفيذها للعهود والوعود التى قطعتها على نفسها.

ومن النجاحات التى حققتها إسرائيل، بفضل استقلالها لاتفاقية السلام مع مصر.

هزوها لجنوب لبنان، واحتلالها لأول عاصمة للدولة العربية، وهي بيروت، ثم إنسحابها منها، واقتطاعها جزءاً غالباً من الجنوب اللبناني، بطول حدودها وبيجتها بمجموعة من المرتزقة اللبنانيين للعمل في صفوفها، تحت اسم لبنان الجنوبي.

٢ - استخدام طائراتها التي تطير على مسافات طويلة، ولأول مرة منذ الصراع العربي الإسرائيلي إلى دولة من دول المغرب العربي، وهي تونس، والتي تبعد عنها آلاف الكيلومترات، مستغلة عدم عمل مصر عسكرياً ضدها، لتضرب إسرائيل مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، الأمر الذي أدى إلى استشهاد العشرات من خيرة أبناء فلسطين، ومن شعب تونس الشقيق، وتعود طائرات إسرائيل إلى مواقعها دون أى خسائر تذكر.

٣ - قضاؤها على المقاومة الفلسطينية في لبنان، بالقتل والطرده، وعدوانها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بمعاونة بعض عملائها، وقتلها آلاف الشيوخ والأطفال والنساء من أبناء فلسطين، وطردها قادة المقاومة الفلسطينية من الجنوب اللبناني.

٤ - ويجب أن نتذكر أن إسرائيل نجحت بفضل «كامب ديفيد» في الحصول على أعداد هائلة من اليهود الفلاشا من الصومال، واليهود السوفيت، وقد تعاونت معها بعض الدول العربية في هذه العملية، ولولا حالة الهدوء والسلام على الجبهة المصرية، ما نجحت هذه الهجرة، وما جرّوت بعض الأنظمة العربية على التعاون مع اليهود في هذه العملية، واستطاعت إسرائيل أن تضيف إلى صفوفها خبرات هائلة، من الدول الشيوعية من اليهود، في كافة المجالات، وأهمها المجالات العسكرية، وخاصة بعض العلماء والمتخصصين في علوم الذرة والفضاء، ولم تستطع أى دولة من الدول العربية إيقاف ذلك السيل المنهمر، من المهاجرين على إسرائيل، والتي قامت بتوطينهم في فلسطين المحتلة.

هذا بالإضافة إلى قيام إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي، تحت سمع وبصر العالم أجمع، دون وازع من ضمير أو أخلاق، ودون قدرة من الدول العربية على اتخاذ أى موقف مؤثر ضد إسرائيل.

ويجب أن نؤكد أن هذه النجاحات ونجاحات أخرى حققتها إسرائيل، لم تكن

لتحققها لولا تحجيم الدور المصري فى الصراع العربى الإسرائيلى، بموجب اتفاقية «كامب ديفيد».

وقد اقتصر الدور المصرى على الشجب، أو التنديد، أو اللجوء للمحافل الدولية، بفرض وقف عدوان إسرائيل المستمر على الدول العربية، بعد «كامب ديفيد»، ولكن إسرائيل كعهدها لاحتترم المنظمات الدولية، ولا القرارات الدولية، وبالتالي كان الدور المصرى دوراً غير مؤثر على الإطلاق فى السياسات الإسرائيلية وعلى سبيل المثال : -

١ - فى ٦ يونيو ١٩٨٢ أدانت رئاسة الجمهورية فى جمهورية مصر العربية غزو إسرائيل لجنوب لبنان، وطالبت إسرائيل بوقف جميع الأعمال العسكرية، والانسحاب فوراً من الأراضى اللبنانية.

٢ - وفى الثالث من أغسطس ١٩٨٢ أعرب السيد «كمال حسن على» وزير الخارجية عن قلقه بشأن مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، بسبب الغزو الإسرائيلى للبنان. وأشار إلى تجميد عملية تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية.

٣ - وفى السابع عشر من أغسطس ١٩٨٢ حذر مندوب مصر فى الأمم المتحدة، من محاولة تمزيق لبنان أو القضاء على الفلسطينيين.

٤ - وفى الثالث والعشرين من أغسطس طالبت مصر إسرائيل بالانسحاب الكامل من لبنان.

٥ - وفى السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ حث الرئيس «مبارك» الولايات المتحدة الأمريكية، على التحرك فوراً، لوقف مذابح اللاجئين الفلسطينيين فى بيروت، لتصرفاتها اللاإنسانية فى بيروت الغربية، وحملها مسئولية أعمال العنف والقتل ضد الفلسطينيين فى المدينة.

٦ - فى العشرين من سبتمبر ١٩٨٢ استدعت مصر سفيرها لدى إسرائيل، للتشاور احتجاجاً على مذابح بيروت الغربية.

٧ - وفى الثامن عشر من أكتوبر ١٩٨٣ أعلن الرئيس «حسنى مبارك» فى الخرطوم أن أوراق قضية الشرق الأوسط ١٠٠٪ بيد العرب، وأكد أن عودة السفير المصرى لإسرائيل مشروط بالانسحاب من لبنان، وعودة طابا إلى مصر.

٨ - وفى الثامن والعشرين من يوليو ١٩٨٤ أكد الرئيس «حسنى مبارك» أن عودة

السفير المصري إلى تل أبيب مرتبطة بانسحاب إسرائيل الكامل من لبنان، وتحريك مشكلة طابا والقضية الفلسطينية.

هكذا كان الدور المصري بعد أن تم تحجيمه بموجب اتفاقية «كامب ديفيد»، اتبع الطريق الدبلوماسي والخط السياسي، ومحاولة الضغط على إسرائيل عن طريق العمل الدبلوماسي، أو أطراف أخرى.

وبالطبع فإن إسرائيل لم تستجب لأي من ذلك، ولا زالت تحتل أجزاء كبيرة من الجنوب اللبناني، وسرقت مياه الأنهار في الجنوب اللبناني، بعد أن حولتها إلى الأراضي المحتلة في فلسطين ولم تستح إسرائيل من أحد، ولم تضيع الفرصة أبداً، بعد إتفاقية «كامب ديفيد» واستغلت إبعاد مصر عسكرياً عن ساحة الصراع بينها وبين الدول العربية، ولم يكن هناك أي تأثير على إسرائيل في لبنان، إلا صوت القوة التي تجيد إسرائيل وأعوانها سماعه، عندما مُزّقت أجساد جنودها، بمعرفة رجال المقاومة في لبنان، من أبناء لبنان وأبناء فلسطين، والذين سببوا لإسرائيل جراحاً لم تتعرض لثلها في بعض حروبها النظامية مع الدول العربية، مما عجل بترك إسرائيل لبيروت، وإقتصارها على احتلال أجزاء من الجنوب اللبناني، ولا زال أبناء المقاومة من الجنوب اللبناني يعطون اليهود دروساً يوماً بعد يوم، ليعلموهم أن أراضي العرب ستكون مقبرة لهم إن شاء الله.

٩ - وفي الأول من أكتوبر ١٩٨٥ قررت مصر عدم استقبال وفد إسرائيل، للمباحثات حول طابا، بسبب الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس. وبالقطع فإن باقي الدول العربية قد فشلت في اتخاذ أي إجراء تجاه إسرائيل، نحو هذه الجريمة التي ارتكبت في حق أبناء فلسطين، واكتفوا جميعاً بالشجب والتنديد، واللجوء للمحافل الدولية.

١٠ - أما بخصوص هجرة اليهود السوفيت لإسرائيل، ففي الرابع من فبراير عام ١٩٩٠ وجه الرئيس «حسنى مبارك» رسالتين عاجلتين إلى الرئيس الأمريكى «جورج بوش» والرئيس السوفيتى «جورباتشوف» كما بعث «د/ عصمت عبد المجيد» وزير الخارجية رسالة إلى وزير خارجية إسرائيل، حول الآثار السلبية الخطيرة لتوطين المهاجرين السوفيت في الأراضي العربية المحتلة.

وبالقطع فإن العمل الدبلوماسي المصري لم يمنع إسرائيل من جلب المزيد من اليهود

السوفيت إلى فلسطين، وكان واضحاً أيضاً أن الدول العربية جميعها لم تستطع فعل أي شيء نحو هذه الكارثة الخطيرة، التي تعرّض الأمن العربي القومي للخطر، والأمر من ذلك أن بعض أنظمة الحكم في الدول العربية قد ساعدت إسرائيل في عمليات هجرة اليهود إليها، ونذكر من ذلك أن نظام الحكم السوداني، في عهد الرئيس «جعفر النميري» قد ساعد إسرائيل في تهجير يهود الفلاشا إليها.

ففي عهد الرئيس «جعفر النميري» وفي الخامس من يناير ١٩٨٥، نفى السودان أبناء ذكرت أنه ساهم في نقل أعداد كبيرة من اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل، ولم يكتب لهذه الأكاذيب أن تستمر.

فبعد أن قضى نظام حكم «النميري» نَجَبَهُ، وفي الخامس من أبريل ١٩٨٦ أصدرت إحدى المحاكم السودانية حكمها على اللواء «عمر الطيب» نائب الرئيس السابق «جعفر النميري» بالسجن لمدة ٣٩ عاماً، لإدانته في قضية تهريب الفلاشا.

وبالقطع فإن نظام حكم «النميري» في السودان لم يكن يجرؤ أن يفعل ذلك، لولا تأكده من عدم قوة رد الفعل المصري، بعد تهجير الدور المصري، في مسألة الصراع بين العرب وإسرائيل، والذي سيقصر على الشجب والتنديد، وأثبت الواقع أيضاً أن الدور المصري في السوابق السالف ذكرها، لم يكن مؤثراً، لا على الساحة العربية، ولا على الساحة الدولية، ففي الساحة العربية لم يستطع العرب بما فيهم مصر اتخاذ موقف موحدٍ لطرد إسرائيل من جنوب لبنان، أو الوقوف مع لبنان لصد الغزو الإسرائيلي عليها، وقد فشل العرب فشلاً ذريعاً في تحقيق هذا الأمر.

ولم تستطع مصر أيضاً أن تقف مع العرب، لإتخاذ موقف موحدٍ ومؤثر، لوقف عمليات الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وبالعكس وقفت بعض الدول العربية مع إسرائيل في ذلك، ولم تستطع مصر أيضاً والدول العربية اتخاذ موقف موحدٍ لوقف المذابح، التي تعرض لها أبناء فلسطين في جنوب لبنان، ولا وقف العدوان على المقاومة الفلسطينية، وذبح أبناء فلسطين، وطرده المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان.

وكذلك السوابق الأخرى، وقطعت الأحداث أن مصر قد غلّت يدها من الوقوف ضد تصرفات إسرائيل العدوانية ضد الأمة العربية، وكان ذلك بفضل «كامب ديفيد»، وقد قطع الواقع العملي بأن القرارات والتصريحات المصرية، التي أدانت العدوان الإسرائيلي لم تحلّ بين إسرائيل وبين تحقيق أهدافها، ولم تكن مؤثرة على ساحة

الصراع بين العرب وإسرائيل.

فقد آثمت إسرائيل عدوانها على لبنان، وحققت الغرض منه.

ففى السادس من يونيو ١٩٨٢ قامت إسرائيل بغزو شامل لجنوب لبنان براً وبحراً وجواً، وفى التاسع من يونيو ١٩٨٢ وصلت قوات الغزو الإسرائيلى إلى مشارف بيروت، ودمرت بيروت، ودمرت قواعد الصواريخ السورية فى سهل البقاع شرق لبنان.

وفى العاشر من يونيو ١٩٨٢ طالبت إسرائيل القوات السورية بالانسحاب من بيروت.

وفى الرابع عشر من يونيو ١٩٨٢ حاصرت القوات الإسرائيلية المعازل الفلسطينية غربى بيروت براً وبحراً وجواً.

وفى السادس عشر من يونيو ١٩٨٢ انضمت رسمياً، ميليشيات حزب الكتائب اليمينية اللبنانى، إلى القوات الإسرائيلية فى ضرب معازل المقاومة الفلسطينية، فى غرب بيروت.

وفى السابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ لقي مايزيد على ١٤٠٠ لاجئ فلسطينى، من الاطفال والنساء والشيوخ، مصرعهم فى مذبحه مخيمى «صابرا» و«شاتلا»، على أيدى ميليشيات الكتائب المسيحية، و«سعد حداد» تحت حماية الدبابات الإسرائيلية.

وفى الاول من فبراير ١٩٨٦ اقتطعت القوات الإسرائيلية مساحة تقدر بخمسة وثلاثين كيلو متراً مربعاً من أرض جنوب لبنان، وضمتها إليها.

وفى العشرين من أكتوبر ١٩٨٩ نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الامريكية تقريراً من جنوب لبنان، أكدت فيه أن إسرائيل تكثف وجودها العسكرى فى الجنوب اللبنانى، فى منطقة الحزام الامنى، الذى أقامته على مساحة ٣٢٥ ميلاً مربعاً، أى ٨٪ من كل مساحة لبنان.

وهكذا أكد الواقع العملى أن إسرائيل حققت غايتها من عدوانها على لبنان، وأن الدور المصرى لم يكن له تأثيره المهود، فى وقف العدوان الإسرائيلى، ولا فى توحيد الجهود العربية لصدّ هذا العدوان.

أما على الساحة الدولية، فلم يكن إبعاد مصر عن ساحة الصراع العربى

الإسرائيلي، وتفرد إسرائيل بالعدوان على لبنان، وإزاء الدول التي تساعد إسرائيل، في البعد عن هذا الصراع، والكفّ عن مساعدة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.

ولم يكن لتصرفات مصر التي اقتصرت على الشجب والتنديد، واتخاذ الإجراءات القانونية فقط تجاه إسرائيل، أي تأثير على هذه الدول، حتى ولو على سبيل الاستحياء، لكي تطلب وقف عدوان إسرائيل على لبنان، بل كان العكس تماماً، حيث وقفت هذه الدول مع إسرائيل في المحافل الدولية، وحالت دون اتخاذ مجلس الأمن الدولي قراراً مؤثراً ضد إسرائيل، لطردها من لبنان، وأكد الواقع دعم أمريكا لعدوان إسرائيل على لبنان سياسياً وعسكرياً، دون أدنى مراعاة للشعور المصري، أو للموقف المصري من هذا العدوان.

ففي الثامن من سبتمبر ١٩٨٣ اشتركت قطع البحرية الأمريكية، المرابطة قرب السواحل اللبنانية، في قصف مواقع الدروز في جبل لبنان للمرة الأولى.

وفي الثامن عشر من سبتمبر ١٩٨٣ قصفت مواقع البحرية الأمريكية المواقع السورية، فوق التلال المشرفة على مطار بيروت.

وفي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٨٣ أغارت الطائرات الفرنسية، على مواقع القوات المعادية للحكومة اللبنانية في جبل لبنان.

وفي الخامس عشر من ديسمبر ١٩٨٣ قصفت المدمرة الأمريكية «نيوجرس» مواقع درزية في جبل لبنان رداً على قصف هذه المواقع لجنود مشاة البحرية الأمريكية في بيروت.

أي أن عدوان إسرائيل على لبنان تحت سمع وبصر دول الغرب الأوربي، وتحت حماية من أساطيل هذه الدول.

أما على الساحة الدولية، فقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بجانب إسرائيل في المحافل الدولية، وحالت دون اتخاذ مجلس الأمن قراراً مؤثراً ضد إسرائيل.

أما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير الملزمة، فقد عارضت أمريكا القرارات التي تدلّن إسرائيل وعلى الملأ.

ولما فاض الكيل بحكومة لبنان، وفي السابع من سبتمبر ١٩٨٤ شنت الحكومة

الليبناتية هيجوماً عنيفاً ضد الولايات المتحدة، لاستخدامها الفيتو لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار حول الممارسات الإسرائيلية في جنوب لبنان، وأكدت السوابق التاريخية أن الدور المصري في حوادث العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية، بعد «كامب ديفيد» لم يكن مؤثراً كما كان من قبل، لا في المجال العربي، ولا في المجال الدولي.

بالرغم من الجهد الكبير، الذي بذلته مصر لتحقيق توافق عربي في المحافل الدولية، ضد تصرفات إسرائيل العدوانية تجاه الأمة العربية، فإن الواقع أيضاً قد أثبت أن إسرائيل تعتمد دائماً في المحافل الدولية على الفيتو الأمريكي، والقادر وحده على إجهاد كل المساعي المصرية تجاه إسرائيل، خاصة وأن مصر والدول العربية، وحتى الإسلامية، لا تملك مثل هذا الفيتو، ولا تملك أيضاً اكتساب عطف أي دولة تحمل هذا اللقب، للوقوف بجوارها في أي مسألة ضد إسرائيل.

وحتى على المستوى السلمي كان الفشل في الحصول على قرارات دولية مؤثرة ضد إسرائيل، مثل التي اتخذت ضد دول أخرى، حيال عدوان إسرائيل على لبنان، وعدوانها على الحق الفلسطيني، والأمة العربية، وجلبها يهود العالم إلى فلسطين، وهكذا أكد الواقع أن الدور المصري قد حُجِّم، بموجب اتفاقية «كامب ديفيد» تجاه عدوان إسرائيل المستمر على الأمة العربية، والذي لن يتسبى، طالما اعتقد العرب أن بإمكانهم العيش مع إسرائيل، دون منعة، ودون وحدة، اعتماداً على عهود ومواثيق يضمنها حلفاء إسرائيل!!

ثالثاً : استمرار التردى فى الأحوال السياسية للدول العربية بعد «كامب ديفيد» :

حاولت بعض الدول العربية عزل مصر عن بقية الدول العربية، ومحاولة التصدى للصراع العربى الإسرائيلى بدون مصر، وفى العشرين من سبتمبر ١٩٧٨ اجتمع مؤتمر دول الرفض فى العاصمة السورية، والذى اشتركت فيه كل من سوريا، والجزائر، وليبيا، واليمن الديمقراطية، ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وفى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٧٨ قرر مؤتمر وزراء دول الرفض قَطْع العلاقات مع مصر، وذلك فى ختام جلساته.

وقد أثبتت الأيام عدم قدرة دول الرفض على الاتفاق فيما بينهما، فى اتخاذ أى قرار مؤثر فى عملية الصراع بين العرب وإسرائيل، وأثبتت أيضاً عدم قدرة هذه الدول على الاتفاق فيما بينها، وعدم قدرتها أيضاً فى عزل مصر عن الساحة العربية، والحقيقة الواقعة أيضاً أكدت عدم قدرة هذه الدول على مواجهة المشكلات الخارجية للأمة العربية دون مصر.

وعندما خرجت مصر، صاحبة أكبر دور فى الصراع العربى الإسرائيلى، عن حلبة هذا الصراع عجزت كل الدول العربية عن ادارة هذا الصراع، أو ملء الفراغ الذى تركته مصر، وكان من الطبيعى أن تتردى الأوضاع السياسية العربية فى هذا الصراع، إلى الأسوأ، حتى بين الدول التى حاولت عزل مصر عن الساحة العربية، وتشكيل جبهة الرفض، وبطبيعة الحال لم تستقر الأوضاع فى العالم العربى بعد «كامب ديفيد»، وشهدت الساحة العربية العديد من الصراعات، وكان أهمها الصراع الإيرانى العراقى، والحرب الطاحنة، التى شهدتها الدولتان المسلمتان، والمفارقات الغريبة التى ترتبت على هذا الصراع، فقد أدت هذه الحرب إلى انقسام العرب على أنفسهم، وخاصة أصحاب جبهة الرفض العربية، فقد وقفت ليبيا وسوريا مع إيران، ووقفت مصر ودول الخليج مع العراق، وأخذت إسرائيل وأمريكا فى إمداد الطرفين بالأسلحة، وشهدت الساحة العربية أيضاً حرباً بين ليبيا وتشاد، وخلافات مسلحة بين مصر وليبيا، وبين ليبيا والسودان، وكذلك خلافات بين دول المغرب العربى، وشهدت الساحة العربية عدواناً إسرائيلياً على لبنان، واحتلال أجزاء منه، وطرد المقاومة الفلسطينية من لبنان، وعدواناً على تونس.

وأهم النكبات التي ظهرت على الساحة العربية بعد «كامب ديفيد» هو الاحتلال العراقي لدولة الكويت، وتحالف العرب والأمريكان ضد العدوان العراقي.

إن الساحة العربية بعد «كامب ديفيد» قد قلبت رأساً على عقب، ويمكن القول بأن التضامن العربي قد ولّى، وأن القومية العربية قد أصابها الوهن والضعف، وأن الأحداث وحدها تقطع بهذا التردى والهوان، فلم تبق علاقة دولة عربية وأخرى شقيقة لها على حالها، وأصاب هذه العلاقات التخبط والعفوية فى القرارات، وتقلبت أمزجة الحكومات العربية، فلم يعد لها خط ثابت، وعلى سبيل المثال :

العلاقة بين ليبيا ومصر : فور اغتيال الرئيس «السادات» وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، يوم وفاة «السادات»، أعلنت ليبيا تأييدها ومباركتها لحادث اغتيال الرئيس «السادات»، وحثت الشعب المصرى على الثورة.

وتوترت العلاقة بين مصر وليبيا.

وفى الخامس من أبريل ١٩٨٥ كشفت وزارة الداخلية المصرية عن وجود محور تخريبى ضد مصر، يضم ليبيا وسوريا وإيران.

وفى العشرين من مايو ١٩٨٥ أحبطت أجهزة الأمن المصرية محاولة ليبية، لنسف السفارة الأمريكية بالقاهرة.

وفى الثالث من ديسمبر ١٩٨٥ صدر بيان لليبى سورى إيرانى، عن محادثات وزراء خارجية الدول الثلاثة فى طرابلس، أعرب فيه الوفدان السورى والإيرانى عن تضامن بلديهما مع ليبيا، فى الدفاع عن أراضيها ومياهاها، كما أكدت ليبيا وإيران وقوفهما إلى جانب سوريا.

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٩٨٥ وصل إلى ليبيا ألفا خبير سوفيتى، من قوات الدفاع الجوى، لتشغيل صواريخ سام ٥، واستطاع الخبراء السوفيت إقامة سبع قواعد صواريخ سام ٥ فى ليبيا.

وبطبيعة الحال استغلت أمريكا هذا الموقف بين ليبيا ومصر، وأوجدت نزاعاً مع ليبيا حول المياه الإقليمية للجماهيرية الليبية، وترتب على هذا النزاع مواجهة بين الطائرات الأمريكية والليبية فى خليج سرت، أدت إلى إسقاط بعض الطائرات الليبية، وكان من نتائج ذلك أن وجه «القذافى» فى يوم ٢٩ مارس ١٩٨٦ تهديدات لمصر، وحملها نتائج المواجهة بين ليبيا والولايات المتحدة.

وفى الخامس عشر من أبريل ١٩٨٦ أعلنت مصر امتياعها الشديد لقصف الطائرات الأمريكية لأهداف ليبية، وجددت دعوة الأمة العربية إلى التضامن، والدعوة لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب.

وتؤكد الأحداث أنه بالرغم من حدوث انشقاق واضح فى الصف العربى نتيجة «كامب ديفيد» بين ليبيا ومصر، وقد حاولت الولايات المتحدة جاهدة تعميق هذا الخلاف، وتأكيد إبعاد مصر عن الساحة العربية، عندما استغلت الخلاف بين مصر وليبيا، واختارت هذا الوقت بالذات للعدوان على ليبيا، وبالقطع لم تكن لمصر المكنة للوقوف بجوار ليبيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، استناداً إلى اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية. ولكن مصر حاولت جاهدة أن تبرئ ساحتها من وجود أدنى علاقة بينها وبين الولايات المتحدة فى هذا العدوان، وحاولت جاهدة إعادة الثقة فى العلاقات بين الدول العربية، والتي توترت بعد «كامب ديفيد».

ولم تستطع الدول العربية أيضاً اتخاذ أى موقف تجاه العدوان الأمريكى على ليبيا، نظراً لتجنيب مصر عن ساحة التضامن العربى.

ففى الثلاثين من أبريل ١٩٨٦ عقد بمدينة «فاس» اجتماع لوزراء الخارجية العرب، للتصديق لمؤتمر القمة العربى الطارئ، الذى طلبت ليبيا عقده.

وفى الثانى من مايو ١٩٨٦ أعلن عن تأجيل مؤتمر القمة العربى الطارئ إلى أجل غير مسمى، بعد فشل وزراء الخارجية العرب فى الاتفاق على جدول أعمال المؤتمر ومكان انعقاده، وهكذا توترت العلاقات بين العرب، وفشلوا فى اتخاذ قرارات موحدة أو مؤثرة فى المسائل المصيرية، التى تتعرض لها الدول العربية، وهكذا استغل الغرب هذا التردى، ولم يضيعوا الفرصة فى زيادة الشقاق بين مصر وليبيا.

ومن ناحية أخرى ساءت العلاقات بين ليبيا والسودان.

ففى الخامس من أكتوبر ١٩٨١ توقع الرئيس «نميرى» أن تهاجم ليبيا السودان فى أى لحظة بمساندة موسكو، وهدد بأنه سيتقل الحرب إلى داخل ليبيا، كما اتهم الرئيس «القذافى» بالسعى إلى تشكيل حكومة سودانية بالمنفى، لإسقاط نظام الحكم السودانى.

وفى التاسع عشر من أكتوبر ١٩٨١ أعلنت السودان أن الطائرات الليبية قد توقفت عن قصف قرى الحدود السودانية.

وفى الحادى والعشرين من أكتوبر ١٩٨١ رخصت الخارجية السودانية بقرار ليبيا سحب قواتها من الحدود السودانية، وأشارت إلى أنه لن يكون هناك مشاكل مع الليبيين إذا نمت تسوية التدخل فى تشاد.

وفى الثامن من نوفمبر ١٩٨٢ طالب الرئيس «جعفر نميرى» بضرورة انسحاب القوات الليبية من شمال تشاد ووصف العقيد الليبى «معمر القذافى» بأنه العدو رقم (١) لأفريقيا.

وفى الثالث من نوفمبر ١٩٨٣ اتهم السودان ليبيا وأثيوبيا بالتآمر مع الاتحاد السوفيتى ضده، وبالتدخل فى شتونه.

وفى الأول من يناير ١٩٨٥ اتهم الرئيس «جعفر النميرى» الرئيس «معمر القذافى» بتمويل المتمردين فى جنوب السودان.

واستمرت علاقات ليبيا متوترة مع نظام حكم «النميرى» فى السودان، ليزداد الشقاق بين الدول العربية الشقيقة، وظل الحال على ما هو عليه.

حتى السادس من ابريل ١٩٨٥ عندما وقع انقلاب عسكري فى السودان، بقيادة الفريق «عبد الرحمن سوار الذهب» والذى أعلن تعطيل الدستور، وإعفاء رئيس الجمهورية ونوابه ومساعديه ومستشاريه ووزرائه من مناصبهم.

وتعود العلاقات إلى طبيعتها بين السودان وليبيا، وفى السابع من مايو ١٩٨٥ زار السودان رسمياً الرائد «عبد السلام جلود» الرجل الثانى فى ليبيا، وأعلن عن استعداد بلاده لقبول أى شكل من أشكال الوحدة مع السودان ومصر.

وتنقلب الأوضاع فى السودان، وفى الثامن عشر من يونيو ١٩٨٩ أعلن فى السودان عن إحباط محاولة انقلاب خططت لها بعض العناصر الموالية للرئيس السابق «جعفر النميرى»، لقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة.

وفى نهاية شهر يونيو ١٩٨٩ استولت القوات المسلحة السودانية على السلطة بانقلاب عسكري، وشكلت مجلساً باسم «مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى» برئاسة العميد أركان حرب «عمر حسن البشير» قائد الانقلاب، وقرر مجلس قيادة الثورة إعلان حالة الطوارئ، وتعطيل الدستور، وحل الجمعية التأسيسية، ومجلس رأس الدولة، ومجلس الوزراء، وجميع الأحزاب والتشكيلات السياسية، وحكومات الأقاليم والنقابات.

وهكذا كانت العلاقات بين ليبيا والسودان، وهكذا كانت الأوضاع داخل الدول العربية. ولم تكن ليبيا أسعد حظاً من السودان.

ففى الثامن من مايو ١٩٨٤ جرت محاولة فاشلة لقلب نظام الحكم، واغتيال العقيد «معمر القذافى»، وأعلنت جبهة الإنقاذ الوطنى المعارضة للقذافى مسئوليتها عن الهجوم، وأخذت الأوضاع فى العالم العربى تتردى بعد «كامب ديفيد»، وفشل العرب فى التضامن، وفشلوا فى اتخاذ أى موقف موحد حيال الأحداث والأزمات التى مرت بالامة العربية، وكان أبرز مظاهر التمزق أيضاً فى موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية:

ففى الثامن عشر من ابريل ١٩٨٢ أعلنت سوريا أنها قطعت كل علاقاتها مع العراق، وتصدت ببذل كل ما فى وسعها لإسقاط نظام حكم الرئيس «صدام حسين».

وفى السادس من أكتوبر ١٩٨٢ اتهم العراق ليبيا وسوريا بدعم العدوان الإيرانى عليه، بشحنات من الأسلحة والعتاد الحرى - وتذكر أن سوريا وليبيا والعراق كانوا ضمن جبهة دول الرفض المعارضة «لكامب ديفيد».

وفى الرابع من ابريل ١٩٨٥ ذكرت مجلة «تى إس دى» الفرنسية أن سوريا بعثت بصواريخ سوفيتية الصنع إلى ايران، بعد أن أصبحت الصواريخ الواردة من ليبيا غير كافية.

وفى السادس والعشرين من يونيو ١٩٨٥ سحب العراق رسمياً اعترافه بالنظام الليبى، بوصفه نظاماً عربياً وعضواً فى الجامعة العربية، وقرر سحب بعثته الدبلوماسية من ليبيا، وطرد البعثة الليبية من بغداد، وذلك ردأ على توقيع اتفاق للتحالف الإستراتيجى بين ليبيا وإيران.

وفى الرابع من ديسمبر ١٩٨٦ ذكرت مجلة «جيتز» العسكرية البريطانية أن ليبيا زودت إيران بحوالى ثلاثين صاروخاً من طراز (سكود أرض-أرض) عن طريق سوريا.

وفى الثانى من مايو ١٩٨٧ أكد «غازى الدربى» وزير البترول السورى، أن سوريا تأمل فى انتصار ايران فى حربها مع العراق، وأنه يجب الإطاحة بالرئيس العراقى «صدام حسين».

وفي الثاني عشر من يوليو ١٩٨٧ جلّدت سوريا تأييدها لإيران في حربها ضد العراق.

وفي الثالث عشر من أغسطس ١٩٨٨ حث العراق الدول العربية على وقف مساعداتها المالية لسوريا، وطردها من الجامعة العربية، بسبب ممارستها المتسمة بالخيانة ضد الأمة العربية.

وهكذا قدر للحليفين العراق وسوريا أن تتمزق العلاقة بينهما، ونذكر أن العراق كانت العمق الإستراتيجي للجيش السوري في حرب ١٩٧٣، ونذكر أيضاً أن ليبيا والعراق وسوريا تحالفوا ضد إجهاض «كامب ديفيد» وتعهدوا بتحرير فلسطين.

وهكذا استطاع أعداء الأمة العربية صرف نظر دول الرفض عن إسرائيل، وأوقعوا بين إيران والعراق، لتذهب قوة العراق وإيران هباءً منثوراً، ولتتمزق علاقات العرب حتى يتأكد العرب أن تضامنهم أصبح في حكم المستحيل، وحتى تهناً لإسرائيل بين دول عربية منهكة ومتقطعة الأوصال.

ولم تكن الأوضاع الداخلية في هذه الدول على مايرام، فكما تعرضت السودان لعدة محاولات انقلاب، وكما تعرضت ليبيا كذلك لمثل هذه المحاولات، تعرضت أيضاً سوريا لمثل هذه المحاولات، بعد أن تردّت الأوضاع الداخلية في سوريا، ففي السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢ اتهم تقرير منظمة العفو الدولية السنوي الرئيس «الأسد» بشن عمليات تعذيب وإيذاء ضد خصومه السياسيين.

وفي الخامس عشر من أغسطس ١٩٨٣ اتهمت منظمة العفو الدولية سوريا بتنظيم عمليات قتل جماعي لمواطنيها لأسباب سياسية.

وفي السابع من أغسطس ١٩٨٦ أكدت أنباء صحفية في لندن وقوع محاولة انقلاب فاشلة شيوعية ضد الرئيس السوري «حافظ الأسد».

ولم تكن أوضاع العرب المتردية قاصرة على دول المشرق العربي، وإنما طالّت دول المغرب العربي وعلاقاتها بباقي الدول العربية.

ففي الخامس من يونيو ١٩٨٤ وقعت اشتباكات على الحدود الجزائرية المغربية، سقط خلالها جنديان مغربيان قتيّلين.

وهكذا ساءت العلاقة بين الجزائر والمغرب، كما ساءت العلاقة أيضاً بين الجزائر وسوريا.

وفي العاشر من سبتمبر ١٩٨٥ ذكرت مجلة الطليعة العربية الباريسية أن العلاقات السورية الجزائرية تتجه إلى مزيد من التدهور، وأن الجزائر سحبت بعثتها الطلابية من الجامعات السورية.

وساءت أيضاً العلاقة بين تونس وليبيا، ففي السادس عشر من إبريل ١٩٨٦ اتهمت ليبيا تونس رسمياً بالسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها ومجالها الجوي، في العدوان على الأراضي الليبية.

وفي الحادى والعشرين من أبريل ١٩٨٦ قدمت تونس شكوى ضد ليبيا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، ذكرت فيها أن العلاقات قد تدهورت بين البلدين، في أعقاب التهديدات والاعتداءات الليبية ضدها.

وساءت أيضاً العلاقة بين المغرب وسوريا، ففي الثانى والعشرين من يوليو ١٩٨٦ قطعت سوريا كافة علاقاتها السياسية والدبلوماسية بالمغرب، وطلبت من السفير المغربى مغادرة دمشق، احتجاجاً على استقبال الملك «الحسن الثانى» لرئيس وزراء إسرائيل.

وبعد «كامب ديفيد» أيضاً تبدل موقف دول البترول تجاه قضية فلسطين، وتردت العلاقة بين هذه الدول ودول المواجهة.

ففى الثلاثين من مايو ١٩٨٤ وافق مجلس الأمة الكويتى على قرار تخفيض المساعدات المالية الكويتية، لكل من سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بنسبة ٣٩٪.

وفى التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٨٤ ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية أن توتراً جديداً نشب أخيراً بين سوريا وليبيا، بسبب تجميد ليبيا لحصتها فى الدعم العربى لدول المواجهة مع إسرائيل، وبينها سوريا.

وفى التاسع من يناير ١٩٨٥ أعلن رئيس مجلس النواب الأردنى أن السعودية هى الدولة الوحيدة التى وفّت بالتزاماتها المالية خلال العام الماضى للأردن، وذلك من بين سبع دول عربية كانت قد تعهدت بتقديم مساعدات مالية، يبلغ مجملها ١,٢٠٠ مليون دولار.

ولم يكن الأمر قاصراً على تقليص الدعم لدول المواجهة أو إغاثته، وإنما تبديل الحال في السياسات العربية تجاه أمريكا الحليف الرئيسى لإسرائيل.

ففى الثالث من يونيو ١٩٨٧ أعلن اثنان من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى، أن دول الخليج العربية الستة، الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى، وافقت على تقديم تسهيلات عسكرية لأمريكا، لمساعدتها فى تأمين حرية الملاحة فى الخليج.

واستمر مسلسل التردى العربى، وانتهيار كل الأسس التى كان يقوم عليها التضامن بين الدول العربية بعد «كامب ديفيد»، حتى حدثت الطامة الكبرى، واحتلت دولة عربية دولة أخرى شقيقة لها، وقتلت أبناءها، وشردت شعبها، ودمرت بُنياتها الاقتصادية، تحت زعم زائف وحجج واهية، ول يؤكد العرب لأنفسهم أنهم ليسوا أهلاً للوقوف ضد عدوهم الرئيسى الذى أتى ليستأصلهم من الوجود، وأن النظم الديكتاتورية فى بعض الدول العربية لا يمكن أن تحقق الصالح الوطنى للجماهير العربية، ولا يمكن لها أن تقا تل من أجل استقلال الأمة العربية، وإنما فقط تسعى لترسيخ أقداسها، وتدعيم طموحاتها الشخصية من ملذات الحياة الفانية.

ولا يمكن للشعوب العربية أن تنسى هذا التردى فى الأحوال السياسية للدول العربية عندما اقتحمت القوات العراقية دولة الكويت لتحتلها، وقتلت العديد من أبنائها، ودمرت البنية الأساسية فيها، ليؤكد التاريخ أن ديكتاتورية السلطة فى العراق لم تحترم وحدة الدم العربى، ولا وحدة اللغة، ولا وحدة التاريخ، ولا اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول العربية، ولا ميثاق جامعة الدول العربية، الذى يلزم الحكومات العربية بالحفاظ على استقلال الدول العربية، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية.

ويؤكد التاريخ أيضاً أن هذه الحكومات الديكتاتورية لم تقدم شيئاً من أجل تحرير فلسطين، ولم تستطع حماية الشعب الفلسطينى، ولم تقدم شيئاً من أجل الحفاظ على كرامة لبنان، ولم تقدم شيئاً من أجل تحرير التراب العربى.

وكانت مثل هذه الحكومات ضمن الأسباب الرئيسة التى أدت بالرئيس «السادات» لعقد الصلح مع إسرائيل.

ليظهر أمام العالم الوجه الحقيقى للحكومات العربية، التى كانت تدعى دوراً لها فى عملية الصراع العربى الإسرائيلى، وتبرز حقيقة عدم وجود دعم حقيقى من

الحكومات العربية للدول المواجهة مع إسرائيل، وانشغال اهتمامات الدول العربية البعيدة عن المواجهة بأمورها الشخصية وطموحاتها الذاتية، وانصرافها عن الخطر الحقيقي، الذى تتعرض له الأمة العربية، والمتمثل فى إسرائيل، وطموحات الصبونية العالمية.

فما أن التفتت مصر عن هذا الصراع لأسباب عالقة بالدول العربية ذاتها، التفتت جميع الدول العربية دون استثناء عن هذا الصراع، وأوجدت نوعاً آخر من الصراعات، لا يتعلق بطموحات الشعوب العربية، وتحالفت مع أصدقاء إسرائيل، وفتحت ذراعيها للتعاون مع أعداء الأمة العربية، بل واعترفت بعض الدول بإسرائيل، بالرغم من أن الخطر الإسرائيلى لا زال موجوداً، ولم يقدم العرب لشعوبهم ما يحميهم مستقبلاً من هذا الخطر.

وهكذا كانت «كامب ديفيد» بمثابة أداة كشفت الأقنعة عن الوجه الحقيقى للحكومات العربية، وأوضحت جسامة التردى الذى وصلت اليه الدول العربية.

رابعاً : وضع الفلسطينيين أمام عجلة الاعتراف بدولة إسرائيل :

هناك حقيقة تاريخية غير قابلة للجدل، ولا لإثبات العكس، وهي أن فلسطين كاملة أرض عربية.

وحتى المواثيق الدولية التي ابتدعتها الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على تقسيم فلسطين، كان يتصدرها اسم «فلسطين» وليس اسم «إسرائيل»، فلم تقسم إسرائيل إلى دولة عربية وأخرى يهودية، وإنما قُسمت فلسطين إلى دولة عربية، وأخرى يهودية لم يكن لها اسم، وإنما سماها الغزاة والمحتلون، ولم يكن هناك عند التقسيم دولة على وجه الأرض تسمى إسرائيل، وقد ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين : «وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى (دولة يهودية غير مسماة. ودولة عربية غير مسماة)».

وفور صدور هذا القرار لم تعترف به الدول العربية، ولا الدول الإسلامية، وأعلنت الشعوب العربية والإسلامية دعوتها لتحرير تراب فلسطين، واعتبرت هذه الشعوب الجزء الذي قسم لليهود جزءاً من فلسطين قد تم احتلاله، وبدأت القضية الفلسطينية على هذا الأساس.

وكانت محاولات الحكومات العربية لاسترداد فلسطين معلنة، باعتبار أن فلسطين دولة واحدة وتراب واحد، وأن تقسيمها عمل من أعمال العدوان، والمقصود به زرع الاستعمار في قلب الأمة العربية، وهكذا كانت المشاعر المعلنة لكل الحكومات العربية والإسلامية ابتداء من ٤٨ وحتى عدوان ١٩٦٧.

وفي خلال هذه الفترة التاريخية باءت كل محاولات الدول العربية لاسترداد فلسطين بالفشل، وإن كان التاريخ لا يقطع بوجود محاولات جدية من كافة الدول العربية والإسلامية لاسترداد فلسطين، اللهم إلا للمحاولات الفردية التي قامت بها مصر في غضون حرب ٤٨، بمساعدات متواضعة من بعض الدول العربية تكاد لا تُذكر.

وكان العكس هو الصحيح فإسرائيل قد نجحت في ضم أجزاء كبيرة من الأراضي العربية في فلسطين، إلى الجزء الذي خصصته لها الجمعية العامة للأمم المتحدة، مستخدمة في ذلك القوات المسلحة.

وفى خلال هذه الفترة التاريخية لم يكن أحد من الشعوب العربية يتوقع أن تعترف دولة من الدول العربية أو الإسلامية بدولة إسرائيل، حيث أن الشعور القائم آنذاك يعتبر هذا الفعل جرماً فى حق الأمة العربية، حيث أن الشعوب العربية فى هذا الوقت بالذات كانت تتلوق ثمرة الحرية، والتخلص من الاستعمار، وكان الشعور بالقومية العربية والكرامة العربية متشرباً بين الشعوب العربية، التى كانت ترمى كل من يرتبط بإسرائيل بأى رباط من قريب أو بعيد، بالخيانة والعدوان على الأمة العربية، وكان للشعوب العربية طموحات كبيرة فى التخلص من الاستعمار اليهودى لدولة فلسطين، وكانت ثقة الشعوب العربية فى قادتهم لا تُقدر، خاصة القيادة المصرية والسورية.

حيث دأبت هاتان القيادتان على التهوين من قدر الاستعمار اليهودى، ومن قدر من يقفون وراءه بالمال والسلاح.

وما لبثت أن تبددت هذه الطموحات ووطئت بالنعال، وفقدت الشعوب العربية ثقتها بقادتها، واستشعرت عظمة الخطر المهدق بها ويطموحاته، عندما احتلت إسرائيل أراضى شاسعة فى كل من سوريا ومصر، بالإضافة إلى استكمال احتلال فلسطين، فى غضون أيام معدودات.

وزادت هزيمة المشاعر العربية عندما تأكدت أن قواتها المسلحة لم تقا تل اليهود، وإنما أصدرت إليهم أوامر بالانسحاب فى مسرحية هزلية لم يسبق لها مثيل على مر التاريخ.

وكان لهذه الهزيمة الأثر الكبير فى تغير مواقف الحكومات العربية من دولة إسرائيل، خاصة فى مواجهة الشعوب العربية، فالحكومات العربية التى لم تستطع فعل شئ لإسرائيل خلال الفترة من ٤٨ وحتى ٦٧، ولم تستطع حماية أراضيها من عدوان إسرائيل عليها، لم يكن لديها القدرة أو الاستعداد أو الطموح لاسترداد فلسطين، وكان نزاعها مع اليهود الغزاة شكلياً أكثر منه موضوعياً، فكان من الطبيعى أن يكون لهذه الحكومات الرغبة فى الاعتراف بإسرائيل كدولة، إذا ما تسنى لهذه الدول أن تأمن جانب إسرائيل.

وأفقدت الهزيمة الدول العربية ثقتها بأنفسها، وثقتها فى قادتها، وثقتها فى تاريخها وحاضرها ومستقبلها، وفى ذات الوقت زاد الصلف الإسرائيلى والكبرياء، وتغير

طموح العرب من استرداد فلسطين إلى استرداد الثقة بالنفس، وتغيير مفهوم قضية فلسطين إلى مفهوم جديد ومعنى جديد، بسبب الهزيمة المرة^(١).

وكان من حصاد الهزيمة أن سارعت الدول العربية إلى الموافقة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، والصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، والذي وافقت عليه معظم الدول العربية، وقد تضمن هذا القرار اعترافاً ضمناً من الدول العربية بدولة إسرائيل، فلما أنها ستسترد أراضيها التي ضاعت بعد عدوان ١٩٦٧.

وقد قضى القرار ضمن ما قضى : -

أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم، تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تحيا في أمن، وإذ يؤكد أيضاً على أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق :

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراض احتلت في الصراع (النزاع) الأخير.

(ب) إنهاء كل دعاوى أو حالات الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها، واستقلالها السياسى، وحققها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة.

٢ - يؤكد أيضاً ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(١) استرد العرب عزيمتهم وكبريائهم عندما هزموا اليهود في حرب ٧٣، ويرجع الفضل في ذلك الى براعة المصريين وفلوتهم الماهرة في القتال، حيث استطاعوا قطع ذراع إسرائيل الطويلة، وأعادوا العزة والكبرياء للإمة العربية، واستطاعت القوات الجوية المصرية لأول مرة في التاريخ أن تدرك حصون اليهود وحصون قادتهم، وتلهم غرف قيادتهم، وتلهم حرب العاشر من رمضان أسطورة لكل الشعوب العربية والإسلامية.

(ج) ضمان حصانة الاراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

.....

وهكذا اعترفت الدول العربية والإسلامية التى وافقت على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ضمناً بسيادة إسرائيل كدولة.

وتغير مفهوم الطموحات العربية، وأصبح الحق العربى فى استرداد كامل فلسطين غير مؤيد بالمواثيق الدولية التى ابتكرها مجلس الأمن الدولى، المنظمة العالمية التى أوجدتها دول الغرب الكبرى، لتحقيق أهدافها وطموحاتها، فى القضاء على الطموحات العربية، وبالرغم من ذلك كان هدف أبناء فلسطين استرداد كامل ترابهم الوطنى، ومن هنا تضاربت الطموحات الفلسطينية مع أهداف بعض الدول العربية، الرامية إلى استرداد ما احتل من فلسطين بعد عدوان ٦٧، خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة.

وحاولت بعض الدول العربية استقطاب المقاومة الفلسطينية حتى تغير من طموحاتها وأهدافها، وحتى تعمل حسب هوى وأهداف الحكومات العربية.

وأكد الواقع العملى زيادة نشاط المقاومة الفلسطينية بعد ٦٧، حتى خشيت الحكومة الأردنية على نفسها من إسرائيل، وحاولت التخلص من المقاومة الفلسطينية، وكانت مذبحه «أيلول الأسود»، ونقلت المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، وأخذت تعمل من لبنان.

ويمكن القول بأن تضارب طموحات المقاومة الفلسطينية مع طموحات بعض الدول العربية عجل فى محاولة هذه الدول للتخلص من المقاومة الفلسطينية من أراضيها حتى لا تكون هذه المقاومة حجر عثرة بين هذه الدول وبين اليهود والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن هذه الدول بدأت تفكر بطريقة جدية فى إنهاء نزاعها مع إسرائيل، وبدأت تتحين الفرصة لذلك، وبدأت بالفعل لقاءات سرية بين بعض ممثلى هذه الدول والعدو الصهيونى.

وشهدت الساحة العربية مذابح للفلسطينيين فى لبنان وسوريا والأردن، وطرداً للفلسطينيين من بعض البلاد العربية، وقيوداً مكثفة على تنقلات الفلسطينيين من وإلى الدول العربية، المرتبطة مع الفلسطينيين بميثاق جامعة الدول العربية، وتجسد ذلك الامر

بجلاء بعد إتفاقية «كامب ديفيد» فبعد أن اعترفت مصر بدولة إسرائيل، لم نجد الدول العربية الأخرى - التي كانت تتصارع مع أبناء فلسطين - غضاضة في الكشف عن مساعيها للتخلص من المقاومة الفلسطينية، وكشفت الدول التي كانت تفعل ذلك الأمر في الخفاء عن وجهها، وباتت تؤكد محاولتها للتخلص من المقاومة الفلسطينية.

حيث اعتبرت هذه الدول أن المقاومة الفلسطينية من أراضيها يشكل أكبر عائق في سبيل التصالح مع العدو الإسرائيلي، ويمكن القول أن إتفاقية «كامب ديفيد» جسدت إقتقاد المقاومة الفلسطينية لبعدها القومي لدى الحكومات العربية.

فأبناء فلسطين يرغبون في تحرير فلسطين، ومصر قد اعترفت بأن إسرائيل دولة، أي أن حق الفلسطينيين فقط قاصر على الجزء الذي احتل بعد عدوان ١٩٦٧، وأن الدول العربية التي اعترفت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، اعترفت بذلك ضمناً أيضاً، وحتى الدول العربية التي لم تعترف بالقرار، ورغبت في قرارة نفسها الانضمام إلى مسيرة مصر، وكانت تفكر في ذلك الأمر جدياً، وبات واضحاً أن موقف الفلسطينيين بدا مخالفاً لمواقف كل الدول العربية.

ومن هنا كان الموقف الفلسطيني عقبة في سبيل تحقيق باقى الدول العربية - عدا مصر - لمسيرة السلام مع إسرائيل، أو الاعتراف بها، أو على الأقل غلق الملف الفلسطيني^(١).

والتقت أهداف بعض الدول العربية في التخلص من المقاومة الفلسطينية على أرضها، أو منع هذه المقاومة مع أهداف إسرائيل في القضاء على هذه المقاومة، وعزل سلاح الفلسطينيين، واعتبرت إسرائيل أن المقاومة الفلسطينية تشكل عقبة في طريق السلام.

ولما لم تفلح الدول العربية في تحقيق هذه الغاية قبل وبعد «كامب ديفيد» فكرت إسرائيل في القيام بهذه الرسالة، وقامت بغزو جنوب لبنان، وقاتلت أبناء فلسطين تحت حماية المدمرات الأمريكية والغربية، ولم تكف إسرائيل عن ذلك إلا بعد أن أخرجت أبناء فلسطين من لبنان، وعلى رأسهم «ياسر عرفات» منزوعى السلاح، وبعد أن نزعت من زعيمهم بالقوة الاعتراف بإسرائيل كدولة.

(١) بالرغم من إتفاقية «كامب ديفيد» فإن مصر لم تتخل عن أبناء فلسطين، ولم تقتلهم كما فعلت بعض الدول العربية، ولم تصفهم جدياً.

ولم تكن إسرائيل وحدها هي التي تطرد «عرفات» من فلسطين، وإنما كانت هناك قوى عربية التقت مع إسرائيل في أهدافها، وكان الغرض من القضاء على المقاومة الفلسطينية هو القضاء على مشكلة فلسطين، حتى لا يخرج من بين هؤلاء من يدعى أن فلسطين كلها أرض عربية. ولم يتركوا «عرفات» إلا عندما قال لهم أن فلسطين كلها ليست أرضاً عربية.

وبقى «عرفات» ليطالب فقط بالصفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، لينفق بذلك مع كل الدول العربية التي باتت ترغب في العيش في أمان وسلام مع إسرائيل. وبعد أن صبا «عرفات» أراد أن يخطو في سبيل الصلح مع العدو الإسرائيلي بمفرده، بصفته الفلسطينية، بعيداً عن سوريا والأردن ولبنان.

الأمر الذي عارضته سوريا بشدة، فهي الدولة العربية التي تريد الصلح مع إسرائيل شريط حل القضية الفلسطينية، من خلالها حتى يقال إنها آثرت المصلحة القومية على مصالحها الشخصية، وعليه كان حساب «عرفات» من سوريا قاسياً، كلف الفلسطينيين الكثير :

فعندما أعلن «ياسر عرفات» في الخامس من سبتمبر ١٩٨٢ أن منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، على أساس خطة مؤتمر «فاس»، ودعا إسرائيل إلى التفاوض لتسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط.

لم يرغب عن «عرفات» الرد السوري، خاصة وأنه لم يتشاور مع زعماء سوريا وزعماء آخرين، ولم يحاول التنسيق معهم، ولم يمكن لهم الدلوف إلى بوابة السلام من خلاله.

وأوجدت له المتاعب سوريا داخل صفوف قواته، ووضعت بذور الخلاف بين القادة الفلسطينيين، وقلبت حياة «عرفات» رأساً على عقب.

ففي الرابع من يونيو ١٩٨٣ تفجرت عملية التمرد، التي يقودها «أبوموسى» داخل حركة (فتح) في شكل صدام مسلح مع أنصار «ياسر عرفات» في مدينة بعلبك بوادي البقاع بלבнан.

وفي العشرين من يونيو ١٩٨٣ حذر «ياسر عرفات» من خطورة التدخل في حركة التمرد في صفوف (فتح) ووجه اللوم إلى العقيد الليبي «معمر القذافي» الذي أعلن مساندته للتمرديين.

وفي الحادي والعشرين من يونيو ١٩٨٣ اتهم السيد «ياسر عرفات» سوريا رسمياً للمرة الأولى بمساندة حركة التمرد، ضد قيادته في حركة (فتح).

وفي التاسع والعشرين من يونيو ١٩٨٣ تمكنت القوات المتمردة داخل حركة (فتح) من السيطرة على طريق بيروت - دمشق الدولي، بعد امتيلائها على آخر موقع كان في أيدي قوات «عرفات» على طول الطريق.

ولم تكن ليبيا بعيدة عن هذا الشقاق، وآذرت سوريا .

وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٣ طالبت ليبيا ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وكوادرها وعائلاتهم بمغادرة الأراضي الليبية بأمتعتهم الشخصية فقط.

وفي الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٣ هاجمت قوات سورية مخيم (البداري) للاجئين الفلسطينيين ومدينة طرابلس اللبنانية، ضد الفلسطينيين الموالين «ياسر عرفات».

وفي السادس عشر من نوفمبر ١٩٨٣ سقط مخيم (البداري) الفلسطيني آخر معقل «ياسر عرفات» في لبنان، في أيدي المنشقين الذين تدعمهم سوريا ولبنان.

وفي السادس عشر من أكتوبر ١٩٨٤ ذكرت مصادر لبنانية أن ليبيا وسوريا تبحثان حالياً مع أطراف لبنانية وفلسطينية مشروعاً لإقامة جبهة مشتركة، يطلق عليها القيادة الإستراتيجية للعمل الوطني، لمواصلة العمل لعزل «ياسر عرفات» وإعاقة محاولات إعادة العلاقات بين مصر والدول العربية.

وفي الثالث من يناير ١٩٨٥ أعلنت سوريا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وسحبت اعترافها بها.

وفي الخامس والعشرين من مارس ١٩٨٥ أعلنت الفصائل الفلسطينية الستة، المنشقة على «ياسر عرفات» رسمياً عن تشكيل جبهة فلسطينية جديدة، باسم «جبهة الخلاص الوطني»، مهمتها استعادة الخط الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الإعلان من سوريا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عدة مرات، عن اكتشاف عدة محاولات لاغتيال «ياسر عرفات»، وأن سوريا وراء هذه المحاولات.

وكان الامر واضحاً في أن سعى الفلسطينيين للصلح لم يكن علي هوى سوريا، ولم يكن لرفض سوريا الصلح، بقدر ما كان عدم رغبة منها في إبرام الصلح بعيداً عنها.

وفي الثلاثين من نوفمبر ٨٦ بدأت قوات سورية، ووحدات خاصة من الجيش السوري المرابطة في لبنان، وقوات حركة أمل الشيعية، واللواء السادس اللبناني، هجوماً ثلاثياً مكثفاً ضد المخيمات الفلسطينية «صابرا» و«شاتيلا» و«برج البراضية» في ضواحي بيروت.

وفي السادس من ديسمبر ١٩٨٦ اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس السوري «حافظ الأسد» بإصدار قرار بتصفية المقاومة الفلسطينية، والقضاء نهائياً على الوجود الفلسطيني في لبنان.

ولم تفلح محاولات سوريا في منع «عرفات» من الوصول إلى غايته بعيداً عن الاتفاق مع سوريا.

وفي الرابع من مايو ١٩٨٧ صرح الزعيم الفلسطيني «ياسر عرفات» بأنه يستعد للاجتماع مع أي مسئول إسرائيلي، تحت إشراف الأمم المتحدة، لبحث إقامة دولة فلسطينية إسرائيلية.

وفي الثالث والعشرين من مايو ١٩٨٧ صرح «ياسر عرفات» أنه على استعداد لإنشاء دولة فلسطينية، على أي جزء من الأرض ينسحب من الإسرائيليون أو يتم تحريره.

ولم تخف إسرائيل مشاعر سوريا حول عملية السلام، وتخرج إذاعة إسرائيل على الملأ يوم ٣ فبراير ١٩٨٨ لتعلن أن الرئيس السوري «حافظ الأسد» أبدى استعداده للتفاوض مع إسرائيل، مقابل إعادة هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ويرد «عرفات» حقيقة النهج الذي اختاره، ويعلن مرة أخرى في الثالث من ابريل ١٩٨٨ عن استعداد الفلسطينيين لإقامة دولة مستقلة، على أي جزء من الأرض تنسحب منه إسرائيل، وأكد أنه سوف يقبل الشرعية الدولية لإسرائيل، والضمانات الصادرة بشأنها من القوى العظمى.

وفي الأول من يوليو ١٩٨٨ ذكرت صحيفة «جيروز اليم بوست» الإسرائيلية أن الزعيم الفلسطيني «ياسر عرفات» على استعداد لإجراء مفاوضات مباشرة مع

إسرائيل، لوضع ترتيبات مؤقتة في الأراضي العربية المحتلة. وفي الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ أعلن الزعيم الفلسطيني «ياسر عرفات» قيام الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين، وعاصمتها القدس، كما أصدر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية بالجزائر العاصمة، قراره بالإجماع بإعلان قيام الدولة الفلسطينية بحكومة مؤقتة، ارتكازاً على الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني، وانطلاقاً من الشرعية الدولية متمثلة في قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١)، الخاص بتقسيم فلسطين.

كما أعلن المجلس الوطني الفلسطيني أنه يقبل قرارى مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، (٣٣٨) كقاعدة أساسية للحرك نحو السلام، ولعقد المؤتمر الدولى للسلام.

وهكذا استوعب «ياسر عرفات» الدرس الذى تعلمه من خروجه من لبنان، من يعد أن يكت إسرائيل تحت سمع وبصر العرب جنباى المقاومة الفلسطينية فى لبنان، ولم يحرك العرب ساكناً، وبعد أن تأكد بنفسه، وتأكدت الشعوب العربية جميعها، أن قاديتهم غير قادرين على حماية المقاومة الفلسطينية، التى تباد أمامهم، وبالتالى غير قادرين على تحرير فلسطين، بل وغير قادرين على استرداد ما سلبته إسرائيل منهم فى حرب ١٩٦٧، ولما فشلت سوريا فى استيعاب «عرفات» فى طريقه نحو الصلح مع اليهود، ليحمى ماء وجهها نحو سعيها للسلام، فقد أعلنت سوريا فى الثانى والعشرين من يونيو ١٩٨٩، على لسان السيد «عبد الحليم خزام» نائب الرئيس السورى، أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى.

ولم يكن خافياً على أحد أن الفلسطينيين بدأوا بالفعل المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين، بعيداً عن الدول العربية، التى لم يكن لوجودها أى تأثير فى هذه المفاوضات، خاصة بعد أن يقن أبناء فلسطين أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، هى القابضة على زمام الأمور، وقد اتضح لهم ذلك عند احتلال إسرائيل لجنوب لبنان.

وفى الثامن من أبريل ١٩٨٩ أكد السيد «ياسر عرفات» رئيس الدولة الفلسطينية المستقلة، وجود حوار بين منظمة التحرير للفلسطينية وإسرائيل عبر الولايات المتحدة.

وتدعيماً للبعى الفلسطينى، بعد أن أغلقت أمامهم الأبواب، عدا أبواب الصلح، وفى الخامس من يوليو ١٩٨٩ أعلن «محمود عباس» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، أن المنظمة لن تحمل السلاح مرة أخرى، حتى لو واصلت إسرائيل رفض مبادرات السلام، وتكررت الاجتماعات المناشوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفي الحادي والعشرين من يوليو ١٩٨٩ أكد مسئول بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس، عقد اجتماع في فرنسا بين عضو بارز باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسكرتير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحاق شامير» للشئون الفلسطينية.

ويمكن القول أن العرب قد حصلوا السراب، من جراء صراعهم مع اليهود، ووضعوا أبناء فلسطين على طريق حرجة، أوجدتهم أمام أكبر قوى في العالم بفردهم، وهم عَزَل من السلاح، بعد أن طردهم اليهود من لبنان.

ولم يكن في استطاعة أبناء فلسطين قتال اليهود بفردهم، ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن جردوهم من أسلحتهم، وطردوهم، وتخلي عنهم كل العرب.

وعندها أبى الأطفال من أبناء فلسطين الاستسلام لمقدرات آباءهم وخرجوا يقاومون الاحتلال بصدورهم، بعيداً عن كل القرارات العربية، بالحجارة لنفتح صفحة جديدة من صفحات الصراع بين العرب واليهود، تكون بداية حقيقية لهذا الصراع، عندما يتلقى الطفل الصغير الذي يقاتل بالحجارة رصاصة من عدو إسرائيلي غادر، ويلقى هذا الطفل ربه شهيداً قانعاً بأنه يدافع عن ترابه المقدس.

إن الدول العربية جميعاً هي للمسئول الأول عن تخلي أبناء فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية) عن طموحاتهم من أجل تحرير وطنهم.

وإن هذه الدول هي التي دفعت هؤلاء الرجال ليسطروا اتفاقية - غزة أريحا - بعد أن ذبح أبناء فلسطين في «صابرا» و«شاتيلا»، وبعد أن افتعلت حرب المخيمات.

وفي الخامس والعشرين من أكتوبر ١٩٨٩ أعرب الرئيس الليبي «معمر القذافي»، عن اعتقاده بأنه ليس هناك مانع من أن يجلس الفلسطينيون مع الإسرائيليين، في حوار أو تفاوض.

وفي الثامن عشر من مارس عام ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق «جيمي

كارتر» أن الرئيس «الأسد» خوله أن يعلن رسمياً باسمه استعداد سوريا لإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل، من خلال مؤتمر دولي للسلام، يتم فيه بحث موضوع الجولان المحتلة.

وهكذا أضحي الفلسطينيون بمفردهم في الساحة العربية، وجها لوجه أمام إسرائيل وقوى الغرب العاتية.

الأمر الذي جعل من طموحات أبناء فلسطين أمام التردى العربى، وهيمنة إسرائيل، شيئاً مستحيلاً، وجعل أبناء فلسطين يبحثون عن الحياة، حتى يقضى الله سبحانه وتعالى أمراً كان مفعولاً.. ولم يكن أمام القيادة الفلسطينية الخيار، إلا البحث عن موطن قدم فى هذه الحياة، التى أضحت غريبة، ولم يكن أمامهم من طريق سوى الاعتراف بدولة إسرائيل^(١)، ومن هنا كانت اتفاقية (غزة - أريحا) وفيما يلى نص خطاب الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فى ١٢ سبتمبر ١٩٩٣ :

من الرئيس «عرفات» إلى «رايين».

السيد رئيس الوزراء :

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد فى تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية :

١ - تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن. وتقبل المنظمة قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨).

٢ - إن المنظمة تلتزم نفسها بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة، سوف يتم حلها خلال المفاوضات.

٣ - وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، ويفتح حقبة جديدة من التعايش السلمى والاستقرار، حقبة خالية من العنف، وطبقاً

(١) إن قطاعاً كبيراً من أبناء فلسطين لا يعترف بإسرائيل كدولة، ولازال يؤكد أن الإسرائيليين غزوة ومحتلون، ولازالوا يتعاملون مع اليهود من هنا للطلق.

لذلك فإن المنظمة تدعو استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التماسك ومنع الانشقاقات، وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

٤ - وفي ضوء إعلان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقرارى مجلس الأمن (٢٤٢ و ٢٣٨) فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تنكر حق إسرائيل فى الوجود، وبنود الميثاق التى تتناقض مع الالتزامات الواردة فى الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع، ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطنى الفلسطينى موافقة رسمية بالتغيرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطينى.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير

الفصل الثالث

الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

(غزّة - أريحا)

لايستطيع أحد على وجه الأرض أن ينكر الكفاح البطولى لأبناء فلسطين، طوال فترة الاحتلال الصهيونى لفلسطين المحتلة، وقد قدم هذا الشعب آلاف الشهداء الأبرار، الغين فاضت أرواحهم دفاعاً عن تراب فلسطين المقدس، أرض الأنبياء. وهناك حقيقة مؤكدة تطارد العرب فى كل مكان، وحتى يوم الساعة، وهى أن آلاف الشهداء من أبناء فلسطين قد استشهدوا بأيدى بعض الحكومات العربية، فى محاولة من هذه الحكومات للسيطرة على القرار الفلسطينى.

وثارة أخرى للتخلص من استخدام الفلسطينيين لأراضى هذه الدول، فى الكفاح ضد العدو الصهيونى، ويؤكد الواقع أيضاً أن أبناء فلسطين تلقوا العديد من الضربات الموجعة المؤلمة، والتى بلغت ذروتها عندما بُرت يد المقاومة الفلسطينية من لبنان، وطرد «عرفات» تحت حماية دولية، بعد أن أعلن على الملأ تخليه عن حمل السلاح فى مواجهة إسرائيل، ومن ذلك التاريخ ولم تضع إسرائيل فرصة واحدة، ونسجت خيوط العلاقات بين أبناء فلسطين، المتهاكمن من الضربات المتتالية والمتلاحقة، حسب ما سبق أن أوضحنا، فأبناء فلسطين فى الشتات، وأبناء فلسطين منهكون وأبناء فلسطين نُزع منهم سلاحهم، ولاسبيل أمام قيادتهم السياسية إلا عقد الصلح مع اليهود، والاعتراف بدولتهم فى قلب فلسطين، وإلا مستمر التصفيات، وتستمر اللعنات، ويوصمون بالإرهاب، ولم يكن أمامهم من سبيل إلا مائدة المفاوضات مع اليهود، سرّاً فى الترويج، والتى انتهت بتوقيع مايسمى بإعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد أثمرت هذه المفاوضات الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ليؤكد اليهود للامة العربية أن صراعهم فقط مع الفلسطينيين، وقد كان الاعتراف المتبادل بين الجانبين عن طريق خطاب من الرئيس

«عزقات» إلى «رايين»، ومن «رايين» إلى الرئيس «عزقات»، وكان نظير الأول كالآتي :-

من الرئيس «عزقات» إلى «رايين»

السيد رئيس الوزراء :

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط، ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية :-

١ - تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن. وتقبل المنظمة قرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨).

٢ - إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين، وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة، سوف يتم حلها خلال المفاوضات.

٣ - وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً، ويفتح حقبة جديدة من التعايش السلمى والاستقرار، حقبة خالية من العنف، وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدین استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التزامهم، ومنع الانتهاكات، وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.

٤ - وفى ضوء إيدان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تنكر حق إسرائيل فى الوجود، وبنود الميثاق التى تتناقض مع الالتزامات الواردة فى الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع، ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطنى الفلسطينى موافقة رسمية بالتغيرات الضرورية لئلا يتعلق بالميثاق الفلسطينى.

المخلص.

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير

وان الامر هنا لا يحتاج إلى تعليق، فالكلمات عربية فصحي، وأكثر وضوحاً، فما بالكم بأصحاب المشكلة [بعدما أدمت الطروح كل جسدكم من اليهود، وبعض العرب] وقد قالوا أن اليهود ليسوا غزاة أو محتلين، وأن العمل ضدهم هو نوع من أنواع الإرهاب، وقد قالوا ذلك وأبناؤهم في السجون والمعتقلات، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أعطتهم قديماً حوالى نصف وطنهم، وكتب التاريخ والخرائط مازالت تحمل في طياتها اسم «فلسطين»، ولا زالت إسرائيل بلا حدود، وحتى الآن فالطرف الأول في الاتفاق «اليهود غزاة محتلون، ودراهم قوى الظلم في أنحاء الأرض»، والطرف الثانى «ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية المستضعفون في الأرض»، تحت الاحتلال، هاريون من أبناء جلدتهم، الذين تخلوا عنهم وعقلوا الاجتماع سراً. وهنا يجهر أبناء العروبة البواصل الصناديد!! ويعلنوا على الملأ أن مشكلة فلسطين قد انتهت!! فأبناء فلسطين أنفسهم اعترفوا بإسرائيل كدولة، وقالوا أن الأعمال الفدائية ضد إسرائيل عمل من أعمال الارهاب، وعليه فإسرائيل صاحبة حق حصلت عليه من فلسطين، ما عدا الضفة الغربية وغزة والقدس.

أما أصحاب الحق في فلسطين كلها فقد انتظروا كلمة من الارباهي «رايين» اعتبروها اعترافاً منه بحقوقهم في نص خطاب «رايين» :
من «رايين» إلى الرئيس «عرفات» :
السيد الرئيس :

رداً على خطابكم المؤرخ في ٩ سبتمبر ١٩٩٣، فإننى أحب أن أؤكد لكم في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

وعرفناً من «عرفات» بجميل دولة النرويج في استضافة المحادثات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وجه «عرفات» رسالة إلى «يوهان هولست» وزير خارجية النرويج، ذكر فيها : -

«عزيزى الوزير هولست» :

أرجب فى أن أؤكد لكم أنه بمقتضى التوقيع على إعلان المبادئ، فإننى سوف أضمن الموافقة التالية فى بياناتى العلنية : -

فى ضوء العصر الجديد، الذى رمز إليه التوقيع على إعلان المبادئ، فإن منظمة التحرير تشجع وتدعو الشعب الفلسطينى فى الضفة وقطاع غزة، إلى الاشتراك فى الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة، ومعارضة العنف والإرهاب، والمساهمة فى السلام والاستقرار، والمشاركة بفعالية فى إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير

هذا وقد ورد ضمن النص الكامل لإعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية ما يلى : -

« إن حكومة دولة إسرائيل ووفد منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً للشعب الفلسطينى، يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والتراع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة، والسياسة المتبادلة، والسعى للعيش فى (ظل) تعايش سلمى، وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وعليه فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية :

المادة (١) : -

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية فى الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، (للمجلس) للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لاتجاور الخمس سنوات، وتؤدى إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قرارى مجلس الزمن (٢٤٢، ٣٣٨) من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من عملية السلام بأكملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدى إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨).

المادة (٢) : -

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

المادة (٣) : -

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه، وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وخرة للمجلس، تحت إشراف ومراقبة دولية مستق علىيها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية، بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها، وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ١، بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣ - هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة، نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة (٤) : -

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم، يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة (٥) :

١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة في الفترة الانتقالية.

٣ - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المسيقة، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

٤ - يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة
مفاوضات الوضع الدائم.

المادة (٦) :

١ - فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و(فور) الانسحاب من قطاع غزة
ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها
المدنية، إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، كما هو مفصل هنا، سيكون هذا
النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

٢ - مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، والانسحاب من قطاع غزة
ومنطقة أريحا، ويقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع
غزة، سيتم نقل السلطة الفلسطينية في المجالات التالية : التعليم، الثقافة،
الصحة، الشئون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب
الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية، كما هو متفق، وإلى أن يتم تنصيب
المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسئوليات إضافية
حسبما يتفق عليه.

المادة (٧) :

١ - سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة
الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

٢ - سوف يحدد الاتفاق الانتقالي، من بين أشياء أخرى : هيكلة المجلس، وعدد
أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسئوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية،
وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس
التنفيذية، وسلطته التشريعية طبقاً للمادة (٩) المذكورة أدناه، والأجهزة القضائية
الفلسطينية المستقلة.

٣ - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس،
لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسئوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً،
وفقاً للمادة (٦) المذكورة أعلاه.

٤ - من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور
تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء

غزة البحرى، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطينى لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضى، سلطة فلسطينية لإدارة المياه، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها، وفقاً للاتفاق الانتقالى الذى سيحدد صلاحياتها ومسئوليته.

٥ - بعد تصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة (٨) : -

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلى للفلسطينيين، فى الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسئولية الأمن الإجمالى للإسرائيليين، بفرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام.

المادة (٩) : -

١ - سيخول المجلس سلطة التشريع، وفقاً للاتفاق الانتقالى، فى مجال جميع السلطات المنقولة اليه.

٢ - سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول فى المجالات المتبقية.

المادة (١٠) : -

من أجل تأمين تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا، ولأية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية - فلسطينية، من أجل معالجة القضايا التى تتطلب التنسيق، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

المادة (١١) : -

إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون، من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم انشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة فى البروتوكولات المرفقة كملحق ٣، وملحق ٤ بأسلوب تعاونى، وذلك فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة (١٢) : -

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتى الأردن ومصر، للمشاركة فى إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون، بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى، للنهوض بالتعاون بينهم.

وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة، ستقرر بالاتفاق الأشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة فى ١٩٦٧، بالترافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة (١٣) : -

١ - بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفى وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة تموضع القوات العسكرية الإسرائيلية فى الضفة وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب التواجد الإسرائيلي الذى تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

٢ - عند إعادة موضعة قواتها العسكرية، ستسترد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ - سيتم تنفيذ تدريجى للمزيد من إعادة التوضع فى مواقع محددة، بالتناسب مع تولى المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلى، من قبل قوة الشرطة الفلسطينية، وفقاً للمادة (٨) أعلاه.

المادة (١٤) : -

ستسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين فى البروتوكول المرفق فى ملحق (٢).

المادة (١٥) : -

١ - سيتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقيات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التى ستشكل وفقاً للمادة (١٠) أعلاه.

٢ - إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض، يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

٣ - للأطراف أن تصفق على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق، على التحكيم، ومن أجل هذا الغرض، وبناء على اتفاق الطرفين، ستشئ الأطراف لجنة تحكيم.

المادة (١٦) : -

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المتعدد أداة ملائمة للنهوض بخطة «مارشال»، وبرامج إقليمية وبرامج أخرى، بما فيها برامج خاصة للصفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول في الملحق (٤).

المادة (١٧) : -

١ - يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة باعلان المبادئ هذا، والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا (الاتفاق).

أبرم في واشنطن يوم ١٣/٩/١٩٩٣.

| | |
|------------------|---------------------------------|
| عن حكومة إسرائيل | عن وفد منظمة التحرير الفلسطينية |
| شيمون بيريز | محمود عباس |

الشاهدان

| | |
|----------------------------|-------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | الفدرالية الروسية |
| وارين كريستوفر | أندريه كوزريف |

وبالقطع فإن العقليّة اليهودية لم تتغير، خاصة وأنها تسير على نهج معين، استطاعت بمقتضاه أن تحقق الكثير من أجل تحقيق طموحات اليهود، الذين أوجّلوا لها «أصلاً» في عقيدتهم وبيروتوكولاتهم، ويجب أن يعلم العرب أن إسرائيل تسير على نهج ثابت، لا تحيد عنه، ولن تحيد عنه، طبقاً للثابت من السوابق التاريخية.

فاليهود فكروا في إنشاء وطن قومي لهم، وأعلنوا عن نواياهم، وخططوا لذلك، وقد كتب المفكر اليهودي «تيودور هرتزل» عام ١٨٩٥ كتاباً حول (الدولة اليهودية)، وأكدت الأيام صدق هذا الحديث، وأكد الواقع العملي أن اليهود استطاعوا تحقيق الجزء الأكبر من أهدافهم بالسياسة وليس بالحرب، وما أكثر ما قطعه اليهود على أنفسهم للسلطان «عبد الحميد»، سلطان المسلمين، وكذا وعودهم وعهودهم للشعب الفلسطيني، على مدى سنوات طويلة، وأكد الواقع العملي إخلالهم بوعودهم وعهودهم، وعدم الالتزام بها.

أما العرب فلم يكن لهم خط سياسي ثابت تجاه مشكلة فلسطين، وكانوا دائماً طوال فترة الصراع يسارعون إلى تصديق عهود اليهود ووعودهم، وكذلك عهود حلفاء اليهود، وأدى تصديق هذه الوعود والعهود إلى تعرض العرب لويلات كثيرة، آخرت تقدمهم، وقضت في بعض الأحيان على طموحاتهم، وضيعت منهم فلسطين، وجعلتهم شتاتاً.

ويمكن القول أن اتفاقية (غزة - أريحا) ما هي إلا عودة بالصراع بين العرب وإسرائيل إلى نقطة البداية وليست نقطة النهاية، خاصة وأن بداية الصراع بين العرب واليهود بدأت باتفاقيات ووعود وعهود، ولما اتضح أن اليهود وحلفاءهم غير راغبين في تنفيذ هذه الوعود، بدأ العرب في محاولة استرداد أراضيهم بالقوة، وبالقطع فشلوا لأن الخط السياسي لليهود ثابت، وهو إعداد القوة لبناء إسرائيل الكبرى، أما العرب فلم يكن لهم خط سلمي ثابت، مما أدى إلى تفتتهم وتضاربهم في قراراتهم، وعدم قدرتهم على مسايرة اليهود في مخططاتهم، وهذه الرؤية التاريخية ثابتة من واقع الثوابت التاريخية، ونورد منها الآتي، على سبيل المثال لا الحصر :

فقد سبق أن وعد «وايزمان» بالحفاظ على حقوق أبناء فلسطين ومقدساتهم، والعمل على تقدم بلدهم، ولم يحدث شئ من ذلك . . . وكانت المنظمة الصهيونية جد راغبة دائماً للسير بالتعاون الصادق مع جميع الطوائف الأخرى في فلسطين، وقد

سبق لها أن أوضحت دائماً، قولاً وعملاً، أن ليس ما هو أبعد عن أهدافها من أن تنزل الضرر، مهما كان قليلاً، بالحقوق المدنية والدينية أو المصالح المادية للسكان من غير اليهود في البلاد، وستواصل المنظمة الصهيونية بذل كل جهد في طاعتها لتعزيز روح الثقة، التي أشارت إليها حكومة جلالة، كالأساس الثابت الوحيد لازدهار فلسطين في المستقبل، وتأمل اللجنة التنفيذية في أن تؤدي السياسة التي ستعلن عنها حكومة جلالة إلى تبديد كل ما هناك من مخاوف باقية حتى الآن، وأن تسجل هذه السياسة التي سيقبل بها جميع الفرقاء المعنيين، بداية عهد جديد من التقدم السلمى^(١)!!

وبالقطع لم يتحقق شيء من ذلك لأبناء فلسطين، ولم يلمسوا التقدم السلمى، بل شردوا وقتلوا، وضاعت أملاكهم، وأضحوا شتاتاً في أنحاء الأرض، ولاجئين حتى الآن.

وهذه الفقرة لاقتل شأناً عن أخرى شبيهة لها، وردت في رسالة ملك الإنجليز إلى شعب فلسطين في ٢٠ أبريل ١٩٢٠، وقد ورد فيها : «... ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير، لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج، وهذه التدابير لن تؤثر قطعياً على حقوق الأهالي الدينية والمدنية، ولن تنقص من الرقي المعنوي لعموم طبقات الشعب الفلسطيني».

إنى واثق أن المنسوب السامى الذى اتسبته لإنفاذ هذه المبادئ، سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة، وسيسمى لاستعمال كل الوسائل التي تتول إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه.

إنى أدرك جيداً خطورة الأحداث المحدثه بحكومة البلاد، التي يقدمها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة في المستقبل على رقي وعمران البلاد، التي ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم^(٢).

وبالقطع لم يحدث شيء من ذلك كله، إلا الوطن القومي لليهود، وأنشئت دولة إسرائيل. أما أبناء فلسطين لم يحصلوا إلا الدمار والحرق، ويمكن القول أن سياسة إسرائيل في فلسطين المحتلة ما هي إلا استمرار لسياسة الإنجليز في هذه الأراضي،

(١) «Cross Roads» by christopher Sykes.

(٢) مشار إليه ص ٤٣٢ ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية الجزء الأول / على محمد على وهذه الفقرة وردت في خطاب «وايزمان» إلى «تشرشل» في ١٨ يونيو ١٩٢٢ رداً على الكتاب الأبيض.

فكل ما تقتضيه دولة الانتداب مع أبناء فلسطين تفعله حكومة إسرائيل مع الشعب الفلسطيني، وإنما فقط دائرة مفرغة يدور فيها أبناء فلسطين، الذين يشقون في حيلت اليهود، سواء بسواء مع اخوانهم الذين يبيع لهم أن وثقوا في حيلت الانجليز وعصبة الأمم.

ووجه الشبه كبير بين اتفاقية «غزة أريحا» و«حك الانتداب» على فلسطين، والذي أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١، وصادق عليه في ٢٤ يوليو ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢.

والذي اتضح فيما بعد أن الغاية منه في مضمونها البعيد هي إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وإنشاء دولة إسرائيل بطريقة جهنمية جديدة تشابه تماماً مع الغاية من اتفاقية «غزة أريحا»، ويتأكد ذلك من الرجوع لبعض ما ورد في نصوص صك الانتداب :-

المادة الخامسة : تكون الدولة المتتبية مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تاجيره إلى تلك الحكومة، أو وضعه تحت تصرفه بأية صورة أخرى.

المادة السادسة : على إدارة فلسطين - مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وضع فئات الأهالي الأخرى - أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية، المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأرض الأميرية، والأراضي الموات، غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة : تتولى إدارة فلسطين مسئولية سن قانون الجنسية، ويجب أن يشمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية، لليهود اللذين يتغلبون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

المادة التاسعة : تكون الدولة المتتبية مسئولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين، ضامناً تمام الضمان لحقوق الاجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية، لمختلف الشعوب والطوائف، مضموناً تمام الضمان أيضاً، وبصورة خاصة، تكون ادارة الاوقاف خاضعة للشرايع الدينية، وشروط الواقفين.

المادة الخامسة عشرة : يترتب على الدولة المتتبية أن تضمن جعل الحرية الدينية

الثامة، وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولين للجميع، بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط. ويجب ألا يكون ثمة تمييز - مهما كان نوعه - بين سكان فلسطين، على أساس الجنس أو الدين أو اللغة، وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تُحرم أية طائفة كانت من حق صياغة مدارسها الخاصة، لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة، وألا تنتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية، التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السابعة عشرة :

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم - على أساس التطوع - القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام، والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً، بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المتتدبة، ولكن لايجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآتية الذكر، إلا بموافقة الدولة المتتدبة، وفيما عدا ذلك لايجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المتتدبة في فلسطين، ويحق للدولة المتتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافقها، لحركات القوات المسلحة، ونقل الوقود والمهمات.

.....
وبالرجوع إلى بعض ما ذكر من مواد في صك الانتداب يتضح الآتي :-

(أ) أن عصبة الأمم كان يمكنها أن تدعى عند تسيير هذه المواد أنها تسعى إلى وضع الأسس العملية السليمة لإقامة دولة فلسطين، طبقاً لمعايير متقدمة، وأنها تعمل للمحافظة على حقوق كافة طوائف الشعب في فلسطين.

(ب) أن عصبة الأمم كان يمكنها أن تدعى أيضاً بأن اليهود القادمين إلى فلسطين - بتسهيل منها - لم تكن غايتهم إنشاء دولة يهودية عنصرية، وإنما فقط الحصول على الجنسية الفلسطينية، وانضمامهم إلى طوائف الشعب الفلسطيني.

(ج) أن عصبة الأمم كان يمكنها أن تدعى أيضاً أنها لن تقبل التفریط في أية جزء من التراب الوطني الفلسطيني، وأنها تعهد بالحفاظ عليه، ولم تترك الفرصة

لأحد مجرد التفكير في أن غايتها إنشاء دولة لليهود في قلب فلسطين .
(د) أن عصبة الأمم ومن منطلق المواد سالفة البيان، أوهمت الجميع بأن غايتها الحفاظ على الأماكن المقدسة في فلسطين .

ولكن التاريخ أثبت، وبالحجة الدامغة التي لا تقبل إثبات العكس، أن عصبة الأمم بموجب صك الانتداب، قد قدمت فلسطين لليهود على طبق من ذهب، وأن غايتها لم تكن لحماية الشعب الفلسطيني، وإنما لطرده وتشريده من دياره، وإنشاء دولة إسرائيل، وأن كل ما ورد في صك الانتداب كان لصالح اليهود فقط، ولم يكن به شئ لصالح العرب، وبالرغم من هذه الحقائق التاريخية إلا أن العرب على ما يبدو لا يرغبون في تصديق ذلك، وأعادوا الكرة من جديد في اتفاقية «غزة أريحا»، والتي لاتضمن أى مستقبل لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، وتسير على ذات النهج الذى اختطه الإنجليز مع العرب لإنشاء دولة إسرائيل، ولكن تبغى إسرائيل هذه المرة إنشاء إسرائيل الكبرى .

فصك الانتداب أسند أمور الدفاع عن فلسطين للدولة المتتدة، واتفاقية «غزة أريحا» أسندت أمر الدفاع عن غزة وأريحا لدولة إسرائيل .

« بينما مستمر إسرائيل فى الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية » . وقد حاول مسطرو صك الانتداب إيهام الوطنيين من أبناء فلسطين أن غايتهم تقديمهم ورعاؤهم، وهى ذات المحاولة التى سعى إليها مسطرو اتفاق «غزة أريحا» .

فقد ورد فى صك الانتداب ضمن ما ورد فى المادة الحادية عشرة :

«تتخذ إدارة فلسطين جميع مايلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور، فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها، ويكون لها السلطة التامة فى وضع مايلزم من الأحكام لاستهلاك أى موارد من موارد البلاد الطبيعية، أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية، الموجودة فى البلاد، أو التى ستؤسس فيما بعد، أو السيطرة عليها، بشرط مراعاة الالتزامات التى قبلتها الدولة المتتدة على نفسها . . . » .

وتقول اتفاقية «غزة أريحا» :

فى المادة (٧) فقرة ٤ : «من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادى، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى، بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء،

سلطة ميناء غزة البحري، بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، سلطة فلسطينية لإدارة الحياة، وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها، وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسئولياتها. .

- وتقول اتفاقية «غزة أريحا» في المادة (١١) :

«إقراراً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة اقتصادية إسرائيلية - فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة.»

وبالقطع فإن وجه الشبه وارد بين النصين، ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة الثالثة من شروط ونصوص الانتداب على ما يلي : -

«يترتب على الدولة المتسلمة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي، على قدر ما تسمح به الظروف».

وتقول المادة الأولى من إعلان المبادئ «غزة أريحا» :

«إن هدف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالي في الشرق الأوسط، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب، (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.»

فالأولى والثانية توحى بأن القصد هو الاستقلال، وقد خاب ظن العرب في الأولى، وأعتقد أن الثانية أيضاً غير بعيدة عن الأولى!!

ومن ناحية أخرى، فقد ورد في ملحق (٥) في الاتفاقية بين اليهود والفلسطينيين ما نصّه : «من المفهوم أنه، لاحقاً للانسحاب الإسرائيلي، سستمر إسرائيل في مسئوليتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي، والنظام العام للمستوطنات الإسرائيلية.

ويمكن للقوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين أن يستثمروا في استخدام الطرقات البحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا».

وهي تعادل تماماً ما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة السابعة عشرة من صك الانتداب

«ويحق للدولة المتسلمة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية

ومرافقتها، لحركات القوات المسلحة، ونقل الوقود والمهمات»
ولم تكن الغاية من هذه المقارنة هي الوقوف على أوجه الشبه فقط، بين اتفاقية «غزة أريحا» وصك الانتداب، وإنما إبراز التطبيق بين الفكر الاستعماري الإنجليزي المتحالف مع عصابة الأمم، والفكر الاستعماري الصهيوني المتحالف مع الغرب الأوربي والأمريكان.

فالجميع على وتيرة واحدة، فالإنجليز وعصابة الأمم كانت غايتهم إيجاد صيغة قانونية مشروعة تفتح الطريق أمام تطبيق وعد «بلفور» وإيجاد السبيل المشروع لتطبيق وإنشاء دولة للصهاينة على تراب فلسطين، وغاية اليهود اليوم إيجاد الطريق القانونية للقضاء على المقاومة الفلسطينية، ونزع سلاح أبناء فلسطين، تمهيداً لإنشاء إسرائيل الكبرى.

أما أبناء الأمة العربية فلم يكن لهم الرؤية الإستراتيجية البعيدة المدى، التي يمكنها أن تجهض هذه المحاولات الاستعمارية، التي نجحت فيما مضى في اضاعة فلسطين، وتمهد اليوم لإنشاء إسرائيل الكبرى.

فقدماً لم يكن بيد العرب أية ضمانات تلزم الإنجليز وعصابة الأمم، للوفاء بالتزاماتهم حول فلسطين، واليوم لم يكن بيد العرب أيضاً أية ضمانات تلزم اليهود بالوفاء بالتزاماتهم، حول حقوق أبناء فلسطين، وقدماً احتلوا فلسطين، بعد العهود والوعود والمواثيق، والالتزام بالسعى نحو التحرر والتقدم والرفق الاقتصادي، وبالقطف شئ من ذلك لم يتحقق، وإنما فقط تحقق ما تغفوا، أما اليوم فماذا يتظر العرب أن يحدث؟
ويجب أن نذكر شيئاً من التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ :

« إن الغرض الذي ترمي اليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجهما في الشرق، في الحرب التي أثارته أطماع المانيا، هو التحرر التام النهائي للشعوب، التي طالت اضطهاد الترك لها، وإقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر، والارادة المستقلة للأهلي الوطنيين... »

فاين هذا العهد، الذي أكد التاريخ أنه لم يكن صادقاً، وأين ماتلاه من عهود قطعها اليهود على أنفسهم لأبناء فلسطين؟

إن هذه الأدلة الدامغة تؤكد أن النهج اليهودي يتفق مع النهج الاستعماري السابق

فى الشرق الأوسط، ولا يوجد فى المراجع التاريخية ما يؤكد التزام اليهود بعهد أو وعد، ولا يعرف المرء ما هى الضمانة التى يقدمها حكام العرب لشعوبهم، حتى تنق هذه الشعوب فى عهود اليهود وحلفائهم من الدول الاستعمارية السابقة، حتى لو كانت هذه الضمانة سابقة تاريخية، حتى تهتدى هذه الشعوب على هديها، وحتى تسير على نهجها.

وعليه يمكن القول أن اتفاقية «غزة أريحا» قد عادت بأبناء فلسطين إلى المرحلة الأولى من صراعهم مع اليهود، وتشابه تماماً مع اتفاقيات سابقة، أدت إلى إضاعة فلسطين، ومهدت الطريق إلى إنشاء دولة إسرائيل!!

وبالرغم من أن بعض الدول العربية ارتأت أن اتفاقية «غزة أريحا» قد ردت الصراع العربى الإسرائيلى إلى أصله!! ليكون بين إسرائيل وأبناء فلسطين فقط!!، بل رأت هذه الدول أكثر من ذلك، عندما اعتبرت اتفاقية «غزة أريحا» هى الخطوة الحقيقية، نحو حل المشكلة بين أبناء فلسطين واليهود، وبداية سلام حقيقى فى منطقة الشرق الأوسط، وتسرعت هذه الدول فى الاعتراف بدولة إسرائيل، بل أقامت علاقات دبلوماسية معها، والأغرب من ذلك أن إسرائيل حاولت إقناع العالم بأن مشكلة الفلسطينيين قد حُلّت، وطالبت العرب بإنهاء المقاطعة الاقتصادية معها، وإقامة علاقات كاملة، بل والتطبيع مع دولة إسرائيل!!!

والمشأمل لنصوص هذه الاتفاقية يتأكد أن نصوصها مجرد عودة لبداية مشكلة فلسطين، وليست حلاً نهائياً للمشكلة، والتى تغيت بعض الدول العربية إيجاد حل لها، على طريقة إسرائيل وأمريكا، وذلك للأسباب الآتية:-

أولاً : أن الالتزامات المترتبة على اليهود بموجب الاتفاقية غير مضمونة التنفيذ، خاصة وأن السوابق التاريخية تقطع بذلك، ولا يوجد فى الاتفاقية ما يلزم اليهود بالتنفيذ فى حالة إخلالهم ببنودها، خاصة وأنهم الطرف القوى حسب الواقع، ولم ترتب الاتفاقية أى جزاء عليهم إذا ما رفضوا الالتزام ببنودها، وأن الولايات المتحدة التى ترعى هذا الاتفاق حليف استراتيجى لليهود، بموجب عهود ومواثيق، وأما روسيا فقد اتضح أنها فقدت قوتها وهبتها، ولا يمكن لها أن تخرج إسرائيل ولا الولايات المتحدة، ولا تصلح أن تكون حليفة للفلسطينيين، ولا يوجد أى مرجع للفلسطينيين إذا ما أخلّت إسرائيل

بالتزاماتها، لو أعادت انتشار قوتها مرة أخرى في منطقة غزة وإريحا، أو في منطقة أخرى في الضفة الغربية، وقطاع غزة تسحب قواتها منها، بخاصة وأن الدول العربية قد التفتت عن قضية فلسطين، باعتبارها قضية قومية، واعتبرتها مسألة إقليمية بين اليهود والفلسطينيين، وفقدت معظم الدول العربية أوراق الضغط على اليهود، من أجل الفلسطينيين مثل المقاطعة الاقتصادية، وعدم الاعتراف بإسرائيل كدولة.

وعليه تصبح حقوق الفلسطينيين معلقة بمشيئة اليهود، دون ضمانات قوية من جهات دولية، تفرض الردع على اليهود، خاصة وأن اليهود فرضوا الاتفاقية على الفلسطينيين، بعيداً عن الأمم المتحدة التي أوجدت إسرائيل أصلاً، الأمر الذي يعطى الفرصة لإسرائيل للرجوع عن تعهداتها والتزاماتها في هذه الاتفاقية في أى وقت، ودون خشية من أحد، ويفقد الفلسطينيون الشئ القليل، الذي حصلوا عليه بموجب الاتفاقية، إذا ما حدث ذلك، ويجعل قضية فلسطين في بدايتها، تماماً كما حدث عندما أخلّت بريطانيا العظمى وعصبة الأمم بالتزاماتها حيال أبناء فلسطين، وكذلك زعماء اليهود، ولم يستطع أبناء فلسطين فعل أى شئ، وضاعت منهم فلسطين.

ثانياً : بموجب اتفاقية «غزة أريحا»، اعترفت إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني، فقد ورد في خطاب الاعتراف المتبادل، الوجه من «رايين» إلى «عرفات» :

«... فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني...»

وهذا الاعتراف لا يعادل الاعتراف بالدول، ويحمل معنى نظرياً أكثر منه عملياً. فالشعوب وحدها هي التي تختار ممثليها، حسب حاجة هذه الشعوب، وحسب ظروفها، فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اختارها أبناء فلسطين اليوم لتمثيلهم، فإن من حق أبناء فلسطين أن يختاروا ممثلين غيرهم لهذا الشعب المناضل، أى أن عملية اختيار الممثلين عملية داخلية بحتة تتعلق بالشعوب، ورأي الدول الأخرى في هذا الاختيار لا يشكل قيمة من الناحية القانونية. وكان الأمر يختلف إذا ما اعترفت إسرائيل، أن هناك دولة لأبناء فلسطين على

لأرض فلسطين، أو أنها تعترف بأن عملى منظمة التحرير الفلسطينية هم حكومة الدولة الفلسطينية.

وما لجأت إليه إسرائيل في خطاب الاعتراف المتبادل مسألة نظرية بحتة، لاتضيف جديداً من ناحية الواقع، لأنها أبقت الواقع على ما هو عليه، ولم تضيف إليه جديداً، فأبناء فلسطين مشردون والاحتلال قائم، والسيادة لإسرائيل.

والترويج بأنهم اعترفوا بالمنظمة ممثلة للشعب الفلسطينى، هو مجرد إقرار واقع يملك أبناء فلسطين وحدهم تغييره فى أى وقت.

فما القول لو اختار الشعب الفلسطينى أناساً آخرين لتمثيلهم أمام شعوب العالم؟ وهل يتنظر العالم من إسرائيل مرة أخرى الاعتراف بأن الممثلين الجدد هم ممثلو الشعب الفلسطينى؟ أما اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل كدولة تشكل قيمة لإسرائيل، لم تكن تحلم بها طوال فترة الصراع، وكان بمثابة استسلام واضح من جانب عملى الشعب الفلسطينى، للاحتلال الصهيونى لأرض فلسطين، فقد ورد فى البند الأول من رسالة «عرفات» إلى «رايين»:

١- «تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل فى العيش فى سلام وأمن، وتقبل المنظمة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨».

وهذا الشئ يشكل أمراً خطيراً بالنسبة للشعب الفلسطينى، بصرف النظر عن كلمة «..... العيش فى سلام وأمن».

فهذه الفقرة تعنى أن عملى الشعب الفلسطينى أعطوا لليهود كل شئ قبل البدء فى المفاوضات، دون أن يحصلوا هم على أى شئ، ودون أن يكون بيدهم شئ يؤمن لهم الحصول على ما يسعون اليه من جراء المفاوضات، التى سوف تستمر سنين طويلة، يعيش خلالها المحتلون فى أمان، وعلى الأرض التى احتلوها، ويعيش أبناء فلسطين على أمل تحقيق حلمهم عن طريق المفاوضات، وتحقيق غيبتهم عن طريق المساعدات الدولية لهم^{١١}

وتذكر ما قرره «عرفات» فى الفقرة الثانية من خطاب الاعتراف : «أن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وبالحل السلمى للصراع بين الجانبين، وتعطى أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة، سوف يتم حلها من خلال المفاوضات».

وكان «عصرقات» قد تأكد من أن كل شئ سيسير حسب المرسوم له. فى إعلان المبادئ، وسيستطيع أن ينشئ دولة فلسطينية ذات سيادة!!

ولكن ما الأمر إذا ما فشلت المفاوضات، ولم تحترم إسرائيل عهدها ولا وعودها، ولم يحققوا للفلسطينيين أى شئ بما حلموا به؟!

هل فى هذه الحالة تستطيع منظمة التحرير أن تعود لاستخدام السلاح مرة أخرى ضد إسرائيل؟ وماذا تقول للعالم عن نفسها بعد ذلك؟

قبل الاعتراف المتبادل كانت تحارب غزة محتلين لثرايهم الوطنى، أما إذا فشلت المفاوضات فإنهم سيحاولون دولة اعترفوا هم بها لها الحق فى الأرض والشعب والسيادة، وستقول عنهم الدول التى كانت تعاطف معهم أثناء حرب التحرير أنهم إرهابيون، لأنهم يحاولون دولة سبق لهم الاعتراف بسيادتها، فإسرائيل حققت بموجب إعلان المبادئ آخر حلقة من حلقات إضفاء المشروعية على الاحتلال، والتى بدأتها بقرار التقسيم، وكانت الحلقة الأخيرة اعتراف بمثلّى الشعب الفلسطينى بإسرائيل كدولة ذات سيادة.

ولم تعطِ أبناء فلسطين أى حق من حقوقهم، وتركهم والزمان، إذا ما كان سيوجد لهم شئ عن طريق المفاوضات من علمه، ونزعت سلاحهم وجردتهم من كل شئ، حتى تعاطف بعض الدول معهم فى كفاحهم المسلح، من أجل تحرير ثرايهم الوطنى.

وهكذا أخذت إسرائيل من أبناء فلسطين كل شئ، قبل أن تبدأ المفاوضات معهم.

ثالثاً : إن اتفاقية «غزة أريحا» تشبه إلى حد كبير عقود الأذعان، التى تبرمها المرافق العامة مع المتضفين بها، حيث تملّى عليهم شروطها، ولا يملكون تعديلها بحجة المصلحة العامة.

فإسرائيل تتحدث بلسان الدولة صاحبة الأرض والشعب والسيادة، وتعتبر أبناء فلسطين شعباً بلا دولة، وليس لهم سيادة، وللشعب ممثلون اعترف اليهود بهم فقط كممثلين عن هذا الشعب، وليسوا حكومة لهذا الشعب، لأنه لا بد أن يكون للحكومة دولة ولها اقليم، وإسرائيل لم تعترف بذلك.

ومن هنا كانت شروط إسرائيل المنسقة قبل التفاوض، حيث وضعت لأبناء فلسطين غليظة لأهلناهم وطموحاتهم، حتى لا يتركوا العنان لأمالهم وطموحاتهم، تمثلت هذه

١ - أن يحصل أبناء فلسطين في المرحلة الأولى من المفاوضات على سلطة حكومة ذاتية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات .
وعليه تكون الضفة الغربية وقطاع غزة ولاية ضمن إسرائيل، تعطى لأبناء فلسطين في خلال فترة الخمس السنوات سلطة ذاتية لإدارة هذه الولاية.

وبالقطع فإن سلطة الحكم الذاتية لاتعنى إنشاء دولة من الناحية القانونية، ولا يمكن أن نطلق على رئيسها رئيس دولة، إنما يطلق عليه رئيس السلطة الذاتية.

ولاتسولى حكومة السلطة شأن الدفاع الخارجى عن أراضيها، ولاتستطيع هذه السلطة منع الدولة الموجود من خلالها السلطة، من القيام بنشاطها كدولة، مثل تولى مسئولية الإشراف الخارجى على مسائل الدفاع والأمن، ولامنع الدولة من استخدام المجال الجوى والطرق الداخلية، فى المسائل التى تراها تتعلق بأمور حيوية أو بالمصلحة العامة.

وإن كان يعطى الحق لحكومة السلطة الذاتية فى القيام ببعض المسائل المتعلقة بالزراعة والتجارة والصناعة والأمن الداخلى، وما شاكل ذلك فى النطاق الداخلى، شريطة ألا يتعارض ذلك مع الصالح العام للدولة صاحبة السيادة أصلاً، والتى يوجد الحكم الذاتى فى كنفها.

ويمكن القول أنها مجرد ولاية داخل دولة حسب السائد فى نطاق العالم، وعليه يمكن القول أن إسرائيل بموجب إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، استطاعت أن تنزع ما تبقى لدى منظمة التحرير الفلسطينية من سلاح، وأن تأمن جانبها طوال فترة من الزمن ليست بالقليلة، أطلق عليها الفترة الانتقالية، بعد أن انتزعت اعتراف هذه المنظمة بإسرائيل كدولة، كشرط لخروج أبنائها سالمين من الجنوب اللبنانى، فى غضون عدوان إسرائيل على لبنان لتصفية المقاومة الفلسطينية.

- وبذلك تكون إسرائيل قد استطاعت أن تكمل الحلقة التى بدأتها للقضاء على الكفاح المسلح، الذى أقصّر مضاجع اليهود طوال فترة طويلة من الزمن، بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية، والتى اعتقدت إسرائيل أن هذه المنظمة وحدها هى التى تقود كفاح الشعب الفلسطينى المسلح، وبذلك عملت على تحييدها.

- (ب)- ويتمثل الشروط المسبق الثانى فيما اتضح من إعلان المبادئ، من أن تكون

الغاية من المفاوضات أياً ما كانت، على أساس قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢،

٣٣٨.

ولما كان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ يقضى بالآتى :-

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير فى الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز حيازة الأرض بطريقة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم، تستطيع فيه كل دولة فى المنطقة أن تحيا فى أمن، وإذ يؤكد أيضاً على أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق :-

١ - يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقضى إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط،، ينبغى أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :-

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلت فى الصراع الأخير.

(ب) انتهاء كل دعاوى أو حالات الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة فى المنطقة، ووحدة أراضيها، واستقلالها السياسى، وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة معترف بها، متحررة من التهديدات بالقوة، أو باستخدام القوة.

٢ - يؤكد أيضاً ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية والدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان حصانة الأراضى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة، عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣ - مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص، يتجه إلى الشرق الأوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية، من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية، ومقبولة وفقاً لأحكام ومبادئ هذا القرار.

٤ - مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن، فى أسرع وقت ممكن، بالتقدم فى الجهود التى يبذلها الممثل الخاص.

وجدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن سالف البيان، قد صدر فى غضون العدوان

الصهيوني على الدول العربية، في ٥ يونيو ١٩٦٧.

وأن هذا القرار لم يتحدث من قريب أو من بعيد عن حقوق الشعب الفلسطيني، وكل ما ورد في متن هذا القرار حول هذا الخصوص هو العبارة الآتية : «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

أى أن مشكلة أهنا فلسطين مجرد مشكلة لاجئين، وتكون إسرائيل بذلك قد ابتلعت الأرض، خاصة وأن القرار فى الفقرة (١) من البند الأول، يتحدث عن تطبيق مبدأ «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلت فى الصراع الأخير»، أى فى عدوان ٦٧.

وبذلك تكون حقوق الشعب الفلسطينى بموجب القرار (٢٤٢) مرتبطة بمبادئ حسب القرار ٢٤٢ :

المبدأ الأول : اعتبار حقوق الشعب الفلسطينى التاريخية مجرد مشكلة لاجئين^(١).

المبدأ الثانى : مجرد التأكيد على تطبيق مبدأ انسحاب إسرائيل من «أراضي» احتلت فى عدوان ٦٧.

والمبدأ الأول لا يحتاج إلى تعليق لوروده بعبارة صريحة وواضحة.

أما المبدأ الثانى فتظهر فيه ريع أعوان اليهود للأمور الآتية :

١ - أن القرار لا يلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التى احتلتها فى عدوان ١٩٦٧.

بما فى ذلك ما تبقى من الأراضي الفلسطينية - الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف.

حيث خلا القرار من مبدأ الالتزام بالانسحاب، وخلا القرار أيضاً من وجود، جزاء أو ردع ضد اليهود، فى حالة عدم الانسحاب، وورود القرار بعبارات مطاطة، مثل : «يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق»، فالتأكيد على تطبيق مبادئ الميثاق، وليس على تطبيق القرار، لأن القرار ليس من مبادئ الميثاق، وإنما فقط قرار، والعبارة الأخرى : «... ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين...».

(١) فى ٢٩ مارس ١٩٨١ دعا «كورت فالدهايم» السكرتير العام للأمم المتحدة إلى إعادة النظر فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط لأنه يعالج المشكلة الفلسطينية كتفصية لاجئين وليس كتشكلة سياسية. وفى فبراير ٨٠ وفى «ملتحم ييجن» رئيس الوزراء إسرائيل اقترحاً بريطانيا بتجديد قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالشرق الأوسط يتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى.

فلا إلزام بالتطبيق، وإنما فقط مجرد الحديث عن تطبيق مبادئ، ولكن ما العمل إذا لم تطبق هذه المبادئ؟ والمقصود من التطبيق فقط للحصول على سلام عادل، وليس المقصود من التطبيق هو رد الحقوق إلى أصحابها.

وبالطبع كان القرار مجرد حديث، أكل عليه الدهر وشرب، ولم يطبق شيء منه حتى الآن، ونفذ العرب ما أراده اليهود، وهو المفاوضات المباشرة، واستغنى الجميع عن الأمم المتحدة.

٢ - ان القرار ورد بعبارة مجهولة حول الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧، فالقرار تحدث عن أراضي احتلت، وهذه الكلمة تنطبق على الجزء اليسير، كما تنطبق على الجزء الكبير، ولكنها لا تنطبق على كل الأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧، لأن الكلمة تعني للمجهول، ولا تعني المعلوم، لافتقارها لأداة التعريف (ال).

وعليه تكون الإحالة إلى هذا القرار بموجب اتفاقية «غزة أريحا»، بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني، هي إحالة للمجهول، وإلى مفاوضات ومناقشات لا أول لها ولا آخر، فهم بموجب القرار ٢٤٢ مجرد لاجئين، وبموجب القرار ٢٤٢ خاضعون لمشيشة إسرائيل، حول انسحابهم مما تبقى لهم من أراضيهم، بعد اعترافهم بإسرائيل كدولة. أما قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فلم يتحدث من قريب أو من بعيد عن حقوق أبناء فلسطين، وورد هذا القرار في إعلان المبادئ، وفي اتفاقية «غزة أريحا» فقط للدعاية، حتى يقال أن الحل السلمي في نطاق المشروعية الدولية.

فالقرار ٣٣٨ صدر في ٢١، ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، وينص على الآتي :-

« إن مجلس الأمن :-

١ - يدعو جميع أطراف القتال الحالي بوقف كل إطلاق النيران، وانتهاء كل نشاط عسكري فوراً في مدى ١٢ ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار في المواقع التي تحتلها الآن.

٢ - يدعو جميع الأطراف المعنية بالبلد فوراً بعد وقف إطلاق النيران، في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله.

٣ - يقرر المجلس أن يبدأ فوراً، وفي نفس الوقت مع وقف إطلاق النار، المفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب، تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وبالاطلاع على القرار، نجد أنه متعلق بحرب أكتوبر ١٩٧٣، ولا علاقة له بحقوق أبناء فلسطين، وعليه تكون العبارة الواردة في متن المادة الأولى من إعلان المبادئ، والتي تتعلق بالغاية من المفاوضات، والمقابلة : «... وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨»، ما هي الا مشيئة اليهود، وما يختارونه حول حقوق ما سموه باللاجئين الفلسطينيين. وإذا ما كان هؤلاء البشر يسعون بالفعل إلى إعطاء أبناء فلسطين، حتى ولو الجزء اليسير من حقوقهم، لطالبوا بتطبيق قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ (١). وإنما السوابق التاريخية، وسياق الوقائع كلها، تؤكد أن إسرائيل تريد ابتلاع حقوق أبناء فلسطين، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، وتحقيق حلمهم الأكبر فى إسرائيل الكبرى.

خاصة وأن إسرائيل حاولت فى الفترة الأخيرة، باتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد اتفاقية «غزة أريحا»، اللجوء للأمم المتحدة، لإلغاء قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، حتى تقطع على العرب كل السبل التى تثبت حقوقهم، لولا مصر التى وقفت لها بالمحصاد، وتنبهت للغاية التى يسعى إليها اليهود. الأمر الذى أدى إلى إرجاء هذا الموضوع.

ويمكن القول بطريقة قاطعة أن اتفاقية «غزة أريحا» كانت آخر حلقة من حلقات الفشل فى الصراع مع اليهود، وأطاحت بالجهد المتواضع الذى بذلته بعض الدول العربية، من أجل استرداد فلسطين، وضيعت حصيلة الكفاح البطولى لأبناء فلسطين، من أجل استرداد ترابهم الوطنى.

(١) القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ صدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها العادية الثانية فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وقد نال القرار ٣٣ صوتاً مؤيداً، و١٣ صوتاً معارضاً، وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

وقد ورد فى متن القرار ضمن ما ورد : ... وقد تقرر تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية «غير ممساة» ودولة عربية «غير ممساة»....

... وقد تم تقسيم فلسطين الى ثمانية أجزاء، خصص ثلاثة منها للدولة اليهودية، وثلاثة للدولة العربية، وتقرر أن يشكل الجزء السابع، وهو «إياف» جيأ عربياً فى الإقليم اليهودى، وتبلغ مساحة أجزاء الدولة العربية (١١) ألف وخمسمائة كيلو متر مربع تقريباً، بينما تبلغ مساحة أجزاء الدولة اليهودية (٤٤) ألف كيلو متر مربع تقريباً.

أما الجزء الثامن، فقد تقرر أن يكون مدينة «القدس» بوصفها كياناً مستقلاً، تخضع لنظام دولى خاص، وتقرر أن يتولى مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة إدارة القدس، لفترة أولية تبلغ عشر سنوات، يحيد للجلس فى نهايتها دراسة المشروع، ويصبح سكان المدينة تحتفظ أجزاها، فى أن يجرى بواسطة استفتاء عن رغبتهم فيما يتعلق بإمكانية تعديل نظام حكم المدينة.

...، وغير ذلك من الأمور الكثيرة التى لم يتحقق منها شئ لأبناء فلسطين.

حقيقة الصراع
بين
العرب وإسرائيل

الفصل الأول

إسرائيل يهودية أصولية عنصرية غايته التوسع

- تمهيد -

يخطئ من يعتقد أن الصراع بين العرب وإسرائيل قد أشرف على نهايته، لجلوس الفلسطينيين واليهود حول مائدة المفاوضات، وتوصلهم إلى الاتفاق على إعلان المبادئ.

وتخطئ أى دولة عربية ملاصقة لحدود فلسطين المحتلة إن ظنت أنها أصبحت بمأمن من أطماع اليهود، استناداً إلى الصلح معها أو الاعتراف بإسرائيل كدولة.

ويخطئ من يعتقد أن الصراع بين العرب واليهود صراع سياسى، وأن ما تم التوصل إليه من حل سياسى قادر على إنهاء هذه المشكلة.

فالمسألة أكبر وأعمق من ذلك بكثير، خاصة وأن الثوابت التاريخية تقطع بأن كل من ظن واعتقد أن الصراع قد انتهى، لا يمكن أن يتخيل أن إسرائيل ستخلى ذات يوم عن طابعها الدينى، وستصبح دولة علمانية، ولا يمكن أيضاً لكل هؤلاء أن يعتقدوا أن اليهود سيتخلون عن طموحاتهم فى أرض الميعاد، والوعد الإلهى لهم بالعودة إلى أرض الأجداد.

وتؤكد الحقائق التاريخية أن إسرائيل دولة «يهودية» عنصرية ذات طابع سياسى دينى، كل من فيها يؤمن بالتوراة، بصرف النظر عن كونها محرقة أو غير محرقة، ويؤمن حكامها بأن الأرض قد عادت إليهم لأن الله وعدهم بذلك، ولايجوز أحد من حكام إسرائيل أن يقول : « لادين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » ولايعتقد أحد من ساسة العالم أن هذه العبارة قابلة للتطبيق فى إسرائيل، لاعتراف الجميع بأن

إسرائيل دولة دينية عنصرية. ويجب أن تسترجع مرة أخرى في هذا المقام نص بيان مجلس المحاكمات الأعلى لمنظمة «أجودات» إسرائيل العالمية عن سياسته «حول فلسطين» عام ١٩٣٧ : -

١ - يعلن مجلس المحاكمات : -

(أ) أن أرضنا المقدسة قد فتحت لنا من قبل سيد العالم، عن طريق ميثاق أبدي، لكي نمارس في هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة، ولكي نحيا في روح التوراة. وهكذا يرتبط الشعب اليهودي إلى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه.

(ب) ولما كنا قد طردنا لما ارتكبهنا من خطايا، فإن الله قد وعدنا عن طريق أنبيائه المقدسين أنه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق المسيح، وأن الإيمان بهذا الوعد لهو أحد المبادئ الأساسية للعقيدة اليهودية، وهو إيمان اجباري مفروض على كل شخص يهودي.

(ج) وهكذا فإن حق الأمة اليهودية في أرضنا المقدسة، تمتد جذوره إلى توراتنا المقدسة، وفي الضمانات التي أعطاهها الأنبياء كرسى للرب.

(د) إن قيام دولة يهودية ممكن في حالة واحدة، وهي إذا ما اعترف بقانون التوراة دستوراً أساسياً للدولة، وكان للتوراة السيادة فوق الإدارة (الحكومة).

(هـ) إن الدولة اليهودية إذا لم تكن قائمة على أساس التوراة، فإنها ستعني إنكاراً للتاريخ اليهودي، وإنكاراً للجهود الحقة للقومية اليهودية، وسوف تحطم أساس الحياة القومية... (١).

وبعد أن قامت دولة إسرائيل على أنقاض فلسطين المحتلة، لم يتخل القائمون عليها عن تمسكهم بطابعهم الديني، المبني على التوسع، وإيمانهم بالوعد الإلهي بالعودة إلى أرض الميعاد، فجميع الأحزاب السياسية في إسرائيل قانعة بأنهم قد عادوا إلى أرض الميعاد، وأن الشعب اليهودي وحده هو صاحب السيادة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

وقد بلورت تصريحات قادة إسرائيل، وبرامج الأحزاب السياسية فيها هذه الرؤية الدينية العنصرية اليهودية، للصراع بين العرب واليهود.

(١) The political World American Zionism (by Samuel Halprin, P. 321).

ففى أغسطس ١٩٦٧ رأى «أبا إيبان» على سبيل المثال أن «خريطة الشرق الأوسط التى كانت قائمة قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ قد أزيلت من الوجود، ولن تعود أبداً». هذا وقد بُنيت برامج الأحزاب الإسرائيلية على عقيدة التوسع واكتساب الأراضى - خصوصاً كتلة «الليكود» - وإن اختلفت فى تقديمها للأسباب والتبريرات، فبرامج «الليكود» تقوم على مفهومى للقوة والتوسع، كما رسمها «جبابوتيسكى» فى الربع الأول من هذا القرن. وتقوم تلك البرامج على مجموعة من المبادئ العامة، التى تؤكد الحق الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، وخاصة الضفة الغربية وغزة، بناء على اعتبارات دينية.

فقد أكد البرنامج السياسى لكتلة «الليكود» لانتخابات الكنيست الثامن والتاسع، على السيادة الإسرائيلية على المنطقة المحتلة بين البحر ونهر الأردن. وقد ظهر ذلك أيضاً فى جميع مراحل التفاوض فيما بعد، بين مصر وإسرائيل، خصوصاً بشأن الضفة الغربية وغزة، حين أصر «بيجين» على تأكيد السيادة الإسرائيلية على الأرض، وعلى أن الحكم الذاتى لايعنى انتزاع السيادة من على الأرض، لأنها تخص فقط «الشعب اليهودى».

وتميل أحزاب اليمين الدينى إلى تبنى بعض المفاهيم الدينية، مثل «العودة إلى أرض الأجداد»، «الحق التاريخى»، «تكامل الأرض».

أما الأحزاب العمالية التى تشكّل التجمع العمالى (المعراخ) فانها تقوم على أساس فرض الأمر الواقع والحقائق الثابتة، ومن هنا نجدها أسبق وأنشط فى إقامة المستوطنات بالضفة الغربية وغزة، بل وفى الأراضى العربية المحتلة الأخرى.

ويميل (المعراخ) إلى استخدام التبريرات الأمنية والسياسية، فى محاولة استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض المحتلة.

كما يقوم البرنامج السياسى للأحزاب العمالية على ما يعرف بمشروع «إيجال كون»، والفرضية الرئيسية فى هذا المشروع هى أن أى هزيمة عسكرية لإسرائيل تعنى نهاية إسرائيل، سواء على مستوى السكان أو على مستوى الوجود السياسى للدولة اليهودية، وأن خسارة حرب واحدة تعنى كل شيء^(١).

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ والصادر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٦ ص ٨٠، ٨١.

وقد تأكدت عنصرية دولة إسرائيل استناداً إلى حقيقة «أن إسرائيل كمجتمع سياسى قامت على فكرة تدفق اليهود إلى فلسطين، سواء قبل إنشاء الدولة أو بعد إنشائها.

وقد بدأت موجات الهجرة بالوجة الاولى عام ١٩٨٢، والتي تشكلت من حوالى ٣٠ ألف يهودى روسى، وتلتها موجات عديدة كان أهمها من حيث عدد اليهود، والذين هاجروا إلى إسرائيل، الموجة الخامسة، فيما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨، والتي حملت معها ما يزيد على ٢١٧ ألف يهودى أوروبى.

وتؤكد عنصرية الدولة الصهيونية فى إسرائيل، عندما أصدر الكنيست الإسرائيلى فى عام ١٩٧١ قراراً، يقضى بمنح الجنسية الإسرائيلية تلقائياً لأى يهودى يودّ الهجرة إلى إسرائيل، حتى قبل أن يغادر الدولة التى ينتمى إليها ويحمل جنسيتها.

ويتأكد ذلك الأمر أيضاً من تركيز المؤتمر الصهيونى، الذى عقد بالقدمس عام ١٩٦٨، على هدف الصهيونية فى تجميع الشعب اليهودى فى موطنه «التاريخى» استناداً إلى التوراة، والحق الإلهى فى العودة.

هذا وقد جسد «موشى ديان» عنصرية إسرائيل عندما أعلن فى مؤتمر لحزب (رافى) فى أواخر عام ١٩٦٧ أن العلاقات العربية الإسرائيلية يجب أن تبنى على خمس : -

١ - الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية.

٢ - اعتراف صريح بإسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة، من قبل جيرانها الدول العربية^(١).

وهذه الأمور جزء من كل، وتؤكد أن إسرائيل دولة دينية عنصرية، تلتزم فى الصراع مع العرب بأمور ومعتقدات دينية أصولية، تعمل على تحقيقها بكل عزم، ملتزمة عن كل الأمور السياسية، أو بمعنى أدق تتخذ من الأمور السياسية وسيلة لتحقيق غايتها الدينية، فى إنشاء إسرائيل الكبرى بأى وسيلة.

وحتى لا يكون هذا الأمر قابلاً للجدل، يجب على القادة العرب أن يسألوا أنفسهم : هل يمكن أن تقبل القيادة الإسرائيلية أن يكون الزعيم الفلسطينى «ياسر عرفات» أحد مستشارى رئيس الوزراء الإسرائيلى؟ وبمعنى آخر هل يمكن أن يكون ضمن أصحاب القرار فى إسرائيل أحد من أبناء فلسطين من العرب المسيحيين أو المسلمين؟

(١) المرجع السابق ص ٨٣ ، ٨٤.

وهل تقبل القيادة السياسية في إسرائيل أن يندمج الشعب اليهودي والشعب الفلسطيني، تحت رئاسة حكومة من أبناء فلسطين، منها اليهودي والمسيحي والمسلم، كما هو الحال في لبنان؟ بالطبع لن يقبل اليهود ذلك، ولن تقبل إسرائيل التخلي عن عنصريتها!!

فإذا ما تأكد الجميع أن إسرائيل عنصرية دينية يهودية، فكيف تأكد لقادة العرب أن إسرائيل ستتخلي عن غايتها السياسية، في تحقيق إسرائيل الكبرى، حسب ما اعتقدوه، بأنه وعد الله لهم؟

وأن إسرائيل ستسعى للسلام مع العرب؟ وأنها ستعيد حق أبناء فلسطين؟ وأن قناعة العرب بأن إسرائيل ستحقق السلام معهم، لم تأت إلا بالتفات العرب عن الحقائق الواردة في القرآن الكريم.

فأبناء الأمة العربية أصحاب حضارة وأصحاب تاريخ وأصحاب عقيدة، وهم أهل السلام وأصحاب رسالة السلام، وليس معنى السلام الرضوخ لإدارة اليهود، والإذعان لهم ولخلفاتهم، وإنما السلام معناه الصديق والحق والعدل.

ولما كانت إسرائيل دولة عنصرية دينية يهودية، فإن كل الوقائع التاريخية تؤكد أن إسرائيل تسعى جاهدة لبناء إسرائيل الكبرى، وأن الخطوط السياسية الإسرائيلية ثابتة ولم تتغير، وأنها تبني قوتها بطريقة مذهلة، وتستخدم كل السبل لتحقيق طموحاتها، تماماً كما فعل مؤسسوها قبل الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، ويؤكد التاريخ أيضاً أن العرب في هذه الفترة يحاولون فقط غض الطرف عن هذه الحقيقة، بالزعم بأنهم في مرحلة سلام.

وأن السلام سوف يتحقق في منطقتنا العربية، ولكن طموحات إسرائيل وعنصريتها، ووقوف الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا معها دون حيلة، وطمع الجميع في منطقتنا العربية، وانصراف العرب عن مصالحهم العليا، وتفكيكهم وانسيانهم وراء حضارات أخرى، يجعل السلام بعيد المنال.

فالثابت أن إسرائيل تبني قوة عسكرية قادرة على ردع العالم الإسلامي بأكمله، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا تمد إسرائيل بكل شيء، ولا تفضن

عليها بأى شئ، حتى القنبلة النووية، استطاعت إسرائيل الحصول على أسرارها من هذه الدول، بالطرق المشروعة وغير المشروعة، ولم تضيع إسرائيل وقتاً منذ نشأتها فى بناء المستوطنات، وطرد أبناء فلسطين وقتلهم وتشريدهم، وتهديد الدول العربية، وتدنيس المقدسات الإسلامية، وفتحت أمامها جميع الأبواب لجلب يهود العالم إليها.

واستطاعت إسرائيل أن تسخر أكبر دول فى العالم للوقوف معها فى المحافل الدولية، واستخدام حق الفيتو، حتى لا يصدر من مجلس الأمن الدولى قرار ضدها، فيما ترتكبه ضد العرب من أعمال إرهابية.

ويجب استقراء هذه الدلائل التاريخية، حتى يكون المرء على بينة من حقيقة الصراع بين اليهود والعرب، والغاية التى يسعى إليها اليهود، وهل هم حقاً يسعون إلى السلام؟؟ أم إلى بناء إسرائيل الكبرى، كما نبأ بذلك أحبارهم ومفكرؤهم؟؟!

أولاً : إسرائيل والقنبلة النووية :

يؤكد الواقع أن إسرائيل منذ نشأتها، وهى تسعى لامتلاك الاسلحة النووية، وقد عاونتها فى ذلك الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، ولم تترك إسرائيل طريقاً مشروعاً أو غير مشروع لامتلاك هذه القنبلة، بل وبناء ترسانة نووية قادرة على ردع كل دول العالم الإسلامى، ولم تلتفت الدول التى وقفت مع إسرائيل إلى مشاعر الدول العربية والإسلامية حيال ذلك العمل، ولاحتى إلى مصالحها فى العالم الإسلامى، وكان جماعهم هذه الدول هو تمكين إسرائيل من الحصول على السلاح النووى، والأغرب من ذلك أن الجميع قد عملوا إلى عدم تملك أى دولة من الدول العربية والإسلامية للسلاح النووى.

الأمر الذى يؤكد حقيقة النوايا التى تحاك ضدّ العالم العربى والإسلامى، وطبيعة هذا الصراع.

طمحت إسرائيل منذ ولادتها أن تكون قوة نووية، وطمح الغرب فى أن تكون كذلك، بالرغم من عدم قدرتها، وعدم توافر الإمكانيات اللازمة لهذه الصناعة، إلا أن الغرب الأوروبى وأمريكا قد بذلوا كل الجهد من أجل تحقيق هذه الغاية.

وتشير الوثائق التاريخية إلى أن الترويج قامت بإمداد إسرائيل فى عام ١٩٥٨ بالماء الثقيل، اللازم لصناعة القنبلة النووية، فى وقت لم تبلغ فيه الدولة الوليدة الحظم.

وظل هذا الأمر على الكتمان حتى ديسمبر ١٩٨٨، عندما كشفت الترويج عن وثائق توضح أن الحكومة النرويجية عقدت اتفاقية مع الحكومة الإسرائيلية قبل ثلاثين عاماً، تضمن عدم استخدام إسرائيل لكميات من الماء الثقيل، كانت قد حصلت عليها من الترويج، فى إنتاج أسلحة نووية، والسماح للترويج بتفتيش المنشآت الإسرائيلية، والاحتفاظ بحق إسرائيل فى استخدام الماء الثقيل فى الأوجه المناسبة لها، وحماية أسرار صناعية يمكن أن تحصل إسرائيل عليها، نتيجة لشراؤها الماء الثقيل، والتشاور على تعديل الاتفاقية فيما بعد بإعطاء هيئة الطاقة الدولية حق الإشراف والتفتيش.

ويعتضى ذلك حصلت إسرائيل على الماء الثقيل من الترويج.

ثم سارعت أمريكا إلى تدعيم هذه الغاية وتأسيسها، وفى أغسطس ١٩٦٦ اتفقت الولايات المتحدة مع إسرائيل على تزويدها بمادة اليورانيوم، اللازمة لمفاعلها الذرى، الذى عاونها الفرنسيون على إنشائه.

وصيراً على هذا الغرب، وابتهاجاً به، وتحقيقاً للذات الغاية، وفي أكتوبر ١٩٦٦، بعث الرئيس الأمريكى «جونسون» رسالة إلى «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل قلل فيها : «إن المعمل الذرى المقترح إنشاؤه لإزالة ملوحة ماء البحر سيقام فى تل أبيب، دليلاً على الجهد التعاونى لإسرائيل والولايات المتحدة» وقد بدأ هذا المشروع المشترك فى يونيو ١٩٦٥، عندما زار «أشكول» واشنطن، واجتمع «بجونسون».

وهكذا وهى فى مرحلة المهد، استطاعت الدولة الوليدة أن تملك ما لم تستطع دول أخرى، فاقتتها فى جميع الوجوه، مكونات القنبلة الذرية من معامل، ومفاعلات، وماء ثقيل، ويورانيم، وغير ذلك، بجهد وفير من دول الغرب الأوربي وأمريكا، وبمؤازرة من رئيس أمريكا ذاته، الأمر الذى حدا بإسرائيل أن تعلن على الملأ أجمع، ودون مبالاة، وشعوراً وزهواً بالقوة، فى يوليو ١٩٦٨، عدم توقيعها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية.

ويات كتاب إسرائيل مفتوحاً، أنها قبل هذا التاريخ تمتلك الأسلحة الذرية. فى خلال عشرين عاماً من نشأتها، وبمعاونة من عاونوا وبذلوا الجهد الجليل لنشأتها.

واسترسالاً من هؤلاء، للتأكيد على دعم قوة إسرائيل النووية، وبعد هذا الرفض العلنى للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفى يونيو ١٩٧٤، وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل اتفاقاً، تقوم بمقتضاه الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالوقود الذرى، اللأزم لتشغيل مفاعل نووى، فى الفترة ما بين عام ١٩٧٨، ١٩٨٢.

حتى يعلم العرب والمسلمون أن اليهود والغرب الأوربي والأمريكان، جادون فيما بدعوا فيه، وأن المسألة تتعلق بالأمة الإسلامية كاملة، وليست مجرد فلسطين، وزيادة فى هذا الكيد للعالم الإسلامى، وفى يوليو ١٩٧٦، أنذع راديو «تل أبيب» أن إسرائيل والولايات المتحدة وافقتا على عقد اتفاق تعاون نووى بينهما، تقوم أمريكا بمقتضاه بمساعدة إسرائيل على إقامة محطتين ذريتين بها.

ولم يكن الأمر قاصراً على المسلك الشرعى فى الحصول على هذا السلاح المدمر، وسلكت إسرائيل فى سباقها مع الزمن لتحقيق حلمها، كل المسالك غير الشرعية للحصول على الأسلحة النووية، حتى مع الذين جاءوا بها، الأمريكان أنفسهم، الذين أعلتوا فى ٥ أغسطس ١٩٧٧ عن اختفاء كميات من المواد النووية المشعة من المعامل الذرية. وصدر تقرير رسمى بذلك، من إدارة أبحاث الطاقة والتنمية، والأمر الذى

أثار عاصفة داخل الكونجرس الأمريكي، بعد مطالبة عدد من أعضائه بالتحقيق في هذا الموضوع.

ولم تدخر إسرائيل وسعاً في أن تتعاون مع الأنظمة المشبوهة في العالم، في تطوير قدرتها النووية، وفي ٢ ديسمبر ١٩٧٧ كشفت مصر في مؤتمر «لاجوس» العالمي، لمناهضة التفرقة العنصرية، التعاون القائم بين النظام العنصرى في جنوب أفريقيا وإسرائيل، وبصفة خاصة التعاون النووى، وأن هناك خطراً حقيقياً على السلام والأمن الدوليين، في حالة ما اذا أقدمت جنوب أفريقيا على تفجير أول قنبلة ذرية.

وكانت قناعة إسرائيل في أن تكون قوة نووية، وقناعة الغرب في جعلها كذلك، مبنية على تفردّها بهذه القوة وحدها، في المنطقة الإستراتيجية العربية كلها، وبتر ذراع الدول العربية التى تفكر فى ذلك، حتى يتسنى لهم تحقيق ما تغيّسوه، ومن هذا المنطلق، وفي ١٨ يونيو ١٩٨٠ تعرض عالم الذرة المصرى الدكتور «يحيى المشد» للاغتيال، فى غرفته بفندق «الميريديان» بباريس، وكان الدكتور «المشد» قد وصل باريس لإجراء محادثات مع أعضاء لجنة الطاقة الذرية الفرنسية، ممثلاً لمؤسسة الطاقة الذرية العراقية.

وسيراً على هذا النهج، وباتفاق سابق، طبقاً لمؤشرات الأحداث الدولية بين غرب أوروبا وإسرائيل، لتحقيق تفردّها بالسلاح النووى، وفي ٨ يونيو ١٩٨١، وبمستهى الصلف والغرور، أصدرت الحكومة الإسرائيلية بياناً أعلنت فيه أن الطائرات الإسرائيلية قد أغارت أمس على المفاعل النووى العراقى قرب بغداد، ودمرته تدميراً كاملاً، وفي ذات اليوم أعلن مجلس قيادة الثورة العراقى أن تشكيلاً من تسع طائرات إسرائيلية، قام بغارة جوية على مدينة بغداد، استهدفت المنشآت النووية العراقية، وطلب المجلس إلى مجلس الأمن الدولى الاجتماع لبحث هذا الهجوم.

وفي ١١ يونيو ١٩٨١ هرع وزراء خارجية الدول العربية إلى بغداد، حيث اجتمعوا لبحث العدوان الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى، وتغيّسوا السلام من الأمم المتحدة، التى صنعت إسرائيل، وفي ١٩ يونيو ١٩٨١ تبنى مجلس الأمن بالاجماع، القرار رقم ٤٨٧، الذى يدين شنّ الهجوم الإسرائيلى فى ٧ يونيو، على مركز الإنعاش النووى العراقى، بالقرب من بغداد، ويعد التذكير بأن العراق قد قبلت نظام الإسماعيلية، الذى وضعت الوكالة الدولية للطاقة النووية، وأن إسرائيل لن تنضم

لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية، رأى المجلس أن العمل العسكري الإسرائيلي، يعتبر خرقاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، ولمعايير السلوك الدولي، وأنه يشكل تهديداً خطيراً لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة النووية، التي تعتمد عليها اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتمت دعوة إسرائيل إلى وضع منشآت النووية، بصورة عاجلة، فى ظل ضمانات الوكالة الدولية، بينما تمت دعوة العراق إلى المطالبة بالتعويضات المناسبة، ولم تلتفت إسرائيل إلى ذلك، ولم تنضم إلى المعاهدة، ولم تقم وزناً للقرار الدولي (٤٨٧) لأن سياستها هي ذات سياسة غرب أوروبا وأمريكا، وأنه لا يحق للعراق، انطلاقاً من هذا النهج، امتلاك السلاح النووى، ويات حديث الأمم المتحدة مجرد ترضية فقط للمشاعر، لا يرقى إلى مرتبة التنفيذ بالنسبة لليهود، حتى أن اللجنة السياسية للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨١، بعد مناقشة مجلس الأمن لإسرائيل، طلبت اللجنة بفرض عقوبات على إسرائيل، لمنعها من تطوير قدرتها على إنتاج أسلحة نووية، وناشدت دول العالم عدم تقديم معونات لإسرائيل فى هذا المجال، فكان لنا الحديث والقرارات الدولية، وكان لهم الجهد المتواصل ليل نهار، بتعاون مع الغرب الأوربي والأمريكان، حتى أصبحوا قوة نووية رهيبة فى منطقة الشرق الأوسط.

ولم يبق أمام هؤلاء الشياطين إلا أن يحيطوا العرب علماً، بأنهم أصبحوا قوة نووية هائلة، حتى يثثوا الرعب فى النفوس، ويحصلوا إنتاج ما زرعوه، ويحققوا سلام مالك القنبلة النووية، مع من لا يملكها، وأصبح الأمر بالنسبة لهم جد يسير، ولم يكن أمر الدعاية والإعلان بالنسبة لأمريكا والغرب الأوربي مكلفاً، وهم الذين تحملوا عبء تكاليف سلاح إسرائيل النووى، وأحاطونا علماً بسلاحهم.

وفى يناير ١٩٨٧ أجمع عدد من الخبراء النوويين الأمريكيين، على أن إسرائيل تملك بالفعل عدداً كبيراً من الرؤوس النووية، يصل إلى مائة رأس.

وفى أغسطس ١٩٨٧، وسيراً على الدرب الإعلامى، أعلن المحللون السياسيون والعسكريون الأمريكيون، عن مخاوفهم من امتلاك إسرائيل لصواريخ يمكنها حمل رؤوس نووية، قد تؤدى إلى عرقلة الاتفاق بين موسكو وواشنطن، حول التخلص من الصواريخ النووية.

ولم يسكت الإنجليز صانعو ميلاد إسرائيل، وفى أغسطس ١٩٨٧ ذكرت صحيفة

«أوبزرفر» البريطانية أن إسرائيل تعكف على تطوير صواريخ جديدة من طراز «أيكا» ذات رؤوس نووية، يصل مداها حتى عواصم عربية بعيدة، وقواعد سوفيتية، وقبل أن تصرح هذه الصحيفة بذلك، في غضون أقل من شهر، وفي يوليو من ذات العام، صرح «سيمون بيريز» وزير خارجية إسرائيل بأن إسرائيل لا تهدد أمن الاتحاد السوفيتي بإنتاج صاروخ نووي، لأن الاتحاد السوفيتي ليس عدوا لإسرائيل.

ويتضح بهدوء أن وسائل الإعلام الأمريكية والإنجليزية والإسرائيلية تعمل معا لمصلحة إسرائيل، وبتنسيق واضح وظاهر بينهم، في أونة متتابعة، وأوقات متناسقة، فجاءت التصريحات بعد أن حققت إسرائيل غايتها، ومكملت بعضها البعض على نسق واحد، وعلى وتيرة واحدة، غايتها بث الرعب في نفوس العالم الإسلامي، وبيان القدر الذي وصلت إليه قوة اليهود، وأن سلاحهم فقط لأعداء اليهود.

وانطلقت إسرائيل في تحقيق غايتها النووية، وحققت طموحات لن تكن تقوى عليها، لولا مساعدة الغرب الأوربي وأمريكا، الذين تبنا التمويل والامداد بالمال والتكنولوجيا، وتبنا الجانب الإعلامي لهذه القدرة النووية للدولة الطفيلية، التي أقاموها في قلب العالم الإسلامي، وأظهروا قدرات إسرائيل المخارقة في هذا المجال.

وفي مايو ١٩٨٧، وزيادة في قدرة إسرائيل النووية، توصلت إسرائيل والولايات المتحدة إلى اتفاق مبدئي لتطوير الصاروخ الإسرائيلي «السهم» كصاروخ اعتراض في إطار النظام الصاروخي الدفاعي الاقليمي، حسب ما يسمونه ضمن برنامج «حرب الكواكب».

ثم دخلت إسرائيل مرحلة التجارب النووية، وتطوير سلاحها النووي، وتشترك مع دول أخرى في التجارب النووية، وقد ذكرت إحدى المجلات الأمريكية في يونيو ١٩٨٧ أن إسرائيل أجرت تجربة لإطلاق صاروخ مداه ١٥٠٠ كيلو متر ويستطيع حمل رؤوس نووية، وفي يوليو ١٩٨٧ أكدت المجلة الدولية للدفاع في «جنيف» أن إسرائيل أجرت تجربة ناجحة في مايو الماضي لصاروخ نووي متوسط المدى، يمكنه حمل رؤوس نووية.

وتأكيداً على ذلك ذكرت مجلة «جيتز» العسكرية البريطانية، في أكتوبر ١٩٨٧ أن إسرائيل تقوم بتطوير صاروخ ذي رأس نووي، أطلقت عليه اسم أريحا / ٣.

وفي يناير ١٩٨٨ ذكرت صحيفة «الجارديان» البريطانية أن إسرائيل وحكومة بريتوريا

العنصرية، تشتركان فى برنامج لانتاج نوع خاص من الاسلحة النووية، يناسب ظروفهما العسكرية.

وفى فبراير ١٩٨٨ ذكرت صحيفة الاهرام القاهرية أن إسرائيل تجري أنشطة نووية عديدة، فى القارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا)، بالتعاون مع فرنسا والنرويج، وجنوب أفريقيا، وأنها تحتفظ بوجود عسكرى فى هذه المنطقة.

وتكشف كل شئ أمام العالم أجمع، وأمام العرب والمسلمين خاصة، من أن إسرائيل تسعى إلى شئ هو أخطر مما يعتقدونه، إنها تريد المنطقة العربية حتى تحقق الحلم الذى طالما حلموا به : من النيل إلى الفرات، إنها ليست مقولة وليست دعاية ضد اليهود، وإنما حقيقة تؤكدتها الأحداث، فهم أرادوا السلاح النووى، وحصلوا عليه، وأرادوا حرمان العرب منه، وضربوا العراق فى سبيلهم إلى تحقيق ذلك، فلمن سلاحهم النووى؟

إن قادة إسرائيل أصبحوا الآن لا يرون حرجا فى أن يعترفوا بأنهم يتتجون السلاح النووى، بعد أن أقاموا السلام مع مصر، ففى يونيو ١٩٨٨ اعترف وزير الدفاع الإسرائيلى بأن بلاده تنتج حالياً الصاروخ أريحا (١، ٢) القادر على حمل رؤوس نووية.

وفى سبتمبر ١٩٨٩ أطلقت إسرائيل صاروخاً بعيد المدى، من طراز أريحا ٢، سقط فى مياه البحر المتوسط، شمال الساحل الليبى، وانطلاقاً من التنسيق فى المواقف وتطابقها، تحقيقاً لغاية واحدة، وفى أكتوبر ١٩٨٩ أكدت الولايات المتحدة وجود تعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، لإنتاج صاروخ طويل المدى، هذا بعد أن كشف النقاب فى أكتوبر ١٩٨٩ عن قيام إسرائيل بتصنيع صواريخ متوسطة وطويلة المدى، قادرة على حمل رؤوس نووية، بمساعدة جنوب أفريقيا التى تزودها بمادة اليورانيوم المخصب، لاستخدامه فى المفاعلات النووية، لإنتاج الرؤوس النووية لهذه الصواريخ. وفى شهر لاحق من نفس العام، أوضح تقرير لوكالة المخابرات بوزارة الدفاع الأمريكية أن إسرائيل تمتلك رؤوساً نووية وكيميائية ذات تفجيرات عالية، وأنها تتجه الآن لإنتاج الصاروخ (أريحا ٢) بعد إطلاقها الصاروخ (أريحا ١) الذى يحمل رؤوساً نووية.

وفى أبريل ١٩٩٠ كشفت مجلة «نيوزويك» الأمريكية أن إسرائيل تقوم بتطوير صاروخ أرض أرض يمكنه إصابة أهداف على مسافة ٦٠٠٠ ستة آلاف كيلو متر باسم

وفى يونيو ١٩٩٠ أعلنت إسرائيل رفضها الإشراف الدولى على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، هذا وقد سبق أن طلب المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية الدولية إسرائيل بإخضاع منشآته النووية لنظام التفتيش، الذى تقوم به فى الدول التى تستخدم الطاقة النووية، ولم تعره إسرائيل اهتماما.

وفى يوم الخميس الموافق ١٥ ذو الحجة ١٤١١هـ، الموافق ٢٧ يونيو ١٩٩١، ورد فى جريدة الأهرام المصرية (فى العدد ٤٨١٨٧ السنة ١١٥) ما يلى : «القدس - من أميرة حسن - تحت عنوان فى كتاب «علاقات خطيرة» : خمس إدارات أمريكية متعاقبة ساعدت إسرائيل فى اخفاء خططها النووية ما يلى : -

يكشف كتاب «علاقات خطيرة» القصة الداخلية للعلاقات السرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، عن تفاصيل مذهلة ومثيرة للجوانب المختلفة لهذه العلاقات، يقول الكاتب : -

« أن خمس إدارات أمريكية متعاقبة ساعدت إسرائيل على اخفاء خطة تصنيع الأسلحة النووية الإسرائيلية، ويذكر أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سى. آى. إيه» كشفت للإدارة الأمريكية معلومات عن انهماك إسرائيل فى التجسس على المنشآت النووية فى الولايات المتحدة، ويكشف الكتاب عن أن إسرائيل تمكنت من تهريب ١٠٠ كيلو جرام من اليورانيوم المخضب بمساعدة المسؤولين عن مفاعل نووى أمريكى، موجود فى مدينة «أبولو» بولاية «تسلفانيا» الأمريكية.

ويقرر الكتاب، الذى اعتمد مؤله «لاندرو وولسمى كيبورن»، على وثائق ومعلومات أجهزة المخابرات الأمريكية، أن لدى إسرائيل ألفاً نووية فى مرتفعات الجولان المحتلة. وأن الإدارة الأمريكية أمرت بإجراء فحص عاجل للقدرات النووية الإسرائيلية، قبل فترة من بدء حرب الخليج. ويذكر الكتاب أن «أريل شارون»، عندما كان وزيراً للدفاع الإسرائيلى إبان غزو لبنان، سعى لمحاولة استخدام الألبام النووية، والحصول على تصريح باستخدامها، خلال اليوم الأول من عملية احتجاج لبنان عام ١٩٨٢، فى حالة ما إذا دخلت القوات السورية مرتفعات الجولان، ويقول الكتاب أن «مناحم بيجن» رئيس وزراء إسرائيل حينئذ رفض منح «شارون» هذا الإذن.

ويتطرق للكتاب، الذى سيصدر قريباً، ويقع فى ٤١٦ صفحة، إلى أن الإدارة الأمريكية اعترضت على خطة إسرائيلية لغزو العراق، عشية حرب الخليج.

ومن التفاصيل المثيرة التي ينطوى عليها ذلك الكتاب الهام : أن إسرائيل تحتفظ بعميل لها داخل المخابرات الأمريكية، وأن هذا العميل يمكن إسرائيل من الوصول إلى أسرار الإدارة الأمريكية، والاتصالات بين كبار المسؤولين فيها. ويشير كتاب «علاقات خطيرة» إلى أن الجاسوس الإسرائيلي «جوناثان بولارد» الذي يمضى فترة عقوبة في الولايات المتحدة، قد زود إسرائيل بمعلومات فائقة السرية، وأن «بولارد» قد كشف للإسرائيليين عن عملاء الـ «سى. آى. إيه» الذين كانوا يعملون في إسرائيل....».

وبالرغم من التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لمساعدة الأخيرة على إنتاج الأسلحة النووية، إلا أن إسرائيل لم يكن لديها القناعة بالاعتماد فقط على هذا التعاون، وإنما لجأت أيضاً إلى الطرق غير المشروعة للحصول على الأسرار النووية الأمريكية، والأغرب من ذلك أن إسرائيل قد باعت الأسرار النووية الأمريكية للاتحاد السوفيتى قبل تدهوره، للحصول على أسرار نووية مزدوجة، تؤدي إلى تدعيم قدرات إسرائيل النووية.

ففى يوم الخميس الموافق ١٦ ربيع الآخر ١٤١٢ هـ، الموافق ٢٤ أكتوبر ١٩٩١، ذكرت جريدة الأهرام المصرية الموثوق فيها، فى العدد ٣٨٣٠٦ السنة ١١٦ تحت عنوان «مفاجآت مذهلة» : «شامير» سلم نفسه الأسرار النووية الأمريكية للاتحاد السوفيتى، ذكرت الصحيفة الآتى :

هل أفسى «إسحق شامير» رئيس وزراء إسرائيل أسرار حليفته الولايات المتحدة؟ وهل أفسى أهم أسرارها، وهى الأهداف النووية؟ يقول «سيمون هيرش» الكاتب الصحفى الأمريكى : «نعم» وإن كان الأمر يبدو مثيراً للذهول يصعب تصديقه، يؤكد «هيرش» فى كتابه الذى أطلق عليه اسم «الجبار شمشون» أنه من بين الأسرار الأمريكية التى سرقها الجاسوس «جوناثان بولارد» لإسرائيل بعض من أهم المعلومات التى تمتلكها الولايات المتحدة، وهى صورة لأقمار صناعية ومعلومات تستخدم فى تحديد أهداف الصواريخ النووية الأمريكية الموجهة للاتحاد السوفيتى، وبعض هذه المعلومات سلمتها إسرائيل للسوفيت.

والشخص الذى افترض أنه اتخذ هذا القرار، وسلم نفسه بعض هذه المعلومات، لم يكن سوى «إسحق شامير» رئيس الوزراء.

وقد علم «هيرش» بهذا الموضوع فى أول الأمر من «أرى بن منش»، وهو ضابط.

سابق بالمخابرات الإسرائيلية. ويقول «هيرش» أن قضية «بن منش» عن تسرب الأسرار الأمريكية رويت له بتفاصيل أكبر، من إسرائيلي آخر لم يذكر اسمه، ويضيف أن هذا المصدر أكد له أن بعض المعلومات التي أرسلت إلى «موسكو» تم استبعاد كل التفاصيل المحددة منها، لتقليل الأضرار التي يمكن أن تقع على الولايات المتحدة، إلا أن البعض الآخر تم تسليمه مباشرة إلى «يفجيني بريماكوف» الذي كان في ذلك الوقت خبيراً في الخارجية السوفيتية لشئون الشرق الأوسط، وهو الآن رئيس المخابرات الخارجية بالكرملين، وكان «بريماكوف» قد اجتمع علناً وسراً مع «شامير»، وفسر الصحفي هذا السلوك من جانب «شامير» بأن حكومة القدس اعتقدت بأن الدول العربية لن تشن حرباً لتدمير الدولة اليهودية، إلا بمساعدة السوفيت، وأن توجيه الأسلحة النووية الإسرائيلية جنوب الاتحاد السوفيتي، لن يمنع موسكو من تقديم تلك المساعدة.

وبناء على ما يقوله كتاب «هيرش»، فإن إسرائيل طلبت من «بولارد» أن يسرق صور الأقمار الصناعية الأمريكية، التي تكشف أهداف الصواريخ النووية الموجهة إلى موسكو، لكي تستطيع هي أن توجه صواريخها نحو أهداف خارج حدود الاتحاد السوفيتي. . وبناءً على مذكره «بن منش» يقول «هيرش» أن «شامير» يكن كراهية عميقة للولايات المتحدة، وقد ذكر له المصدر الإسرائيلي أن «شامير» كان دائماً مبهوراً بالسلطة والأنظمة القوية، وأنه يرى الولايات المتحدة دولة بورجوازية مادية لينة. وبالرغم من انفراد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بإنتاج الأسلحة النووية، وحصولها على أسرار القنبلة النووية بالطرق المختلفة، وحتى السرقه، ورفضها وضع منشآتها النووية تحت التفتيش الدولي، إلا أنها تسعى جاهدة ومعا من ساعديها، إلى غلّ يد الدول الإسلامية عن الحصول على أسرار الأسلحة النووية وإنتاجها، والترويج أمام دول العالم بأن إنتاج أى دولة إسلامية للسلاح النووي يهدد الأمن الإسرائيلي، وارترضت هي نفسها أن تفرد بتهديد أمن الدول العربية والإسلامية.

ففي يوم الخميس الموافق ١٨ فبراير ١٩٩٣ نشرت جريدة الأهرام المصرية تحت عنوان «إسرائيل تبحث : هل تقصف المنشآت النووية الإيرانية»، ورد مائه : «القدس - من أميرة حسن : يتركز الاهتمام في إسرائيل حالياً في خطط إيران لبناء قوتها النووية، ومدى الخطر الذي تعتبره إسرائيل تهديداً لها، من تطوير إيران لسلاح

نووى، الأمر الذى يثير بقوة تساؤلاً عن إمكانية قيام إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، على غرار ما فعلت فى عام ١٩٨١، عندما قصفت المفاعل النووى العراقى - وقد بحث الكنيست الإسرائيلى، للمرة الأولى أمس، تزايد الخطط الإيرانية لبناء المفاعلات النووية، واتفق الجميع على أن الموقف معقد وصعب، خاصة أنه لا أحد يعلم شيئاً عن دوافع الإيرانيين لامتلاك هذه الأسلحة الفتاكة، وضد من سيستخدمونها، وقال «يوس بيلين» نائب وزير خارجية إسرائيل أنه لا يمكن غض الطرف عن الخطر الإيراني، مؤكداً أن إسرائيل بدأت بالتحرك والعمل فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك الصين، المعروفة بأنها المصدر الرئيسى لإيران فى مجال التكنولوجيا النووية. وأشار «بيلين» إلى أن «بكين» ردت على إسرائيل، بالقول بأن إيران ستستغل هذه التكنولوجيا لأغراض علمية فقط، أما «روفائيل أيتان» رئيس حركة «تسوميت» المتطرفة، فقال أن وضع المنشآت النووية الإيرانية لا يشبه قصف المفاعل النووى العراقى، لأن مفاعل العراق كان واحداً معروفاً، أما فى إيران فإن الوضع معقد ومركب، واقترح «أيتان» أن تقوم إسرائيل بتوزيع السكان الإسرائيليين الذين يقطنون على السواحل فى الأراضى المحتلة، فى حالة التخوف من هجوم إيرانى فورى.

واعترف «بنيامين نتانياهو»، أحد زعماء «الليكود»، بأن الخطر الإيراني يزداد، وقال أنه لا يمكن تغيير المفاهيم لنظام أصولى متطرف، وأشار إلى أن التهديد الإيراني يعتبر من أكبر المخاطر التى تتعرض لها إسرائيل، وقد اتفق أعضاء الكنيست على ضرورة بحث لجنة الخارجية والأمن لهذا الموضوع، ووضع العلاج الناجح له.

ويقطع هذا الأمر، مثل غيره من الأمور، أن الفكر الأصولى الصهيونى هو الغالب والأعم فى بنية إسرائيل، وأنها تسعى للوقوف ضد كل الدول الإسلامية، ولو كانت بعيدة عن حدود فلسطين، وذلك بالردع النووى.

وتوهم العالم بأنها تتعرض للخطر، مثلما أوهمت العالم أن العرب سيتخلصون منه، وقامت بعدوان ٦٧، فى حين أنها تشكل أكبر خطر على كل دول العالم الإسلامى.

فإسرائيل تريد أن تفرض شريعتها على العالم، ودول غرب أوروبا وأمريكا ياعلوهما فى كل ما وصلت إليه، ويجب أن نعود بالذاكرة قليلاً إلى الوراء، لتأكد أن دعاة

الحرية والتقديم فى العالم هم الذين جعلوا من إسرائيل دولة نووية، لتهدد العالم العربى والإسلامى، وتضرب بعرض الحائط كافة المواثيق الدولية.

ففى الثانى عشر من أكتوبر عام ١٩٨٦ قال «فرنسيس بيرين» رئيس البرنامج الفرنسى للأسلحة النووية، فى الفترة التى قامت خلالها فرنسا بإنشاء مفاعل «ديمونا»، لصحيفة «صنداي تايمز» :

« اتفقنا على بناء مفاعل ومصنع كيميائى لإنتاج البلوتونيوم، كنا نريد مساعدة إسرائيل... وأبقينا ذلك سراً بسبب الأمريكيين، إذ كنا قد اتفقنا معهم على عودة العلماء الفرنسيين، الذين شاركوا فى العمل فى ميدان الأسلحة النووية بكندا (خلال الحرب العالمية الثانية) إلى فرنسا، وأن يقيدوا (بلدهم) بما لديهم من معلومات، شريطة ألا يذيعوا هذه الأسرار، وقد رأينا أن فى إمكاننا أن نعطي إسرائيل الأسرار على أن تحتفظ بها لنفسها.

ثم قال «بيرين» أن فرنسا استمرت تتعاون مع إسرائيل فى إنتاج الأسلحة النووية لمدة عامين، ثم أوقف «ديمول» التعاون فى ميدان الأسلحة النووية عام ١٩٥٩^(١).

وفى الرابع من ديسمبر ١٩٨٦ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول أسلحة إسرائيل النووية، وقد اعترضت على هذا القرار الولايات المتحدة وإسرائيل، ورد ضمن متن القرار «إذ تلاحظ بقلق شديد رفض إسرائيل المستمر، الالتزام بعدم صنع أسلحة نووية أو حيازتها، رغم الدعوات المتكررة الموجهة إليها من الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة.

«وإدراكاً منها للعواقب الخطيرة التى تعرض السلم والأمن الدوليين للمخطر، نتيجة لتطوير إسرائيل للأسلحة النووية وحيازتها هذه الأسلحة، وتعاونها مع جنوب أفريقيا لتطوير الأسلحة النووية ونُظُم إيصالها إلى أهدافها :

١ - تكرر إدانتها لرفض إسرائيل التخلي عن حيازة أية أسلحة نووية.

٢ - تَرجو مرة أخرى من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة وفعالة، لضمان

(١) راجع «قضايا فكرية / الصراع العربى الصهيونى»، الكتاب السادس إبريل ١٩٨٨م - التحلى الكبير - أسلحة إسرائيل النووية، نقلًا عن نشرة مجلس السلام العالى، واللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح».

امتثال إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٢، وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣ - تكرر رجاءها إلى مجلس الأمن أن يستقصى أنشطة إسرائيل النووية، وتعاون الدول الأطراف والمؤسسات الأخرى في الميدان النووي.

٤ - تكرر رجاءها إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توقف أى تعاون علمي مع إسرائيل، يمكن أن يساهم في قدراتها النووية.

٥ - تطلب إلى جميع الدول والمنظمات التي لم توقف بعد تعاونها مع إسرائيل، وتقديم المساعدة إليها، في الميدان النووي، أن تفعل ذلك.

٦ - تؤكد من جديد إدانتها للتعاون النووي المستمر بين إسرائيل وجنوب أفريقيا.

٧ - ترجو من الامين العام أن يتابع عن كثب أنشطة إسرائيل النووية، متابعة وثيقة في ضوء آخر المعلومات المتوفرة، وأن يستكمل الدراسة عن التسليح النووي الإسرائيلي، وأن يقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين.

٨ - تقرر أن تدرج فى جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين، البند المعنون «التسليح النووي الإسرائيلي».

لقد أصبحت إسرائيل القوة النووية السادسة في العالم، ولم يعد في مقدور أحد وضع تصور لمستقبل النزاع العربي الإسرائيلي، أو الأمن العربي، دون إدخال العامل النووي في حسابات العمل السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي. وأخطر ما تواجهه الأنظار العربية الآن ليس تهديد استقلالها الوطني فحسب، بل تهديد وجود الأمة العربية والسلام في العالم^(١).

بهذا التصور أصدرت ٢٧٠ منظمة وطنية ودولية اجتمعت في "جنيف"، بدعوة الأمم المتحدة لبحث تسوية عادلة لقضية فلسطين، بياناً في ٩ سبتمبر ١٩٨٧، جاء فيه:

« نحن المنظمات غير الحكومية ندين قيام إسرائيل بإدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، ونلح على الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، أن تنهى تعاونها مع إسرائيل في مجال الأسلحة النووية.

(١) راجع المرجع السابق ص ١١٣.

إننا نطالب إسرائيل أن تدمر أسلحتها النووية، وأن تفتح أبواب مؤسساتها لتفتيش الخبراء، وأن توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن من حق العالم أن يعرف ما تملكه إسرائيل من قدرات نووية، وما تشكله هذه القدرات من تهديد للسلام في المنطقة وفي العالم.

إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ينبغي أن ينفذ.

وفي عام ١٩٨٦ خرج «موردخاي فاتونو»، الذي أمضى عشر سنوات عاملاً فياً في مفاعل «ديمونا» بإسرائيل، وقام علماء من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بدراستها، وقد نشرت «الصنداي تايمز» (٥ أكتوبر) أنهم انتهوا إلى أن إسرائيل تملك ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ سلاح نووي، كما تملك تكنولوجيا صناعة القنبلة النيترونية، التي تفتك بالبشر، دون أن تدمر المؤسسات، وكذلك صناعة القنبلة الهيدروجينية.

قال «فرانك برنابي» عالم الفيزياء، النووي، بمعهد «الدرماستون» البريطاني، والرئيس السابق للمعهد السويدي لأبحاث السلام Sipri : «كان واضحاً لي أن المعلومات التي قدمها دقيقة علمياً، وهي تبين بجلء أنه لم يعمل فقط في هذه العمليات، بل يعرف تفاصيل تكتيكها».

وقال «تيودور تيلور» الذي عمل مع «ابنهيمر» في إنتاج أول قنبلة ذرية، كما رأس برنامج «البتاجون» للتجارب النووية، بعد دراسة وثائق «فاتونو»:

«لا ينبغي أن يخامر أحداً الشك في أن إسرائيل، ولمدة عشرة أعوام على الأقل، كانت دولة نووية بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وأن أسلحة إسرائيل النووية أكثر تقدماً مما ورد في تقارير وتقديرات عرفتها من قبل»^(١).

إن هذه الحقائق قادرة لكي تقطع بحقيقة الصهيونية، وأنها لن تسعى من أجل السلام مع العرب.

ولن يريد أن يتأكد من ذلك من قادتنا عليه أن يلجأ إلى المحافل الدولية، أو الدول الكبرى ليطلب منها نزع سلاح إسرائيل النووي، أو فتحه أمام التفتيش الدولي.

واعتقد أن إسرائيل لن تقبل ذلك، جتى ولو فزعت في مقابل ذلك السلاح

(١) المرجع السابق.

التقليدى للدول العربية، أو وضعت شروطاً قاسية على التسليح التقليدى فى دول الشرق الأوسط، لأن غاية إسرائيل العداوة فقط للأمة العربية والإسلامية. ظناً منها أنهم شعب الله المختار!!.

يقول الحق سبحانه وتعالى :

« وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ، وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَسَعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ. » [المائدة : ٦٤]

ثانياً: طرق التسليح فى الدولة اليهودية تؤكد طبيعتها :-

لم تكن إسرائيل قانعة بما لديها من قوة، بل تسعى دائماً للحصول على المزيد. وتلتزم إسرائيل كل الطرق للحصول على تكنولوجيا الأسلحة التقليدية المتقدمة، وتبذل قصارى جهدها لتطوير ترسانتها من هذه الأسلحة، خاصة الصواريخ والطائرات، والتي تعمل جاهدة على تطويرها، والوصول بها إلى أبعد مدى، بل واستطاعت إطلاق الأقمار الصناعية، وفى المقابل تعمل إسرائيل على حرمان الدولة العربية الإسلامية من هذه التكنولوجيا المتقدمة.

والأسلحة التى بحوزة إسرائيل ليست قاصرة على الأسلحة الدفاعية، بل معظمها هجومية متطورة، وتعمل إسرائيل جاهدة على إنتاج كافة أنواع الأسلحة، وتقوم بتصديرها إلى أماكن التوتر فى العالم، وتعمل إسرائيل مع كل الأطراف المتنازعة، لزيادة حالة التوتر الدولى، وزيادة صادراتها من الأسلحة، خاصة إذا كان الطرفان أو أحدهما دولة من الدول الإسلامية، ولم تقنع إسرائيل بالأخذ بأسباب القوة، وزيادة التوتر فى دول العالم، وإنما سعت للتحالف مع أقوى دول العالم، والتى كانت مستعدة أصلاً للتحالف مع إسرائيل، وقد قدمت دول الغرب الأوربى وأمريكا كل أسباب القوة لإسرائيل، منذ نشأتها وهى فى طور المهد، بالرغم من الطبيعة الأصولية العنصرية التى تقوم عليها الدولة اليهودية.

فى الرابع من مايو ١٩٨١ ذكرت مجلة الجيش الإسرائيلى، أن الاتحاد السوفيتى قدم أسلحة إلى إسرائيل فى حربها مع العرب عام ١٩٤٨ بناء على طلب «بنجوريون» ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تضاعفت جهود دول الغرب وأمريكا على تبنى إمداد اليهود بأحدث الأسلحة.

فى أبريل ١٩٦٦ أعلن «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل، فى حديث رسمى أن الولايات المتحدة، ترسل فى الوقت الحاضر أسلحة إلى إسرائيل أكثر مما أرسلت فى أى وقت مضى، وأشار إلى أن إسرائيل تُجرى الآن مفاوضات مزدوجة، الأولى مع أمريكا، خاصة بالتسليح، والثانية مع ألمانيا الغربية، بشأن الحصول على المساعدات الاقتصادية والعلمية.

وفي مايو ١٩٦٦ صدر بيان رسمي في إسرائيل، يعلن أن اتفاقية عَقبت أخيراً مع حكومة الولايات المتحدة، لشراء عدد من الطائرات العسكرية التكتيكية على فترة محدودة، وقال البيان أن إسرائيل «تعتبر هذه الاتفاقية خطوة إيجابية نحو المحافظة على الاستقرار في الشرق الأوسط».

وفي مايو ١٩٦٦، أيضاً أعلنت الولايات المتحدة في بيان رسمي عن صفقة الأسلحة الجديدة، التي عقدت بينها وبين إسرائيل، جاء فيها أن الولايات المتحدة وافقت على أن تبيع لإسرائيل عدداً من الطائرات التكتيكية، وقال البيان : «إن هذا القرار يعكس احترامنا الواجب للأمن في الشرق الأدنى، ورغبتنا في تجنب حدوث اختلال خطير في ميزان التسلح، يكون من شأنه أن يتعرض للخطر أمن المنطقة»^(١).

وفي يونيو ٦٦ وقّع نائب وزير الدفاع الإسرائيلي اتفاقاً عسكرياً مع المسؤولين الأمريكيين، لشراء قاذفات قتال نفائة أمريكية جديدة، كما أجرى محادثات حول تنفيذ الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية، لتعزيز السلاح الجوي الإسرائيلي، وتناولت المحادثات أيضاً موضوع الإنذار الذي وجهه الاتحاد السوفيتي، فيما يتعلق بالموقف حول سوريا.

وفي شهر قليلة سابقة على العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في ١٩٦٧، وبالتحديد في شهر يوليو ٦٦، اجتمع نائب وزير الدفاع الإسرائيلي مع الوزراء البريطانيين المتخصصين بشئون الدفاع، وبحث معهم مشكلات الدفاع الخاصة بإسرائيل. وبالقِطع أصبح بيد إسرائيل السلاح، وأصبح أمامها الخبرة الحربية من الإنجليز والأمريكان، ولذلك لم تضع وقتاً، وقامت إسرائيل بعقدان ٥ يونيو ١٩٦٧ على الدول العربية.

وبالقِطع راحت الدول العربية تسعى لإعادة تسلح نفسها، ولكن كيف والميزان بيد الأمريكان.

(١) منذ تاريخ البيان الأمريكي ظهر في معجم السياسة اصطلاح يسمى : «ميزان التسلح في الشرق الأوسط» واتضح فيما بعد أن هذا الميزان من نوع خاص، تكون دول الغرب وأمريكا محسكة به، ودول العالم الإسلامي في كفة، وإسرائيل في الأخرى، على أن يرجع لصالح إسرائيل، وتضمن الدول المسككة هذا التوزيع للمحجف.

وفي يوليو ٦٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها قلقة من منتجات الطائرات والأسلحة الأخرى، التي يزود بها الاتحاد السوفيتى ج.ع.م وبعض الدول العربية، وفي ظل الهزيمة التي تعرّفت لها الدول العربية، والتفوق العسكرى الإسرائيلى، أخذت دول الغرب وأمريكا تدعم إسرائيل عسكرياً.

ففى يوليو ١٩٦٧ تم توقيع اتفاق بين «ليفى أشكول» رئيس وزراء إسرائيل، و«جوزيف بسو لوفسكى» ممثل شركة «نيربوميكا» الفرنسية لإنتاج محركات الطائرات - تقوم الشركة بمقتضاه بإنشاء مصنع للمحركات فى إسرائيل، ينتج محركات الطائرات، يكون الأخير مديراً لهذه الشركة، بعد حظر فرنسا تصدير الأسلحة والمعدات الحربية إلى إسرائيل، وعندما ادعت دول الغرب وأمريكا فرض حظر على إرسال السلاح لإسرائيل إعلامياً، فى عدوانها على الدول العربية فى ١٩٦٧، إلا أن هذه الدول، وبسرعة غريبة، عادت وأعلنت عن إرسال السلاح لإسرائيل، بل وتصنيعه فى إسرائيل، حسب ما سبق أن ذكر.

وفى أكتوبر ١٩٦٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً أن الولايات المتحدة قررت إعادة إرسال الأسلحة إلى إسرائيل و ٥ دول عربية أخرى، وبررت هذا القرار بأن الاتحاد السوفيتى يزود بعض الدول العربية، ومنها ج.ع.م.ع. بالأسلحة.

وفى أكتوبر ١٩٦٨ أعلن الرئيس الأمريكى «جونسون» أنه سمح بإجراء مفاوضات، بشأن احتمال بيع طائرات حربية أسرع من الصوت إلى إسرائيل، وأصدر «جونسون» بياناً، قال فيه أنه طلب من «دين راسك» وزير الخارجية أن يبدأ المفاوضات فيه ضوء نص قرار مجلس الشيوخ عن المعونة الخارجية، الذى أيد فيه عملية تزويد إسرائيل بالطائرات التى تطلبها.

..وفى ديسمبر ١٩٦٨ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بلاغاً يتضمن قرار تسليم ٥٠ طائرة «فانتوم» لإسرائيل، فى نهاية ١٩٦٩ وخلال عام ٧٠.

وفى مارس ٦٩ أجرى وفد عسكرى إسرائيلى مباحثات مع المسئولين فى لندن، حول عقد صفقة أسلحة بريطانية، وفى مارس ١٩٦٩ تلقت الحكومة الإسرائيلية من بريطانيا الدفعة الثانية، من دبابات «سانتوريون».

وفي يناير ١٩٧٠ ألقى الرئيس «نيكسون» خطاباً في مؤتمر قادة المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة، قال فيه أن أمريكا مستعدة لتقديم المعونة العسكرية اللازمة، لمساعدة حكومة البلدان الصديقة كإسرائيل، لمواجهة أى تحول في ميزان القوى في الشرق الأوسط.

وتؤكد السوابق التاريخية أن قادة الولايات المتحدة الأمريكية كانوا دائماً سابقين لتقديم العون العسكري لإسرائيل، والوقوف بجانبها، ودعمها، حتى وهي تقوم بالعدوان على الدول الأخرى، أو تعد العدة لعدوان آخر، وكافة سبل الدعم.

وفي فبراير ١٩٧٢ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية توصلت إلى اتفاق من حيث المبدأ، مع حكومة اليونان، لإقامة قاعدة لقوة طوارئ جاملة للطائرات، تابعة للأسطول السادس الأمريكي في اليونان، وقد علم أن القاعدة الجديدة للأسطول السادس في اليونان ستكون في ميناء «بيريه» وأنها ستضم ٦٥٠٠ من رجال البحرية، و ٣٥٠٠ من أفراد أسرهم.

وفي مارس ١٩٧٢ اعترف مساعد وزير الدفاع، أن هناك اعتبارات إستراتيجية، هي التي دعت إلى اختيار اليونان كقاعدة للأسطول السادس، وأنه بدون ذلك ستعرض إسرائيل لخطر بالغ.

وفي مايو ٧٢ صرح مصدر مسئول في شركة «ميكروز» البريطانية لبناء السفن، أن الحكومة البريطانية قد وافقت على بناء ثلاث غواصات للبحرية الإسرائيلية، وأن العقود الخاصة ببنائها قد وقعت فعلاً.

وفي مايو ٧٢ أيضاً خصصت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، لتشتري بها إسرائيل السلاح، وذلك من أصل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، تم رصده للقروض العسكرية خلال سنة ١٩٧٣.

وبعد أن تعرضت إسرائيل لهزيمة ٧٣، وكسرت القوات المسلحة المصرية ذراع إسرائيل الطويلة، انهالت صفقات السلاح على إسرائيل من زرعوها في قلب الأمة العربية.

وفي أكتوبر ١٩٧٣ وصلت طائرات النقل الأمريكية الضخمة، التي طمست

علاماتها، إلى عدة مطارات فى إسرائيل، لتفريغ صناديق كثيرة ملأى بالسلاح والذخيرة، بينما هبطت فى المطارات نفسها طائرات «الفانتوم» التابعة للجيش الأمريكى، وقد أزيلت علاماتها.

بالرغم من أن الوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع التسليح، قد أعلنت فى نوفمبر ١٩٧٢ أن إسرائيل تنفق بنسبة كل فرد فيها على النواحي العسكرية، أكثر مما تنفقه أية دولة أخرى فى العالم، إذ تنفق إسرائيل مقابل كل فرد فيها ٤٨٤ دولار سنوياً، على النواحي العسكرية.

وفى أكتوبر ١٩٧٣ بدأت الدوائر الصهيونية الأمريكية، فى هوس جنونى حملة لجمع ألف مليون دولار للجمهور الحربى فى إسرائيل.

هذا وفى نفس التاريخ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن الولايات المتحدة بدأت خلال اليومين الماضيين، فى إمداد إسرائيل بالعتاد الحربى.

وفى نفس التاريخ أيضاً، أعلنت المصادر العسكرية الأمريكية أن الولايات المتحدة فى سباق مع الزمن، لإرسال المساعدات العسكرية إلى إسرائيل، تعويضاً عن خسائرها الجسيمة فى الحرب القائمة فى الشرق الأوسط، وقالت هذه المصادر أن الأولوية فى هذه الأسلحة، تعطى لطائرات «الفانتوم» وصواريخ «شرايك» جو أرض (مضادة لشبكات الرادار بالذات) والدبابات من طراز (م/٦٠) وهى أحدث أنواع الدبابات، فى ترسانة الأسلحة الأمريكية.

وفى ديسمبر ١٩٧٣ صرحت المصادر العسكرية الإسرائيلية بأن الولايات المتحدة قد استأنفت إرسال شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل، عبر الجسر الجوى باستخدام طائرات الشحن العملاقة من طراز «جالاكس».

ويعضى الزمن، وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ يعترف الرئيس الأمريكى «فورد» أن إسرائيل كانت تمثل عبئاً عسكرياً على الولايات الأمريكية، أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣. وتواظب الولايات المتحدة بانتظام فى تدعيم القدرات العسكرية الإسرائيلية، ومساعداتها بكل ما أوتت من قوة، هى ودول غرب أوروبا.

وتزينة إسرائيل من ميزانيتها العسكرية، وتضاعف من تسليحها.

وفي فبراير ٧٦ أعلن «يهوشوا رايتوفيتش» وزير المالية الإسرائيلي: «أن ميزانية الدفاع الإسرائيلي حالياً تبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار - أى أنها أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣».

وفي ٢٤ يناير ٧٧ قررت الحكومة الإسرائيلية زيادة ميزانية الدفاع الإسرائيلي للعام القادم، إلى ٤,٦ مليارات دولار.

إن دولة على هذه الشاكلة، لاتسعى للدفاع عن نفسها، وإنما تسعى إلى شئ آخر، وبالطبع لا يستطيع الزمن أن يكتف في جنباته نوايا إسرائيل ولاطموحاتها، فالحياة كتاب مفتوح تطويها كتب التاريخ، وإن الزمن وحده قادر على تسطيرها، فإسرائيل لا تألو جهداً في إشعال نار الحرب والفتن في دول العالم.

ففي أغسطس ١٩٧٦ أعلن «سام نوجوما» الزعيم الوطني لمنظمة شعب ناميبيا، أن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تستعين بخبراء عسكريين إسرائيليين، مدربين على حرب الصحراء، وبعض المرتزقة البريطانيين، في مراقبة الحدود بين ناميبيا وأنجولا.

وفي التاسع من يوليو ١٩٧٧ أكد متحدث باسم وزارة الخارجية في «باربار دوس» أن إسرائيل تقوم بإمداد «جواتيمالا» بالأسلحة والمعدات العسكرية، في الوقت الذي تهدد فيه «جواتيمالا» بفرض «بسيليزا»، آخر المستعمرات البريطانية في أمريكا الوسطى.

وفي ٢ أغسطس ١٩٧٧ اتهمت رامبيا إسرائيل بتدريب وحدات من الجيش العنصري الروديسي، المعروفين باسم الكشاف، التي تشن الغارات على موزمبيق.

ولم تهدأ إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣، وعندما تشبعت ترسانتها العسكرية بالأسلحة، راحت توقد النار في أماكن الاضطرابات في العالم، واحتلت الجنوب اللبناني.

وفي أكتوبر ١٩٨٧ ذكرت صحيفة «عل همشمار» الإسرائيلية أن القوات الإسرائيلية أعلنت تشييد المرحلة الأولى من سلسلة تحصينات دفاعية، على غرار خط بارليف في المنطقة الأمنية التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان.

ولم تقف إسرائيل عند حد معين، بل جلبت التكنولوجيا وخاصة في مجال الصواريخ، ففي سبتمبر ١٩٨٨ أطلقت إسرائيل بنجاح أول قمر صناعي إلى الفضاء،

باسم «هوراغيسون» وفي مارس ١٩٨٩ ذكرت مجلة «جيتزا» العسكرية البريطانية أن إسرائيل تسعى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ، بمساعدة الولايات المتحدة، ومن خلال برنامج «حرب النجوم» الذي تشترك فيه إسرائيل، واللافت للنظر حقاً هذا الكم الهائل من الأسلحة، التي تسعى إسرائيل إلى تملكها، أوتسعى أمريكا وجلف الاطلنطي إلى تخزينها في إسرائيل، خاصة في عصر ما يسمى بالسلام، ويجب أن نتبع هذه الأمور حتى نقف على حقيقة هذه الدولة، التي أقيمت سرّاً في قلب الأمة العربية.

في نوفمبر ١٩٨٣ اتفق الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان»، و«إسحق شامير» رئيس وزراء إسرائيل على إقامة لجنة عسكرية إسرائيلية مشتركة، تكون مهمتها التخطيط لإجراء مناورات عسكرية مشتركة، ووضع الخطط العسكرية، والعمل على تخزين الأسلحة الأمريكية في إسرائيل، وسيكون الاهتمام الأول للجنة مواجهة الوجود السوفيتي بالشرق الأوسط.

وفي ديسمبر ١٩٨٣ أذانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاق التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي، وطلبت من جميع الدول، وخاصة الولايات المتحدة، الامتناع عن تدعيم قدرات إسرائيل الحربية وتصرفاتها العدوانية، وبالقسط لم تفعل الجمعية العامة شيئاً، ولم يلتفت لها أحد، ولا زال الاتفاق سارياً حتى الآن، بالرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال خطره على أمريكا، والسؤال : ضد من سيستخدم هذا المخزون الهائل من الأسلحة؟ وضد من ستعمل أمريكا وإسرائيل؟

وفي مايو ١٩٨٤ أقر الكونجرس الأمريكي استخدام إسرائيل إنفاق ٣٥٠ مليون دولار من المساعدات الأمريكية، لتطوير الطائرة (لافي) الإسرائيلية.

وفي مايو ١٩٨٤ أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن بلاده اشترت طائرات استطلاع إسرائيلية بدون طيار، لاستخدامها في المهام الاستطلاعية.

وفي يوليو ١٩٨٤ أكد «صامويل لويس» السفير الأمريكي في إسرائيل، التحالف الأبدي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي سبتمبر ١٩٨٦ أعلن مسئول أمريكي بأن الولايات المتحدة تدرس طلباً إسرائيلياً، بمعاملتها معاملة دول حلف الأطلنطي، والعمل على تقري التعاون العسكري بين البلدين، دون ضم إسرائيل فعلياً إلى حلف الأطلنطي.

وفي نوفمبر ١٩٨٦ وضعت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، اتفاقية لتطوير الوسائل الدفاعية ضد الصواريخ، بموجب مشروع حرب الكواكب.

وفي فبراير ١٩٨٧ وقع الرئيس الأمريكي «ريجان» تشريعاً يعطى لإسرائيل مزايا الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي، دون أن تكون عضواً في الحلف.

وفي أبريل ١٩٨٧ ذكرت صحيفة «رجوين كروفكيل» البريطانية، أن الولايات المتحدة وإسرائيل اتفقا على إقامة قاعدة دائمة لقوة أمريكية في إسرائيل.

وفي مايو ١٩٨٧ توصلت إسرائيل والولايات المتحدة إلى اتفاق مبدئي، لتطوير الصاروخ الإسرائيلي «السهام» كصاروخ اعتراضى، في إطار النظام الصاروخي الدفاعي الإقليمي، ضمن برنامج حرب الكواكب.

وفي ديسمبر ١٩٨٧ وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية عسكرية تمنح إسرائيل نفس امتيازات الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي، وتكثيف تعاون البلدين في مجال الأبحاث العسكرية.

وفي أبريل ١٩٨٨ وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل مذكرة اتفاق للتعاون الإستراتيجي بين الجانبين، أكدت أهمية استمرار التعاون بين البلدين، في مجالات الأمن والاقتصاد والعلاقات السياسية، كما تضع الاتفاقية إطاراً عاماً ورسمياً، على كافة الاتفاقات القائمة بين البلدين.

وفي ذات الشهر أعلنت الحكومة الأمريكية اعترافها ببيع (٧٥) طائرة مقاتلة حديثة، من طراز «إف سي دي» لإسرائيل، يبلغ ثمنها ٢ مليار دولار، كوسيلة لدعم الأمن الإسرائيلي، وبدلاً عن طائرة «الافى».

وفي يونيو ١٩٨٨ قرر الرئيس الأمريكي «ريجان» توقيع الولايات المتحدة وإسرائيل مذكرة تفاهم، للقيام بتطوير مشترك لإنتاج صواريخ بالستكية مضادة للصواريخ، لمواجهة ما أسماه الطرفان بالخطر الذي يهدد إسرائيل، من امتلاك الدول العربية صواريخ قادرة على حمل رؤوس كيماوية^(١).

(١) كان هذا الخطر ضمن الأسباب التي أدت إلى خلق حرب الخليج، وادت إلى الإطاحة بقوة العراق العسكرية من الصواريخ طويلة الامد.

وفي أكتوبر ١٩٨٨ وقعت الولايات المتحدة وإسرائيل عدة عقود، لتنفيذ سلسلة من المشاريع العسكرية في إسرائيل، وفي ذات الشهر قررت الحكومة الأمريكية منح الحصانة الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات العسكرية الإسرائيلية في واشنطن.

وفي سبتمبر ١٩٨٩ وقعت إسرائيل والولايات المتحدة مذكرة تفاهم عسكرية جديدة حول تبادل اعارة المواد والمعدات، لإنجاز برامج مشتركة لتطوير العلوم.

وفي مارس ١٩٩٠ ذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» أن الإدارة الأمريكية ستزود إسرائيل بنظام صواريخ حربية مضاة للصواريخ لحمايتها من خطر انتشار الصواريخ الموجهة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي أبريل ١٩٩٠ أطلقت إسرائيل قمرها الصناعي الثاني «افق ٢».

وفي يونيو ١٩٩٠ أكد الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية، دعم بلاده والتزامها بحماية أمن إسرائيل، مشيداً بالتعاون الإستراتيجي بين البلدين.

وفي أغسطس ١٩٩٠ أكد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل قامت بإجراء أول تجربة لإطلاق صاروخها المضاد للصواريخ «أرو».

وفي العدد (٣٨٤٤١) لجريدة الاهرام المصرية، السنة (١١٦) والصادر بتاريخ (١٩٩٢/٣/٧) ذكرت الجريدة أن راديو إسرائيل ذكر أمس أن الصناعات الجوية الإسرائيلية كشفت النقاب عن أنها أحرزت تقدماً في إنتاج طائرة هليكوبتر بدون طيار، وقال الراديو أن هذه الطائرة ستكون الاولى من نوعها في العالم!...

ونكرر السؤال مرة أخرى : لماذا كل هذا الكم من التسليح؟

ولماذا تبصر الولايات المتحدة على تهيئتها بحماية أمن إسرائيل، بالرغم من أن إسرائيل هي أقوى دولة في الشرق الأوسط؟

فقد من هذه التحصينات؟ وما هو الخطر الذي يهدد أمن إسرائيل؟

خاصة وأن إسرائيل، وطبقاً للقوارات الدولية، تحتل أجزاء شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وتمارس العدوان شبه يومي على الأراضي العربية، وفي أماكن أخرى من العالم!! ولم تحترم قرارات مجلس الأمن، وهي دولة أصولية عنصرية يهودية، ويمكن القول أن الأيام وحدها، وصفحات التاريخ، قادرة أن تسطر حقيقة هذا التحالف اليهودي الغربي الأمريكي، ضد الأمة العربية.

ثالثاً : حقائق حول طبيعة الدولة اليهودية :

لم يكن خافياً على دول الغرب الأوربي وأمريكا طبيعة الدولة اليهودية، ولم يكن بعيداً عن الدول العربية البحث حول حقيقة الدولة اليهودية، فالقرآن الكريم قد تحدث عن اليهود في أكثر من آية كريمة، وأوضح حقيقتهم، والواقع العملي أكد هذه الحقيقة، والتاريخ يسطر كل يوم عن طبيعة هؤلاء البشر، وعن غايتهم وطموحاتهم، ولكن ينبغي فتح صفحات التاريخ القريب الذي عاصرناه، حتى يتحدث عن جزء مما يحتويه، حول طبيعة هذه الدولة.

(أ) إسرائيل والعمل على زيادة التوتر في دول العالم :

ففي الأول من أكتوبر ١٩٨٠ أعلن «مناحم بيجن» رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن بلاده قد سلمت ودربت المتمردين الأكراد، الذين كان يتزعمهم «مصطفى البرزاني»، عندما كانوا يقاتلون النظام العراقي، منذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥.

وفي الخامس من أغسطس ١٩٨٠ أكد الدكتور «نجم الدين أريكان» رئيس حزب الخلاص الوطني التركي، وجود أصابع إسرائيلية وراء حوادث الشغب وأعمال الإرهاب، التي تشهدها المدن التركية.

وفي أكتوبر ١٩٨٨ كشفت صحيفة «الأضواء» السودانية عن إبرام اتفاق، بين إسرائيل وتمردي جنوب السودان، يتضمن تزويدهم بخبراء عسكريين.

وفي أبريل ١٩٨٩ اتهم السودان كينيا بالسماح بمرور أسلحة إسرائيلية، مرسلة إلى المتمردين في جنوب السودان عبر أراضيها.

ولم تكف إسرائيل بزرع الفتق في الدول الإسلامية، بل أرادت حرمان الدول الإسلامية من إنتاج السلاح النووي، وأغارت طائراتها على المفاعل النووي العراقي.

وبالقطع لم يفعل المجتمع الدولي شيئاً يذكر للعراق، وإنما اكتفى بالشجب والتهديد وإصدار البيانات، وكأنه يوافق إسرائيل على هذه الغارة وضمن ما ذكر.

ففي الثامن من يونيو ١٩٨١ أعلن متحدث رسمي باسم الحكومة الأمريكية، أن إغارة الطائرات الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي وتدميره يعد تطوراً خطيراً للغاية، ومصدراً للقلق الشديد..

ولم تكتم إسرائيل بذلك بل أخذت تلفق التهم للعراق...

وفي الرابع والعشرين من يونيو ١٩٨١ اتهمت وزارة الخارجية البرازيلية المخابرات الإسرائيلية، بث معلومات وأنباء مختلفة في صحف البرازيل، حول تصدير البرازيل صفقة من اليورانيوم للعراق، وأكدت البرازيل أن ماتقوم به المخابرات الإسرائيلية قد تكون له آثار سلبية على العلاقات الإسرائيلية البرازيلية. وبالقطة لم تترك إسرائيل فرصة الحرب بين العراق وإيران عمر هباءً متثوراً، بل وضعت أنفها فيها.

وفي الحادي والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢ أكد السفير الإسرائيلي في واشنطن، أن إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة، أرسلت إلى إيران أسلحة منذ يناير ١٩٨١.

وفي الثامن والعشرين من مايو ١٩٨٢ صرح «أيريل شارون» وزير الدفاع، بأن الولايات المتحدة أخطرت مقلماً بخطط إسرائيل، لتزويد إيران بتجهيزات عسكرية.

وفي نوفمبر ١٩٨٦ اعترفت إسرائيل رسمياً لأول مرة، بقياسها بنقل أسلحة وقطع غيار عسكرية، من الولايات المتحدة إلى إيران، بناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ذات التاريخ اعترفت وزارة الدفاع الإسرائيلية بعقد صفقات سلاح مع إيران، يعلم الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٤.

وفي يناير ١٩٨٧ أوضحت لجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، عن صفقة الأسلحة السرية لإيران، وتورط إسرائيل في هذه الصفقة، وبيعها أسلحة لإيران في عام ١٩٨٢.

وفي مارس ١٩٨٧ كشف «الكسندر هيج» وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، أن فكرة بيع أسلحة أمريكية لإيران كانت اقتراحاً تقدمت به إسرائيل في عام ١٩٨١، ورفضته الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

وفي ديسمبر ١٩٨٧ أعلن البوليس السويدي أن إسرائيل باعت أسلحة لإيران، قيمتها ٦٠ مليون دولار، خلال الفترة ما بين عامي ٨٤، ١٩٨٦.

وفي يوليو ١٩٨٨ أعلن «شيمون بيريز» وزير الخارجية الإسرائيلي، أن توقف القتال بين إيران والعراق قد شكل تهديداً لإسرائيل، إذا ما قررت الفولتان توجيه قوتها

العسكرية المكروسة ضلها^(١).

وهذه العبارة تقطع بحقيقة الدولة اليهودية، والتي تنفيا عدم الإبقاء على قوة أى دولة عربية وإسلامية، أو إضعاف هذه القوة.

هذا ولم يكن نشاط إسرائيل العدواني قاصراً على الدول العربية، وإنما كانت إسرائيل تعمل ضد مصالح الدول التي تمدّها بأسباب القوة، بحثاً عن مصلحتها هي، وسعيّاً وراء الحصول على مصادر أخرى للتكنولوجيا، بعيداً عن المصادر الغربية والأمريكية، حتى تنوع مصدر قوتها، وحتى لا تضطر يوماً للرضوخ للدول التي تمدّها بأسباب القوة، فاللدولة يهودية وهذا هو حال اليهود.

ففى الرابع عشر من أكتوبر ١٩٨٤ ذكرت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية، أن إسرائيل أقامت علاقات سرية على مستوى عال، فى مجال السلاح مع الصين، وأنها تعيد تجهيز الدبابات الصينية بمدافع وأنظمة تحكمٍ جديدة فى النيران^(٢).

وأثبتت الأيام قيام إسرائيل بالتجسس على الأمريكان أرباب نعمتهم، وفى يناير ١٩٨٧ استعادت الحكومة الأمريكية ١٦٣ وثيقة عسكرية سرية من إسرائيل، سرقها الجاسوس «بولارد».

وفى مارس ١٩٨٧ وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى المصغر على تشكيل لجنة، للتحقيق حول فضيحة التجسس الإسرائيلية على أمريكا، التى تورط فيها «جوناثان بولارد» محلل المعلومات السابق بالبحرية الأمريكية.

ولم تقف إسرائيل عند هذا الحد، بل تجسست على بريطانيا صاحبة الفضل الأول فى وجود إسرائيل، بل وتناولت إسرائيل عليها، فعندما أعلنت إسرائيل رسمياً أن عاصمتها القدس، وطلبت بنقل السفارات الأجنبية إليها.

وفى ١٣ يوليو ١٩٨٠ أعلن اللورد «كارنجستون» وزير الخارجية البريطانية، أن الحكومة الإسرائيلية سوف ترتكب خطأ جسيماً، إذا قررت نقل مقرها إلى القدس، وقال أن إسرائيل لا تستطيع أن تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، التى يتعين على

(١) هذه العبارة تؤكد ضلوع إسرائيل فى حرب الخليج، وتؤكد أن أى دولة عربية تبحث عن وسائل القوة، ستعرض أمنها للخطر من قبل إسرائيل.

(٢) أثبتت الوثائق أن إسرائيل سرت التكنولوجيا من أمريكا، وباعتها إلى روسيا، مقابل حصول إسرائيل على أسرار الأسلحة الروسية.

حكام تل أبيب أن يفتحوا باب التفاوض معها.

وفي ١٣ يوليو ١٩٨٠ شن «متاحم بيجن» رئيس وزراء إسرائيل، هجوماً شديداً للهبة على تصريحات «لورد كارنجتون» وزير خارجية بريطانيا، بشأن القدس، وقال «بيجن» : أن القدس كانت عاصمة لإسرائيل قبل أن تخرج لندن نفسها إلى الوجود!!

ومضت الأيام لتؤكد تجسس اليهود على أصحاب الفضل الأول عليهم (الإنجليز).

ففي يوليو ١٩٨٨ سحبت إسرائيل خمسة من عملاء الموساد من بريطانيا، بعد التحذيرات التي وجهتها الحكومة البريطانية لإسرائيل، بوقف عمليات الموساد على الأراضي البريطانية.

والأكثر من ذلك أن عمدت إسرائيل إلى تصدير الأسلحة، ضد رغبة حلفاء إسرائيل، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، حرصاً منها على تحقيق مصلحتها الشخصية.

ففي مايو ١٩٨٨ كشف النقاب عن تزويد إسرائيل بكميات من الأسلحة والعتاد، خلافاً للحظر المفروض عليها من الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت ذكرت مجلة «بواس نيوزلاند ريسورت» الأمريكية أن إسرائيل تساعد الصين سرّاً في بناء خط دفاعي جديد، على امتداد حدودها مع الاتحاد السوفيتي، والبالغ طوله ٦٦٧٩ كم، بهدف حماية الحدود الشمالية.

وفي أكتوبر ١٩٨٧ ذكرت مجلة «جيتز» العسكرية البريطانية أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية السرية إلى الصين، قد شهدت ازدهاراً كبيراً في الفترة الأخيرة.

وفي يونيو ١٩٩٠ ذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية أن إسرائيل أصبحت أكبر مورد للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة للصين، منذ أن حظرت الولايات المتحدة مبيعات الأسلحة لها، في منتصف العام الماضي.

وفي يونيو ١٩٩٠ أكد «ريتشارد بوش» المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، أن إسرائيل تقوم بتزويد أثيوبيا بالأسلحة، رغم معارضة واشنطن.

ولم يكن قاصراً عند هذا الحد، بل كان لإسرائيل نشاط ملحوظ في بعض أماكن التوتر في دول العالم، زيادة على ما ذكرنا.

ففى سبتمبر ١٩٨٩ استدعت إسرائيل عدداً من خيراتها العسكريين فى كولومبيا، بعد اكتشاف تورطهم فى تدريب رجال عصابات المخدرات.

وفى يناير ١٩٩٠ كشف مسئولون أمريكيون عن أن إسرائيل زودت أثيوبيا بقنابل عنقودية استخدمتها حكومة «أديس أبابا» فى قصف العناصر المعارضة لحكمها.

وفى فبراير ١٩٩٠ اتهمت «أنجولا» إسرائيل والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وزائير، بالتآمر ضلها لإثارة اضطرابات شعبية ضخمة فى البلاد.

وفى مايو ١٩٩٠ قررت حكومة «كولومبيا» إعادة التزام الإسرائيليين بالحصول على تأشيرات دخول إلى كولومبيا من الآن فصاعداً، وإلغاء الاتفاق الموقع بين الجانبين قبل ٢٨ عاماً، من إعفاء رعايا إسرائيل من ضرورة الحصول على تأشيرات، وذلك احتجاجاً على تزويد تجار المخدرات، فى «كولومبيا» بأسلحة ومرتزة إسرائيليين.

وفى يونيو ١٩٩٠ أكدت جمعية الصداقة بين «سرى لانكا» والدول العربية، أن خبراء عسكريين إسرائيليين يساعدون الانفصاليين «التاميل» فى «سرى لانكا» لزيادة وتصعيد الاضطرابات فى شرق البلاد.

ويمكن القول أن هذه الحقائق الثابتة تؤكد أن هذه الدولة لاتسعى لمجرد العيش فى سلام فى منطقة الشرق الأوسط، وإنما لتأخذ دور الولايات المتحدة فى العالم، وأن طموحات هذه الدولة تفوق حجمها وحجم مواردها، وإنما فقط هى الطبيعة اليهودية العنصرية، التى تعمل على زيادة التوتر فى دول العالم، وحتى يُشار إليهم فقط بالبنان، ظناً منهم أنهم شعب الله المختار.

وينبغى على الدول العربية أن تتحد، وتنبذ كل الخلافات، وتضع أمامها المصلحة العليا للأمة العربية، حتى يمكنها مواجهة الخطر اليهودى المتصاعد فى أوقات السلام المزعوم.

(ب) إسرائيل لامت احترام القرارات الدولية :

من المعروف أن دول الغرب الأوربي وأمريكا، أتت بإسرائيل عن طريق ما يسمى بالقرارات الدولية، وذلك لإضفاء الشرعية الدولية على وجود دولة أصولية يهودية فى قلب المنطقة العربية.

وكان ذلك عن طريق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والسابق الإشارة إليه، والذي يعرف باسم القرار ١٨١ (د-٢) والذي تقرر فيه (تقسيم فلسطين إلى «دولة يهودية» غير مسماة و«دولة عربية» غير مسماة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة فى العالم تعترف بإسرائيل. وعندما برزت إسرائيل إلى الوجود الدولى، أعلنت عن التزامها بقرارات المنظمة الدولية، وميثاقها وعهودها حسب الثابت تاريخياً.

ولكن أكد التاريخ ذاته عدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، صاحبة الفضل فى وجودها، وعدم التزامها بهذه القرارات، فالثابت تاريخياً أن إسرائيل لاتعترف إلا بالقرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أتى بها إلى الوجود، وحتى هذا القرار أرادت إسرائيل التخلص منه، عندما حاولت هى والولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى مجلس الأمن لإلغاء هذا القرار.

ظناً منها أنه بإمكانها تغيير التاريخ، وظناً منها بإمكانية تغيير الثابت فى نسبها إلى المجتمع الدولى، طبقاً للمواثيق الدولية التى تؤكد أن الميلاد الحقيقى للدولة الأصولية العنصرية اليهودية، هو قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة - لولا فطنة مصر، التى انتبهت إلى هذه المحاولة الصهيونية للتخلص من قرار التقسيم.

والثابت التاريخية تؤكد أن إسرائيل لامت احترام قرارات المجتمع الدولى، ولاتلتزم بها، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى التزام إسرائيل بما قطعته على نفسها من عهود، أما الدولة العربية التى تتفاوض معها بالطرق المباشرة.

فالثابت أن إسرائيل لم تلتزم أصلاً بقرار التقسيم الذى أتى بها إلى الوجود، بالرغم من اعترافها به، فالقرار أعطاها جزءاً من تراب فلسطين، لتقيم عليه دولة، وأعطى أبناء فلسطين جزءاً آخر، ليقيموا عليه دولة، ومنذ قرار التقسيم وحتى الآن لم تقام هذه الدولة الفلسطينية على هذا الجزء، الذى اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليكون وطناً لأبناء فلسطين.

فإسرائيل منذ ميلادها قامت بالعنوان على الجزء الآخر، الذى أبقتة الجمعية العامة ليكون دولة لأبناء فلسطين، واحتلت أجزاء كبيرة منه، وضمته إلى الجزء الخاص به، وأكملت احتلال الباقي، بما فيه القدس، فى عدوان ١٩٦٧، والغريب أن الأمم المتحدة التى يقال أنها تحمى المشروعية الدولية، لم تتحرك لإنقاذ ما احتلته إسرائيل من الجزء الخاص بفلسطين قبل عدوان ٦٧، ولا حتى بعد عدوان ١٩٦٧، واقتصر الأمر على مجرد قرارات غير ملزمة، لم تحترمها إسرائيل وحتى الآن.

فالتوابت التاريخية تؤكد قيمة قرارات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولى بالنسبة لإسرائيل، وهذه بعض الامثلة الواقعية التى تؤكد ذلك :-

فى سبتمبر ١٩٦٨ أعلنت إسرائيل رسمياً رفضها لقرار مجلس الأمن، الخاص بإيفاد مبعوث دولى للتحقيق فى أحوال العرب بالأراضى المحتلة.

هذا وقد أثبت الواقع أن أبناء فلسطين قد تعرضوا لمجازر كثيرة، على أيدي جنود الاحتلال الصهيونى، وألقى بالآلاف منهم داخل المعتقلات اليهودية، وتعرضوا لأبشع صور التعذيب، وبالرغم من ذلك رفضت إسرائيل أى تدخل من جانب المجتمع الدولى، لوقف هذه الأمور البشعة.

فى ١٤ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن الأمريكيون فى واشنطن، أن المحاولات التى قامت بها الولايات المتحدة لإقناع إسرائيل بالسماح لهيئة الصليب الأحمر الدولية، بالتحقيق فيما أثير حول تعذيب المواطنين العرب فى الضفة الغربية، قد باءت بالفشل.

وفى أكتوبر ١٩٨٦ أكدت منظمة العفو الدولية أن السكان الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة وجنوب لبنان، يتعرضون لانتهاكات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلى.

وفى نوفمبر ١٩٨٦ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل بالعدول عن ممارستها التعسفية فى الأراضى العربية المحتلة، من خلال ١١ قرار.

وفى نوفمبر ١٩٨٦ دعت منظمة التحرير الفلسطينية الأمم المتحدة، لحماية السكان العرب فى مدينة القدس من موجة العنف، التى يتعرضون لها على أيدي المتطرفين اليهود.

وفى ديسمبر ١٩٨٦ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة والقدس، وفرض القوانين الإسرائيلية على الضفة الغربية،

وأصدرت ١١ قراراً يدين السياسات الإسرائيلية فى الأراضى العربية المحتلة.

وفى ديسمبر ١٩٨٧ أذانت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبع قرارات إسرائيل، لرفضها الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولى، والجمعية العامة للأمم المتحدة، الخاصة بممارستها فى الأراضى العربية المحتلة، وبالأحرار من هذا الكم الهائل من القرارات الدولية، إلا أن إسرائيل لم تتمثل لأحد، ولم تلتفت إلى هذه القرارات، ولا زالت قائمة على تعذيب العرب فى السجون، وقتل الأبرياء، والتمثيل بهم، بل وطردهم من ديارهم.

وفى ٢٠ مايو ٨٠ أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً يعرب فيه عن أسفه العميق، إزاء فشل الحكومة الإسرائيلية فى تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر فى ٨ مايو الماضى، والذى يدعو إلى عودة ٣ من زعماء الضفة الغربية المحتلة الذين طردتهم.

هذا وفى ٦ مايو ١٩٨٠ أبلغت مصر الحكومة الإسرائيلية رسمياً اعتراضها على قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلى، بطرد عمدتى الخليل و«صلحول» والقاضى التمسى قاضى الخليل من الضفة الغربية إلى بيروت.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٨٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ١٠١ صوت ضد ١٣ وامتناع ٣٠ عن التصويت، على مشروع قرار يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالقطع لم تلتفت إسرائيل ولا من أوجدها إلى هذا القرار.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٨١ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولى، لبحث قضية فلسطين قبل نهاية عام ١٩٨٤، وفرض عقوبات على إسرائيل وتأييد حق الفلسطينيين فى إقامة دولتهم المستقلة، وانسحاب إسرائيل بلا شروط من كل الأراضى الفلسطينية العربية المحتلة.

وأيضاً لم يتحقق ذلك الأمر وحتى الآن.

وفى ٢٨ أبريل ١٩٨٢ أذانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، جميع السياسات فى الأراضى المحتلة، التى تحول دون ممارسة الحقوق الشابتة للشعب الفلسطينى، ولا زال الشعب الفلسطينى حتى الآن فى المخيمات، ولم يسأل عنه أحد.

وفى ١٢ مايو ١٩٨٢ أذانت منظمة الصحة العالمية إسرائيل، بسبب الظروف

الصحية السيئة للفلسطينيين في الاراضى المحتلة، والظروف غير الإنسانية التى يعانها المسجونون الفلسطينيون.

هذا وفى غضون الغزو الإسرائيلى لجنوب لبنان، وفى ١٩ مارس ١٩٧٨ اتخذ مجلس الأمن الدولى القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨، وأساسه مشروع القرار الأمريكى، الذى يدعو إسرائيل إلى وقف قوى لعملياتها العسكرية فى جنوب لبنان، وانسحاب القوات من هناك، وإرسال قوات طوارئ دولية قوامها ٤ آلاف جندي، لمدة ستة أشهر مبدئياً، تابعة للأمم المتحدة، فى المنطقة إلى حين تمكن السلطات الرسمية اللبنانية من إحكام سيطرتها على الجنوب اللبنانى.

ونفاذا لهذا القرار، وفى يوم ١٨ أبريل ١٩٧٨، وصل إلى تل أبيب «كورت فالدهايم» السكرتير العام للأمم المتحدة، واجتمع مع «مناحم بيجن» رئيس الوزراء، حيث طالبه بالإسراع فى الانسحاب الكامل من الجنوب اللبنانى، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥، ولكن لم تلتزم إسرائيل وحتى الآن بقرار مجلس الأمن ٤٢٥ لسنة ٧٨، ولا بمطالبة السكرتير العام لها بتنفيذه، ولا برأى المجتمع الدولى، ولم يتخذ المجتمع الدولى ضدها حتى الآن ما يلزمها على تنفيذ ذلك القرار.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٨١ أقر الكنيست الإسرائيلى ومجلس الوزراء مشروعاً يقضى بتطبيق التشريع الإسرائيلى، على مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٨١ بنى مجلس الأمن بالإجماع، فى أعقاب الشكوى المقدمة من سوريا، حول ضم إسرائيل للجولان، قراراً بالإجماع يعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وقضاها وإدارتها على مرتفعات الجولان المحتلة كأن لم يكن، وطلب القرار إسرائيل بإلغاء قرارها فى فترة لا تتجاوز ١٥ يوماً، وإذا رفضت إسرائيل إلغاء قرارها يجتمع المجلس ليقرر الاجراءات المناسبة، التى تتفق وميثاق الأمم المتحدة.

وفى ١٨ ديسمبر أذن مجلس الأمن بالإجماع الاجراءات الإسرائيلية بضم الجولان، وطلبتها بإعادة النظر فى قرارها، ورفضت إسرائيل القرار الدولى.

وفى ٢٨ يناير ١٩٨٢ بنى مجلس الأمن قراراً مقدماً من الأردن بالإجماع، وامتناع دولتين عن التصويت (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) بدعوة لعقد دورة استثنائية عاجلة للمجمعية العامة، لبحث مشكلة الاراضى العربية المحتلة، خاصة أراضى الجولان التى ضمتها إسرائيل فى بداية شهر ديسمبر ١٩٨١.

وفى ٢٧ يونيه ١٩٨٢، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، بأغلبية ١٢٧ صوتاً ومعارضة (الولايات المتحدة وإسرائيل) بشأن لبنان، ويقضى القرار بانسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من لبنان.

وفى ٦ يوليو ١٩٨٢ أدانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإجماع ٢٦ صوتاً، إسرائيل لتسيبها فى آلام إنسانية على نطاق واسع للمدنيين، بغزوها لبنان.

وقد أكدت الوقائع التاريخية الثابتة عدم التزام إسرائيل بأى قرار، يصدر فى المجتمع الدولى، أو أى هيئة أو مؤسسة دولية، وأكدت الوثائق التاريخية أيضاً عدم لجوء المجتمع الدولى إلى ما يلزم إسرائيل باحترام القرارات الدولية، واحترام العهد والمواثيق التى قيل أنها تلتزم بها.

ولم تأبه إسرائيل يوماً ما بالمصالح العربية، ولا بالرأى العام العربى، ولم تستجب إلا لمصالحها الشخصية ونزواتها العدوانية، تحت زعم الحفاظ على الأمن الإسرائيلى، وقد أكدت الأحداث ذلك فيما مضى، وتؤكدها أيضاً يوماً بعد يوم.

فى ٣٠ يوليو ١٩٨٢ أصدر مجلس الأمن الدولى قراراً، يطالب إسرائيل برفع حصارها العسكرى فوراً من بيروت، لإرسال المواد الغذائية لحاجة السكان الملحة.

وفى ١٥ أغسطس ١٩٨٢ وجه مجلس الأمن الدولى اللوم إلى إسرائيل، لغزوها لبنان، وطالبتها بالانسحاب فوراً من الأراضى اللبنانية.

وفى ١٩ أغسطس ١٩٨٢ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثلاثة مشروعات قرارات، قدمتهم مجموعة الدول غير المنحازة وقطر والكويت، تؤكد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وتدين الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى واللبنانى.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٨٢ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل إلى سحب قواتها من جميع الأراضى العربية المحتلة، بما فيها القدس، كما أدانت مذابح «صابرا» و«شاتيلا» للاجئين الفلسطينيين فى لبنان، بوصفها عملية إبادة جماعية للشعب الفلسطينى.

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع دول العالم، بوقف المصونات العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل، ووقف تزويدها بالموارد البشرية.

ولم تقنع إسرائيل بقتل المدنيين الأبرياء والعزل، ولم تقنع إسرائيل بالاحتلال، وضم الأراضي، وغزو الدول العربية، ولم تلقت إسرائيل إلى الإجماع الدولي. ولم تعط الأمم المتحدة أى اهتمام، لثقتها بأن هذه المنظمة الدولية قد أنشئت خصيصاً لخدمة أغراض معينة، ليس بينها اتخاذ قرارات ضد إسرائيل.

بل وتماادت إسرائيل فى الاعتداء على حقوق المدنيين فى الأراضي المحتلة، واقتطعت أجزاء من دولة لبنان، زاعمة اتخاذها كسياسية أمن حول شمال إسرائيل، واستولت على المياه العربية.

فى ديسمبر ١٩٨٢ أصدرت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة أربعة قرارات، تدن السياسة الإسرائيلية فى الأراضي العربية المحتلة.

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٤ صدقت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على ثلاثة قرارات، تدن احتلال إسرائيل للأراضي العربية، ومذابح «صابرا» و«شاتيلا»، وضم مرتفعات الجولان.

وفى ١٨ فبراير ١٩٨٣ أدانت اللجنة الدولية، المشكلة للتحقيق فى الغزو الإسرائيلى للبنان، عدوان إسرائيل على سيادة لبنان وحقوق الشعب الفلسطينى، ودعت إلى محاكمة المسؤولين فى غزو إسرائيل للبنان بوصفهم مجرمى حرب.

وفى أكتوبر ١٩٨٣ أكد المفوض السامى للأمم المتحدة، لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أن وضع اللاجئين فى بيروت وجنوب لبنان مازال مثيراً للقلق، كما أعرب عن قلقه الشديد إزاء الوضع السائد فى الأراضي العربية المحتلة، واستمرار إقامة المستوطنات الإسرائيلية بالمنطقة.

وفى ٢ يوليو ١٩٨٢ أكد المدير التنفيذى لمنظمة اليونسيف، أن مايقرب من مليون من الأمهات والأطفال الفلسطينيين واللبنانيين أضرىوا من عملية الغزو الإسرائيلى.

وفى سبتمبر ١٩٨٦ أكدت إسرائيل رفضها القاطع لقرار مجلس الأمن، الذى يطالبها بالانسحاب الكامل من جنوب لبنان، حتى تتمكن قوات الطوارئ الدولية فى المنطقة من القيام بمهامها.

هذا وقد طلب «بيريز دى كويار» السكرتير العام للأمم المتحدة، من مجلس الأمن اتخاذ إجراءات فردية أو جماعية ضد إسرائيل، لإرغامها على سحب قواتها من الجنوب اللبنانى.

وبالقطع لايجرؤ مجلس الأمن على اتخاذ مثل هذا القرار، لأن من يسددهم القرار في مجلس الأمن لا يريدون ذلك.

وفي نوفمبر ١٩٨٦ طالب مجلس الأمن الدولي إسرائيل بسحب قواتها من جنوب لبنان، حتى تتمكن قوات الطوارئ الدولية من إنجاز مهمتها في المنطقة.

وفي يناير ١٩٨٨ وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع، على مشروع قرار يطالب إسرائيل بعدم طرد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة، ويدعوها إلى الالتزام باتفاقيات «جنيف» لحماية المدنيين في الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري.

وفي فبراير ١٩٨٨ أكدت منظمة العفو الدولية أن انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع، أصبح سمة للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة

وفي مارس ١٩٨٨ أدانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في جنوب لبنان.

وفي أكتوبر ١٩٨٨ أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه تجاه الممارسات القمعية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

وفي نوفمبر ١٩٨٨ وجهت دول السوق الأوروبية الاثنتا عشرة إدانة قوية للممارسات القمعية الإسرائيلية، ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكدت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فوق أراضيهم.

وفي نوفمبر ١٩٨٨ أشار السكرتير العام للأمم المتحدة، في تقرير للجمعية العامة، إلى انتهاكات إسرائيلية واسعة النطاق، في الضفة الغربية وغزة.

وفي ديسمبر ١٩٨٨ طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة إنهاء احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، وانسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس العربية، وقالت الجمعية العامة في أربعة قرارات، تدين فيها سياسات إسرائيل، أن السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بتسوية شاملة، وأن القضية الفلسطينية هي لب المشكلة.

وفي أبريل ١٩٨٩ اتهمت منظمة العفو الدولية حكومة إسرائيل بتشجيع الجنود بفاعلية، على قتل وإصابة الفلسطينيين خلال الانتفاضة.

وفي ديسمبر ١٩٨٩ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل، وسياساتها

وممارستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، واستمرار احتلالها للأراضي العربية، بما فيها القدس، وطالبتها بالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وفي مايو ١٩٨٩ أدانت منظمة الصحة العالمية الممارسات القمعية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، وفي نفس الشهر وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، على قرار يدين استمرار ممارسة إسرائيل لسياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة، خاصة تجاه المرأة الفلسطينية.

كل هذه القرارات تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن إسرائيل دولة عنصرية أصولية يهودية، لا توجد دولة مثلهما في العالم، أدينت بمثل هذه الإدانات الدولية، الصادرة من معظم المنظمات والهيئات الدولية، على اختلاف أنواعها.

وإن هذه الأمور ما هي إلا مؤشرات يقينية، تؤكد عدم التزام إسرائيل بالسلام، وأنها تسعى إلى إنشاء إسرائيل الكبرى، ضاربة عرض الحائط بكل القرارات الدولية، وقد برز ذلك الأمر بجلاء في تصريحات حكام إسرائيل.

ففي نوفمبر ٧٥ دعت إسرائيل الزعماء الصهيونية في العالم كله إلى اجتماع طارئ، من أجل تكثف جهود يهود العالم، لمواجهة قرارات الأمم المتحدة الأخيرة، خصوصاً قرار إدانة الصهيونية، باعتبارها حركة عنصرية.

وفي يناير ١٩٨٦ تحدثت «جولدماثير» في اجتماع بلندن، تم بمعرفة ثمانين منظمة يهودية، وأكدت أن الحل الحقيقي لمشاكل إسرائيل هو الهجرة المكثفة إليها.

وفي ٣ نوفمبر ١٩٨١ اعتمد البرلمان الإسرائيلي قراراً برفض المشروع السعودي، والمبادرة الأوربية للسلام في الشرق الأوسط، وأكد تمسك إسرائيل باتفاقية «كامب ديفيد» وإعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

وفي ٤ مايو ١٩٨٢ وافق الكنيست الإسرائيلي على مشروع قرار يحظر إزالة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وغزة.

هذه الأمور جزء من كل، ويمكن أن تكون دليلاً واقعاً على هوية إسرائيل.

(ج) إسرائيل والعدوان على الأمة العربية :

لارالت إسرائيل تباشر كل أوجه العدوان على الأمة العربية، وبكافة السبل والوسائل، فلم تكف إسرائيل عن بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، ولم ترجع إسرائيل عن جلب يهود العالم إلى فلسطين، ومنحهم الجنسية الإسرائيلية، ولم يرجع اليهود عن الاعتداءات على المقدسات الإسلامية، ومحاولة طمس الهوية العربية فى الأراضى المحتلة.

هذا بالإضافة إلى اعتدائها المستمر على الدول العربية، منذ الإعلان عن قيامها، وحتى الآن. وعند كتابة هذه السطور ورد فى صحيفة الأهرام المصرية فى العدد (٣٩٤٥١) الصفحة السادسة، السنة (١١٩) يوم الأحد الموافق ٨ رجب ١٤١٥هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٩٤، وتحت عنوان «إسرائيل تتوسع فى المستوطنات وتغتصب أراضٍ جديدة» : «المستوطنون يقررون تشييد فندق عند الحرم الإبراهيمي» ورد النص الآتى :-

غزة - وكالات الأنباء - ذكرت صحيفة «القدس» أمس أن السلطات الإسرائيلية تقوم بتوسيع المستوطنات اليهودية القريبة من القدس، والاستيلاء على المزيد من الأراضى الفلسطينية.

وقالت الصحيفة - التى توزع فى غزة - أن السلطات الإسرائيلية قامت بضم ثلاثة آلاف دونم من الأراضى الفلسطينية المستوطنة «معاليه أوريم» القريبة من القدس، لإقامة ١٢٠٠ وحدة سكنية جديدة وعشرة فنادق، كما تزعم إسرائيل توسيع حدود مستوطنة «جبعات رثيب» شمال القدس.

وفى الوقت نفسه قرر المستوطنون تشييد فندق فى ساحة الحرم الإبراهيمي الشريف بالخليل، خلال اجتماع رأسه «بنيامين نتيناهو» زعيم حزب «الليكود» المعارض، وقد أثارت هذه الاستفزازات الإسرائيلية غضب الفلسطينيين فى القدس والخليل، واعتبروها عملاً عدوانياً من شأنه تشجيع العنف، كما أنه يعكس نوايا غير سليمة من قبل إسرائيل تجاه عملية السلام، ولا يمكن القطع بأن هذا الفعل هو آخر الأعمال العدوانية اليهودية ضد الأمة العربية، خاصة وأن السوابق التاريخية تقطع بذلك.

ففى أغسطس اشتعلت النار فى المسجد الأقصى فى القدس، وقدم ممثلو ٢٤ دولة إسلامية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولى، وإلى السكرتير العام للأمم المتحدة

فى ٢٢ أغسطس ١٩٨٩، طالبين قيام الأمم المتحدة بإجراء تحقيق فى الحريق الذى شبّ فى المسجد الأقصى يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩.

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٧٦ قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أساسات مسجد جديد يقوم سكان الخليل ببنائه، بحجة زن العرب لم يحصلوا على ترخيص رسمى لبنائه.

وفى الحسادى عشر من أبريل ١٩٨٢ اقتحم جندى إسرائيلى المسجد الأقصى بالقدس، وأطلق الرصاص دون تمييز على المسلمين، وقتل وأصاب عدة أشخاص.

وفى ٢٦ يوليو ١٩٨٣ اقتحم أربعة إسرائيلىين حرم الجامعة الإسلامية فى الخليل، وقتلوا ثلاثة من الطلبة، وأصابوا أكثر من خمسين طالباً.

هذا وقد ورد فى جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٢ تحت عنوان «اقامة ٩٤ وحدة سكنية فوق مقبرة إسلامية فى مدينة يافا، بعد أن رفضت اعتراض لجنة الوقف الإسلامى على هذا المشروع، وذكرت المحكمة أنه لم يثبت أن المنطقة كانت مقبرة، رغم أن عدداً من المواطنين العرب المسلمين قد دفنوا موتاهم فيها.

وكانت السلطات الإسرائيلية قد أزالّت من قبل الكثير من المقابر الإسلامية، خاصة فى القدس، وشيّدت مكانها مباني ومتنزهات.

هذا وقد ذكرت جريدة الأهرام المصرية فى عددها رقم ١٣٩١٦٣ لسنة ١١٨، والصادر يوم السبت الموافق ١٦ رمضان ١٤١٤هـ - ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٤ ميلادية. فى صدر صفحتها الأولى، وتحت عنوان رئيسى :

«استشهاد ٦٣ فلسطينياً وأصابة ٣٠٠ فى مذبحة إسرائيلية أثناء صلاة الفجر» :
«مستوطن يهودى يقتحم الحرم الابراهيمى بالخليل، ويفتح النار على جموع المصلين».
«مصر تدنّى المهاجم الإجرامى، وتؤكد ضرورة توفير الأمن للشعب الفلسطينى»
«عرفات يدعو مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل» «كليتتون يدين الهجوم المروع».

«تهديدات فلسطينية بالانتقام، وغضب فى العالم»... وورد فى متن الخبر ضمن ما ورد : «فى أكبر مجزرة على امتداد تاريخ الاحتلال الإسرائيلى، اقتحم مستوطن يهودى يتسمى لحركة «كاخ» الإسرائيلية المتطرفة، حرم المسجد الابراهيمى بالخليل فجر أمس، وأطلق النار بصورة عشوائية على المصلين، مما أسفر عن استشهاد ٦٣ شخصاً،

وإصابة أكثر من ٣٠٠ آخرين، وأشارت تقارير صحفية إلى أن القاتل لقي مصرعه بأيدي المصلين، لكن مصادر أخرى قالت أنه انتحر بعد الهجرم.

وكان المصلون، الذين تجاوز عددهم ألفى شخص يهيمون بالسجود، عندما اندفع المستوطن ويدعى «باروخ جولد شتاين»، وهو مهاجر في الولايات المتحدة، إلى داخل المسجد، مرتدياً الزي العسكري، وفتح النار على جموع المصلين دون تمييز...

ولم تكن اعتداءات إسرائيل قاصرة على الأماكن المقدسة، وإنما امتدت لتغير هوية الشعب الفلسطيني، وعمدت إسرائيل إلى جلب اليهود من أنحاء العالم، ليحلوا محل الشعب الفلسطيني في وطنه.

فإذا كانت الأمم المتحدة، وهي لا تملك، أعطت أجزاء من فلسطين لليهود، أقاموا عليها دولة إسرائيل، فإن إسرائيل أيضاً، وهي لا تملك، أعطت أرض الفلسطينيين لليهود آخرين، جلبتهم من أنحاء العالم، قاصدة طمس الهوية العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ففى أكتوبر ١٩٧٢ صرح أمين صندوق الوكالة اليهودية، التى تتولى عملية هجرة اليهود إلى إسرائيل، أن ٢٤ ألف يهودى قد وصلوا إلى إسرائيل، قادمين من الاتحاد السوفيتى، خلال العام الحالى.

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ صرح المسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية، بأن معدل هجرة اليهود السوفيت خلال العام الحالى ارتفع إلى ٢٠ ألف يهودى سنوياً، فى أعقاب التعديل فى اتفاقيات التجارة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، والذى ربط بين الهجرة لليهود السوفيت إلى إسرائيل، وحصول الاتحاد السوفيتى على تسهيلات تجارية.

وفى يناير ١٩٩٠ أعلنت الوكالة اليهودية أن عدد اليهود السوفيت، الذين غادروا الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ بلغ ٧١,٥٠٩ (واحداً وسبعين ألفاً وخمسمائة وتسعة) وهو أكبر عدد للمهاجرين اليهود، خلال عقدين من الزمن، وتوجه من هؤلاء ١١,٩٩٤ (أحد عشر ألفاً وتسعمائة وأربعة وتسعون) يهودياً إلى إسرائيل، واستقروا بها.

وفي فبراير ١٩٩٠ ذكر راديو إسرائيل أن ٦١٧٠ مهاجراً يهودياً، معظمهم من الاتحاد السوفيتي، وصلوا إلى إسرائيل في يناير ١٩٩٠.

وفي مارس ١٩٩٠ اعترفت أثيوبيا للمرة الأولى، بأنها سمحت للعثات من اليهود الفلاشا، بالهجرة إلى إسرائيل خلال الشهور الأخيرة.

وفي أبريل ١٩٩٠ أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها سوف تقوم بتنظيم عملية تهجير واسعة ليهود أثيوبيا الفلاشا، بحيث لن يتبقى في أثيوبيا يهودي واحد.

وفي مايو ١٩٩٠ ذكر راديو عمان أن الوكالة اليهودية العالمية فتحت مكتباً جديداً لها، في عدد من المدن الفرنسية الكبرى، لتهجير اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل.

وفي يوليو ١٩٩٠ أكد مسئول إسرائيلي أنه يجري حالياً تنفيذ خطة إسرائيلية أثيوبية مشتركة، تدعمها الولايات المتحدة، لنقل جميع اليهود الفلاشا من أثيوبيا.

وفي يوليو ١٩٩٠ صرح مسئول بالوكالة اليهودية أن عدد اليهود السوفيت، الذين وصلوا إلى إسرائيل خلال شهر يونيو الماضي، بلغ (١١) ألف يهودي، وأن عدد المهاجرين السوفيت لإسرائيل خلال النصف الأول من العام الحالي يصل إلى ٥٠ ألف يهودي.

وفي يوليو ١٩٩٠ صرح وزير الاستيعاب الإسرائيلي بأن ٢٥ ألف مهاجر يهودي يصلون شهرياً إلى إسرائيل، اعتباراً من أغسطس القادم.

وفي يوليو ١٩٩٠ صرح مسئول بالوكالة اليهودية الخاصة بشئون الهجرة، بزئ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية سيرتفع قبل نهاية العام الحالي، إلى ١٢٠ ألف مستوطن.

وفي ٢٦/٥/١٩٩٤ ورد في جريدة الأهرام المصرية تحت عنوان «فريق إسرائيلي يشرف على ترحيل ١٨ ألف من يهود أثيوبيا إلى إسرائيل» النص الآتي : «أديس أبابا : واشنطن : غادر أمس الآلاف من يهود الفلاشا مطار أديس أبابا إلى إسرائيل، في ثاني أكبر عملية لإجلاء الفلاشا من أثيوبيا، بعد عملية «موس عام ١٩٨٤»، وقد استمرت طائرات شركة «العال» الإسرائيلية، وشركة الخطوط الجوية الأثيوبية في نقل حوالي ١٨ ألفاً من يهود الفلاشا المتبقين في أثيوبيا. كما شارك فريق إسرائيلي مكون

من ١٠٠ شخص فى إتمام العملية، التى جرت بأقصى درجات السرعة، والتى أطلق عليها اسم «العملية سليمان» وقد طلب من آلاف اليهود الفلاشا التجمع أمام مقر السفارة الإسرائيلية فى أديس أبابا، حيث نقلتهم أتوبيسات إلى المطار، ثم ركبوا الطائرات متوجهين إلى إسرائيل، وذكرت مصادر أمريكية أن الولايات المتحدة ساهمت بدور كبير فى تنفيذ العملية، التى بدأت ظهر أمس الأول الجمعة. وقالت المصادر أنه بالإضافة للمساعدة فى إقامة الجسر الجوى، فإن مسئولين أمريكيين بادروا بالاتصال بالحكومة الأثيوبية الجديدة، لتسهيل عمليات الترحيل، وقد أعربت الإدارة الأمريكية عن تقديرها للرئيس الأثيوبى بالوكالة «تسفاى جيرى كيدان» لمساهمته الإيجابية فى العملية.

وأشارت المصادر إلى أن واشنطن أجرت اتصالات أيضاً مع القوات المعارضة، حيث عقدت عدة اجتماعات فى أثيوبيا والسودان، لإقناع المتمردين بعدم دخول أديس أبابا، قبل إتمام عمليات ترحيل الفلاشا.

وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن الرئيس «جورج بوش» كان قد بدأ جهوده منذ شهر، للعمل على إجلاء الفلاشا من أثيوبيا، بعد تدهور الأوضاع، وقالت الصحيفة أن «بوش» أوفد مبعوثاً شخصياً له هو السناتور السابق «رودى بوشوتيز» الذى حملَه رسالة بهذا الشأن إلى الرئيس السابق «منجستو هيلاماريام»، وكان البيت الأبيض قد أعلن أن «اسحاق شامير» رئيس وزراء إسرائيل أجرى اتصالاً تليفونياً مع «بوش»، لشكره على الجهود التى بذلها لإتمام العملية...

وللأسف كشفت الأيام عن وجود تعاون بين أحد المسئولين الكبار فى حكومة السودان، فى عهد الرئيس «اليميرى» مع الحكومة الإسرائيلية، لنقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل!!

هذا وقد ورد أيضاً فى صحيفة الأهرام المصرية يوم الأحد الموافق ١٨ ذى القعدة ١٤١١هـ الموافق ٣٠ يونيه ١٩٩١ السنة ١١٥ العدد ٣٨١٩٠، تحت عنوان «خطة إسرائيلية لمضاغة عدد المستوطنين بالأراضى المحتلة ٤ مرات» النص الآتى :-

أكدت المصادر الإسرائيلية أمس، أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة «إسحق شامير» تعتزم تنفيذ برنامج واسع النطاق خلال السنوات القادمة، للاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

وفى نفس الوقت واصلت الحكومة الإسرائيلية عمليات الهجرة المكثفة لليهود إلى إسرائيل، خاصة من الاتحاد السوفيتي.

وذكرت صحيفة «يديעות أحرنون» الإسرائيلية أن وزارة الإسكان الإسرائيلية، التي يتولاها الوزير الإسرائيلي المتطرف «أريل شارون» تعتزم في نطاق برنامج الاستيطان الذي تنفذه، بناء ١٠٦ آلاف و ٣٥٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، خلال السنوات القادمة، وقالت أن هذا المشروع سيؤدي إلى مضاعفة عدد المستوطنين في الضفة الغربية ٤ مرات، ليصل إلى ٤٠٠ ألف مستوطن، ويبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية الآن حوالي ١٠٠ ألف مستوطن، بينما هناك ٤ آلاف مستوطن في قطاع غزة، وقالت :

.....

وذكرت الوكالة اليهودية أن جسراً جديداً، تشترك فيه ٢٠ طائرة، قد بدأ أمس الجمعة بين الاتحاد السوفيتي وإسرائيل، لنقل ٥٠٠٠ آلاف مهاجر يهودي جدد، وقال أن هذه العملية ستنتهي اليوم

وقال المسئولون الإسرائيليون أن شهر يونيو الحالي شهد أكبر معدل خلال عام ١٩٩٠ ما بين ٥٠٠٠ آلاف ١٠ آلاف يهودي سوفيتي قد وصلوا إلى إسرائيل منذ منتصف عام ١٩٨٩، عندما سمحت السلطات السوفيتية بهجرة اليهود، ويمثل هذا العدد أكبر هجرة جماعية لليهود إلى إسرائيل خلال الأربعين عاماً الماضية.

وكان «شارون» الذي يتزعم مشروع إغراق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات، قد صرح منذ ثلاثة أيام بأنه يسعى إلى تهجير ملايين اليهود السوفيت إلى إسرائيل، خلال سنوات من الآن.

وقال أن هناك ٤ ملايين يهودي مازالوا في الاتحاد السوفيتي، وأن وصولهم سيجعل اليهود في إسرائيل أغلبية ساحقة....»

كل هذه الأمور تقطع بما لا يدع مجالاً للشك بأن إسرائيل عنصرية يهودية أصولية، وتشكل هذه الأمور رسالة واضحة لكل الدول العربية، بأن إسرائيل تسير في غايتها، التي تهدف إلى إنشاء إسرائيل الكبرى، بالرغم من مزاعم السلام.

فقد أكلدت الأحداث أن اليهود يأتون إلى الأماكن المحتلة أمام جميع دول العالم، في الوقت الذي تتم فيه عمليات السلام مع الدول العربية، ويدعى فيه الجميع أن السلام يحل بالمنطقة العربية، الأمر الذي يقطع بأن الواقع العملي لإسرائيل يسير في جانب، والادعاء بالسلام في جانب آخر، وخلاصة هذا الواقع تؤكد أن أكبر وقت تمت فيه الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، هو الوقت الذي زعم فيه الجميع أن إسرائيل تعقد معاهدات سلام مع الدول العربية!! وأن الدول العربية ذاتها قد حاولت اللجوء للمحافل الدولية، لوقف الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، مؤكدة أنها تشكل عدواناً على الأراضي العربية المحتلة!!

وبالطبع لم تستطع الدول العربية وقف هذه الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، في وقت السلام المزعوم!!

ولكن كل هذه المؤشرات تقطع بأن اليهود في العالم مصرون على الهجرة إلى فلسطين المحتلة، معتقدين بأنها أرض الميعاد، وهذا الاعتقاد ظاهر للعيان في عمليات الهجرة التي تتم بمتى السرعة، وبمعاونة الكثير من الدول.

وهنا يجب توجيه السؤال للدول العربية :

هل هؤلاء اليهود القادمون إلى أرض الميعاد قد تخلوا عن اعتقادهم بحدود أرضهم المزعومة في إسرائيل الكبرى.

وإذا كانت الدول العربية تعتقد بأن اليهود قد تخلوا عن طموحاتهم، فهل تستطيع هذه الدول أن تقنع إسرائيل بمنع هجرة اليهود إليها؟ حتى تتأكد من صدق اعتقادها؟

ولكن بكل أسف كل المؤشرات تؤكد عنصرية الدولة اليهودية، وأن اليهود لازالوا مصرين على تحقيق طموحاتهم في بناء إسرائيل الكبرى في قلب الأمة العربية، وطقاً لحدود قد خطوها لأنفسهم.

وإذا ما كانوا يعتقدون بذلك، فالأمة العربية أيضاً قانعة بأن الكثرة الثانية ستكون للمسلمين إن شاء الله.

ولم تكن هذه السوابق وحدها دليلاً على عدوانية الدولة اليهودية، وإنما هناك سوابق تاريخية أخرى، ضمنها قيام إسرائيل ببناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة، وضم الأراضي العربية، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

٧٢ مايو ٧٢ أعلن «ديان» وزير الدفاع الإسرائيلي أن إسرائيل أقامت ٣٩ مستعمرة في الأراضي العربية المحتلة، منذ معارك يونيو ١٩٦٧.

وفي ديسمبر ٧٥ بدأت إسرائيل إنشاء أربع قرى إسرائيلية جديدة في الجولان السورية.

وفي فبراير ١٩٧٦ أعلن «هارون أوزان» وزير الزراعة الإسرائيلي، أن إسرائيل تعتزم إقامة ١٥٠ مستعمرة جنوب غزة.

وفي مايو ٧٦ دعا «اسحق رابين» رئيس الوزراء الإسرائيلي، إلى أن ينقل المستوطنون اليهود إلى وادي الأردن، لإقامة شريط من المستعمرات على طول النهر.

وفي أغسطس ١٩٧٦ أعلن «يوسف الموجي» رئيس الوكالة اليهودية أنه بمناسبة المؤتمر الصهيوني الـ ٢٨ عقد في يناير ١٩٧٧، قد قررت الوكالة إقامة عدد من القرى ومناطق الاستيطان داخل وخارج الخط الأخضر، والذي يفصل بين حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ وبين المناطق المحتلة بعد ذلك.

وفي ٢٨ يونيو ٧٧ بدأت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ مخطط استيطاني واسع ومنظم، في الأراضي العربية المحتلة، ويشمل هذا المخطط ٢٩ مستوطنة جديدة، وذلك ضمن برنامج «الليكود» الذي يسعى إلى إنشاء ١٢٠ مستوطنة جديدة في الأراضي العربية المحتلة.

وفي ٣٠ أغسطس ١٩٧٧ أصدرت حكومة «بيجن» مشروعاً لإقامة ٦ مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي المحتلة.

وفي ٣ سبتمبر ١٩٧٧ أعلن الجنرال «آريل شارون» وزير الزراعة الإسرائيلي أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، يقصد منها توفير الظروف لزيادة سكان إسرائيل إلى ٨, ١٦ ملايين نسمة في نهاية القرن الحالي.

وفي ١٠ يناير ١٩٧٨ وافقت لجنة الدفاع والشؤون الخارجية، التابعة للكنيست الإسرائيلي، على خطة الحكومة بإنشاء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية.

وفي ٥ سبتمبر ١٩٧٨ افتتحت السلطات الإسرائيلية، بصفة رسمية، المستعمرة رقم ٥٧ في مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٨٢ قررت الحكومة الإسرائيلية إنشاء ٥٤ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان المحتلة، خلال الفترة ما بين عامي ٨٣ و ١٩٨٧.

وفي ١٩ أبريل ١٩٨٣ وافقت الحكومة الإسرائيلية على إنشاء ثلاث مستوطنات يهودية بالضفة الغربية.

وفي ١٤ نوفمبر ١٩٨٣ قررت الحكومة الإسرائيلية بناء خمس مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال العالم الحالي ١٩٨٤.

وفي شهر يوليو ١٩٨٤ صرح «إسحاق شامير» رئيس وزراء إسرائيل لصحيفة «واشنطن بوست» بأنه لا يفضل استخدام ضم الضفة الغربية، باعتبار أنه لا يمكن ضم شيء يعتبر ملكية خاصة.

وفي ١١ أبريل ١٩٨٤ وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للاستيطان على إنشاء خمس مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ١٥ مايو ١٩٨٤ وافقت الحكومة الإسرائيلية، على خطط لبناء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية.

في ١١ يناير ١٩٨٥ قررت الحكومة الإسرائيلية بناء ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وغزة.

وفي نوفمبر ١٩٨٧ أوصت اللجنة الثانية للأمم المتحدة برفض الخطط والإجراءات الإسرائيلية، التي تهدف إلى تغيير الشكل الديموجرافي للأراضي الفلسطينية، وخاصة التوسع في إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، وأيدت المشروع ١١٦ دولة، وعارضته إسرائيل وأمريكا.

وبالطبع فإن إسرائيل لا تلتفت إلى قرارات الأمم المتحدة.

وفي أكتوبر ١٩٨٧ اتهمت لبنان إسرائيل بتغيير خط الحدود الدولية بينهما، ويضم مزيد من الأراضي اللبنانية الواقعة في الجنوب اللبناني.

وفي أول أبريل ١٩٩٠ بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إقامة آلاف وحدة سكنية، لتوطين المهاجرين من اليهود السوفيت في الأراضي المحتلة.

وفى يوليو ١٩٩٠ ذكرت مصادر أمنية فى جنوب لبنان، أن إسرائيل وضعت حجر الأساس لأول مستوطنة يهودية على الاراضى اللبنانية، فى بلدة «كوكبة» الحدودية.

ونعيد السؤال مرة أخرى : من يضمن سلام هؤلاء اليهود مع العرب؟ وهل يمكن لمن يضمنون السلام أن يأمرؤا اليهود بإزالة مستوطناتهم من الاراضى المحتلة فى الضفة الغربية وغزة وأماكن أخرى؟

ولم يكن عدوان إسرائيل على الأمة العربية قاصراً على ماسبق ذكره، ولم يكن وليد المصادفة أو وليد الظروف، أو مجرد ردّ فعل على أفعال معينة، وإنما كان ولازال وليد خطط إسرائيلية مدروسة ومنظمة، لها غايات وأبعاد معينة، تتسق فى مضمونها مع الطبيعة العدوانية لإسرائيل، وتوافق ما ورد فى حقهم فى متن كتابنا المقدس، وإن محاولة بذل الجهد لتعديل المسلك اليهودى العنصرى مع الأمة العربية، إنما هو مجرد الحث فى الماء - فلا الثوابت التاريخية تقطع بأن اليهود دعاة سلام، ولا الكتب السماوية تبشر بأنهم دعاة سلام، ولكنها لعبة السياسة التى يحاول القائمون عليها إثباتات مطلوب يخالف المعطيات الثابتة، من منطلق الواقع المادى الملموس، ومن منطلق الحقائق الراسخة بموجب الكتاب والسنة، ولعل فى التذكير بالماضى القريب ما يشفع للتأكيد بعدوانية اليهود للأمة العربية.

واعتقد أن مأساة الشعب الفلسطينى قبل ٤٨ لا زالت عالقة فى الاذهان، وأن ما فعلته عصابات اليهود بهذا الشعب العربى لا يمكن أن يمضى من ذاكرة الأمة العربية والإسلامية، وكذلك مأساة الأمة العربية بعد حرب ٤٨ وضياح فلسطين بموجب قرار التقسيم.

ولم تكذ إسرائيل وهى فى طور المهد تبرز إلى الوجود، حتى سارعت بالعدوان على الأمة العربية، لتسرق من الاراضى العربية، فى الجزء الذى خصصته الجمعية العامة للأمم المتحدة للدولة الفلسطينية، وظل عدوان إسرائيل على هذا الجزء قائماً، حتى ضمت إسرائيل جزءاً كبيراً منه إليها، وأكملت على الباقي فى عدوان ٦٧، ويجب التذكير ببعض الأعمال العدوانية التى قامت بها إسرائيل على الأمة العربية.

فى سبتمبر ١٩٦٥ اجتازت مجموعات من القوات الإسرائيلية خط الهدنة، ودخلت الحدود الأردنية، وأطلقت النيران على المواقع الأردنية، كما قامت بنسف

بعض مضخات المياه.

وفي أكتوبر ١٩٦٥ قامت قوة إسرائيلية بغارة على الأراضي اللبنانية، اجتازت فيها خطوط الهدنة إلى مسافة ٣ كيلو مترات، وهي أول غارة من نوعها داخل أراضي لبنان منذ عام ١٩٤٨.

وفي يوليو ١٩٦٦ قامت الطائرات الإسرائيلية بضرب مواقع تحويل مياه نهر الأردن داخل الأراضي السورية.

وفي أكتوبر ١٩٦٦ اجتازت القوات الإسرائيلية الحدود الأردنية، وقامت بالعدوان على الأراضي الأردنية.

وفي يونيو ١٩٦٧ صدر بيان عسكري في مصر، في الساعة التاسعة وخمسين دقيقة، قال أن إسرائيل بدأت عدوانها في الساعة التاسعة صباحاً بغارات جوية على القاهرة، وعلى جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة، وبالقطع فإن كل أبناء الأمة العربية والعالم الإسلامي يعلمون جيداً أن إسرائيل بدأت عدوان ٦٧، وأنها تمكّنت بموجب هذا العدوان من احتلال القدس وباقي فلسطين، وأجزاء أخرى من الأمة العربية.

وفي يوليو ١٩٦٧ أبلغت سوريا «بوثائق» السكرتير العام للأمم المتحدة، أن إسرائيل تواصل احتجاز قنصل سوريا، ومعه قنصل ج.ع.م، وأمين مكتب الجامعة العربية في القدس، وطلب مندوب سوريا من الأمم المتحدة من «بوثائق» التحقيق في هذه المسألة، وتقديم تقرير عنها إلى مجلس الأمن.

وفي أكتوبر ١٩٦٧ ضربت إسرائيل المؤسسات الصناعية بالسويس، وركزت الضرب عليها، وفي ذات الشهر اعتدت إسرائيل على الأردن، وأطلقت النيران على بيوت المزارعين في الضفة الشرقية.

وفي مارس ١٩٦٨ عبرت القوات الإسرائيلية نهر الأردن في عملية عسكرية استهدفت منطقة الكرامة التي تعتبرها إسرائيل مقر القيادة قوات المقاومة الفلسطينية.

وفي مايو ٦٨ أقامت السلطات الإسرائيلية عرضاً عسكرياً في مدينة القدس، رغم صدور قرار مجلس الأمن في ٢٧ أبريل بمنع قيام هذا العرض.

وفي مارس ١٩٦٩ استشهد الفريق أول «عبد المنعم رياض»، رئيس أركان حرب القوات المصرية، في الخط الأمامي للجبهة، لثقل المعركة التي نشبت مع القوات الإسرائيلية على طول الجبهة، وتم تعيين اللواء «أحمد اسماعيل» رئيساً لأركان حرب القوات المسلحة في ج.ع.م.

وفي أبريل ٦٩ قلمت سوريا احتجاجاً إلى مجلس الأمن، على قيام سلطات الاحتلال الصهيوني بأعمال التدمير المنظمة للقوى في الأراضي العربية المحتلة، خارجة بذلك عن اتفاقية جنيف الخاصة بحماية السكان المدنيين.

ولم تكن عمليات إسرائيل الحربية ضد الأمة العربية قاصرة على العدوان على المواقع العسكرية العربية، وعلى المنشآت الاقتصادية فقط، وإنما كانت إسرائيل تتعهد دائماً انتهاج كل أساليب «السفالة» في العدوان على هذه البلاد الآمنة، وكانت تعتمد دائماً الاعتداء على المدنيين الأبرياء العزل.

وفي اليوم المشؤم ٨/٤/١٩٧٠ قامت مجموعة من طائرات الفانتوم الإسرائيلية، بغارة جوية على مدرسة بحر البقر «الابتدائية» بمحافظة الشرقية، وألقت الطائرات قنابل على الأبرياء من التلاميذ الصغار البراعم، وكذلك العاملين بالمدرسة، واستشهد في هذا اليوم المشؤم العشرات منهم، ويمكن القول أن هذه الواقعة وحدها تقطع بأن القائمين على أمر اليهود دعاة إرهاب، وأن غايتهم من الصراع تحقيق طموحاتهم في قلب الأمة العربية، وأن هذه الفعلة ليست فعلة مقاتلين، وإنما فعلة دعاة إرهاب وتخويف، ولم تكن هذه الواقعة وحدها هي مجمل الدليل في حق الصهاينة، وإنما هناك الكثير من الأدلة التي تقطع بذلك.

ففي فبراير ١٩٧٣ هاجمت قوات السلاح الجوي الإسرائيلي طائرة مدنية ليبية، ضلت طريقها وهي قادمة من «بنغازي» إلى «القاهرة»، وأسقطتها داخل الأراضي المحتلة في سيناء، مما أدى إلى مصرع ١٠٦ ركاب، وبالقسط لم تقم الدنيا ولم تقعد احتجاجاً على هذا الإرهاب الصهيوني، وإنما اقتصر الأمر على مجرد اجتماع الاتحاد الدولي للطيارين المدنيين في لندن، لبحث إصدار عقوبات ضد إسرائيل.

وفي ٢٨ فبراير ١٩٧٣ أدانت الجمعية العمومية لمنظمة الطيران الدولي إسرائيل، بأغلبية ١٠٠:٥ أصوات على هذا العمل الإجرامي، بعد أن تقدمت مصر بشكوى إلى المنظمة المذكورة لاتخاذ إجراء ضد إسرائيل، لإسقاطها طائرة الركاب المدنية الليبية.

وفى ٩ أبريل ١٩٧٣ هاجمت القوات الإسرائيلية بيروت وصيدا فى وقت واحد، ففى بيروت هاجمت قوات المظلات الإسرائيلية عدداً من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ومكاتب منظمات المقاومة، وبعض منازل قادتها، وفى صيدا هبطت وحدة بحرية إسرائيلية فى الميناء، ووضعت قنابل انفجرت وأشعلت حرائق فى بعض المنشآت، وقد استشهد فى هذه الحوادث ثلاثة من أبرز زعماء المقاومة الفلسطينية، هم «أبو يوسف» و«كمال ناصر»، و«كمال عدوان»، و٢٢ آخرون من صفوف المقاومة والشرطة اللبنانية، وتنوعت أعمال إسرائيل الإرهابية ضد الأمة العربية.

وفى يوليو ٧٣ كشفت الحكومة الترويجية عن وجود منظمة إرهابية إسرائيلية، تمارس نشاطها ضد العرب، فى الدول السكندنافية، وصرح رئيس وزراء الترويج بأن جماعة من الإسرائيليين هى التى قتلت مواطناً مغرباً، اسمه «أحمد يوشيكى» منذ أيام.

وفى أغسطس ١٩٧٣ أعلنت الترويج أن «ايغال آيال» ضابط الأمن فى السفارة الإسرائيلية فى «أوسلو» شخص غير مرغوب فيه، لصلته بالإسرائيليين المتهمين فى حادث مقتل المواطن المغربى «أحمد يوشيكى»، وطلبت وزارة الخارجية الترويجية من إسرائيل سجنه فوراً.

وفى أغسطس ١٩٧٣ اقتحمت أربع مقاتلات تابعة لل سلاح الجوى الإسرائيلى، المجال الجوى اللبنانى فوق مطار بيروت، واختطف طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية، والمؤجرة للخطوط العراقية، وأرغمتها على الاتجاه جنوباً فى إسرائيل، حيث أجريت تحقيقات لمدة ساعتين مع ركبائها، ثم واصلت الطائرة رحلتها، لتضاف بذلك صفحة جديدة إلى سجل الإرهاب الدولى الإسرائيلى، تقطع أيضاً بحقيقة دولة إسرائيل، والتى لم يتحرك أحد من دعاة المجتمع الحر فى الغرب وأمريكا لكبح جماحها أو اتهامها بالإرهاب، كما يفعلون الآن مع الدول العربية!!

ولم يكن سجل إسرائيل القدر قاصراً على ذلك، وإنما كانت تفعل كل شئ لايخطر على بال أحد.

فى ديسمبر ١٩٧٣ استأنفت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، بعد هدنة نسبية استمر نحو سنتين، عمليات نسف المنازل أو إغلائها، فى الضفة الغربية المحتلة لنهر

الأزمنة، بدعوى أنها تستخدم ملجأ لرجال المقاومة.

وفي أبريل ١٩٧٤ أصدرت وزارة الدفاع اللبنانية بياناً، أعلنت فيه أن المدفعية الإسرائيلية أطلقت نيرانها على ٦ قرى، في جنوب شرق لبنان، تسفت فيها ٢٤ متزلاً ومحطة لتوليد الكهرباء.

وفي يوليو ١٩٧٤ شنت الطائرات الإسرائيلية لثلاثة أيام متوالية، عدة غارات جوية على جنوب لبنان، قصفت خلالها بالصواريخ والقنابل والرشاشات والنابال خمسة مخيمات للاجئين الفلسطينيين.

وفي ذات الشهر قامت القوات الإسرائيلية المحنولة في أربعة زوارق حربية، بهجوم مفاجئ على الشاطئ اللبناني الجنوبي، وأغرقت عدداً من قوارب الصيد في ميناء «صور»، وقد تركت القوات الإسرائيلية المغيرة عدة متشورات، تحذر فيها الأهالي من التعاون مع الفدائيين.

وفي يوليو ١٩٧٥ شنت إسرائيل هجمات برية وبحرية وجوية على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، في الرشيديّة وصور ومناطق أخرى جنوب لبنان.

ولم تقتصر إسرائيل على خطف الطائرات وأعمال القرصنة الجوية، وإنما أيضاً كان لها باع في أعمال القرصنة البحرية.

ففي ٩ أكتوبر ١٩٧٦ اعتترضت البحرية الإسرائيلية سفينة قبرصية بعد مغادرتها ميناء صور اللبناني، وأجبرتها على التوجه إلى إسرائيل بركابها.

ودائماً كان سجل الإرهاب الإسرائيلي حافلاً، فلم تهدأ آلة الحرب الإسرائيلية عن العمل ضد الأمة العربية، ولم يسلم أبناء العرب يوماً من الصلف الإسرائيلي، ولا الفرور الإسرائيلي، ولم تكن إسرائيل يوماً ما داعية للسلام، فبعد أن عقدت إسرائيل معاهدة السلام مع مصر، انتهزت الفرصة للتخلص من الوجود الفلسطيني في لبنان، وقامت بغزو دولة لبنان العربية المستقلة، واحتلت عاصمتها بيروت، وقتلت الآلاف من المدنيين والأطفال والنساء والشيوخ، ولم ترحم أحداً.

وفي أول أبريل ١٩٧٨ أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أن الهدف الأساسي للغزو الإسرائيلي للبنان، هو السيطرة على منطقة طولها ١٠ كيلو مترات، لخلق ظروف جديدة في جنوب لبنان، تقنع الجهاديين السوري واللبناني بوقف عمل المقاومة الفلسطينية، بالقرب من الحدود الإسرائيلية اللبنانية.

وفي ١٧ مارس ١٩٧٨ أعلن متحدث عسكري إسرائيلي، أن القوات الإسرائيلية قد أصابت عدداً من القيادات الفلسطينية، خلال القتال الدائر بجنوب لبنان، وأعلن الجنرال «موردخاي جور» رئيس هيئة الأركان بالجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان، أن القوات الإسرائيلية لن توقف عملياتها في جنوب لبنان.

ولم تقتنع إسرائيل بغزوها لجنوب لبنان، واقتطاع أجزاء من الأراضي اللبنانية، بل تواصل اعتداءاتها على لبنان من حين لآخر، متزعة بحجج وأقوال تخالف كل التشريعات في العالم.

وفي سبتمبر ١٩٨٦ شنت إسرائيل غارات عنيفة جواً وبحراً، على ضواحي مدينتي صور وصيدا في جنوب لبنان، استهدفت تجمعات للفلسطينيين التابعين لجبهة النضال الشعبي، وفي ذات الوقت اقتحمت قوة إسرائيلية مدرعة بلدة «كفر تبيندن» في جنوب لبنان، ودمرت عدداً من المنازل، وdahمت عدداً آخر.

وفي أكتوبر ١٩٨٦ قامت القوات الإسرائيلية المحمولة جواً بعملية انزال ضخمة في منطقة صيدا بجنوب لبنان، إثر إسقاط ميليشيات أمل الشيعة لطائرة إسرائيلية وأسر طيارها.

وفي ديسمبر ١٩٨٧ اجتاحت قوات مسلحة إسرائيلية جنوب لبنان، وهاجمت المواقع الفلسطينية، وقواعد المقاومة اللبنانية.

وفي مايو ١٩٨٨ اجتاحت القوات الإسرائيلية، تساندها الطائرات والدبابات والمدفعية الثقيلة، منطقة الجنوب اللبناني، بحثاً عن أفراد المقاومة الذين يهاجمون أهدافاً داخل إسرائيل من جنوب لبنان.

وفي سبتمبر ١٩٨٨ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بعملية عسكرية واسعة النطاق، في القرى الواقعة شمال المنطقة الأمنية، بالقرب من مواقع القوات السورية في سهل البقاع.

وفي ديسمبر ١٩٨٨ شنت إسرائيل أكبر عدوان على لبنان منذ ٦ سنوات، من البر والجو والبحر، ضد مواقع المنظمات الفلسطينية، وقوات الحزب التقدمي الاشتراكي جنوب لبنان.

وهذه الأمثلة الحية التي ترددت كثيراً على مسامع الأمة العربية والإسلامية، تقطع بأن إسرائيل عبارة عن كتلة عسكرية، وأن كل من فيلق يحمي البناح، وألف هذه

الحلقة المنكوبة لم تبدأ أبداً منذ حرب العصابات، وبعد قرار التقسيم، وتشكيل أكبر الخطر على الأمة العربية والإسلامية، خاصة وأن العرب دائماً ما يحاولون أن يتناسوا هذه الحقيقة، معتقدين أنه من الممكن أن يستجيب اليهود لنداء السلام، ولكن الثوابت التاريخية تقطع بأن سلام اليهود ما هو إلا هدوء لعاصفة تستعين الفرصة، لكي تهب على الأمة العربية والإسلامية، وأن عاصفة اليهود مباحثة لا تحترم المشيب، ولا النساء ولا الأطفال، ولا العمود ولا المواثيق، ولا أى شئ إلا غلبة اليهود فى بناء إسرائيل الكبرى.

وأن الطبيعة العدوانية لهؤلاء البشر تظنى على تصرفاتهم، خاصة بعد ما أثبتت التجربة أنهم لا يحترمون المقدسات الإسلامية، ويسلكون كل السبل لامتهان كرامة الأمة العربية والإسلامية.

ف عندما حُرق المسجد الأقصى وندد العالم بهذا الحادث البشع، لم تلتفت إسرائيل إلى مشاعر العالم الإسلامى، وقامت بتسليم المجرم «دينيس روهان» الاسترالى الأصل، واتهم بإحراق المسجد الأقصى بالقدس عام ١٩٦٩ إلى بلاده.

وفى أغسطس ١٩٧٦ أذاع راديو موسكو فى إذاعته الموجبة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى سمحت لنحو مائة من اليهود بمحاولة اقتحام المسجد الأقصى فى القدس، والصلاة فيه، متحدى بذلك مشاعر السكان العرب المسلمين.

حتى المصحف الشريف، لم يسلم من دنس اليهود، الذين اعتدوا عليه فى ضريح الأنبياء بالخليل، الأمر الذى حدا بباكستان إلى اللجوء للأمم المتحدة فى ١٠ أكتوبر ١٩٧٦، طالبة تشكيل لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة، لبحث مسألة تدنيس القرآن الكريم فى ضريح الأنبياء بالخليل، وهو الحادث الذى أدى إلى تفاقم الاضطرابات فى أنحاء الضفة الغربية المحتلة.

وهذه الأمثلة وسابقتها تقطع بأن اليهود لا يحترمون عقيدة الأمة العربية ولامقدساتها، الأمر الذى يؤكد أنهم ليسوا دعاة سلام، خاصة وأن الأمة العربية تحترم كل العقائد السماوية والأخرى وتؤمن بها.

هذا وقد أثبت التاريخ الحديث أن اليهود القلائمين على أمر إسرائيل، كان ماضيهم ولازال ملطخاً بالدماء فى حق أبناء فلسطين والأمة العربية، وحتى وسيط الأمم المتحدة.

ففى سبتمبر ١٩٨٨ اعترف الاسرائيليان «يوشع سايتلر»، و«ميشولام ساركوفر» باشتراكهما فى اغتيال «الكونت برنادوت» أول وسيط للأمم المتحدة فى فلسطين عام ١٩٤٨، وأتبعهما كانا عضوين قياديين فى منظمة «شتيرن» الإرهابية، التى كانا يتزعمها «إسحاق شامير».

وفى سبتمبر ١٩٨٨ استدعت وزارة الخارجية السويدية السفير الاسرائيلى فى «ستوكهولم»، وسلمته احتجاجاً رسمياً بعد ماكشف عن قيام «شتيرن» اليهودية الإرهابية بتلدير حادث اغتيال الكونت قويك برنادوت، الوسيط الدولى (السويدي الجنسية) فى فلسطين عام ١٩٤٨.

ولا يخفى على أحد أن هذه الفعلة لو ارتكبتها أى دولة عربية لقامت الدنيا من حولها وقعدت، أما إسرائيل فلم يفعل لها أحد شيئاً من أشاوس العالم المتمدين!! والدولة الإسرائيلية لازالت تسير على نهج عصابات «شتيرن» وحتى الآن.

ففى فبراير ١٩٨٨ أعلن «نيل كينوك» زعيم المعارضة البريطانية، أن القوات الإسرائيلية تستخدم الرصاص من دم. دم، المحرم استخدامه دولياً، فى تصديها للمتظاهرين الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة.

وفى أكتوبر ١٩٨٨ كشفت طيبة غساية عن استخدام إسرائيل طلقات رجاجية، وقنابل الغاز المحرمة دولياً، ضد الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة.

وفى أبريل ١٩٨٩ ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلى مذبحه ضد سكان قرية «غالين» بالضفة الغربية المحتلة، وفى ذات الشهر أكلت لجنة التحقيق الإسرائيلية فى ملفينحة الفلسطينيين فى القرية المذكورة، أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تجاوزت حدودها، وأفرطت فى استخدام الأسلحة النارية ضد الأهالى.

وفى مايو ١٩٨٩ داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مستشفى للأمراض العقلية والعصبية والنفسية، بمدينة «بيت جالا» بالضفة الغربية، واعتدت بالضرب على المرضى والأطباء والمرضى، ودفرت محتويات المستشفى.

إن هذه الأحداث تؤكد أن دولة اليهود تنصرف من منطلق الفكر الارهابى لعصابات «شتيرن» وغيرها، والتى لاتلين بالاحترام لأى شئ، فحتى الدول العربية التى لا حدود لها مع فلسطين المحتلة، لم تسلم من العدوان والتهديد الاسرائيلى.

ففى قلب تونس استطاعت إسرائيل اغتيال نائب القائد العلم لقوات الثورة الفلسطينية، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، الشهيد «خليل الوزير» (أبوجهاد) فى مقره بتونس، وذلك فى ١٦ أبريل ١٩٨٨، واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية فى بيان رسمى المخابرات الإسرائيلية بتدبير وارتكاب الحادث.

وفى ٢٥ أبريل ١٩٨٨ أذن مجلس الأمن الدولى، بأغلبية جميع الاعضاء، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، عملية اغتيال القائد الفلسطينى «أبوجهاد» وانتهاك سيادة الأراضى التونسية - إلا أن القرار لم يحمل إسرائيل مسئولية اغتيال «أبوجهاد». وفى يناير ١٩٨٩ هدد القادة الإسرائيليون بضرب ليبيا والعراق، اذا نشرتا أى سلاح كيميائى ضد إسرائيل^(١).

وفى فبراير ١٩٨٩ أعلن الجنرال «دان شمرون» رئيس أركان الجيش الإسرائيلى، أن على إسرائيل أن توجه الضربة الأولى للدول العربية، فى حالة ما اذا ظهر أنها مهددة بالحرب، وبالقطف فإن هذه التصرفات ليست تصرفات دول، وإنما تصرفات عصابات، ويقطف بذلك الأمر ما فعلته إسرائيل فى شهر يوليو ١٩٨٩، عندما قامت وحدة كوماندوز إسرائيلية بانتهاك حرمة الأراضى اللبنانية، واختطففت الشيخ «عبد الكريم عبيد»، أحد زعماء الشيعة الموالية لإيران من منزله بالجانب اللبنانى.

إنها ليست أساطير تذكرها أو روايات، وإنما هى الحقيقة التى يعيش فصولها العالم الإسلامى، أمام هذه الدولة العنصرية اليهودية الأصولية، التى أهانت كل شئ فى الأمة العربية والإسلامية، وتزعم أنها تسعى للسلام

وتجملد الإشارة إلى أن إسرائيل لاتكف يوماً عن الاعتداءات ضد أبناء الأمة العربية، بكافة الطرق وكل الوسائل، وفى ظل مايتردد من أن السلام بات على الأبواب.

وحتى لانتكون أمام فصول مأساة أخرى، يجب أن نعيد إلى الأذهان أن الغزو

(١) بالفعل تم الإيقاع بالعراق فى المدون على الكويت، ودمرت أسلحة الكيمائية، واليوم يحاول اليهود وأهوائهم الإيقاع بليبيا للقضاء على أسلحتها، واستطاعوا إيجاد مشكلة «لوكربي»، ويجب أن تنبأ الأمة الإسلامية لذلك.

الإسرائيلي للبنان أسفر عن مقتل ٣٠ ألف فلسطيني، وإصابة ٣٠ ألف آخرين، حسب إعلان ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، في ١٦ يونيو ١٩٨٢، هذا بالإضافة إلى ما أعلنته السلطات اللبنانية يوم ١٩ يوليو ١٩٨٢ :
« من أن أكثر من ستة آلاف طفل لبناني فقدوا آبائهم منذ عملية الغزو الإسرائيلية ».

ويمكن القول استناداً إلى ما سبق أن إسرائيل دولة يهودية عنصرية أصولية، لاتسعى إلى السلام! وأن الدول التي ناصرته اليهود في كل أعمالها ضد الأمة العربية والإسلامية، لا يمكن أن تكون محل ثقة في أن تضمن عملية السلام.

الفصل الثانى

التحالف العربى الاسرائيلى

- تمهيد -

لا يمكن لأحد أن يدعى خالصاً بأن التحالف الغربى الأمريكى مع إسرائيل ضد الأمة العربية والإسلامية هو تحالف مصالح، وإلا فما هى مصالح دول الغرب وأمريكا مع إسرائيل؟ فإسرائيل لا تتحكم فى سوق البترول العالمية، وليست من الدول المنتجة للبترول فى العالم، وليس بإسرائيل مخزون إستراتيجى فى البترول، أو حتى من المعادن الأخرى التى تجعل الغرب والأمريكان يتوددون إليها.

وليست إسرائيل من الدول التى يحتاج الغرب إليها فى تصدير أى شئ، فصناعات إسرائيل ليست بدرجة الجودة التى يحتاج إليها الغرب أو الأمريكان

ولا يمكن الزعم بأن إسرائيل تعتبر سوقاً جيدة لمنتجات الغرب والأمريكان، فعدد السكان فى إسرائيل محدود للغاية، ولا يشكل أى ميزة للتجارة الغربية الأمريكية، الرائجة أصلاً بدون إسرائيل.

وحتى التسهيلات التى كانت تعطىها إسرائيل لحلف الأطلنطى، أصبحت الآن غير ذى جدوى، خاصة وأن حلف وارسو قد تم تفكيكه، وأن الولايات المتحدة أصبح لها الآن صداقات فى دول ملاصقة للاتحاد السوفيتى السابق، ولديها تسهيلات حرية فى هذه الدول، تجعلها فى غنى عن إسرائيل من ناحية الموقف الإستراتيجى.

وبالرغم من كل ذلك فإن التحالف بين دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يزداد قوة.

وقد يعتقد البعض أن التحالف الأمريكى الإسرائيلى ربما يكون بسبب جماعات الضغط اليهودية، التى يمكنها التأثير على نتائج العملية الانتخابية فى الولايات المتحدة

الأمريكية ولكن هذا لا يعقد غير ساطع للآتي : -

أولاً : خلاصة وأن التعاطف الأمريكي الإسرائيلي قد بدأ منذ ميلاد دولة إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل على لسان رئيسها، ولم تكن جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة غير ذات شأن.

ثانياً : أن تحالف دول غرب أوروبا مع إسرائيل يعادل تماماً تحالف الولايات المتحدة معها، بالرغم من عدم وجود جماعات ضغط يهودية، لها القدرة على التأثير في العمليات الانتخابية في دول غرب أوروبا.

ثالثاً : أن هناك مواطنين أمريكيين ذات جذور عربية وأفريقية، ولهم أصوات في العملية الانتخابية، ويمكن أن يشكلوا جماعات ضغط أخرى لصالح الأمة العربية، داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من ذلك لاتأثير لهم في التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

رابعاً : أن الناخب الأمريكي أياً ما كانت جذوره أو ديانته، فهو أمريكي في المقام الأول، يبحث عن مصلحة بلاده، وأن مصالح الولايات المتحدة مع الأمة العربية والإسلامية تفوق مصالحها بكثير مع إسرائيل، ولا يمكن للناخب الأمريكي أن يعطى صوته للمرشحين لمجرد تعاطفهم مع إسرائيل.

وإنطلاقاً من ذلك فإن القول بأن التحالف الأمريكي مع إسرائيل ناتج عن تأثير جماعات الضغط اليهودية، قول غير صحيح في مجمله.

هذا وقد يعتقد البعض أن التحالف الغربي الأمريكي مع إسرائيل كان أساسه التعاطف مع اليهود، والأخذ بيد دولتهم الوليدة حتى تستطيع أن تقف على أقدامها، وسط دول عربية تحيط بها من كل جانب، وتريد الفتك بها.

وهذا القول أيضاً غير سليم، فقد قويت إسرائيل وأصبحت أقوى من أي دولة عربية، ولديها ترسانات هائلة من جميع أنواع الأسلحة، حتى الأسلحة النووية، ولإزالة هذا التحالف قائماً حتى الآن، فالحقيقة تؤكد أن تحالف الغرب الأوربي بدأ مع اليهود وقبل تكوين الدولة، وبعد تكوين الدولة، وبعد تجهيز الدولة بكل الأسلحة، وأثناء عدوان إسرائيل على الأمة العربية في ٦٧، وفي جميع مراحل العدوان على الأمة العربية، ولإزالة هذا التحالف قائماً حتى الآن، للدرجة أطلق البعض على

إسرائيل أنها إحدى ولايات أمريكا، أو إحدى دول الإطليقي ميجازاً.

وقد يعتقد البعض أن التوافق اليهودي الغربي الأمريكي ناتج من كون معظم يهود إسرائيل من أوروبا، وأن جذورهم من الدول الأوروبية، وأن إسرائيل تتجهج النهج الديمقراطي الأوروبي، وتطبقه في قلب الشرق الأوسط، وأن ثقافة إسرائيل أقرب ما يكون إلى الثقافة الأوروبية، وغير ذلك من الأمور التي تشابه فيها إسرائيل مع أوروبا، ومن هنا تلقى هذه الدولة العطف والدعم من دول أوروبا وأمريكا.

وهذا القول أيضاً غير سائغ، فقد أثبتت الوثائق التاريخية أن اليهود الدّ أعداء الأوروبيين، وأنهم تعرضوا لاضطهاد في أوروبا لم يشهده في دول الشرق على مرّ التاريخ، ويكفي فقط أن نشير إلى أن أيا من أبناء الأمة العربية والإسلامية لم يحرق يهودياً واحداً على مرّ التاريخ، وأنهم كانوا يعيشون وسط العالم الإسلامي مثل أي مواطن في الأمة الإسلامية، ولم يتعرض لهم أحد بسوء، أما أوروبا فهي التي حرّقت اليهود (قراية ستة ملايين يهودي) وهي التي عزلت اليهود واضطهدتهم، وأن الزعم بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض في أشكال معينة زعم خاطئ، وبالرغم من ذلك فالتحالف الآن بين إسرائيل ودول غرب أوروبا وأمريكا، وعلى ما يبدو فإن بعض القائمين على أمور الأمة العربية، قد اعتقدوا أنها مجرد علاقات مصالح، وأن الدول العربية لو استطاعت الحفاظ على مصالح الغرب والأمريكان في المنطقة العربية في إطار المحافظة على استقلال الدول العربية وكرامتها، لأمكن تجميد إسرائيل، والتعامل معها كدولة عادية في المنطقة، ولتخلت إسرائيل عن طموحاتها في المنطقة العربية، ولأمكن فضّ التحالف القائم بين إسرائيل ودول الغرب والأمريكان.

وكانت السوابق الزمنية أسرع كثيراً في البحث عن برهان لهذه المعطيات الجديدة بالنسبة للأمة العربية، وتسارع الأحداث بطريقة غير مألوفة للرد على هذا الاعتقاد، وكانت نتائجه كالآتي :-

١ - تقرّرت بعض الدول العربية أكثر من اللازم إلى أمريكا، واستجابت لها في الاعتراف بإسرائيل كدولة، والتعامل معها قبل الاعتراف بها.

٢ - بدأت بعض الدول العربية تعيد النظر في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وتبعداً عن الجامعة العربية إرضاء لأمريكا.

٣ - بدأت بعض الدول العربية في استقبال وفود إسرائيلية، والتباحث معها في

أمور تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، رغم عدم وجود أى شكل من أشكال العلاقات مع بعض هذه الدول وإسرائيل، ولكن فقط أرضاء لأمريكا ودول الغرب.

٤ - أعطت دول الخليج العربى تسهيلات كبيرة للوجود الحربي للدول حلف الأطلنطى، داخل مياه الخليج العربى، بعيداً عن جامعة الدول العربية، واتفاقيات الدفاع المشترك.

٥ - بدأت بعض الدول العربية تتحالف عسكرياً مع أمريكا ودول غرب أوروبا، بطريقة تهدد بالخطر على الأمن القومى العربى.

وغير ذلك من الأمور الكثيرة، والتى ليست محلاً لهذا البحث، والتى اندفعت بموجبها بعض الدول العربية إلى أحضان الأمريكان والغرب الأوربى، الأمر الذى يجعل مصالح أمريكا والغرب الأوربى فى الدول العربية أكثر أمناً، وبعيداً عن التضامن الإسرائيلى، ويعد أن أصبح للولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات حرية فى بعض الدول العربية، تؤدى إلى استمرارية الوجود الحربي الأمريكى، فى بعض القواعد الحربية فى دول الخليج العربى، وتواجد حربي دائم فى الخليج العربى، بموجب موافقة واتفاقيات مع بعض هذه الدول، وأصبح من المؤكد أنه لا تخرج دولة من دول الخليج العربى على وقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول الغرب الأوربى تحت أى مسمى، ولو على سبيل العقوبات الاقتصادية كما حدث فى حرب ٧٣.

وبالرغم من كل ذلك فإن علاقة الولايات المتحدة والغرب الأوربى مع إسرائيل تزداد قوة!!

فما هى حقيقة هذا التحالف ضد الأمة العربية والإسلامية؟

ويجب القرآن الكريم على ذلك بمسمى البساطة، حيث يقول سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم :

«وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِيمَتُهُ مِمَّا كَفَرَ، فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» (٢١٧ البقرة).

ومن هذا المنطلق كان هناك توافق في الإرادات بين اليهود ودول غرب أوروبا، على العداء للأمة العربية والإسلامية.

فاليهود لديهم قناعة بأنهم عائدون إلى أرض الميعاد، وأن الأمة العربية هي الـ أعدائهم، وأن الغرب لديهم قناعة بأن الأمة العربية لو اتحدت وتمسكت بعقيدتها، ستشكل خطراً على دول غرب أوروبا.

ومن هنا أصبحنا أعداء لليهود ودول أوروبا، لاعتقادهم بأن حضارتنا الإسلامية هي التي حطمت طموحاتهم، وهي التي ستقف أمام هذه الطموحات، بالرغم من الماسي التي بذلها بعض القادة العرب، لتدعيم الصداقة مع أوروبا وأمريكا، والاعتراف بإسرائيل كدولة، إلا أن نبرة العداء لهذه الأمة لازالت تطفئ على تصرفات هؤلاء البشر، الذين اتحدوا عداءً للأمة العربية والإسلامية.

يقول الحق سبحانه وتعالى : -

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾

(٨٢ : المائدة)

وعليه فقد وضع القرآن الكريم حقيقة مؤكدة، قوامها استحكام عداء اليهود والمبشرين للأمة العربية والإسلامية.

الأمر الذي يقطع بأن هؤلاء القوم غلبتهم تدمير الأمة العربية الإسلامية، وتفتيتها والنيل منها بأي طريقة أو وسيلة، حتى ولو كانت تحالف اليهود مع من حرقوهم في أفران الغاز، ضد أبناء هذه الأمة صاحبة رسالة السلام، وصاحبة القرآن الكريم، أكبر اعجاز نزل من السماء، أخبرنا عن هذه العداوة والتي نشهدها من اليهود وحلفائهم، وحذرنا منهم في قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ نَرُوا تُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافَرُ أَوْلَىٰ وَلَقَدْ قَالَ اللَّهُ إِنَّكُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾

(٥٧ : المائدة)

واللافت للنظر أن اليهود بالرغم من أن مخازنهم مليئة بكافة أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وبالرغم من أنهم جميعاً مدربون على أعمال القتال. وكانهم

داخل ثكنة عسكرية، إلا أنهم لا يمكن لهم الاستغناء عن التحالف مع أمريكا والغرب الأوربي.

ويصدق فيهم قول الله سبحانه وتعالى :

«وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِقَضِبٍ مِنَ اللَّهِ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ» صدق الله العظيم. (٦١ : البقرة)

واللائق للنظر أيضاً أن التقارب بين أمريكا وغرب أوروبا، ضد الدول العربية والإسلامية، يفوق التقارب بين الدول المتحالفة، وهو أقرب ما يكون إلى تحالف وتقارب مجموعة من الولايات داخل دولة واحدة، ويصدق فيهم قول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم :

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ».

(٥١ : المائدة)

وهذه العلاقة الخاصة، والتي تبلورت في توافق الإرادات اليهودية والأمريكية الغربية، ضد الأمة العربية، قد ظهرت جليلة كدليل دامغ أمام أبناء الأمة العربية والإسلامية، في هذه الحقبة من التاريخ، بدءاً من جلب اليهود إلى فلسطين، ثم بناء دولة لليهود في قلب فلسطين، ثم تبنى هذه الدولة حتى تخطت طور المهدد، ثم دعمها بآلاف المليارات من الدولارات.

والوقوف معها في كل المحافل الدولية، ثم امتدادها بكافة أنواع الأسلحة، وإنشاء قاعدة صناعية حربية ضخمة فيها، ثم التحالف معها ضد الأمة العربية والإسلامية، أيما ما كان موقفها، بطريقة لا يمكن أن تحمل من أمريكا وأوروبا ضامنة لعملية السلام في الشرق الأوسط، لافتقار هؤلاء القوم شروط الإنصاف والحيدة، التي تفرض في أي ضامن.

أولاً: الدعم المادى لإسرائيل :

نقف فقط على بعض الأمثلة التى تؤكد حقيقة الدعم المادى لإسرائيل، وكان إسرائيل إحدى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم هذا الدعم فى تمكين إسرائيل من مواصلة العدوان على الأمة العربية.

فى يوليو ٦٦ منحت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قرضاً قيمته عشرة ملايين دولار لإسرائيل، لمساعدتها على مواجهة نفقاتها من النقد الأجنبى.

وفى سبتمبر ١٩٧١ قدم البنك المركزى الأمريكى للتصدير والاستيراد (٥, ٥) مليون دولار قرضاً لإسرائيل.

وفى فبراير ١٩٧٢ تم توقيع اتفاق أمريكى إسرائيلى، نظمت الولايات المتحدة بمقتضاه قرضاً قيمته ٥٠ مليون دولار، ستحصل عليه إسرائيل من مؤسسات الادخار والقروض الأمريكية الخاصة.

وفى مارس ١٩٧٢ أعلن «سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكية، أن المعونة التى قدمتها حكومة «نيكسون» لإسرائيل فى أربع سنوات، تجاوزت المعونة التى أعطتها لها جميع الحكومات الأمريكية مجتمعة، منذ سنة ١٩٤٨، إذ بلغت ١١٨٢ مليون دولار.

وفى مايو ١٩٧٢ وافق مجلس النواب الأمريكى بأغلبية كبيرة على مشروع قرار بتحويل وزارة الخارجية الأمريكية تقديم ٨٥ مليون دولار لإسرائيل، للمساعدة على توطین اليهود السوفيت.

وفى سبتمبر ١٩٧٢ وافق مجلس النواب الأمريكى، بأغلبية ١٦٩ صوتاً، ضد ١٤١ على قانون العون الخارجى، الذى تبلغ ميزانيته ٤,٣ مليار دولار منها ٣٥٠ مليون دولار لإسرائيل.

وفى مارس ١٩٧٣ أعلنت الحكومة الأمريكية موافقتها على منح إسرائيل مبلغ ٥٠ مليون دولار، لتخفيف وطأة نفقات الدفاع على الاقتصاد الإسرائيلى.

وفى إبريل ١٩٧٣ تم فى واشنطن التوقيع رسمياً على اتفاقية قرض أمريكى لإسرائيل، بمبلغ ٣٠ مليون دولار، للمساعدة فى توطین اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتى.

وفي سبتمبر ١٩٧٣ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مبدأ فترة التفويض، الممنوح للرئيس «نيكسون» لإعطاء إسرائيل تسهيلات ائتمانية لشراء السلاح إلى ما بعد ديسمبر ٧٣.

وفي غضون حرب أكتوبر ٧٣ فتحت أمريكا أبواب المساعدات لإسرائيل على مصراعيه وكانت ولاية أمريكية.

وفي أكتوبر ٧٣ طلب الرئيس الأمريكي «نيكسون» إلى الكونغرس الموافقة على اعتماد جديد لبناء ضخ من المساعدات العسكرية لإسرائيل، يصل في مجموعه ٢٣٠٠ مليون دولار.

وفي نفس الشهر أيضاً أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية، أن الجسر الجوي الأمريكي من أسلح والأدوات لإسرائيل مستمر دون توقف، وذلك رغم الاتفاق على وقف إطلاق النار.

وفي أكتوبر ١٩٧٣ أعلن «بنجاس سابير» وزير المالية الإسرائيلي، أن ما أنفقته إسرائيل على القتال في سبعة أيام قد بلغ ٨ مليارات ليرة، أي ما يعادل ١٩٢٠ مليون دولار، وقد طار إلى نيويورك لبدء جمع الأموال من اليهود الأمريكيين، لتغطية خسائر إسرائيل.

وبالقطع رادت أمريكا المعونات وضاعفتها، ففي ديسمبر ١٩٧٣ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على اعتماد معونات عسكرية لإسرائيل، قيمتها ٢٢٠٠ مليون دولار، مع إعفاء إسرائيل من ١٥٠٠ مليون دولار من ثمن الأسلحة تماماً، وكان العرب يقاتلون الأمريكيان.

وفي إبريل ١٩٧٤ وافق مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي في اجتماع مشترك، على اعتماد مبلغ ٥,٦٧ مليارات دولار للمساعدات الخارجية لعام ١٩٧٤، منها ٢,٦ مليار دولار اعتمادات جديدة لإسرائيل.

وفي أكتوبر ١٩٧٤ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قرار تقدم به السيناتور الديمقراطي «واند مونديل»، بزيادة المساعدات الاقتصادية لإسرائيل، إلى ٢٥٠ مليون دولار في العام الماضي.

وفي يوليو ٧٤ وافقت الولايات المتحدة على ضمان قرض قيمته ٣٠٠ مليون دولار، يقوم بتمويله الأفراد والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة، للإستثمار في

تغطية المشتريات الدفاعية لإسرائيل، ومن هذا المتعلق خوّضت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل عن كل نفقات حزب ١٩٧٣، وولدت عليها.

هذا وتساثر إسرائيل بالجانب الأكبر من احتمالات الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار الحفاظ عليها حفاظاً عن الأمن الأمريكي، وأنها جزء من الولايات المتحدة ذاتها، وأن مناقشة المسائل المتعلقة بها تستحوذ على اهتمامات المشتغلين بالسياسة في هذه الدولة الكبرى، ومن الممكن أن تحدث خلافات سياسية كبيرة في الولايات المتحدة بين أصحاب القرار فيها، بسبب إسرائيل، الأمر الذي يؤكد أهميتها وكأنها مفتاح الأمان لهذه الدول الكبرى، ضد الخطر المزعوم والمتوقع من العالم العربي!!

ففي مارس ١٩٧٦ اعترض الرئيس «فورد» بشدة على مشروع زيادة اعتمادات المعونة الأمريكية الخارجية، الذي يستهدف تمكين إسرائيل من الحصول على ٥٠٠ مليون دولار إضافية، وعندما تأكد لزعماء إسرائيل إصرار الرئيس «فورد» على عدم الموافقة على المعونة الإضافية المنوه عنها، بدأ الزعماء الإسرائيليون في بحث مقترحات لاتخاذ إجراءات جديدة للتشفيف الاقتصادي، بعد أن تأكد لدى الحكومة الإسرائيلية إصرار «فورد» على عدم الموافقة على اعتماد المعونة الإضافية لإسرائيل، والتي تبلغ ٥٠٠ مليون دولار، على الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي «فورد» أنه سيستخدم حق الفيتو إذا وافق الكونغرس على المساعدات الإضافية لإسرائيل.

وفي مايو ١٩٧٦ استخدم الرئيس الأمريكي «فورد» حق الفيتو على مشروع قانون المساعدات الخارجية، مما أدى إلى إجهاض المشروع ووقف المساعدات، وكان لوقف هذه المساعدات المقترحة أكبر الأثر على إسرائيل وعلى اقتصادها، وعلى الفور أعلن «اسحاق رابين» في مايو ١٩٧٦ أن على الشعب الإسرائيلي قبول سياسة اقتصادية أكثر نقشاً، تمكنه من تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية الأمريكية. وظلت إسرائيل تتكشف حتى أعلن رسمياً في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٦ عن خفض قيمة الليرة الإسرائيلية بنسبة ١,٨، وفي ٢٣ نوفمبر ٧٦ خفضت إسرائيل قيمة الليرة مرة أخرى بنسبة ٢٪.

وفي ٤ يوليو ٧٧ خفضت الليرة للمرة الثالثة بنسبة ٢٪ أخرى، وظلت إسرائيل تخفض قيمة ليرتها، حتى أعلنت في ٣١ أكتوبر ١٩٧٦ أنها خفضت عملتها بنسبة ١,٩ للمرة الثالثة عشرة، حتى أصبح الدولار يساوي ٨,٦٢ ليرة.

وبعد أن ذهب «فورد» كرئيس لأمريكا، وأتى الرئيس «كارتر» قام الأخير بتنفيذ

وعوده وعهوده لليهود، والتي كان يطلقها في حملته الانتخابية.

حيث تعهد بالتزام الولايات المتحدة بتأييد إسرائيل، وأكد أن هذا الالتزام يجب أن يكون دائماً إذا أريد للسلام في الشرق الأوسط أن يستقر.

وفي ٥ أغسطس ١٩٧٧ أصدر الرئيس «كارتر» قانون المساعدات الأجنبية العسكرية الأمريكية، الذي تحصل إسرائيل بمقتضاه على ١٨٧٥ مليون دولار من مجموع المساعدات، التي تبلغ ٣٢٠٠ مليون دولار، خلال السنة المالية ١٩٧٨.

وفي ٢٢ يوليو ١٩٧٧ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستقدم معونة عسكرية لإسرائيل، تقدر قيمتها بحوالى ٢٥٠ مليون دولار، منها ١٠٦ ملايين دولار مخصصة للإنتاج المشترك في إسرائيل والولايات المتحدة للذخيرة الإسرائيلية (شاريوت).

وفي فبراير ١٩٨٤ وافقت لجنة المساعدات بمجلس النواب الأمريكي على منح إسرائيل مساعدات اقتصادية في عام ١٩٨٥، تقدر بـ ١,١ مليار دولار، بزيادة ٢٥٠ مليون دولار عما اقترضته الحكومة الأمريكية، وكذلك مساعدات عسكرية تقدر بـ ١,١ مليار دولار.

وفي مارس ١٩٨٤ وللمرة الأولى في مجال تقديم المعونات الخارجية، وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، على ضمان حد أدنى من المعونات الاقتصادية لإسرائيل سنوياً، لتغطية فوائد ديونها السابقة للولايات المتحدة (مليار دولار سنوياً) كما وافقت اللجنة على منح إسرائيل كل معوناتها الاقتصادية للعام القادم نقداً في الربع الأول من العام، بدلاً من توزيعها على مدار العام كله.

وظلت المعونات الأمريكية لإسرائيل هي العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي، ولآلة الحرب العسكرية في إسرائيل، وبلغت هذه المعونات ذروتها، لتقطع كل الألسنة التي تحاول تحييد العلاقة بين أمريكا وإسرائيل، وتؤكد أن بعضهم أولياء بعض، وأنهم وجهان لعملة واحدة، في عداوتهم للأمة العربية.

عندما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، في غضون عام ١٩٤١، تسهيلات قروض تبلغ قيمتها عشرة مليارات دولار أمريكي، لمساعدة إسرائيل في استيعاب أكبر عدد من المهاجرين الجدد، وتوفير سبل العيش والإقامة لهم في قلب فلسطين العربية المحتلة.

ثانياً : العداء الغربى للأمة العربية :

لقد أكد التاريخ أن دول غرب أوربا وأمريكا التزمت فى معظم الأحيان بنى مواقف عدائية ضد الأمة العربية، ومناصرة اليهود فى كل أعمالهم العدائية ضد هذه الأمة، ولم تأبه الدول الغربية بالمصالح العليا للأمة العربية، واعتبرت نفسها ودون مبرر مسئولة عن أمن إسرائيل وسلامتها، حتى بعد أن أصبحت إسرائيل تشكل خطراً على هذه الدول ذاتها، إلا أنها لازالت مصرة على مناصرة إسرائيل حتى فى أعمالها العدوانية ضد الأمة العربية.

ويرز على السطح نوع من أنواع التحالف والتنسيق بين هذه الدول وإسرائيل فى معظم أعمال إسرائيل العدوانية ضد الشعب العربى. لدرجة يمكن القول معها أن هناك تنسيقاً واضحاً فى السياسات الغربية والأمريكية الإسرائيلية تجاه الأمة العربية.

وأن هذا التحالف يفوق بكثير التحالف المعروف بين مجموعة من الدول فى الحلف الواحد.

وهو أقرب ما يكون إلى التحالف الموجود بين مجموعة من الولايات داخل دولة واحدة، وبالرغم من مرور هذا التحالف بعدة كبوات، إلا أنه لازال قائماً على أشده ضد العرب، وقد حاول الغرب والأمريكان تبرير مواقفهم ضد الأمة العربية بدعوى الحفاظ على أمن إسرائيل المهدد من جانب العرب، ولكن ظل هذا التحالف قائماً بطريقة لافتة للنظر، حتى بعد أن أصبحت إسرائيل ذاتها تشكل أكبر تهديد للدول العربية، لحيازتها عدد كبير من أسلحة الدمار الشامل النووية.

وبالرغم من اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل، والتقارب الواضح بين الدول العربية والأمريكان ودول غرب أوربا، إلا أن التحالف مع إسرائيل ازداد عن ذى قبل، وأخذ الجميع يعمل ضد مصلحة الأمة العربية بطريق أكثر وضوحاً، كما هو حادث الآن فى بعضى الأماكن العربية والإسلامية.

ومثال ذلك :

(١) انتهاز الدول الغربية وأمريكا فرصة الخلاف بين العراق والكويت وقيامهم بنشر أعداد هائلة من قواتهم البحرية فى الخليج العربى، بحجة حماية أمن الكويت، الأمر الذى يشكل تهديداً كبيراً لامن الأمة العربية بكاملها، ويؤكد عداء هذه الدول للأمة العربية.

(ب) استمرارية فرض العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي، رغم اعتراف العراق بخلود دولة الكويت، وعدم وجود علاقة لهذا الشعب بالمسائل السياسية بين القادة العراقيين ودولة الكويت، مما يؤكد أن الشعب العراقي هو المقصود بهذه العقوبات وليست حكومته.

(ج) استمرارية تبني الغرب وأمريكا فرض العقوبات الدولية على الجماهيرية الليبية بناء على اتهام مزعوم لايؤيده واقع، إضراراً بالشعب الليبي لكبح جماح القيادة الليبية عن تبني مواقف عدائية ضد هذه الدول.

في حين أن دول غرب أوروبا وأمريكا لم تتخذ أي موقف يحسب لها ضد إسرائيل في أي مرحلة من مراحل الصراع، بل العكس تماماً فقد وقفت هذه الدول بكل طاقتها مع إسرائيل في المحافل الدولية إضراراً بالامة العربية، والأكثر من ذلك أنها كانت تنسق مع إسرائيل في أعمالها العدوانية ضد الامة العربية، ويمكن من استقراء الاحداث الوقوف على حقيقة العلاقة بين دول غرب أوروبا وأمريكا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، وحقيقة عداء كل هؤلاء للزمة العربية، رغم وهم السلام المزعوم.

ولم يكن الماضي بعيداً عندما مكّنت إنجلترا إسرائيل من أرض فلسطين، وأضفى الجميع على دولة إسرائيل صفة الشرعية المزعومة بقرار التقسيم ثم بالاعتراف. وما لبثت هذه الدول أن تعمل على تبني إسرائيل، والترويج بأن الدول العربية تعمل على الخلاص منها، وأن العرب يسعون للقضاء على إسرائيل. ويعد أن رتب الجميع ودير لعدوان ١٩٦٧، خرجت بريطانيا وأمريكا على العالم تدعيان العفة والطهارة من هذا العدوان!!

ففي يونيو ١٩٦٧ أعربت بريطانيا رسمياً عن قلقها البالغ بسبب أبناء القتال في الشرق الأوسط، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً جاء فيه: «تبعناً بقلق بالغ الانباء الأخيرة عن نشوب القتال في الشرق الأوسط الذي كان يهدف النشاط الدبلوماسي في الايام الأخيرة لمنعه، والموقف الراهن غير واضح».

وقال وزير خارجية بريطانيا أمام مجلس العموم إن «بريطانيا لا تنحاز إلى أي جانب في النزاع العربي الإسرائيلي، وإنها أصدرت تعليمات إلى قواتها في الشرق الأوسط بعدم التورط في هذا النزاع».

ومن يسمع يعتقد أنهم فعلاً لم يعملوا! وكان على شاكلتهم الأمريكان!

ففي نفس الوقت أصدر البيت الأبيض بياناً، أعرب فيه عن استيائه لنشوب القتال بين العرب وإسرائيل، وقال «أن الحقائق غير واضحة» ودعا جميع الأطراف إلى وقف القتال، وعقد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية مؤتمراً صحفياً أعلن فيه «أن الولايات المتحدة أعلنت في الحرب الدائرة الآن في الشرق الأوسط، وقال أن موقفنا هو الحياد في الفكر والقول والعمل!!»

ومن يسمع يعتقد أنه شبه صدق، ولكن أمريكا كانت تعلم كل شيء، وكانت تتجسس على أعمال القتال، وترصد تحركات اليهود.

فلم يمض من الوقت إلا القليل وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن زوارق الطوربيد والطائرات الإسرائيلية ضربت بطريق الخطأ سفينة من سفن الاسطول الأمريكي السادس، وهي سفينة الاتصالات «ليبرتي» وهي تقف في البحر الأبيض المتوسط، على بعد ١٥ ميلاً من الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء، واتضح أن هذه السفينة من سفن التجسس وكانت تعمل لصالح إسرائيل في الحرب.

ولم يخف الرئيس «جونسون» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرحته في غضون حرب ١٩٦٧ ودعا في خطابه الذي ألقاه للحزب الديمقراطي بولاية تكساس - إلى بناء إسرائيل، واعترف الدول العربية بها، وقال إن أمريكا سوف تقوم بدورها في المحافظة على إسرائيل.

وقد أكدت الأحداث أن الحقائق كانت واضحة تماماً للقيادة الأمريكية، وأنها كانت على علم بها، وأن أمريكا أيدت العدوان على الدول العربية.

ففي يوليو ١٩٦٧ قدم «أبا إيبان» تقريراً إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي عن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية، لبحث أزمة الشرق الأوسط، وقد أثنى «أبا إيبان» كثيراً على الموقف الطيب الذي اتخذته الرئيس الأمريكي «جونسون» تأييداً لإسرائيل، وقال أن هذا الموقف «كانت له آثار هامة في الموقف الدولي، ولعب دوراً رئيسياً في أعمال الجمعية العامة».

وزيادة في الموقف العدائي للأمة العربية وفي ظل ظروف الهزيمة، وفي أكتوبر ١٩٦٧ قرر مجلس النواب الأمريكي حظر استيراد القطن المصري والسوداني بصفة دائمة، ورفض منح الرئيس «جونسون» سلطة إعادة استيراد هذه الاقطان.

وبالرغم من محاولة الامريكان الإيهام بأنهم في حياض من الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن الأيام استطاعت أن تؤكد أنهم شركاء في هذا الصراع وأنهم يشاطرون اليهود نفس الميول العدوانية ضد الأمة العربية.

ففي يناير ٧٥ أعلن الأدميرال «جون دنيل» ممثل الولايات المتحدة لدى اللجنة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، أن الحكومات الغربية قد تنظر إلى القوة العسكرية كضمان ضد حدوث خطر يتروى جديد من جانب دول الشرق الأوسط، واليوم بعد قرابة عشرين عاماً توجد قوات هائلة لهذه الدول في منطقة الخليج بحجة أو بأخرى، ولكنها تضمن عدم حدوث هذا الخطر ويصعب على العرب إخراجهم، حتى ولو زال خطر التهديد العراقي المزعوم، بعد تدمير معظم القوة العراقية، الذي حضرت كل هذه القوات لردعه، وفقط نعيد إلى الأذهان أنه في غضون شهر سبتمبر ٨٣ كشفت وثائق بحرية لوزارة الدفاع الأمريكية أنها تخطط لدعم قدرات أمريكا في الخليج ومختلف أنحاء العالم.

وقد جسد «إسحق شامير» رئيس الوزراء الإسرائيلي حقيقة التحالف الغربي الأمريكي مع إسرائيل عندما قال في شهر نوفمبر ١٩٨٣ إن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لهما نفس الأعداء وتواجههما نفس الأخطار.

ولم يخف الأمريكيان هذه الحقيقة بعد أن تظاهروا بخلافهم مع إسرائيل حال غزو اليهود للبنان.

وفي نوفمبر ١٩٨٣ أعلنت الحكومة الأمريكية أنها قررت توثيق علاقاتها بإسرائيل وإغلاق كافة ملفات الخلافات معها حول الدور الإسرائيلي في لبنان، فالواقع يؤكد توافقاً في السياسات وتنسيقاً، فالولايات المتحدة التي ادّعت بالامس القريب أنها لاتعلم شيئاً عن عدوان اليهود على العرب في ٦٧، ثم اتضح بعد ذلك أنها ضليعة فيه، هي ذاتها التي أعلنت في غضون غزو إسرائيل للبنان أنها لاتؤيد هذا الغزو ثم أكدت الأيام أنها ضليعة فيه، وشاركت إسرائيل علناً في مراحلها.

ففي سبتمبر ١٩٨٣ اشتركت البحرية الأمريكية الرابطة قرب السواحل اللبنانية في قصف مواقع الدروز في جبل لبنان للمرة الأولى.

وفي أكتوبر ١٩٨٣ اتهم الرئيس «ريجان» سوريا بوجود أطماع لها في لبنان والأردن لإقامة سوريا الكبرى، وكان سوريا انقلبت إلى إسرائيل أخرى، وكان

«ريجان» هو رئيس وزراء إسرائيل يقوم بتهديد سوريا!!

وفي نوفمبر ١٩٨٣ وجه «روبرت ماكفرلين» مستشار الأمن القومي تحذيراً إلى سوريا، مذكراً إياها بمثال «جرينادا» إذا تعرضت قواتها للخطر في أى مكان.

وفي أكتوبر ١٩٨٣ حذرت واشنطن من تصاعد التسليح السوفيتي لسوريا مما يضعف التوتر في المنطقة.

تماماً وكأن حدود سوريا ملاصقة لحدود أمريكا، أو كأن سوريا تستعد لغزو الولايات المتحدة الأمريكية!!

فلا سوريا لها حدود مع أمريكا، ولا يوجد بينهما أى عدا، ولكن عداً أمريكاً لسوريا مبنى على عدا إسرائيل، وقد برز ذلك جلياً في ديسمبر ١٩٨٣ فقد شنت القاذفات الأمريكية أولى غاراتها على مواقع الصواريخ السورية في لبنان، وأسقطت طائرتين أمريكيتين، كما وقع طياران أمريكيان في أيدي القوات السورية، وفي ذات الشهر قصفت السفن الأمريكية مواقع المدفعية السورية المضادة للطائرات في منطقة الجبل والضواحي الجنوبية من بيروت، كما قصفت المواقع الدرزية في جبل لبنان.

وكان أمريكا في حالة حرب مع الدول العربية، رغم عدم وجود أى حدود مع جميع الدول العربية وأمريكا، وبالرغم من وجود علاقات جيدة بين معظم الدول العربية وأمريكا، وأن دول البترول تودع أموالاً طائلة من عائداتها النفطية في البنوك الأمريكية وتستثمر فيها أموالها، وأن الشركات الأمريكية تعمل بنشاط ملحوظ في الدول العربية.

وبالرغم من ذلك تؤكد تصرفات أمريكا أنها في حالة حرب مع الدول العربية، حتى الدول البعيدة عن حدود إسرائيل تعاملها أمريكا من هذا المنطلق.

ففي أول أكتوبر ١٩٨٥ أقر الرئيس الأمريكي «ريجان» الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس، باعتبارها عملاً مشروعاً للدفاع عن نفس ضد الإرهاب!!

حتى مصر التي ترتبط بأمريكا بعلاقات جيدة، لم تحافظ أمريكا على مشاعرها ففي ٩ أكتوبر ١٩٨٥ اعترضت طائرات مقاتلة أمريكية طائرة مدنية مصرية تحمل مختطفين السفينة الإيطالية «لشيلي لاو»، وأجبرتها على الهبوط بقاعدة عسكرية بجزيرة صقلية.

جزاءً وفلقاً على دور مصر الإنسانى لفضّ مشكلة اختطاف السفينة الإيطالية «أشيلي لاورو» التى تمت بمعرفة مجموعة من الفلسطينيين للمالطية بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين فى إسرائيل!!

ولم تأبه أمريكا بصداقة مصر، واختطفت الطائرة المصرية المدنية وألقت القبض على الفلسطينيين من داخل الطائرة، بطريقة تشابه تماماً أفعال عصابات المافيا، ولا يبررها إلا العداء للأمة العربية!!

وحتى ليبيا قامت أمريكا بالعدوان الحربى عليها، عندما قصفت الولايات المتحدة الأمريكية مقر إقامة الزعيم الليبى «معمر القذافى»، وأوجدت منازعة مع ليبيا حول مياه ليبيا الإقليمية فى خليج «سرت»، وقامت أمريكا بإسقاط بعض الطائرات الليبية فى مياه البحر الأبيض المتوسط وعندما لجأت ليبيا للأمم المتحدة فى يناير ١٩٨٦ استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولى، لتوجيه نقد للولايات المتحدة لإسقاطها طائرات ليبية فوق المياه الدولية.

ولما فشلت أمريكا فى اغتيال «القذافى» أخذت تبحث لها عن مشاكل دولية من الزعم بأن ليبيا تبنى الإرهاب، ثم الزعم بأنها تنتج أسلحة كيميائية، ثم الزعم بأنها ضليعة فى عملية إسقاط الطائرة المدنية فوق «لوكربي».

ففى يناير ١٩٩٠ قرر الرئيس الأمريكى «جورج بوش» مد فترة العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا لمدة عام رابع، بدعوى استمرار الحكومة الليبية فيما وصفه بتبنى الإرهاب الدولى.

وفى مارس ١٩٩٠ اتهمت الولايات المتحدة ليبيا بإنتاج وتصنيع أسلحة كيميائية فى مصنع الرابطة الليبى، ودعت المجتمع الدولى لوقف هذه العملية. ولم تفعل أوروبا ولا أمريكا نفس الفعلة مع إسرائيل التى تمتلك حوالى ٢٠٠ قنبلة نووية!!

ولكنه فقط العداء للأمة العربية!!

ولم تكن هذه الأمور وحدها هى التى تقطع بعناء هذه المجتمعات للعالم العربى، ولكن هناك أمور كثيرة وضمن هذه الأمور أيضاً تدخل الإدارة الأمريكية فى شئون الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، وكأن إسرائيل جزء من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى سبيل المثال :

ففى سبتمبر ١٩٧٢ بعث المؤتمر اليهودى الأمريكى الذى يضم ممثلين لأكثر من ٣٠ منظمة يهودية وصهيونية فى الولايات المتحدة، بخطاب للرئيس «نيكسون» يطلب فيه بوقف الامتيازات التجارية التى تقدمها الولايات المتحدة للإتحاد السوفيتى، حتى تراجع موسكو عن الضرائب التى تفرضها على اليهود السوفيت المهاجرين.

وفى أكتوبر ١٩٧٤ وافق الكونغرس الأمريكى على مشروع قرار بوقف القروض التى يقدمها البنك الأمريكى للتصدير والاستيراد للإتحاد السوفيتى، وذلك إلى أن توفر السلطات السوفيتية حرية الهجرة لليهود السوفيت.

وفى سبتمبر ١٩٨٩ كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مخطط أمريكى للحد من هجرة اليهود السوفيت إلى الولايات المتحدة، وذلك فى محاولة لإرغامهم على التوجه لإسرائيل.

وفى فبراير ١٩٩٠ حث الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الإتحاد السوفيتى على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والسماح بنقل اليهود السوفيت إلى إسرائيل عبر رحلات جوية مباشرة بين موسكو وتل أبيب.

وفى أبريل ١٩٩٠ أعلن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» تأييده القوى لهجرة اليهود السوفيت، ووصفها بأنها (الخروج) الذى يشهده العصر الحديث، وتعهد بالاستمرار فى القيام بكل ما هو ضرورى لتمكين اليهود السوفيت من الوصول إلى إسرائيل، بما فى ذلك الضغط من أجل تنظيم رحلات جوية مباشرة.

وبالقطع فإن أمريكا تعلم جيداً أن هؤلاء اليهود يتم توطينهم فى الأراضى العربية المحتلة، وأنها أيضاً بالرغم من ذلك قدمت تسهيلات قروض لإسرائيل لتوطين اليهود السوفيت بالأراضى المحتلة، وبلغت قيمة التسهيلات عشرة مليارات دولار.

الامر الذى يشكل عدواناً واضحاً على الأمة العربية والإسلامية كلها، ولم تحبب الولايات المتحدة أى حساب لمشاعر المسلمين فى أنحاء العالم، وكأن هذه الدولة العظمى تخطط للدولة اليهودية فى قلب الأمة العربية، أو تعمل على تنفيذ مخططات الصهاينة فى قلب العالم العربى.

ولم يكن قاصراً عند هذا الحد، بل إن أمريكا وبريطانيا قد قطعا عهداً على نفسيهما بمنع فرض تسوية سلمية معينة على إسرائيل، وتركوا لإسرائيل تحديد شكل التسوية

السلمية التي تريدها.

ففى مايو ١٩٧٢ أعلن «هيوم» وزير خارجية بريطانيا و«روجرز» وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال محادثتهما فى لندن، أنهما تفقا على أنه على الدول الكبرى ألا تفرض تسوية على إسرائيل.

هذا وقد كافت إسرائيل بريطانيا على مواقفها الجلييلة تجاه إسرائيل ومنحتها هدية كبيرة عندما أطلقت اسم ملكة بريطانيا «اليزابيث» على غابة أقيمت بمنطقة الجليل بترعات دفعها يهود بريطانيا لإسرائيل، وقد قبلت ملكة بريطانيا هذه الهدية.

ويمكن الاستدلال أيضاً عن مدى عداء دول أوربا للأمة العربية من شدة حرص هذه الدول على مشاعر اليهود، وعدم حرصهم على مشاعر الأمة العربية.

ففى غضون شهر ديسمبر ٧٣ أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الهولندية «أن هولندا ترى أن احتلال إسرائيل للأراضى العربية عمل غير مشروع» وبالقطف فإن هذه العبارة تسى إلى مشاعر اليهود، لأنهم يعتبرون أن فلسطين أرض الميعاد وأنهم قد حرروها.

وحرصاً على مشاعر اليهود، وفى ذات الشهر أعلنت وزارة الخارجية الهولندية أنه تقرر اعطاء «كريستانوس توركوف» المتحدث باسم الوزارة إجازة مفوحة لحين تعيينه فى منصب آخر، وذلك بسبب تصريحه المذكور.

وفى نوفمبر ١٩٧٤ شكّا الجنرال «جورج براون» رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة من نفسى نفوذ الصهيونية فى أمريكا، وقال أن خطراً بترولياً عربياً جديداً قد يدفع الأمريكين إلى اتخاذ موقف أقوى يحطم النفوذ اليهودى فى هذه البلد.

وفى نفس الشهر اعتذر الجنرال «جورج براون» عن هذه التصريحات، الأمر الذى يقطع بأن هذه الدول تحافظ على مشاعر اليهود قدر ما تحافظ على العداء للأمة العربية.

ولم يكن الحفاظ على مشاعر اليهود قاصراً على منع التصريحات التى تسى إليهم أو اتخاذ الإجراءات ضد الأشخاص أصحاب الضمير الحى فى دول أوربا، وإنما تعدى ذلك إلى ممارسة الضغوب على المنظمات الدولية، حتى لاتسئ إلى سمعة اليهود.

ففى نوفمبر ١٩٧٤ وافقت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى على

إلغاء مبلغ الـ ١٦ مليون دولار الذي تقدمه الولايات المتحدة لمنظمة اليونسكو حتى تراجع هذه الهيئة عن تصويتها المعادى لإسرائيل*.

وفي يونيو ٧٥ وافق مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ٢١ صوتاً ضد ٨ أصوات على تعديل يلغى بمقتضاه اعتماد مبلغ ٢٢,٣ مليون دولار من المخصصات الأمريكية التي تقدم لمنظمة العمل الدولية، وذلك بعد القرار التي اتخذته المنظمة بتخصيص مقعد لمنظمة التحرير الفلسطينية واحتجاجاً على التحرك المضاد لإسرائيل الذي تقوم به المنظمة الدولية.

وفي يوليو ٧٥ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قرار يستند بشدة للجهود التي تبذل من جانب بعض الدوائر لطرده إسرائيل من الأمم المتحدة.

وفي أغسطس ٧٥ قدم خمسون عضواً من أعضاء الكونجرس الأمريكي مذكرة يعلنون فيها معارضتهم لطرده أو وقف عضوية إسرائيل من الجمعية العامة.

وفي أكتوبر ١٩٨٣ هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من الأمم المتحدة ووقف مساهمتها المالية في المنظمة الدولية، إذا رفضت الجمعية العامة قبول أوراق اعتماد المندوب الإسرائيلي.

ولم يكن الأمر قاصراً على هذه المواقف التي تؤكد الحفاظ على مشاعر اليهود وعدم احراجهم، وإنما تعدى الأمر إلى الوقوف بجانب إسرائيل في المخاوف الدولية، وإجهاض أى مسعى تسلكه الدول العربية والإسلامية لمحاولة اتخاذ مواقف دولية ضد الأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الأمة العربية، ويكفى أن نشير إلى أن هذه الدول قد بذلت كل السبل لتجميع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ والصادر في غضون عدوان ٦٧ على الدول العربية، انطلاقاً من الحفاظ على مشاعر اليهود والعمل ضد مشاعر الأمة العربية والإسلامية.

حتى خرج مجلس الأمن بقرار لم يتحدث فيه عن الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني* وتحدث فقط عن حل عادل لمشكلة اللاجئين «وطالب إسرائيل بالانسحاب من أرض احتلت» ولم يتحدث عن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عدوان ١٩٦٧، وبذلت أيضاً هذه الدول عداءً للأمة العربية والإسلامية مساعيها حتى تلغى الجمعية العامة قرارها الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، ولم تكف هذه الدول (أوروبا وأمريكا) عن مساعيها حتى حصلت على ماتريد.

وجعلت هذه الدبل أن تعيد الكرة مرة أخرى، انطلاقاً من سعيها لصالح اليهود، عندما حاولت اللجوء للأمم المتحدة لإلغاء قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لسنة ٤٨، والقاضي بتقسيم فلسطين، إلا أن مصر تصدت لذلك الأمر ولم يتم حتى الآن.

ولم يكن الأمر قاصراً على ذلك، وإنما هي حلقة مستمرة مترامية الأطراف، ولن تنتهي إلا إذا أفاق العرب من غفوتهم.

وفي ٩ يونيو ١٩٨٢ استخلفت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع أسباني ضد الغزو الإسرائيلي للبنان.

وفي ٢٥ يونيو ١٩٨٢ استخلفت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد مشروع قرار فرنسي في مجلس الأمن بشأن لبنان.

وفي نوفمبر ١٩٨٣ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٢٣ صوتاً ضد صوتين (الولايات المتحدة وإسرائيل) على قرار يندد بإسرائيل لتدميرها المفاعل النووي العراقي، وكان أمريكا توافق على هذه الاعتداءات على الأمة العربية.

وحتى شجب مجلس الأمن لإسرائيل لانتهاكها أمريكا.

وفي ديسمبر ١٩٨٧ وافق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار لمجموعة عدم الانحياز يشجب بشدة السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقد امتنعت (الولايات المتحدة) عن التصويت.

وفي نوفمبر ١٩٨٨ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٣٠ صوتاً ومعارضة (الولايات المتحدة وإسرائيل) يدين سياسة إسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وفي نوفمبر ١٩٨٨ أذنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٠ صوتاً، ضد دولتين فقط هما (الولايات المتحدة وإسرائيل) سياسة القمع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية، وكلفت مجلس الأمن بدراسة الموقف، وأكدت عدم شرعية ممارسة إسرائيل لتغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة بما فيها القدس.

وتؤكد هذه الأحداث حقيقة المشاعر ضد العالم العربي، وإسرائيل كانت دائماً متحدية، وتقوم بأعمال عدائية ضد الأمة العربية وهذه الأعمال واضحة وثابتة وغير

قابلة للبحث حول مدى وقوع العدوان أو عدم وقوعه، أو من الذى بدأ بالعدوان مثل الحادث فى ضرب المفاعل النووى العراقى أو العدوان على لبنان، فالعراق لم تعتد على إسرائيل ولبنان لم تعتد على إسرائيل، وبالرغم من وضوح الحق، وبالرغم من عدم قيام العراق برد العدوان، وبالرغم من تفاوت القوة بين إسرائيل ولبنان، ارتأت الدول العربية اللجوء للمحافل الدولية لرد هذه الاعتداءات وغيرها، إلا أن أمريكا ارتأت الوقوف مع إسرائيل.

حتى «ياسر عرفات» الذى وافقت إسرائيل على خروجه من لبنان بشروط وتعهد بعدم استخدام القوة لاسترداد أرضه، والذى دعته الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلقاء كلمة أمامها، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية منحه تأشيرة دخول إليها لأن مقر الأمم المتحدة فى نيويورك، لا لشيء وإنما فقط من منطلق العداء للأمة العربية، مما حدا بالدول العربية إلى تقديم مشروع قرار يطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها إلا أن أمريكا عارضت هذا القرار.

فى نوفمبر ١٩٨٨ وافقت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية تطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها برفض منح الزعيم الفلسطينى «عرفات» تأشيرة دخول إلى نيويورك، وأيدت ١٢١ دولة القرار، بينما عارضته الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت (بريطانيا) فقط عن التصويت، وبالرغم من ذلك لم تعط الولايات المتحدة تأشيرة الدخول لـ «ياسر عرفات»، مما حدا بالجمعية العامة إلى نقل مناقشات القضية الفلسطينية من نيويورك إلى جنيف نزولاً على رغبة أمريكا.

فى ديسمبر ١٩٨٨ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نقل مناقشات القضية الفلسطينية من نيويورك إلى جنيف لتمكين «ياسر عرفات» رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من لقاء كلمته أمامها.

حتى يعرف العرب قدرهم عند الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوربي، والذى يودعون أموال البترول بها يستثمرونها ويضنون بها على أمتهم العربية والإسلامية.

وفى ديسمبر ١٩٨٨ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٥١ صوتاً ضد صوتي (الولايات المتحدة وإسرائيل) يؤكد حق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى الاشتراك فى مناقشات الجمعية العامة، ويندد بقرار الحكومة الأمريكية

بعدم منحه تأشيرة دخول، ويؤكد انتهاك واشنطن لاتفاقية المقر!

وطبعاً لم تلتفت أمريكا إلى هذا القرار، ولم يكن الأمر قاصراً على ذلك وإنما استمرت هذه الدول في الوقوف ضد مصالح الأمة العربية، وتشجيع الاعتداءات الإسرائيلية عليها.

ففى ديسمبر ١٩٨٨ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولى بإدانة الاعتداء الإسرائيلى الجوى والبرى الأخير على الأراضى اللبنانية.

أما أمن إسرائيل فهو مقدس عند الولايات المتحدة، ففى ديسمبر ١٩٨٨ أكد الرئيس الأمريكى «ريجان» لرئيس وزراء إسرائيل «اسحق شامير» عزم أمريكا على احترام تعهده بالنسبة لأمن إسرائيل، وأن قبولها الدخول فى حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية (لايعنى قبولها مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة).

حتى المدنيين من أبناء الأمة العربية لم ترع الولايات المتحدة مجرد مشاعرهم، ولو بتأييد قرار غير قابل للتنفيذ من المنظمة الدولية.

ففى فبراير ١٩٨٩ أوقفت الولايات المتحدة جهود مجلس الأمن الدولى لإصدار بيان يسجل رفضه لممارسات إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ويدعوها إلى الالتزام باتفاقية «جنيف» الخاصة بحقوق المدنيين فى زمن الحرب.

وفى مايو ١٩٨٩ أعرب قرار لمجلس الأمن الدولى صدر بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع (الولايات المتحدة) عن التصويت أعرب عن الأسف البالغ لعمليات إبعاد إسرائيل للفلسطينيين من الأراضى المحتلة، ودعا إسرائيل إلى السماح بعودة المبعدين.

وفى أبريل ١٩٨٩ أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٩ صوتاً ضد صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة) وامتناع لسيبريا عن التصويت، أدانت إطلاق النار من قبل القوات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين، وطلبت من مجلس الأمن توفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين.

لقد ضنت أمريكا على المدنيين العرب بمجرد البوح بوجود حق لهم كبقية المخلوقات فى العالم أمام الجبروت الإسرائيلى، حتى بكلمات الشجب والأسف: وأصررت على انتهاج أسلوب إسرائيل حيال أبناء الأمة العربية.

بالرغم من حديث السلام الذى يشيعونه فى العالم، حول اقتراب السلام فى أرض السلام، إلا أن الحديث عن السلام كان قاصراً على وسائل الاعلام، أما على الأرض فلم يتسبباً بعد السلام، فهناك فى الأرض كل أصناف الغطرسة ضد أبناء الأمة العربية.

فى يونيو ١٩٨٩ استخلمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولى، بإدانة إسرائيل لانتهاكات حقوق الإنسان فى الأرض العربية المحتلة.

وفى أكتوبر ١٩٨٩ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٤٠ صوتاً وامتناع ٦ عن التصويت ومعارضة إسرائيل والولايات المتحدة فقط، على قرار بإدانة الممارسات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة، ويطالب بالتزام إسرائيل بمعاملة «جنيف» الخاصة بحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال وقت الحرب.

أهم المراجع

- ١ - كبتساب المؤتمر الرابع : الأزهر - مجمع البحوث الإسلامية
المسلمون والمسلمون الإسرائيلي رجب ١٣٨٨ هـ سبتمبر ١٩٦٨ .
- ٢ - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية أ. على محمد على
الجوزة الأولى موسوعة القضية الفلسطينية
- ٣ - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - - - - -
الجوزة الثانية - - - - -
- ٤ - ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية - - - - -
الجوزة الثالثة - - - - -
- ٥ - المنظمات الدولية أ.د/ مفيد محمود شهاب
طبعة ١٩٧٣
- ٦ - دروس في القانون الدولي العام أ.د/ مفيد محمود شهاب
طبعة ١٩٧٤
- ٧ - حقائق أساسية عن الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة للإعلان
ميثاق الأمم المتحدة الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٧
- ٨ - الصهيونية العالمية وإسرائيل { الدكتور / حسن ظاظا
الدكتورة/ عائشة راتب طبعة ١٩٧١
الدكتور / محمد فتح الله الخطيب
- ٩ - معركة الوجود بين القرآن والتلمود الدكتور/ عبد الستار فتح الله سعيد
الطبعة الثالثة
- ١٠ - إسرائيل بين البداية والنهاية الدكتور/ محمود دياب
- ١١ - سنوات بلا قرار دكتور / محمد الفراد
- ١٢ - وثائق حروب فلسطين دكتور/ رفعت سيد أحمد
الملفات السرية للجنرالات العرب
- ١٣ - اليهود حول ماضيهم وحاضرهم لواء/ حامد أحمد صالح
طبعة ١٩٦٣

- الدكتور / محمد محمود الصياد
 الدكتور/ محمد طه بدوى
 الدكتور/ صوفى أبو طالب
 الدكتور/ عبد العزيز نوار
 الدكتور/ حامد عبد الحميد دراز
- ١٤- المجتمع العربى والقضية الفلسطينية
 ١٥- الحكم الذاتى الفلسطينى
 ١٦- أمن مصر القومى فى عصر التحولات
 ١٧- أرض الميعاد
 ١٨- السلام المراوغ
 ١٩- أمريكا والمسيحية
 ٢٠- إسرائيل والدول النامية
 ٢١- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٥
 ٢٢- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٦
 ٢٣- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٧
 ٢٤- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٨
 ٢٥- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٨٩
 ٢٦- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠
 ٢٧- السياسة الدولية ١٩٦٥
- الهيئة العامة للإستعلامات
 محمد حافظ اسماعيل
 الدكتور/ حسين فوزى النجار
 تأليف : جون هـ. ديفيز
 ترجمة : محمد فتحى - طبعة ١٩٧٠
 سامى حكيم
 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
 بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٦
 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
 بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٧
 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
 بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٨
 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
 بالأهرام - القاهرة - ١٩٨٩
 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
 بالأهرام - القاهرة - ١٩٩٠
 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
 بالأهرام - القاهرة - ١٩٩١
 مجلة دورية تصدر عن مؤسسة
 الأهرام كل ثلاثة أشهر
 العدد - ١ - يوليو ٦٥
 العدد - ٢ - أكتوبر ٦٥

- ٢٨- السياسة الدولية ١٩٦٦ السنة الثانية
المجلد - ٣ - يناير ١٩٦٦
المجلد - ٤ - أبريل ١٩٦٦
المجلد - ٥ - يوليو ١٩٦٦
المجلد - ٦ - أكتوبر ١٩٦٦
- ٢٩- السياسة الدولية ١٩٦٧ السنة الثالثة
المجلد - ٧ - يناير ١٩٦٧
المجلد - ٨ - أبريل ١٩٦٧
المجلد - ٩ - يوليو ١٩٦٧
المجلد - ١٠ - أكتوبر ١٩٦٧
- ٣٠- السياسة الدولية ١٩٦٨ السنة الرابعة
المجلد - ١١ - يناير ١٩٦٨
المجلد - ١٢ - أبريل ١٩٦٨
المجلد - ١٣ - يوليو ١٩٦٨
المجلد - ١٤ - أكتوبر ١٩٦٨
- ٣١- السياسة الدولية ١٩٦٩ السنة الخامسة
المجلد - ١٥ - يناير ١٩٦٩
المجلد - ١٦ - أبريل ١٩٦٩
المجلد - ١٧ - يوليو ١٩٦٩
المجلد - ١٨ - أكتوبر ١٩٦٩
- ٣٢- السياسة الدولية ١٩٧٠ السنة السادسة
المجلد - ١٩ - يناير ١٩٧٠
المجلد - ٢٠ - أبريل ١٩٧٠
المجلد - ٢١ - يوليو ١٩٧٠
المجلد - ٢٢ - أكتوبر ١٩٧٠
- ٣٣- السياسة الدولية ١٩٧١ السنة السابعة
المجلد - ٢٣ - يناير ١٩٧١
المجلد - ٢٤ - أبريل ١٩٧١
المجلد - ٢٥ - يوليو ١٩٧١
المجلد - ٢٦ - أكتوبر ١٩٧١
- ٣٤- السياسة الدولية ١٩٧٢ السنة الثامنة
المجلد - ٢٧ - يناير ١٩٧٢
المجلد - ٢٨ - أبريل ١٩٧٢
المجلد - ٢٩ - يوليو ١٩٧٢
المجلد - ٣٠ - أكتوبر ١٩٧٢

- ٣٥- السياسة الدولية ١٩٧٣ السنة الثامنة العدد - ٣١ - يناير ١٩٧٣
العدد - ٣٢ - ابريل ١٩٧٣
العدد - ٣٣ - يوليو ١٩٧٣
العدد - ٣٤ - أكتوبر ١٩٧٣
- ٣٦- السياسة الدولية ١٩٧٤ السنة العاشرة العدد - ٣٥ - يناير ١٩٧٤
العدد - ٣٦ - ابريل ١٩٧٤
العدد - ٣٧ - يوليو ١٩٧٤
العدد - ٣٨ - أكتوبر ١٩٧٤
- ٣٧- السياسة الدولية ١٩٧٥ السنة الحادية عشرة العدد - ٣٩ - يناير ١٩٧٥
العدد - ٤٠ - ابريل ١٩٧٥
العدد - ٤١ - يوليو ١٩٧٥
العدد - ٤٢ - أكتوبر ١٩٧٥
- ٣٨- السياسة الدولية ١٩٧٦ السنة الثانية عشرة العدد - ٤٣ - يناير ١٩٧٦
العدد - ٤٤ - ابريل ١٩٧٦
العدد - ٤٥ - يوليو ١٩٧٦
العدد - ٤٦ - أكتوبر ١٩٧٦
- ٣٩- السياسة الدولية ١٩٧٧ السنة الثالثة عشرة العدد - ٤٧ - يناير ١٩٧٧
العدد - ٤٨ - ابريل ١٩٧٧
العدد - ٤٩ - يوليو ١٩٧٧
العدد - ٥٠ - أكتوبر ١٩٧٧
- ٤٠- السياسة الدولية ١٩٧٨ السنة الرابعة عشرة العدد - ٥١ - يناير ١٩٧٨
العدد - ٥٢ - ابريل ١٩٧٨
العدد - ٥٣ - يوليو ١٩٧٨
العدد - ٥٤ - أكتوبر ١٩٧٨
- ٤١- السياسة الدولية ١٩٧٩ السنة الخامسة عشرة العدد - ٥٥ - يناير ١٩٧٩
العدد - ٥٦ - ابريل ١٩٧٩
العدد - ٥٧ - يوليو ١٩٧٩
العدد - ٥٨ - أكتوبر ١٩٧٩

- ٤٢- السياسة الدولية ١٩٨٠ العدد - ٥٩ - يناير ١٩٨٠
العدد - ٦٠ - إبريل ١٩٨٠
العدد - ٦١ - يوليو ١٩٨٠
العدد - ٦٢ - أكتوبر ١٩٨٠
- ٤٣- السياسة الدولية ١٩٨١ العدد - ٦٣ - يناير ١٩٨١
العدد - ٦٤ - إبريل ١٩٨١
العدد - ٦٥ - يوليو ١٩٨١
العدد - ٦٦ - أكتوبر ١٩٨١
- ٤٤- السياسة الدولية ١٩٨٢ العدد - ٦٧ - يناير ١٩٨٢
العدد - ٦٨ - إبريل ١٩٨٢
العدد - ٦٩ - يوليو ١٩٨٢
العدد - ٧٠ - أكتوبر ١٩٨٢
- ٤٥- السياسة الدولية ١٩٨٣ العدد - ٧١ - يناير ١٩٨٣
العدد - ٧٢ - إبريل ١٩٨٣
العدد - ٧٣ - يوليو ١٩٨٣
العدد - ٧٤ - أكتوبر ١٩٨٣
- ٤٦- السياسة الدولية ١٩٨٤ العدد - ٧٥ - يناير ١٩٨٤
العدد - ٧٦ - إبريل ١٩٨٤
العدد - ٧٧ - يوليو ١٩٨٤
العدد - ٧٨ - أكتوبر ١٩٨٤
- ٤٧- السياسة الدولية ١٩٨٥ العدد - ٧٩ - يناير ١٩٨٥
العدد - ٨٠ - إبريل ١٩٨٥
العدد - ٨١ - يوليو ١٩٨٥
العدد - ٨٢ - أكتوبر ١٩٨٥
- ٤٨- السياسة الدولية ١٩٨٦ العدد - ٨٣ - يناير ١٩٨٦
العدد - ٨٤ - إبريل ١٩٨٦
العدد - ٨٥ - يوليو ١٩٨٦
العدد - ٨٦ - أكتوبر ١٩٨٦

- ٤٩ - السياسة الدولية ١٩٨٧ العدد - ٨٧ - يناير ١٩٨٧
العدد - ٨٨ - أبريل ١٩٨٧
العدد - ٨٩ - يوليو ١٩٨٧
العدد - ٩٠ - أكتوبر ١٩٨٧
- ٥٠ - السياسة الدولية ١٩٨٨ العدد - ٩١ - يناير ١٩٨٨
العدد - ٩٢ - أبريل ١٩٨٨
العدد - ٩٣ - يوليو ١٩٨٨
العدد - ٩٤ - أكتوبر ١٩٨٨
- ٥١ - السياسة الدولية ١٩٨٩ العدد - ٩٥ - يناير ١٩٨٩
العدد - ٩٦ - أبريل ١٩٨٩
العدد - ٩٧ - يوليو ١٩٨٩
العدد - ٩٨ - أكتوبر ١٩٨٩
- ٥٢ - السياسة الدولية ١٩٩٠ العدد - ٩٩ - يناير ١٩٩٠
العدد - ١٠٠ - أبريل ١٩٩٠
العدد - ١٠١ - يوليو ١٩٩٠
العدد - ١٠٢ - أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٣ - السياسة الدولية ١٩٩١ العدد - ١٠٣ - يناير ١٩٩١
العدد - ١٠٤ - أبريل ١٩٩١
العدد - ١٠٥ - يوليو ١٩٩١
العدد - ١٠٦ - أكتوبر ١٩٩١

المحتويات

صفحة

٥

مقدمة

الجزء الأول

وهكذا ضاعت فلسطين

الفصل الأول ~~في~~ السياسة وصلوا إلى فلسطين

٨ أولاً : فلسطين والعالم العربى والإسلامى

١٢ ثانياً : النهج السياسى اليهودى من واقع تجربة فلسطين ...

١ - النهج السياسى فى فكر شريحة من أفراد اليهود

١٢ - فلسطين فى فكر اليهود قبل ٤٨

١٤ ٢ - النهج السياسى فى فكر أصحاب القرار اليهودى

ثالثاً : اليهود يخطبون ودّ الإنجليز من أجل مساعدتهم فى

١٦ إقامة دولة

١٧ - ود اليهود يصادف قبولاً لدى الإنجليز

رابعاً : سياسة اليهود إبان قرب نهاية الدولة العثمانية

٢١ - بالسياسة حققوا الشئ الكثير

الفصل الثانى : المنهج السلمى العربى لمقاومة الاحتلال

المنهج السياسى العربى قبل نهاية الدولة العثمانية ودوره

٢٤ فى ضياع فلسطين

٢٤ - ~~لا~~ : الشريف حسين يبحث عن التحالف مع الصليبيين

٢٤ (الإنجليز)

٢٦ ثانياً : الصليبيون (الإنجليز) وعهودهم ووعودهم للعرب

٢٩ ثالثاً : كذب الإنجليز على العرب

- ٣١ الفصل الثالث : المنهج السلمى اليهودى للوصول الى مشروعية الاحتلال
 النهج النسيانى اليهودى بعد نهاية الفتوة العثمانية
 * استقلال اليهود نهاية الدولة العثمانية واحتلال
 العالم الاسلامى.

- أولاً : إعتقاد اليهود الكلى على الإنجليز فى تحقيق
 ٣٢ سياستهم

- ثانياً : مرحلة تقنين العدوان على فلسطين العربية
 ٣٧ (نظام الوصاية)

- ثالثاً : مرحلة إضفاء المشروعية الدولية على الوجود
 ٤٢ اليهودى فى فلسطين

الجزء الثانى

الامة العربية داخل مصيدة الأمم المتحدة

- الفصل الاول : الأمم المتحدة حلقة من حلقات الصراع بين
 العرب واليهود

- ٥٠ تمهيد

- ٥٢ أولاً : مصيدة الأمم المتحدة

- ٥٧ ثانياً : النهج السياسى للأمم المتحدة

- (أ) اعتماد مبدأ التفرقة بين الدول على أساس القوة فى

- ٥٧ ميثاق الأمم المتحدة (عدم المساواة بين الدول)

- ٦٩ (ب) هيمنة الدول الكبرى على العالم وتقليص سيادة الدول

- ٧٣ الفصل الثانى : التحكم فى الآلة العسكرية للأمم المتحدة

- ٨٢ الفصل الثالث : مجلس الأمن وسيطاته الثلاثة

- ٨٥ (١) مجلس الأمن يملك سلطة تشريعية

- ٨٩ (ب) مجلس الأمن يملك السلطة القضائية والتنفيذية
- (ج) الجمعية العامة للأمم المتحدة وخروجها على
- ٩٤ المشروعية المزعومة
- ١٠٢ الفصل الرابع : قرارات الأمم المتحدة تجب قرارات جامعة العرب

الجزء الثالث

تخطيط السياسة العربية وعوامل التردى فى العالم العربى

الفصل الأول : الحكومات العربية وضياح فلسطين

١١٨ تمهيد

١٢٠ * إنفراط عقد العرب بعد زوال دولة الخلافة

١٣٠ * بداية النهج العلمانى العربى بعد الاستقلال

١٣٣ أولاً : الجامعة العربية وفشلها فى جمع شمل العرب

(أ) عدم جدوى قرارات الجامعة وفشلها فى تحرير فلسطين

١٣٨ أو الدفاع عنها

١٤٥ (ب) جامعة الدول العربية والمقاومة الفلسطينية بعد هزيمة ٦٧

١٥١ (ج) جامعة الدول العربية والقدس الشريف

١٦٣ ثانياً : لبنان وسوريا وإسرائيل وتصفية المقاومة الفلسطينية .

* صفحة بيضاء فى سجل الصراع بين العرب وإسرائيل

١٨٤ (حرب ١٩٧٣)

الفصل الثانى : مؤتمرات القمة العربية وفشلها فى تحرير فلسطين وجمع

شمل العرب .

١٩٣ تمهيد

أولاً : مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء

١٩٤ من ١٣ : ١٧ سبتمبر ١٩٦٥

- ثانياً : مؤتمرات القمة العربية بعد هزيمة ٦٧ وحتى
 ٢١٠ أكتوبر ٧٣
- ثالثاً : مؤتمرات القمة العربية بعد ٧٣ وفشل التضامن
 ٢٣٥ العربي وبداية الاعتراف بدولة اليهود
- الفصل الثالث : فشل محاولات الوحدة العربية وعدم التزام الحكومات
 العربية بإرادة شعوبها
- ٢٥١ تمهيد
- ٢٥٤ أولاً : محاولات الوحدة بين الدول العربية
- ثانياً : محاولات الوحدة في المغرب العربي
 ٢٦٩ ومشكلة (الوكرى)
- ٢٧٧ ثالثاً : فشل مجلس التعاون العربي

الجزء الرابع

عودة العرب إلى النهج السياسي القديم

الفصل الأول : حصاد سياسات العرب

- ٢٨٦ أولاً : زيارة السادات للقدس الجريح
- ٣٠٥ ثانياً : إعراف مصر بدولة إسرائيل (كامب ديفيد)

الفصل الثاني : حصاد « كامب ديفيد »

- ٣٢١ تمهيد
- ٣٢٣ أولاً : إبعاد مصر عن ساحة التضامن العربي
- ثانياً : تمجيم الدور المصري في الصراع بين العرب
 ٣٢٩ وإسرائيل بعد « كامب ديفيد »
- ثالثاً : استمرار التردى في الأحوال السياسية للدول العربية

- ٣٣٧ بعد «كامب ديفيد»
 رابعاً : وضع الفلسطينيين أمام عجلة الاعتراف
 ٣٤٦ بدولة إسرائيل.

- ٣٥٨ الفصل الثالث : الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي (غزة - أريحا)
 ٤٦٢ الجزء الخامس

حقيقة الصراع بين العرب وإسرائيل

الفصل الأول : إسرائيل يهودية أصولية عنصرية غايتها التوسع

- ٣٨٣ تمهيد
 ٣٩٠ أولاً : إسرائيل والقنبلة النووية.
 ٤٠٤ ثانياً : طرق التسليح في الدولة اليهودية يؤكد طبيعتها...
 مثالاً : حقائق حول طبيعة الدولة اليهودية

- ٤١٣ (أ) إسرائيل والعمل على زيادة التوتر في دول العالم...
 ٤١٨ (ب) إسرائيل لا تحترم القرارات الدولية...
 ٤٢٦ (ج) إسرائيل والعدوان على الأمة العربية...

الفصل الثاني : التحالف الغربي الإسرائيلي يؤكد حقيقة الصراع.

- ٤٤٥ تمهيد
 ٤٥١ أولاً : الدعم المادي لإسرائيل...
 ٤٥٥ ثانياً : العداء الغربي للأمم العربية...

رقم الايداع

٩٥/٣.٦١

I.S.B.N

977 00 - 8576 - 6

الصَّلَاحُ الصَّهْيُونِيُّ الْعَرَبِيُّ وَأَوْهَمُ التَّحْرِيرِ وَالسَّلَامِ

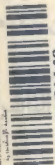


فلسطين هي درة أرض العرب، وهي ضمن الأرض التي باركها الله سبحانه وتعالى، وتضم أولى القبلتين وثالث الحرمين بيت المقدس، وهي الأرض التي وطأها أقدام الأنبياء الذين يؤمن بهم جميعاً المسلمون وكل ثرى فلسطين مقدس فهي تضم في ثراها بعض صحابة رسول الله وأنبيائه .

عن ابن عباس قال : «البيت المقدس بنته الأنبياء وسكنته الأنبياء وما فيه موضع شبر إلا وقد صلى فيه نبي أو قام فيه ملك».

وأهل فلسطين أهل جهاد أطفالهم ونسأؤهم وشبابهم وشيوخهم، وليكتب التاريخ بأحرف من نور أسماء هؤلاء البراعم الصغيرة الذين وقفوا يقاتلون بالحجارة أعتى المجرمين على وجه الأرض، وهم عالمون بأن مصدهم الشهادة وتقبلوها فرحين بما آتاهم الله من ش فلسطين ليصيروا إلى جوار آبائهم الأنبياء في متن هذا الثرى الشريف.

Bibliotheca Alexandrina



0171140